

حاشية الخصري

على شرح ابن عقيل

على الفية ابن مالك

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع



الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضري
أفاض الله عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله



المالك أمين

General Organization of the State Library
India
(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم الترخيص
رقم الترخيص

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاسه بتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية جدا أنت جبر اليه كالات المحامد غير مخفوضه وأسكن ليد الأمل جازمة بأن عز الاز يهدوامة وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي أعظم مطالب وتبهدنا من مساوي الأفعال الناقصة وتسهلنا بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصته معه واباب عدنان الذي أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخفى جديده ولا يمل تردده على مدى الازمان صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه المنتقلين بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما يقن ذو تمييز بأن لشأنهم التكبير وانشانهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة ومخالفوهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني محمد الخضرى الشافعي عامه الله بلطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكرها لسهولة على الطالب وقرب مأخذها للراغب ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجميع منه شوارده وتمكن من اقتناص أو ابدع رائده وتتم منه مع المائن المقاد وتبين منهما الطالب المراد فيما نعتي عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلها بما نقة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يندى النظارة تنهب فوائدها ثم ترميها بالحساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده من حوسا قديماً الحساد من أهله جميع الحساد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسكاً بما عندهم من قال

ان يسمعو اسبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعو امن صالح دفتوا

صم اذا سمعو اخيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم اذنوا

أومن قال ان يعلموا الخبر أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور
والعجب برأيه معزز ومنصور الا أنى أعود فأقول عدم المبالاة بذلك أحرى والتأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجرا وأتمل بقول البدر الساماني هب أن كلابك في مطاوعة الهوى مقدوره والتعب
حسدا ليظني نور البدر وبأبي الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهدها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة
ظن أم تطوى جيل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أناح طالسان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطاق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسيد الى سواء الطريق فنلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأنى جمعه فوق ما كنت له تصديت
لجاءت بعون الله ماشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى ومع ذلك لست أبرئ من
كل عيب ولأضفها بضبط رفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاضغاء لقول غي جبهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض

افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بمجنات النعيم
وان ينفع بهامن تلقاها بالقبول ويبلغنا وقاربها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤل على السوام
وأحق من يرجي منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب
هنا لکن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة الله واستجلا بالزبد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قل بسم الله على ما في الصحاح
وغیره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لسكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول له علاقة للزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثرت كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى تمامها بالاستقراء
خلاف البعض ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرته من العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعنا اذا قال السلام عليك وحوفل بتقديم القاف
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهليل هائلة اذا قال لا اله الا الله ويا هليل
للحاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزمخشري هو منحوت من بعث وأبى أى بعث
موتها وأبى تراها من المولد الفدلكة من قولهم فذلك العبد كذا وكذا والباقة التي أخذها الزمخشري
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتحوفوا * شنع الوري قدس تزوايا بكفه

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتنا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غدا لقيتها * فياحبنا ذلك الحديث لبسمل

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كالأحتمالين المبتدأ
 وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
 ولو قدر من مادة الابتداء ما صر فيكون لغوا وذلك أن يجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا باديء
 فرار مما ورد على المصدر ومحل المرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
 لمجموع الجار والجرور على ما سيأتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
 أو بالمبتدأ ليس على اطلاقه فان الجمهور كافي الشهاب على البيضاوي على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة
 والغوم مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
 الظرف وجوز الرضي وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ما قاله الليثي اذا قصد بقاء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل مستقر في موضع
 الحال وان قصد مشاركة فيه فلغو ويبينه اشتراك الفرس بمرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا
 بمرجه فلم يتساقط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتل اللغوية
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القاري عند الشافعي اذ القصد ايقاع القراءة
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
 مساححة لانه متعلق بحال من فاعله هي قبيله فهو تعلق معنوي لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرج
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاصا كما مر وقد ذكر الساماني ان نحو زيد
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلي * بقي أن
 محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعديها ولا معجزة كما هو
 شأن القرآن مع ان معناها يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافي الشهاب
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالخائم
 المستتره فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسمها الحقيقية لامية
 للاستغراق ان أريد بكل اسم من أسمائه تعالى أو لا جنس ان أريد جنس أسماؤه تعالى أي الجنس في ضمن
 بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أوله منه ان أريد اسم مخصوص قال
 الشنواني والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان المقصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
 الافراد واثبات الجنس اثبات طابا يرق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه في
 ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فردهما متلازمان فلا
 مرجع له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها جعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من
 العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرجح
 الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فهمها على معنى الذات أو مجاز عقلي من اسنادها
 للدلول للدال وانما يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالی أو
 حضرتك الشريفة أي عليك والرجح والرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جرح الرحيم
 مع نصب الرجح أو رفعه لان التعت التابع أشد ارتباطا بالموت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع
 ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك للاعتراض الجملة بين الصفة

ورجحه الله رح وعنوع م والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك
لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كافي تفسير البليغى بحديث بسم الله الذى لا يضر مع
اسمه شئ فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
بطلانه اذ لا تبرك في محور جمع نحفي حزين مما مثلوا به بل هي مجرد الملاسة الا انها معونة للمقام تحمل على
الملاسة التبركية فتقديرهم ابدأ متبرك كالمس بيا نالته على الباء بل تصور المعنى وبينان لصفة تلك الملاسة فان
طأ حوالاشتى * فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يسهأ بها كان
نافعا وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارى مع اجزال
نوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء ائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى
للمبنيات ولا ضرر في اجتماع امرين على الكلمة لا خلافا بينهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بدهاء قوية أى بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
الزائد يدل على التأكيذ كاذ كره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لامعنى له أى غير
التأكيذ ومن الغريب كونها لا تقسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المعنى وهو المشهور ومن التفاسير والاعراب بوجه
بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
كافى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجلة عليه
مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية
* قلت ونخصيص المضارع بالتقدير ليس بمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شئ صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب
شياً في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
البداء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختر الزمخشرى
ونبه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخصا أى مناسب المابدى بالبسملة اما الفعل فاسمى وأما تأخيره
فلا إلتفات باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم العمول قدي يفيد وليكون اسمه تعالى مقسدا كراكتهم
مهما وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبديهة فهى من
تممة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لأجنى وبهذا يدفع ما يقال البداء بالبسملة
مع اشتها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البداء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
الكشاف على أن هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصا لرفع
حق خصوصية المقام ولا شعاع ما بعد البسملة به * فان قلت التاج مثلا اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كابدأ * فالجواب كما
في الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
وقدره البصريون اسما كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو
متعلق به وان كان يتمنع اعمال المصدر محذوفا أو مؤخرا لان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
نحو فلما بلغ منه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبنى بسم
الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله
الرحمن الرحيم وإنما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحصول

المطلق

والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسمة لو تعلمون وعظيم وجعل الرحمن نعمتا مني على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لاتاها فيعرب ببد لا من الجلالة والرحيم نعمته لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البسمل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بماجر منعونه على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدر لما تقر بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية انما جوا بالسؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعمين لان المولى
 تعالى لا يجهل وليست حال من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال لان الحالية تفيد تقييد البسمة باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حال لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسمة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمتبادر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهها ويضرب الخاصل وهو أحد
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظرت الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لما في البناء من الاستعانة والمصاحبة أو التعددية وغيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الشيخ أبو العباس البونفي رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكار
 المضطر بن لانه يسمع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دارم على ذكره لا يشقى
 أبدا وإنما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمة في الدنيا والآخرة بحمد سيد
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات
 من التسكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسمة المقدر بنحو أو لف والا فعند السكاكي فقط
 لا اكتشافه بخالفه التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال رأى بحملة
 الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في كتاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب
 الدواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضم محل
 الرباء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأسئلتين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أسئلتين الله في اظهار الغيبة أو النفع بها خلاف الظاهر فشبّه
 القول المستقبل بالمضارع والجامع اماه طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة بمسرحية تبعية أو مجاز مرسل تبيى علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما
 ولجى موصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسيا في قوله
 * وفعل اولى وفعل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كيقاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثى لا يكون ثانياه سا كسا بالاصالة لئلا يلتقي سا كنان في نحو
 ضربت ولا يست الالف أصابة لانها لا تكون غير منقلبة الالف حرف أو شبيهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وإنما لم يضموا نحو خفت
 رنت مع أنه راوا وكفلت ايشار التبيين حركة العين على تعيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه بقول كينصر نقلت ضمة

(قال محمد)

الواو الى ما قبلها المثقلها عليها وان كان ما قبلها سا كسنا للزومها ولم تنقل على نحو دلوا لتعبرها بالعوامل مع ان
الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الابل كقالت جاز يد أو مفردا في معناها
كقالت قصيدة أو شعرا أو مفردا فصلة لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقالت كلمة أى لفظ
رجل مثلا وقال الامير في حواشي للشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقات
جاء يد معناه قات هذا اللفظ فان توجه لاعني كان بمعنى الاعتقاد كقالت بأن النبوة واجبة وان كان اللفظ
مسما لفظا توجه للدال أو المدلول كقالت كلمة أو قصيدة محتمل قات هذا اللفظ أو قات معناه وهو لفظ رجل
مثلا واللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قات صه على معنى قات
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالاته على معناه والتلك كان كلاما تاما كما
سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم **(قوله محمد)**
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجدته لشهرته به الطائي نسبة
الشافعي مذهبا الجبائي منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التختية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة
والدال وحكي ضمهما التمشقي اقامة ورواية لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقدّم السين
على الواو وسمايته وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونيرها مع كثرة
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب درسته ويقول هل من راغب في
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلصتاهم ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه
شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ما ويقال انه عناه بقوله في المتن ورجل من الكرام
عندنا ومن مشايخه ابن يعين شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشاويين
بضعة عشر يوما نقل التبريزي في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال
الساميني ولم أقف عليه لغبره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يد بع في
بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصديته الطائفة في
الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجلا في المنحوق العظيم الفائدة تسهله
المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد تسهلا لتلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه
في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتهن في ايراده فسيحان المنفرد بالسكال قال الساميني
وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

هو ابن مالك

ان الامام جلال الدين فضلته * الهمة ولنشر العلم أهله
أملى كتابه يسمي الفوائد * يزل مفيدا لذي لب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لانظيره

فظن الصلاح الصغدي ان هذا تقر يظ لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقدج في التورية في كتابه المسمى
بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك
لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزلة ذلك الكتاب **(قوله هو**
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه وتجوز كونها استثنافا لبيانها
لايخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تمكيره
فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناف لكن ردها بان شرط القطع تعيين المنعوت
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكتفي بتعيين ادعاه ومجمل وجوب الحذف

كاذكره الاشموني في النعت اذا كان النعت لم يدرج أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد بن حنبل) قال العرب وتبعه أكثر الحواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بالغيبة لكنه التفت منها إلى التسكيم فغفنا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكركه جواز كونها حالاً من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الح والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الجملة عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمراري أي اشعارها السامع بأن التسكيم سيحمد مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يحدد حده دائماً وذلك حده مستمر بقصد بذلك الموافقة بين الحد والمحمد وعليه وهو التزم بما أخذوا من رب لتعليقه الجدية فكأن تربته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك بحمد محمد بحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمىة والماضوية لان الاولى وان أفادت الدعاء المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدعاء قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائه على رب البرية كى لا يتجاوز محمل عن ذلك بالكلمة اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامداً مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أعلى أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي ان عامله مطروح ليس عاملاً في البديل أو باعتبار حكم العامل أي ان الحكم المقاد بالعامل لم يقصد به الابدال فلا ينافي قصد المبدل منه لشيء آخر كمود الضمير في نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه يروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستقل بنفسه لا يتم لتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعال تفضيل من الخبر بالفتح مصدر خاير خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أي ملتبساً بخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله خير حذفت همزة تخفيفاً لكثرة استعماله كشم والاولى جعله كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله خير حذفت همزة تخفيفاً لكثرة استعماله كشم والاولى جعله منصوباً بنحو أمدح محمد وقالوا أعني لما نقله الساماني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا في نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالاً لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحد ببعض الصفات ولا بدلاً لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمنه الجهور ان جعل بدلانياً من رب لمنهم تعدد البديل أو من الله لمنهم الابدال من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمنع ابداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظياً فقط لان مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم الف لعدم كثرته كالعلم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموني وجملة أحمد بن حنبل في الحسبها نصب بالقول والجلل بعد هاء مطوقة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندي في أحمد بن حنبل في آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافي لا مكان حل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لان المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملاحظ من الغز بقوله

أحمد بن حنبل في الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المرين مفردا وجسلا
ما ألف نيت غير شرط نصبت * بوتد منها رقيم للعسلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحمد بن حال كوني ناويا بالصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالد بن أي مقدر بين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للعاق والتمصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تتأني الحالية وفيه ان المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية إيجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقاي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانلةظ لأنواب فيها بقي ان مصليا سم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حال الأأن يجعل على تقدير القول أي أحمد بن حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ و يصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحمد بن حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه يتفجع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ المنلة صلى الله عليه وسلم علينا لانا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بهدنة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيتها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشهد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهم مفعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ أسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيو اجتمعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتقو بوزن مفتعل من المفعو وهو الخلوص من الكبر والمراد هنا المختار قلبت ناء الاقتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

مصليا على النبي المصطفى *
وآله المستكملين الشرفا

* طانا افتعال ردا ثم مطبق * وقابت الواو ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بطابق الأتباع أي أمة الاجابه عموما لا بقار به فقط لئلا يلزمه اجمال الصعوب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطالب فيه التعميم ففيه توريه حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقريته مقام الدعاء فان لا لآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين والياء للطلب وعلى هنا فهو وصف لازم أعلى القبول المتقدم فمخصص وكذا ان أر يد بالاتباع أمة الدعوى فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبنا عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصاييح الظلمة يحمل على الغهاء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين

والثناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائداً عن أي الكاملين فالشرف بافتتاح
 الشيين مفعول به على الاول ومشبه به على الثاني كالسنة الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي أو أنه نوسع فيه فأبرزى بحرفي القياسي لكثرة ما سمع منه و يصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذاناً بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هنا يمنع أن يراد بالأل جميع الامة وكذا ان جعلت أل في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيقوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الآن يحتمل على
 المبالغة يجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستمعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقذور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجاداً وقدرة العبد كسباباً
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبه كما قيل في اقرأ باسم
 ربك وأصلها أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلت ياء لكسر ما قبلها (قوله في الغيبة) أي
 في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم ينقل في ألفينية بالثنوية
 لان علم الثنية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في
 استعارة تبعية لمعنى على التي تعدى بها الاستعانة على حذف جندوع النخل وأنه ضمن أستعين معنى فعل
 يتعدى بفي كارجو تضميناً نحو يا وهو انراب الكامة بمعنى كلمة أخرى لتفيد المتهين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجي بتعدى بها بفي والاول وأولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته
 أو تضميناً بيانياً وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقدس اتفاقاً لانه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا رجو دون أستخير كافي الاشمو في لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء لا لاسهل
 وما سيأتي اخبار بما تيسر له فلا تنافي * وللنحو لغة مستمة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كن يدنو عمرو والمقدار كمندى نحو ألف والقسم كمنادى على خمسة أنحاء والبعض كأ كات نحو السمكة
 وأظهرها أولاً كثرها الاول وللإمام اللادوى

واستمعين الله في الغيبة *
 مقاصد النحو

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جهتها ضمن بيت مفرد ككلام
 قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

هو في الاصطلاح يطلق على ما يعم الصنف تارة وعلى ما يقابلها أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاغلا والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غالب استعماله في هذين فقط وان كان في الاصل يعم اثني عشر علماً اللغوية والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتجسد ملكة

التجارب والتحرز من مكابد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانها اثرته
 وأما البديع فتدبر لا قسم برأسه وكذا الوضع وهو موضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
 السابقة * وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائدته
 * ووضعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
 النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

وأست بنعوى يلوك لسانه * ولكن سلميقي أقول فأعرب

فلما كثرت الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاصرة والمناجحة فتولد اللحن والامالة في غير
 محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الأسود منه أبوابها باب ان والاضافة والامالة وقال
 له انح هذا النعوى ثم سمع أبو الأسود رجلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
 والنعى ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجومها فقالت انما أعجب
 من حسنها فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فلك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان تراجع الامام في
 ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الأسود نفر من ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
 جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيديو به والسكسائي ثم صار الناس فر يقين بصري وكوفي
 وماز الوايتد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محو به) أي فهمان ظرفية
 المدلول في الدال لان الالفية اسم للدالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان
 الباء سببية وصلة محو به محذوفة أي محو به لمتعاطها سببها وأصلها محو به كنعو له قلبت الواو ياء
 لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاسناد
 للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير باب
 كما قاله ابن الناظم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالباطنة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
 يلزم من تقرب الابد تقرب البعيد ودبانه قديمهم بالابعد لشدته خفائه دون البعيد (قوله بلغظ موجز)
 الباء بمعنى مع كافي الاشمو في لاسببية لان المعهود سبب التقرب وهو البسط لا الأجزاء لكن قال السيوطي
 لا بدع في كون الاجاز سببها للفهم كافي رأيت عبد الله وأكرمه دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية
 المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسندل) أي توسع العطاء يعني
 تكثرافادة المعاني فيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
 بحال الكرم في كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكرم للمشبه
 أو مصرعة بان تشبه افادتها المعاني ببسندل المسال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكرم
 وبسط البندل تخجيل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكرم من انجاز الوعد
 وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخجيل سواء جري بنا على طريقة السمرقندي من أن التخجيل هو
 الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الاسبق ذكرا أو مساو ترشيح (قوله بوعد منجز) أي موفى
 سر يعا وبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافها بما جرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع
 وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
 وتصوير ألفاظها فكأنها التمهيد للفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها بعد انجزا أفاده سم (قوله
 وتقتضى) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما فقيه مجاز عقلي اذ الطالب ناظمها سببها أو بمعنى
 تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الزاء وسنخط بضم فسكون مصدران
 سماعيان لرضى وسنخط كفتح والقياس كالقزح وقائدة قوله بغير سنخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضنا

بها محو به * تقرب
 الاقصى بلغظ موجز *
 وتبسط البندل بوعد منجز
 وتقتضى رضا بغير سنخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد وبتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
تقتضى أو خبر المحذوف أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان
كان الغالب العكس ومن بوجه وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبرا للمحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم بهم ويحبونه أدلة وقد فادت هذه ألفية ابن معطي لفظا لأنها من بحر واحد وتلك من السريع
والرجز ومعنى لانها كثيرا حكما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال في
أوطافائقة ألفية ابن مالك وللأجهوري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة ألفية السيوطي
فسيحان المنذر بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر واستوجب والباء سببية أي
بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
جعله خبرا آخر عن هو أي وهو المتبس بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر
تفضيلا بوفى ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة وعمره خمس وأربع وستون سنة
ودفن بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) اما مصدر فضله على غيره حكمت له بالفضل أو
صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلا
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف بحرزه ابن معطي (قوله الجيلا) اما منسوب بترفع الخفاف أي بالجميل
أو على انه صفة لثنا أي أو بالنيابة عن المفعول المطابق أي ثنائيا لثناء الجليل خلف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصوصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسيره (قوله بهيات
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلة وفي جمع
الكثرة للماقل اشرفه لأن بهيات وان كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سبويه لكنه مستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران
في نكرات الجوع اما ما رفاها فصالحه لها كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمعين ثلاثة
ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى رله) اما متعلقان بيقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
صفة طبات وأما في درجات فيه تمنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الآشورية وهي ليست
ظرفا للمحك لأنه أزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الطبات ان جعلت في بمعنى من البيانية فان جعلت
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لى رله بيقضى الفصل به بين بهيات
وصفته وهي في درجات بقلت لا يضر لأنه ليس أجنبيا محض بل هو موصول لعامل الموصوف نحو سبوحان
الله عما يصفون عالم الغيب كإسبأ في رخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء
لابن معطي بعد موته انما يتأتى في الآخرة وبدأ بنفسه حديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دعاه بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاسخي لكن
فانه التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به ويسلم
من افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشموني

فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حازر تفضيلا
مستوجب ثنائي الجيلا
والله يقضى بهيات وافره
لى وله في درجات الآشوره
الكلام وما يتألف منه

والله يقضى بالرضا والرحمة * لى رله دلجيع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وببيدك الهداية الى اقوم طريق فوفقنا لما تحبه وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من أمم الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى

انه اختصر على التصريح بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب
عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع
لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمفسر على كل حال لم ينب عنه شيء
ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر
أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكرا الضمير المحذوف من إعادة اللفظ ما والضمير في يتألف عائد
للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وان أوجه البصر يرون مطلقا بل
قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الازم مع أمن اللبس قولاً واحداً لكن
في الجمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
تمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لقيده لان التعت لا يبعث مع وجود المنعوت أي لفظ كمن
كاستقم أو في محل نصب اما صفة المفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاية استتقم
وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطابق كذلك أي مفيد فائدة كفاية استتقم وان جعل مثالا بعد
تمام الحد فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استتقم لتقصده لفظه فلا حاجة
لتقدير كقولك استتقم على أن حذف المحذوف وادخل الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في
الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلام مبتدأ مؤخر أي الكلام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
واعترض بأنه ليس من تقسيم الكلى الى جزئياته لان التقسيم وهو الكلام لا يصدق على كل قسم مفردة بل
على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولان تقسيم الكل الى أجزائه لانه لو كانت أجزاءه لا تعدم بانعدام بعضها مع انه
يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والخواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمي أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها
المابهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلام اسم جنس يصدق بحسب
دفعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كلام بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكان قال واحد الكلام اسم الخ ولا شك أن
لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لادانته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام
تقديم وتأخير واحفظ والاصل الكلام واحد كلمة وهي اسم الخ جملة واحدة كلمة خبر الكلام واسم الخ خبر
محذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كاه
على ان الكلام اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالثناء فيصدق على الثلاثة ألفاظ فصاعداً وقال ابن هشام
في بعض تعاليقه الظاهر أن أراد أولاً بيان الحصار لجميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيبويه هذا باب
علم ما الكلام في العزبية الكلام اسم وفعل وحرف فانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
غيرها أي فالكلام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظاً قبل الاخبار ثم أراد بقوله
واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرهما من الالفاظ المهمة اه وهذا الوجه
أولى خلاوه عن التكاثر المارة وعليه فتد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالذكور فلا حاجة الى الاستخدام
بعود الضمير الى الكلام بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى بتم إشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن
قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يتكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى الكلام أي
جزء ماصدق عليه الكلام وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *
واسم وفعل ثم حرف الكلام *
واحدة كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)
اختار في النسكت على هذا
أن يعرب اسم وما عطف
عليه مبتدأ سوغه قصد
لفظه والكلام خبره أي لفظ
الاسم وما بعده هي الكلام
أي الكلمات التي يتألف
منها الكلام لا غيرها وفيه
نظر فان الكلام لا يتألف
من هذه الالفاظ أعني لفظ
اسم وما بعده بل مما صدقتها
كما لا يخفى الآن يقدر
مضاف أي هي دوال
الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجهي أما على أنه جمع بمعنى
الكلمات فقدم بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعال تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخواه عن تكاف
الحذف والاخيرا حسن معنى لافادته أن القول يع جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة
وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيدين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
الابتداء عن الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مسوغه قبل لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنوع كافي
المسكودي لانه انما يسوغ ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان مسوغه كونه نائب فاعل
في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعد أنه من غير سند فاقبل انهم لم يذكروه في
المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق
عليه انه لفظ مقيد الا ان برادة الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيات في قوله فعل ينحلي وجلة قديوم بمعنى
يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمحول خبر الثاني وهوها للضرورة
(قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظت الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
القم خاصة لکن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
من مخارج القم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هو امرى من داخل الرئة الى
خارجها فهو مصدر أر يدبه المفعول كالتحق بمعنى المحلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل
على بعض الحروف لانه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا الحرف مجموع الصوت
وكيفيته وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل
وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالسلك والحركة متوقفة على
الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور يولنا هو على ان الحركة مع الحرف دوريه لا سبقي فلا يضر والحق انها
بعمده وانما المشددة المقارنة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيدا بالقوة
كالحدوثات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قيل تلفظنا به من الالفاظ
الحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر
دون غيرهم فهي كذلك والافهى محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف
الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
بحرف ولا صوت وله أفراد مقدره وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا معناها وتندر بما المتعلم كما قاله الرضى وأما
تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
حقيقى كما قاله الروداني لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذها القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيات أي
والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
لكونه مشتق على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشئين ايجابا كانت أو سلبا وان
كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
الجنس الادخال وما لم يتناول به يقال شرج عنه لانه وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قديوم
(ش) الكلام المصطلح
عليه عند النحويين عبارة
عن اللفظ المنفيسد فائدة
يحسن السكوت عليها
فاللفظ جنس

(قوله لا التنويح) أي
تويحها الى انها احدى
الكلام والى انها يقصد بها
الكلام اه منه
(قوله والمراد سكوت
المتكلم الخ) الظاهر أن
فيه سقطا والاصل والمراد
بالسكوت سكوت المتكلم
الخ كما في عبارة الصبان
ليعطف عليه قوله وبحسنه
أي والمراد بحسنه اه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعدد بالاسماع المبالغة على اعداد
 مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالحرف اللمقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين
 فالاصنام (قوله) وبعض الحكم أي بعض ما يصدق عليه الحكم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
 ثلاثة ألقاظ فأكثر كاسياني (قوله وهو) أي بعض الحكم الذي خرج ما ترك الخ (قوله الامن اسمين)
 ظاهره الحصر وهو قول ابن الخاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسنود اليه
 وهما اما كنان أو ما يجري مجراها وما عداهما من السمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام
 عارضة لها واعتماد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام
 ستة اسمان فعل واسم كالمثل ومن الثاني المنادى فان يانابه عن ادعوى وما بعدها فضلة لانه مفعل به فعل
 واسمان نحو كان زيد قائما فعلا وثلاثة أسماء كعلمت زيد قائما فعلا وأربعة أسماء كأعلمت زيد قائما فعلا
 السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشروط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملته نحو زيد أبوه
 قائم وعلى هذا فالخصر اضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كعلمين أو فعل وحرف مثلا (قوله) كزيد
 قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد
 ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائم اسمان
 وقائمون فالانف والواو وفيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
 بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كأنف المفاعلة ويأى التصغير والنسب وانما زاد في التسهيل قيد الاستقلال في
 حد الكلمة لاخراج هذه (قوله) كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
 على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كالي التصريح وناقشه ليس
 بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع كيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن جملة على غير الواقع
 جوابا عما يعلم فيه مرجع الضمير (قوله) فاستغنى بالمثال الخ) أي فالمثال تقيم للحد وفيه ان المفيد في
 عرف النحاة لا يطابق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فانه ما كعلام زيد فيسمى مفهوما لا مفيدا
 فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله ضم وغيره لمجرد التمثيل لتسام الحد بدونه ولم يذكر
 التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
 على اشتراطه ابخرج كلام النائم والساهي ومحكاة الطيور نظرا الى أن الافادة تستلزمهما اذ ليس لنام مفيد غير
 مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكون فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في
 التعاريف فالاولى جعل المثال تيمنا من حيث اغناؤه عنهما كفاعل ابن الناظم لما قاله الشارح وان كان
 تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لدائه النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
 اسنادها لم يقصد لدائه بل لتوضيح الموصول مثلا لكون يعنى عنه المفيد لان هذه لم تفقد لنعص اسنادها
 بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ابخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة
 على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كما استقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
 اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخري يدكل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي
 بأحدى السماتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة
 والله أعلم (قوله) يعلم ان الشعر يف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نيه عليه أيضا في أول مسائل
 القرن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف
 الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو فمحط تعليل الشارح قوله لافي اصطلاح اللغويين
 وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والسكام
 والكامة ويشمل المهمل
 كبير والمستعمل كعمرو
 ومفيدة أخرج المهمل
 وفائدة بحسن السكوت
 عليها أخرج الكلمة
 وبعض الكلام وهو ما يتركب
 من ثلاث كلمات فأكثر
 ولم يحسن السكوت عليه
 نحو ان قام زيد ولا يتركب
 الكلام الامن اسمين
 كزيد قائم أو من فعل
 واسم كقام زيد وكقول
 المصنف استقم فانه كلام
 مركب من فعل أمر وفاعل
 مستتر والتقدير استقم
 أنت فاستغنى بالمثال عن
 أن يقول فائدة بحسن
 السكوت عما فسكأنه قال
 الكلام هو اللفظ المفيد
 فائدة كفائدة استقم وانما
 قال المصنف كلامنا ليعلم
 أن التعريف انما هو
 للكلام في اصطلاح
 النحويين لافي اصطلاح
 اللغويين وهو في اللغة

الامر في حوائش الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كفة الغتان ولغة تميم اهمال ما لا يستعمله كأن
يقال في هذه المادة الغتان موضوعان كل منهما مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فالاحسن أن
تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان واستعمال تميم اهمال ما يؤيد ذلك ان اللغة
مصدر تأتي اذا هجج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معني
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح
اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا الموضوع انما هو الالفاظ لاستعمالها فالاحسن أن لا يقتصر على أحد هما بل
تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما بسوي كما روي ان
الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لادولاده فلما افرق قوا في البلاد تفرقت اللغات وبتحاق
علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقوف لعدم القاطع ومحل اختلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى
والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله
اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح
انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أي
كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل
واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث
وهو النكاح كقوله

قالوا كلامك هذا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفي القواد وانما * جعل اللسان على القواد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والسكام اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهية من
حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق
بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفق في الطبيعة والحروف ما عداها كتمر وتمر أو بالياء كرم وروحي سمي جميعا
والفرق بينهما وبين مشابهه من الجمع كشمخ ونخمة ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع
التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للمساهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقى
ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم أحادا اذا علمت ذلك فالسكام اسم جنس جمي لا فردي
كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة نذكره نحو اليه يصعد السكام الطيب يحرفون السكام عن
مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحده من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة
وجماعة أوله واحدا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب ومنها مع اجزاء أحكام المفرد
عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لكونه لانهم نسبوا الى لفظه والجمع لا ينسب اليها
(قوله واحده كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة
والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتمد بخلافه في اسم الفعل وقول القراء في كذا ليست اسما ولا فعلا ولا
حرفا انما هو تردد من أيها الذي لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا اذا
تسمها ما يجر عنه نحو كذا لانها كلمة وللعجوب كأي اذا تلاها فسم نحو كذا والقمر والاستفتاح كأذا دخلت
عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليظني النظر المعنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي اما سببية في
المواضع الثلاثة أي دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في
نفسه لكن لا يستقل بأقاربه وهو من ذهب السببانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار

اسم لكل ما يتمكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والسكام اسم جنس واحده
كلمة وهي اما اسم أرفعل أو
حرف لانها ان دلت على
معنى في نفسها

فهو الاسم الذي من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا اطلاق معنى للحرف أصلاً وانما تبدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة بالح) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لانه مقترنة به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن الا يخرج نحو اصبح وهو الشرب أو في النهار والغبوق وهو الشرب آخره والليل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترنة بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم أحوالها من غير أم الفاعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعميين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لأحد ههنا ووضع للآخر بوضع ثان فلما يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فتدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو عسى وليس ونم وفعل التجب لافتراءها بوضعها ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلاحظها التاء وترفع الفاعل لکن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بالزمان في وضع الفعلية واما وضعه الاصلى فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والسكاف الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لان كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لادلائهما عليه والسكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما تبدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أى والكلام أيضاً وكذا المركب الاضافى فليس بكلمة كانه ليس كلاماً ولا ككلمات قول مركب اما العلم الاضافى فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يم الجميع) أى عموماً مطلقاً لانه اللفظ الموضوع مفرداً كان أم لا مفيداً أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاماً ولا كلاً ولا كلمة كما لا يسمى قولاً وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذنا القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشترك المهجور في التعريف بفرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أى مجازاً مرسلًا عند النحاة واللغويين أيضاً كما صرح به الشنوافي على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالغية التي لا دواء لها لکنه ذكره تبرعاً تنبيهاً على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أى بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء النائية عن ادعوا وحرف الجواب النائية عنه كنعيم في جواب هل قام زيد فلا يجاز أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلام الخ) فبينهما العموم والوجهى وأما الكلمة فتباينهما

والكلام ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد وقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كدبر وقولنا مفرداً أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف وجه الله تعالى أن القول يم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضاً على الكلام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الاصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلام في الصدق وقد ينفرد أحدهما فقال اجنعاهما فدقام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلام

(قوله من اطلاق الجزء) أى كاطلاق العين على الرينة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أى الرقيب من ر بأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفيفة أو براء فهجرة مكسورة فتحته مشددة وهو من يجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه نواد معناه
 وعكسه (قوله بالجر) انما يتعلق بحصل والاسم خبر أو عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أي
 التمييز الحاصل بالجر الخ كأن للاسم أو الحاصل للاسم كأن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف
 ومنعه البصريون لان الصفة لا تقدم فكذا فرغها الا في الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطي
 وجوز السكوفيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق في بليغاً
 أو أن تميز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر وللإسم متعلق به أو عكسه أي التمييز بالجر
 حصل للاسم أو التمييز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم
 معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرغها لكونها جازها للضرورة
 مع توسعهم في الظرف على أن الاصح جوازها مطلقاً لان المنع في الخبر لثلايوهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك
 منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال في تقديم معمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو اجنبي
 لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا في باب الاشتغال بمنع النصب في زيد أنت تضر به للفصل المذكور
 كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الأنا يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور
 لسكونه ليس اجنبياً محضاً لعمله في الخبر مع ان الفعل قوي العمل وأنه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبي
 والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأعراب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات
 الاسم) أي بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أوها وثانها اذ بقي منها الاضافة وعود
 الضمير اليه كعوده على ال الموصولة في أفلاح المتقرب به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف
 أنت أصحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسم في لفظه كتنال الموافق للفظ حذام الثابت الاسم في معنى
 كقط وعود رحيث فانها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة
 والتعريف انها انظر دولاً تنعكس أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب
 السبب لانها توافق في شق الوجود لا الشرط لمخالفته في الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه
 الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتي ان الحكمة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن
 اسما فدلزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما
 انحصرت العلامات كلها كانت مسارية لازمة لها وهو العلم والمزوم المساوي يلزم من عدمه العدم كالانسان
 وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر)
 عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التي يحشدتها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا
 بد كره ودور لا خلف المعرف في التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو
 حذف ما ضروا وهو تعريف لفظي وعلى انه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله
 الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل في التابع ليس
 التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى في الجاورة والتوهم كما حققه ابن
 هشام في شرح اللوحة ولم يذ كر الشارح هذين لندرتهمما قال الجلال ومنهيب الناظم ان المضاف اليه مجرور
 بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن براعي منه غير غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض
 بان الحرف يتناول المبتدئات وعن وعلى والسكاف الاسمي اذ يستدل على اسميتها بالجر لعدم
 ظهوره في كل ما ليس في الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أنقت فيوقع
 المبتدئ في الخطأ والجر وان كان كذلك في نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً في الفعل حتى يوقع في
 الخطأ بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمخلى فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد
 الكلام زيد قائم (ص)
 بالجر والتنوين والتندا
 وأل *
 ومسند للاسم تمييز حصل
 (ش) ذكر المصنف في
 هذا البيت علامات الاسم
 فنها الجر وهو يشمل الجر
 بالحرف والاضافة والتبعية
 نحو مررت بغلام زيد
 الفاضل فالغلام مجرور
 بالحرف وزيد مجرور
 بالاضافة والفاضل مجرور
 بالتبعية وهو أشمل من
 قول غيره بحرف الجر لان
 هذا لا يتناول الجر بالاضافة
 ولا الجر بالتبعية ومنها
 التنوين وهو أقسام

استشكل هذه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرغ عن معرفة الاسم اذا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو أدخلت نواعي الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أي النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آتية لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أعني أو على المفعول نخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا حقيقة وقوله وصل اليمين الواقع كما قاله يس و بلاخطا لحنون الترنم والغالي الآتيان في الشرح لثبوتها خطا ووقفا وحذفهما وصلا وإنما يطلق عليهما التتوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال نخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت في الخط ألفا لانا نقول المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدلتا فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو الفسقة لانهما ترسم أفاعند السكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما نخرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب السكوفيين ين يدقيد لغبر نو كيد لاخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما نخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك المشابهة (قوله وهو الا لاحق للاسماء العربية) أي المنصرف معرفة كانت أو نسكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتمكين لبقائه مع زوال التنكير اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نسكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكز عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بوجه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماحي فاسمع منونا وغير ممنون كصومه وحيهل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أتجب ووجهها معنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير ممنون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيدويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نسكرة لتتوينه (قوله لجمع المؤنث) المزدبها جمع بألف وناه من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سائما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلامنا هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كفاظمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور التي لا يكون مفردة كإبراهيمون والدليل على انه للمقابلة للتمكين ثبوتها في المعربات ولا للتمكين ثبوتها فيما لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من ينعى الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالسكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاختصاص لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الأتي فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الأتي عرفوا بالشجاعة وقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسماء المعربة
كبريدورجل الاجع المؤنث
السالم نحو مسلمات والآنحو
جوار وغواش وسينائي
حكهما * وتنوين
التنكير وهو اللاحق
للاسماء المبنية فرقابين
معرفة ونكرتها نحو
مررت بسيدويه وسيدويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
انذكر السالم كسالمين *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جملة وهو الذي يلحق
اذ عوضا عن جملة تكون
بعدها كقوله تعالى وأنتم
حينئذ تنظرون أي حين اذ
بلغت الروح الحلقة وحذف
بلغت الروح الحلقة وأتى
بالتنوين عوضا عنه وقسم
يكون عوضا عن اسم

الوضي واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أراك وفاة للمامني لان الحين مطلق زمن
 واذ زمن مقيد بما اضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لسكل) أي ولبعض قال في التصريح
 والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه للتمكين لصرف
 مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية نطلق على السفينة والشمس
 لجريهما في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريهما على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجريهما في
 حاجتها من الافهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة
 وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاريا منشؤه حديث لا يقل أحدكم
 عبدي ولا أمي فان العبد والامة الله وايقول غلامي وجاري تي أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
 أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كما عيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف
 للوصفية ووزن الفعل لانه كادسرح وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديويه والجمهور
 والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالاصل
 جوارى وأعيى بنون الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لثقلها على الياء ثم الياء لالتقاء
 الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقدير ا لان الياء لحذفها لعله
 كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
 التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
 تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا قسمة الجر لثقلها على الياء ثم الياء للتخفيف وعوض عنها
 التنوين وانما لم يراع جوهه بالفتحة على الاول كنهذا لانه لا يمنع الابعاد الاعلال ومذهب المبرد والراجح انه
 عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين مع تنوين العوض
 وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
 وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعا وجوا) وأما النصب فيظهر على الياء خلفته (قوله
 يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل
 أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت
 عن السكون فتجرت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلى اللوم) قاله جبر
 وأقلى بكسر اللام أمر للثومة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
 الطمزة وضم التاء أي ان نطق بالصواب فلا تنكريه بل قولي لقد اخط أو بكسر التاء أي ان أردت أنت
 النطق بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف يفسره قولي ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في
 العتاب وأصاب اذا أصابها العتاب وأصاب عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية
 مردود بان البيت المقفي ينزل كل من شطره منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله اترك الترم)
 أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروي الذي هو الترم فسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
 الترم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترم خصوص المد المدكور (قوله أرف الترحل الخ)
 ساقط في نسخ وقاله يزيد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأرف بالزاي والقاء
 وروي أرف بالقاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم
 جمع للابل التي يسار عليها واحدها راحلة ولا واحدها من لفظها كافي الصحاح وقيل واحدها روكبة كما مر
 ولما نافية ونزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وأهل
 المراد بها الخيل التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكانها

وهو اللاحق لسكل عوضا
 عما اضاف اليه نحو كل قائم
 أي كل انسان قائم حذف
 انسان وأتى بالتنوين
 عوضا عنه وقسم يكون
 عوضا عن حرف وهو
 اللاحق لجوار وغواش
 ونحوهما رفعا وجوا نحو
 هؤلاء جوار ومررت بجوار
 حذف الياء وأتى بالتنوين
 عوضا عنها وتنوين الترم
 وهو الذي يلحق القوافي
 المطلقة بحرف علة كقوله
 أقلى اللوم عادل والعتابن *
 وقول ان أصبت لقد أصابن
 لخي بالتنوين بدلا من
 الالف لترك الترم وكقوله
 أرف الترحل غير أن
 وكانها
 لانزل برحائها وكان قدن *

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم نذهب مع عز منا عليه والشاهد في قدس
 حيث أبدلت النون من الياء إذا صلح قدس بكسر الدال والشباع للاروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
 بعد قد **(قوله الغالي)** من الغلو وهو الزيادة ومجازرة الحد لانه زاد على الوزن في آخر البيت للترنم بالدون
 أوليؤذن بالوقف اذا شعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقفا أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمعتين وهو
 زيادة أربعة أحرف فأقل في أوله **(قوله المقيدة)** أي التي يكون رويها حرفا صحيحا حساسا كنا **(قوله وقام)**
(الاعماق الخ) قاله رؤبة بن الججاج وبعده * مشبه الاعلام لماع الخفقن * أي ورب مكان قائم
 الاعماق أي مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازاة مستعار من عمق البئر
 والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومثبه الاعلام أي مختلط العلامات
 ولماع الخفقن أي شديد لعان البرق من قوطم خفق البرق خفقا وخبر محجور ورب محذوف أي قطعه مثلا
 كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج
 لتحرر يكها تخلصا من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه ويومئذ واختر ابن الحاجب
 القتمح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصرين يسكن ما قبله ويقول
 الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى
 أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيمحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم في البيت
 الآتي فتأمل **(قوله وظاهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنوينيا مجاز فلا تشملهما عبارة لان
 الشيء اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقة فيمنع
 الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف
 والمنادى المفرد في الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا ولشذوذ في هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية
 والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساما
 مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختر المصنف انه كنون ضيفن كثير به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها
 المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حوزا
 مكن وعوض وقابل والمنكر زرد * رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز لاشاذ وقوله زد تسكلمة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر
(قوله يخصص به) الباء دخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد في غيره
(قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم في الثلاثة والغالي في الاسم ومثاله في الفعل كقوله
 أحر بن حمرو كافي خرن * ويعدو على المرء ما ياتمرن

وفي الحروف

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا مع ما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر
 نادى ومصدر فاعل الفعل وحقيقته طلب الاقبال بيا وأحادي أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى
 مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياعلى الحرف في نحو ياليت قومي يلعون يارب كاسية في الدنيا
 عارية يوم القيامة وعلى الفعل في قراءة الكسائي أليا يسجدوا بتخفيف الاف لمجرد التثنية ولا يلزم ذكر
 المنبه بل تكفي ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلا **(قوله والالف واللام)** أي
 المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرت وظمت النقس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالي وأنته
 الاخفش وهو الذي يابحي
 القوافي المقيدة كقوله
 * وقام الاعماق خاوي
 المخترقن *

وظاهر كلام المصنف أن
 التنوين كاه من خواص
 الاسم وليس كذلك بل
 الذي يختص به الاسم انما
 هو تنوين التمكنين
 والتنكير والمقابلة والعوض
 وأما تنوين الترنم والغالي
 فيكونان في الاسم والفعل
 والحرف ومن خواص
 الاسم النداء نحو يازيد
 والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع

الاشارة لامثالها بقوله

مكن بزيد وايه نسكرنه
 كنا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سلمها
 عوض جوارا ذرنم بطلقه
 * غال ان أو بصرف
 الشعر ما حوما

كذا نداء بتنوين كيامطر

* والحكي ماشد تلك

العشر فاقتمسا * اه

من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستهامية لدخولها على الماضي في نحو أفعال فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستهامية في نحو الحاقه ما الحاقه والموصولة في نحو إنما صنعوا كي نساحو ان قدر العائد أي صنعه والافهى حرف مصدرى أي ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل في نحو نسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يرجم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاسناد في الاخير ينقص اللفظ وهو اسم قطعاً فان السكامة اذا أريد لفظها كانت اسمها له ومدلولها اللفظ الواقع في الترا كيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعالية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالان في كونه اسماً مسنداً اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلاً والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظياً لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي ايضاحه آخر الباب وأما نسمع ويرجم فسيبو كان بمصدر مع أن محذوفة وقد روي أن نسمع على الاصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه باضمارها كما روي به نسمع فشا في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيها بعده كما في قوله

الأياها ذا الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخددي

بنصب أحضر وقيل يرجم صفة مبتدأ محذوف أي آية يرجم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتنى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أي منهن ما تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتنى وأجيب أيضاً بان الفعل قيد راد به جزء معناه المستقل وهو الحدب فيكون اسماً كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة الى حذف أن واضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كنه يوم ينفع ونحو ذلك ويردها الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق بعريته وهالقاوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لاجتماعهم على ان الحدب المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسناداً ابتدائياً مسنداً اليه شق لاجتماعهم اه وأما يوم ينفع فن مواضع سبب الجملة بالاسم لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف ال الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبني على ان المعرف للام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لأن ثنائى الوضع ينطق بمسماه لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بال نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الى يادتها وقد استعمل سببويه العبارتين أفاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي اليه اعتماداً على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازعه فيه لان المصنف لا يراه في المفعول المتوسط كما تقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً اليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجز في قوله تعالى رب أنزلني منزلاً مباركاً كونه منزلاً مفعولاً مطلقاً وحالاً وظرفاً (قوله بتأملت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوماً بالالف يجوز قصره ومداه اجماعاً كما في الجمع لكن تتعين هنا قصرنا

والاسناد اليه نحو زيد قائم
فمعنى البيت حصل للاسم
تتميز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنسب
والالف واللام والاسناد
اليه أي الاخبار عنه
واستعمل المصنف رحمه
الله ال مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدمات وهو
الخليل واستعمل مسند
مكان الاسناد له (ص)
(بتأملت)

(قوله صفة مبتدأ) أي
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على حد مناطعن ومنا
أقام أي منا فسيقظعن
اه منه

وأنت وبالفعلى * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يتنازع الاسم (٢٣)

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقديم مضاف أى
و بتاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان لأن يجعل من استعمال
المشترك وهو تانى معنويه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتاء متعلق به وقدم معمول الخبر الفعلى
على المبتدأ للضرورة على ما صرح الامام في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى
وفيه أن العلامات لا تميز الاما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى
ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان
الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس فى التسويغ بخلاف قرة خبر من
جراة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويغ لانه نوع من
الكامة ولعل هذا امر الدار العرب بجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان
للمواقع لا شرط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ
أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المفتوحة متلافيه مجاز مرسل
أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا فاعلى
ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نصيا لا الفاعل
اللغوى وهو من أوجد الفعل الثلاثى تاء نحو موت وما ضربت ولا الاصطلاحى لثلاثى تاء كان وأخواتها
ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو
ما ضرب الأنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها وأن فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله السا كنة) أى أصالة وان تحركت عارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى
التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء السا كنين وقالتا تينان طائعتين بفتحها للدال وانما اختصت
السا كنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا يحكمه وأجيب أيضا بانها
لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر
وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا امر لا اسمان له فهما بيان على حذف
الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يرد (تنبيهه)
بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز
لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف
وابن فلاح فى مغنیه النواصب ولودأ حروف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لامبتدأ لان
الحرف هو المحدث عنه وهى بمعنى غير ورفعهام بقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية
أما على انها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمجنوف هو الخبر كما سيوضح فى الاستثناء
قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين
أى سوى قابلى علامتهما ففيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هى تمهيد
لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر
العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه
وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند السكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر
لمجنوف أى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

والحرف بتاء فعلت والمراد
بها تاء الفاعل وهى المضمومة
للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة
للمخاطب نحو تباركت
والمكسورة للمخاطبة نحو
فعلت وبتمتاز أيضا بتاء
أنت والمراد بها تاء التأنيث
السا كنة نحو نعمت وبشت
فاخترنا بالسا كنة عن
اللاحقة للاسماء فانها تكون
منحرفة بحركة الاعراب
نحو هذه مسلمة ورأيت
مسلمة ومررت بمسلمة
ومن اللاحقة لا تحرف نحو
لات وربت ونمت وأما
تسكينها مع رب ثم فقليل
نحو ربت ونمت وبتمتاز
أيضا ياء الفعلى والمراد بها
ياء الفاعلة وتلحق فعل
الامر نحو اضربى والفعل
المضارع نحو تضرع بين ولا
تلحق الماضى وانما قال
المصنف ويا فاعلى ولم يقل
ياء الضمير لأن هذه تدخل
فيها ياء المتكلم وهى لا
تختص بالفعل بل تكون
فيه نحو كرمى وفى الاسم
نحو غلامى وفى الحرف نحو
انى بخلاف ياء افعلى فان
المراد بها ياء الفاعلة على ما
تقدم وهى لا تكون الا فى
فعل وبما يميز به الفعل نون
أقبلن والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو
قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة
نحو قوله تعالى لنخرجك

باب شعيب فعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث السا كنة ويا الفاعلة ونون التوكيد (ص)
(سواهما الحرف كهل وفى ولم * فعل مضارع يلى لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تعين هذا فاعمال التوجيه وهو اختلاف
 حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديديه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
 الهمزة حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كباعه
 يبيعه بمعنى يميزه وبالتاء متعلق به وال فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشيء الذى
 معنيه لاجنس لثلاثا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
 علمه بشد اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل محذوفه يفسر فهمه لان أداة الشرط
 لا يلبس الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب
 الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالنون لاجواز كما قيل لما نض عليه فى المعنى انه يجب حذف الجواب ان
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وان ان شاء الله
 لمهتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
 جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سهها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان افترن ما بعدهما بالقاء
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحنفى وغيره
 قال الصبان والمجته كفى المعنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
 محمولة على السعة لجواز حذف القاء للضرورة وقد جوز صاحب المعنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
 هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوف كما فى كذا ويجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف القاء أو خبرا كان فيه ضرورة
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فسا قاله الحنفى هو المتعين
 فلا تسكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر الثلاثى فيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محمل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل ولذون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محمل مصدرا (قوله بخصوصه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودرارك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من التنوين (قوله وجعل) فيها ثلاث لغات سكوت اللام وفتحها بالانوين
 ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغيره من الوقف على المنسوب المنون بالسكون
 (قوله بخالوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلامته عدم القبول ولا يردان العدم لا يصلح علامة
 للوجودى كما صرح جوابه لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المحمول عدمها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح حتى أن يقال ان أرى بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
 دخل فيها ما ليس منها اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودرارك وان أرى بالمد كورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
 لفائدة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوفيق الذى لا يستغنى عنه
 المتبدى على ان المراد بقبول العلامات ما يعقب قبول اللفظ لها بنفسه أو جرد فاه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتامز
 وسم * بالنون فعل
 الأمر ان أمر فهم
 والأمر ان لم يك للنون محمل *
 فيه هو اسم مخصوص وجعل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخالوه من علامات الاسماء
 ومن علامات الافعال ثم
 مثل بهل وفى ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص

وهو قسمان مختص بالاسماء
 كفي نحو زيد في الدار
 ومختص بالافعال كما نحو لم
 يقم زيد ثم شرع بين أن
 الفعل ينقسم الى ماض
 ومضارع وأمر فجعل علامة
 المضارع صيغة دخول لم عليه
 كقوله في يشم لم يشم وفي
 يضرب لم يضرب واليه
 أشار بقوله فعل مضارع
 يلي لم يشم ثم أشار الى ما
 يميز الفعل الماضي بقوله
 مضارع والافعال بالماضي
 أي ميم الماضي الافعال بالماضي
 والمراد بهاء الفاعل وناء
 التأنيث الساكنة وكل
 منهما لا يدخل الاعلى
 ماضى اللفظ نحو تباركت
 يا ذا الجلال والاكرام
 ونعمت المرأة هند وبنت
 المرأة دعدهم ذكر في بقية
 البيت أن علامة فعل الامر
 قبول نون التوكيد والدلالة
 على الامر بصيغته نحو
 اضربن واخرجن فان
 دلت السكامة على امر ولم
 تقبل نون التوكيد فهي
 اسم فاعل والى ذلك أشار
 بقوله
 (والامر ان لم بك لانون
 محمل *
 فيه هو اسم نحو صه وحمل)
 فصح وحمل اسمان وان دلا
 على الامر لعدم قبولهما
 نون التوكيد فلا يقال صهن
 نون التوكيد وان كان

يقبلان الاستناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن
 الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها اما بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى
 معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل
 لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها الفادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت
 على الجملتين مثلها السكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً للفعل مضمر بل
 لا بد من معانقها لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد بدأ يخرج ولا هل زيد بدأ يته وبالأولى هل زيد بدأ يبت
 بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حينها تسلت عنه ذاهلة والاحت الى المسابق الالفة ولم ترض الابعانقته
 لفظاً واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين
 التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية
 على جلا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مستدلاً بدخول الجار عليها
 في نحو ما هي بنم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولد مقول فيه
 نعم الولد كما سيأتي في بابيه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من
 أن ناء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبش لكن في البجائي على الأجرودية أنه يقال تباركت
 أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر جامع بينهما
 وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصاح لها أفاده الصبان وقالت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى
 تبارك التنزيه المبلغ الذي لا يليق بغيره تعالى ففتح التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ البجائي
 أن ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما في التصريح
 (قوله فان دلت السكامة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوه وأف أي
 أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء لداتها فهي اسم فعل ماض كهيات وبشتان أي بعد
 واقترب فان لم تقبلها العارض فلا يضرك فعل التهجيب والاستثناء وحيداً في المدح لعروض ذلك من استعمالها
 كالامثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها لدى غير محمل * فاسم كهيات ووي وحمل

أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محمل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى
 اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان
 كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غير له وضمان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات
 المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علمها
 عليه وليكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مساهم وقد اتفق لبعض الافعال ان
 وضع لها وضعا فصيادياً أسماء أخرى لفظها تطلق ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها
 وسموها أسماء الافعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالاته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا
 قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت
 لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كداحقته التفتازاني في حواشي الكشاف
 والله أعلم

(المعرب والمبني)

(٤ - خضري - اول) ولا حيهان وان كانت صه بمعنى اسكت وحمل بمعنى أقبل فالغارق
 بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحمل (ص) (المعرب والمبني)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى ببناء الخ استطراد يافقد نفسه
 وأل فيها الاسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العار به منها لكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها
 عن الوصفية وصورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخوها عن شرح
 الكلام لتقدمه عليها متعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خاليا عن الاعراب وقدمها على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر
 قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف
 قابل الاعراب وغير قابل توجه الى معرفته فينبأ أن القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة معان
 كالإبانة والتحسين والازالة واصطلاحا ما سيأتي في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الساماني على المعنى وغيره ومنه قولهم أعراب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمجة أفاده الامير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب
 خبره وهي جار ومجرور خبر لمعرّب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك
 والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كالتفيد بواسطة
 خلافا لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فئتهم من آمن ومنهم من كفر نعم استفاد
 الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسما خصيالا
 اعرابه مقدر وقول ابن عصفوران الاسماء قبل التركيب لا معرب بقول المبنيه ليس قولها بواسطة لا مكان حمله
 على أن المراد غير معرب بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسرودة انها معرب بحسب أى قابله اذا
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن
 بالحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أمان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبراً ومفعولة لمخروف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل بقدر اعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظا في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عاد ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا فى
 البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عرّبت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها معارضته بلزومها الاضافة
 لفظا أو تقديرا البعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها
 الى المفرد أو جملة خرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى انما عرّبت أى تذهبها على ان أصل المبنى الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاؤه ثبوتها على ان أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصر عند المصنف) أى كما يفيد قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب
 الاسماء الخ كما فرزه الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجي وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم محل
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل
 هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى فى المتن وكاسم لاقانه نبي لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى) *
 لشبه من الحروف مدنى)
 (ش) يشير الى أن الاسم
 ينقسم الى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثانى المبنى وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله * أشبه من الحروف
 مدنى * أى لشبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصره
 عند المصنف فى شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه فى البيتين
 اللذين بعده هذا البيت
 وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كإسيأتى أو بواسطة كندام فإنه أشبهه الحرف وهو زوال وزنا وعد لا ونعر يفارق قبل لتضمنه
معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوي بالأواسطة وكالمندى فإنه أشبهه ضميراً أدعوك أفراداً ونعر يفارق خطاباً
وهو مشبه لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المندى لتضمنه معنى كاف الخطاب
فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
في الواجب (قوله أبى على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثمائة كما في المزهري (قوله في شبه
الحرف) أى مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو آمن عطف
الخاص على العام والمغاير ان خص الشبه الأول بماعدا المعنوي فأوتوا بعمية فهو في المعنى عين مذهب
الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله
سيبويه) هو امام النحو واسمه عمر وومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى يهر أخته واطافة الهمج مقولبة
لقب بذلك لأنه كان يشتم منه رثمة التفاح أو لشبهه به في الطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينفى على
الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضى الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعنى
الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لوسمى بباء أضرب مثلاً أعر بت مع
همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب وأرب فلما وجب الشبه الوضى البناء لكأن
هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب باسمى به ولو كان حرفاً نحو يا
كعبن لشرها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضى دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقالة المعنوي (قوله في
اسمى جئتنا) باضافة اسمى الى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يرد ان التاء وناحيته من نزلة الزاى من زيد
لاسمان لأن المراد فى اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل فى معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا
لأنه لا يعنى عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها
لأن محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنساً المضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كوجه المعنى فى (قوله
وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضى وكذا يقال فى وكافتقار وقوله بلا
تأثر نعت نيابة أى كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا يعنى غير نقل اعرابها لمعادها لية لكونها بصورة الحرف
وتأثر مضاف اليه وجوه مقدر لحرارة العارية والمراد عدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
الوضع فالعنى يبنى الاسم لثباته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
متأخر عن البناء لا سببه ويعنى عن هذا القيد فى استخراج المصدر الآتى جعل الأصل اللاتينية لأن نيابة
المصدر عارضة فى بعض التراكيب لأصلية كاسم الفعل (قوله فى الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
أو حرفى هجاء فزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فنانقص فقد شبه الحرف فى
وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذى أشبه الاسم فى وضعه على ثلاثة كسوف وأربعة
كامل أو خمسة كاملين لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبنى أيضاً وعدم احتياجه اليه بخلاف
المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه فى تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كإسيأتى وأيضاً هو أضعف أقسام
الكامة اذ ليس مقصود ذاته بل لربط معانى الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على
اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكالم متعلماً بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط
عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفى فى بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تبعاعها بينه
وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر لكنه أقرب
اليه من الحرف لاتفاقهما فى استقلال معنهما فأشبهه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
فتدبر (قوله أو على حرفين) أى ثانيتها كما أشار اليه بنا أمام حجة الثانى فلا يختص بالحرف

أبى على الفارسي رحمه الله
حيث جعل البناء منحصر
فى شبه الحرف أو ما تضمن
معناه وقد نص سيبويه
رحمه الله على أن علة البناء
كلها ترجع الى شبه الحرف
ومن ذكره ابن أبى
الربيع (ص)
(كالشبه الوضى فى اسمى
جئتنا

والمعنوي فى معنى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلاً
(ش) ذكر فى هذين
البيتين وجوه شبه الاسم
بالحرف فى أربعة مواضع
فالاول شبهه له فى الوضع
كان يكون الاسم موضعاً
على حرف واحد كالتاء فى
ضربت أو على حرفين

كنا في أكرمنا والى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا فالله فاعل وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد كذلك نال اسم لأنهما مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قديمان أحدهما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فتال الأول متى فأنها مبنيّة لشبهه بالحرف في المعنى فأنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين هي (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالمهمزة وفي الشرط كان ومثال الثاني هنا فأنها مبنيّة

لشبهه احرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معني من المعاني لخطها أن يوضع لها حرف بدل عنها كما وضعوا للثاني ما وللثاني لا وللمعنى ليت وللثاني لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا والثالث شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كسما الأفعال نحو دراك زيد وأدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر مما بنى عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب زيد فأنت نائب متأثر اضرب وليس مبني لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فإنه وإن كان نائباً عن ادرك لكنه ليس متأثراً بالعامل وهو حاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشترط في النيابة نائب الفعل لكن

لوجوده في الاسم المعرب كعم بناء على أنها ثنائية لأصلها معي وكقد الاسمية على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئياً غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه لم يلاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتميز معنى من فإن هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعلق إلا بين شيئين فإن هذه هي معاني الحروف (قوله حرف مقدر) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خضت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لدلائها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المقادة بعدد وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذ كر ان الصانع أن ما التجسية كذلك لأنه لم يوضع للتعبج حرف الا ان الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الأول ان أن العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ال (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائماً وفي المفعول ان كان متعدياً كمناله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الأولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلاً أي اذا كان مستعملاً في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو السرعة أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد صد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي تقال عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجنوري في محل نصب بافعال مضمره وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قات ماعلة البناء على هذين ههنا يرجع لما في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كما في شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكما تالم لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم يبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما لما لم يبن الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستفهام بها عما بعدها أو شبهها بالحرف في الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير بقول المتن أصلاً وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

المصنف متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشاهاتها الحرف في أنها نائية عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند كذلك في باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلاً وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فأنها متفردة في سائر أحوالها

تعارض

تعارض اضافة شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافة اذهى في حقيقة الى مصادر الجمل وسدان
 المضاف اليه محذوف وصرف في التنوين خلاف الاخفش في ان (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة واما مقام مقامها
 كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
 بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجمله يقع فيها فهو مقتدر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
 وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوي في أكثرها وحل الباقي عليه كافي التسهيل
 وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
 للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الالهامي أي كون الاسم لاعلام ولا معمولاً كالحروف المهملة
 ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومنه ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
 أصلاً وذكروا في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
 الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بثنية ولا غيرها
 بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما ادراج ابن هشام فيه الافتقار وعدمها نوعاً
 واحداً في سائر كتبه وقدره بلزوم الاسم طريقته من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء
 أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمندى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
 العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل ناء التأنيث والعلم المختوم بويه
 تغليباً للمجزه الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فمن أسبابه ما سيأتي في الاضافة
 من اضافة الاسم المهم الى المبني والظرف الى الجملة وعدم بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسميه اشبهها
 بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصنف ومثلهما عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الاسماء الخ)
 بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفراده كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه أخ
 المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني
 عليه كاسيائي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضامين عموم وجهها اه ورد
 عليه ما مر عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنساً للاول صحة جمل عليه والجميل لا يصح هنا
 لاختلافها افراداً وجملاً الآن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعمومه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
 معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمنا) ما واقعة على اسم
 بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهندام انفهامه من
 تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
 الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المندى بأن لم يعارضه شيء
 من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين
 قد يجتمعان كالقيام واليباض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالقاء وهي الصواب
 (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي
 في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظماً بقوله

سم سمة واسم سماء كداسما * سماء بقليل لاول كها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد المتمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثي لان
 أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجرو لا غير والف بنياً للاطلاق لان
 ضميره جنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو اباقي على جوه
 بعد حذف المضاف للمائل كوراً ومر فوع باقامته مقانه أو بجعله معنى ماض فألف بنياً للتثنية وهو

الى الصلة فأشبهت الحرف
 في ملازمته الافتقار فبنيت
 وهو حاصل البيتين أن البناء
 يتكون في ستة أبواب
 المضمرات وأسماء الشرط
 وأسماء الاستفهام وأسماء
 الاشارة وأسماء الافعال
 والاسماء الموصولة (ص)
 ومعرب الاسماء ما قد سلمنا *
 من شبه الحرف كأرض
 وسما (ض) ير يدان المعرب
 خلاف المبني وقد تقدم أن
 المبني ما شبه الحرف
 فالعرب ما لم يشبه الحرف
 وينقسم الى صحيح وهو
 ما ليس آخره حرف علة
 كارض والى معتل وهو ما
 آخره حرف علة كما وسما
 لغة في الاسم وفيه ست
 لغات اسم بضم الهمزة
 وكسرهما وسم بضم السين
 وكسرهما أيضاً وسمما بضم
 السين وكسرهما وينقسم
 المعرب أيضاً الى متمكن
 أمكن وهو المنصرف
 كز يد وعمرؤ والى متمكن
 غير أمكن وهو غير
 المنصرف نحو احد ومساجد
 ومما يصح فغير المتمكن
 هو المبني والمتمكن هو
 المعرب وهو قسمان متمكن
 أمكن ومتمكن غير أمكن
 (ص)
 وفعل أمر ومضى بنياً *

مصدر مضى فاصله مضوى كقعودا فعدا يدلث الواو ياء وأدخمت وكسر ما قبله للناسبة (قوله وأعر بوا)
 أى العرب أى نطقوا به معرباً أو النحاة أى حكموا بأعرابه (قوله ان عربياً) هو هنا كفرح بمعنى خدلا
 ويأتى كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعرفني لد كراك هزة * (قوله نون انان) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوع لذلك وان استعملت في الد كور مجازاً كقوله
 * يمرون بالدهنا خفا فاصيا بهم * ويرجع من دارين ببحر الحقايب (قوله كبر عن) خبر المحنوف أى
 وهي كنون برعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجملة مجرورة بالكاف
 لقصد لفظها وبالضائف المحنوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يفتى عن ارادة اللفظ كما مر وأصله يروعن
 كيقطن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذف لتقائها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل في الافعال البناء) وانما أعراب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية
 لولا الاعراب لا تلبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيدوا على الفعل
 كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أو طما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تمن بالجملة وتمدح عمرا ولما كان
 الاسم لا يفتى عنه في افاة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يفتى عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجور وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادح عمرا
 فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هنا ما اختاره في التسهيل في اعرابه ورد ما عداه لكتنه
 عورض بان الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ماصام زيد واعتكف يحتمل ماصام وما اعتكف
 وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعاني لاعرب
 هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى اتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يفتى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العالج) بكسر العين والسيط اسم كتاب له
 (قوله أصل في الافعال) أى لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها بما
 توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة
 الاعراب وفرع عيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرع عيته فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يستل عن بنائه لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبر واحالا
 وشرطا والاصل في المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المنحرف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه ألفا اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقد رفته لكرهته توالي أربع حركات في الثلاثي وبعض
 الخماسي كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وجل الرابع والسادس وبعض الخماسي كتمعت عليه وانما
 جعل الكثير على القليل لان فيه دفع المنذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالي ولم
 يكرهه ولو كانت تارة في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يفتى عنه

وأعر بوا مضارع ان عربيا
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون انان كبر عن من فتن
 (ش) لما فرغ من بيان
 المعرب والمبنى من الاسماء
 شرع في بيان المعرب والمبنى
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل في الاسماء فرغ في
 الافعال فالاصل في الافعال
 البناء عندهم وذهب
 الكوفيون الى أن الاعراب
 أصل في الاسماء وفي
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العلي في البسيط أن
 بعض التعويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل في الافعال
 فرغ في الاسماء والمبنى من
 الافعال فمر بان أحدهما
 ما اتفق على بنائه وهو
 الماضي وهو مبنى على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم يتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير وفتح متحرك
 فيبنى على السكون نحو
 ضربت والثاني ما اختلف
 في بنائه والراجح أنه مبنى
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو فلسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لروضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة
 على نالان كلاهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفف
 فيه وأما نحو ضرباً مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة الالف السابق البناء عليها بخلاف نحو
 غلامي في الجرفان كسره لمناسبة الياء للأعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبنى
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآثر ما لفظ كضرب أو
 مقدر كذا واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان
 لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لاجل النونين صحيحين كأنا ومعتلين لا على ما يجزم به المضارع لا يمكن أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لامعرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المنافع بهما لم يبعد فتدبر
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو ان الوأى كالوعد لفظاً
 ومعنى وأصله أو في حذف واوه كما تحذف من المضارع المدبر بالياء نحو بوئى لوقوعها بين عدوتها الياء
 والسكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكسمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية استنادها للواحد
 المذكور ثم المتنى مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبنى عند البصريين

- انى أقول لمن ترحى شفاعته * ق المستجير قيامه فوه في قين
- وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هندا ياه لوه لى ابن
- وان وشى نوب غبرى قلت فى ضجر * ش الشوب وبك شياه شوه شى شين
- وقبل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
- وان هموا لم يروا رأى أقول لهم * ر الرأى وبك رياه روه ريرين
- وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
- وان أمرت بوأى للمحب فقل * ا من نحب اياه أوه اى ابن
- وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن ياخلىلى نياه نوه فى نين
- وان أبى أن بنى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فيين
- وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلماته عديدة الا ن
 فلازم لانه بمعنى تأن فالهاى فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قول بالخير يازيد بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من
 القول والوأى وهما ألغز السامى من مجز الرجز أقول يا أسما عفو * لى ثم يازيد قل
 وذلك جتان والثانى ثلاث جل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الوأى والباقي من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا حمزة الله * حركة قامت مقام الجملة
 وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنة
 (قوله أن يسكننا) في تأويل مصيهر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك أي كونه مسكننا فصح كونه وصفا
 للكامة والافتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بنى على غير المذكورات مما
 ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو
 ياز بدان وياز بدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لاملهات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت
 وأما نحو لاوتران في ليلة ففقهه مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا بناؤه وأما
 نحو لا بالك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه
 غير مضاف إنما يبنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها
 أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لأخله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عنده من بينه ولعله سهل وان الفتح إنما ينوب عنه
 فيما لا ينصرف وسحر عنده من بينه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للبناء أو لاسم لا وليس شيء
 منهما مسكورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا
 كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذا مبنية على
 سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب
 كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو ولا حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها
 وغيرها فتحذف السكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه إشارة باطراف الى
 كثرة أمثاله (قوله اذ لا يتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تقتصر أي معان تركيبية ففتتح الخ (قوله لانه
 أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي
 لا تجزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) اعلم ان ما بنى على السكون من الافعال
 والحروف لا يستل عنه لجميته على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بنى على
 حركة من الأفعال والحروف فيسه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن
 ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأصابع خمسة التقاء الساكنين
 كين وكون الكامة على حرف واحد كبعض المضمرات وأعرضة للبدء بها كياء الجر وأصل في الاهراب
 كقبل وبعدا وشابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مرهنا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا
 لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضى مانصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون
 وإنما حركوا لتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا إذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع
 كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكامة أو أصالة الحرك * فان قيل
 كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتبعا ولا تخلصا من
 سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كان في كلمة واحدة كين ومنه لزوم الحركة وما في التعريف اذا كان في
 كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخصيص مثلا وهو
 منتف عند فصلها أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم
 يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كين وبجاءورة
 الالف كايان والفرق بين أداتين كما لز بدلعمر وكسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق
 بين المستغاث به وله وفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لوسى عبدا وقد يلبس ان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكننا *
 ومنه ذوقه وذو كسر وضم
 * كأي من أمس حيث
 والساكن كم)
 (ش) الحروف كلها مبنية
 اذ لا يتورها ما تنقر في
 دلالتها عليه الى اعراب
 نحو أخذت من الدراهم
 فالتبعيض مستفاد من
 لفظ من بدون الاعراب
 والاصل في البناء أن يكون
 على السكون لانه أخف
 من الحركة ولا يحرك المبني
 الاسباب كالتخلص من
 التقاء الساكنين وقد
 تكون الحركة فتحة

الذي يدين طم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله في ابن لكن الخفة أولى بها
 لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعدد الامثلة (قوله
 وقد تكون كسرة) من أسبابها مجازة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وماؤه لانها لا تلزم عمل
 الجر اذا الكاف ترد اما مكمل والواو والنساء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها
 الجر واعلمها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر خلا على لام الجر مع الظاهر
 لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لا مؤنث والاتباع
 كذوته وكونها أصل التخصيص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
 كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بجر كة الاعراب اذا لا تكون اعرابا لامع التنوين
 أو ال أو الاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من ال والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
 معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوفاني فيكون
 كالحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الخجاز بين
 لتضمنه معنى ال اذ هو معرفة بغير اداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يوجد وأما تميم
 فبعضهم يعرب به كالأبصار مطلقا الشبه العممية والعدل عن الامس بأل وعلمها قوله

لقد رأيت عجبا من أمسا * وأكثرهم يعرب به كذلك في الرفع فقط لشرفه وبينه على الكسر في غيره
 عملا بالموجبين وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها في غير
 الظرف أما الظرف مع اسقيةاء الشروط كفعلة أمس فبني اجما كما نقل عن الموضح وان نوزع في حكاية
 الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحر طرفا وان فقد شرطها من اعراب اجما ظر فا كان أو غيره لغوات
 شبه الحرف في عدم الشرط الاخير واعراضته بنحو اسما في غيره وأما قوله

واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره نخرج على زيادة ال وأنه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا
 والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر ال والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
 والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حوف جواب كنتم (قوله وقد تكون
 ضمة) من أسبابها الاتباع كمنذ وان لا تكون للكامة حال اعرابها كالغايات وكونها في الكامة تقابل
 الوار في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لوارهم لتقابلهما كما وغريبة الشيء يحمل على مقابله وليقننا سببا لفظا
 كتناسل بهما جعا واضمارا وكونها بحجرف فوات الاعراب لسكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأي
 الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي
 وياز يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز يدولك أن تجعل وجه شبه بهما صبر ورته آخر في النطق مثلها بعد
 حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد
 اضافة اذ هي في الحقيقة صادرها فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحلت عليها في الحركة
 لاني اصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومن حرف فاجر اذا جر ما بعدهما
 واسمان اذا رفع نحو مارأيت منذا ومنذ يومان فهما امام مبتدأ المعنى امد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
 والمعنى بيني وبين رؤيتك يومان ولعل علة بنائها ما حينئذ شبه الحرف في الجود اذا لا يتصرف فيهما بثنية ولا
 غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لالاشبه الوضحي لغوات
 شرطه المنار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حوف جواب كنتم (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقله وانما
 دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ردها بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
 كسرة كأمس وجبر ونزال
 وقد تكون ضمة كحيث
 وهو اسم ومنذ وهو حرف
 اذا جررت به وأما السكون
 فهو كرم واضرب واجل واعلم
 مما مثلنا به أن البناء على
 الكسر والضم لا يكون
 في الفعل بل في الاسم
 والحرف وأن البناء على
 الفتح أو السكون يكون
 في الاسم والفعل والحرف
 (ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
 القول الغرض فيه ابن عبد
 السلام بقوله ما كلمة اذا
 نكرت عرفت واذا عرفت
 نكرت فالاول أمس المبني
 والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابطة لا يحتاج الخبر الطلبي لتأويل ما كاسيأتي فيسئل وفي هذا البيت بيان مذهبه من ان الاعراب لفظي ورد بان الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعها والخلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يجلبها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغييراً واخر الحكم الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لتغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخصص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضا وفتحاً وكسراً وسكوا فالضم على الابدل هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها على الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والكوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فاجبر السكسر
ومن سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمي بان الرفع قد جوه الشكر

(قوله قد خصص بالجر) البناء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما صراكونه علامة فلا تكرر (قوله فارفع بضم الخ) البناء للتصوير أو المعنى ارفع معاً بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لعلامته لان كونها اعراباً من حيث عموم كونها أمراً جالبه العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكلي بجزئية وان اشتهر على هذا القول أن يقال من فوع ورفعه ضمة لعلامته رفعة فان قيل كان لا بد أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أوجب بان الخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالاعراب الرفع واخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمي في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موردان ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفع وأخواتها فتدبر (قوله فتحاوجر * كسرا) الاقرب نصهما بنزع الاختصاص ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذا كذا الله) مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به امال ذكر أو ليسر والجملة مجرورة بالكاف المقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحدد أي وأمثلة الثلاثة كذا كذا الخ (قوله جاأخو) بقصر جالان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونمر كندر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع واخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها والتغييرات المعاملة بها لا ينافي جعلها ألقاباً أي أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصوراها أو مملهاها على ماسر (قوله كما ناب الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا *
لاسم وفعل تحولن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجز ما
فارفع بضم وانم بن فتحاوجر * كسرا كذا كذا الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر * ينوب نحو جاأخو بنى نمر)
(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم فالما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال نحو زيد يقوم وان زيدا ان يقوم وأما الجر فيختص بالاسماء نحو بز يد وأما الجزم فيختص بالافعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عد ذلك يكون نائباً عنه كما نابت الواو عن الضمة في أخور الباء عن الكسرة في بنى من قوله جاأخو بنى نمر وسينذكر بعد هنا مواضع النيابة ان شاء الله تعالى (ص)

(وارفع بواو وانصب بالالف
* واجز بياء ما من الاسماء
أص) (ش) شرع في بيان ما يعرب

بالنيابة عما سبق ذكره
والمراد بالاسماء التي سيصفها
الاسماء الستة وهي أب وأخ
وحم وهن وفوه وذو مال
فهذه ترفع بالواو ونحو جاء أبو
زيد وتنصب بالالف نحو
رأيت أباه وتجر بالياء نحو
مررت بأبيه والمشهور أنها
معربة بالحروف فالواو نائبة
عن الضمة والالف نائبة
عن الفتحه والياء نائبة عن
الكسرة وهذا هو الذي
أشار اليه المصنف رحمه الله
تعالى بقوله

وارفع بواو الى آخر البيت
والصحيح أنها معربة
بحركات مقدرة على الواو
والالف والياء فالرفع بضمه
مقدرة على الواو والنصب
بفتحه مقدرة على الالف
والجر بكسرة مقدرة على
الياء فعلى هذا المذهب
الصحيح لم ينبئ عن
نبي ما سبق ذكره (ص)
(من ذلك ذوان محبة أبانا
والغم حيث الميم منه أبانا)
(ش) أي من الاسماء التي
ترفع بالواو وتنصب بالالف
وتجر بالياء ذو وفم وان كان
يشترط في ذوان تكون
بمعنى صاحب نحو جاء في ذو
مال أي صاحب مال وهو
المراد بقوله ان محبة أبانا
أي ان أفهم محبة واحترق بذلك عن ذوالطائفة فانها لاتفهم محبة بل هي بمعنى فلان تكون مثل ذي بمعنى صاحب

والالف والنون وعن الفتحه الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحه والياء وعن
السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجى المذكر والمؤنث وما لا
ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح بموضع النيابة بدأ المصنف منها بالاسماء لشرفها
وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة وهو
جمع المؤنث وما لا ينصرف لان الاصل في النيابة الحروف ونياية الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها
ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل في الحالتين والاول معرب بالفرع في جميع الاحوال والنسكات
لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة اسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تعريفه بالفاء كما في نسخ
وبياء بالمد وما وصله بأضف حذف ماؤها أي أصفه أي ذكره لك وهي في محل نصب تنازعا لفعال
الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لسكونه فضلة ولو عمل غير الاخير لوجب الابرار فيما
بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة
الاسماء للضرورة لاختلاف حركاتي الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيه لشارة الى أنهما
لا يقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيدي به وجهور البصر بين
وصحبه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعمل عنهما مع. كما قال في شرحه اعرابها بالحروف
أسهل وأبعد عن تكلف التقديم بلحصول فائدة الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت
من بذية الكلمة اصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى والجمع من بذيةهما وهذا ان المنهين أقوى اثني عشر منها
في اعرابها ساقها في الهمع (قوله بحركات مقدرة) أي وأتبع فيها ما قبل الآخر لآخر للدلالة على انه محل
الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له بأفقد سرق أخله فاصلها بحر يك الواو للاعراب وما قبلها للاتباع
فتسكن الواو في الرفع لشقله وتقلب ألفها في النصب لتحركها وانفتح ما قبلها وياء في الجر لكسرها ما قبلها (قوله
من ذلك) أي مما أصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر فوه مقدر على الواو لانه لا يشترط اعرابه بالحروف
فصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه بدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف بأبدانني بالفم لتعيينه حالة عدم الميم
اذا خلا من ياء المتكلم وأخر الهم لفته فيه كما سيدين وأصله عند سيدي به ذرى كجبل وعند الخليل ذو بشد
الواو وأصل فوك عندهم ما فوه كضرب والغراء بضم فانه حذفت لامهما اعتبارا وبقيت العين حرف
اعراب وتبدل في الثاني ميماء عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجزاءها بحرف
عدمها كقوله

كالحوت لا يليه شيء يلقيه * يصبح ظمآن وفي البحر فوه

ومنه في الترحيد خلو فم الصائم الخ كذا في الاشموني ونقل الورداني عن المصنف أن للفم أربع مواد
كلها أصول على الصحيح هي فم وفم فم فم فوه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان محبة)
مفعول محذوف يفسره أبان المذكور لاشتماله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها للمفعول مقدم لذكور
لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا في بس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا
وكون رتبة التقديم لا يصبره مقدر بعده أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا وفرق بين التلو والترتيبي
والتقديري ولذا أجاز الكسائي هل زيدارأيته دون رأيت بلا ضمير كما سفتدبر (قوله والفم) عطف على
ذو حيث هنا ظرف للمكان الاعتباري وانصبها متصيدة من الكلام السابق أي يعرب الفم بالحروف في كل
تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجمعها للزمان على رأى الاخفش بل ولا تتضمنها معنى الشرط كما قيل
والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي انها الاصل حتى يثاق ما صر ولا يردان
الفم بالميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف

بل تكون مبنية وأخوها الواو فعا ونصبا وجرا نحو جاء في ذوقهم ورأيت ذوقهم ومررت بذوقهم ومنه قول الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم
 خبي من ذوعندهم ما كفايا وكذلك يشترط في اعراب الهم بهذه الحروف زوال الهم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه وانظرت الي فيه
 واليه الاشارة بقوله * والهم حيث الهم منه بانا * أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما
 ونظرت الي فم (ص) (أبأخ حم كذلك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه ينسدر *

وقصرها من نقصهن أشهر)
 (ش) يعني ان أبا وأخا
 وحماتجري مجرى ذوقهم
 اللذين سبق ذكرهما
 فترفع بالواو وتصب بالالف
 وتجر بالياء نحو هذا أبوه
 وأخوه وحوها ورأيت
 أباه وأخاه وحوها ومررت
 بأبيه وأخيه وحوها وهذه
 هي الالة المشهورة في هذه
 الثلاثة وسيد كرم المصنف
 في هذه الثلاثة لغتين
 أخر بين وأما هن فالصحيح
 فيه أن يعرب بالحركات
 الظاهرة على النون ولا
 يكون في آخره حرف علة
 نحو هذا هن زيد ورأيت
 هن زيد ومررت بهن
 زيد واليه أشار بقوله
 والنقص في هذا الاخير أحسن
 أي النقص في هن أحسن
 من الاتمام والانعام جائز
 لكنه قليل جدا نحو هذا
 هنوه ورأيت هناهن ونظرت
 اليهنيه وأنكر الفراء
 جواز اتمامه وهو محجوج
 بحكاية سيبويه الاتمام عن
 العرب ومن حفظ حجة
 على من لم يحفظ وأشار

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي و بعضهم يعربها بالحروف
 حملا على ذي معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كافي الكافية والعمدة لشماها على لغة اعرابها (قوله ومنه
 قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى الياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
 خبر مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفتهم وحسب امام مبتدأ وما كفايا خبره أو والعكس وهو
 أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبي أو بكفايا والمعنى أن ما كفايا من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
 لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الهم مخففة كدم أو
 مشددة كم أو اعرابه مقصورا كفتي أو منقوصا كفاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فانه لم يمه
 في الحركة وفصحاهن كدم وحكي الساميني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أفواه
 لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ وأخ وحم معطوفان
 عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوق الهم في الحكم وهي امام معطوف على أب أو مبتدأ
 حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
 وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مها راو ولا تحذف الامع قطعها عن
 الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض
 (قوله ينسدر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتي فتقلب لامها ألفا لتجر كها وانفتاح
 ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا كنة كحمر وأفراد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
 كان الثاني أكثر في عدد الالة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقدم من على
 أفعال مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذا سيرت أسماء يوماط عينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فندسية على انه لا تنافي
 بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحوها) فيه جرى على اختصاص الخم بأقرب الزوج أبا كان أو غيره
 فلا يضاف الالاموث وقيل يطلق على أقاربهم مامعاف يضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شبهه
 لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عمما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه
 يكتب به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الاثني هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
 تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي
 انتسبت اليه ولا تسكنوا أي لا تذكروا الطن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
 أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم امام يزل
 منزلة اللزم فلما معقول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبيا أو معقوله محذوف أي ما ظلم أحدنا في تلك
 الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو أمه بانتهامه فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

بتوله * وفي أب وتاليه ينسدر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقياتين في أب وتاليه وهما أخ وحم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
 الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الياء وأخاه والهم نحو هذا أبه وأخيه وحوها ورأيت أبه وأخيه وحوها ومررت بابه
 وأخيه وحوها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في السكرم * ومن يشابهه فإظلم وهذه الالة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب
 وتاليه ينسدر أي ينسدر النقص والالة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فعا ونصبا وجرا نحو هذا أباه وأخاه وحوها ورأيت أباه
 وأخاه وحوها ومررت بابه وأخاه وحوها وعليه قول الشاعر

ان أباهوا وأبأها * قد بلغا في الجرد غايتها
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحجم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف
 مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان في هن لغتين احدهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
 (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأ نحو أوبك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لاتضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب وورأيت أب ومررت بأب الثاني
 أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أي ورأيت
 أبي ومررت بأبي ولم تعرب
 بهذه الحروف وسيأتي
 ذكر ما تعرب به حينئذ
 الثالث أن تكون مكبرة
 واحترز بذلك من أن
 تكون مصغرة فانها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة
 نحو هذا أي زيد وذوي
 مال ورأيت أي زيد وذوي
 مال ومررت بأبي زيد
 وذوي مال الرابع أن
 تكون مفردة واحترز
 بذلك من أن تكون
 مجموعة أو مشناة فان كانت
 مجموعة أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو هؤلاء آباء
 الزيدين ورأيت آباءهم
 ومررت بأبائهم وان
 كانت مشناة أعربت
 اعراب المثني بالالف رفعها
 وبالياء جوازها نحو
 هذان أبو زيد ورأيت
 أبويه ومررت بأبويه ولم
 يذكر المصنف رحمه الله

تعالى من هذه الاربعه سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله
 وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع
 الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخوانه المنه كورة الى
 غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمرب بل الى اسم جنس ظاهر غير مصغرة نحو جاءني ذومال فلا يجوز
 جاءني ذوقام (ص)
 (بالالف ارفع المثني وكلا * اذا ضمير مضافا وصلا
 كاتا كذلك اثنان واثنان * كاتبين واثنين

الأصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
 عشرون والاحولون الخ وهذا الاظهر انه يجري فيه المذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
 ومن جعلها اعرابها بالحروف كصاحبها فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
 بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدمت ليدخل نحو وايميك eالم
 يستعمل بالالف ويجوز ان يصاظر فان بتقدير مضاف أي وقت جوالج كفاي آتيك طلوع الشمس لاحالان لان
 محي المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أي المتأبقي مع الياء لسبق الفتح مع الالف
 وقيل يشعر من حيث لزومه للالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع
 بثقله خفف بالسكردون الفتح للفرق بينه وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
 (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لمادل على واحد كسكران
 ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل
 حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلدا واسم جنس كسكابتى الحداد فانه ملحق بالمثني
 في اعرابه لامثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التعاريف منسوخ عن الزمان فان
 قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنايتك مما أرى يدهبه التكثير مع انه مشي حقيقة كما اختاره ابن هشام
 لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه
 بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالساكية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالحه عطف مثله بعد
 التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصبح مع العطف وان امتنع العديل عن التثنية
 اليه الا لتسكتة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل
 أو مقدر كقول الجراح محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي والتثنية لا تعني عن العطف بغير الواو لان
 لغيرها معاني تفوت بفوائده كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
 جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه هو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
 شفيع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثنتين ما بين القسمين المتساويين كالشفيع وغيرهما
 سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كركبين فأخرج بقيد الزيادة
 لانهما ليسا من المثني ولان الملحق به وبمعناها كالبزاي كفتى وضده خسي بمجموعة فسين مهولة
 قال السكيت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكي وخسي فيما بعد خلاها

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلهما اثنتان
 وكذا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالمثني لانه اثنا حقيقة وكذا كلالا كنهها يخرج بقيد الزيادة
 كشفيع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كالتا فألفها زائدة وناؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس
 (قوله وعطف غيره) أي مغايره في الوزن كفاي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
 اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو في الحروف كمثل
 الشارح وكالابوين والاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
 الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراداه حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
 المشترك باعتبار معنييه كقراّن للحيض والظهور اثنان يلبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك
 كالزبد بن لثا وله بالمسميين بز يد ولعدم التماسه اذ ليس تحتته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعله

يجريان وتختلف الياف
 جميعها الا لام جوا ونصبا
 بعد فتح قد ألف (ش)
 ذكر المصنف رحمه الله
 تعالى أن مما تنوب فيه
 الحروف عن الحركات
 الاسماء الستة وقد تقدم
 الكلام عليها ثم ذكر
 المثني وهو ما يعرب بالحروف
 وحده لفظ دال على اثنين
 من زيادة في آخره صالح للتجريد
 وعطف مثله عليه فيدخل
 في قولنا لفظ دال على اثنين
 المثني نحو والزيدان والالفاظ
 الموضوعات لانهن نحو شفيع
 ونحو بقولنا يزيدان في
 آخره نحو شفيع ونحو
 بقولنا صالح للتجريد نحو
 اثنان فانه لا يصح لاسقاط
 الزيادة منه فلا تقول اثنان
 ونحو بقولنا وعطف مثله
 عليه ما صالح للتجريد
 وعطف غيره عليه كالقمرين
 فانه صالح للتجريد فتقول
 قبر واثنين يعطف عليه
 مغايره لامثله نحو قمر وشمس

مع أمن اللبس كعندي عيمان منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحبقبة وقمر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد ان تغليب التثنية سماهي ولا يقال انه مجاز لا بحر فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ماورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص نقلا عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لاجزئية كاهو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلقظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا لفظا لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالمكرر بالخطاف هذا في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كعدد افراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعها لانه يجمعها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فجمعها هذا لتحقيق المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كائنين واثنين وكنا وقوله أو شبهها كسكلا فان ألفها أصلية كما صرح وخرج ما دل عليها بجوهره كشفع كاسر (فائدة) شروط التثنية عند الجمهور ثمانية بمجموعة في قوله

شروط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منسكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يعن عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنيا على ما يشاء كل اعرابها وهذا مراد من قال انها ملحقة بالمثنى في اعرابه ونحو ياز يدان بناؤه وارد على التثنية ونحو منان ومنين زيادته للحكاية تحذف وصلا للتثنية ولا غير المفرد من المثنى وجمعي التصحيح والجمع المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظير في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الابهة تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العملية التعريف بأل والنداء لانه يدل على التشخص والتثنية على الشبوع والتعدد فيقتضيان ومثله الجمع وهذا لا يثنى ولا يجمع كذايات الاعلام كذلان لعدم قبولها التنكير والتركيب كما سيبين في الجمع ولانما تختلف لفظه أو معناه كما صرح ولا ما ليس له مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقمر والقمر ان تغليب كاسر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان الماثنى له لم يوافق شيئا في معناه ولانما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزءه وسى عن بعض رسوا وبكلا وكنا عن تثنية أجمع رجاء وبسته وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فبارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء بن فاجعل لي على حبا جاعدا

فذاذ (قوله كما بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان لها حظا من الافراد والتثنية لان اللفظ لها مفرد ومعناها مثنى فأعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيني * في حين جذبنا المسير كالانا

(فائدة) الاكثر فهمها مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصافي قوله تعالى كتبتا الجنة آنت أكلها ولم تظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنيتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل لامضاف اليه قد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقوله سم القمرين وأشار المصنف بقوله

بالا انما رفع المثنى وكلا *

الى أن المثنى يرفع بالالف

وكذلك شبه المثنى وهو كل

مالا يصدق عليه حد المثنى

وأشار اليه المصنف بقوله

وكلا فالصدق عليه حد

المثنى مما دل على اثنين

بزيادة أو شبهها فهو ملحق

بالمثنى فكلا وكنا واثنان

واثنان ملحق بالمثنى لانها

لا يصدق عليها حد المثنى

لكن لانها ملحق كلا وكنا

بالمثنى الا اذا أضيقا الى

مضمر نحو جاءني كلاهما

ورأيت كليهما ومررت

بكليةما وجاءني كتاتهما

ورأيت كليهما ومررت

بكليةما فان أضيقا الى

الاحر كما بالالف

رفعا ونصبا وجرأ نحو جاءني كلاً الرجلين وصررت بكلاً الرجلين وجاءتني كلاً المرأتين ورأيت كلاً المرأتين وصررت بكلاً المرأتين فلهاذا قال المصنف وكلاً * اذا بمضمرة مضافاً وصلها * كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجريان مجرى اثنين واثنين فالتنان واثنان ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخالف الألف في المثنى

والملحق به في حالتي الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحاً نحو رأيت الزيد بن كلبهما وصررت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسوراً نحو وصررت بالزيد بن وسبأني ذلك وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصباً وجرأ وما ذكره المصنف من ان المثنى والملحق به يصبون بالياء ورفعا وبالياء نصباً وجرأ هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً رفعا ونصباً وجرأ فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما وصررت بالزيدان كلاهما (ص)

كلاهما حين جرد الجري بينهما * قد أقلما وكلاً نفهما راني فثنى أقلما أي ترك الجري مراعاة للثنية وراعى اللفظ في راني بمعنى منفتح من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديماً عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم وقائم أن أيهما الصواب فكتبت ان فبدر كلاهما تو كيداً فقامان لانه خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان قيل كلبهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلاً نأفني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانياً وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنالاه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالألف مطلقاً) أي ويعرب به كالمفرد مع كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف لزيادة الوصفية مثلاً وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه امم ان بصورة التثنية فيبني على ما يشاء كل اعرابها كحصر وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوفاً وجملة هذان الخ خبرها واللام داخلية على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان طها المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ الاينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعد ما جملة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان نأفني قد نقتبت فقال أرحمها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتك مستطياً بل مستمخاً عن الله نأفني نأفني اليك فقال ابن الزبير ان رآك أي نعم لعن الله وراكها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشيه (قوله وبياء الجر) يقصر بالالتوين للضرورة وهو متعلق بجر وحذف مثله من انصب للدلالة عليه ولم يتنازعنا في ذلك ولا وجه العمل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز طلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازع ارفع واجر وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسب عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سبأني في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحاً فيكون مذنب مثلها فالتمييز بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة لانه لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تفسير التكسير وأما تعبيره في فاضون ومصطفون فلا لعلل ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كإزاد في الصفة أيضاً كما في الورداني (قوله علما) أي شخصياً أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيد كما جمعون لانه في الاصل وصف فعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكسبه

(٦٥ - (خضري) - أول

سالم جمع عامر ومذنب (ش) ذكر المصنف قسمين

يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصباً وجرأ وأشار بقوله عامر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشتد في الجامدان يكون علما

عند الجمع كما صر في التثنية قلت اشتراطها لانهما وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شبهه
 معنى وصحة واهلا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا وتاؤه بالمسمى دون باقي الاسماء ولا
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق اوهى شرط معناه أي مهني لقبول الجمعية والمعد لا يجمع
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله المذكور
 عاقل) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زيدون وسعدون في زيد وسعدى المذكورين كما يقال زيدات
 وعمرات في زيد وعمرو واؤنثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال
 السامعي وقد ورد هذا الجمع في اسمائه تعالى للعظيم لا متناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله خاليما من تاء التأنيث) أي ما لم تكن عوضا فاء أو لام كعدة
 وثبة والوجه القياس اذا سمي بهما وما سمي من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب
 المبرد جمع ذلك بالانف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا
 فيقال حبلون وسحرارون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل
 ولانثنية أيضا كما صر (قوله ان صغرجاز) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذلك نحو
 بصري وكوفي لتأوله بالمنسوب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف التاء كالالف المقصورة
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
 فليحزر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر اوسوغ ذلك في الف الممدودة ذهاب صورتها
 وأيضا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس
 للثبوت بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أي سيدويون بجمع الجزأين وبعضهم
 يقول سيدون بجمع الاول فقط وبعضهم بجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا
 بل يقال ذور وأذوارق نجره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثني ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلام زيد
 وعبد الله وجوز الكوفيين جمع الجزأين قال الورداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف
 اليه جمع الصدر فقط فولا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبيد زيد الملك وعبد زيد المصري
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله صفة لمد كرهاق) أي ولونته لا يدخل نحو أتيناط العين
 رأيتهم في ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود
 جمعت جمعهم ويقال المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا هندات أو والجرى منطلقون (قوله خالية من تاء
 التأنيث) أي الموضوعه له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر
 أفعل وفعالان بالكسرة لاضافتها الى ما بعدهما فابطلت ما فهم ما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
 بفتح الفاء في الموضوعين فغيره مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصود في الثاني والاضافة لادنى ملاسة
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرى وفعالان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 أفعل وفعالان أصلا كقائم رما هو منها ولا مؤنثه كما كبر ككبير ككرة الذكر والحيان اطويل للحية وماله
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاضل وفضلى وفعالان في الثاني كدسمان ونسامة من المناذمة
 لا من الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله ولا يما يستوي فيه الخ) قال أبو باب الحواشي هو مع

المذكور عاقل خاليا من تاء
 التأنيث ومن التركيب
 فن لم يكن علما لم يجمع
 بالواو والنون فلا يقال في
 رجل رجلون نعم ان صغر
 جاز ذلك نحو رجلين
 ورجليون لأنه وصف وان
 كان علما لغير مذكر لم
 يجمع بهما فلا يقال في
 زيد زيدون وكذلك
 ان كان علما لمذكر غير
 عاقل فلا يقال في لاحق
 اسم فرس لاحقون وان
 كان فيه تاء التأنيث
 فكذلك لا يجمع بهما فلا
 يقال في طلحة طلحون
 وأجاز ذلك الكوفيون
 وكذا ان كان مركبا فلا
 يقال في سيدي سيديون
 وأجازه بعضهم ويشترط
 في الصفة أن تكون صفة
 لمذكر عاقل خالية من
 تاء التأنيث ليست من باب
 أفعل فعلاء ولا من باب
 فعالن فعلى ولا يما يستوي
 فيه المذكور والمؤنث
 نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكرة غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكرة عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا لبست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل صبور وامرأة صبورة ورجل صبور وامرأة صبورة فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جرحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم مذكرة عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله وانه ومنذ بان صفة لم تذكر عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذنب وبه دشرونا وبابه ألق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شنو السنونا وبابه ومثل حين قد يرد ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذنب الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وبرايم فتقول محزون وبرايمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جرح وسكران وأجر يخرج به نحو أفضل وأكرم ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكرم ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكرم صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما صرح وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لاتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للسكونيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلالن أسودين وأجرين
من الذي هو مان طر شاربه * والعانسون ومنا المررد والشيب

وقوله حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور جرح) أي غير علمين والاجتماع محل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريا بينهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلن وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قديم مثل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألقا أي عشرون وبابه لتأولها بالمذكور (قوله والاهلون) الى علميون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألققت وأرضون مبتدأ خبره شد وحذف خبر السنون له لانه لا يشد كما أفاده الاشموني وانص على شنو ذننين مع ان جميع الملحقات شاذة لشده فهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لام جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشنوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر محذوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفرده (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفه بمعنى المستحق كالجد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحني به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولاندل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليشتميزهن الى الجارة نصبا وجر لوجه الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل بعنصرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضاون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جوا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فبالا واحده من لفظه اوله واحده غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكرة سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك اهلون ملحق به لان مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا والابطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافهامنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليم جميع الانواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقبب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلوقات لا مكانها وافتقارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليباً (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون مسمى به وكنصبيين وقنسر بن علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصوله على الراجح وتبقى فيه أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحكين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كهررون للعلمية وشبه الجمجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المنى اذا سمي به فاما أن يعرب كاصوله أو كتمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالخروف ككافي التسهيل كاشهيبا بين منى اشهيبا بمصدر اشهاب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مر قوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديران الخير الذى دقن فيه ما علمته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أى اسم له ليس بجمع الآن وان كان فى الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جماعاً حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل وجمع تكسبر وكذا فى سنة كما مر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنواً وسنه لجمعه على سنوات وسنات وفعاله سائيت وسائنت وأصل سائيت سائون فلبت الواو ياء لظن طرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزيادى فى نسخ كون الاسم ثلاثياً وتركه فى أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا بحذف القيد الاخير فيخرج بالاول نحو عمره بالهم الحذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لازمة والثانى نحو عمدة مما حذف فاؤه وشذرقون فى رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالتالى نحو يد مما لم يعوض وشذايون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء لالهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فهد شذنت عن باب سنة فى قلة الاستعمال وكذا ظنون الذى فى الشارح وان كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لانه قياسيته فيه فتدبر (قوله كائنة ومثين) بكسر الميم فيهما لان مفرد هذا الباب ان كان مكسوراً الفاء لم تغير فى الجمع أو مفتوحاً كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزرون وسنون بالضم أو مضمومها كشيبة ضمت فى الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائة القوم تمتهم مائة كفى القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبوم من ثبوت أى جمع لثبى لان أكثر ما حذف من اللامات وارو لم يجمع فى التنزيل الا بالالف والتاء كفى التصريح نحو فانفروا ثبات وامانة بمعنى وسط الحوض فحذفت الهمزة واللام لانها من ثاب يشوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصدت عوض التاء عنها ومثلها فى ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس بامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وهو عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كائنة ومثين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذاً

وأوها كما اختارة الورداني ليتأتى قلبها ألفاً بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المجرمة كما في التصريح رضيها كما في التماموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لوقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدي وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كما رجس قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضممة كسرة لتناسبها ثم أعل كقماض (قوله هذه سنين) أي بقنوينة لبني عامر وبعده لتقيم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراد هذا) من النحو بين من يطرده في باب الجمع كما ولا يخصصه بباب سنين كما بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جارت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعندس الشديد والطلال بالفتح الحاله الحسنة (قوله في احدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالحبس والقمح وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنية تعظيما للشاهد في سنينه اثبتت نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاعه زائدة لتزويد اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاع الجزاء ورفعه مبتدأ نحو ج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو ليزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر يعني عن هذين البيتين قول السكاكية

والنون في جمع له الفتح وفي * ثنية كسر وعكس قديني

(قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الدعى الذي لأصل له وأصل الزعائف أطراف الادمى وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كما ير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلوا أو هو فاعل بالظرف لاعتداده على الاستفهام والشاهد كسرتون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا فاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين اذا أصل النون السكون كالننون المعوضة هي عنه ولزادتها الزائد ينبتى تخفيفه ما مسكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول السكاكية

ان ساكنان التقيا كسرا سبق * وان يكن ليما خذفه استحق

لثلاثفوت الثنية والاعراب والسبق المثني على الجمع حركة بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذف للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا اثبتت مع آل مثلها وقيل هي لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محمل الشاهد

حين قد يردذا الباب الى ان سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الاعراب على النون فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وان شئت حذف التنوين وهو أقل من اثباته واختلف في اطراد صدوا الصحيح أنه لا يطرده وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في احدى الروايتين ومثله قول الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعين بنا شيبا وشبيننا مردا (ص) (نون مجموع وما به التحق) * فاقح وقل من بكسره نطق ونون مائى والمحقق به * بعكس ذلك استعماله فالتبه (ش) حتى نون الجمع وما ألقى به الفتح وقد تكسر شذوا ومنه قوله عرفنا جعفر ارنى أبيه * وأنكرنا زعائف آخرين وماذا تبنتى الشعراء منى * وقد تجاوزت حد الاربعين وليس كسرهما لغة خلافا لمن زعم ذلك وحق نون المثني والمحقق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله على أحوذيين استقلت عشية *

لغاهي الالفة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسرتون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظاهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر
أعرف منها الجيد والعينا *
ومنخرين أشبهنا ظبيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا
يحتاج به (ص)
(ومابتا وألف قد جمعا
يكسر في الجبر وفي النصب
معا)
(ش) لما فرغ من الكلام
على الذي تنوب فيه)
الحروف عن الحركات
شرح في ذكر ما نابت فيه
حركة عن حركة وهو
قديمان أحدهما جمع
المؤنث السالم نحو مسلمات
وقدينا السالم احتراز عن
جمع التكسير وهو مالم
يسلم فيه بناء الواحد نحو
هنود وأشار المصنف إليه
بقوله

* ومابتا وألف قد جمعا *
أي جمع بالالف والتاء
المزيدتين نحو فتح حو قضاة
فان ألفه غير زائدة بل هي
منقلبة عن أصل وهو الياء
لان أصله قضية ونحو أليات
فان تاء أصلية والمراد منه
ما كانت الالف والتاء
سببا في دلالاته على الجمع
نحو هنود واحترز
بذلك عن نحو قضاة
وأليات فان كل واحد منهما

لانه تثنية أو ذى وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي
ارتفعت تلك القطة وقوله لغاهي أي فاهم سافة رؤيها الامقدار لحة وتغيب عن البصر بعد هاقيل وهذا من
مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ما هي الاحياتنا الدنيا وفيه
ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم والعينان
وارد على لغة من يلزم المثني الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان
بفتحها أيضا فذاك والالف تنطق بين اللغتين كالفتح في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر
بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلاس وعصفور ووظبيان اسم رجل على ما صوب به العينين لانتثنية
ظبي وهل المعنى أشبهنا منخر به في الكبر أو الحسن أو أشبهنا نفس الرجل في العظم أو القبح الأقرب الاول
(قوله مصنوع) صحح العينين أنه عرني لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومابتا الخ) اعلم
ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنويناها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما يقدر
اعرابها على الالف المحذوفة للتونين لان حذفها العلة نصر بفتحها كالثابتة بخلاف الهزرة المحذوفة للقصر
نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه
الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أرقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان
الذي يكسر نصابها والجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعته بتألف (قوله يكسر الخ) سكت عن
الرفع لدخوله في قوله سابقا فارفع بضم لم يسكت عن الجر مثله ليعين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله
معا) هي عند الناظم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون
جميعا فتسكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي
الافعال الخمسة (قوله وقدينا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كينات وأخوات وكسجدات
وركعات وغرفات لتحرريك وسطها بهدسكونه في المفرد ويكون مذكرا كحمامات واصطبلات فعبارة
المصنف أولى وبجواب بان جمع المؤنث السالم صار لقبال كل ما جمع بالف وتاء فلا احتراز انما هو عن المكسر
بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذى التاء مطلقا علمسا كان مؤنثا أو غيرهما وذى الالف
مطلقا قصورة أو معدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علمسا لذكر كرا جمع أم لا وعلم مؤنث
لا علامة فيه كزنب الاباب حذام عندهم من بناء ومصغر مذكرا لا يعقل كسريهمات ووصف مذكرا غير
عاقل كإيام معدودات وجبال راسيات ونظما الشاطبي فقال

وقسه في ذى التاء ونحو ذى كرى * ودرهم مصغر ومجرا
وزنبا ووصف غير العاقل * وغير ذامس لم للناقل

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهاات لانها أسماء جنوس مؤنثة
بالاعلامه ونحو سجالات وحمامات من كل مذكرا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة
وأمة وشاة وشفة وقلبة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذاني وأمة بالضم والتشديد
وأمة فلا يجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل يجمع شفة على شفهاات وشفوات وأمة على أموات أو
أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفضل وفخلان كمرء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالم يجمع
مذكرا هما بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لأفعله كجزءاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية)
أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد
منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأنفسه من يدعيه فالبناء في قوله بتنا
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في همدات (٤٧) ورأيت همدات وممرت

بهمدات فماتت فيه
الكسرة عن الفتحة وزعم
بعضهم انه مبني في حالة
النصب وهو فاسد اذ لا
موجب لبعائه (ص)
(كذا أولات والذي اسما
في جعل

كأذرعاً فيه ذاً يضاف
(ش) أشار بقوله كذا
أولات إلى ان أولات تجرى
مجرى جمع المؤنث السالم
في أنها نصب بالكسرة
ولست بجمع مؤنث
سالم بل هي ملحقة به
وذلك لانها لا مفرد لها من
لفظها ثم أشار بقوله والذي
اسما قد جعل إلى أن
ماسمى به من هذا الجمع
والمحقق به نحو أذرعاً
ينصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية به ولا
يحذف منه التنوين نحو
هذه أذرعاً ورأيت
أذرعاً وممرت بأذرعاً
هذا هو المذهب الصحيح
وفيه مذهبان آخران
أحدهما أنه يرفع بالضمة
وينصب ويجر بالكسرة
ويزال منه التنوين نحو
هذه أذرعاً ورأيت
أذرعاً وممرت بأذرعاً

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما تحذف ألف التأنيث لذلك ذهب
صورتها بانقلابهاياء وواو في نحو حيليات ومجراوات ولانها كالجزم من الكسرة والتاء في نية الانفصال فان
قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازائدة اذاصل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك مما حذف اللام وعوض عنها التاء بواجب بانها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في
الجمع لذلك لأنها التي فيه دليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وانما ترد اللام في بنات
كأخوات جلال كل على مذكوره وهو بناء وأخوة لانها اضمحلت في أبنائها بانقلابها همزة فكأنها لم ترد
بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع
كونها للسببية لا معنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة طاقا وهشام
فيما حذف لامه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات
وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع
الألف والتاء نلز يدعي فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب ان
وزنه فعلت بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولات بالكسرة
منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث
لا تاءه والنظم صحيح على كل قيل وكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما
بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكوره وهو أولوا ممر فتدبر (قوله
والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل عالما كذا مؤنث بعد أن كان جمعا وأذرعاً في الاصل جمع أذرعاً
جمع ذراع ثم جعل عالما على قرينة بالشام وذكروا في هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث ربي اللات
جمع التي في لغة وان كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات
فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحقة به والتاء في ذات عوض لامها كبتت وبنات (قوله مجرى)
مصدر ميمي بمعنى الحديث فان بنى مجرى لفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو لفعول كان بضمها من
أجرى ال باع لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع
في المؤنث كالأول في المذكر الا ان أولوا خاص بالعاقول (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة سرعاة
لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمي به مؤنث
أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كإلى التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منهما تقاب
تاؤه في الوقف هاء كائن عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب
ويجر بالكسرة) أي سرعاة لاصله وينع التنوين نظر اللاتين لانه وان كان للقبالة لكنه يشبه الصرف
صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لاسرى القيس من قصيدة أهلها
ألاعم صبأها أيها الظلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال
وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى
تنويرها نظرت بعلي إلى نارها يريد ان الشوق يحيل محبوبته اليه حتى كأنه ينظر إلى نارها وجلة وأهلها يثرب
حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

والثاني انه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعاً ورأيت أذرعاً وممرت بأذرعاً ويروي قوله
* تنويرها من أذرعاً وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر عال * بكسر التاء منونة كالمذهب الاول وبكسرهما بالتنوين كالمذهب
الثاني وبفتحها بالتنوين كالمذهب الثالث (ص)

ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضمه نحو جاء أحميد وينصب بالفتحة نحو رأيت أحمدا ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هنا اذا لم يضاف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جرب بالكسرة نحو مررت بأحمد أو دخلت عليه أل نحو مررت بالأحمد فانه يجرب بالكسرة (ص)

(واجعل نحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتساءلونا وحذفها للجزم والنصب سمة كالم تكوني لتروى مظاهمه) (ش) لما فرغ من الكلام على ما يرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضرب بان أو التاء نحو تضر بان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضر بين وأشار بقوله وتساءلونا الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أتم تضر بون

سواء كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضر بون فهذه الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظر حال يعني ان الأقراب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لتساسة بعدها عن أدرعات فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الخرج نحو لا تثريب عليك وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكفاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلثا لا آخر لان أصله اجزرك انصرت فقلت ضممة الراء الى الجيم فحذفت الهززة وأدغم فيكسره على أصل التلخيص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفض وكذا كل ما رزقه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا يجر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يضاف الخ) أي مدة عزم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدى لا تقتضى الاتصال أي بردف ليغنيه فليس حشوا (قوله ويجرب بالفتحة) أي ولومه قدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن تقييل وذلك لانه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع نمونه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخييه في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر نبع التنوين لانه ما مصرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذي حكم عليه بالكسرمع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفعول مع آل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيراقي وغيرهما واختاره في النكت مصرف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا اما يبنى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو آل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمدكم لزوال علميته مع الاضافة أو آل وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقبي (قوله أو دخلت عليه أل) أي معرفة كانت كالتى في أفعل التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالأهوال والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقاء تعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لتصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية وتدعين وتساءلون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمة) أي علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظي الآن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أي ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى على المنهيين فلا تنقل (قوله كالم تكوني) خبر المحذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروى نصب بان مضرة وجوبا بعد لام الجود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقة بمحذوف خبر تكوني أي لم تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أي ظلم وكسرها غير مقيس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتى (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم أنهم لما عرّبوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لتلايحدها الجازم وهى ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لتلايق ساكنان معها فيحذف ثانيها فرعوهما بالنون لشدة شبهها بحرف العلة ولذا ادغم فيها نحو من وال وتبديل الفاقى الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما جعلوا نصب على الجرب في نظيرها من الاسماء لتأخييهما في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل

ترفع بالذون وتنصب وتجرم
 بحذفها فنأبت الذون فيها
 عن الحركة التي هي الضمة نحو
 الزيدان فيعلان فيفعلان
 فعسل مضارع مسرفوع
 وعلامة رفعه ثبوت الذون
 وتنصب وتجرم بحذفها نحو
 الزيدان لم يقوما وان يخرجا
 فعلاصة الجزم حذف الذون
 من يقوما وعلامة النصب
 سقوط الذون من يخرجا
 ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا
 وان تفعلوا فأتقوا النار

(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما
 كالمصطفى والمراتي مكارما
 فالاول الاعراب فيه قدسرا
 جميعه وهو الذي قد قصر
 والثاني منقوص ونصبه

ظهر *

ورفعه ينوي كذا أيضا بجر
 (ش) نمرع في بيان اعراب
 المعتل من الاسماء والافعال
 فقد كان ما كان مثل المصطفى
 والمراتي يسمنى معتلا فاشار
 بالمصطفى الى ما في آخره ألف
 لازمة قبلها فتحة مثل عصا
 ورعى وأشار بالمراتي الى
 ما في آخره ياء مكسور ما قبلها
 نحو القاضي والداعي ثم
 أشار الى أن ما في آخره ألف
 مفتوح ما قبلها يقدر فيه
 جميع حركات الاعراب الرفع
 والنصب والجر وأنه يسمى
 المقصور فالمقصور هو الاسم
 المعرب الذي آخره ألف
 لازمة فخرج بالاسم الفعل

لا يمكن ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا انما اعرابها بالحروف وكسرت الذون بعد
 الاثبات تشبيها بالثني وفتحت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قدم عليها
 وبها يرفع فيقال أي اعراب يفصل من التكملة معه وطأ وأي كلمة تفصل بين التكملة واعرابها (قوله ترفع
 بالذون الخ) أي عند ظهور وقيل اعرابها مقرر على لام الفعل وحذفت الذون للفرق بين المرفوع وغيره
 (قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها في الا أن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
 يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واده ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وان
 تفعلوا وأصله تعفون بواو بن حذفت الاولى وهي لام الفعل للاعلال والذون للنصب وقد تحذف الذون بلا
 ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتداء نون الوقاية ويجوز اذغائها فيها فكهما وقد قرئ
 تأسرني بفك التوئين واذغاهما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقوله فيما عدا ذلك
 كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
 وأصل تحابوا تتحابوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الطمع وغيره لا يقاس عليه
 اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تذازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
 ان ثبت انكم لم تفعلوا فغضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان في صفة قد
 فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكاة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل
 جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي فاتركوا العناد وعبر بانقوا التبار تنبها على أنه يوجبها (قوله
 وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
 وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
 كثنى أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أي لفظا من الاسماء والموصول
 بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة وأول أو آخر أو وسطا ولكل
 اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المراتي على حذف مضاف أي درج مكارم أو تمييز محذوف على الفاعل
 جمع مكربة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) أماتا كيد للضمير في قدسرا ونائب فاعله ولا ضمير فيه
 أو تا كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للو كيد لأجنبي على حد ولا يجرن ويرضين بما
 آتيتن كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لاله وكيد نفسه وبصح جوه تأ كيد للضمير
 في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصر وهو الجنس لحبسه
 عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بعولتين (قوله ينوي) فيه
 مع قدسرتين فانهما شئ واحد على المشهور وقيل النوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف
 المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا بجر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على أنه حال من ضميره أوصفة
 المصدر محذوف أي بجر حوا مثل ذاتي كونه ممنو بالاعلى أنه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
 مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة ككسر وهذا التقدير للتعذر لان الف اللينة
 لا تستطالها وجرى مع النفس بتعذر تحريكها الا قبلها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لاهمزة كالخطأ
 (قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصور الذون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب
 بابدال الهمزة ألفا بجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لاما
 نقول بابدال الهمزة بالهركمة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال في الياء
 (قوله فخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهر
 الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة اتمخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو الفاضى كما سيأتى و بلازمة المثني حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تنزم اذ تنقلب ياء في الجر والنصب نحو الزيدين وأشار بقوله والثاني منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالعرب عن المبني نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو ظي ورمى فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمه وانصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت الفاضى قال الله تعالى يا قومنا أجيءوا داعى الله و يقدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء نحو (٥٠) جاء الفاضى ومررت بالفاضى فعلامه الرفع ضمة مقدره على الياء وعلامة

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كأنه ضايفين كرايت معدى كرب ونزلت قالى فلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحبها بحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما فى اللمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سبابسكون الياء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نسكت لسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش بالياء داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى اثقلها على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جأتى * ولكن أقصى مدة لعمر عاجل وكقول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تنفولا (قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى العرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنته صفتة وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخرته واو الخ فأولعطف الجملة على جملة كان بتماها أو اسمها ضمير الشأن وجملة آخرته أه ألف خبرها مفسر له كما فى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المنقورة أى لغير ضمير الشأن وصرح بذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسكت وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير بن فعمل محل الجملة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها بحرر (قوله فمتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحالامن ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كقصد أو لا بس على حدس يداضر بت أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول حذف ومفعول جازما محذوف أى الأفعال أو ثلاثهن أى الأفعال فهو مفعول جازما ومفعول حذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى يحكموا به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدره على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا ووجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى العرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ماسمى به من الفعل نحو يدعو ويغزور الثانى ما كان أعجميا نحو سمندور وقندر (ص) (وأى فعل آخر منه ألف * أو واو ياء فمتلا عرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزور أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) (فالألف انوفيه غير الجزم * وأيد نصب ما كيدعو يرمى والرفع فيهما انو وحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما) (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

المعتل فقد كان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدره على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيما آخره واو ياء نحو لن يدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلامه الرفع ضمة مقدره على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

فما سودتني عامر عن وراثة * أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب
 ما أقدر الله أن يبدني على شحط * من داره الحزن من داره وصول

وقوله

وما تنجمية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما سرفى المنقوص (قوله
 الى أن الثلاث الخ) أي اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا و يقري ويوضو ولا تحذف ان قدر الابدال
 بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا
 يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتماد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتسدر
 (قوله تحذف في الجزم) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها الكون لم يجد غيرها يمكن التحقيق منه
 سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدره ويحذف الحرف عنده لانه فرق بين الجزوم وغيره واما بوجه مع
 الجازم في نحو قوله

ونضعك مني شيخة عبشمية * كان لم ترى قبلي اسرايمانيا

فضرورة لانها تزد السكامة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ يجوز به بسكون مقدر على الحرف
 حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الهمع انه لغة جزمه
 كذلك وتخرج عليها قراءة عقيل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم بصبر وقيل الموجود اشباع والحرف
 الاصل حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أولنية الوقف
 و ليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفي لانهمي أي فاست نفي (نقطة) بقي مما تقدر فيه الحركات
 ما سكن للوقف أو لا دغام كيضرب بكر وداود جالوت أو لا تخفيف كتسكين يارئكم وبعولتهن ورسلنا
 ومكر السبي وبأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به في السبع والتبع كالجمللة والحكي كالعالم
 المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جوه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب
 وكالياء بدلها كما غلاما ويقدر السكون فيما حرك لسا كسكين كام يكن الدين وما أدغم في آخره كام يشدوما
 حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قائل * وأنتك مهماتأمرى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كما للتعذر فيما عدا الخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص
 التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما سرفى الحروف الثلاثة في الاسماء السمة
 اذا وليها سا كن كابي الرجل وكندا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم
 والمقیمی الصلاة أما في جمع المكسور فيصير كان لسا كن كياء المثني ولا تحذف الياء ما يدل عليها الفتح ما قبلها
 أبدأ والظاهر أن تقدير هذه الحروف لا لتعذر قيل وكندا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا
 سبعا مسلمى لذهاب صورتها اذا صلح مساهون لي حذف النون واللام للاضافة وقابت الواو ياء لاجتماعها
 مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلاها مع
 ياء المتكلم فرد عليه بانها تعذر مادامت الياء الاولى فلا تفي انه لتعذر نظر الاحال الراهنة كما قدره في الفتي
 لتعذر مع ان أصل الالف لا تعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتي ألفا
 ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء
 الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والختمار وفاقا لابي حيان ان
 اعرابه انطى لوجود ذات الواو وتغير صفتها العلة تصير بغيره لا يقتضى تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعروفة)

اسماء صدر لنسكر وعرف المشدد ومصدر ان للمخفف يقال نسكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلنا

المدان الثلاث وهي الألف
 والواو والياء تحذف في الجزم
 نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم
 فعلامة الجزم حذف الالف
 والواو والياء وحاصل ما ذكره
 أن الرفع يقدر في الواو
 والالف والياء وان الجزم
 يظهر في الثلاثة بحذفها
 وان النصب يظهر في الواو
 والياء ويقدر في الالف
 (ص)

(النكرة والمعروفة)

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالتمع الصرف ولا يصح ان علميتهما ما لكونهما
 ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
 شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لسكوتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون
 عكسه واسبقها لعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد
 بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالأدنى اذا دل على اسم انسان ومولودا ثم بوضع له العلم ونحوه وبرده انه يطلق
 عليه المعارف أيضا كهو وهذا والقدى ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فوجود فحدث
 جواهر فبسم فنام فخيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشئ اصدق
 الشيء بالمعنى لغة وكحيوان وشجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
 مثلا وما بينهما العموم الوجهي كانسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
 وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا لفرق (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
 في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبره ذكره لان المراد اسم قابل آل
 والاسم يقع على الذكر والمؤنث والتأول النكرة باللفظ مثلا بالكامة قيل أو لكون النكرة صفة
 لمخوف مذكر أى اسم نكرة وهو الذى سوغ الابداء بها وبرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
 لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشقة يبقى أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف
 ليس محولا على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلاخيم عليه قبل تصويره وانما هو
 تفسيره على حذف أى التفسيرية أو عطف بيان هائيه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
 مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
 التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة لاسماع الجاهل بالمعنى أما
 بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلى تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
 سلم عدم حمله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
 صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح بلاتأويل بالمشقة أو حذف المضاف كعمل العلم على الفقه
 وحمل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
 فاعل يقتضى العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
 ويجرور رب وأقل من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
 وضيم الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فاكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
 واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في
 تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين يهودى ومجوسى
 كزوم ورومى وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ يمتعان الصرف للعلمية
 والتأنيث المعنوي وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثيره
 التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق نخرج نحو العباس والحرب فان آل فيها مؤثرة للمع
 أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحرب لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا تأويل في الابهام
 كاحد وعرب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة واعلم بسمع دخول آل عليها
 فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستئناس والشروط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما ضمن
 الاستفهام والشروط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
 لان آل فيها موصولة لا معرفة وهى بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا) *
 أو واقع موقع ما قد ذكرنا
 (ش) النكرة ما يقبل آل
 وتأثيره التعريف أيضا ويقع
 موقع ما يقبل آل فمثال ما
 يقبل آل وتأثيره التعريف
 رجل فتقول الرجل واحترز
 بقوله وتأثيره التعريف
 مما يقبل آل ولا يؤثر فيه
 التعريف كعباس علما
 فانك تقول فيه العباس
 فتدخل عليه آل لكونها لا
 تؤثر فيه التعريف لانه
 معرفة قبل دخولها عليه
 ومثال ما يقع موقع ما يقبل
 آل ذوالتي بمعنى صاحب نحو
 جاءني ذومال أى صاحب
 مال فدونكرة وهى لا تقبل
 آل لكونها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليهم المحن عند الجمهور لإضافتهما معنى وتوذيتهما بدل عنها وكذا أسماء الأفعال النسكرات
 لوقوع صه مشلا موقوع سكنونا أو موقوع أسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لان
 المراد به الدرهم والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
 الضمير لإرادة المذكور لان العطف باولانها تنويعية بمعنى الواو لالا حده الدائر حتى تقتضى الافراد
 وفي الاخبار قلب لان المعرفة هى المحدث عنها يبين خاصتها كالنسكرة ولم يعرفها بل بالحد لما فى التسهيل
 من تعذره بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يعلمه وقد عرف كثير النسكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل
 أو مقسر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما
 وهو الاصح خلافا لمن أثبتا فيما لا يدخله تنوين ولأل كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم
 وقد رتبها فى السكافية بقوله

فضمراً عرفها ثم العلم * فتدو إشارة فوصول متم فتدو أداة فتنادى عينا * فتدو إضافة بها تبينا
 وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لتدكرها فى أبوابها وذ كرسحجر فيما
 لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يردد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة
 المقدرة والباقي بأل مقدرة لسكن اختار فى التسهيل ان تعريف المنادى بالموأجهته والاقبال عليه لأبال
 فليس مما هنا * واعلم ان الجلالة أعرف المعارف اجماعاً ثم الضمير على الاصح لالعلم والاشارة وأعرفه ضمير
 المنكلم فال مخاطب فالغائب السالم من الإبهام بان يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو
 فأ كرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع وأما
 المضاف فكما ضيف اليه عند المصنف مطلقاً وعند الاكثر الا المضاف للضمير فكالمعلم لانه يوصف به كمررت
 بز يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب
 لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للقرء والشلو بين وقال المصنف انه الصحيح
 نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما ضيف اليه مطلقاً
 لا كتسا به التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق بأى غلامه انه فففيه إبهام عن زيد (قوله) والذى) مقتضاه
 انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف
 المضاف دون المضاف اليه (قوله) فى الذى الخ) لما فانه ترتبها ذ كرارتها تنويبها لكن فانه ان يترجم للضمير
 كاخوته والغاء فصيحته كما لا يخفى وما مفعول أول اسم والظرف صاتها أى فاوضع لذى غيبة الخ أى لغومه
 السكى بناء على قول السعدان المضمرة ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات
 استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فاوضع لافراد
 ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لسكل فرد فرد مما
 يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الافراد لتعذر ان يحيط الواضع على انه من البشر
 بحجمها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول
 مستوية وضعها استعمالاً فمعنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على
 الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه
 أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها استعمالاً وليست
 معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لفصد لفظه وليس من انابة ضمير
 الرفع عن ضمير الجزر كما هوهم (قوله) بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً ومن الاضمار
 وهو الاخفاء لكثرة استناره ولانه خفي فى نفسه لعدم صراحتة كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

فضمراً عرفها ثم العلم * فتدو إشارة فوصول متم فتدو أداة فتنادى عينا * فتدو إضافة بها تبينا
 وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لتدكرها فى أبوابها وذ كرسحجر فيما
 لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يردد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة
 المقدرة والباقي بأل مقدرة لسكن اختار فى التسهيل ان تعريف المنادى بالموأجهته والاقبال عليه لأبال
 فليس مما هنا * واعلم ان الجلالة أعرف المعارف اجماعاً ثم الضمير على الاصح لالعلم والاشارة وأعرفه ضمير
 المنكلم فال مخاطب فالغائب السالم من الإبهام بان يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو
 فأ كرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع وأما
 المضاف فكما ضيف اليه عند المصنف مطلقاً وعند الاكثر الا المضاف للضمير فكالمعلم لانه يوصف به كمررت
 بز يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب
 لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للقرء والشلو بين وقال المصنف انه الصحيح
 نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما ضيف اليه مطلقاً
 لا كتسا به التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق بأى غلامه انه فففيه إبهام عن زيد (قوله) والذى) مقتضاه
 انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف
 المضاف دون المضاف اليه (قوله) فى الذى الخ) لما فانه ترتبها ذ كرارتها تنويبها لكن فانه ان يترجم للضمير
 كاخوته والغاء فصيحته كما لا يخفى وما مفعول أول اسم والظرف صاتها أى فاوضع لذى غيبة الخ أى لغومه
 السكى بناء على قول السعدان المضمرة ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات
 استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فاوضع لافراد
 ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لسكل فرد فرد مما
 يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الافراد لتعذر ان يحيط الواضع على انه من البشر
 بحجمها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول
 مستوية وضعها استعمالاً فمعنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على
 الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه
 أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها استعمالاً وليست
 معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لفصد لفظه وليس من انابة ضمير
 الرفع عن ضمير الجزر كما هوهم (قوله) بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً ومن الاضمار
 وهو الاخفاء لكثرة استناره ولانه خفي فى نفسه لعدم صراحتة كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كنى به عن
الظاهر اختصارا (قوله ما دل على غيبة) أي لفظ جامد وضع الذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف
الخطاب في نحو ذلك وأخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصر بين فأنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب
لأنهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يازيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع
بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التمسك والخطاب بقريظة التتميل لامطلق حضور نخرج أسماء
الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعها وإنما لمهامن كونها لا يشار بها إلا حاضر وياقوع ما على الاسم
الجامد نخرج لفظ غائب وبتسكك ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتمسك شخص يحكي بذلك اللفظ
عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أي صرّح وهذه ليست
كذلك وبهذا نخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للغائب لأنها لم تقدم ذكرها ولا صرح أنها
وضعت لها الماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة واعلم ان ضمير الغائب لا بد من
تقدم صرحه لفظا ولو بمادته كاعدوا هو أقرب أي العدل المفهوم من اعدوا أو بمعنى بأن يعلم من السياق
نحو ولا يوبه لكل واحد أي الميتم بقريظة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقريظة ذكر
العنى والاطفاء عن ذكره أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول
ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الألف في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لتسكات خاصة بها كالأجال ثم
التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما سبق في
أبوها والضمير المبدل مفسره كضربته زيد واللام صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسره نحو
ما هي الأحيانا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة
وقيل من باب ضربته زيد بما حلت تقول وتحمّل خبره وفي الطمع انه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من
معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندهم درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله اللسان في
لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذواتنا) اما خبر مقدم عن
مالنا هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو (قوله ما لا يتبدأ) أي به حذف
الجار فأتصل الضمير واستمر وليس محذورا لانه نائب الفاعل ولثلاثي حذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد
لا يتبدأ به الخ مع بقاءه على حالته الأولى فخرج ضمير ضربتهم وضربتهم فانه إذا ابتدئ به صار
مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلأول بد بقاءه مفعولا قيل أيها ضربت لاهم اقتدر (قوله الا) مفعول يلي
لنفس لفظه واختيار انصب بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الاستثنائية والوصفية وهي التي
بمعنى غير كافي شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم
التمسك فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم الرفوع وتأخير المجرور كما دلتهم للضرورة فمثل للتمسك والمجرور
بإني ولا مخاطب والمنصوب بأكرمك ولا رفوع والغائب بسليبه (قوله المضمير) أي من حيث هو ينقسم
الخ وهل المنصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فإلى عوض الخ)
لى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأياه وعوض ظرف يستغرق
المستقبل كابدأ الأنا مختص بالنفي وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ
السكس والفتح فان أضيف نصب كالأفعله عوض العائضين كأبد لا يدين وفي القاموس ما رأته عوض
فاستعمله في الماضي (قوله وما نبال الخ) ما الأولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية بخلاف المعنى لان اذا
الشرطية نحو نامة بالجل الفعلية وجملة ان لا يجاورنا الخ مفعول نبال وديار بمعنى أحد من ألقاظ العموم
الملازمة للنفي أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأياك أي لانبالي بعدم

مادل على غيبة كهو أو
حضور وهو قسمان أحدهما
ضمير المخاطب نحو أنت
والثاني ضمير التمسك نحو
أنا (ص)
(رذواتنا منه ما لا يتبدأ
ولا يلي الاختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابني
أكرمك
والياء والها من سليبه مالك)
(ش) المضمير البارز
ينقسم الى متصل ومنفصل
فالتصل هو الذي لا يتبدأ
به كالكاف من أكرمك
ونحوه ولا يقع بعد الألف
الاختيار فلا تقول ما
أكرمك الاك وقد جاء
شاذ في الشعر كقوله
أعود برب العرش من قبة
بفت
على فإلى عوض الأناصر
وقوله
وما نبال إذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الاك ديار
(ص)

وكل مضمرة البنا يجب * ولفظ ما جو كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تنصرف ولا تنفي ولا
تجمع وإذا تقررتا مبنية فبهما ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحو أكرمك ومررت بك وأنه وله فالكاف في
أكرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر وبهما ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو
ناو اليه أشار بقوله (ص) (لرفع والنصب وجزا صالح * (55) كاعرف بنا فانا فلما المتبع (ش) أي صالح

لفظ نال لرفع نحو فلما والنصب
نحو فانا وله جر نحو بنا
وبما يستعمل للرفع
والنصب والجر الياء فنال
الرفع اضربني ومثال
النصب أكرمني ومثال
الجر ضربني ويستعمل في
الثلاثة أيضا هم فنال الرفع
هم قائمون ومثال النصب
أكرمهم ومثال الجر لهم
وإنما لم يذكر المصنف الياء
وهم لانهما لا يشبهان نا
من كل وجه لان نا تكون
لرفع والنصب والجر
والمعنى واحد وهي ضمير
متصل في الاحوال الثلاثة
بجمل الياء فانها وان
استعملت للرفع والنصب
والجر وكانت ضمير متصلا
في الاحوال الثلاثة لم
تكن بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة لانها في
حالة الرفع للمخاطبة وفي
حالي النصب والجر للمتكلم
وكذلك هم لانها وان
كانت بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة فليست
مثلة لانها في حالة الرفع
ضمير منفصل وفي حالي

مجاورة سواك أيها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علمنا أي وما علمنا بأس بعدم مجاورة سواك
وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في
محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أبو الجواثي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله
وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يوهم اعرابها فدفعه بذلك في ابتداءه ليعلم
ان الجر وغيره لمخالفة فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبهه الوضوي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار
هنالي أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة
ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو
ارتفاع وانفصال فإشارته الى الجر ورواها في هذا الشرط وكل منهما اثنا عشر قسمها كما سيأتي والى المرفوع
فبما بعده وإنما أخوه لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم الممار وهو عام للمتصل والمنفصل فرمى بهم أن
مأبده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجر والذى لا يكون في المنفصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا
أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبهه الوضوي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبهه الافتقاري لافتقار
دلالتها الى الرجوع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
كالخرف اه وقال ابن غازي للشبهه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني
الحروف الجزئية كاحرف المضارعة والواحق في اياي واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة
كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تنفي الخ) وأما نحوهما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء
(قوله لرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها السكن الفتح هنامتعين
لثلاثين عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله
لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لاني نحو أعجبتني كوني مسافرا الى أبي فان الياء في الجميع ضمير
متصل لمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض
من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فتتركة بالاصالة
(قوله وألف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهنما مع قوله لرفع والنصب وجر الى
جواز عطف المعرفة على النسكرة وعكسه واكتفي بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهنما الثلاثة مع
نال المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت بضرب بمخالج وياء المخاطبة في تضرب بين
ثم ذكر المستتر فتكمل ضماثر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضماثر الرفع) أي مع الافعال
أما في نحو ضاربان وضاربون فرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب اسكفاء
سكن أن اجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب
الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة
فلا يبد منه لفظا وتقديرا أو ما غيره ففضلة لاداعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الار بط الخبر ونحوه وذلك
نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لان المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقما واغلبا) (ش) الالف والواو والنون من ضماثر الرفع
المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فنال الغائب الذي يدان قما والواو والنون قما والواو والنون قما والواو والنون قما
تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص)
(ومن ضمير الرفع ما يستتر * كفاعل

أوافق نعبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر
 وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد
 المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعلي زيداً فاعل أنت فانت تأ كيدا للضمير المستتر
 في افعلي وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعلي فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة برز الضمير

اذ لا يبتدأ به ولا يلي الابل لا ينطق به أصلاً واختار في الجامع أنه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
 الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونعتمد بالغين المجهمة بدل منه (قوله
 ينقسم الضمير) أي المتصل باسم والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
 ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلاً وإنما يستعير من له المنفصل في قولهم
 تقديره أنت مثلاً لا تقرب كإمساخ الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالاً من
 المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كما لو جرد ذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
 القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساط عامله على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كذا بدقاه
 يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ يقال قام هو على الفاعلية
 لان المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً لانه أمر عقلي وحينئذ تقسمية هذا جائز أو مقابله واجباً مجرد اصطلاح
 لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضع هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كرحمته والمحاطب لبيان الواقع
 ولم يبد كرهى الواحد لدخوله في المبدوء بالياء (قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله
 الآتي كما علم عامر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيده جعله له وائمة الغائبة
 نحو هند تشكر ليسكون الماتن ممثلاً للمستتر جوازاً أيضاً ولحصول المحاطب بالفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقی
 مما يجب استتاره كافي التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستغناء أو التمجيد أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
 أمر مفرد كان أولاً كتنزل يازيد وباهند يازيدان الخ أو بالمصدر المائب عن فعله في الامر نحو فضررب
 لرقاب أو بالفعل التفضيل اه ولا يرد أن الاخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجماعاً وفي غير هاعلى لغة قليلة
 كما سيأتي لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بخير الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح
 بز يدقام لانه يخلفه الظاهر باطراد كذا يدقام أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافاً لمن وهم فيه
 وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعاً كان أو ماضياً لافعل الاستغناء
 والتعجب فانهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير وثالثاً يفوت جمل الاول
 على الا في تلوا المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له
 كما مثله أولاً وخرج بالمجضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والابطع فلا ضمير فيها أصلاد لالتها على مجرد
 الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيات (قوله وذوار تفاع) أي محلاً كما مر وهو خبر
 مقدم عن أنار هو بسكون الواو لغة حكاها القارضى للمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف
 أي كذلك ولم نعطفهما على أنال افراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
 ورودها غير مرفوعة فاعلمها بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأنا لقبح اللفظ معه
 أو النصب نحو * باليقتى وهم اتخا بمنزله * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت
 بك أنت كما سيأتي وأما نداء وهى نحو يا أنت فشاذا (قوله أنالامتسك الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

نحو اضربني واضرباً
 واضربوا واضربن * الثاني
 الفعل المضارع الذي في أوله
 الهمزة نحو أوافق التقدير
 أنا فان قلت أوافق أنا كان
 أنا تأ كيدا للضمير المستتر
 * الثالث الفعل المضارع
 الذي في أوله النون نحو
 نعتمد أي نحن الرابع الفعل
 المضارع الذي في أوله التاء
 كخطاب الواحد نحو تشكر
 أي أنت فان كان الخطاب
 لواحدة أو اثنين أو جماعة
 برز الضمير نحو أنت تفعلين
 وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون
 وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
 المصنف من المواضع التي
 يجب فيها استتار الضمير
 ومثال جائز الاستتار زيد
 يقوم التقدير هو وهذا
 الضمير جائز الاستتار لانه
 يحل محله الظاهر فتقول
 زيد يقوم أبوه وكذا كل
 فعل اسند الى غائب أو غائبة
 نحو هند تقوم وما كان
 بمعناه نحو زيد يقوم أي هو
 (ص)

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام
 في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعاً منصوباً مجزوماً أو مرفوعاً
 ومنصوباً ولا يكون مجزوماً وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أمثلة للمتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم
 نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأتم للمخاطبين أو المخاطبتين وأنتم للمخاطبات وهوللغائب وهي للغائبة
 وهم للغائبين أو اللغائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات (ص)

(وذواتنصاب في انفصال جهلا * اياى والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياى
للمتكلم وحده واياى للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياى للمخاطب (٥٧) واياى للمخاطبة واياى كما للمخاطبتين

أو المخاطبتين واياىكم
للمخاطبتين واياىكن
للمخاطبات واياى للغائب
واياى للغائبة واياهما
للمغائبين والغائبتين واياهم
للمغائبين واياهن للغائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* اذا تأنى أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سبيد كره المصنف فلا
تقول في أكرمك
أكرمت اياك لانه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمتك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المتصل نحو اياك أكرمت

وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع امكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اياهم الارض في دهر
الدهار ير

(ص)
(وصل أو افضل هاء سلتيه
وما
أشبهه في كنهه الخلف
انتمى

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرفي خطاب ولو احقها التبيين المثني وغيره وان
الهاء في همارهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هو وفي الفارضى ان
الواحد حذف من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب تجوه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها فتكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكاهما الضمير كما هي في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذواتنصاب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفان والصحيح ان الضمير اياى فقط ولو احقها حرف تبيين
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذواتنصاب
الى هنا ان الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا لانه اما المفرد المذكور او المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الاناث
وعلى كل اما مخاطب أو مخاطب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجاءة شتون ولا تخفك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المفسد وكذلك تعدل الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لا تحذف وتربها مع الماضى وكذا اضربى مع تضرب بين وانما جعل الضمير في الامر على المضارع دون
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح اولتقدمه على عالمه كاياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا الاياه وقوله أنا النداء الحار النمار وانما * ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلى
أو لكون عالمه محذوفًا كاياك والشر أو معنوايا كانا عبداً نيم وأنت مولى كريم أو حرف نفي نحو ما هن
أمراتهم أو فصل من عالمه بتبوعه كيمخرجون الرسول واياكم أو ولو والمصاحبة كقوله
فاكيت لأنفك أحذر قصيدة * تكون واياها بما مثلاً بعدى

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصرتم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره من
الأخر على حد * بين ذراعى وجهة الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاحمل فيه الثاني وحذف ضميره
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضى لا واحده من لفظه ويقال دهور دهار ير أى مختلفة كافي التاموس وفسرها في التصريح
بالشأنه وان كان المناسب هنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أى شديد كليله ليلاء ويوم أيوم وساعة
سوعاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله فاحمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والا لأضمر في الثاني لما سياتى
الآن لايجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعاق بالعمول الظاهر وهذا
كلاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا منافض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمونى ما واقعة على ضمير والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلتيه أى وكل ضمير
أشبه هاء سلتيه فها سياتى سواء كان عاملاً فعلاً كما مثله أو امماً كالدهرهم أنامعطيكم ومعطيكم اياه (قوله

كذلك خلتني واتصلا * اختار غيري اختار الانفصالاً) (خضرى) - أول *
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله سلتيه الى ما يتعدى
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبرا في الاصل وهما ضميران نحو الدرهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتني اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه ان الاتصال فيها واجب وان الاتصال بخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى الى أنه اذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال نحو كنهه واختار سيبويه الانفصال نحو كنهت اياه تقول الصديق كنهه وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتني وهو كل فعل تعدى الى مفعولين الثاني منهما خبر في الاصل وهما ضميران ومنه سيبويه ان المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتني اياه ومنه سيبويه يرجح لانه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لاحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الجمعية لم تنسخ الكاف بل اطاء لكنها ليست خبرا في الاصل فالآية من باب سلتيه لا خلتنيه لأن النسخ المعترف في خلتنيه للضميرين معا فتعير الشارح أولى من التعير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أعرف كما يفيد المثال فلوقدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين بالذarfوع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولوقدم غير الأعراف كضربتك وضربونا لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مقود هنا اذا المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا مجرورا كحجبت من ضرب بيك وضربني اياك اذ الياء فاعل المصدر مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الامستترا كانا الضاربك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف اليه والاتعين الوصل لان المجرور لا يكون الامتلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أنضاربه بلأل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدى الى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي ان موضوع المسئلة الضميران فلما بدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيدا فالظاهر تعين الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسيتكفيكم الله أنزلكموها ان يسألكموها اذ يريدكم الله كما مر هنا في الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنكم ابشئ يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيبك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) برده حديث ان الله ملككم اياهم أي الارقاء ولوشاء ملكهم اياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويعدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل كجاء وليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفاوت هذه المسئلة ما قبلها بان أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ طمما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لأنه الاصل واكثرته نظما ونثرا في النصيح كحديث ان يكنه فلان تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود دعبده

دع الخ يشربها الغواة فاني * رأيتأ خاها مغنيا بكمكانها

فان لا يكتنها أو تكتنها فانه * أخوها غنثته أمه بلبانها

ومراده بأخها نبيد الزيب ولعله من يقول بحله اذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقبساحا بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

وليجي نثرا الا في الاستثناء ومر مثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلتيه الا بالنسخ واذا كان أولهما أخص فلا بد من نفايرهما معني كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الاخبار فيهما من باب شعري شعري الا في اتحاد رتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الاتصال قال الرضي وانما وصل أولهما القر به من الفعل وان كان حق المبتدا كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن مجز الخبر عنه بمنصوب شبه

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم من ماشئت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من
 الآخر فان كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتنيه فتقدم الكافي والياء

على الهاء لانها أخص
 من الهاء لان الكافي
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتنيوك ولا
 أعطيتنيوك وأجازه قوم
 ومنه مارواه ابن الأثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فان فصلت أحدهما كنت
 بالخيار فان شئت قدمت
 الأخص فقلت الدرهم
 أعطيتك اياه وأعطيتني
 اياه وان شئت قدمت
 غير الأخص فقلت أعطيتني
 اياك وأعطيتني اياه واليه
 أشار بقوله وقدم من ماشئت
 في انفصال وهذا الذي
 ذكره ليس على إطلاقه
 بل إنما يجوز تقديم غير
 الأخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فان خيف اللبس
 لم يجوز فان قلت زيدا أعطيتك
 اياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيتني
 اياك لانه لا يعلم هل زيد
 أخذ أم أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الرتبة الزم
 فصلا
 وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع الى
 أصل الضمير من وصله بعامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطى في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الأخص) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني دون غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاستلونا فيجب اتصالها وتقدم المرفوع وان
 كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض
 بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهنا على ان جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لان قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتنيوك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب
 الفصل لتقديم غير الأخص (قوله وأجازه قوم) كما هو كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه
 شذوذ ان الوصل وترك الواو لان حقه أراهموني كراهموني (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص (قوله لانه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فأوقدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجال لاليس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلميه وخلتني لانه من
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهنا محترزه وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم التاء وكننتك بفتحها ويكون الخبر فيه
 على حد شعري شعري كإسائي في زر بما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو توالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعر إيهامونه في الغيبة حديث ان يكنه
 الخ لكن فيه أن مسعى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله إيهام أي أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من الأشموني أن تقديم الأخص
 واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة إلا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحجر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لتسكمين) أي بحسب الأصل وان كان في ذلك التركيب
 لتسكام واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبتهما في التسكام والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 لتسكام أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة واذا اتحد مدلول الضميرين كان الخبر في خلتك اياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الافراد والتذكير أو ضد كمثلته ونحوهم أحسن
 الناس ونحوها وأنضرها سواء تباعدت أو كاد كرام تقار بانحوا عطاها أو عطاهاه إلا أن الفصل
 حينئذ وجود تخلفا من قريهما إذ ليس بينهما الاحرف واحدا بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيدي بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التسكام لانها حينئذ لشي واحد لا يقال علمتني ولا
 ظننتك (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بفتحة كبر ووصل أي يبيح

اذا جتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدى الرتبة كان يكونا لتسكمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني
 اياي وأعطيتك اياك وأعطيتني اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتني وانه كانا غائبين واختلف
 لفظهما فاقتديتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما واليه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما رخصت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس
منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن الايمان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن
الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا ضطرار سهو وانما هو في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقيل بالنفس) أي المتكلم بقريفة وليس
وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالترزم أو حال من بالنفس
ومفهومه انه لا ترزم مع غير الفعل بل امتحور براجحة أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فسالخ
أو تمتع وهو ما عد ذلك وفي التوضيح أنها ترزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كسرا كني وعليك كني وحكي
الفراء كما كني أي انتظرتني لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقريبها
خفاء الاعراب لكن تركت لثلاث فصل بين المتضامين وقد خلقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم
التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقون ولو حدثت لقيل
صادق بكسر القاف وشذوذا ليهاء وقوله

وليس بعيني وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيى على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وهو أي أخوف الامور التي أخافها
عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب
متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع
في الافعال الخمسة أو تفك كتأمرني وتحاجوني وقد تحذف احدهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع
لانه عهد تحذفها لغير ذلك ولانها ثابتة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذوذا مع فعل الاناث ولا فرق في
الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كدعوني ويذرنني وتخلاني وعدائي وحاشائي اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الذماني ما عداني فاني * بكل الذي بهوى نديمي مولع

فان قسرت حروفها سقطت كقيام القوم خلاي (قوله لانها تقي الفعل) أي الصحيح وحل عليه نحو دعني
ورمي طرفا للباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفي
الاختصاص فحين عنده الفعل مثله أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل
فيهما كالذي للتخاص من السكران فلا حاجة أصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تقي ليس ياء المتكلم
بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو كرمي وأكرمي وحل الماضي والمضارع على الامر ودخات
في خبر الفعل لتقي تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي شبهها بالحروف الآتية في الجود والقياس
لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٢) عليه رجلا يسني أي
يلتزم رجلا غيري (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذا ظرف زمان لعددت أو
للقفاة والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأني ذهابهم سوى وانتم ليس
مستتر وجوب ياء الخبرها أي ليس الذاهب ايأى وفيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء

(قوله ما أقرني) من فقر بالكسر أي افتقر لان من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله
عند من لم يلتزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلتزمها النون كما عند

بالباع الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهار ير

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقيل بالنفس مع الفعل

الترزم
نون وقاية وليس قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء
المتكلم لحقته لزومانون

تسمى نون الوقاية وسُميت
بذلك لانها تقي الفعل من

الكسر وذلك نحو كرمي
ويكرمي وأكرمي وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا
كما قال الشاعر

عددت قومي كهديد
الطليس

اذ ذهب القوم الكرام
لبس

واختلف في فعل التعجب
هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أقرني الى
عفو الله وما أقرني الى

عفو الله عند من لم يلتزمها
فيه والصحيح انها ترزم

(ص)
(وليتني) فتشاوليتني ندرا

ومع فعل اعكس وكن
تخييرا

(٢) قوله عليه رجلا لخالخ
فيه نيابة اسم الفعل عن

البصريين

المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما يتوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالسكاف في هالك حرف خطاب
والفاعل مستتر اه

علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشندقم وهيلة وواشق)

(ش) العلم هو الاسم

الذي يعين مسماه مطلقاً

أى بلا قيد النسك أو

الخطاب أو الغيبة فالاسم

جنس يشمل النسكرة

والمعرفة ويعين مسماه

فصل أخرج النسكرة وبلا

قيد أخرج بقية المعارف

كالضمر فإنه يعين مسماه

بقيد النسك كأننا أو

الخطاب كانت أو الغيبة

كهو ثم مثل الشيخ باعلام

الاناسي وغيرها فتبينها على

ان مسميات الاعلام

للعقلاء وغيرهم من

المألوفاً كجعفر اسم

رجل وخرنق اسم امرأة

من شعراء العرب وهي

أخت طرفة بن العبد

لامه وقرن اسم قبيلة

وعدن اسم مكان ولاحق

اسم فرس وشندقم اسم جل

وهيلة اسم شاة وواشق

اسم كلب (ص)

(واسما أنى وكنية ولقباً

وأخون ذان سواه

صحباً)

(ش) ينقسم العلم

الى ثلاثة أقسام الى اسم

وكنية ولقب والمراد

بالاسم هنا ما ليس بكنية

وللقب كزيد وعمرو

وبالكنية ما كان في أوله

أب أو أم

كأبي عبد الله وأم الخير

وبالقاب ما شعر به

بمدح

يطابق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرًا لتأت الهداية * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الاية والعلامة نقل اصطلاحاً الى الاسم الآتى والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنسكرة أيضاً بحسب أصله لكن خص بماسياتى (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حدل معين حبيها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقاً حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أى تعيننا مطلقاً (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كقوله * لينة المس كس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منعته الحكاية أصله واللاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وانما منهم

كلهم حيث ذكر سبعة اعلام و منهم بالسكاب (قوله يعين مسماه) أى يدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الامعيان والمراد ما يعين التعيين الخارجى والتعنى معاً كغالب علم الشخص أو التعنى فقط

كعلم الجنس لماسياتى وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهناً وكعلم القبيلة الموضوع

لمجموع من وجوه وسبب جوفان هذا المجموع لا يوجد الا ذهناً فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أى بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقى المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماهما لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالتسكيم وأخوه بالضمير والتوجه والاقبال للنادى أو لفظية كالصلة فى الموصول وأل فى مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة فى غلامز يد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع فى اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القران لان من الوضع ولا يردان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضاً لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النسكرة) أى كرجل وشمس فإنه موضوع

لكل كوكب نهارى وان انحصر فى الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع

(قوله أو الغيبة) أى معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نسكرة لان المراد بالضمير حيثئذ ذلك الشئ

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف للمسميات وفى نسخ العقلاء

بالوهى ظاهرة (قوله من المؤلفات) هذا فى العلم الشخصى أما الجنسى فاما يسكون غالباً الغير المؤلف

كالسباع والحشرات الآتية وقيل يكون مألوفاً كأبى المضاء للفرس وأبى الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المججمة وبالفاء ممدوداً للاحق وهيان بن بيان بشد الياء فهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفى لاهين بين وفى المحكم يقال ما درى أى هى بن بنى هو أى أى الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كلابؤلف وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كقوله الفاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أو يس القرنى رضى الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أى لعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال المججمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أنى الخ) أى أنى العلم حال كونه

اسماً الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان فى أوله) أى علم مركب تركيب اضافة فى أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافى فيه جزء علم (قوله أب أو أم)

أى أو ابن أو بنت أو أخ وأخت أو عم أوعمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر به مدح الخ) أى باعتبار

مدحه الاصلى فان ذلك قديم قصدت بها قاله السيد وفى التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الإهانة اه ومقتضاه ان اشعاره مقصود في
 وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات
 فلا يرد ان يجوز اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقباً انما اذا سمى به شخص آخر
 بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كما في الروداني ان الاسم ما وضع
 للذات ابتداءً كائناً كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع
 كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان
 الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أي بذكر واللقب في مظهر الدين فعلى
 هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فربقية في
 تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب بانه اسمه لا كنيته
 أي لانه يعتبر تأخراً ووضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون
 خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسمائنا وقيل لافرق بين الثلاثة الا بالحيتية فقط كما في
 الخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر
 قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته دون ما قبله لبينة الاسم والكنية عليهما الا أن يراد اسمها
 بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
 رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع أختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر
 والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزغبون عن
 التمسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاف الناقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه
 قسم ناقة بين نسائه فجاء لياً خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يعضون من هذا
 اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الدنيا

فصار مدحاً والنسبة اليه أني اه تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه
 بالاشعار بالصفة والملائمة بهم ارادة مسماة الاول في نحو بطة وأنف الناقة وحل الباقي عليه وتأخره عن
 الاسم وضعاً فكذلك الفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لا تنفاه الابهام كقوله تعالى
 انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذالك السكب) متعلق بالبلغ في قولها
 أبلغ هنديلاً وأبلغ من يبلغها * عن حميد بن عيسى بعض القول تسكيب

بان الخ قائته أخت عمرو في مريثة له أوطا

كل امرئ في حال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وبيطن شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان
 بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن من يقينا عمرو ووجدى * أبوه متندر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبس ما غيره فلعب من يقينا

(قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً امر في الاسم فابق المتن على عمومها ولا

ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تأخبرها قول حسان

وما اهترش الله من أجل هالك * سمعنا به الالسد أبي عمرو

كزين العابدين أو ذم كاف
 الناقة وأشار بقوله وآخر
 ذا الخ الى أن اللقب اذا
 صحب الاسم وجب تأخيره
 كزيد أنف الناقة ولا يجوز
 تقديم اللقب على الاسم
 فلا تقول أنف الناقة زيد
 الا قليلا ومنه قوله بان ذا
 السكب عمر اخبرهم حساباً *
 ببطن شريان يعوى حوله
 التيب وظاهر كلام
 المصنف انه يجب تأخير
 اللقب اذا صحب سواء
 ويدخل تحت قوله سواء
 الاسم والكنية وهو انما
 يجب تأخيره مع الاسم
 فلما مع الكنية فانت

والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلانما اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد مركب من حرفين كانما أو حرف واحد كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوصيفي كز يد القام فالحق بالمفرد اه **(قوله ذا)** أى المزجي مبتدأ وبغيره متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لاصوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر **(قوله من تجل)** من ارتحل الخطبة والشعر اذا ابتدأ هما بلا تنوين فساكنه مأخوذ من قولهم ارتحل الشيء اذا فعله قائم على رجليه من غير ان يقعد ويتروى اه **تصريح (قوله والى منقول)** منه العلم بالعلبة لان غلبته كالوضع الجدي بخلاف من جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فالحق معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها من تجلة **(قوله ما لم يسبق له استعمال)** أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقير فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا لم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو ابدل الاستعمال بالوضع طرح ما نقل به وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أى قبل نوعها الخاص فخرج اسامة علماء الشخص فانه منقول كما قاله الشنوائى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه من تجل لاجتماعه **(قوله وأدد)** نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كخرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عنده سيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أى زيد فانه مصدر زاذب بد **(قوله أو من جملة)** أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر المفاضة أو مستتر كقوله * نبشت أخوالى بنى زيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كسمر بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لسماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيد نانوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهاء والهمزة والميم للمفاضة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة فصيرورته اسما فعمل معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كيز بدل لاجتماع منعها من الصرف كقوله أشلى سلوقية بانث ويات بها * بوحش اصمت في اصلاحها أود

فجر اصمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كالا سلوقية في اصلاحها أود أى عوج بوحش تلك المفاضة بخلاف بن يد فان جوه مقدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدى يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بتدليل كضم بن يد المار **(قوله بعلمك)** بعلم اسم ضم وبك رجل يعبد فزجوا جعله اسما بالبدلة **(قوله ومعدى كرب)** بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كرمى ومسمى قاله المصريح هذا قال في باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لانه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياءه وان كان القياس شذوها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب ما لا ينصرف)** أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغير به ثم أعربا
 وشاع في الاعلام ذو الاضافة
 كعبد شمس وأنى قمحافه
 (ش) ينقسم العلم الى
 من تجل والى منقول فالمر تجل
 هو ما لم يسبق له استعمال
 قبل العلمية في غيرها كسعاد
 وأدد والمنقول ما سبق له
 استعمال في غير العلمية
 والنقل اما من صفة كحرت
 أو مصدر كفضل أو من اسم
 جنس كاسد وهذه تكون
 معرفة أو من جملة كقام
 ز بدوز يد قائم وحكمها انها
 تحكى فتقول جاءنى ز يد قائم
 ورأيت ز يد قائم وممرت
 بن يد قائم وهذه من الاعلام
 المركبة ومنها أيضا ما مركب
 تركيب مزج نحو بعلمك
 ومعدى كرب وسبويه
 وذكر المصنف أن المركب
 تركيب مزج ان ختم بغير
 به أعراب ومفهومة أنه ان
 ختم بويه لا يعرب بل يبنى
 وهو كما ذكره فتقول جاءنى
 بعلمك ورأيت بعلمك
 وممرت بعلمك فتعرب به
 اعراب ما لا ينصرف ويجوز
 فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاء في بهابك ورأيت بهابك وصرت بهابك ويجوز أيضا ان يعرب اعراب متضايين فتقول جاء في حضرموت ورأيت
 حضرموت وصرت بحضرموت وتقول فيما ختم بويه جاء في سيبويه ورأيت سيبويه وصرت بسيبويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم
 اعرابه اعراب الا بصرف نحو جاء في (٦٦) سيبويه ورأيت سيبويه وصرت بسيبويه ومنها ما ركب تركيب

الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه إذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها
 بخمسة عشر بجماع المزج في كل لأن موجب البناء إنما وجد في الثاني وهو نضمه معنى العطف كما مر وإذا
 سمى بالركب العمدى حكى بناؤه على الأشهر كما سيذكره المصنف في باب فراده بالزج هنا غير العمدى
 (قوله اعراب متضايين) أي في خفض الجزأين وتجرى على الصدر وجوه الأعراب الآن الفتح
 كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وإن كانت تظهر على الياء في غيرها الثقلة بالتركيب (قوله فتبنيه على
 الكسر) أي تغايبا لجزئه الثاني لأنه اسم صوت مبنى لعدم تأثيره بالعوامل وكسر على أصل التلخيص (قوله
 أبو جحافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم
 صحابة الأبو جحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي
 العرب لسكونه ظهر على ألسنتهم والافالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى ان علم الجنس سمعى (قوله
 كعلم الأشخاص) صفة لعلم لاحتلال منه انذكيره ولفظا تمييزا لعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب
 بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذفته لضرورة لاقضائه العموم في علم
 الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها
 شيرة وعما جرب لادغتها وضع خلفه اسم مشقوقه عليها وأدهنها بما في جوف العقرب (قوله تعالة) بالتنوين
 للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الواو وحده غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتح تين البر
 (قوله بخار) مبتدأ مبني على الكسر كخام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور
 والتاء تاء تثبت الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالعديلة لأن تقديمها يسوغ مجيئها من
 النسكرة وكذا يبتدأ به بالاسوغ (قوله كسك النسكرة) أي فهو ونسكرة معنى كما هو ظاهر المتن وأنص
 عليه المصنف في شرح التسهيل لسكن عقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة اللفظا تؤذن بفرق
 في المعنى والالزام التحكم والتحقق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها
 أي تشخيصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع عليه أو شرط قبل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا
 قبل أصلها من حضورا وغيره وإن لزمت الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للمجهول لسكنه لم يقصد فيه كالأول
 وإن شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص
 للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصانع فالشخص الذهني بجمع العادين ويخرج اسم الجنس
 والخارجي بفرقهما وكعلم الجنس المعرف بالام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بالام العهد الآن العلم بدل
 على التعيين بجوهره وهذا اللام بقرينتها اه ملخصا من الذكوت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبنى
 على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج
 أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجا أغلبي لما مر أول
 الباب فتسدر وعلى ما ذكره فاسم الجنس بغير النسكرة مفهومها للفراد المنتشر أي للحقيقة باعتبار
 وجودها في فردا وإن وافقه ما في المصادق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد يسمى
 اسم جنس ومطلقا عند الاصولييين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نسكرة وعند الأمدى وابن الحاجب انهما

إضافة كعبد شمس وأبي
 جحافة وهو معرب فتقول
 جاء في عهد شمس وأبو
 جحافة ورأيت عهد شمس
 وأبو جحافة وصرت بعهد
 شمس وأبي جحافة ونسبه
 بالثالثين على أن الجزء
 الأول يكون معربا
 بالحركات كعبد والحروف
 كابي وإن الجزء الثاني
 يكون منصرفا كشمس
 وغير منصرف كجحافة
 (ص)

(ووضعوا البعض الاجناس
 علم
 كعلم الأشخاص لفظا وهو
 شم
 من ذلك أم عريط لعقرب
 وهكذا تعالة للعقاب
 ومثله برة للبره

كنا بخار علم للفجرة
 (ش) العلم على قسمين
 علم شخص وعلم جنس
 فعلم الشخص له حكاية
 معنوية وهو أن يراد به واحد
 بعينه كزيد وأحمد وأظنى
 وهو صفة مجي الحال
 متأخرة عند نحو جاء في
 زيد ضاحكا ومنه من
 الصرف مع سبب آخر غير
 العلمية نحو هذا أحمد

ومنع دخول الألف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم
 الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتعلمه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الألف واللام فلا تقول هذا الاسامة
 وحكم علم الجنس في المعنى كسك النسكرة من جهة انه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط
 وكل تعاب يصدق عليه تعالة وعلم الجنس

شي واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من الصاغة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ
ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد
من الافراد بالفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان
للغدر وسبحان للتنزيه و يسار للبصرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجة نبينا عليه الصلاة والسلام

(اسم الاشارة)

هو ما وضع لمشار اليه أى حسا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعماله في المعقول
والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك نخرج ضمير الغائب
وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد
بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالاحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء الم عرف في
التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بهذا) قدم الم معمول للحصر
بالنسبة لما ذكره هنا ولا فتلها اذاء همزة مكسورة وذاته بها بعدا كذلك وذاؤه يضمهما مع المدنى السكلى
ويروى بالخيرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر في يد قمر ما جد مصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الدال لتباعدهم عن جمعها فصارت
الهمزة ساكنة كما هي حرف في النداء وفعل أمر من انوأي كما سر في جملة اشارات المفرد خمسة (قوله المفرد)
متعلق بشئ واللام بمعنى الى كقوله تعالى انى لبا أنزلت الى من خير فقير ان لم يضم من معنى سائل لان الاشارة
لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحو عوان
بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

واقدم سئمت من الحياة وطوطها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أى ولونزى لا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان
لغة ابراهيم لان الفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والخصر اضافى
أيضا للمساياتى (قوله من نفس السكامة) أى وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا لسيرافى الغلبة أحكام
الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لامه اعتبارا وقلبت عينه ألفا لانها محركة
وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالواو اسر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين ان اصلها ياء
اذ سببها ساواها وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أى فهو أحادى الوضع لان
الالف والياء فى ذان وذين للثنائية ورد بان ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن
التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالدال
وخسة بالياء وأقاد الوردانى ان أصل الجميع ذاق لبت الانبياء والدال ناء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذهونه وقس
الباقى (قوله وذات) بالضم هى أغربها والاسم ذوات التاء للتأنيث (قوله للمعنى) أى صورة المرتفع محلا
لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للذكر والمؤنث لامثنيان اذ لا يفتى المعنى كما سر والظاهر بناؤه على
الالف والياء مراعاة لصورة الثنائية كيارجلان ولا رجلين (قوله وفى سواه) أى وفى حال ارادة سوى
المرتفع وأمان هذان لساحران فقدم تأويله (قوله للمعنى المذكر) أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى
فذا لك برهنان كفى المعنى (قوله مطلقا) أى مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لو ورد الحال
من النسكرة قليلا (قوله والممدأولى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن الممد والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كأنتم
ويكون للمعنى كما مثل بقوله
برة للبرة وخيار للخيرة
(ص)

(اسم الاشارة)

بذل المفرد ما ذكر أشمر بذى
وذه فى ناعلى الانثى اقتصر
(ش) يشار الى المفرد المذكور
بذاؤه ومنه البصر بين ان
الالف من نفس السكامة
ومنه البصر فيبين أنها
زائدة ويشار الى المؤنثة
بذى وذه بسكون الهاء وتى
وتارذه بكسر الهاء باختلاس
وباشباع وت بسكون الهاء
وكسرها باختلاس واشباع
وذات (ص)

(وذا ن تان للمعنى المرتفع *
وفى سواه ذين تين اذ كقطع)
(ش) يشار للمعنى المذكور
فى حالة الرفع بذان وفى حالتى
النصب والجر بذين والى
المؤنثين بتان فى الرفع وتين
فى الجر والنصب (ص)
(و بأولى أشمر لجمع مطلقا *
والممد أولى ولدى المعمد

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كمنون ضيفن كثير به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع
 الهمزة أوله وابدأها هاء مضمومة وكذا مفتوحة تلها واوا ساكنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين ونين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغت أولاء الممدود أربعة
 وعشرين وهي بالنظر للشار إليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضمهما (قوله انطقا)
 ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممنوعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر
 عليه على ما سرف في قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة
 منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتبنيبه الخطاب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
 لكن يسكر ويضاف للتبنيبه ليتضح المراد به من اضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التبنيبه بالمد الا يقتضى
 أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو سماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
 العامل مسماها وهو بفتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخصيص وضمها اتباعا للدال وهي على
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر
 لانه الواجب لوفك الادغام (قوله أنى بالكاف وجمها) لكننا لا ندخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
 وكذا ذى بخلاف الالف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاؤه بالضم والكسر من
 اشارات الذكر (قوله أوالكاف واللام) لكن لا ندخل اللام في المثني ولأولاء الممدود بل في المفرد
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا ندخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتقيم لا يدخلونها
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكننا نكسر للتخصيص في نحو ذلك وتالك وتيلك ولتلا يتوهم أنها لام الجر
 مع الضمير وقد يبقى سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف
 خطاب) أى لا ضمير والأضيف اسم الإشارة إليها اذا اتصل الضمير بالباعله ولو أضيف لحذفت النون
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تنفرد امام فتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكور
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها اثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
 هاك ها كما ولا ضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمت على
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
 خلاف للفراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
 الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كأ رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآية أى لم كرمته
 وقوله ان أنخون كلام آخر والمنصوب بعده اما بنزع الخافض أى أخبرني عن زيد وبن الذي لان هذا من
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أى أخبرني خبر زيد كما اختاره الساميني وقد يحذف نحو
 رأيتكم ان أنا كم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب
 الاخبار (قوله فان تقدم حرف التبنيبه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره
 أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميلح فز لانا شدن لنا * من هو ليا سكن الضال والسر

وهو نص غير هؤلاء الا أن يحكم المصنف بشدو ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين هاء التبنيبه واسم الإشارة لان

جمعها

انطلقا بالكاف حرفا دون
 لام أو معه
 واللام ان قدمت هاء ممنوعة
 (ش) يشار الى الجمع مؤنثا
 كان أو مدكرا بأولى وهذا
 قال المصنف أشرجع مطلقا
 ومقتضى هذا انه يشار به
 الى العقلاء وغيرهم وهو
 كذلك لكن الاكثر
 اسما لها في العاقل ومن
 ورودها في غيره قوله
 ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 والعيش بعد أولئك الايام
 وفيها لغتان المد وهي لغة
 أهل الحجاز وهي الواردة في
 القرآن العزيز والقصر
 وهي لغة تميم وأشار بقوله
 ولدى البعيد انطقا بالكاف
 الى آخر البيت الى ان المشار
 اليه له ربتان القرب والبعيد
 فجميع ما تقدم يشار به الى
 القريب فاذا أريد الإشارة
 الى البعيد أتى بالكاف
 وحدها فتقول ذلك والكاف
 واللام نحو ذلك وهذه
 الكاف حرف خطاب فلا
 موضع لها من الاعراب
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم
 حرف التبنيبه الذي هو هاء
 على اسم الإشارة أتيت
 بالكاف وحدها فتقول
 هكذا وعليه قول طرفة

جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كافي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها اتم هو لاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هان ذى عنرة الا تنكن نعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المنعرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بلع بما سررتيه (قوله بنى غبراء) هي الارض
و بنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينكروني للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت اطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هنالك)
أى كراهة كثيرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضاعف أن اللام تمتنع في المثني وأداء الممدود فيما زاد على
البعء حيفتم وتشد يد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذكرا أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
يست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب لأنون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد دلغظا باعتبار مخاطب لعدم حوقها الكاف وهي ثابتة بانفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذى المرأة مثلا يارجل يارجل الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذكرا أو مؤنثا نحو ذان لك ذان لك ان لك الخ تبقى صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار اللفظ
والايفشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثني مذكرا أو مؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لسكل مشار اليه تكاثرت الصور وهنا الايضاح بغنيك عن
الجسول (قوله داني المسكان) أى المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان
هناك وهنالك وهنالك بالشمس يدق يشار بها للزمان نحو هنالك تبل كل نفس ما أسلفت أى في يوم نحشرهم

وقوله واذا الامور تشابهت وتعاطمت * فهناك يعترفون ابن المقفع

أى في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولات في هذا الوقت حنين فلات
مهملة لتقدير الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام بنى غبراء
الحقيقية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أى
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراه لا الكاف ولاها التنبيه وهي هنا لازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجرب من وإلى كافي ابن لا خصوص من كقوله السامى ولتا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أى واذا وقعت رؤيتك ثم أى في
ذلك المسكان أو حنى مفعولة أى واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها الساكنين وقد تنكسرها وها اه تصریح والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصول)

رأيت بنى غبراء لا ينكروني
* ولا أهل هذاك المراف
الممدود ولا يجوز الاتيان
بالكاف واللام فلا تقول
هنالك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رتبان قرني وبعدي كما
قررناه والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قرني
ووسطى وبعدي فيشار الى
من في القرني بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذى
والى من فى الوسطى بما فيه
الكاف وحدها نحو ذاك
والى من فى البعدى بما فيه
كاف ولا لام نحو ذلك (ص)
(وبهنا أو ههنا أشراى *
داني المسكان وبه الكاف
صلا
فى البعد أو بتم فه أو هنا *
أو ههنا لك انطقن أو هنا)
(ش) يشار الى المسكان
القريب ههنا ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
ههناك وهنالك وهنا بفتح
الهاء وكسرها مع تشديد
النون و بتم وهنت وعلى
مذهب غيره هنا للمتوسط
وباعده للبعيد (ص)
(الموصول)

هو اسم مفعول من وصل الشئ بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا باصلة **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ
 اول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الاول والاني مبتدأ خبره التي أي ومؤنثه أي الذي هو
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر التي أي التي
 لها التي **(قوله لا تثبت)** بضم أوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء لا تثبتا أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعول مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية **(قوله بل مانليه)** أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يبرز لمن الابس وهذا تصریح بما علم فللفظ بل انتقال لاضراب وكون ما مفعول لا محذوف بفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شدة يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها وللمفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال الفراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعفت أعف ولا يضم الاسماعا ومتعديا ضم كرددت
 أردومددت أمدا لا ثلاثة أحرف من المنهedy كسرت أيضا ندورا وهي شدة يشده ويشده وعلة اذا سقاء ثانيا
 يعله ويعله ونم الحديث بنه ونه فان جاء مثل هذا ما لم نسعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذا وهو حبه يحبه اه صحاح **(قوله ونعويض)** مبتدأ خبره فصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثنى جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد دخلا لمن جعله لتأ كيد الفرق بين
 تشبيه المعرب والمبنى وان حصل أصل الفرق بحذف الياء **(قوله الى اسمي)** هو كجاء التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولو تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي نخرج ابدا النكرة الموصوفة
 بجملة فاعنا فتقرر بها حال وصفها بالابدا وبالعاثد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتاج لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالصادر أولت * وذكري طاسخا أصبح كجروا
 وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي نخذها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضم كالذي خاضوا أي تخوضهم قالوا أو أله فيه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائد وموصوفه أي كالخوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة المراد كالمفروق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا)**
 الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناها شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت ساثر النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالامر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذ لا يدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي كتبت اليه
 بالامر بالقيام كقادر الخ شري في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآية ونحوها وحينئذ اليه أن اصنع العلاك واذا أوحيت الى الخوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول
 دون حروفه وخاؤها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا ولأن كان في الواقع اسما لقصد لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي
 الاثني التي
 والياء اذا ما ثانيا لا تثبت
 بل مانليه أوله العلامة *
 والنون ان تشدد فلاملامه
 والنون من ذين وتين شدا
 * أيضا وتعويض بذلك
 قصدا)
 (ش) ينقسم الموصول الى
 اسمي وحرفي ولم يذكر
 المصنف الموصولات الحرفية
 وهي خمسة أحرف أحدها
 أن وتوصل بالفعل المتصرف
 ماضيا مثل عجت من أن
 قام زيد ومضارع نحو عجت
 من أن يقوم زيد وأمرأ
 نحو أشرت اليه بأن قم فان
 وقع بعدها فعل غير متصرف
 نحو قوله تعالى وأن ليس
 للانسان الا ما سعى وقوله
 تعالى وأن عسى أن يكون
 قد اقترب أجلهم فهي
 مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخفة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما تكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة واماك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك ما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أصعبك ما يقوم زيد
 وعجبك ما ضرب زيدا
 ومنه ما نسوا يوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبك
 مما زيد قائم ولا أصعبك
 ما زيد قائم وهو فليس
 وأكثر ما توصل الظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنسبي لم نحو لا
 أصعبك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنسبي لم نحو لا
 أصعبك ما يقوم زيد ومنه
 قوله
 أطوف ما أطوف ثم آوى
 إلى بيت قعيدته كخاع
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء احترام
 من الموصول الحسري وهو
 أن وأن وك وما ول وعلامته
 صحة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقوم أي
 قيامك وعجبك ما تصنع

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما سر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوول مصدر خبرها
 مضافا لاسمها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا وظرفا كلفني أنك زيدا وفي الدار أي بلغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيدا بك لان بيا النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقوسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخفة الا ان اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء للانسان الاسمية وفي الثانية وكون
 أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المحرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه اذ الزمن المحفوض لا يسمي ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو تصرفا قاصدا كندام ويندر وصلها بالجامد كشكلا وعداو يتمنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي اذ لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما ان نجما في السماء لانها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما نبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي نابت (قوله أطوف) بشد الواو والتسكين كثيرا أطوف أي مدة
 تطوي في وكخاع كندام ذم للمؤث أي لثيمة أو وسخة ويقال لانه كر كخاع كخامر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب
 فالشهور أن تقديره لو نبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الوالشرطية
 في ولو أنهم صبروا كما سياتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب انها لا تقع الا بعد مفهم التثني كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت ور بما من الفتي وهو المغيظ المحق

(قوله احترام الخ) أي في بادئ الرأي والافحرفي لم يدخل أصلا لان الكلام في المعارف فذكر الاسماء البيان
 الواقع (قوله فالتدي) يكتب هو وجعه والتي بالام واحدة لكثرة استعمالها واللذين والتين مشني بالامين
 على الاصل في كل ما أوله لام حلى بال ولفرق بينه وبين الجمع نصبوا جوا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثني فاستحق الاصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع افة وكذا حذف
 نون الجمع ونخرج عليها كالتدي خاضوا في قول ونون المثني لبني الحرت كقوله

أبى كايب ان عمي الذاب قتل الملوكة وفكسكا الاغلال

وقوله هما اللتان ولدت تميم لقييل نخر طم صميم
 والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثني اما
 بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف
 بأوهما مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع
 ال ففيها مستلغات (قوله للفرد) أي حقيقة أو حكما كالفريق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان تعجز بك ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لانها لاحظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أهمان ثمانية حقيقة فلا يشترط فيها العراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانها مصيقتان وضعتا ابتداء للمثني لانتفية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤها كالمفرد لان التثنية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وانما اختلاف المعامل نظرا للصورة

وحجت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأر بدأ أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالتدي للمفرد المذكور والتي للمفردة المؤنثة
 فاذا تثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان والياء في حالتي النصب والجر فتقول اللذين والتين وان
 شئت شددت النون

منه ضاعون الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان بأنيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول
الذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنا (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تشنية ذاتوا اسمي

التثنية فبينا على ما يشاء كل اعرابها من ألف وياء ومثلهما ذان وتان وكذا يقال في اللذين على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرُجوع يانه قاله سم ولم يعوضوا في يدين ودمين لان الحذف فيها قبل التثنية لاهلها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أي بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها سما جمع لاجتماع لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجر على سنن الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ايعمهم شمولاً بجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائم بن خصوص العلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما سرف عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الالى بلا واو لازومه أن فلا يشتهر بالى الجارة كافي التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم يعرفونها في التصغير نحو اللذين (قوله باللات) متعاقب بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزا) حالان من فاعل وقع أوصفتان المصدر أو مختلفان أي وقع اللذان في كلامهم وقوعا نزا حال كونه كالذين في كونه لامتد كر كما قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذين ان قدر واعفوا * وان أتر بواجاد واوان تربواعفوا

وسمع اللذين رفعا كالذين وأتر بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كإلى التوضيح كقوله تهييجنى للوصل أيأنا الالى * سررن علمينا والزمان وربيق وقصره كاذ كر أشهر من مده كقوله

أي الله للشم الالاه كأنهم * منبوف أجاد القين يوماصفاها

أي أي الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقين بفتح القاف الحطاد (قوله وتبلى الألى الخ) ضميره للنون في قوله قبله

فتلك خطوب قديتملت شبابنا * قديما فتبلى المنون وما تبلى

أي وما تبلى ما يار يستأثمون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبة طائر عرووف والقيل جمع قبلاء كحمر وجرأ من القبيل كالحول في العين وزناومنى فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثاني للثؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون لبلى صاحبها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانالم يكن حل من قبل

(قوله اللذين رفعا) والصحيح انه مبني على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما صر قريبا ويكتب حينئذ بلامين لشابهة المعرب الذي يظهر فيه أل لغوات النقل الحاصل على اللغة الالرى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لاعلى الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحو الصبا) ظرف تأ كيدى أي صبحوهم وقت الصباح والتخيل

بالمجزة

نحن اللذين صبحو الصبا * يوم التخيل غارة ما حاحا

ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللاء فعلان واللاتي فعلان وقد

الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهذا مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما تقدم في الذي والى (ص) (جمع الذي الالى الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا

باللات واللاء التي قد جمعها

واللاء كالذين نزا وقعا

(ش) يقال في جمع المذكر

الالى مطلقا عاقلا كان أو

غيره نحو جاء في الالى فعلاوا

وقد تستعمل في جمع المؤنث

وقد اجتمع الاسران في

قوله

وتبلى الالى يستلمته ون على

الالى

تراهن يوم الروع كالحدا

القبيل

فقال يستلمتهون ثم قال

تراهن ويقال لامتد كر

العاقل في الجمع الذين مطلقا

أي رفعا ونصا وجرأ فتقول

جاء في الذين أكرموا زيدا

ورأيت الذين أكرموه

وصرت بالذين أكرموه

وبعض العرب يقول

اللذين في الرفع والذين في

النصب والحسر وهم بنو

عذيل ومنه قوله

ورد اللذان بمعنى الذين قال

الشاعر

فما أبأبأ بأب من منه

عليه الصلاة والسلام في الخبر

كما قد تجيء الالف بمعنى

الذاتي كقوله

فاما الالف يسكن سورته

بفكل فتاة ترك الحبل

أفصا (ص)

(ومن وماوأل تساوي ما ذكر

وهكذا ذوعند طي شهر

وكالتي أيضا لمهم ذات

وموضع اللذان أي ذوات

(ش) أشار بقوله تساوي

ما ذكر الالف من وماوأل

واللام تكون بلفظ واحد

للكر والمؤنث والمثنى

والجمع فتنقول جاءني من

قام ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

وأعجبتني ماركب وماركبت

وباركبا وباركبتا وماركبا

وماركبتين وجاءني القائم

والقائمة والقائمات والقائمات

والقائمات والقائمات

وأكثر ما تستعمل ماني

غير العاقل وقد تستعمل

في العاقل ومنه قوله تعالى

فانكحوا ما طاب لكم من

النساء وقولهم سبحان

ما سبحركن لنا وسبحان

ما يسبح الرعد بحمده ومن

بالعكس فاكثرت استعمال

في العاقل وقد تستعمل في

غيره كقوله تعالى ومنهم

من عشي على أربع وقوله

بكيت

بالمجتمعة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مسمى لا غار على العدم ومفعول لاجله أو حال أي مغيرين وما صاحبها
 بكسر الميم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد اللذان بمعنى الذين) أي للذكر كما أن الالف ورد للمؤنث
 فيتمارضان إلا أن الثاني أكثر من الأول (قوله فاما أبأبأ) أي أبس أبأبأ الذين جعلوا حجورهم
 مهدا لنا بأكثر ما ناعلينا من الممدوح فأوقع اللذان للذكر بدليل مهاد وفصل بين الموصوف وصفته
 بأجنبي هو اختبر ونحوه قول (قوله تساوي الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو
 الثمانية المتقدمة الذي والتي ومنهما والذين والالف واللام شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره
 وهو ستة من وماوأل وأي وذو وذات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أي
 ذو شهر عند طي حال كونه كنهنا المذكور في المساواة (قوله طي) بشد الياء وهما آخره على المشهور ومن
 الطاعة كالطاعة وهي الأبعاد في المرعى كافي الصحاح ويقال بلا همز أيضا كافي شرح مسلم ويتمين الأول
 للوزن وقال السيوطي سمي به جدهم جلهمة لأنه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاني وذوات
 فاعله (قوله رأ أكثر ما تستعمل الخ) ظاهره انها لاقراء وغيرهم كانه في التلويح عن أكثر اللغويين
 والقول بانها غيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبير لم يسمع قوله
 تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة
 فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك بلغاة قومك ما لا يعقل اه وهذا
 ان صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الأولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم ير اذن في وصفه تعالى
 بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته المحفوظة مع الذات وهي
 من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة
 الذات وحدها أما اذا لوحظ معصافة نحو كرم ماشئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يدأ فضل أم كريم
 فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزنجشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
 الموصوفة بأى صفة أردتهم من البكارة والثبوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذها في
 كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحان القادر الذي سخر كمن مثلا فتسرو تستعمل في العاقل اذا
 اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي الميم أمره كقول من رأى سبحانه من
 بعد انظر ما ظهر لي وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فاتما استعملت فيه ما لان الحبل في حكم الجناد
 ما لم ينفصل لا لابهام ذكره وأنوته كانه الشيع خال عن المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
 (قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لا اقترانه به في عموم فصل عن الجارة نحو فهم من عشي الخ فتكون من
 مجاز الجارة أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلافه به نحو ولله يسجد من في
 السموات فتكون تعليما وقد بيناه في بحث التنبيه (قوله بكيت الخ) قيل انها لله عباس بن الاحنف وهو
 مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجمجمة والقطا جمع قطاة نوع
 من الطير وهو يت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعبر نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب
 منه الاعارة فاستعمل فيه من ر بعد البيتين

بخاربي من فوق غصن أراكه * ألا كلنا يا مستعير نغير

وأي قطاة لم تترك جناحها * أعيش بدل الجناح كسير

(فائدة) تأتي من والمعان جمعها بقولي

مخامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهندي للماع نقي كنف تجب * تغير معنى مع تهيؤا عاما

على سرب القما اذ سرن
 في * فقلت ومثلي بالبعاء
 جدير * اسرب القطاهل
 من يعبر جناحه * اعلى
 الى من قد هويت اظير
 وأما الانباء واللام فتكون
 للماقل وغيره نحو جاءني
 القائم والمركوب واختلف
 فيها ذهب قوم الى انها اسم
 موصول وهو الصحيح
 وقيل انها حرف موصول
 وقيل انها حرف تعريف
 وليست من الموصولية في
 شئ وأما من وماغيب
 المصدرية فاسمان اتفاقا وأما
 المصدرية فالصحيح انها
 حرف وذهب الاخفش الى
 انها اسم وادعى استعمال
 ذر موصولة لتكون للماقل
 وغيره وأشهر لغاتهم فيها
 انها تكون بلفظ واحد
 للذكر والمؤن مفردا ومثنى
 ومجموعا فتقول جاءني ذوقام
 وذوقامت وذوقابا وذوقامتا
 وذوقاموا وذوقن ومنهم من
 يقول في المفرد المؤنث
 جاني ذات قامت وفي جمع
 المؤنث جاءني ذوات فن
 وهو المشار اليه بقوله وكالتي
 أيضا ليسم البيت ومنهم
 من يشبهها ويجمعها فيقول
 ذوا وذرو في الرفع وذوي
 رذوي في النصب والجر
 وذوانا في الرفع وذواتي في
 الجر والنصب وذوات في
 الجمع

وزائفة تأتي كذا مصدرية * مع الظرف أو لا فافهم من لغتنا
 أي يأتي كل منهما مشرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفه إما مفرد كقوله
 لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساغبا
 ونحو صرت بما يحب لك وبن محب لك فنافع ومحب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
 رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمني لي موتا لم يطع
 ربما نكرة النفوس من الامسلة فرجة كحل العقال
 وفوله
 بجملة أنضجت ونكرة صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماوله فرجة خبرها وأما
 جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول نكرة ومن الامر بيان له أي قد نكرة النفوس حال من
 الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظع
 ومنا أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئاً يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
 فأنكرها وتوعده بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل ها هنا يطلب شاهداً فيجد
 أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبي الصلت
 صبر النفس عند كل ألم * ان في الصبر حيلة المحتال
 لا تضق بالامور ذرعا فقد يكسب غمها وبغير احتيال
 ربما نكرة الخ وسمع عقب ذلك نبي الحجاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
 لا تحتاج لوصف كما التجببة عند البصريين ونحو غسلته غسلان نعم او قوله * فنع من هوى سر وعلان *
 أي نعم شيئا ونعم شخصا فإر من تمييز لما فعل نعم المستتر والفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
 شخصا هو المدح وحال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزويد ما عن من يكونها تجببة وزائدة نافية
 وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وضير ظرفية ومهيئة كرم بما يود هيأت رب للفعل ومعيرة كما وما
 ضربت غيرت لوم من الشرط الى التضيض ودق الابهامية نحو أعط شيئا مارا لمر ما جادع قصيرا نفعه وجعلها
 المصنف زائدة مشبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجاسدة
 الا وهي مر دقة بمثل الموصوف نحو صرت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
 محل الخلاف حيث لا عهد والافرة اتفاقا كجاءني محسن فأكرمته المحسن قاله الرضى (قوله وهو
 الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي ولعود الضمير عليها في أفصح المتن
 ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف
 الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان عمل سابقات
 أي درر عاسا بغات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول)
 قائله المازني ورد بان له لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله
 الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يجعل ولو كان معنى
 المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عملة كالتصغير ونحوه بل عده عن شبه الفعل
 وأجاب الاخفش عن هذا بالاتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
 مراد المتن بقوله وهكذا ذوا أي تساوي ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو اشارة الى
 لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذواتها وهو مفرد المنكر
 ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضى ان له ذات على هذه الافة كفردة
 فقول المتن وكالتي أي والمثلين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أي فيصيرها نصريف ذي بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصباً وبالياء جراً فيقول جاء في ذوقهم رأيت ذاقم ومررت بذي قام فتكون مثل ذي بمعنى صاحب وقبروي قوله فاما كرام مودرون لقبهم * غسبي من (٧٥) ذي عندهم ما كفاينا بالياء على

الأعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرأ مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصها بجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعدما استفهام أو من اذالم تلغ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمها تستعمل بلفظ واحد لذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجرأ فقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بما ومن الاستفهاميتين نحو من ذاجاءك وماذا فعلت فن اسم استفهام وهو مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر بمن وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

صاحب مع أعراب جميع تصار يفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاها أن ذات يعرب بالحر كالتثلاث وان يقال في تشبيهها ذواتا وذواتي بواو بعد النال كافي التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحيبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذوات من حيث افرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الأعراب والبناء فهنا كلام مستأنف بين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس صريحا بقوله ومنهم من يشنها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحرروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهما من حيث البناء والأعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وهذا التقدير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلغة نصر يفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصر يفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الأسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه ان هذه الذات المفردة وهو أيضا في الهمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه ان ذات لان نصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كافي التصريح ومر عن الرضى (نبيه) إذا عربت ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه ثبوت النون في تشبيهة ذوات وجمع ذوات فيقال ذواتان فاما وذوات قاموا وذواتان قامتا لعدم الإضافة لكنهما في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فليت نظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواتها ما مر فوع لفظا أو مبنى على الفتح في محل رفع لان الإضافة إلى المبنى تجوز البناء كما سيأتي وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من إضافة الحال للدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا ببيانته ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لافي كونها غير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقة بما) أي وأن لا تكون مشاربا نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الأول عملا بقوله

عند ما عباد عليك اماره * نجوت وهذا الحكمين طلبين

أي والذي تحمليه ورد يجعل ذا اشار يقر بحكمين حال أي وهذا تطبيق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الأولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأسماء موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعى ماذا علمت سأنتقيه * ولكن بالمغيب خبرني

فإذا كالم انهم موصول بجملة علمت عند التبراني ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعاث محذوف تقديره ماذا فعلته أي بالذي فعلته واحترز بقوله اذالم تلغ في الكلام من ان تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لاني الموصولات أي اتركى الذى علمته ناو خبر نبي بما تقيب عنى لاجتنبه وهذا أى جعلها جزء كلمة الغاء حكمى أما الحقيقى جعل ما استفهامية وذا زائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر اثر الالغاء من نحو سألته مما اذا ثبتت ألف ما فى الالغاء الحكمى لصيرورتها جزءا من المركب وتحذف للجارى الحقيقى كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتداً)** ويحتمل أيضا عدم الالغاء فداء وصول بالظرف خبر عن ما يظهر اثر الاحتمالين فى البديل من اسم الاستفهام وفى جوابه فتقول فى الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شربا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتداً ومنه قوله

ألا تسلان المرء ماذا يحاول * أنحب فيبقى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل فى الجواب نحو ماذا ينفقون قل العفو بالرفع لاني محمى على جعل ما موصولا بالنصب للباقيين على الالغاء كما فى قوله تعالى ماذا أنزل ربكم فالواخير اقبل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ما موصول نحو من ذا الذى يشفع فى ذاتى مبتداً أو من فقط وذا زائدة على ما مر والذى خبر لكن قال السامى بل يترجح فقط لاحتمال ان الذى تأ كيد لندا أو خبر المحذوف والجملة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظى كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو اعط الذى والتى وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * عكس وجههم الينا

أى الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقوله بعد اللتيا والتى أى بعد اخصة التى من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة لهما بالقصر العبارة عن تصوير شدتها انتهى تصريح والتتيا بفتح اللام وانضم تصغير التى وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن بهجور رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائدة على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتمالها على الضمير **(قوله أن يقع بعده هاء صلة)** أى متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة التسمية كقوله

ذلك الذى وأبيك يعرف ما لك * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لتنب رعى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكس مثل من ياذن بسط حبان

وكذا الاعتراضية كفى الهمع وسبأى مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معموها على الموصول لانها كالجزم المتحم له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتمتلك الظرف محذوف تعدل عليه صلة أى وكانوا هدين فيه من الزاهدين فالظرف الثانى اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأ كيد كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى بصلته الرافعة لاهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها **(قوله على ضمير)**

ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذى فى رجسة أنته أطمع * **(قوله ان مفردا الخ)** بنصب الاول ورفع الثانى أى ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتى فى باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثانى ومنهم من يستمعون ويجرى الوجهان فى كل ما خالف لفظه معناه كما سماء الشرط والاستفهام الال الموصولة فبراعى معناها فقط خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبرا ولا نعما كجاء الضارب للواحد وغيره ويجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هى حراء ولا تقل هو

فماذا مبتداً وعندك خبره فذا فى هذين الموضوعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام **(ص)**

ركاها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتمله **(ش)**

الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها ويشترط فى صلة الموصول الاسمى أن تشمل على ضمير يلقى بالموصول ان مفردا مفرد وان مذكرا فمذكروا ن غيرهما فغيرهما نحو جاءنى الذى ضربته وكذلك

المثنى والمجموع نحو جاءنى اللذان ضربتهما والذين ضربتهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التى ضربتها

واللتان ضربتهما واللاتى ضربتهن وقد يصكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما وذلك نحو من وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكور فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبنى من قام ومن قامت ومن قاموا ومن قامتوا ومن قاموا ومن قام على حسب ما يعنى بهما **(ص)**

(وجلة أو شبهها الذي وصل * به يمكن عندي الذي ابن كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ص) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جملة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) يجعلها جملة باعتبار متعلقها الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) يقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشبههم من اليم ما غشبههم فأوحى الى عبد مأموحى ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لثقلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم من لم يبطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام فت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كالأفعال كجاء الذي ان قام فت والصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشموني فقول الشارح خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة لهم في قوله واتي لراج نظرة قبل التي * لعلى وان شطت نواها أوزورها

لان تقديره التي أقول فيها على الخ أو ان أوزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يتجددوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصوله وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترحي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسىم ووقوعها خبر الان نحو اني عسىت صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية تنافا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرروني المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذه انام كقوله السامعي أمالناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح وهذا هو التحقيق في تفسير النام والناقص وسيأتي في الابتداء للنعو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسمها خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كإسبأني والظرف هنا صالح لذلك دما ميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير صلة أل والبناء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد للدوام والا كما من الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنث

غسبها وهي الطلبة والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولا جاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى الكلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو ما عهد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعاقل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل

بالا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجبه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام التاخيتين على الصفة المشبهة موصولة بخلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد ان الفعل
من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤثر لانه وبزيد الافضل بكونه لا يطرده في الظاهر الا في مسألة
الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة
كالصنف ومن نظر الى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل
وتخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم صاحب الملك والابطخ للمكان المنبسط
أى المنسج والاجرع للكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئا فأل فيه معرفة لا لتأويلها عن الوصفية اذ
لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كقوله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى
الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشئ وذلك قوله بحوازه اختيارا بناء على ان الضرور مالم يس للشاعر عنه مندوحة
أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا ما وقع في الشعر وان سهل تغييره كقوله الجمهور والشاعر هنا
يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومتهم فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث
المرضى فينسكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح مما يفيد ان بعض الكوفيين يجيزه
بكثره فتكون المذاهب ثلاثة واستبعد الصبان وتخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً لكن
بحسب عطفه كالمضارع على صلته الكونهاء وقوله بالفعل نحو فالعبارات صبيحا فانرن أى فالتحول التي أغرن
صبيحا فانرن به تقعا أى غيرا ونحو ويجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها
بضم ال في الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجاعى
(قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت و بنومعدهم قر يش (قوله على
المع) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا بما يجازىه في صلة غير ال كما مر وسعة بفتح السين وتسكسر
واعلم أن صلة ال ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من أنه
جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على ال ولكن ينتقل اليه
اعراب اعرابية كما تنتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان
فيهما آهة الاله لسكرت ما بعدهن مجرور تقديرها باصاقتها اليه بخلاف ذلك فان رصت بجملة فبحث
السماعيني انه يشبهت لجملة اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجرف في البيت أى ينتقل اعراب العاربية لجملة قال
فمنه جملة يشبهت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني
بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس
أصليا بل عاربية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأن نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا
وطالما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها مبربة مع قيام موجب البناء وهو
الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر في مؤثر البناء وكذا لا
والا للثان بمعنى غير قام مما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في الاكثريه يمكن في هذين ان
اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعر باعلى ما بهما الماصر بخلاف
ال فان موجب بنائها لم يعارضه شئ الا ان يراد بقولهم ظهر اعرابها أى بالذى حقه ان يكون لجملة كسائر
الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذي هو جزء مما بعده
ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله
أعلم (قوله مالم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة
المنفية بخلاف صدر الصلة أى مدم عدم اضافتها المقيدة بالخلف والتقي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما
معابان لانضاف ولا يحدف المصدر نحو أى هو قائم وبانتماء المقيد فقط بان لا تضاف ويحدف المصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحيصم الترضي
حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الراى
والجلد
وهذا عند جمهور البصر بين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصافها
بالجملة الاسمية وبالظرف
شذوذاً فمن الأول قوله
من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بنى معدت
ومن الثاني قوله
من لا يزال شاكر اعلى المعه
فهو حر بعيشة ذات سهه
(ص)
(أى كما وعر بت مالم تضاف
ومصدر وصلها ضمير الخاضع)
(ش) يعنى أن يأمثل

ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يجبني أيهم هو قائم ثم ان أياها أثر به أحوال أحدها أن
 تضاف ويذ كر صدر صلتها نحو يجبني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذ كر صدر صلتها نحو يجبني أي قائم الثالث ان لا تضاف ويذ كر
 صدر الصلة نحو يجبني أي هو قائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحركات الثلاث نحو يجبني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم
 هو قائم ومررت بأيهم هو
 قائم وكذلك أي قائم رأيت
 قائم رأيت أي قائم وكذا أي
 هو قائم وأيا هو قائم وأي
 هو قائم الرابع أن تضاف
 ويجذف صدر الصلة نحو
 يجبني أيهم قائم وفي هذه
 الحالة تنبني على الضم فتقول
 يجبني أيهم قائم ورأيت
 أيهم قائم ومررت بأيهم
 قائم وعليه قوله تعالى ثم
 لننزعن من كل شيعة أيهم
 أشد عد على الرحمن عتيا
 وقول الشاعر اذا ما لقيت
 بني مالك * فسلم على
 أيهم أفضل وهذا مستفاد
 من قوله وأعربت مالم
 تضاف الى أكثر البيت أي
 وأعربت أي اذا لم تضاف
 في حالة حذف صدر الصلة
 فتدخل في هذه الاحوال
 الثلاثة السابقة وهي ما اذا
 أضيفت وذ كر صدر
 الصلة أو لم تضاف ولم يذ كر
 صدر الصلة أو لم تضاف وذ كر
 صدر الصلة وخروجت الحالة
 الرابعة وهي ما اذا أضيفت
 وحذف صدر الصلة فانها
 لا تعرب حينئذ (ص)
 وبعضهم أعرب مطلقا
 وفي هذا الحذف أيا غير أي

وبإتفاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها
 صورة ثبوت الاضافة والحذف معاً نحو أيهم أشد فتنبني حينئذ ولو قال * أي كذا بنيت اذا تضاف الخ لكان
 أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميراً كما هو فرض كلامه فهو وصلت بشع أو ظرف أعربت
 اجماعاً كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والحذف في الثاني ليس ضميراً بل
 جلة فعلية اه (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الغم في الاعراب وكونها للعاقل
 وغيره ولزومها الاضافة لفظاً وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفة ان لكن
 بجتهتين فلا اشكال ولا تضاف لتبكره أصلاً بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزة ابن عصفور وابن الصانع
 وجعلها منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبونه وجعلها
 الجهور استفهامية لا موصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون عاقبت يعلم عن العمل في الجلة أي سيعلم الذين
 ظلموا ينقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم
 وهو اضافة لفظاً أو تقديره فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية
 والاستفهامية دائماً بنيت في الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فساكنه
 لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تنبني في أي قائم مع عدم الاضافة
 لفظاً القيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ الكونه لا يشبهه ولانه لم يمهدها
 ما علوا به وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جماً
 وافراداً وان أمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل ينحرف به عن الواحد وغيره الا ان يقال حل الاول على
 الثاني طرداً للباب فليتأمل هذا وبنيت على حركة دفع المساكين اولاً لان لها أصلاً في الاعراب وكانت ضمة
 جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم
 الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من محبة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه
 ولا تقدمه خلافاً للكوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة بنونس لم لا يجوز أن يجبني أيهم قائم فقال أي كنا
 خلقت فصار مثلاً (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث نبي على الضم مع اضافته وحذف
 صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطاقاً) حال من المفعول
 المحذوف أي أعرب أيا حال كونه مطلقاً عن التقييد بما سراً والمراد اعرابها اعراباً مطلقاً (قوله أيا) مفعول
 يقتضي الذي هو خبر من خبر أي غير أي من الموصولات يقتضي أيا أي يتبعها في حذف صدر الصلة فتقدم مفعول
 الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جوازها كما مر (قوله ان يستعمل) السين والتاء اما اللغوي ان يعطو بلا
 كما تستحسن الفعل مددته حسناً وزاد ثانياً أي ان يطل أي بطله المتسكماً فهو مجهول على كل ويصح على
 الثاني بناؤه للفاعل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة لعامة ما قبله أي
 جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضياً (قوله يختزل) أي يحذف وضميره صدر
 الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم
 الثانية أي كامل بأن يكون جلة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائدها فان جعل
 منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو
 تغاقب التافية بما بعدهما وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني فأده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقاً) هو منهج

يقتضي ان يستعمل وصل وان لم يستعمل * فالحذف زروا بوان يختزل ان صالح الباقي لو صل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
 في عائده متصل ان انتصب * بفعل او وصف بمن زجوهب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيا مطلقاً أي ان أضيفت وحذف
 صدر صلتها فتقول يجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فستلم على أيهم أفضل
 بالجبر وأشار بقوله وفي ذا
 الخلف أي الخ إلى المواضع
 التي يخلف فيها العائد
 على الموصول وهو ما أن
 يكون مرفوعاً أو خبره فان
 كان مرفوعاً لم يخلف إلا
 إذا كان مبتدأ وخبره
 مفرد نحو وهو الذي في
 السماء هو أيهم أشد فلا
 تقول جاء اللذان قام ولا اللذان
 ضرب لرفع الأول بالفاعلية
 والثاني بالنيابة بل يقال فلما
 وضرب أو ما المبتدأ فيخلف
 مع أي وإن لم تطل الصلة كما
 تقدم من قولك يجنبني أيهم
 قائم ونحو ولا يخلف صدر
 الصلة مع غيرها أي الاذات
 الصلة نحو جاء الذي هو
 ضارب زيد فيجوز حذف
 هو فقول جاء الذي ضارب
 زيد أو منه قوله ما أنا بالذي
 قائم لك سواء التقدير
 بلذي هو قائل فإن لم تطل
 الصلة فالخلف قليل
 وأجاز السكوفيون قياساً
 نحو جاء الذي قائم التقدير
 هو قائم ومنه قوله تعالى
 تماماً على الذي أحسن في
 قراءة الرفع أي هو أحسن
 وقد جازوا في الاستجازة
 إذا رفع زيد أن تكون
 ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
 محذوف التقدير لاسي
 الذي هو زيد

التليل ويونس ونأولاً بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمها المراد بنم قال يونس الجملة مستترة
 مفعول نزع لأن أي عاقبته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التليل هي صفة
 لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فر يقابل فيه أيهم أشد ورد ما بها بقوله
 * فسلم على أيهم أفضل * بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح
 أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف الجرور وادخال الجر على معمول صلته بلا
 ضرورة كافي المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كإنا وإنما قدرنا كذلك في نحو ما هي بنم
 الوله ما يلي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنيّة وبذلك يرد
 على تعلق المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب
 (تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن نرجو بهب أن يقدر كقولك من نرجو لأن
 الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على
 معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
 مواطن كثيرة (قاعدة) كما ترد أي موصولة بشرط واستفهاماً ترد موصولة لتداء ما فيه أل كإيها الرجل
 ونعت المنكرة وحالاً من معرفة التين على الشكال كررت بفارس أي فارس وبز بدأ رجل وكلها معرفة
 الموصولة فيما سر والندائية (قوله) إذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
 الخلف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير الخلف وصدر الوصل هو المبتدأ ويكون خبره مفرداً من
 قوله وأبو أن ينزل * إن صلح الخ كما سنبينه وهذا شرطان للجواز وطول الصلة للكثره وبقى للجواز
 أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي بد وهو وأهو وزيد قائم إن لا يخبر بالثنى عن
 المفرد ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجوب حذف الخبر بعدها
 فيلزم الإحذف ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الأهو (قوله) بالفاعلية الخ أي
 والفاعل ونائبه لا يخذفان إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله) فيخذف مع أي الخ أي
 أطولها بالإضافة لفظاً وتقديراً فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح بجنبني أي قائم لعدم الطول لفظاً
 كما نقله ابن خروف إن كان جازاً (قوله) الاذات أي بشئ يتعلق بها كعمول الخبر ونعتها وغير
 ذلك سواء تأخر المفعول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي
 معبود فيها وجعل الهم مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر
 (قوله) قليل أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوال الذي خبر فاشقيت * الا نفوس الالى للشمر ناروا

أي الذي هو خبر والى هم نارون للشمر (قوله) في قراءة الرفع هي شاذة ليجب أن يعمر ومثلها لمالك
 ابن دينار وابن السمالك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فموصولة بدلا من مثل حذف صدر صلتها بلا طول
 وجوز أبو البقاء زيادتها فالجملة نعت للدار وما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلاً أو زائدة
 وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
 وجعله السكوفيون موصولاً حرفياً أي على إحسانه (قوله) لاسي الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يعرف
 بإضافته لما الموصولة لتوغلها في الإهام فصح كونه اسم لاولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
 زيداً أو زائدة وسي مضاف إلى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الأرب يوم صالحك منهما * ولا سها يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل محور ووجئاً بمثله مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المنته أو هو قولك هو ورجو باوهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي رجو باولم تطل الصلة وهو مقبس وليس
 في هذا ما أشار بقوله وأبو أن يختزل به ان صلح الباقي لوصل مكل به الى ان شرط حذف صدر العائد ان لا يكون ما بعده صالحا لان يكون صلة كما
 اذا وقع به جلة نحو جاء الذي هو أبو منطلق أو ظرف أو جار ويجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذا الموضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبو منطلق تعني الذي هو أبو منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يسرى حذف منه شيء
 أم لا وكذلك بقية الامثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في يجبني أيهم هو يقوم يجبني أيهم يقوم لأنه لا يعلم الحذف
 ولا يخص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدأ بل الضابط انه متى احتمل (٨١) الكلام الحذف وعدمه لم يحذف

العائد وذلك كما اذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر
 لك ما في كلام المصنف من
 الابهام فإنه لم يبين انه متى
 صلح ما بعده الضمير لان
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعا أو
 منصوبا أو مجرورا وسواء
 كان الموصول أيا أو غيرها
 بل ربما يشعر ظاهر
 كلامه بان الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وغير أي
 من الموصولات لان كلامه
 في ذلك والامر ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صلح
 ما بعده لان يكون صلة
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الاضافة وقصصى بناء على هذا الافرادها واعراب في سواه لاضافتها للماء والياء والبيت ممدى بالاوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا ممثل كذا موجود ولا محل للجلة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو اما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضى وتعقبه الساماني هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون في محل نصب
 مفعولا مطلقا لخص محذوفا وحينئذ يرقى بعده بالخال كحزب يمدوا لسيارا كبا أو هو راكب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصا في حال ركوبه وكذا بالجلة الشرطية نحو
 ولاسيان ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لاسيما والامر كذا تركيب عربي أفاده الساماني وغيره
 (قوله رجوبا) أي لجر يانه مجرى المثل وليكون ما بعده لاسيما مفردا صورة لانها كالاتنائية في مخالفة
 ما بعدها ما قبلها وهي لا يقع بعدها جلة ولذا جرت عادتهم بذكرها في الاستثناء وان لم تكن من أدواته
 لان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقبس) أي فهو
 مستثنى من شرط الطول لاسيما فان قلت لاسيما بدل الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالنع ومنه البيت المار
 (قوله جلة) هذا محترز لقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جلة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه
 بالبتة وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبدأ صالح للوصل به والكاف في قوله كما اذا وقع
 استقصائية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه ان هذا اجمال لا يعاب مع أن الحاصل اللبس فلو قال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا اذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل
 ربما يشعر الخ) أي لان قضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يحتزل لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون الامر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير المحذوف بلا قيد المصدرية فيم المرفوع وغيره
 في أي وغيرها تدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا
 في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكرة في الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن
 خلقت) امام عطوف على الباء من ذرفي أو مفعول معه ووحيد حال أي خلقت حال كونه منفردا بالأهل
 ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما لله الخ) الله مبتدأ خبره موليكت أي معطيك والجلة صلة ما حذف
 عاينها وهو المفعول الثاني لموليكت وفضل خبر ما فاء فاجدنه سبيبة وفاء فالتعليل (قوله موليكتك)
 فدره متصلا مع أن عاملة اسم يترجح معه الانفصال كما مر لان الكلام في المتصل قاله الورداني وبه يعلم ان
 المراد للتصل ولو جازا كما تبين (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد الى ذلك بتقسيم
 الفعل وانكسر على اشتها رصاته في العمل والتصرف الذي من جلاته حذف المفعول وفرعية الوصف فيهما
 (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف انه لا فرق بين صلة أو غيره ومنه الجهور أن منصوب صلتها

(١١ - خضري - اول) أبو منطلق ويجبني أيهم هو أبو منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ومررت بأهم مررت به في داره وأشار بقوله والحذف
 عندهم كثير من جلي الخ الى ان ما ابتد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف خبر جاء الذي ضربته
 والذي أنام عطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت منه قوله تعالى أهدنا
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقتهم وبعثهم وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنام عطيك درهم ومنه قوله ما لله موليكت
 فضل فاجدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكتك فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي انه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمتنع الحذف (٨٢) إذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو رصف وهو الحرف نحو جاء الذي أنه

منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كأنه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) كذا حذف بابوصف خفضا كانت قاض بعد أمر من قضى كذا الذي جر بالموصول جر

لا يحذف أصلا إن عاد عليها إلا بعدل على اسميتها الخفية وأما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفوا بلا كسر أي المستقره فشاذ فإن عاد إلى موصول قبلها جاز بكاء الذي أنا الضارب أي الضاربه (قوله منفصلا) أي وجوبا لما تقدمه كمثل أرحمهم بكاء الذي ما ضربت الأياه لأن حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جواز في حذف كالميت المار ونحوها كهيبن بما آتاهم بهم أي آتاهم أياه ولا يقدر متصلا لأن اتحاد رتبة الضمير بين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحتمل عليه القرآن ومثله ويمارس قناتهم بفقون ويرضين بما آتاهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند التلظظ أمام الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في أعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لأنها عمدة والحرف لا يستقل بدونها فمتحذف تبعاً للحرف نحو أين شركاؤ الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركاؤ ورب شيء يجوز تبعاً لاستقلاله فان قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لأنه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لأنه كالمعوض عن مصدره لا سيما على قول البصريين أنه لجر الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجرا ثانياً بفتحها صلة (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمداً ليكون عاملاً في محل الضمير نصب وإن جر بالاضافة أيضاً وهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلاً أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومجمل في اسم المفعول المتعمد لواحده كمثل أن الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعمد لاثنين كذا درهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الإسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لاشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي أقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل أنما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الآن دخل على الموصول الخ) أي ليسكون في الكلام ما يدل على المحذوف لأن الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله

بكر بالذي مررت فهو (ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو اما ان يكون مجروراً بالاضافة أو بالحرف فان كان مجروراً بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجروراً باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أنا ضاربه أو غدا فتقول جاء الذي أنا ضارب بحذف الهاء وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أنا غلامه أو أنا ضاربه أو أنا ضاربه أمس وأشار بقوله كانت قاض إلى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه حذف الهاء وكان

لا تركزن إلى الأمر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر أي ركنت إليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظاً وركناً بمعنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كمررت بالذي فرحت به لكن استتوجه شيخ الإسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصبح مما تؤمر أي تؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في النسبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلاً وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر حذف المجرور بالحرف خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العائلة لفظاً ومعنى واتفاق العامل لفظاً ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة ولا محصوراً ولا موقعا حذفه في إبهام فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الا به أو رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملاً أو اسم مفعول

المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وإن كان مجروراً بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيها مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت ما ر به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما اشربون

عرفت) أي أردت تعريفه مبتدأ وصفة رقل فيه خبر والخط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أي أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الأجر بنقل حركة همزة أجر إلى اللام لأنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أي زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل طاني التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجروفقها باللام الابتداء وضمها لا نظيره ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرف أل بجملة كالأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بهما في الوضع ونظير مرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد أن المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فلا قول أربعة اثنتان أحاديان واثنتان ثنائيان (قوله للمعهد) فيه حذف ضايفين أي لتعريف ذي المعهد وأي الشيء المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضوري فالأول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بما في قول طاماني بطني محررا لأن التعريف يرى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكر المسار والحس الآتي نحو بالوادي المقدس إذ هما في الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق قسمها أي رفعه القزطاس أي أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرحمى إليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية ومن جعلها للمعهد العلمي نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالمعهد في الثلاثة خارجي عند البيانيين والنحاة يجمعون الثاني ذهنيا كافي يس وهو في الجميع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين إلا أنه بقرينة العلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلي مطلقا (قوله ولا استغراق الجنس) أي استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه في المطول إن خلفها كل حقيقة كما مثل والناسخ الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مجازا كانت الرجل وزيد الرجل علما أي الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم إذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد خلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الأبرار الصاغية أي صاغية بلده لصاغة الدنيا وليست أل في الصاغية موصولة لأن المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله) ولتعريف الحقيقة) أي الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك إلا أنه بقرينتها والعلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الدخلة على المعارف كالإنسان حيوان ناطق والسكيات كالإنسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لأنها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول والال كل فيما ذكره من الوضع فهي داخلية في لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للمعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وإن كان هو مبهما ومدخول هذه وإن كان معرفة بالنظر لوضعها للحقيقة فتجوز عليه أحكام المعارف كجيشه مبتدأ وذالحو وصفة للمعرفة لأنه في المعنى كالمنسكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فضيت ثمة قلت لا يعني

عرفت قل فيه الخط
(ش) اختاف التوحيون
في حرف التعريف في
الرجل ونحوه فقال الخليل
المعرف هو أل وقال سيبويه
هو اللام وحدها فالهمزة
عند الخليل همزة قطع
وعند سيبويه همزة وصل
اجتمعت للنطق بالساكن
والالف واللام المعرفة
تكون للمعهد كقولك
لقت رجا فاكومت
الرجل وقوله تعالى كأرساما
إلى فرعون رسولا فصحى
فرعون الرسول ولا استغراق
الجنس نحو إن الإنسان لفي
خسر وعلامتها أن يصلح
موضعها كل وتعريف
الحقيقة نحو الرجل خير
من المرأة

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أولاً وحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلاً كما علمت فالجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقمت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أُل عند النحاة ثلاثة أقسام واحده للجنس وانان للفرد وعند البيهانيين أربعة لسكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها المخصصة معهوده خارجاً بأقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لکن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجاً للفرد عليهما ربي قول ثالث وهي انها الحقيقية من حيث هي مطلقاً ثم يشعب منها العهد وغيره هنا خلاصة المقام فتأمله (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث تعبيرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرة في بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد تزايد) أي لفظة أُل المتقدمة في قوله أُل سوف نعرف فبالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أُل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة ذكورة في قوله الآتي دخلاً باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازماً) صفة لصدر محذوف أي زياداً لازماً ولا ضطرار عطف عليه أي وزيداً لا ضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع التي وفيها جناس تام لاتفاقهما اللفظ المعنى (قوله يا قيس) منادى مضموم والسري بفتح فسكسرى الشريفة نعتة فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لاصالة السقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع الكامة وغير اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أُل وضعه للعامة مرتجلاً كان كاسمو أُل اسم شاعر يهودي أو منقولاً كاللات فان أصله بشدة التاء وصف من التيلات وكان رجلا يلبث السويقي بالطائف فلما مات اتخذه صنمها وسموه به تخففت نازوه وكالعزى تأنيث الاعز نقلت لصنم أُل وشجرة تعبدتها غطفان وكاليسع بناء على انه عرف في منقول من مضارع وسع وقولهم لا عرف في من الانبياء الاشعيب وهو دود صالح ومحمد معناه لا عرف في مصر فأولاً اتفاق الاء وقيل هو أعجمي قارنت أُل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي لازمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازاً واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقيل تضمنه معنى أُل الحضورية مع زيادة التي فيه كالتى الامس على الكسر في قوله * واتي وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث أُلنى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهنالك للمكان وعليه الموضع فله بناءه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجز بمن كاري من الآن بالجر قال في التكت وهذا قول لا يمكن القبح فيه

الحقيقة والنمط ضرب من البسط والجمع النمط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهري (ص) (وقد تزايد لازماً كاللات * والآن والذين ثم اللات ولا ضطرار ككلمات الاو بر كذا وطبت النفس يا قيس السرى)

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين ان الالف واللام تأتي زائدة وهي في زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان عكة وبالآن وهو ظرف زمان مبني على الفتح واختلف في الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى انها لتعريف الحضور كما في قولك صررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى انها زائدة وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالبين واللات والمراد بهما ما دخل عليه أُل من الموصولات وهو مبني على أن تعريف الموصول بالالف يكون الالف واللام زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بالالف واللام

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بالالف واللام كان في نفسه نحو التي وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الاياقها تعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين
 أئمت عليهم فلا يدل على انها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
 ير يسون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر
 ومنه قوله ولقد جنيتك أكوأ وعساقلا * ولقد نهيتك عن نبات الاوبر والاصل بنات أو بر فزيدت الالف
 واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت
 وجوهنا *
 صددت وطبت النفس
 بأفيس عن عمرو
 والاصل وطبت نفساً فزاد
 الالف واللام وهما بناء
 على أن التمييز لا يكون الا
 نكرة وهو مذهب البصريين
 وذهب الكوفيون الى
 جواز كونه معرفة فالالف
 واللام عندهم غير زائدة
 والى هذين البيتين اللذين
 ألتفتناهما أشار المصنف
 بقوله كبنات الاوبر بقوله
 وطبت النفس الخ (ص)
 (وبعض الاعلام عليه
 دخلا
 للبح ما قد كان عنه نقلا
 كالفضل والحرف والنعمان
 * فذكر ذلك وحذفه مسيان)
 (ش) ذكر المصنف فيما
 تقدم أن الالف واللام
 تكون معرفة وتكون
 زائدة وتقدم الكلام
 عليهما ثم ذكر في هذين
 البيتين أنها تكون للبح
 الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجح عندي والقول ببنائها لا توجد له لغة صحيحة اه (قوله فبينتها) شامل لال الموصولة فتعريفها
 بنية آل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة
 لتكرر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه ايراد على لزومها في الموصول
 أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لکن يعين الاول قول
 الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفتها من الذين واللاقي لغة لاشاذ
 وكذا الذي والى كحاضر فالاحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عندنا كثر العرب (قوله بنات
 الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)
 أي جنيتك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا كؤ بهمز آخره جمع كهم كأفلس وفلس والسكهم
 واحد السكأة لانها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي تبت في البداية له ثم
 يبنى والعساقل جمع عساقول كصفة ونوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله
 عساقيل كصفة حذفت ياءه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطم
 وهي أول السكأة وقيل مثلها وابست منها نصح زيادة (قوله ليس تعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات
 وهي وبنات عرس جمع ابن أو بر وبن عرس واما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)
 أي بل معرفة لانه نكرة حيث تدور عليه فمعناه من الصرف اذا جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كادهم
 وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثر الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على
 التمييز) وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه
 زيد في ما آل شذوذا لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتسديد على الترتيب أي
 ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا وأكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي
 متعلقة بصددت (قوله وطبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف
 تمييز طبت أو لا تمييز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايعاء الى انه سماعي فلا تدخل على غير
 ماورد كحهم وصالح ومعروف (قوله للبح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض
 عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث
 بالمطابقة لكونه صديراً والحرف مشتق يدل عليه بالضمن وأحوال النعمان لان دلالاته على وصف الحجرة
 التزامية لكونه في الاصل اسماً للندم أو انه رتبها على الترمي بزيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة للبح بنات
 تشبهاً به في التسهيل لما فارت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنعمان
 فتدخله للبح قال الشهني ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة بما
 يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماها والمنقولة بما يصلح لها كيزيدو يشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقولك

في حسن الحسن وأكثرت ادخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل
 الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء السم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة
 ننظرا الى الاصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله للبح ما قد كان عنه نقلا * الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى
 ما تقام هتبه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تفاقولا بمعناه أي بت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرف نظرا الى انه انما يسمى به للتفاوت وهو انه يعش وبجرت وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علميا تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحرف وعمان فتقول الالف واللام اقامة على لا يستفاد به ونحوها فليست ازانة تين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧) ايضا ليس حذفها واثباتها على

السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذا الملح الاصل يجر بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤت بهما (ص)

(وقد يصير علمها بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة

وحذف ال ذي ان تناد

او تضاف

أوجب وفي غيرهما قد

تتحذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان

حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن

غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب

سبيو به وجه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى

الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تحذف

الافى النداء والاضافة نحو يا صديق في الصديق وهذه

مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما

شأنه وذاتهما من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا * فضرورة سهلا ما شا كلمة لوليد والتمييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماحى بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاحمر في الهم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست ازانة تين) أوجب بأن المراد بالزانة ما ليست للتعريف وان لم تصحح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هى ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بال تقديرية وأما الله فملم بالوضع الشخصى على الصحيح فلا يصلح غيره تعالى وضعه ولا استعماله وأما الله بغير ال فليس علمها بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذلك في باب العلم فيمنوعه الى رضى وغلبى ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة والعهديه ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علمها ويلى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنث وعلمها خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة معنى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف ال) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذ كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألغى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الطمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عركف انك لا سبجانك * انى رأيت الله قدأهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لسكونها زائدة لا يلزم علمها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لندائها بأى ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها سموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرف لان التوصل بذلك انما هو فى ال الجنسية بخلاف العهديه والزائدة لسكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر العين هو وخو يلدين نقيض كان يطعم الناس بهامة فسفت الريح الترابى جفانه أى أوعية طعامه فسها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو فى الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيام بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمي بذلك لزعجهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغر ثرى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثرى بوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) فيل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصادق عليهم لم يكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارق لافى نداء ولا فى غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أوعبدالله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطيبة
 الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبدالله
 وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمراخ على العبادلة أي على الاشخاص المسمى كل منهم بعبدالله مع
 ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبدالله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل
 هي زيادة شائعة في مثله من الاسماء وان عبدل مأخوذ من عبدالله ومثل هذا يسمى نحتالا اشتقاقا لانه لا
 يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الابتداء﴾

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع الى جلتين فعلية ومنها
 جملة ابتداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع
 مرفوعه ولو ظاهر في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة ال فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف
 باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي
 ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا أو ما يسببه
 كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ
 للخبر فتأمل (قوله مبتدأ ز يدالخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر مرفوعه قصد لفظه ولفظ خبره
 وجواب الشرط محذوف أي ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ
 الابتداء به كونه قرينا للمعرفة أعني قوله والثاني وجلة أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من
 مرفى يسرى اذا مضى ايلا (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما
 هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بحمد نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوي فيفيد تجرده عن
 العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى
 عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبرا عنه أو وصفا مكفيا بمرفوعه والمراد الاسم ولوتأويلا
 ليدخل نحو وأن تصوموا خيرا لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلا ودخل بغير الزائدة
 ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه خبرا عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها
 عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصره القسامين
 فوظم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتب به بل الجملة صفة للتكرة أغنت عن
 الخبر في الاقادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا ما عي والكلام في القياس على انه أجاز في
 التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر
 فلذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد
 ان له خبرا محذوفا وهذا مقام مقامه لانه لا يستحق حينئذ خبرا بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به
 لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعنى ولا يبنى ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل
 وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة السكحل
 ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل
 أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا أو مقدرا نحو أفي الله

﴿الابتداء﴾
 (مبتدأ ز يد وعاذر خبر *
 ان قلت زيد عاذر من اعتذر
 وأول مبتدأ والثاني

فاعل اغنى في أسارذان
 وقس وكاستفهام النفي وقد
 يجوز نحو فائز أو لوالرشد
 (ش) ذكر المصنف أن
 المبتدأ على قسمين مبتدأ
 له خبر ومبتدأ له فاعل سد
 مسد الخبر فمثال الاول زيد
 عاذر من اعتذر والمراد به
 ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا
 مشتملا على ما يدكر في
 القسم الثاني فزيد مبتدأ
 وعاذر خبره ومن اعتذر
 مفعول لعاذر ومثل الثاني
 أسارذان فاعله للاستفهام
 وسار مبتدأ وذان فاعل سد
 مسد الخبر ويقاس على هذا
 ما كان مثله وهو كل وصف
 اهتمد على استفهام أو نفي
 نحو أقمم الزيدان وما قام
 الزيدان فان لم يعتمد الوصف
 لم يكن مبتدأ وهذا مذهب
 البصريين الا الاخفش

ورفع فاعلا ظاهرا كما مثل أو ضميرام منفصلا نحو أقام أو أقامتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ ونحو أقام أبواه زيد فنز يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ إذ لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرام مستترا فلا يقال في ما زيد قام (٨٩) ولا قاعدان فاعدا مبتدأ والضمير

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قام الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قام الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعمول غير قام معاملة ما قام ومنه قوله غيرلاه هناك فاطرح الاله وولدتهم بعارض سلم فغير مبتدأ ولاء مخفوض بالاضافة وعنداك فاعل بلاء وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكان في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما إذا جعل الظرف خبرا مقدا مع ما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذورا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المعنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تاء ويلا نحو عدل أبواك لتأوله بعادل وكالمسبوح ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتماد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقام) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتحسينه في الأولى بل يجوز كون قام خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا فتقارمه لرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام أبوا لم يتمنع أقاده الاسقاطي وقبل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالرفع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ما زيد قام الخ) أي بل قاعد معطوف على قام الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدهما بابرز الضمير وحكي أم قاعدان بالضمير المستتر لان الف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في الثواني أي فهو مبتدأ اكتفي بفاعله المستتر توسعا فتقيدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهدافانه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم قاعداً بحذف المبتدأ فالعطف والجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قام زيد بقام فاعداً بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومنى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومنى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها السكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها انظر ما في (قوله مخفوض بالاضافة) لا يراد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضامين كالشيء الواحد على انه وان خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قبل ما قام كما أشاره الشارح (قوله غيرلاه) من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الزاء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي سلم عارض (قوله في موضع رفع بما سوف) أي والاصل غير آسف الشيخ على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتي * عاش في أمن من الاحن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمل جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا ما كيد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بان سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتنح ولده مثلا فلجبر وقد كان ولده مثله حقا وأدباجيد الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأر بعامة (قوله فارتبك) في القاموس ربه ألقاد في وحل فارتبك فيه فهو واستعارة تبعية للتحجير (قوله

غير ما سوف على زمن ينقض باطم والحزن فغير مبتدأ وما سوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع

(١٢) - (خضري) - (أول)

رفع ما سوف لنيابته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومنه البصريين الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الراء أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يجيز ذلك على ضعف وما ورد منه قوله
خبر نحن عند الناس منكم
* اذا الداعي الثوب قال بالا
خبر مبتدأ ونحن فاعل سد
مسد الخبر لم يسبق خبر نفي
ولا استفهام رجعل من هذا
قوله

خبر بنو لوط فلانك ملغيا
يقال لهطي اذا الطير صرت
تغير مبتدأ أو بنو لوط فاعل
سد مسد الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ اذا الوصف
خبر
ان في سوي الافراد طبقا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تنبيه أو رجعا أو لا يتطابقا
وهو قسمان جائز وممنوع فان
تطابقا افرادا نحو قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سد مسد
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخر
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أرغب
أنت عن آلهي يا ابراهيم
فيجوز ان يكون أرغب
مبتدأ وأنت فاعل سد مسد
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الالز يدان (قوله أو استفهام) أي ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفوع وأما العمل
فشرطه مطابق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كاسيأتى في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذهب
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما الا جوازه بفتح كاقيل
ومذهب السكوفيين والاخفش جوازه بلا قيح ومذهب المصنف جوازه بفتح كاصرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى جل المتن عليه يجعل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء
حينئذ عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيب من تاب الرجل يشوب ثوب ثوبنا
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله بالأصله بالفلان
فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن انما يفصل بين أفعل ومن باجني
وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالرفوع بلا اعتماد ورفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير
مسئلة الكحل الآن يقول بان خبر خبر عن نحن مخنوفة والمذكورة تأكيذا للضمير في خبر فلا شاهد فيه
(قوله بنو لوط) بكسر اللام قبيلة من الازد عالجون بزجر الطير وعيا فتنه بالغاء وهي أن يمتد الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستعبد أو يشتم (قوله خبر مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنورده البصر يون بان فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل وان يقي نحو
والملائكة بعد ذلك ظهر بقوله * هن صدق للذي لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أي ان استقرت
مطابقته في سوي الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيسل المنى * وداعي المنون ينادي جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المنكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمخنوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحسن المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الجمع
والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجنب ورجح نحو أجنب زيد والزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملت
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أرغب
الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأة ثلثا بخبر عند ذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيثه كالفاعل وتمتنع الفاعلية في نحو أي داره زيد ثلثا لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيد فاعلا بالوصف المخنوف أي كأن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن الجرور كما لا يخفى الا أن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي راجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي أرغب أنت راجب عن آلهي فيجوز حينئذ نسب

أنت مبتدأ مؤخر أو أرغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية اولى لان قوله
عن آلهي معمول لأرغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول باجني لان أنت على هذا التقدير فاعل لأرغب فليس باجني
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأبني لان أنت اجني من راجب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأرغب عمل

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقتا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فإبدا الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقتا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم تطابقتا وهو قسمان ممنوع وجائز كما تقدم فقال (٩١) الممتنع أقامان زيد وأقامون زيد

المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجر يد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم تطابقتا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوار تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمنع الخبرية لئلا يخبر بالفرع عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والجمع وماذا كروا امتناع الفاعلية في تطابقتا ثنية وجمع تصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون الاعلى لغة أو كلوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان الزيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامتناع كما مر فتأمل والتأعلم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكمه وكذلك (قوله بالمبتدأ) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر وهو خبر بالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كأن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رفعاً لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما مختلف بل ومفهومهما أيضاً لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدت ماصداً (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرعه بالفاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً وقيل هو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أولاً والثاني أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للفقوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بز يد فالبا عازة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله غسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائماً ممنوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم بنظر ما لمسوغ لابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيدين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً لأن البناء لاتزاد في الخبر واكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلى كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كحسب رفته مقدر لحرارة الجار الزائداً وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات (قوله وذبح قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معاً فاعل فيهما كما فعل في الفاعل والمفعول ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد المبتدأ في نحو القائم أبو ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهة الفعل لا يكونه مبتدأ فلم تحد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحينئذ يتعين أن يدون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدد مسداً الخبر (ص) (ورفعوا مبتدأ بالابتداء) كذلك رفع خبر بالمبتدأ (ش) مسدوب سببوه وجهه وور البصر بين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالمبتدأ والعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم غسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يجرده عن الزائدة فان البناء الساخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل ربح رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو ربح رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو مسدوب سببوه وجهه الله وذبح قوم الى

ان العامل في المبتدأ والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وخبره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحاً ومكسراً وكونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذاهب
مذهب سيديو به وهو الاول
وهذا الخلاف لا طائل
تحته (ص)

(واخبار الجزء المسم الفائدة
كانت ب والأيادي شاهده)
(ش) عرف المصنف الخبر
بأنه الجزء المكمل للفائدة
ويرد عليه الفاعل نحو قام
زيد فإنه يصدق على زيد
أنه الجزء المسم الفائدة وقيل
في تعريفه أنه الجزء
المنتظم منه مع المبتدأ جلة
ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف لأنه لا ينتظم منه
مع المبتدأ جلة بل ينتظم
منه مع الفعل جلة
وخلاصة هذا أنه عرف
الخبر بما يوجد فيه وفي
غيره والتعريف ينبغي أن
يكون مختصا بالمعرف دون
غيره (ص)

ومفرد يأتي ويأتي جله
حاوية معنى الذي سيقته
وان تكن اياه معنى اكتفى
بها كمنطق الله حسي

وكفي
(ش) ينقسم الخبر الى
مفرد وجلة وسياق
الكلام على المفرد فأما
الجلة فأما ان تكون هي
المبتدأ في المعنى أولا فان لم
تكن هي المبتدأ في المعنى
فلا يندفها من رابط يربطها
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد والخبر نحو وهذا حلواض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزاءه لتعديده
فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالاتداء والمبتدأ) أي لضعف الابتداء
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ترافعا) أي لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو او هو قيا س مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في
نحوز يدقائم وعمر وخالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الاقوال لثلا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره
(قوله المسم الفائدة) أي المحصل الفائدة نامة اذا لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب
فهى غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجح ليس من حيث
الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كانت ب)
أي محسن والأيادي أي النعم جمع أي دمج بد معنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لعلم به من قوله مبتدأ
زيد الخ لدلالته على ان الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وأ كذلك بتثنيه بالله بر الخ
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأه جلة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجلة وشبهها فيشمئثلثي والجمع
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جلة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل تكن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحوز يدوان كثر ماله لكنه بنحيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيدا بالفائدة
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قاسمية خلافا للعلب وانشائية
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
اقيامه بالنشئ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضرب به مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدمايين عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتتة على امم معنى المبتدأ الذي
سبقت خبره هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح في حله الى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيبا
لان الكثير جبر فاعل كفى بالباء الزائدة خلف الجار فانصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بانى ضرب
وقتل كافي المصباح (قوله اما ضمير الخ) أي ولو في جلة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كنى يدقوم عمرو
ان قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني بحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحم فيغفرق

أر بالواو أو تم كقوله الرضى كرى بسامات همد وورثها أو تم ورثها فيكتفى في الجنتين بضمير واحد لارتباطهما
وكندا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم وانصب بفعل كقراءة ابن

عاصر في الحديد وكل وعاد الله الحسنى بالرفع اى وعنه او بوصف كالدرهم انما عطيتك او جى باسم فاعل كى يد
 اناضارب او بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * اى
 فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * اى به كذا فى التسهيل ولم
 يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى اى له وزوجى المس
 ارنب اى المس له أو منه فهنا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحدا عما ذكر فعله ليس مرادا التسهيل
 الحصر (قوله منون) تثنية منا كعصا مكبال أو وزان ويقال منيان كفى القاموس وهو مبتدأ ثان
 سوغه الوصف المقدر اى كائنان منه (قوله رفع اللباس) اى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خبر فان
 جعل بدلا من لباس أو اعتاله على تجوز الفارسى كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فاخبر مفرد
 لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سبعتان (قوله وأ كثر ما يكون الخ) أفاد
 ان وضع الظاهر موضع الضمير قياسى فى التفخيم وغيره وان كان فيه أ كثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه
 الاول فعنده يكفى إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يسكنون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
 يسكنون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطف على الذين يتقون لا مبتدأ ولئن سلم فالرابط
 عموم المصلحين أو محذوف اى منهم أو اخبر محذوف اى ما جورون بدليل لانضيق الخ كفى المعنى واشترط
 سببويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم وبتحقيق العبيد فدو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر
 اه نصريح بزيادة (قوله ما الخاقية) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند
 ابن كيسان فعرفة الخاقية بعندها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بلفظه (قوله ز يدنم الرجل)
 اى لان الاصح ان ال فى فاعل نعم استقرافية فتشمل زيدا أما على كونها عهدة فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه
 بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألايت شعرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلاصبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم
 النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زيدات الناس
 وعمرو ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هى المبتدأ
 فى المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما هو لان المراد هنا كون المبتدأ مقردا فى معنى الجملة كحديث
 وكلام كما مثله وكضمير الشأن فان المراد بنطقى منطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
 من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وأخرد عواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلالة لا تخففه وكون الخبر فى هذا جملة
 انما هو فى الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
 كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو قول هو والله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه اى
 مفسرة له اى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤل عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول
 المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) اى منطوقى وكذا قوله الآتى
 قولى لا اله الا الله اى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها اى الجامد
 منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير فى يشق عليه وعود اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبى
 لقول سببويه انهما كالشيء الواحد لكن الاصح جواز عود الضمير اليه لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
 كثير (قوله وان يشق) اى يصح من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
 الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الكسائى والرمانى وجماعة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصر يورن فخصوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أو لا فان تضمن
معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير
نحو زيد قائم أي هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وأفعل التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كما جاء الآلة نحو مفتاح فإنه مشتق من المفتاح
ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان أو المكان كرمى فإنه مشتق من
الرمى ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد تر يد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري
مجري الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاما فهلاما مرفوع بقائم فلا

يتحمل ضميرا وهو حاصل
ما ذكر أن الجامد يتحمل
الضمير مطلقا عند
الكوفيين ولا يتحمل
ضميرا عند البصريين
الا ان أول مشتق وان
المشتق انما يتحمل الضمير
اذا لم يرفع ظاهرا وكان
جاريا مجريا للفعل نحو زيد
منطلق أي هو فان لم يكن
جاريا مجريا للفعل لم يتحمل
شيئا نحو هذا مفتاح وهذا
مرمى زيد (ص)
وأبرزته مطلقا حيث تلا
ما ليس معناه له محصلا
(ش) اذا جرى الخبر المشتق
على من هو له استر الضمير
فيه نحو زيد قائم أي هو
فلو أتيت بعد المشتق بهو
ونحوه وأبرزته فقلت زيد
قائم هو فقد جوز سيبويه
فيه وجهين أحدهما أن
يكون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصر بين أما
المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا
كلا يخفى (قوله أسد) أو تسمى أو ذوال أو ورجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات
لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز
منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلًا مجرورا كالسافر مغضوب عليه فالضمير الجارور نائب الفاعل
في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فروع واحد (قوله وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا
أي من اللبس أو لأي وبرز الضمير مطلقا ان لا الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك
المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشبث الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا ضمير الذي تعلقا * به فبرز الضمير مطلقا *

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعمة والصلوة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله
الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمرو ضر به هو وفي داره هو فيجب فيه جازم مطلقا
عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجميع كافي الجمع وقال بعضهم محل
الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابرار عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته في العمل وتحمل
الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن ابرازة والنطق به ويلزمه أن يجوز
زيد قائم هو على الفاعلية والافعال الفرقي وغير سيبويه بوجوب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو
جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتيسرون له لفظ المنفصل تقرر بما وتدرى بما فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل
في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الانه يخالفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه
الظاهر كزيد عمرو ضر به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هذو هو قائم بغيرها وهو يدلانه هو
الضارب واللبس فيه لتد كبره فيعلم أنه لزيد وشبهه هذو ضر به (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل
نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأ كيد نظر الامن التباسه المجوز استناره وأما عند الخوف
ففاعل لا غير والبصر يورن بجماعه فاعلام مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهدان الزيدان ضاربتهما

هما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما أمن فيه اللبس زيد هذو ضر بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس
لولا التميز زيد عمرو ضر به هو فيجب ابراز الضمير في الموضوعين عند البصر بين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أي سواء أمن اللبس
أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كالمثال الاول وهو زيد هذو ضر بها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت
لم تأت وان خيف اللبس وجب الابرار كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضر به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا
وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضر به هو تبين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب
البصريين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع
بمذهبهم فن ذلك قوله

هما على التأكيد صار بتأهما وكذا في الجمع قال الساماني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة كاونى البراغيث أى فيؤيد منه ذهب البصريين (قوله ذرى الجسد) جمع ذررة بثليث المجسمة وهى أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصر بين لانه لا يها من واو وبالياء عند الكوفيين اضم أوله كما فى الصبان وهو مبتدأ ثلث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائد لقومى لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرزه مع جر يانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعالم بانها مبنية لا بانية ولذا لا الواو على اسناده لقومى والاقيل بانيتها ولوأ برز لقال على الفصحى بانها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكاف البصريون باحتمال كون ذرى معمولاً لوصف محذوف خبر عن قومى يفسره المذكور فلا شاهد فيه أى قومى بانون ذرى المجذب بانوها ويراد من الوصف الدوام للمضى بقريته المدح فيعمل ويفسر العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله بظرف) أى مكاني أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالجرور اذا كانا مابين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاماً وخاصة بقريته كما مر فى الصلة عن الساماني ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بلز يد اليوم وعمر رأس في جواب يز يد قائم أمس وعمر واليوم وفى المعنى ان من الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحر بالحر أى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه ضمير مفيد ولا حاجة لتكاف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أى قتل الحر كأن يقتله (قوله أو بحرف جر) أى مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العلاقة المجاورة أخذان من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليقه للمحل الخبرية فالخاص ان محل العامل فى الظرف لا للجرور فقط ولا محل للجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر يز يد مجهولاً فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جوا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بعامه الآن محل نصب أبداً وأما من حيث قيامه مقام عامه فالمحل للجموع رفعا فى الخبر ونسباً فى الحال وجرافى الصفة المجرورة ولا محل له فى الصلة كعامه (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو من ذهب جمهور البصر بين لقيامه مقام عامه ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيداً ليد منه والثانى الى الملقوظة وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصفة العمل الرفع فى نحو أف الله شك وتحمل الضمير فيجرى فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلاً اتفاقاً ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عامه فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بانه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بالقرينة وأمامه افتارة يجوز كيزيد فى جواب عن صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغو الخلقه عن الضمير فدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المبنى وعليه اقتصر الساماني لكن قد يفسر المتعلق خاصاً كمن يدعى الفرس أو من العلماء أوفى البصرة أى راكب ومسدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمرقة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الساماني فى أول شرح التسهيل وفى بسمة الشنوائى عن السيد نحوه قال فلما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قومى ذرى المجذب بانوها وقد علمت
 بكنه ذلك عدنان وخطان
 التقدير بانوها هم حذف
 الضمير لأن اللبس (ص)
 وأخبروا بظرف أو بحرف
 جر نازين معنى كأن أو استقر
 (ش) تقدم أن الخبر يكون
 مفرداً أو يكون جملة وذكروا
 المصنف فى هذا البيت أنه
 يكون ظرفاً وجاراً ومجروراً
 نحو زيد عندك وزيد فى
 الدار فكل منهما متعلق
 بمحذوف واجب الحذف
 وأجاز قوم منهم المصنف
 أن يكون ذلك المحذوف
 اسماً أو فعلاً نحو كأن أو
 استقر فان قدرت كأنما
 كأن من قبيل الخبر بالمفرد
 وان قدرت استقر كأن من
 قبيل الخبر بالجملة واختلف
 النحويون فى هذا فذهب
 الاخفش الى أنه من قبيل
 الخبر بالمفرد وان كلامهما
 متعلق بمحذوف وذلك
 المحذوف اسم فاعل التقدير
 زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبب به وقيل انهما من قبيل الجبل وان كلامهما متعلق بمحذوف هو فعل التقدير يستقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والسيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا نحو هو وان (٩٦)

المصنف ناوين معنى كأن أو استقر وذهب أبو بكر ابن السراج الى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجلة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذ كقولك لك العزان مولك عزوان
 ٩٦
 فانت لدى بمجوحة الهون كأن
 وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقع صفة نحو صرت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو صرت بز يد عندك أو في الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أو في الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا التقدير جاء الذي استقر عندك أو في الدار وأما الصفة والحال فحكمها حكم الخبر كأنهم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يذهب فاجبرا
 (ش) ظرف المسكان يقع خبرا عن الجثة نحو جرت عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفادك قوهم الليلية الللال والرطب شهري ربيع فان لم يقدّم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هـ او مقتضى ذلك مع ما صرفي تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللعو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشهر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يمتشى على اطلاقه الاعلى هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر او متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا السببويه) أيه في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد ما واذا الفجائية نحو أماني الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما العمل الباقي عليهما السكن رده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك في نفسه ولا في الحلبيات (قوله وان بهن) نائب فاعله يعود لمولك المراد به الناصر والخليف وبجوحة بضم الموحدين وبهملتين وسط الدار وغيرها والهنون بضم الهاء اللال والهنون (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كوناعاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في السكك كما علمت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالمسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمسكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معانوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المسكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيد أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم فاعدا والقائمة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بهما ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كمشله فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جوهه في وكذا بعامة على الظاهر كنعن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان ولما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خرو غدا أمر أي اليوم شرب نجر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى واما شبه الذات للمعنى في نجددها وقتنا فوقنا كالرطب شهري ربيع واليلية اطلاق والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المشاة التحتمية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية والحجة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جوهه في فلا يجوز نعن يوم طيب والثالث

فحكمها ما حكم الخبر كأنهم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يذهب فاجبرا
 (ش) ظرف المسكان يقع خبرا عن الجثة نحو جرت عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفادك قوهم الليلية الللال والرطب شهري ربيع فان لم يقدّم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

جاء شئ من ذلك أول نحو قولهم الليلة اطلال والربط شهري ربيع فان التقدير طوبع اطلال الليلة ووجود الربط شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفاد فاجبر ان لم يفاد متنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) (ولا يجوز الا ابتداء بالسكره * مالم تفد كمنز زيد ثمه وهل فني فيكم فاخل انما * ورجل من السكرام عندنا وروضة في الخير خير وعمل * برزين وليقس مالم يقل) (ش) الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نسكرة لكن بشرط أن يفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعندك يد ثمرة فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النسكرة استفهام نحو هل فني فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما اخل الخامس أن تكون عاملة نحو

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله دي ثول) أي بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كنعجن في يوم طيب أي وجودنا واليوم آخر أي شر به ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بالانقذار وهو الحق (قوله اليلة اللال) بنصب اليلة ظرفا المحذوف خبرا عن اللال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشليل بنوع نان مما يفيد ولا تصريح بعدم شذوذه فكان الاخصر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء محظوظ تلبسه الأعراب والجمع عمار كافي المصباح (قوله فاخل انما) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من السكرام) قيل أراد به الامام النووي لانه تلميذ المصنف رضي الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبسح (قوله وليقس مالم يقل) أي من بقية أنواع المسوغات وأما السكاف في كمنز بداح فلا دخل بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تنكرار رسم (قوله أن يكون معرفة الخ) أي لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه وتخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتعريف السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل بدأ فبتقدير مضمونه في الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول الفائدة مقاربه هذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنسكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل وليقولوا به لان مكان الفرق بأن تقدم الخبر بخلاف الاصل فلم يكف مسوغا مجرد بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضي جملة كالمبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ المخبر عنه أما المكتفي بر فوجه فشرطه التنكير كما نوصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لانه كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن المالم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمستند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب وولده ولسر رجل لعدم الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا يدخل له لجواز كونه جزءا ههنا وان كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكامه ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أي سواء كان بغير المزمرة مع أم كما مثله أم بهما نحو وأرجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان النسكرة منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فسكان السؤال عم جميع الافراد فاشبهه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أفاده المصريح (قوله ان توصف) أي بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس ههنا عدم الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقديري بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قدأهمهم أي من غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسكرة بقدر ينسب لفظة كالتصغير في رجيل جاء لانه في معنى رجل صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أي شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق ههنا دون انسان ههنا وكذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برز بن هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف الى نيف
وثلاثين موضعا وأكثر من ذلك (٩٨) فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطا نحو من يتم أقم معه

الثامن أن تكون جوابا
نحو ان يقال من عندك
فمقول رجل التقدير
رجل عندي التاسع أن
تكون عامة نحو كل موت
العاشر أن يقصد بها التوابع
كقوله

ما فبات زحفا على
الركبتين

فثوب لبست وثوب
أجر

بقوله ثوب مبتدأ ولبست
خير وكذلك أجز الحادي

عشر أن تكون دعاء نحو
سلام على آل ياسين الثاني

عشر أن تكون فيها معنى
التعجب نحو ما أحسن

زيدا الثالث عشر أن
تكون خلفا عن موصوف

نحو مؤمن خير من كافر
الرابع عشر أن تكون

مضافة نحو رجل عندنا
لان التصغير فيه فائدة معنى

الوصف تقديره رجل حقير
عندنا الخامس عشر أن

تكون في معنى المحصور
نحو شر أهر ذئاب وشئ

جاء بك التقدير ما أهر
ذئاب الأشر وما جاء بك

الأشئ على أحد القولين
والقول الآخر أن التقدير

شر عظيم أهر ذئاب وشئ
عظيم جاء بك فيكون

داخلا في قسم ما جاز لا ابتداء به
سكونه موصو فالان الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدر وهو

جنا مقدر السادس عشر ان يقع قبلها

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف قاعدة
حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب
(قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو مقابلة والصواب خلافه لانها مصدر
رغب في الشيء أى أحبه فتمتدى ببنى والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان
كونها عاملة يشمل عمل الجرح كحس صالوات كتبهن الله وعمل برز بن ومثلك لا يبخل والنصب كأمر
بعرف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور في محل نصب
بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عنده من جوزه كذا في الاشمونى وغيره وفي الاخير نظر لان
المبتدأ المكتفى بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان
حسن بنون ضرب كقوله السامى بنى (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهى الصواب
لان سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أى لا عندي رجل لان الجواب يسلك به
مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب
عندى رجل موافقة له فيكون فيه مسوغا فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
والاستفهام أو بنبرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في
المعنى والشرح عندها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخلا في هل ففى فيكم
لان هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو في هذه المذكورات وأما
البدلى فليس مسوغا لوجوده فى كل نكرة وجعل فى التسهيل قصد الحقيقة الآتى داخلا فى العموم
لوجودها فى كل فرد والظاهر عنده مسوغا مستقلا كما سيأتى عن المعنى (قوله الشروع) هو المعبر عنه
بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أى زاحفا وقوله لبست
الذى فى المعنى نسبت من النسبان بدله قال وانما نسى نوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخول يخفى أثره وطنا
زحف على الركبتين والبيت لاسرى القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر
مخدوف أى فن أنوبى ثوب نسبت الخوان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى فشوب لى نسبت الخ
(قوله دعاء) عبر عنه فى المعنى بكون النكرة فى معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء لشخص كمثل الشارح
وعليه كويل للطففين ولما يراد به التعجب كجذب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به ما أحسن
زيدا وقد مر أنه داخل فى الوصف المعنوى كالتفسير الآتى فتقدير (قوله خلفا عن موصوف) يعبر
أيضا عن هذا بكونها مضافة لمخدوف فهم مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضع فى الوصف لانه يشمل
ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو واحد مؤمن خيرا والموصوف فقط نحو وطائفه قد أهمتهم أو الصفة
فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمخدوف هو المبتدأ فى الحقيقة مسوغه الوصف
أى امرأة سوداء لانه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح فى المعنى بأن مسوغا مستقلا خلاف
الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر * ثلاث كهن قتلت عمدا * أى أشخاص ثلاث ونحو تيمى
عندى أى رجل تيمى (قوله فى معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالادنى فالسوغ هو الحصر
لان انه نارة يكون معنويا كما مثله ونارة لفظيا نحو عمار رجل فى الدار وتنظير المعنى فيه انما هو من حيث تمثيله
بانما فى الدار رجل لان فيه مسوغا آخر فتقدير (قوله شرأخر الخ) أى شر جعل ذالنا وبه هو السكب

مهرا

أومقدرا وهو

واو الحال كقول الشاعر

سر ينسا ونجم قد أضاه
فقد بدا

محيالك أخفى ضوءه كل
شارق

السابع عشر أن تكون
معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان
الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو
تيممي ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف
عليها موصوف نحو رجل

واسمها طويلة في الدار
العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ
القيس

مرسعة بين أرساغه
به عجم يتفتى أرنبا

الحادي والعشرون أن
تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأردى كل
ذي ممة

لما استفتلت مطابهن
للظهن

الثاني والعشرون أن تقع
بعد فاء الجزاء كقولهم ان

ذهب غير فعير في الرباط
الثالث والعشرون ان

تدخل على النكرة لام
الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن
تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله
كم عمه لك يا جوير وخالة

فدعاء قد حلبت على عشاري
وقد انتهى

مهرا أي مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وان لم
تكن بواد كقوله

تركت ضأني تودة الذئب راعبها * وأنها لا تراني آخر الأبد

الذئب يطر قها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مديفة يدي

فدنية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قدا أضاه)
فيه الشاهد ومحيالك وجهك والشارق البكوكب الطالع من الافق من شرق بشرق كطالع يطالع وزنا
ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى م وغر واحد وهو العطف بأن يكون أحدا المتعاطفين
يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العاطف بشرك في الحكم فالصورأر بعة ترك الشارح
منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله سبهمة) أي مقصودا ابهامها لان المبلغ قد
يقصده فلا يراد أن ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات
خطا بالاخته هي

أي هندا لا تنسكحني بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عجم يتفتى أرنبا * ليجعل في رجله كعبها * حمار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شمره الذي يلده لكونه لا يتنظف والا حسب الاحرف في سواد والمرسعة بهملات

على زنة اسم المفعول تيمية تعلق بخافة العطب على الرسخ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع

وفي القاموس رسغ الصبي كمنه شدي بدأ ورجله حرز الدفع العين والعجم بفتح المهملة بين ييس في مفصل

الرسغ تعوج منه اليد وانما يطلب الارنب لزمهم أن الجن تحتنبها خيضا فن عاق كعبها لم يصبه جن ولا

سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنفا قد يقول لها لا تنسكحني شخصا من أولئك الجفاء والشاهد في مرسعة

حيث قصد ابهامها التحقير للموصوف حيث يحتمى بادنى تيمية وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا

اصطبار) خبره محذوف وجوبا أي موجود وانما سوغ لولا لافتادتها لتعلق الجواب على الجملة التي فيها

النكرة وأودى أي هالك والممة كدمية من ومقه عمه كوعده بعده اذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن

بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد

والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد ففهم غيره

ويروي فعير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في

ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله كم عمه الخ) أي على رواية رفع عمه مبتدأ خبره قد حلبت ولك

صفته ففهم مسوغان وخالة ميمتا حذف خبره دلالة الاول عليه وقدعاء بفاء فمتملتين صفتها وهي التي

اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك

في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كمنها رجل افدع واصراة فدعاء كاحر وحراء وقد حذف نظيره من عمه كما

حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشاء وهي الناقة الحامل وأني بعلى اشارة الى انه كان مكرها

في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما طرف أو مصدر حلبت

حذف بميزها أي حلبت كم وقت أو كم حلبسة بالجر أما على رواية جر عمه وخالة تمييزا لعم الخبزية ورواية

نصيها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على

الاول والعموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام لانهم كم أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلبن لي

فقد نسيت والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا الا عند الفراء فيجوز جوه

بعض المتأخرين ذلك الى

نيم وثلاثين موضعا وبالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكره أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر
وجوزوا التقديم اذ
لاضررا

(ش) الاصل تقديم
الابتداء وتأخير الخبر
وذلك لان الخبر وصف في
المعنى لابتداء فاستحق
التأخير كالوصف ويجوز
تقديمه اذ لم يحصل بتقدمه
ضرر أى ليس أو نحوه
على ما سبقين فتقول قائم
زيد وقام أبوه زيد وأبوه
منطلق زيد وفي الدار زيد
وعندك عمر وقد وقع
في كلام بعضهم ان منسحب
الكوفيين منع تقديم
الخبر الجائر التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان
بعضهم نقل الاجماع من
البصريين والكوفيين
على جواز في داره زيد
فتقل المنع عن الكوفيين
مطلقا ليس بصحيح هكذا
قال بعضهم وفيه بحث نعم
منع الكوفيين التقديم
في مثل زيد قائم وزيد قائم
أبوه زيد أبوه منطلق
والحق الجواز اذا مانع من
ذلك واليه أشار بقوله
وجوزوا التقديم الى آخر
البيت فتقول قائم زيد
ومنه قولهم

كاسية أي فتسدر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي النكت
ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل تقرئش حين أسلم عمر رجس اختار لنفسه أمرا فما
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا المحذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشاء الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم أذ كره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتبعوها فن مقل مغل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا مور متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلاف الموصوف فيكون فيه مسوقان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بهادفا الفجائية
نكرجت فاذا رجع بالباب وزاد الاشموخي خمسة وقوعها بعدلولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مهمة فهذه خمسة عشر ترك منها اثنان الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويع وبقية ما ذكره متداخل وما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم من زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد
نظمتها فقلت مسوغات ابتداء منسكوره صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال بلى
أو بعدلولا وكلام ابتداء واذا * تقديم اجباره الاجتهاد فانه هل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جوازها وامتناع
نم فصل ذلك مقدم للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع لجر يانه على أصل
التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته (قوله اذ لا ضررا) الاحسن
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذ لم يحصل الخ لانه ليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير
والاعراب الخاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة والظرفين ومحل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما
مثله والامتنع كاسية أي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل
وجهه أن نافل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام مركب وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يتعسف في نقل المنع عنهم لا يمكن تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلق بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة وان لعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يتحمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشنوع من يشنؤك فن مبتدأ ومشنوع خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله فندسكت أمه من كنت واجده * وبات من تشبأ برتن الاسد
 فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت تليب أمه
 فابوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريفة أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الاجماع من البصر بين والكوفيين
 على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠٦) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فإنه حين يستوى
 الجزآن
 صرفا ونكرا عادى
 بيان
 كذا اذا ما الفعل كان الخبرا
 أو قصد استعماله منحصر
 أو كان مسند الذى لام
 ابتدا

أولازم الصدر كمن لى
 منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر
 الى تقديمه على المبتدأ
 وتأخيره عنه ثلاثة أقسام
 قسم يجوز فيه التقديم
 والتأخير وقد سبق ذكره
 وقسم يجب فيه تأخير الخبر
 وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فأشار بهذه الايات الى الخبر
 الواجب التأخير قد كرمه
 خمسة مواضع الاول أن
 يكون كل من المبتدأ والخبر
 معرفة أو نكرة صالحة
 لجعلها مبتدأ ولا ميبين للمبتدأ

من الخبر يجوز يد أخوك
 وأفضل من زيد أفضل
 من عمرو ولا يجوز تقديم
 الخبر فى هذا ونحوه لانك
 لو قدمت قلت أخوك زيد
 وأفضل من عمرو أفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
 ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة لأن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
 لقوله الماروقيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجهه
 اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشنوع) بهمز
 آخره كى غرض وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بالا اعتماد عندهم (قوله قد
 نسكت) من باب تعب أى عمدت ولدها أو واجده بالجيم خبراً أت وكنت كفى نسخ وهو من وجد بمعنى لقي
 فيتعدى أو احد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومن تشبأ بالشين المعجمة أى متعلقا والبرتن بوحدة ثم
 مثلثة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفردق مدح الوليد بن عبد الملك
 ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فابوه مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صفة لملك أى ملك موصوف بان
 أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه نسبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك وهو رابط الصفة
 هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافاً (قوله
 عرفا ونكرا) اسم مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بزعم الخافض أى فى العرف والنكر لتوسع
 المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحوّل عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان
 معنى الميبين وهو القرينة الميبنة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لهليل ولغيره
 وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثانى حذف نعت الفعل واما
 الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسند الضمير للمبتدأ المستتر فممنع تقديمه
 بخلاف غير المستتر كما سببناه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا يحتاج
 لجواب (قوله منحصر) بالفتح أى منحصر فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى فقد يمنع
 ويروى بالكسر على تقدير مضاف أى منحصر امبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
 أولازم الصدر) بالجر عطف على ذى أى أو مسند للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
 المسبوحة بعمل النسب فى الجرور أو بكونها صفة لحذف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم
 مبتدأ) أى لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من العرفتين أو النكرتين وان تفاوتا ترفيكا وهو المشهور
 وقيل يجوز تقديمه بكل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو
 الا عرف عند علم الخاطب بهما وجهه لهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى واعلم
 أسد هما فهو المبتدأ أو علمهما وجهه النسبة فالقدم المبتدأ انظر المبنى وحواشيه (قوله فان وجد دليل)
 أى لفظى نحو حاضر رجل صالح لتسوية الثانى بانوصف دون الاول أو معنى كمثل الشارح فان القرينة
 الخالية رهى كون أبى يوسف ما بعد الابى حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثانى لا العكس اللهم الآن
 يكون المقام للبالغ فى مدح أبى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أى أولاد بناتنا

من زيد لكان المقدم مبتدأ وانت ترى بان يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف
 أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبى يوسف بابى حنيفة لا تشبيه أبى حنيفة بابى يوسف ومنه قوله
 بنونا بنوا بناتنا بناتنا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الابعاد فقوله بنونا خبر مقدم بنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بنى
 أ بناتهم بانهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بانهم كبنى أ بناتهم الثانى أن يكون الخبر فعلا رفعا ضمير المبتدأ مستترا يجوز بدقاه وقام فاعله
 المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم بما بل يكون زيدا فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوهم فتقول قام أبوهم وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل

(١٠٢)

الزيدان مبتدأ مؤخر
وقام خبرا مقبدا ومنع
ذلك قوم إذا عرفت هذا
فقول المصنف
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا
يقتضى وجوب تأخير الخبر
الفعل مطلقا وليس كذلك
بل لا يجب تأخيرها إذا رفع
ضميرا للمبتدأ مستترا كما
تقدم الثالث أن يكون
الخبر محصورا بما نحو ما
زيد قام أو بالانحوا ما زيد
الانحوا وهو المراد بقوله
أو قصد استعماله منحصر
فلا يجوز تقديم الخبر على
زيد في المثالين وقد جاء
التقديم مع الاشتراك
كقول الشاعر
فيارب هل الأبك النصر
يرنجي
عليهم هل الأعليك المعول
الأصل وهل الممول الأعليك
فقدم الخبر الرابع أن يكون
خبر المبتدأ قد دخلت عليه
لام الابتداء نحو زيد قام
وهو المشار إليه بقوله
أو كان مستندا الذي لام ابتداء
ولا يجوز تقديم الخبر على اللام
فلا تقول قام زيد لأن لام
الابتداء طامس صدر الكلام
وقد جله التقديم شأنه
كقول الشاعر

ليس نفهم لنا بل لا بأهم الأجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني فافهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لثلاثي توهم أن زيد فاعل لام ابتداء فيغوت الدرهم الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتسكرا اسناد الجملة إلى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لئلا ينقل السامعي عن السيدان الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجديد والادغام وعليه فلا يفوت الاتقوى الحكم والأصل صراحة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وبرز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الأصل كعمران يذمضرب إذا لاهم فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أو فاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطاق بحذف الألف بدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة كالوفاي البراغيث فلا يحتمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عمروا وصموا كثيرا وأسروا النجوى الذين ظلموا أن كثيرا والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن ال في الفعل للعهد العلي بين النجاة العارفين وأما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتهاه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما ولا فشيء آخر فإن قلت يتنفي الهم في اليا بتقدمها مع الخبر كما في البيت فلم يحكم بشدة وذه قتلوا الأعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما اشار له الشارح وكذلك في صدره ان جعل الخبر بك ويرنجي حال لان جعل الخبر يرنجي وبك متعلقا به لان المقسم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الاقام زيد اذا الظرف العامل كالفعل لان الامتنع اعتمادا على الاستفهام (قوله شأنه) أي به بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف أي طهوا أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله الخالي أنت زحلمت اللام للضرورة (قوله ومن جري الخ) قيل من شرطية لجزم ينل جوابا لها كسر لسا كنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جري الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة ينل خبرها وجزم لاجرتها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استثناء أي وهو يكرم والاخوال المفعول ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أي للاخوال (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كما مر الشرط والاستفهام وما التمجية وكما الخبرية أو بغيره كما صاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه يكون الشرط والجواب حينئذ لأضاف لامن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطيلاوي ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لامن لئلا استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما غير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتعجب السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد وينشؤش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

خالي لأنت ومن جري خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر
مقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كما هما الاستفهام نحو من لي منجد ان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كما زيد بقائم والطائي كزيد
 اضربه والخبر به عن مندر منذ نحو ما رأيت مندا ومنذ يومان اذا جعل المبتدأ ين تعبر يفهما معنى اذا المعنى
 أمدا انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغ وهي مندومند من اده انما نكرة لفظا (فائدة)
 لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبهه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
 لكونه موصلا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما للنافية
 أو ظرف أو مجرور كالذي يأتي في أو هنا وفي الدار درهم أو نكرة ، ووصوفة بذلك كرجل يأتي أو هنا
 أو في الدار فله درهم أو. مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله
 السيد البليدي كغلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي الخ أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي
 يأتي الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي الخ فتلك ثمان عشرة صورة يكثر اقتران
 خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الايمان مثلا فلو عدم العموم كالسبي الذي تسعاه
 في الخبر مستلفاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما سمي كالذي سبأ نبي أو ان
 يأتي أو كرمه أو قدامي وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة
 غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فسكرم ولا فزيد خلافا للمنصف في الثاني وأما
 آية السرفة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
 للحكم وتدخل الفاء بقله في خبر كل اذا أضيف لغير ماص بان أضيف لغير موصوف أصلا كسكلمة فن
 الله والموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح أو مباح

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصيغة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
 الكثير لصاحبه للشرط كما في الصبيان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ماص كسكلمة الذي أبوه
 قام فله درهم جملة ما تدخل الفاء في خبره ما حيد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجتماع
 المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كما ية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنما غنمتم الخ وذلك كثير
 والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كمن زيد نكرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا
 يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاصا بالخبر فقط بخلاف هذا فلان تكرار (قوله كذا اذا
 عاد الخ) أي يلزم التقديم التزاما كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أي الخبر مضمرا مما أي مبتدأ بخبر به
 أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنيًا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
 تعقيده وتشتيت ضمائر كان يفني عنه وصحاحه أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمرا من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يردز بدأين مسكنه (قوله وخبر الموصوف) الاولى والخبر الموصوف
 لانه هو الموصوف في المبتدأ هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وايصال كما مر
 أي خبر المبتدأ الموصوف فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك
 لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
 وكذا كل ما وقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخرا الخبر وهو عندي لالتبس ان المؤكدة بالتي
 بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما نفي جزع * يوم النوى فلو جحد كادي يريني

ونحو عندي درهم ولي وطير
 ملزم فيه تقدم الخبر
 كذا اذا عاد عليه مضمرا
 مما به عنه مبنيًا بخبر
 كذا اذا استوجب التصديرا
 كاي من علمته نصيرا
 وخبر الموصوف قدم أبدا
 كالنالا اتباع أحدا
 (ش) أشار بهذه الابيات
 الى القسم الثالث وهو
 وجوب تقديم الخبر
 فذكر أنه يجب في أربعة
 مواضع الاول أن يكون
 المبتدأ نكرة لبس لها
 مسوغ الاتقدم الخبر والخبر
 ظرف أو جار ومجرور ونحو
 عندك رجل وفي الدار
 امرأة فيجب تقديم الخبر
 هنا فلا تقول رجل عندك
 ولا امرأة في الدار

فأجمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هنا أشار بقوله * ونحو عندي درهم لى وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الاصران نحو رجل ظريف عندي وهندي رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظاوية وهذا امر ان المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فمكانه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من (١٥٤)

فانما أخر الخبر وهو لو وجد لعدم اللبس اذا المسكورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا ما (قوله فاجعت النحاة) قال الاسقاطي بل أجزاه الجزوي والواحدى بل السكوفيون قاطبة (قوله أن يقدره مضاف) أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وز يد اتميز لثقل أحوال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الأولى لا من هذه وعلى كل فمثل ا ما معرب رفعا أو نصبا أو مبني على الفتح لا ضافته لبني كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحسب السامعي في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخدوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يدكر اخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبني على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذافي قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل أصره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمقدم بخلاف هنا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذي هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) أي تفصيلا لاجلالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلاتعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جائز) أي غير ممنوع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندك لاحتمال أن يجيب أحد المسئولين فقط ويصح نقول بالتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غير مرضا ملازما كما في القاموس وهذا الجواب مبني على قول السيرافي والاختفص انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها حينئذ انما ان لم يستغن عنها ما بعدها فحلها بحسبه رفعا في كيف أنت بالخبر يقر نصبا في كيف كنت كذلك وكذلك في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فحلها النصبا بدا اما على الحال ككيف جاء زيدا أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل زيدا أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها عالما من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن حالهم وقتها تجيبا منها لفظا هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد عليه على ملابسه ثم حذف المضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الخادم مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثله قوله في الدار صاحبها فوظم على التمرة مثلها زيدا ومثله قول الشاعر أهالك اجلالا وما بك ذبرة

على ولكن ملء عين حبيبها تحببها مبتدأ مؤخرا على عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير المتصل بالمبتدأ وهو هاء عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قامت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى اختلاف في جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا استوجب التصديرا نحو ما زيدا زيدا فزيد مبتدأ مؤخرا وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدا لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من صامته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخرا وعلمته نصرا صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحمدا (ص)

وحدفت ما يعلم جائز كما * تقول زيد بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ صرف (ش) بخلاف كل

من المبتدا والخبر اذ دل عليه دليلي جوازا أو وجوباً فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما
فتقول زيد التقدير يد عندنا ومثله في رأي خرجت فاذا السبع (١٠٥) التقدير فاذا السبع حاضر وقوله

نحن جماعة بل رأيت جماعة
ذلك راض والرأي مختلف
التقدير نحن جماعة
راضون ومثال حذف
المبتدا أن يقال كيف
زيد فتقول صحيح أي هو
صحيح وان شئت صرحنا
بكل واحد منهما فقالت
زيد عندنا وهو صحيح
ومثله قوله تعالى من عمل
صالحا فأنفسه ومن أساء
فعلينا أي من عمل صالحا
فعمله لنفسه ومن أساء
فأسأته عليها قيل وقد
يحذف الجز أن أعني المبتدا
والخبر للدلالة عليهما
كقوله تعالى واللاتي يئسن
من المحيض من نسائكم
ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة أشهر واللاتي لم
يحضن أي فعدتهن ثلاثة
أشهر حذف المبتدا والخبر
وهو فعدتهن ثلاثة أشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما
حذفها لوقوعها موقعا
مفردا والظاهر أن المحذوف
مفرد التقدير واللاتي لم
يحضن كذلك وقوله
واللاتي لم يحضن معطوف
على واللاتي يئسن والاولى
أن يمثل بنحو قولك نعم

انها في محل نصب دائم على الظرفية الجزئية كانوا هم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفا وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أي حال لسكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده حينئذ
فتكون في محل رفع عند سبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيفية أنت أنت صحيح أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كانوا هم لما
عادت من رجوعه الى الاول بل هو تفسيرها قولنا واحدا اذهي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المزمرة فسؤال حصر
أي عن وصف مخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا هو تناسب الاستفهام وتخصص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفية عمله ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
السامي (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدا كتبت فيهما فلا يحذفان ولذا قال المبتدا
كأنقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدا أو خبرا فالاولى المبتدا وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أي بتقديم المبتدا ليطلق السؤال كما مر (قوله في رأي) هو أن اذا الفجائية حرف أم على
كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن جماعة عندنا
الخ) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول دلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لاجتماعه والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظا نحو وانما نحن نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعه ههنا الخ)
قيل هنا تعليل غير صحيح حذف ههنا بعد نعم ولم يحذف المحذوف وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفها في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها السكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير باولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن
تتم ما قبله وحاصله ان اللاتي يئسن مبتدا والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلا كما
في المعنى أي وليس ههنا من باب زيد قائمان وعمر وحتى يتمم للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر
وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الآن
يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعدتهن خبرا نظرا لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككم في عدتهن ماهي (قوله بعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسيعهم في الظرف كما مر وكذا يقال في بعدوا وقيل
حال لانهما معطوفان عليه والمراد ههنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
أرسات البنارسولا (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص يمين) من
اضافة الصيغة للوصف وهو متعلق باستقرار الواقع خبرا عن ذاوأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقرا
عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

(١٤) - (خضري) - اول

في جواب أز يد قائم اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)

(و بعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفي نص يمين اذا استقر

٢ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كما هو ظاهر

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب في العبد مسيئا وأثم * تبيين الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الأول أن يكون خبرا مبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لا يتك

الواو نافي المعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لا ما صنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لخال أي لا يحذف الخبر قبل الخال الا اذا لم تصلح تلك الخال للخبر يعنى ذلك المبتدأ وان صلحت خبره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشئ بنوطه اذا ربطه وعلقه به (قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيسه الحذف مطلقا كما كان الخبرا وخصوصا وأما ذكره فشان ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن سعدان أبو العرب وأنت فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفايح جمع اقلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه اقليد وقيل لا واحده من لفظه كافي العينى وهو مفعول ألت بز يانة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أى لولا ظلم أيبك يز يدبى هميرة وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما جعل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبوا لكن الاولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيسه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيسه الحذف فالغلبة منسبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أراد السكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالم لا يجوز لولا زيد سالنا مسالم لافى شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سياتى ولا يحمل على أنه شاذ كافي الاولى فحصل الفرق بين الطار يقتين خلافا للحشى (قوله مؤول) أى كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنبئت الكعبة على قواعده ابراهيم بأنه سرى بالمعنى والمشهور فى الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثان عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعرى فى بيته الآتى ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل لتحريمهم فى نقلها باعيانها وتشديد يدهم فى ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت فى الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايتة ابدال لفظ محتج به بأخر كذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة فى بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله فى الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله * لولا زهير جفانى كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يسكه بدل اشتغال من الغمد على أن الاصل ان يسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أى موجود ويمكن هذا التأويل فى هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يسكه حال من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا فى المعنى كما نقله فى المغنى عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله فى بيت الشارح خلافا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أى من نفس الكلام كبيت المعرى ونحو لولا أنصارى يدعوهم مسالم لان شأن الغمد الامسالك والناصر الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيغا معاونا بان السيوف القاطعة تذوب فى أعينها دار عبا ورفز عها منه فالولان أعينها دار عبا مسكها السالت على الارض فضمير يسكه لكل غضب والمنفى يقتضى لولا سيلا نها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلا نها فى نفسها فلا تنافى (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمانى وابن السجورى والشاوبين وهو الحق وشواهدا

التقديم لولا زيد موجود لا يتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر لولا أبوك ولولا قبيله عمر ألفت اليك معد بالمقاييد فعمد مبتدأ وقوله خبر وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هى طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا يجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أى لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فلما أن يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الى ما أتيت وان دل عليه دليل جازا فبانه وحذفه نحو وان يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هل لكان أى لولا زيد محسن الى فان شئت حذف خبره وان شئت أثبتته ومنه قول أبى العلاء المعرى يذيب الرعب منه كل غضب * فلول الغمد يسكه لسالا أن يكون المبتدأ نافي اليقين

كفراق

وقد اختار المصنف هذه الطريقة فى غير هذا الكتاب * الموضوع الثانى

نحوه لمرك لافعلان التقدير
 لمرك قسمي فعمرك
 مبتدأ وقسمي خبره ولا
 يجوز التصريح به قيل ومثله
 عين الله لافعلان التقدير
 عين الله قسمي وهو
 لا يتعين أن يكون المحذوف
 فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
 والتقدير قسمي عين الله
 بخلاف لعمر ك فان المحذوف
 معه يتعين أن يكون خبرا
 لان لام الابتداء قد دخلت
 عليه وحقها الدخول على
 المبتدأ فان لم يكن المبتدأ
 ناصا في العين لم يجب حذف
 الخبر نحو عهد الله لافعلان
 التقدير عهد الله على فهد
 الله مبتدأ وعلى خبره ذلك
 اثباته وحذفه * الموضوع
 الثالث أن يقع بعد المبتدأ
 واو هي نص في المعية نحو
 كل رجل وضعته فكل
 مبتدأ وقوله وضعته
 معطوف على كل والخبر
 محذوف والتقدير كل رجل
 وضعته مقترنان ويقدر
 الخبر بهد او المعية وقيل
 لا يحتاج الى تقدير الخبر
 لان معنى كل رجل وضعته
 كل رجل مع وضعته وهذا
 كلام تام لا يحتاج الى تقدير
 خبر واختار هذا المذهب
 ابن عصفور في شرح
 الايضاح فان لم تكن الواو
 ناصا للمعية لم يحذف الخبر
 وجوز بالخبر وبدو عمر وقائمان
 * الموضوع الرابع أن يكون
 المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت حل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمر ك) أي حياتك
 من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمرا بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح
 والتمزوا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرة وقيل أصله نعيمرا فحذفت زوائده (قوله عين الله) في
 نسخ أ عين بفتح الهزرة وضم الميم من العين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك
 القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التبيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
 ولعل الحذف حيث نذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم جواره محذوف لكن قال الروداني
 لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)
 أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
 انما لم يكن ناصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
 القسم الابدي كالمقسم عليه بخلاف عمرك فانه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة
 فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا للصرح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
 والعهد في انهما كناية عين لان مرادهم العين الشرعي الموجب للائم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته
 لا اللغوي الاعم ولا يعتمدهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وحياته وبالعهد استحقاقه لما وجبه عليه من
 العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتبر (قوله
 نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره محتمل مجرد العطف أيضا
 كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
 من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المجهمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لان
 تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعتار أيضا وهو هنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير
 الى كل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل
 واحد وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة افراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
 مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه
 قيل زيد بوضيعة وعمر وكذلك الخ (قوله بعدد او المعية) أي بعدد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين
 واعتراض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسدده من
 حيث كونه خبرا عن الاول لخلوله حيث نذ في محله وان لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
 وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا
 بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التثريك في الحكم كزيد
 وعمر ومتباعدان أو لها لانها كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم بدليل
 والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يقيده معنى
 الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليسبب ناصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق
 تمنوا الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان
 ويشعب كعلم أي يفرق فقد ذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
 وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو
 الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا يريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
 الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو وولا
 كأن ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سد مسد الخبر وهي لاتصلح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجوب بالسد الحال مسده وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فمضرب في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سد مسد الخبر والخبر محذوف وجوب بالالتقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله) وبعد حال أي مفردة كشال أو ظرف كضرب في العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله
 خير افتراضي من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان
 ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفرع كضرب في العبد يسيء ومنه قوله
 ورأى عيسى بن الفستي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك
 (قوله) حال من الضمير الخ) انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحل من معمولات المبتدأ فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالوار وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لاتكون خبرا لها فتدبر (قوله) نائب) بالرفع صفة لحال (قوله) فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاها الاخفش شاذ كقولهم حكمتكم سمعنا كجمدا أي حكمتكم لك حال كونه ناقدا وخرجت فاذا زيدا جالس ابنا على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسيء) أي بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا يحجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال الماتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجر يانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شر في السويق ملتوتالان الحال فيهما لاتصلح للخبرية لاجسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كما خطب ما يكون الامبر قائما أي أخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله) أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع منها لاسيما يبد بالرفع كاصر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجوب بالي المصدر فاعله أو مفعوله كإيدان الفعل أي اسقيا بالله هذا الدعاء لك يازيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك كما نرى اذا كان المصدر نائب عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كمشكر لك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا زيدا فانظاها أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسقيا بالله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صعبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي بثست وسعقت وبعثت واعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت موصولة أما المبينة للتكرار فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت المضى فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فسيئا حال من الضمير المستتر في كان المنفرد بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونسبه المصنف بقوله * وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فتقول زيد قائما فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضرب في العبد مسيء لان الضرب لا يوصف بأنه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبيني الحق منوطا بالحكم فتم

مبتدأ وتبيني مضاف اليه والحق مفعول لتبيني ومنوطا بحال سد مسد خبر أتم والتقدير أتم تبيني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يند كر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوب او قد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

ما

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو مرت بزهد الكريم أو ذم نحو مرت يزيد الخبيث أو ترحم نحو مرت بزهد المسكين فالمتبدا محذوف في هذه المثل ونحوها وجو بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيد وهو بئس الرجل عمرو فزيد وعمر وخبران لمبتدأ محذوف وجو بالتقدير هو زيد أي الممدوح زيد وهو عمرو وأى المذموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

الحذف والتقدير في ذمتي
يمين وكذا ما أشبهه وهو
ما كان الخبر فيه صريحا
في القسم * الموضوع الرابع
أن يكون الخبر مصدرا نابيا
مناب الفعل نحو صبر جميل
التقدير صبري صبر جميل
فصبر مبتدأ وصبر جميل
خبره ثم حذف المبتدأ
الذي هو صبري وجوبا
(ص)

ما في الآية ذكرة اه (قوله نعمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتمييز
على شدة اتصاله بالذمت أو للاشعار بانشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع
الذي للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي
لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما
مثله أما المقدم كن يدنم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة وربطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها
في المدح أو الذم كسب وساء (قوله في ذمتي يمين) أي أو عهدا وميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون
الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه
واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله
لاصراحة فيه قطعا اه اسقاطي (قوله نابيا مناب الفعل) أي أي به بدلا عن اللفظ بفعله اذا صله اصبر
صبرا وحذف الفعل وعوض عنه المصدر كاستغناء بدلانه عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام
وأوجبوا حذف المبتدأ استصحا بالحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة
الاصلية (قوله صبر جميل) أي في قول الرازي

شكالي تجلي طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

وأخبروا بانهين أو بأكثر
* عن واحدكم مرة
شعرا

أي أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذك (فائدة) الصبر الجليل هو الذي لا شكايه معه والصفح
الجليل هو الذي لا عتاب معه والهجرج الجليل هو الذي لا ذم معه (قوله سراً) بفتح المهملة وقد تضم أصله
سرية قبلت يؤه ألقا كقضاء جمع سرى أي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء
كسبي وأنبياء عرتقي وأتقياء كما سيأتي في قوله * وناب عنه أفعلاء في المعل * لا مالخ (قوله سواء
الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما في اللفظ والمعنى كمثل اللين
والآيقو البيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وجرها أو في اللفظ فقط وضابطه أن لا يصديق الاخبار
ببعضه عن المبتدأ نحو حلوا حامض أي من وهذا أعسر يسرأي أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار
فيمتنع فيه العطف لانها شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما
وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لثبوتها هوله حقيقة كقوله

شعرا
(ش) اختلاف النحويون
في جواز تعدد خبر المبتدأ
الواحد بغير حرف عطف
نحو زيد قائم ضاحك
فذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك سواء كان
الخبران في معنى خبر واحد
نحو هذا حلوا حامض أي من
أم لم يكونا كذلك كالمثال
الاول وذهب بعضهم الى
أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان
الخبران في معنى خبر واحد
فان لم يكونا كذلك تعين
العطف فان جاء من لسان
العرب شئ بغير عطف قدر

يداك يدخيرا يرتجى * وأخرى لاعادتها غائظه

أو حكا كونه ذأجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال
فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاجازا أفاده الساميني (قوله من) بضم الميم كافي القاموس
أي متوسط بين الخلاوة والحوضه الصرفتين وليس مجتمعين فيه لانها ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر
فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فاسكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية حذف نون يكن
وقوله فهذا بتي قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام السبب أي فانما مثله لان هذا بتي والبث كساء غليظ
سريع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي كافي في القبيظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام

لمبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذوالعرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهذا بتي * مقيظ مصيف مشى وقوله
ينام بأحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران
مثلا فردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قائم ضحك فالما اذا كان أحدهما فردا أو آخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك
هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروي فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

و بت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أ كات طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناولان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لطيفة لانها انكرة لامسوغ ليجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر في العمل بجماع مطلق المجانسة وخص كان بالله كرا لأنها أم الالباب اذ حدثها وهو السكون يعم جميع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما سرف في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول محذوف كما يشبهه حل الشارح أي ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه يحذف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى يزول بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي ميزها ومصدرها الزوال ولا مصدره الزوال ولا مصدره لانفاضة وزونها فعل بالكسر تعالى ان الله يسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدره لانفاضة وزونها فعل بالكسر وخبرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتي) بتثنية التاء ويقال أفتأ كافي الهمع (قوله وهني الاربعه) أي موادها فلا يردانها أفعال ماضية لانتى النهى الذى من جملة شبه النفي (قوله اشبه نفي) قدمه على النفي جبر الضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام اقصد انقضا ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ما مفعول ثان لا عطا وحذف الاول ك مفعول مصيبا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجداله ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دووم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصل الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه لاسا كنين على انها وراوا نظر لم جعل مقتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو فاعل في المضموم والمكسور كما سربا نى (قوله نواسخ الابداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكمت المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاء من (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعها برفع الابداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابداء استقراء ولانها لو لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة ضمير افعاله ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مابتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كما هم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستعراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما سرف واللازم لصفة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكأين في القسم واللازم للابداء بنفسه كقول رجل يقول ذلك ولله درك وما التجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير مما وردت أو غيره كصحب لولا واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه * وكونى بالمسكاره ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى في صار وما معناها درام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليها ولا أين مازال زيد لان مال النافية تلزم المصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

و يقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسمى جوزوا كون نسمى خبرا تانيا ولا يتبعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيديا عمر ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتي وأنفك وهنى الاربعه لشبهه نفي أو نفي متبعه ومثل كان دام مسبوقا كما كاعط مادمت مصيبا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والخروف ما وأخواتها ولا التي لنفي الجنس وان وأخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسي في أحد قولييه وأبو بكر بن شقير في أحد قولييه الى انها حرف وهى ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها اسمها والمقصود بها خبرها وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقدير أو شبه نفي وهو أن يعززال وروح فني وما انفك فمثال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير قوله تعالى قالوا

تالله تفتؤن إذ كر يوسف
 أي لا تفتؤن ولا يحذف النافي
 معها قياساً إلى القسم
 كآية الكريمة وقد شد
 الحذف بدون القسم
 كقول الشاعر

وأبرح ما دام الله قومي
 بحمد الله منتظماً مجيداً

أي لأبرح منتظماً مجيداً

أي صاحب نطاق وجودها

أدام الله قومي وعني بذلك

أنه لا يزال مستقنياً ما بقي له

قومه وهذا أحسن ما حل

عليه البيت ومثال شبه النفي

والمراد به النهي كقولك

لا تزال قائماً ومنه قوله

صاح شمر ولا تزال ذا كرى

المو

ت نفسيانه ضلال مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله

محسناً إليك وقول الآخر

أيا ياساسمى يادارى على

البي

ولازل منها لا بجر عاتك

القطر

وهذا هو الذي أشار إليه

المصنف بقوله وهذا الأبرح

في هذا الباب اختصاراً أي بلا دليل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور لا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كون من أن كوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفها في أن خبر غير كاسياً فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف ليس فقط سكتي سبويه ليس أحداً أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة (قوله) ويسمى المرفوع الخ هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله) أن يسبقه نفي أي لأن المقصد بالجملة الإثبات وهذه الأفعال معناها نفي فإذا نقيت انقلبت اثباتاً (قوله) الأفي القسم أي مع المضارع وكون النافي لا كقَالَ اللدوشي

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله) بحمد الله متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنق ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بفتح الدال الخ في هذا الباب والأفدت (قوله) نطاق هو ما يشد به الوسط جهة نطاق ككتاب وكتب (قوله) وجود) بتخفيف الوار يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كقوله المسباح (قوله) وهذا أحسن) الإشارة إلى ما في الأعراب فقابله أن أبرح غير منفي بل نام بمعنى أزل عن كوني منتظماً مجيداً أي أترك ذلك مادامت قومي لأنهم يكفوني فلا شاهد فيه أو إلى المعنى فقابله إن منتظماً معناه نطاق ومجيداً أي محسناً في إنشاء على قومي أفاده العيني (قوله) النهي والدعاء أي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي نفي خبرها كالاستفهام قيل إلا لا أنكاراً لأنه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بالأو بلن كقوله

إن تزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالد الخلود الجبال

إن قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله) صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس ليكون ليس يعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للوت ولا تنسه (قوله) الأيا ياساسمى الخ) الأحراف استفتاح وتنبيه ويادو كدتها أو المنادى محذوف أي ياهذه وي اسم امرأة غيرية لا ترخيمها كجافي التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظمها ونثرها وجدته يسمى محبوا بتهبهما وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقاً والجرجار ملة مستوية لا تنبت شيئاً ومنها كمنصباوز نازعني والمراد انصباب غير مضر بدليل اسمي (قوله) المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نياتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوده بدليل عدم عملها في مادام السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقاها مخرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيجبني مادمت صحبها أي دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله) ومعنى ظل) أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهارى وقوله بالخبر أي بدلوله التضمنى وهو الحدث وقوله نهاراً أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله) ومعنى صار التحول) أي موضوعه له وأما

مصيبادرم أي أعط مدة دوامك مصيبادرمها ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً أي مدة دوامى حياً ومعنى ظل انصاف الخبر عنه بالخبر نهاراً ومعنى بات انصافه به ليلاً وأضحى انصافه به في الضحى وأصبح انصافه به في الصباح وأمسى انصافه به في المساء ومعنى صار التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى ما زال وأخواتها لازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العينين ومعنى دام ببقى واستمر (ص) وغير ماض مثله قائما * ان كان غير الماض منه استعمالا (١١٢) (ش) هذه الافعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام

والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهسنا البيت على أن ما يتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدا وادم الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدي البشاشة كأننا

أخاك اذ لم تملك من جنبا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدر ومنه قول الشاعر بئس رجل ساد في قومه الفتي ذكونك اياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطافيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

وفي جبههاتوسط الخبر * أجز وكل سبقة دام - ظر (ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل فأنما لزمن من دلالاته على التجدد والحدوث لا من الوضع فمثل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمته بتولي بمعنى صار في الافعال عشر * تحول أض عاد ارجع لتتقم وراح غدا استعمال ارتد فاقدم * وحار فيها كلها والله أعلم وحكي سيويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وقتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وان لم يدل على المضي كسائر الافعال الماضية لان شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن نحو على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أي صريحا كما مثله أرضعنا كليس خالق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن الأليوم يأتيهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألف الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لانزال زيد أزرق العينين أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا أو عابا أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) امحال من فادل عمل أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عمل مثل عمله وفيه ما تقدم معمول الفعل المقرون بقدم عليه وهو ممنوع فلعل فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) مصدره غير المتصرف فيه مما يقتضي ان مراده بالمتصرف ما يم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأماليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما يسوم ودم ردا ثم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بديلا جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور رسو وظن والباقى تصرف تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فذعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللوحة ان تاء يده أبا الفتح ابن جنى سأله عن قول سيديويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعلمه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أرضعنا مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتأخر عن انما ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كأننا واسمه ضمير يعود على من كأننا خبر ما لا يجازية وتلقه أي تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أي فليس كان السكون والكيونية واصار الصبر والصبرورة ولبات البيات والبيتوتة واطل الطائر والأصبح وأمسى وأضحى الاصبح والامساء والاضحاء (قوله بئس) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم السكون واياها خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية البلاغة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كالا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقة مفعول حظر وهو مصدر مضاف للفاعل ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والخبر والذم فمثل وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفتلارزية ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رقيق فلا يجوز تقديم رقيق على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

كذلك سبق خبر ما النافية * فجئ بها متلو لا تاليه (ش) يعني انه لا يجوز ان يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال وبدأوا ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما زال زيد ومفهوم ما بعضهم ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنعه (١١٤) بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفي * وذو تمام ما برفع يدتني

ومساواة ناقص والنقص في فتى ليس زال دائماً فتى (ش) اختلاف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمسيدي والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان الى الجواز فتقول قائماً ما ليس زيد واختلاف النقل عن سيويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من اسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم مصر وفا عنهم وهذا استعمل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصر وفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلبها الوصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما معه وله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن رصفه بالاجماع لما سمي (قوله بجئ بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى أن ما انزمت صدر جلتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لان ما لا تنزم المصدر عندهم ورافقهم ابن كيسان في الاولى لان نعيم الايجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاية في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جاز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلي فيها عثمان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفي خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأقربهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما السكون عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أي تبع ودائم الحال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعاً ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براهين أي بيان وجه دلالاته وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول للمعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو ان يوم معمول للمحذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصر وفا حال منه مؤسفة أرائه مبتدأ بئني على الفتح لا ضافته الى جملة يأتيهم وليس مصر وفا خبره والضمير في ليس يعود له لا لامضاب (قوله الاحيث يتقدم العامل) أي الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسم هادون الخبر كان في الدار زيد جالس وقد مو معمول الفعل المنفي لم أولان درنه كن بدل الم أولان أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصر بين درنه كمراراً يضرب ومعمول الفعل بعد ما دونه نحو فابا البيت فلا تقرر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) يجوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمانكم ويرده ان الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر اذا كان الشتاء فأدفتوني * فان الشتاء بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذلك ابان واضحي التامان معناهما داخل في البيات والضحى وظل ما به معنى دام كواظل الظلم هلك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاماً

وناقصاً والثاني ما لا يكون الا ناقصاً والمراد بالتام ما يكتب في مرفوعه وبالناقص ما لا يكتب في مرفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تاماً الا فتى وزال التي مضارعها زال التي مضارعها زول فانها تامه نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفاً أي أو حرف جر)

(ش) يعني انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المفعول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا وهذه ممتنعة عند البصر بين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المفعول والخبر على الاسم ويتقدم المفعول على الخبر نحو كان طعامك آكل زيدا (١١٥) وهى ممتنعة عند سيبويه وأجازها

بعض البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمفعول على الاسم وقدم الخبر على المفعول جازت المسئلة لانه لم يزل كان معمول خبرها فنقول كان آكل طعامك زيد ولا يمنعها البصريون فان كان المفعول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز اياؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد متبعا وكان فيك زيد راغبا (ص)

وهو ضمير الشأن اسما ان وان وقع وهو ما استبان انه امتنع (ش) يعنى أنه اذا ورد من لسان العرب ما ظاهره انه ولى كان وأخواتها معمول خبرها فاوله على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

فناخذ هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا
فهنا ظاهره انه مثل كان طعامك زيد آكل ويتخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص وصرت الحاز بدخولت ورجعت اليه ومنه إلى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصبرم يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمنهن وبهذا يدخل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبى خيالا قد صار كبا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائما يمتثل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أياك لا امتناع كون الحال معرفة الآن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياك ما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالنقل حال فاما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا امتناع الفصل بين العامل والمعمول بمفعول غير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير مفعولا لتلك العامل فلا يجوز جاء عمر ان يضر بـ بخلاف زيد جاء عمر اضر بـ زيد كان طعامك آكل لان مرفوع الفعل مستمر بفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجمهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى بانفاق كـ تقديم المفعول على الفعل نحو وأنتسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انوارا سما حال منه أى حال كونهما لسكان فيفيدان كان الثانية نافضة وهو الاصح كما فى آخر المعرب وهو مفعول فاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

يا نت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حمى عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مفريا * لقد هون السلوان عنها التحمل

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما سالبة ومغر يا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورية أو ان فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها العراضا وطرحا لها (قوله فناقد الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره مججمة وهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف بهجوا الفرزدق قوم جرير بالفجور والحيانة أى هم كالقنفذ فى مشيتهم ليلال السرقة وعطية أبو جري وعمه والشاهد تلوا اياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المفعول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمفعول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرب بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلال مطلقا وقائله جريد بن ثور احد البخلاء المشهورين بهجوا أيضا فله بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كانه بل يتلعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم انزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالشاء) أما اذا قرىء بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان وما ظاهره انه مثل كان طعامك آكل زيد بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسم * وليس كل النوى تلقى المساكين اذا قرىء بالشاء المشناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضمير مستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وايامهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وايس هو أى الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشوكا

كان أصح علم من تقدما (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور انها تزايد بين الشيتين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومر فوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمه والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزايد كان في حشو وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزايد في غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومر فوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الامامية السكاملة من بني عباس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم

واسمها ضمير الشأن اجما اذ لو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أى وجلتها صلة ما والعائد محذوف أى عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما واجلة عطية عودا خبرها ورا بطها بالمبتدأ محذوف أى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أى لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممنوع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر ولم أر من ذكره هنا لکن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤثر به (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافى كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيئا فلا مر فوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كافي الشارح وقيل تامة ومر فوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كندا قيل وهو مشكل على القول بان لها مر فوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الاحدثه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره انما تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لسكناها في فعل التعجب أ كثر وقال في الكافية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذوحت حرف جزئية (قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والانمارة بالرفع صفتها نسبة الى انمارة قبيلة من العرب والسكاملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بئيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس نسكتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها حكاية الخرشب في المستصفي (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لخيران والوا فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من زيادتها كما تستدظن اللغاة الى الفاعل الا أن يفرق بان الزيادة أضعف من الالفاء فتنا في العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجبران كائنين لانهم على ان هم تأ كيد للستسكن في الظرف فصار زيدت كان بعدلنا وصل بها هذا المؤ كيد بالسكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثلايقع الضمير المنفصل بجواب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالعاملة فالواو حينئذ تأ كيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التسكاف جعلها في البيت ناقصة لازائدة والواو واسمها ولنا خبرها وجلتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سرا الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كاسم ونسأى أصله تنسأى حذفت احدى التاءين تخفيفا والسومة الخيل المجمعول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك في المرعى والعراب العربية وبروى المطهمة الصلاب أى المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كافي السجاعي أخو الامام على كرم الله وجهه والماسجد الكريم والنبييل كشر يف من النبيل بالضم وهو الفضل وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهزمة وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أى مبلولة من الندى أو بالما ترم عليه لوطو بشها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزايد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله وروى على كان المسومة العراب وأ كثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه أنت تسكون ما جد نبييل اذا تهب شمال بليل (ص) ويحذفونها ويبقون الخبر

روي ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله

عـدّ عـينـك وشائـهـما * أصبح مشغول ومشغول

أعادل قولي ماهويت فاربي * كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذ لم ينتقض المعنى (قوله وبعدها ولو) أي الشرطية بين لانهما يطلبان فعلين فيطول الكلام غفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما كان كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرجا احنا * أي وان كنت مستخرجا أو ما لوقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشازح ونحوه لأطعام ولو تمرار ودقوهم لأحشف ولو تمرار وقوله لا يأمن الدهر ذوبني ولو ملسكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي حذفت كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله أزمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل بميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجماعة الخ فقومي اسمها والجماعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قد ركان لان المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها اللفظ الفعل أو معناه وحره كاسم أي قال الشنواني ومراد الشاعر وصفا ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضي الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في

لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل بميلا بفتح الميم الأولى أي ميلا فهو مفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو اطعام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كقادر سيبويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير غير وان

شرفش برفعها أي ان كان في عمله خير جزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أثر بعة وأوجه * ثانيها نصبها على تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا * الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيرا جزاؤه خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما

نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية في قولهم افعلهذا ان مالا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعرض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقاني

ما زائدة لتأ كيد الشرط نحو فاما ترين ولاداخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلته تكلفه لكن ضعفه الورداني بان ما لا تزد قبل الشرط المنفي بالواب جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله

من لدالخ) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منوابع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهي الناقاة التي خفلبها وارتفع ضرعها وأنى عليها من تناجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهء فالتى تشول بذنبا أي ترفعه اطلب اللقاح وجهها شول كرا كع وركع والغاء زائدة والاتلاء

بالكسر مصدر أثلت الناقاة اذا تلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقام معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اه صبان وفي الاسقاطي بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى

أتى فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجبل وحل الاعراب من لدان كانت بحذف أن وقد رها بعضهم من لدشالت شولا فيكون مصدرا لاجما وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتي ما فيه

وبعد ان ولو كثيرا اذا
اشتهر
(ش) تحذف كان مع
اسمها ويبقى خبرها كثيرا
بعدها قال الشاعر
قد قبل ما قيل ان صدقا
وان كذبا
فاعتدارك من قول اذا
قيلا
التقدير ان كان المقول
صدقا وان كان المقول كذبا
وبعد لو كقولك اثني
بداية ولو حارا أي ولو كان
المأني به حارا وقد شذ
حذفها بعد لدن كقوله
من لد شولا فالى
اتلاها
التقدير من لد أن كانت
شولا (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت * كمثل ما أنت برافاقترب (ش) ذكر في هذا البيت ان كان تحذف به ما أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافاقترب والاصل ان كنت برافاقترب تحذف كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافاقترب ما أنت برافاقترب في الميم فصارت أنت برافاقترب قول الشاعر أبأخراشة ما أنت ذاتنفر فان قومي لم تأكلهم الضبيع فان مصدرية ومازائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان الحذوفة وذاتنفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما السكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنت منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما أنت يزيدا هبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع الخطاب والاصل ان كان زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيويه (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لسكان منجزم *

(قوله ارتكبت) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح رصريح بالفارسي (قوله والاصل ان كنت برافاقترب) أصله الاول اقتراب لان كنت برافقتبت العلة على المدلول للمحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبتك ما أن حواء مكانه ما ثبت ان الح (قوله أبأخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الح علة أولى وفان قومي الح علة ثانية حذف معاولا همل لالة للمقام أي لان كنت ذانفرا فتخرجت على لا تفترج فان قومي الح والمراد بالضبع اما السنة المجذبة بالاستعارة التصريحية والا كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة ما لا أنهم عوض (قوله ما التزم) أي لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الح) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك اياه * والاصل ان شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا الوسيطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتناب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كما يبع والظاهر انها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على مسوم الخط ولانه لا يجنب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتده فكندا النون فليحذر والله أعلم

﴿فصل في ما ولادلات وان المشبهات بليس﴾

(قوله اعمال ليس) مفعول مطابق لامحلت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيبه كن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار ان تؤخر * لانه يصدق بالمنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي جاز العلاء ان الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها المصدر ومفهوم ذلك ان

تحذف نون وهو حذف ما التزم (ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون حذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى سا كنان الواو والنون تحذف الواو والتاء السا كنين فصارت اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فلو لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيويه ومن تابعه ان هذه النون لا تحذف عند ملاقات سا كن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك بونس وقد قرئ شاذ لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

فان لم تك المرأة أبدت رسامة * فعدا أبدت المرأة جهة ضمير وأما اذا لاقت متحركا فلا يخلو اما أن يكون مفعول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكته فان أساط عليه وان لا يكته فلا خبر لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكه والا يكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص) ﴿فصل في ما ولادلات وان المشبهات بليس﴾

اعمال ليس أعمال ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان واخواتها وهي من الافعال الناسخة وسياق الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسما يعمل عمل كان وهو ما ولايات وان أما ما فلغة تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل له في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص له دخول على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد مرفوع لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اسمها كما عمل ليس شبهها ما في أنها النفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال (١١٩) تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءها متسكنفو آبهم
حنقو الصدور وما هم
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا بشرط ستمة ذكر المصنف منها أربعة الأول أن لا تزداد بعدها فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثاني أن لا ينتقض النفي بالانكسار ما زيد قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أتمم الله البشر مثلنا وما أنا الا نذير خلافا لمن أجزاه الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائم ما زيد في ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في ما حينئذ هل هي عاملة أم لا فمن جعلها عاملة قال ان

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبه ابواب كان لموافقته ليس معنى وعملا ولا كثرة مجي مخبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا شر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقدموا هم البس حلا على ما في قوطم ليس الطيب الالمسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصر بين أمال الكوفيين فجاءوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو الباء التي زادت بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلا أو تقدير كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأما النذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أفوادها
والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سودا أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة جاهلها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرعة أي عطش مع برد والافواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بانها تهاجر جاهلها ويا آبهم ساداتهم متسكنفو بالنون لضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محذوفون برؤسهم ومحيطون بهم ردي نسخ بالنون فأبهم مفعول به وتقصم همزة الأولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتححتين وهو الغبظ وهو خبر ثان لابناءها وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل مجازا كقوطم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم من الرابع منذ كور ضمة الصر بجا (قوله بطل عملها) أي لان ان تبعدها شبهها بليس لكونها لا تليها أصلا وضعف ما عن نخطبها ما لان النافية فلانصر بل تكون مؤكدة لئلا تكد الفظيا بالمراد في بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوي كسائر الحروف المزايدة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمول لها نحو ما زيد قائم الا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصر بين كاز يد غير قائم (قوله خلافا لمن أجزاه) هو يونس والشلو بين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الامنجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا
وقوله وما حق الذي يشو نهارا * ويسرق ليله الانكالا
وأجيب بانه شاذ ومؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يسور دوران منجنون وهو دولا ب الماء ويعذب معنبا أي تعذيبا وينسكل نكالا على حد ما زيد الاستسيرا (قوله في ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسببويه وهو مذهب الفراء وقال الجرعي انه لغة سمع ما مسيا من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ وأحوال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا قداما عاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذمناهم بشر بنصب مثل وأنه مبني لضافته للبنى على حد مثل ما نسك نطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما هملة لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على انها خبر ثان للمبتدأ الذي بعدها وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اسمها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسما والخبر مؤخر أو مقضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيداً كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بهما العمل مع تقدم الخبر بجوارحه الموصول مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عملها نحو ما عندك زيداً وما في أنت معني لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فالأولى نافية والثانية نفي فيبقى اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجزاه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشئ الأشي لا يعاب به فشيئ في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن ما أجزاه قوم وكلام سدويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القولين بالاشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشئ الخ استوت اللفتان يعني لغة الخ جازاة وتميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله استوت اللفتان فقال قوم هو راجع إلى

نعمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رديان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه نحو تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غير دون الخبر فكأن هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول وصححه الأعلام وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من داني منى أنا عارف بنصب كل معمول عارف الذي هو خبراً وناو ما مهولة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واختلفوا الظرف لتوسيعهم فيه وكذا يمنع تقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لثلافة الفصل بينها وبين معمولها جاني فلا يقال ما زيد طعامك آكل ولا ما زيد اضرب قائماً وان تردد فيها ما سم كداني يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنهم انفصل من معمولها معاً (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهية خزم لتوان كنت آمنا * فما كل حين من نوال مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به الشارح لصبر روضة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياساً على ان الزائدة ما ان كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح القسطل واعتمده الساماني وغيره كقوله لا ينسك الاسي تأسيا فاما * ما من حمام أحدهم متصفا

(قوله فالأولى نافية والثانية نفي فيبقى اثباتاً) الاظهر في المعنى ان الأولى هي التي نفي الثانية عن الخبر أي اتقي عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساوقة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان الإيجاب البديل إيجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيئ الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعاب به صفة (قوله وأجزاه قوم) وحينئذ فشيئ الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أي الا هو شي الخ والاحتمال في معنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الأول ان عملتها على القول الثاني ويمتنع على الأول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعاً لجر الأول مطلقاً لان البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في أنه مرفوع) أي محلاً أو تقديره على ما مر لانه خبر مبتدأ وماهة معلقة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها محذوفة فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

الاسم الواقع قبل الأول المراد انه لا يعمل لما فيه فاستوت اللفتان في أنه مرفوع وهو لاهم الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما محذوفة أم تميمية وهو لاهم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بسكن أو بيل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يشترط ان يكون مقتضياً للإيجاب أو لافان كان مقتضياً للإيجاب تبيين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول

تركها

ما زيد قائماً لكن قائماً أو بل قاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعده عطفاً على خبره لان ما لا يعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للايجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والختم ان نصب نحو ما زيد قائماً ولا قاعداً ويجوز الرفع فتقول ولا قاعده وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المنصب وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جراً بالخبر (١٢١) * وبعد لا اني كان قد سجر

(ش) تزداد الباء كخبر اني الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى ليس الله بكاف عبده وأليس الله بمن ذي انتقام ونار بسلك بغافل هما يعلمان وما ربك بظالم للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعدما يكونها محذوفه خلافاً لقوم بل تزداد بعدها وبعد التيمية وقد نقل سيبويه والذراء رخصهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بنى تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب وأرى الفارسي في ذلك فرة قال لا تزداد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر لا كقوله فكن لي شغيباً يوم لا ذو شفاعة بعن فتيلاً عن سواد بن قارب وفي خبر مضارع كان المنفي لم كقوله

ركهما المان وبفرض صحة السادس يعني منه شرط بقاء التني لماصر (قوله ورفغ الخ) مفعول لزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بينا) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتمين الرفع بعده أيضاً يتمتع الجريان الباء لا تزداد في الاثبات والنصب لماسياً أي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حوفاً ابتداء لا عاطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عاطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله خبر بالخبر) الباء بالعصر فاعتدل جر والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي وبعد اني مادتها وان لم تكن ماضياً وأعم منه قول التسهيل وبعد اني فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى واخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدي بقعد

فرد الباء في المفعول الثاني ليجعل كونه ناسخاً منه فيا والتعدد بضم الفاف والدال الاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلاً للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقتام وقامو ليس يزيد وهذه الباء لتأكيدها في على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب محلاً أو تقدير او على الاعمال مرفوع كذلك على ماصر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فيلحتمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كخبر على قلة كقراء تليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيباً بأن الفتى * يصاب بيهض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفعل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلاً وسواد بن قارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصاً على الاكل وأجمل الاول بمعنى عجل بقرينة المسح والثاني على بابه أو مثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بالعمل ولا نائب فاعله وكسب حال من لا أو مفعول مطلق أي عملاً كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء بليسه ولا بة أي تولاها رلات وان فاعله وهذا العمل مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كان وقد للتحقق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعماله لا يشترط في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على ان هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم ان شروط اعمال الاربعة تشترط كاهان هذه الثلاثة أحرف الاعداد الاقتران بان فانها لا تزداد بعدها أصلاً فلا حاجة اليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما نأ كيد ان عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما الولات فبزيدها ان يتنكير معمولهما وتختص لابلان لا تنفي الجنس ناصوا الاعمال كان وتختص لات يكون معمولها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦) - (خضري) - أول) وان مدت الايدي الى الزاد لم يكن * باعجلهم اذا بشع القوم أعجل (ص)

في النكرات أعمال كليس لا * وقد تلى لات وان ذا الاعمال ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم ان الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكرهنا الولات وان أمالات فذهب الحجاز بين اعمالها عمل ليس ومن ذهب تميم اعمالها ولا تعمل عنده الحجاز بين الابطروط ثلاثة أحدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

نزع فلاشي على الارض باقيا * ولا دزر مما قضى الله واقيا وقوله نصرتك اذلا صاحب غير خاذل * فبوت حصنا بالكافة حمينا
 وزعم بعضهم انها قد عمل في المعرفة واشد للناطقة بدت فهل ذى ود فلما تبعتهما تولت و بقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا انا باقيا
 * سواها رلا عن جهام تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت مرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني
 ان لا يتقدم خبر دعاء على اسمها فلا تقول لا قائم رجل * الشرط الثالث ان لا يتقدم النفي بالافلات تقول لا رجل الا افضل من زيد بنصب
 افضل بل يجب رفعه ولم (١٢٢)

والفراء انها لا تعمل شيئا
 ومذهب الكوفيين خلا
 الفراء انها عمل عمل ليس
 وقال به من البصريين
 أبو العباس المبرد وأبو بكر
 ابن السراج وأبو علي
 الفارسي وأبو الفتح بن
 جني واختاره المصنف
 وزعم أن في كلام سيبويه
 رحمه الله تعالى اشار ذاك
 ذلك وقد ورد السماع به
 قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد
 الاعلى أضعف الجانين
 وقال آخر

ان المرءية تباقة ضاه حياته
 ولكن بان يبغي عليه فيخذل
 وذكر ابن جني في المنتجب
 ان سعيد بن جببر رضى الله
 عنه قرأ ان الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم
 بنصب العباد ولا يشترط
 في اسمها وخبرها أن يكونا
 زكرتين بل تعمل في
 النكرة والمعرفة فتقول
 ان رجل قائما وان زيدا
 القائم وان زيد قائما وأما

لات فمهي لا نافية زيدا عليها تاء التانيث مفتوحة ومذهب الجمهور وانها
 تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختلفت بانها لا يذكرونها الا يذكرونها احد هما والكثير في لسان
 العرب حذف اسمها وابقا خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقى الخبر والتقدير ولات الحين حين
 مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ عشرو ذواتا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات
 حين مناص لهم أي ولات حين مناص

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله نزع) أي تسبل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد في الثاني صراحة
 أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقية الثاني اذ بعده
 التانيق (قوله اذلا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوت ما مضى مجهول من بواته الله منزلا أسكده اياه
 والكافة جمع كمي وهو الشجاع المتكلم بسلاحه أي المنطوق به وهو متعلق بحصينا (قوله للناطقة) أي
 الجهدى وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الذي ياتي ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته
 التي أولها بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا نرجو فوق ذلك مظهرا
 فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذالم يكن له * بوادرتحمني صفوه أن يكبرا
 ولا خير في جهل اذالم يكن له * حللم اذاما أورد الامر أصدرا

قاله صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة
 في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض
 لا مفعول لان بد الازم أي بد افعالها كعمل الخ و بقت بتشديد اللقاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه
 وسوداؤه حبهته وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان انا نأب فاعل محذوف أي لا أرى باغيا من رأى
 البصرية في باغيا حال فاعل حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أرى الخ فان قيل قد وقع
 في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاسم فاعل لاني المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعان
 لمعمول ما اه تصرح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرف كما صرح في ما (قوله فذهب أكثر
 البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان انا قائم أي لست قائما حذفت همزة
 انا هتباطا وأدغم ثم حذف الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في كساها والله ربي فاصله لكن انا فعل به
 ما صررسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المعنى فلكن في الآية حرف استمرالك مهملة لتخفيفها وأنا
 مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربي والجملة خبرا ناقلا الدمايني وأثبت ابن عامر ألف
 لكننا وصلا ورفقا تعويضا عن الهمزة وأثبتها غيره ووقف فقط على الاصل في ألف انا (قوله الاعلى الخ)
 يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كافي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين
 تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدا يدت عليها تاء
 التانيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت
 لساكنين ولغرفها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنقح حين خاص وهو الذي
 ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صالحا له ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

معموليا
 معقوليا
 معقوليا

كاننا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * ومالات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيديويه من أن لات لا تعمل الا في الحين واختلاف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في اللفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاننا لهم) أي حيناً كاننا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمراتب مكان الرفع أي الرعي ومبتغيه طالبه ووخيم كشميل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغي (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيم لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقاً وأما قوله

طفي عليك للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات محير

فتقديره حين لات يوجد محجراً ولات محجراً فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا وأخوانها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قيل والمراد أصل القرب كسافر لاحقيقة المفاعلة لانه للخبر فقط وقديقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سيديويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء الاحتمال انه لبيبان حركة العين تكفت فتحصل أنه لا يقال كاد يكود ولا يكيد هنا في التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكرف كاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقاً كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقاً ولا يتوسط مقترناً بان كما صححه ابن عصفور والدماميني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأتي أصاب أو كاد ومن عجل اخطأ أو كاد في انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله ناء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي ناء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله على الرجاء) بالمد والواو صلة الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يطمع في الخبر محبباً بالاشفاق أي الخوف منه مكرهاً فيه تغليب كافي يس وقد اجتمع في آية عسى أن تكرر هو شيئاً الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الهماميني نظراً للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظراً الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشرع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشرع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غيره هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت باللوم مغرباً

ويبنى عد شرع وزاد الرضى أ قبل وقرب وفي الشنور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهل هات * نفوسهم قبل الامانة تزهي

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون السكك صكبا حقيقة كتسمية

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبني مرتع مبتغيه وخبم
وكلام المصنف محتمل
للقولين وبزم بالثاني في
التسهيل وهذا ذهب الاخفش
انها لا تعمل شيئاً وانها ان
وجد الاسم بعدها منصوباً
فناصبه فعل مضمرة والتقدير
لات أرى حين مناص
وان وجد مرصوعاً فهو
مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير لات حين مناص
كأن لهم والله أعلم (ص)
(أفعال المقاربة)
ككان كاد وعسى لكن
ندر
غير مضارع لظنين خبر
(ش) هذا هو القسم الثاني
من الافعال الناسخة
للابتداء وهو كاد وأخواتها
رذ كر المصنف منها أحد
عشر فعلاً ولا خلاف في
انها أفعال الاعسى فنقل
الزاهد عن ثعلب انها
سوف ونسب أيضاً الى ابن
السراج والصحيح انها
فعل بتدليل اتصال ناء
الفاعل وأخواتها نحو
عسيت وعسيتم وعسيتن

وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحوى وأخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية السكك باسم البعض وكما تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كاد زيد يقوم
وعسى زيد أن يقوم ونذر
مجيئته اسما بعد عسى وكاد
كقوله
أكثر في العنل ما لحا
دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما
وقوله
فأبت الى فهم وما كدت
آيبا
وكم مثلها فارتها وهي تصفر
وهنا هو مراد المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن
في قوله غير مضارع ايهام
فانه يدخل تحته الاسم
والظرف والجار والمجرور
والجمله الاسمية والجمله
الفعلية بغير المضارع ولم
يتدرج في هذه كلها خبرا
عن عسى وكاد بل الذي
نذر مجيء الخبر اسما وأما
هذه فلم يسمع مجيئها خبرا
عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا
(ش) أي اقتران خبر عسى
بأن كثير ونحوه من
أن قابل وهذا منهج
سبويه ومنهجه جمهور
البصريين أنه لا يتجرد
خبرها من أن الا في الشعر
ولم يرد في القرآن الا مقترنا
بان قال الله تعالى فعسى الله
أن يأتي بالفتح وقال عز
وجل عسى ربكم أن يرحمكم
ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمين فكثر كلة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالمقربين فكان
الأنسب أن يقول فعلت البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للفتنة اذ الشروع
في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يجوز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا
يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها
لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله
وأستقيه حتى كاد مما أبسه * تكلمني أحجاره وملاعبته
وقوله وقد جعلت اذا ماقت بشقائي * نوبى فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر
وأرل بان نوبى وأحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل
يشقائي وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا
عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا فلة خلافا لابي حيان في النكت الحسنان والمراد بالسببي هنا
الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد
فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شد كافي التوضيح وليس من ذلك فطلق
مسحابل الخبر محذوف أي فطلق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجله وأغناقها فسحا مصدر
مبين للنوع لتعاقب ما بعده لا مؤكدا حتى يتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الح في القول
دارم تكراره وصائما أي مسكنا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير
أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكب وأبؤس أي شدة تدجع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين
لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصلى اه
وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما فأده
المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيبا أي راجعا محل الشاهد وم خبرية بمعنى كثير مبتدأ
ومثله بالجر تمييز لها وفتا خبر وتصغر بالفاء مضارع صفر كتب يتعب أي خلا ومضارع أصفر كما كرم
يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الح) أشار الا شموئي لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما
لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى
اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فالاولى الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه
ثبوت بعض أفرادها وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب
والقلوب الناقفة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل
لضعفها والماضوية كقول ابن عباس لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا
ظرف لا يرسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار
أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في
الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور
عدها بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى
زيدا أن يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تأويل كزبد امان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى

السكر الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتي أهله الماء الغريب

وأسميت فيه بضم التاء ويروي بفتحها على أنه جرد من نفسه شخشا يخاطبه واسم يكون ضمير السكر

وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها

المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والساميني وغيرهما وانظر ما صنع في قوله عسى فرج

يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فقتضى

ذلك أنه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراه ويؤيد ذلك

بحجوز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لضمير الاسم

لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كره لا بوجود السكر لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن

أسير النقة يد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصرفان الضيق مفتاحه الصبر

ولانسكون الالى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذالاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر

وفي خالiquته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلالتهما وضعا على قرب الخبر فكأنه

مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قبله لانه لا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرير بارا مثلها في ذلك

كرب (قوله فندبحوها الخ) لا يناقضه وما كادرا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقرار به لعدم

اتخاذ منهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فندبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض في

ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو

مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكذبوا أى لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفى

عسى السكر الذى
أسميت فيه
يكون وراه فرج قريب
وقوله
عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم فى خالiquته أمر
وأما كاد فذكر المصنف
أنها عكس عسى فيكون
السكر في خبرها أن يتجرد
من أن ويقبل اقترانه بها
وهذا بخلاف مانص عليه
الاندلسيون من ان اقتران
خبرها بان مخصوص بالشعر
فن تجرده من أن قوله
تعالى فندبحوها ما كادرا
يفعلون وقال من بعدما كاد
تزيغ قلوب فريق منهم
ومن اقترانه بأن قوله صلى
الله عليه وسلم ما كادت أن
أصلى العصر حتى كادت
الشمس أن تغرب وقوله
كادت النفس أن تفيض
عليه
اذ غدا حشور يطة وبرد
(ص)

تأويل كزبد امان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى السكر الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتي أهله الماء الغريب وأسميت فيه بضم التاء ويروي بفتحها على أنه جرد من نفسه شخشا يخاطبه واسم يكون ضمير السكر وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والساميني وغيرهما وانظر ما صنع في قوله عسى فرج يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فقتضى ذلك أنه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراه ويؤيد ذلك بحجوز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كره لا بوجود السكر لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن أسير النقة يد (قوله عسى فرج الخ) قبله عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصرفان الضيق مفتاحه الصبر ولانسكون الالى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد والبشر عسى فرج الخ وبعده اذالاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر وفي خالiquته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلالتهما وضعا على قرب الخبر فكأنه مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قبله لانه لا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرير بارا مثلها في ذلك كرب (قوله فندبحوها الخ) لا يناقضه وما كادرا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقرار به لعدم اتخاذ منهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فندبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض في ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكذبوا أى لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفى مقرار بها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة اذا غر النأى المحبين لم يكذب * رسيس الهوى من حب مية يبرح أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كالأبحنى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدم مهارتبة كما مر فى تكلمنى أحجاره لا القلوب نفسها التلايحوا خبر عن ضمير الامم اعلى قرأته بالتحتمية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال الساميني بل هو على اضمار الشأن اه أى فاسم كاد ضمير الشأن لانه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسمه ولانه لا يرفع الا ابتداء أو نواسخه لكن حينئذ يحلوا خبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً أيضاً بالاضاد أو الظاء بدلها اذا ماتت وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت روحه عن أبى عبيدة والفراء قالوا والاضاد لقيم والظاء لقيس ومنع الاصحى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الغيظ للسمع والماء وإنما يقال فاظ اذا ماتت كذا فى الصحاح بزائدة وبه يعلم ما فى السجاعي والريطة بفتح الراء وسكون التحتمية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

وكعسى حوى ولكن جعلها * خبرها حتما بان متصلا وألزموا اخلاق أن مثل حوى * وبعدها أوشك انتفا أن نورا
 (ش) يعنى أن حوى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتتان خبرها بان نحو حوى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان
 لافي الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاق تلزم أن في خبرها نحو اخلاق السماء أن تمطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثيرا افتتان
 خبرها بان ويقل حذفها منه بن افتتانه بها قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
 ومن تجرده منها قوله يوشك من فر من منيته * في بعض غسراته يوافقها
 (ص) ومثل كاد في الاصح كربا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا كانشأ السائق يحدو رطق * كذا جمعت وأخذت وعلق
 (ش) لم يذ كر سيبويه في كرب (١٣٦) الاتجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

كل ثوب رقيق وجهها رباط ككلمة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كقائه
 (قوله وكعسى) خبر عن حوى بفتح المهملة والراء وحتمنا صفة المصدر محذوف أي انصاحا حتما (قوله والزموا
 الخ) يصح في كل من اخلاق وان كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حوى حال من
 اخلاق (قوله وبعدها الخ) متعلق بنورا الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من
 كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا انتفا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما
 دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاغتنت عن لزوم أن
 بخلافهما (قوله وأما أوشك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح
 للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايضا كأي أسرع السير ووشك البين سرعة
 الفرق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبته على الاسراع فذلك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن
 الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقه اللزوم أن كرى واخلاق اذ لم تشتر
 في الرجاء اشتهر عسى فتأمل (قوله غرانه) بكسر الهمزة وشد الراء أي غفلانه والبيت من المنسرح
 (قوله ترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب افتتانه بأن وهو حوى
 واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتتانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
 وكرب (قوله محذو) بمهملتين بعد التحتية أي يعنى للابل التسرع والسائق هو الذي يسوقها (قوله
 وطفق) بالهاء والموحدة بدها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبراني عن شرح
 مسلم للنووي ان سيبويه كثير ما يربد بالزعم النسبة الى الفائل لا لغيره فليعد حمل كلام الشارح عليه
 (قوله من جواه) أي شدة رجده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله
 * مدحت عروقاللهى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم
 العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها لان الشاعر بهجوجساعة بانهم حديثون في الغنى وأصلهم الفاقة كما
 في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح اللؤلؤ العظيمة ممتلئة كما في القاموس أو التي فيهما ماء وان قل
 وتقطعا أصله تقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبنى على الضم في محل جر أي
 لا غيرهما مكودي (قوله فوشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى
 بعد كقوله تعالى فرح الخلقون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو

فيكون الكبر فيها تجرد
 خبرها من أن ويقل
 افتتانه بمنع يده قوله
 كرب القلب من جواد يذوب
 حين قال الوشاة هند
 غضوب
 وسمع من افتتانه بها قوله
 سقاها ذو والاحلام سجلا
 على النما
 وقد كرت أعناقها ان
 تقطعا
 والمشهور في كرب فتح الراء
 ونقل كسرهما أيضا معنى قوله
 وترك أن مع ذى الشروع
 وجبا
 أن ما دل على الشروع
 في الفعل لا يجوز افتتان
 خبره بان لما بينه وبين أن
 من المنافاة لان المقصود به
 الخلال وأن للاستقبال وذلك
 نحو وأنشأ السائق محذو
 وطفق زيد يدعو وجعل
 يتكلم وأخذ ينظم وعلق
 يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارعلاوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أي
 فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل
 يوشك الا بالفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بالفظ الماضي وليس يجيد بل قدسكى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله
 ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
 ثم الكثير فيها استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك
 كقوله فوشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس ووحوشا يابا
 وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسى يوم الرجام وانى * يقين الرهن بالذي أنا كأند وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف ان خبر كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك حكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص)
 بعسى اخلاقاً وأوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثمان فقد (ش) اختصت عسى واخلاقاً وأوشك بانها تستعمل ناقصة تامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المستندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٢٧) واخلاقاً أن يأتي وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلاقاً وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعد ان اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم يد فذهب الاستاذ أبو علي الشلو بين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهي تامه ولا خبر لها وذهب المبرد والسبيري والفارسي الى تجزير ما ذكره الشلو بين وتجزير وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعاً بعسى اسمها لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقديم على الاسم والفعل الذي بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على منهج غير

أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش ويبدأ بفتح التحتية بعدها موحدان أى خراباً (قوله أموت أسى) أى خزان الرجام بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أى مروهون وكأند بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سبأني في الابدال وخبره محذوف أى كأند آتية كافي شرح السكاكية وتصويب الموضح انه بالوحدة من المسكوبة على خبر قياس اذ قياسه مكابدة كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر لي ان الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أى بالذي أن اقرب من فعله كما قالوا ان قوله
 أبنى ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل
 لا يدل على محيى اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء أى قرب والاصل كارب يومه بارفع أى قريب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكنى بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسوا أيضا فهو وارى وبأى (قوله مضارع طفق) أى ومصدره أيضا كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما مر في ارسال رسولنا فتاخص من الشرح ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنعصر ينصر وما ورد له اسم فاعل ثمان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة اطلاق كما مر ولا وشك ايشا كاولسكاد كوداومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم في القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بان يفعل عن ثمان) أى عن أن يكون لثمان لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو منهج الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سادسكاد معمولة بها كساد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبار بن كافي في المعجني كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حله على منهجه بأن يقول غنى عن ثمان أى وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا لوقوع أن يفعل في محله فأغناؤه عنه واضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاعل والموحدة لانه لفظ المعجني كما ذكره اللسانى (قوله وتجزير وجه آخر) أوردناه بالتمسك باسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقدمت على تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يتبس بالفاعل وقد يجب بان هذا اللبس لا يحدث وفيه هنالان الجلة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجلة تخرج عن الاسم الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حيا مبتدأ مؤخر او جلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل الى الاسم كما ذكره الاشمونى في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبيان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوموا الزيدان فتأتى بضمير الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهمذات فلأتأتى في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجردن عسى أو ارفع مضرا * بهاذا اسم قبلها فقد ذكرها (ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجزيرها من الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند هتت أن تقوم والزبدان عسما أن يقوم (١٢٨) والزبدان عسوا أن يقوموا والهندات هسبن أن يقمن وتقول على لغة

الحجاز هند عسى أن تقوم والزبدان عسى أن يقوموا والزبدان عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزبدان جعلنا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزبدان جعل ينظمان كما تقول الزبدان عسى أن يقوموا (ص) والفتح والكسر أجزئي السنين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لتسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسبت وعسيتها وعسيتان أو لغائبات نحو عسبن جاز كسر سنها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص) (ان واخواتها)

لان أن لبت لكن لعل * كأن عكس ما كان من عمل كان زيدا عالم بأني * كفو ولكن ابنه ذو صفتن

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حينئذ غيره (تنبية) يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب زيد عمر الثلاثين فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعم وطاهر وهو مرابأ جنبي هو زيد وانظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المنوف أي فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يصخر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ) صريح في أن اخلاقي وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انها كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية ففان مصدر انتقا أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه زكن أي علم لكونه الاصل والمشهور والله أعلم (ان واخواتها)

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حلا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كما سن وعلاها * وهي حينئذ حرف ف كامل وفقا للسيراني وخلافا للجهمور في اطلاق فعليتها ولابن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسماء مؤخرها فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرد رفع الخبر في البيت الماروان النباية انما سمعت في المنفصل نحو ما كأنت لافي المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير الماعسيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا نصر يقبلا انباية (قوله فاسقط أن الخ) وانما يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكانية لان توكيدهما جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة أي معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجباية كان زيدا قائم أولانحوان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمعي علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جر بانه على قوله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه مع (قوله للتشبيه) أي المؤكدة اتركها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الحمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيلبيها المشبه به قال في المغني أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مشعرا * كان الارض ليس بها هشام أي لان الارض الخ للتعريب نحو كأنك بالفرج آت وبالشاء مقبل وكانك بالدينالم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أي

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للا ابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكان وليت راعل وعد هاسيويه حسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسيا أي ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تسكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأتى بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تسكن وكأتى أبصر الليل الخ حذفت الفعل وزيدت الباء اه ولولا وروده بالواو لا يمكن جعل لم تسكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تسكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات ما يتوهم نفيه كزبد شجاع لكنه كرم وما قام زيد لم تسكن عمر وإذا كان بينهما ملابسة كلابسة الكرم والشجاعة هنا هو التعريف بالسالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى إذ قد ترد لجر التوكيد كواجاه زيد لا كرمته لكنه لم يجزى أ كدت لو فى نفي المحيى وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصله وهو المشهور لكن فسروه بخالفة حكم ما بعدهما لاقبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بين متغايرين اما بالتناقض كما ذكر أو بالتضاد كما يذابيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما يذاقم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون فى الواجب كيت غد ايجيى وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحجيره وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى المعنى فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعل أباغ الاسباب الخ لانه يمكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل لعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنًا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعلمك تارك بعض ما يوحى الخ لان الترك والضيق ممكنان فى ذاتهما وان استحال عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيى! فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعلمك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كاشك فى أو ويؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالأفعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثر ومعنى لكونها بمعنى أ كدت وتمنيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم يبنه عليها فى ما أو خواتمها مع جعلها على ليس لظهور فرعيةتها بهم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازومها المصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عندا يوم القيامة المتورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا لالكسائى ولا تدخل على خبر طلبة ولا انشائى وأما نحو ان الله نعماء يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتهم سيدهم * لا تحسبوا اليه من ليلكم ناما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون فى الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفى
غيبه الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وان
الترجى لا يكون الا فى
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون فى المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق فى المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (ص) (١٣٠) المبتدا (ص) وراع هذا الترتيب لاني لست * كليت فيها أو هنا غير البدي

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفاً أو جارياً مجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو ليت فيها غير البدي أدليت هنا غير البدي أي الواجح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظهور تبه ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيداً آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيداً آكل وكذا ان كان للمعمول ظرفاً أو جارياً مجروراً نحو ان زيداً واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيداً واثى أو ان عندك زيداً جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا تاحي فيها فان مجبها أخاك مصاب القلب جم بلاه (ص) وهما ان افتح اسد مصدر

أوعلى استعماله نم وشبهها خبراً لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المحققة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أما ان جزاك الله خيراً (قوله) وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافاً ان حساناً اسدا وقوله كان أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قادمة محرفاً وقوله * ويا ليت أيام الصبار واجما * واصل أبك قائماً وأوله الجمهور بخذف الخبر والمنصوب الثاني امحال أي تلقاهم اسدا واقبلن راجعاً ويوجد قائماً أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنبيته بل الخلف في هداية العين الا بالخبر المفرد عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون الخ) سيأتي ما يترتب عليه عند قوله وجازر فعك الخ (قوله) وهو خبر المبتدا) الوار لاجل أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولاً لجاز ومذهب البصريين أصح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سمي كرفيها (قوله) وراع هذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفردية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عنين

كأني من أخبار ان ولم يحز * له أحد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من نداء يجزني * اليك فاضحي في علاك مقدا

(قوله) لاني الذي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب الا في التركيب الذي استقر كليت الخ في كون خبره ظرفاً أي في تقديم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لاعلى الاحرف نفعها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسماة أي لكانها اجلت على المكسورة وانما تقدم الخبر الظرف في هنادون مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما صر لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدم متعلق الظرف بعد الاسم كما تقدم الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافني الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيره) أي الامناع كان زيداً اني الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله) أي الوقح) بفتح الوار وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله) على الاسم) أي لثلا يفصلها عن معموليها ما بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله) وأجازه بعضهم هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانه (قوله) فلا تاحي) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من حيث الرجل ألهاء بفتح الحاء فيهما أي لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبجبهات متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبر نان و بلاه أي وسارسه وهم مفاعله (قوله) اذا قدرت مصدر) أي اذا وجب سد المصدر مسد هو مسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسمياً في المصدر الذي تقدم به هو مصدر خبرها ان كافي مشتقاً والسكون المضاف لاسمها ان كان جامداً أو ظرفاً وكذا يجب الفتح اذا سد مسد مفعولي علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المصدر على أحد أمرين اما أن ويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعليق كعلت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله) مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نابه نحو قل أوحي الي انه استمع ظاهراً كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس مان زيد اجالس أي ما ثبت جلوسه بناء على ان المصدرية لا توصل بجملة اسمية

* مسد ها في سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز مصدره فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يجزني أنك قائم أي قيامك

مصدره

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجزت من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال اسم مصدر مسددا ولم
يقبل اسم مفرد مسددا لأنه قد يسد المفرد مسددا ويجب كسرهما نحو ظننت (١٣١) زيدا أنه قائم فهذه يجب كسرهما

وإن سدت مسددا مفردا لأنها
في موضع المفعول الثاني
ولكن لا تقدر بالصدر
أذ لا يصح ظننت زيدا قيامه
فإن لم يجب تقديرها بصدر
لم يجب فتحها بل تكسر
وجوباً أو جوازاً على
ماسبين وتحت هذا
قسمان أحدهما وجوب
الكسر والثاني جواز الفتح
والكسر فأشار إلى وجوب
الكسر بقوله (ص)
فا كسر في الابتداء وفي بدء
صله

وحيث إن لم يكن مكمله
أو حكيت بالقول وأحلت محل
حال كثرته والتي ذرأمل
وكسروا من بعد فعل علما
باللام كعلم أنه لتوتق
(ش) فذكر أنه يجب الكسر
في ستة مواضع الأول إذا
رفعت إن ابتداء أي في أول
الكلام نحو إن زيدا قائم
ولا يجوز وقوع المفتوحة
ابتداء فلا تقول أنك فاضل
عندي بل يجب التأخير
فتقول عندي أنك فاضل
وأجاز بعضهم الابتداء بها
الثاني أن تقع إن صدر صلة
نحو جاء الذي أنه قائم ومنه
قوله تعالى وآيناه مسن
الكنوز ما إن مفتوحة لتنوء
الثالث أن تقع جوبا للقسم

مصدره مجرور وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو
المختار كما سيأتي في باب لوز كوقوعها. تبدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخضر باهية من اسم معنى غير قول
ولا صا. ق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فاضلك فإن قدر اعتقادي فاضلك ثابت فهي
مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك فاضل واعتقادي أنه حق فيجب كسرها كاسيأتي (قوله) أو منصوبه
بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما شذ بمخلاف الحكمة بالقول
والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا له كجئتك أي أحبك أو معه كيجبني جالوسك
عندنا وأنك تحدثنا وتقع مستغنى كتهجيني أمورك إلا أنك تشتم الناس لأمه ولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا
ولا تمييزا كما في الدساميني وغيره (قوله) مجرور حرف أي أو إضافة نحو مثل ما أنسك نطقة ونحو مثل
مضاف إلى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فان كان
لا يضاف إلا إلى الجملة كجئت وإذا تعين الكسر على ماسيأتي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران ومثل
هذه المواضع ما عطف عليها نحو إذ كررنا معنى التي أنعمت عليكم وأي فضلتكم أو أبدل منها نحو وإذا بعدكم
أي إحدى الطائفتين أنها لكم (قوله) وحيث إن الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بكسر على أنه ظرف
مكان اعتباري له أي وا كسر في تركيب تكون إن فيه مكمله ليمين (قوله) أو حكيت الخ) عطف على
مدخول حيث (قوله) لتوتق) اللام للابتداء دخلت في خبر إن وقد علمت العلم عن العمل في لفظ الجملة فهي
في محل نصب به ولولاها لفتح تحت الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول منها (قوله) ولا يجوز وقوع المفتوحة
ابتداء أي ثلاثا لتبسبب بالكسورة خطأ وبالتالي هي لغة في لعل لفظا وخطا (قوله) صدر صلة) مثلها الصفة كما
إذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أورج عندي أنه فاضل ولا فاعله ما إن في
السماء نجما فتفتح لأنها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لظن في الثاني فاعل لثبت محذوف فهي حشوة رتبة
(قوله) لتنوء) أي تشقل خبر إن وجلتها صلة الواقعة مفعولا ثانيا لا يتناهى أي أعطيناها من الكنوز القدر
الذي إن مفتوحة الخ) (قوله) وفي خبرها اللام) أخذها من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر
فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله أنهم لنسكن أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً بما أنهم انهم لم يحلفوا
دونها نحو والعصران الإنسان في خسرتهم من الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وإن لم يمثل للثانية
ومفهومه لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم ككلمت بالله إن زيدا قائم أو لا كوالله إن زيدا قائم
وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الإخبرة
كلاولين نحو حم والكتاب المبين أنا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح
فيها غلط لأنه لم يسمع ونقل في التوضيح إجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فيذهب إلى أن يقيد المفهوم
وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحتمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لما سيأتي في الشرح
بقي ما إذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك
إن زيدا قائم وقائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله) فإن لم تحك به) أي مع كونها معمولاً له كما مثل
أو غيره كاخضلك بالقول أنك فاضل أي لأنك فيجب الفتح (قوله) في موضع الحال) أي في صدرها كما كسر
في الصلة والصفة فتفتح في جازيد وعندي أنه فاضل وسواء أقرن بالواو كما مثله أم لا نحو إلا أنهم ليأ يكون
الطعام فكسرت لأنها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فإن قلت لم تفتح في
الحال مع أن أصله الأفراد قلت لأن مصدرها معرفة لا ضافته للسند إليه ولأن مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله إن زيدا قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع أن تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت إن زيدا قائم فإن لم تحك به بل
أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول إن زيدا قائم أي أنظن الخامس أن تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرنه والتي ذرأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما هو إلا واني لحاجزى كرى
 السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو عامت ان زيد القاتم وسنين هذا في باب ظن فان لم يكن في خبرها
 اللام فتحت نحو عامت أن زيد القاتم هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد الأ
 الاستفتاحية نحو أن زيد القاتم (١٣٢) ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيد اجلس الثالث
 اذا وقعت في جملة هي خبر
 عن اسم عين نحو زيدانه
 قائم اه ولا يرد عليه شيء
 من هذه المواضع لدخوله
 تحت قوله فاكسرى في
 الابتداء لان هذه انما
 كسرت لكونها أول جملة
 مبتدأ بها (ص)
 بعد اذا جاءة أو قسم
 للام بعده بوجهين نبي
 مع نلوا الجزا اذا يطرده
 في نحو خير القول اني أحد
 (ش) يعنى انه يجوز
 فتح ان وكسرها اذا وقعت
 بعد اذا الفجائية نحو خرجت
 فاذا ان زيد القاتم فن كسرها
 جعلها جملة والتقدير خرجت
 فاذا زيد قائم ومن فتحها
 جعلها مع صلتهما مصدر وهو
 مبتدأ خبره اذا الفجائية
 والتقدير فاذا قيام زيد
 أى في الحضرة قيام زيد
 ويجوز أن يكون الخبر
 محذوفا والتقدير خرجت
 فاذا قيام زيد موجود وما
 جاء بالوجهين قول الشاعر
 وكنت أرى زيدا كما قيل
 سيما
 اذا انه عبد القفو والهازم

لا ينقاس لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أى الخليلان في قوله
 دع عنك سلمي ادع من مطلها * واذا كر خليليك من بنى الحكم
 وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التي يستفتح بها الكلام قال في المغنى وقول المعري بين
 الأحرف استفتاح بيان لكاتها وإهمال معناها وهي حرف للتنبيه على تأكيد مضمون الكلام عند
 المتكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالأتي معناها وهي التي لم يتقدمها ما يجر عنه كما قاله أبو حاتم
 والزجاج نحو كلا ان الانسان فكل حرف استفتاح وتنبيه لا معنى حقا كما قاله الكسائي والاول يجب بعدها
 الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز
 الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم
 يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار
 العتق (قوله بعد حيث) أى واذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا
 لابي حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدأ خبره
 محذوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في
 الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يجر به عن الذات الابتاويل وهو ممنوع مع ان اه تصریح
 وشرح اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخول الخ) أى فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها
 اما حقيقة كما سب أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه اللد كورات ومثلها بعد
 حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا جاءة) بضم الفاء والممن اضافة الدال
 للدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعطف لفي أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد
 لميزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله للام بعده) بهندا غير ماصر
 ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تاو) عطف على بعد باسقاط العاطف
 فهو متعلق بنبي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف
 مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما
 بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى)
 أى أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزة كقوله ليس وقد افتتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح
 أو ضم فزيد مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن
 قصره عن الثالث وحينئذ ضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المرادى على التسهيل والمثنى ما يفيد تعديه لثلاثة
 أو لها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتكلم كارى ونرى وأريت بالبناء
 للجھول وقد يكون مخاطب كقراءة ونرى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى نظهم والقمامة وخر
 العنق والهازم جمع لزمته بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القمامة موضع الصفع
 والهازم موضع الكسرة الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أى ظننا موافقا لما قيل (قوله لتقعن الخ) اللام للقسم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا والهازم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل
 الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان
 وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زائد القاتم بالفتح والكسر وقدرى بالوجهين قول الشاعر
 لتقعن مقعد القصى معنى ذى القادر الملقى أو تخلفى ربك العلى أى أبو ذيلك الصبي ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو سلفت ان زيداً قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيداً قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيداً قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتي فإنه مكرم فالكسر على جعل ان ومعها وليها جملة أجبب بها الشرط فكانه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدراً مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فأكرامه موجود ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً والتقدير جزأه الاكرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً سجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم فرى فإنه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جواباً لمن والفتح على جعلها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزأه أو على جعلها خبراً للمبتدأ محذوف والتقدير جزأه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبران قول والقائل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فن فتح جعل ان وصلتها مصدراً خبراً عن خير والتقدير خير القول أجد الله غير مبتدأ وجد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبراً عن خير كما تقول أول قراءتي سبح اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لسكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقعد ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعينه معني أو متعلق بالقصي أي البعيد وذى القادورة صفة القصي وكذا المقلد أي الميغوض وتحتل منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعنى الا وذالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أي أبواخ فالكسر على ان جلتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أي الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الاجلة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياساً لعدم احواجه لتقدير ولدالم بحسب الفتح في القرآن المسبوق بمثله نحو ألم يعلموا أنه من محاد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من نولاه فإنه يضلّه والا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي ربه مجرماً فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولدالم يفتح فإنه غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله بالفتح والكسر فامو صولة لاشراطية لانها لا تدخل عليها التواسخ كما مر وعاندها محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لتبنيها بالشرط فعلى كسر ان جلتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فسكون خسه لله ثابت وأخبر محذوف أي فالواجب كون خسه لله والجملة خبران الاولى (قوله ويجوز ان يكون خبراً الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فان اتقى القول الاول والاول الثاني أولم يتحد القائل تعين الكسر كقولي المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أولم يتحد القائل تعين الكسر كقولي اتى مؤمن وقولي ان زيداً بحمد الله فقولي مبتدأ فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بالارباط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان بقي على مصدر يته خلة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسب منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا بحمد غيره لا اختلاف موردهما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قولاً لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ باقي على مصدر يته للاخبار عنه بمصدران وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي أي مقرئتي بلفظ سبح وتجوز كونه حينئذ مصدراً وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولي اني أجد الله اذا التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون خبر أوله ليس بثابت وليس مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم أو اسم معنى فلا يجزى اما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبران اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أو لا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبران قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كما على اني أجد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدأ وسبح اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وانى أجد الله خبره ولا تحتاج هذه الجملة الى رابطة لانها نفس المبتدأ في المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أجد الله وخروج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبرد والزوج والسبراني وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لو زرت (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيد القائم وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على اول الكلام لأن لمصدر الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيد القائم

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتجدد القائل كقولي ان زيداً يحمد الله فان اتحد جار الاصران فتأمل (قوله) وبعد ذات الكسر متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكونه بالنسبة لآخواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدون كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فأنشئوا انما الام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي للمغنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربهم بهم يومئذ خير وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربي لسميع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس كان زيد السيقوم أو ماضياً جامداً كأنه لعسى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لقد قام أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا اذا (قوله لو زرت) بزاي فراء أي ملجأ (قوله) حقها ان تدخل على ان أي ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية ورواها العطف في عدم نفويز صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على صورتها مخرج طنك قائم بابدال همزة ان هاء لزوال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنم جبرلاً نافع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان معنى الفعل وهو أكد بخلاف اللام فتأمل (قوله) فأخروا اللام أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله) لعبيد من محمد العشق بالكسر اذا هتد وأوله الزنخري بأن الاصل لكن اني خذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أذغم فلم تدخل اللام الا في خبران (قوله) من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأكثر مراعاة لفظ من أي سألوه ولجهدوا خبراً أمسي من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله) أم الخليس) بالضم مصغراً والمجوز بلاهاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهر بالقافية الضعيفة ويقال شهيرة بتقدم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الياء أي بلحم عظم الرقبة والاف بمعنى بدل وانما شد دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدأ محذوف أي لمي مجوز برد عليه ان الخذف ينافي التأكيد وفيه ماصر (قوله) ويتخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ خير خذف اللام لتلاينسب اليه لحن وهو من جرائته على الله ورسوله (قوله) ذي اللام) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفياً فاعله (قوله) ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها أو محذوف أي ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله) على العدا) بكسر العين وقد نضم جمع عدو كافي المصباح ومستحودا أي مستولياً حال (قوله) لم تدخل عليه اللام) أي فراراً من تولى الامين في نحو لاولم وطردا للباب في باقي النوائف ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفي (قوله)

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات ان فلا تقول لعلى زيداً لقائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشئوا يلومني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعبيد وخرج على ان اللام زائدة كما شئنا يادتها في خبر أمسي نحو قول الشاعر مراد عجمي فقالوا كيف سيترك فقال من سئلوا أمسي لمجهدوا أي أمسي مجهدوا وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذا كقول الشاعر أم الخليس المجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة وأجاز المبرد دخولها على خبران المفتوحة وقد قرئ شاذاً الا أنهم لياً كاون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام (ص) ولا يلى ذي اللام ما قد نفياً ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا

واعلم

اذا كان خبران من غير ان تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيداً يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركها للاشبهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم
تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين
المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد الينذر الشر هنا اذا لم تقترن به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيد سوف يقوم
أرسية قوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيد
لعم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا من ذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز
دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما حل قبله الخبر
(ش) تدخل لام الابتداء
على معمول الخبر اذا توسط
بين الاسم والخبر نحو ان
زيد اطعمك آكل و يذني
ان يكون الخبر حينئذ مما
يصح دخول اللام عليه كما
مثلا فان كان الخبر لا يصح
دخول اللام عليه لم يصح
دخولها على معمول كما اذا
كان الخبر فعلا ماضيا
متصرفا غير مقرون بقدم
يصح دخول اللام على
المعمول فلا تقول ان زيد
اطعمك آكل وأجاز ذلك
بعضهم وانما قال المصنف
وتصحب الواسط أي
المتوسط تذييها على انها
لا تدخل على المعمول اذا
تأخر فلا تقول ان زيد
آكل اطعمك وأشعر قوله
بان اللام اذا دخلت على
المعمول المتوسط لا تدخل
على الخبر فلا تقول ان
زيد اطعمك لا آكل

واعلم ان الخ) بكسر الهمزة لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعالى شاذ لئلا يفتقر على شاذ وتسليما أي على الناس
أو تسليما للامس وترك أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم
على مقشاهان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول
ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا يتبداء ويجوز على انها اللقسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيد
رضى لان الفعل لا يعلق على ان الابلام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على
الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم بته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل
عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على
تقدير قد كافي المعنى (قوله لينذر الشر) أي ينكره والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله
الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوزنه وذرهما قليلا ان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب
امانتهم لعدم اعتبار ذلك لقلته أو شدته (قوله ٧ في يجوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع
مع اللام يتعين للحل ولا يصح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتعني التنفيس لاسيما سوف
وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها
ولا يخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الأمان ما لا يسه النفي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله
الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعده أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل في البيت
الاطباء لان شرطى البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثماني وعليه فلا يطاء (قوله
اذ توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عندى في الدار زيد او كذا تقدم خبرها كان عندى
لفي الدار زيد اجالس فلو قال اذ توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله ما يصح) أي لان المعمول فرع
العامل فلا تدخله الاحث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل آل في الخبر لانه أي الخبر الذي سبق
دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا في اشارة بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيد كر الشارح
را بعا وهو ان لا يكون المعمول حاله مع ماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيد الرا كبا منطلق أو لنفسا
طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضربا أولتا ديضا ضرب خلا فالابى حبان والظاهر منعها
في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط
كافي المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتقاد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضمير امع انه حرف لا محل له
عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا
والخبر) أي بشرط كونها معرفتين أو ثائنهما كالمعرفة في عدم قبول آل كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حتى من كلامهم اني لبحمد الله اصالح وأشار بقوله
والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد اطعمك قال الله تعالى ان هذا هو القاصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير
الفصل دخلت عليه اللام والقاصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القاصص فاولم تأت به ولا حتمل
ان يكون القاصص صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما ثبت بهو تعين ان يكون القاصص خبرا عن زيد بشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا
والخبر نحو زيد هو القاصص أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد اطعمك وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل
على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداوله

إذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيد اقل الله تعالى وان لك لاجر غير ممنون وكلامه يشعر ايضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيد اهلوا قاتم وان لفي الدار لزيد او مقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيد اضا حكارا كب (ص) ووصل ما بهذي الحروف مبطل

(ش) (١٣٦)

الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان وليكن ولعل فتقول ليما زيد قائم وان شئت نصبت زيد فتقول ليما زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصل بهذه الاحرف كفتها عن العمل وقد عمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيد قائم والصحيح المذهب الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما اليت واما ما حكاه الاخفش والسكسائي فساد واحترزا به غير الموصولة من الموصولة فانها لا تنكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان ما عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدره بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الابصيفة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيد اجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بالانوسط بياضوي (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصولة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أي لازالتها اختصاصا بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجود اهمالها كمن حكي في شرح التسهيل الاجماع على خلافه راجع لم يعتبر بذلك القليل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكي الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم راجع لاجلاس وكذلك أخواتها ينصب بها ويبنى ما موشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزال اختصاصها كما مر والثاني يكتفي بالاختصاص الاصل (قوله وجازئ) أي اجماعا وهو خبر عن رفعك وبعدهم اتفاق معطوفا كعلي ومفعول تستكمله محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسيد كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيد بالاولان لامثالها كان زيد قائم لاجمر ولا عمر وواستظهر الصبان ان الفاء ثم وأدوس حتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كافي الجمع وأجازه الجرحى والقراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال من والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تسمية المحل بقاء الحرف أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنهو وتسمية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عند من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرافظه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيد آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لاسيما في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجازه

بعضهم

وجازئ رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد ان ويخبرها بعاطف

جازي الاسم الذي بعده وجهاً الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيد قائم وعمرو او الثاني الرفع نحو ان زيد قائم وعمرو واختلاف فيه فالشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيد وعمرو قائمان وانك وزيد اذا ذهبا

ولسكن في العطف على اسمها حكم ان المكسورة فتقول بلغني أن زيد أقام وعمره برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمره قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكان عمرا منطلقا وخالدا بنصب خالدا ورفعه وما زيد قائما لكان خالدا وعمره منطلقان بالنصب فقط وأما ليت وعل وكان فلا يجوز معها الا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمره قائمان وايت زيدا قائم وعمره بنصب عمرو وفي المثاليين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن وعل وأجاز الفراء الرفع فيه مقدما ومتاخرا مع الاسوف الثلاثة (ص) وخففت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ماتهمل وير بما استغنى عنها ان بدا ما ناطق أراد معتمدا (ش) اذا خففت اب فلا كثيرا لسان العرب اهمالها فتقول ان زيد قائم واذا اهملت لزمها اللام فارقة بينهما بين ان النافية ويقال اهمالها فتقول ان زيد قائم وحكي الاسم السيبويه والاختصاص رحمة الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تنبسط بالنافية

بعضهم كاسياني وقديري قال على الاول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في ان زيدا وان عمرا قائمان الا ان يفرق باختلاف العاملين هنا كاسياني في باب لا وان قدر له خبر وعطف جمله على جمله ان لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ مترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله) وأجاز بعضهم الرفع) أجازة الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدل الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر
فن بك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيارها لغريب
وخروج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره للدلالة خبران عليه مع ملاحظة تقديمه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني للدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جمله ان في النية بملاحظة تقديم خبرها وان الخبر المندكور خبر عن المرفوع وخبران محذوف وان كان الحذف من الاول للدلالة الثاني قليلا ويتعين الاول في البيت لاسكان لام الابتداء في خبران الا أن تقدرا زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خليلي هل طب فاني وأتما * وان لم تبوحا بطهوى دنغان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المنى من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بان تسند مسند مفعول العلم اللذين أصلها الجملة فتكون في حكم المكسورة كما اشار له الشارح بالمثال وكذا ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقبله مع مطلقا (قوله) وأما ليت الخ) أي لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لسكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعيدان وأن ولسكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر ان كان لانشاء التشبيه وهو قول نقره السمايني وصرح في المنى بانها لاخبار (قوله) وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله) وخففت ان) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لضمير ما مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرا ولا جملة شرطية الا الخبر المنفي فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله) اذا ماتهمل) ما زائدة (قوله) وير بما استغنى الخ) اعترض بانه يفيد ان الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثيرا مع أن القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لاعدم الحاجة ولا شك ان ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وان التقليل من نصب على حالة وجود القرينة بالنسبة اليه صحتها فتأمل (قوله) ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها ما صلواتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا للمعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة اذ وجوده لا يمنع من كون ان نافية لان نفي النفي يفسد المعنى والتأكيدي بخلاف الظاهر فتأمل (قوله) لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله) ويقال اعمالها) أي ان وليها اسم فان ولها فعل كالمثلة الآتية وجب الاعمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله) وحكي الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى

والحالة هذه بان النافية لان النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تنبسط بالنافية

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وان مالك كانت كرام المعادن التقدير وان مالك لسكانت فذفت اللام لانها لا تنفيس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد
 المختلف بقوله ويرى ما استغنى عنها ان بدأ * (١٣٨) الى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

وان كلالها ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فسكالا اسمان واللام الاولى لا ابتداء ا كست بالثانية كافي
 البيضاوي ومازائدة للفعل بين اللامين وليوفينهم خبران او ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء
 وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التأكيد والصلة في الحقيقة
 جوابه كافي المعنى والتقدير وان كلال اللين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة انما على
 عكسه فان نافية وما معنى الا وكلا مفعول محذوف أي ما أرى كلالا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شدهما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهما وفي المعنى لما يوفوا أعجمهم
 وهو الاولى للدلالة بما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا
 أهملت) أي وأهملت وكان اسمها خفي الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا
 ابن أبة) جمع آب كقضاة وقاض من أي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثاني نفس
 القبيلة ولذا أنت فله وصرفة للضرورة وعلى مرعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أرمين أبة لان المضاف
 بهض منه (قوله خذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الاثبات ولودخلت في البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما سر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام
 في ان العاملة وغيرها كافي الارشاد أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا مافارقة للمناسبات عن
 الفارسي (قوله أوجب كسر ان) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة (قوله فتح ان) أي
 لطلب العامل لها ولا معاق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال السماء بنى حجة دخولها
 على الماضي المتصرف نحو ان ز يدلقم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا في المحففة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما سر عن الارشاد وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في
 الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لسلماء أو جيب بان الفعل مع فاعله كونهما كالشيء الواحد
 حلا محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لسلماء بمنزلة ان قتلتك لسلم (قوله غالبا)
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالمتنق أي اتفق في غالب الايام أو التراكيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 ان اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب التراكيب فمصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق
 بالمتنق لفهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذى اشارة لان فهو
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضوها بالسجول على فعل يختص بهما مرعاة لخطها
 الاصل في الجملة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلبس وما زال واصله كادام (قوله وقد يليها غير الناسخ)
 أي عند غير من ذكر واعلم ان الاقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس
 عليهما اتفاقا وندر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع

أدخلت للفرق بين ان
 أنافية وان المحففة من
 الثقيلة أم هي لام أخرى
 اجتلبت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف في
 مسألة جرت بين ابن أبي
 العافية وابن الاخضر وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 علمنا ان كنت مؤمنا فن
 جعلها لام الابتداء أو جب
 كسر ان ومن جعلها لا ما
 أخرى اجتلبت للفرق فتح
 ان وجوى الخلاف قبلهما
 في هذه المسئلة بين أبي
 الحسن على بن سليمان
 البغدادي الاخفش الصغير
 وبين أبي على الفارسي
 فقال الفارسي هي لام غير
 لام الابتداء اجتلبت
 للفرق وبه قال ابن أبي
 العافية وقال الاخفش
 الصغير انها هي لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الاخضر (ص)
 والفعل ان لم يك ناسخا
 فلا
 تلقيه غالبا بان ذى موصلا
 (ش) اذا خففت ان فلا
 يليها من الأفعال
 الأفعال الناسخة لا ابتداء

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الاعلى
 الدين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الدين كفو واليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أكثرهم
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يزنيك لنفسك وان يشينك طيبه وقولهم ان قنعت كاتبك لسوطا وارجاز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شات يمينك ان قتلت اسما
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استكن * والخبر اجمل جملة من بعد ان (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوف خبرها الا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان ز بد قائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والنقد بر علمت ان ز بد قائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول
 الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء
 سألتني
 طلاقك لم أبخل وأنت
 صديق
 (ص)

وان لم يكن فلما لم يكن دعا
 ولم يكن نصر يفة ممنعا
 فالاحسن الفصل بقية أو نفي أو

تنفيس اولو وفيلذ ذكرو
 (ش) اذا وقع خبران
 المخالفة جملة اسمية لم تحتاج
 الى فاصل فتقول علمت
 ان ز بد قائم من غير حرف
 فاصل بين أن وخبرها الا
 اذا قصد النفي فيفصل
 بين ما يحرف النفي كقوله
 تعالى وأن لا اله الا هو فهل
 أنتم مسلمون وان وقع
 خبرها جملة فعلية فلا يخلو
 اما أن يكون الفعل متصرفا
 أو غير متصرف فان كان
 غير متصرف لم يؤت
 بفاصل نحو قوله تعالى وأن
 ليس للانسان الاماسي

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضمير متصل أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما امر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرب به سوطا على رأسه
 وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت وأنزلت (قوله استكن) أي حذفت وجوبا
 لانها شملت لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوبها بخلاف
 المسكورة وان كانت فرعا لأنها أشبه بالفعل منها الذلقة كما حفظ عض ماضيا وأمر او المسكورة لان شبهه الا
 الامر كسولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مفير عن أصله ولان طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمسكورة من الاولى فقط وانما عملت في ضمير محذوف لتسكون كإضافة اظهار الضعفاء بالتخفيف
 لثلاث نظرية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا بانك
 وكان المناسب للشارح حمل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كالموافق سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شيئا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة
 ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرامون * اذا اغبرأوق وهبت شمالا
 بانك ربيع رغيت صريح * وأنتك هناك تسكون النخالا

فر ببع خبر الاري مفرد وجملة تسكون النخالا خبر الثانية والمرمل المقبر وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الريح شمالا والنخال بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلوا أنتك) بالكسر وكذا
 سألتني لانه خطاب بزوجه وصديق فاعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكروا مؤنث أو انه من اجراء فاعيل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة تصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل بجهلة وأنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة حبايبه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى
 الخ خبرها ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيها بناه على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسيأتى وأن أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيداً ويفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء ولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى
 واخلاء ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقل قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحد اربعة اشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
 اوسوف فتال السين قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * ان سوف يأتي كل ما قد را
 الثالث النفي كقوله تعالى افلا يرون (١٤٥) ان لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى ايجسب الانسان ان لن نجمع

أي للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتاج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة
 لا تدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم او ظن عند البصر بين وهي بعد العلم لا تحتاج
 لفارق لعدم وقوع الناصبة بعد ما سياتي في بابها وما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيما واوجب
 بان هذا الفرق اعلمى ولذا قال المصرح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع
 احدى النونين اولئلا لتبس بالمصدر يقول ما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
 الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله بجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
 حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف فلاحسن على بابه بالنسبة لمنهبه أما على الاولى
 وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح لابسها بالمصدرية قال الورداني وينبغي ان محل قبحة اذ لم يكن هناك
 فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها له أي
 مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت ان تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
 حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا ان يتم الرضاة بالرفع على اهمال ان المصدرية وسبأني لذلك مزيد
 في اعراب الفعل (قوله أحد اربعة اشياء) فالتنفيس وان ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كافي
 التصريح ولو لولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله ان قد صدقتنا) اسمها بالضمير الشأن أو ضمير
 الخطاب على مذهب المصنف أي انك وقد صدقتنا خبر وبالجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
 لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يقدر فيه ضمير الخطاب أو الغائب أو المتكلم
 بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أي بلا وان أولم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
 ان لا يرجع) أي بالرفع مضارع رجوع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذا يدل
 بعدونه بالهمزة واسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير الجمل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا ان لانكون
 فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا ان يؤمنون) اسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم
 والسؤال بمعنى المسؤول كقوله تعالى قد أتيت رسولك وما ورد بغير فصل قوله
 اني زعيم يا نويقة * ان أمنت من الرزاح
 ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح
 ان تهبطين بالادقو * م يرتعون من الطلاح
 والرزاح بضم الراء وكسر هاء زاي هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
 أي قول من لم بشرط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفاصل
 كخبر المفرد اما الفعلية فتفصل بلم أو قد كافي شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
 لا يتعين عند المصنف كافي ان فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أي كأنها وفي
 البيت ضمير الركاب أما في المثال الاول فيتمين ضمير الشأن اسم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
 الامع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتي أو حذف كقوله
 ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى واراق السلم
 أي كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو أي تأخذ من عطوت الى الشيء تنازلته باليد وضمنه

عظامه وقوله تعالى ايجسب
 ان لم يره أحد الرابع لورقل
 من ذكر كونها فاصلة من
 المنحويين ومنه قوله تعالى
 وأن لو استقاموا على
 الطريقة وقوله تعالى أولم
 يهد للذين يرثون الارض
 من بعد أهلها أن لو نشاء
 أصنامهم بذنوبهم وبما جاء
 بدون فاصل قول الشاعر
 علموا ان يؤمنون بخادوا
 قبل ان يسئلوا باعظم سؤل
 وقوله تعالى لمن أراد ان
 يتم الرضاة في قراءة من
 رفع يتم في قول والقول
 الثاني ان أن ليست مخففة
 من الثقيلة بل هي الناصبة
 للفعل المضارع وارتفع يتم
 بعده شذوذا (ص)
 وخففت كان أيضا
 فنوى
 منصوبها ونابتا أيضا روى
 (ش) اذا خففت كان
 نوى اسمها وأختبر عنها
 بجملة اسمية نحو كان زيد
 قائم أو جملة فعلية مصدرية
 بلم كقوله تعالى كان
 لم تقن بالامس أو مصدرية
 بقد كقول الشاعر
 أفد الترحل غير ان ركابنا
 لما نزل برحالنا وكان قد

أي وكان قد زالت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير
 كأن زيد يقام وكان لم تقن بالامس وكان قد زالت الواجبة التي بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله ونابتا أيضا روى اي
 أنه فسروى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وسدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدريسه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مشئى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوف وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدريان حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثني بالالف في الاحوال كماها (ص) (لا التي لنفي الجنس) (١٤١)

عمل ان اجعل للاوى نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هندا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التخصيص

على اسم مستفراق النسبي

للجنس كانه وانما قلت

التخصيص احترازا من التي

يقع الاسم بعدها من فوعا

نحو لا رجس قاتما فانها

ليست نصا في نفي الجنس

اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائما

بل رجس لان وبتقدير نفي

الوحدة نحو لارجل وأمالا

هذه فهي نفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجس وهي تعمل

عمل ان فتنصب المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبرا

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تتكسر نحو لا غلام رجل

قائم وبين المكسرة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكسرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تيميل فعدها بالي والسلم يفتح تحتين كما في الشمي شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضى العنق وندييه أى الصدر أى الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر ماميني (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لسن فتخفف وتمهل وجو بالجو ولكن الله فتعلمه وأجاز يونس والاختفص اعماها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا التي لنفي الجنس)

أى لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الاجتماعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتما لها نفي الوحدة أى نفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته من جوح يحتاج لقرينة كقولك بعدا بل رجس لان وقد تنص على نفي الجنس بقريضة خارجية كقوله تعز فلاشئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفي الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان نفي أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الانثنية أو الجمعية كما في المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجمع كما ونحوه في المظول وقال ابن الهمام لا تقيد النص كالعاملة كليس (قوله عمل ان) أى لشبهها بما في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير ونسارى لفظها اذا خففت (قوله الانكسرة) الحاصل أن شروط اعماها مستأرعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها وواحد لعمولها وهو تنكير همدار واحد لاسمها وهو اتصاله بهما يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجمعه شرط مستقلا وأما قول الصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يفنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لاني الدار رجل قائم فلولم نسكن نافية فهي زائدة لاعامة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصاعمت كليس وان دخل عليها جار الغيت وكانت معترضة بينهما وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر

(قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثالا لامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه الزرية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لا منس أبى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لان في مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا فيصل لها أى لا قاض يفصلها كقولهم لسكل فرعون وسى يتنو بينهما أى لسكل جبار فهار (قوله حنانا) بمهمله فنونين أى رحمة أى راحة في نسخ حيامن الحياة وفيه ان علميات الابعاد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشده اليه قول الشارح كقولك (قوله الغيت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثلها تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كالجذب مع المعرفة جبرما فانها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وما ورد من ذلك مؤول بنكسرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معاملة معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما الغيت كقوله تعالى لا فيها قول (ص) فانصب بهامضاً أو مضارعه * وبعد ذلك الخبر اذ كرفاهه



ثمرة اختلاف في لابنين كراما فبني السفة على الفتح عند الجهور دونه (قوله بكسر التاء) أي بلا تنوين
 لانه وان كان للقبالة مشبه لتنوين التمكن الذي لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنويع البناء قياسا لاسماها
 نظرا الى انه للقبالة (قوله ان الشبَاب) يروي أودي الشبَاب بفتح الهمزة وسكون الواو فندال مهمة
 أي فني وذهب ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لسكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجلة
 فيه نكح بفتح اللام مضارع لدمن باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشبَاب اما
 بكسر الشين جمع أشبَاب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي الذي الشبَاب أو اللام بمعنى في أي في زمن
 الشبَاب والشاهد كسر لندات على هذه الرواية. ويروي بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف
 وجاعة) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتي ومخالفة سيبويه انما هي في
 حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
 الشاو بين وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصر بين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
 أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
 خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد انبات
 القيام غير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مراد أو أيضا لا يكون المبتدأ مجموع امم وحرف غير
 سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط
 وهو الذي عمل في الخبر كحالته قبل دخول لالتكن لما كانت كجزئه نسبوذلك للمجموع تسامحا ولذلك
 قال الاشموني منه سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم يعمل لا الا في الاسم
 فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
 شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظ وهو باق تقديرا ولذلك يتبع
 اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتسخه لفظا ومحلها فتكونها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم)
 أي لقر به منها ولم يعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المعنى الذي عندي ان
 سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظر يغاب بالنصب فمثل يازيد
 الفاضل بالرفع أي ان نصب ظر يف بتسمية اللفظ لا محل كان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
 الخ) يظهر اثر اختلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
 المبتدأ من المتعاطفين وعند الاخفش يتمتع لثلاثا بتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
 خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة ما عند سيبويه فيجوز تقدير معنى عنهما
 ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانها وان كانتا عاملتين في الخبر الاتهما مائتا لثان لفظا ومعنى فيجوز
 عملهما في اسم واحد وعملوا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والدماميني قال الروداني
 والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حسنة اذ لا يعقل معمول
 لعاملين ثمانا ولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه مثنى لا خبر به عن كل من الاثنين بل
 عن مجموعهما فإزم كونه معمول للمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا
 خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأ من المعطوفين مثل
 زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
 سيأتي محترز في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لافي الاسم الثاني وحده فان
 أوجهه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها
 ثمانية لانه ان في الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر
 أو ينصب أو يرفع فان بني مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ان الشبَاب الذي محمد
 عواقبه
 فيه نكح ولا لندات للشبَاب
 وأجاز بعضهم الفتح نحو
 لاسمعات لك وقول
 المصنف هو بعد ذلك الخبر
 ذكر رافعه ومعناه انه يذكر
 الخبر بعد اسم لا مرفوعا
 والرافع له لا عند المصنف
 وجاعة وعند سيبويه
 الرافع له لان كان اسمها
 مضافا أو مشبها بالمضاف
 وان كان الاسم مفردا
 فاختلاف في رافع الخبر
 فذهب سيبويه الى انه ليس
 مرفوعا بلا وانما هو مرفوع
 على انه خبر المبتدأ لان
 مذهبه ان لا واسمها المفرد
 في موضع رفع بالابتداء
 والاسم المرفوع بعدهما
 خبر عن ذلك المبتدأ ولم
 تعمل لا عنده في هذه
 الصورة الا في لاسم وذهب
 الاخفش الى أن الخبر
 مرفوع بلا فتكون لاعاملة
 في الجزأين كما عملت فهما
 مع المضاف والمشبه به
 وأشار بقوله والثان اجعلا
 الى انه اذا أتى بعد الاسم
 الواقع بعدها بماطف
 ونكرة مفردة وتكررت
 لا نحو لا حول ولا قوة الا
 بالله يجوز فيه خمسة أوجه
 وذلك لان المعطوف عليه
 اما ان يبنى مع لا على الفتح
 أو ينصب أو يرفع فان بني مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركبه مع
لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفًا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لا حول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولاخلة

انسع الخرق على الرفع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفاً على محل لا واسمها
لانها في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازامة
الثاني ان تكون لا الثانية
عمدات عمل ليس الثالث
ان يكون مرفوعاً بالابتداء
وليس للا عمل فيه وذلك
نحو لا حول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا المعرك الصغار بعينه
لاملى ان كان ذلك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الا وجه
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

فلائغو ولا تأيم فيها * وما فاهوا به ابداً مقيم

على كون الاول مفردا كالثاني كمال المصنف وسينفذ فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أو لا لا تنصبه بقطع النظر عن مثاله فيبدأ كثيراً لأنه عطف منح نصب
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحه أو نصبه لتكونه مضافاً أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومعرفه سواء كان
مفردا أو مضافاً أو شبهه وجهان فالجاء خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بمليل انه مخبر فيه بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الاوجه لان القياس مع وجود لا بناءً ولا نصبه
وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه بالمفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه
بمحدوف أي لأرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتينوين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لاهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محدوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محدوف اما خبر
واحد لهما أي لانصب ولا خلة بيننا أول كل خبر وبتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالبناء وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فوق قدر خبر واحد لزم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممنوع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعد هازائدة
لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جلة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكره وأما ثانيا فكونه
بتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر مقال به بعد كما بينه الصبان فانظره وقوله انسع الخرق على الرفع يروى
انسع الفتق على الزائق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان الفاقية فاقية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تنسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحدوف شئ عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للا عمل فيه) أي لوجود شرط
الفائتها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطف الجمل كما اذا عملت كليس (قوله هذا المعرك الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محدوف
وجوز بأى المعرك قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين محجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافاً أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب
أي عطفه على لفظ الاول والرفع أي لانهائها أو عملها كليس أوز يادتها مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شئ الآن يقال الثاني والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو أممات ثلاثا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوباً مرفوعاً (قوله
فلائغو الخ) اللغو الباطل والتأيم اللوم من قولك للشخص أعت والضمير للجنة وما فاهوا أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو معلق من بيتين وأصله

فلائغو ولا تأيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست
 تامة فيسقط النصب ولهذا اقال المصنف وان رفعت ولا لا تنصب (ص) ومفردا نعمت المبنى يلى * فافتح وانصبين أو ارفع تعدل (ش)
 اذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يلية أي لم يفصل بينه وبينه بفواصل جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

(١٤٥)

على الفتح لتركيبه مع اسم
 لا نحو لارجل ظرف
 الثاني النصب مراعاة لمحل
 اسم لا نحو لارجل ظرفا
 الثالث الرفع مراعاة لمحل لا
 واسمها لانها في موضع رفع
 عند سبويه كما تقدم نحو
 لارجل ظرف (ص)
 وغير ما يلى وغير المفرد *
 لانها وانصبه أو الرفع
 اقص

(ش) تقدم في البيت
 الذي قبل هذا أنه اذا
 كان النعت مفردا
 والمنعوت مفردا ووليته
 النعت جاز في النعت ثلاثة
 أوجه ذكر في هذا البيت
 انه اذا لم يلى النعت المفرد
 المنعوت المفرد بل فصل
 بينهما بفواصل لم يجز بناء
 النعت فلا تقول لارجل
 فيها ظرف يلى ببناء ظرف
 بل يتعين رفعه نحو لارجل
 فيها ظرف يلى أو نصبه نحو لا
 لارجل فيها ظرف يلى وانما
 سقط البناء على الفتح
 لانه انما جاز عند عدم
 الفصل لتركيبه مع
 الاسم ومع الفصل لا يمكن
 التركيب كما لا يمكن التركيب
 اذا كان المنعوت غير مفرد

فيها ظرف ساهرة وشعر * وما فاعل الخ والحين بالفتح الهلاك والمليم اللأم والساهرة أرض يجدها
 لانه تعالى يوم القيامة فاعلها فيهما الحزم وروجر (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كلبس أو اهما لها
 وما بعدها مبتدأ مستقل أولها يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كلبس أو اهما وتقدر خبر واحد
 أو اثنين يعلم ماضي (قوله ولا يجوز النصب) أي عطف على المحل أو تبعاً للفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
 كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملاً
 كلبس فتاك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
 أولها يادتها أو عملها كلبس فتاك أحد وعشرون وجهاً يتمتع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعلماً لا كلبس
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافاً أو شبهه مع ابدال البناء
 بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافاً
 أو شبهه بمائة وان أفرد الثاني فقط فثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافاً
 فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
 الاول سواء كان مضافاً أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول بأربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملته الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع
 منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاقه للتحسين فلا
 تمتع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر اجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
 تقدم بفرد حالاً ونعرب هي بحسب العوامل والمبنى وبلى صفتان لنعته أو الاول متعلق بالثاني وحذف
 مفعول انصبين و ارفع لادالة الرفع عليه ولان تنازع لان المصنف ليراه في المتقدم (قوله لتركيبه مع اسم لا)
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لامتثال خمسة عشر كذا في التوضيح
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقاً لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصرح بذلك
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما معاً واحداً قبل دخولها تحكماً عشر
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركيبه مع لا والنعت
 بنى لتركيبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكره ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الآن يكون
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
 كان كأنهما معاً فمناها فبنيا و فرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبين بان صفة
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للنشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعاً للفظ والظاهر
 ان من جعل الموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
 وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
 ذكره هنا الا ناصر عن بعضهم في لا بالك فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعاً للفظ و اعرابه
 مقدر كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتبين المجزوم

(١٩ - (خضري) - اول)

نحو لا طالع جبالاظر يفاو لا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالنصف والمشبه
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب برو حاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جازي النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظرف يظن يفواظر يف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لاحكاما * له بالنعت ذى الفصل اتى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لانكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وهذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جازي النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع

والنصب سواء تكررت
لأنحو لارجل ولا غلام
امرأة أولم تكرر نحو
لارجل ولا غلام امرأة هذا
كأنه اذا كان المعطوف نكرة
فان كان معرفة لا يجوز فيه
الالرفع على كل حال نحو
لارجل ولا زيد فيها أولا
رجل وزيد فيها (ص)
وأعط لامع همزة
استفهام
مانسحق دون الاستفهام
(ش) اذا دخلت همزة
الاستفهام على لالتافية
للجنس بقيت على ما
كان لها من العمل وسائر
الاحكام التي سبق ذكرها
فتقول أ لارجل قائم وألا
غلام رجل قائم وألا طالعا
جيبا لظاهر وحكم
المعطوف والصفة بعد
دخول همزة الاستفهام
حكيمهما قبل دخولها
هكذا اطلق المصنف رحمه
الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بالتأنيب وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول
المصنف ومفرد ما عطف عليه قوله لمبني قال ابن غازي ولو قال
وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا وانصلا
لاغنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلا فالاولى
حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذف رويت وليس الفتح
بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البدل النكرة كالنعت المفصول نحو لارجل وامرأة فيها
بالنصب والرفع ولا يبنى على تركيبه مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل فيهنما فصل مقدر وجوز
بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لارجل واحد ز يدو بكر فيها وكذا يقال
في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظ منه كونه على لفظ التوكيد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه
ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتمتع برفعها لعدم
تسلط الاعلى المعرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعامة عمل ان وليس (قوله دون
الاستفهام) ايس فيه مع الاول ابطاء لتخالفهما أمر يفواظر تكبرا (قوله فالحكم كاذكر) لكن مع
التو بيخ كثير ومع الاستفهام عن النبي قليل حتى توهم الشاوي بين عدم وقوعه (قوله الأرعوا) أي
انكفأ فاعن القبيح وهو اسم لا خبرها محذوف أي موجود والهمزة للتو بيخ والانكار والشبهة الشباب
وأذنت أي أعامت والهرم بفتح الحين الكبر وقد هرم هرما كتعب تعبها فهو هرم اذا كبر وضعف كذا في
المصباح (قوله الأاصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسمي خبرها أو صفته والخبر محذوف
أي موجود والذي لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل ينتفي اصطبار اسمي زوجتي أم تتجدد
وأم امامتة فالاطلوب بهامع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى
الاستفهام عن التجلد دما ميني (قوله الاعملها في الاسم) أي ولا خبرها لانها بمنزلة أمتي فتقولك ألاماء
كلام تام جلا على معناه وهو أمتي ماء فلا خبرها لالفاظا ولا تقديرا كما قاله الساميني والاسم هنا بمنزلة
المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقادرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كابت وهي لا تاني
(قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله ألاماء
باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق ككررت برجل رجل صالح ويسمي

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التو بيخ والاستفهام عن النبي فالحكم كما
ذكر من انه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التو بيخ قولك أ لارجل قائم ومنه قوله
أ لارعوا لمن ولت شبيبتيه * وأذنت بشيب بعد هرم
ومثال الاستفهام عن النبي قولك أ لارجل قائم ومنه أ الاصطبار لسامي أم لها جلد * اذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
وان قصد بالا لثني فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يقتضى اطلاق المصنف ومنه سيبويه أنه لم يبق لها الا
عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للا بداء ومن استعملها لثني قولهم ألاماء باردا وقول الشاعر
* ألامرولى مستطاع رجوعه *

الغفلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر

اذا المراد مع سقوطه ظهر (ش) اذ ادل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين

والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر خبر

ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفا ومجرورا

نحو أن يقال هل عندك رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر ولا كريم من الولدان

مصبوح والى هذا أشار المصنف بقوله

اذا المراد مع سقوطه ظهر واحترز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فانه لا يجوز حينئذ الحذف

كأن تقدم (ص) **ظن وأخوانها**

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا

أعنى رأى نال علمت وجدا

ذمتا موطئا فهو مبنى على الفتح اتركبه مع الاول ويمتنع رفه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين تنوين باردا لان العرب لم تركب أر بعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيدا ولا بدلا كافي التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفاله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فكنا ههنا وجوز في النسك كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه **(قوله فيرأب)** بفتح التحتية واطمنزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله ضمير العزم وأذات بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت وبد الغفلات فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخميلا واحتج المازني بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا فيمبطل قوله لا خبر لها وصفة لاسمها من إعادة للابتداء فيمبطل قوله بعدم ذلك وأي كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعزم بعد وصفه بولي ولا خبر للافعال الروداني وتجوز الوصفية مكبرة ادلا يشك عاقل في ان المتعنى انما هو استطاعة رجوع العزم المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك **(تنبيه)** تردألا للتنبيه وهي الاستتعا حية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ الأيوم يأتيهم وللعرض والتخصيض فتختص بالفعلية نحو ألا يحبون أن يغفر الله لكم ألاتقانون قوما الخ **(قوله اذا المراد الخ)** اذا شرطية كما يشير اليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هي اذا الفعلية لان المراد لا يظهر في كل تركيب كالأجنبي **(قوله اذ ادل دليل)** أى مقالى كوقوعها جوابا لسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق نحو فلا فوت أى لم قالوا الاضير أى علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع النحو لاله الا الله فيرفع ما بعد الاعلى البدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ وليس ههنا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل **(قوله)** أغير من الله المراد بالغيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لانفعال النفس من فعل ما يستكره لاسستحاثته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تكاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا تكوفا وغيره كضربة ولا يكسر أو هما كما قاله ابن السكيت مصباح **(قوله ولا كريم الخ)** قيل انه الحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والمنابعة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
 ورد جازرهم حرفا مصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تلميح
 اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقاة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم اشبهه الملح في البياض واللحاق جمع لقوح وهي الناقاة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده ضرع الناقاة لئلا يرضعها ولدها وانما تاتي وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته المصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

ظن وأخوانها

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم **(قوله جزأى ابتدا)** الاضافة لادنى ملابسة أى جزأى جملة ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو المصدر أو غيره مما يمتنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه في يجوز ههنا مع ما على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذ ك المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذ ك المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شيء محارة وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد نستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونوه ومثال علم عامت زيدا أخاك وقول الشاعر

عامتك الباذل المعروف فانبعث اليك بى واجفات الشوق والامل ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فأغتمط

كليم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استههما في البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر برفقه فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بنفسه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذ كره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا هجر او صيرت الطين خزفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمر ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أرحال من مفعوله (قوله الله) بسكون الدال لغة فى الذى وكاعتقد صلته احتترزه عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد صرت والتي بمعنى صبر وستأنى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لان الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتي) مبتدا وكصيرصلته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما انصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعه للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مجبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسومع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقيلا للاقسام ثم نبه عند ذك كل واحد على مجيئه لغير ذلك (قوله فثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لاجبى أبصر أو أصاب برئته والاتعات لواحد وأما معنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى بعديتها نارة لاثنين كراى الشافى كذا حلالا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج ترا كين قصد الخارج وتارة لواحد وهو مصدر ثانيا مضافا لاولها كراى أبوحنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك ا ه وصرح هذا عدم الاحتياج حيث نالت تقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير صراحة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى اللسان معنى ما يخالفه (قوله محارة) أى قدرة وهو تمييزا لكبر الباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا لكثرتهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعار نراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمته ومن مؤمنات وكان عليه ذك كره كراى أما التى بمعنى عرف فستأنى فى المتن والتي من علم يعلم عامسا كفرح يفرح فرح فهو أعلم والمرأة عاماء اذا انشقت شفته العليا فلان يقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالحيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لاجبى أصاب الشيء أى لقيه والاتعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد لازوم الثلاثة ومصدر الثالثه موجودة بفتح الميم وكسر الحيم والثانية وجدنا بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهدا ما فاعله ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به

وعروم رخم بحذف التاء والاختياط بالعين المحجمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاءه بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أو صافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا درى فيما تعدى لفعولين ولعله ضمنها في البيت معنى هامت والتضمين لا ينقاس اه لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهزرة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به قيل الامع الاستفهام في تعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجملية مسد المفعولين والوجه ما في اللمع والمعنى انما هامت مسد المفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهي اني بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلا والانهت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يندكر من المتعلقة والكثير المشهور ودخولها على أن وصلتها فتسد مسد مفعولها كقوله

وهي التي بمعنى اعلم قوله
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها
فبالغ بلطف في التحجيل
والمسكر
وهذه مثل الافعال الدالة
على اليقين ومثال الدالة
على الرجحان قولك دخلت
زيدا أخاك وقد استعمل
خال لليقين كقوله

فقلت تعلم أن للصيد غرة * والانضيحها فانك خاتله
وفي حديث الدجال ندموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله
خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهزرة على غير قياس كقوله
اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا يستطيع من الوجد

دعاني الغواني عمهن
وخلتني
لي اسم فلا ادعى به وهو أول
وظننت زيدا صاحبك
وقد تستعمل لليقين
كقوله تعالى وظننوا أن
لاملجأ من الله الا اليه
وحسبت زيدا صاحبك
وقد تستعمل لليقين كقوله
حسبت التقي والوجود خير
تجارة
ربا اذا المرء أصبح ناقلا
ومثال زعم قوله
فان تزعميني كنت أجهل
فيكمو

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع في مشيه أي عرج أو عوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني الغواني
جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلى والياء من خلتي مفعول أول والثاني جملة في اسم وقوله فلا
ادعى به يظهر انه على تقدير الانكار أي أفلا ادعى به والحال انه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين لشي
واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن
والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقال الفتح وان كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح
ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة
وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى عدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها
حسبا كنصر او حسبان بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرها من قاموس (قوله ربا) تمييز
لخبر وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف
وساد والانهت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول
من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجدل فيبني للفاعل (قوله فان تزعميني الخ) الياء مفعول أول وجملة
كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب
والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الدين كفروا
أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعرز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم
فلان كذا فعناه قاله معتقداه وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال
اليقين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية النسبة
الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكأنك قلت كذب أي قال قول غير صحيح فعلى هذا لا تكون
من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معنقا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل الى
حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبري نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بثس مطية القوم زعموا اذ

فاني شربت الجلم بعدك
بالجهل

ومثاله عد قوله فلا تعد المولى شريكك في الغنى * واسكنها المولى شريكك في العدم ومثاله حجاقوله قد كنت أحموا بأعمر وأخائفة حتى أملت بنا يوم ماتت ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقيده المصنف

جعل بكونها بمعنى اعتقد احتراماً من جعل التي بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثاله هب قوله فقلت أجرني أي بالملك والافهني اصراً هالكاً ونبه المصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد إلى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والف كصبرا إلى آخره فتعدي أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعداها بعضهم سبعة صبر نحو صبرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقسمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منسورا ووهب كقولهم وهبني الله فذاك أي صبرني وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً وترك

هو تحوير من الحكاية بلان ثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس مراد السيراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب * ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالماً به بدليل قوله بعد * ولقد صدقت وكنت ثم أميناً * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذلك قال الفاعل كهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عد) أي لا بمعنى حسب المال والاعتدت لواحد (قوله فلا تعد المولى) هو لانه من بن بشر الصحابي وقوله واني لأعطي المال من كان سائلاً * واغفر للمولى المجاهر بالظلم واني متى ما تلفني جازم له * فما بيننا عند الشدائد من صرم أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هو من يخاطبك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتماق للغنى كما قال ابن دريد في مقصوده والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى عبيد ذي المال وان لم يطعموا * من غمره في جوعه تشفي الصدا وهم لمن أملق أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى وقال آخر حتى السكالب اذارأت ذا أثره * حنت اليه وحوت أذناها واذا رأيت يوماً فقبراً معدا * هرت عليه وكشرت أنيابها (قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في المجازة من حاجيته فحجوته أي فاطنته فغلبته والاعتدت لواحد في السكك ولا بمعنى أقام أو نجل والافلازمة (قوله أخائفة) بتدوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي وثوقه أو بالاضافة أي أخا وثوق والمهمات الحوادث (قوله والا فهني) أي ظنني هالكاً (قوله أي صبرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجر يانه كالمثل والقداء بالكسر يدوي يقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صبرت ففعله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده نعمه حتى ظالمنا ولوى يدي * لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القدر عن نفسه وانفه وتعهد بالعين المججمة أي ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول واحد فضم من معنى صبر فتعدى لانهين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ) حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجددمصابيه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مثني حدث بفتح حين بمعنى حدث فنونه مكسورة وعليه فضمه بررد للقدار أي مقدار من المصائب وسمن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن ويطاق على السرور أيضاً كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله ورييته حتى اذا مات تركته * أأالقوم واستغنى عن المسح شاربه في ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا فرد شمورهن السود بيضا * ورد وجوهن البيض سودا (ص)

وخص بالتعليق والالغاء

ما
من قبل هب والامر هب
قائلزما

ككنا تعلم ولغير الماض
من
سواهما اجعل كل ماله
زكن

(ش) تقدم ان هذه
الافعال قسمان أحدهما
أفعال القلوب والثاني أفعال

التكوير فإما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرفة وغير
متصرفة فالمتصرفة ما عدا

هب وتعلم فيستعمل منها
الماضي نحو ظننت زيدا
قائما وغير الماضي وهو

المضارع نحو وأظن زيدا
قائما والامر نحو وظن زيدا
قائما وامم الفاعل نحو أنا

ظان زيدا قائما واسم المفعول
نحو زيدا مظلون أبوه قائما
فأبوه هو المفعول الاول

وارتفع لقيامه مقام الفاعل
وقائما المفعول الثاني
والصدر نحو عجبنا من

ظنك زيدا قائما وبثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت
للماضي وغير المتصرف
اننان وهما هب وتعلم بمعنى
اعلم فلا تستعمل منهما الا
صيغة الامر كقوله

تعلم شفاه النفس قهر
عدوها
فباغ بلطف في التحجيل
والسكر

في مثل كضرب الله مشا لا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فقد أتوا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبتدأ
كسب نفريق من الذين ألح فسكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبتدأ لان الظرف
يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الوجوب بانه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتواؤه على الفاعل فالحق ان نبتدأ بمعنى طرح ووراء ظرف
له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكره مثلا مفعول له والمقصود الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجمه آخر البيت أو امر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو
ضمير الشان ومن قبل هب صلة ما أي ماذا كمن قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أي الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم معمول الخبر
القهي على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف للموصول والموصوفة
بجمله زكن أي علم ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون
ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة
المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني
لا ينصب مفعولين وان صح صوغها من الثاني كابدأ علم من عمر وروما علمه صيان (قوله أنا ظان) أي
أنارجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود
ضميره الا على الغائب كقوله بعض المحققين اه سجاجي (قوله الا صيغة الامر) اما هب فانفاق واما
تعلم فعند العلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت علمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم وقياس
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسد مسد
مفعولها أن وأن وصلتها من ان كانتا في تقدير المفرد لتضمهما المسند والمستند اليه صريحا وهي حينئذ عاملة
في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلة عنها والاكسرتان ويجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين لسمي واحدا كظننتني قائما وخننتني لي اسم أن رآه استغنى وألحق بها في ذلك
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو اني أراني أعصر خجرا وقوله

ولقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمالى

وعدم وفقد روجد بمعنى لقي بقلة دون يليق الافعال فلا يقال ضربتني انفا قال لا يكون الفاعل مفعولا بل
ضربت نفسي وظلمت نفسي ليعتبار اللفظان فان ورد ما بعدهم قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضم اليك
جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحدهما ضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا
اياي (قوله بالتعليق والالغاء) أي مجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافي
أنه يشارك في الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه مغلغة لازائدة وفي شرح السكافية
ما يساعده كذا في النسك ويشارك في التعليق بالاستفهام خاصة غير من نحو فليظنر أيها أركي طعما
فستبصرو ويصرون بأيكم المفتون يستأون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
أيهم زيد واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبو
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معاق من العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على انها
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
لفظها وان لم يوجد معاق كعلمت زيدا أبو قائم ويؤيد الاول ما سيأتي في الشرح عند مثيله بان ليتم فان

وقوله فقلت أجزى أبا مالك * والافهني امرأها لكا واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز بد قائم فقوله لز بد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
 لكن في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لز بد قائم وعمره منطلقا فهي عاملة في لز بد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
 هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحووز بد ظننت قائم فليس لظننت عمل في لز بد قائم لاني المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا صحيح أي في ذلك
 أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذ كر كعرفت أي همز يدا والا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من
 هو حال لانها انشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان
 اطلاق المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
 في المحل دون اللفظ فكانه لم يعمل كالمرأه المعلقة لامر وجهه ولا مطلقه لاساءة الزوج عشرينها (قوله المانع)
 هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث زول صدرتها
 بسبب عمله فيها وفيها بعدها فتكون حشا وهو باطل (قوله للمانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف
 العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها انها تؤثر في القدرات بقبليها وتحويلها
 واقليمية لا تقوى على التأثير فيها الضعفاء انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت
 ومنع من ذلك في هب وتعلم لزم لفظها محالة واحدة فناسب كون عملها كذلك وهل المراد بعدم الغاء
 ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا وأنه
 يدخل ويلغى بالظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لاني ابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط
 العامل أو تأخره لاني حال الابتداء به أي جعله قبلها فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه
 الجنس التام لاختلاف معنهما مع اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
 علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والاتباع الاعمال كن بد قائما
 لم أظن لان الغاءه حينئذ يوهوم أن ما قبله مثبت فيما نقض في الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما
 قوله وما خال لدينا الخ فقول بماسيا أي لاماني ولو سلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النبي من أوله فتأمل
 ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كن بد قائم ظني غالب
 لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحو لز بد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معلق بها لامني
 ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيبان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط
 قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
 تأخر فانه يصف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب
 كن بد قائما ظننت ظنا والاقبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينها
 شبه التثافي فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتها في المصدرية وكذا يقال
 في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها حتى عما يتعلق بالجمله غيرهما
 كتنى ظننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
 لتقدم ماني الاول وانى في الثاني الالغاء على الارجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون
 الا بالوارث ونون منصوب تقدير للضرورة على حد * أي الله ان أسموها بام ولا أب * وخال بكسر الهمزة
 أفصح من فتحها والتحويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت للمضارع وما بعده
 من التعليق وغيره ما ثبت
 للماضى نحو أظن لز بد قائم
 وز يدا ظن قائم وأخواتها
 وغير المتصرفه لا يكون
 فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
 أفعال التحويل نحو صبر
 وأخواتها (ص)
 وجب وز الالغاء لاني
 الابتدا
 وانوضمير الشأن أولام
 ابتدا
 في موهوم الغاء ما تقدما
 والتزم التعليق قبل نفي ما
 وان ولا لام ابتداء
 اوقسم
 كذا والاستفهام ذاله
 انختم
 (ش) يجوز الغاء هذه
 الافعال المتصرفه اذا وقعت
 في غير الابتداء كما اذا وقعت
 وسطا نحووز بد ظننت قائم
 أو آخر نحووز بد قائم ظننت
 واذ توسطت فقبل الاعمال
 والالغاء سيبان وقيل الاعمال
 أحسن من الالغاء وان
 تأخرت فالالغاء أحسن وان
 تقدمت امتنع الالغاء عند
 التبصر بينه ولا تقول ظننت
 زيدا قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهوم الغاءه ماتقدمه أول على اضمار ضمير الشأن كقوله
 أرجو وأمل ان ندنو مودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالتقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول
 الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
 كذلك أدبت حتى صار من خاتي * انى وجدت ملاك الشيمه الادب

والتقدير اى وجدت الملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء فى شئ وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقي وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما للنافية نحو ظننت ما زيد قائم وان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثاله بقوله تعالى ونظنون ان لبيثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق فى شئ لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلسل العامل (١٥٣) على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلا

حذفت ما لقات ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبيثتم اذ يقال وتظنون لبيثتم هكذا عسم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من انه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره وتمثيل النحو بين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشبهه لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا عمرو اولام الابتداء نحو ظننت لز يدقائم اولام القسم نحو علمت ليقوم زيد ولم بعدها احد من النحويين من العلاقات والاستفهام وله صور ثلاث الاولى ان يكون احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت ايهم ابوك الثانية ان يكون

اكتنيه حين اناديه لا كرمه * ولا اقبه والسوءة اللقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اى وجدت الخ) قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشأن اول الام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يرويه صفيح الشرح اه والظاهر امتناع اللام فى الاول لانها لتأكيده الاثبات فتنا فى النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) اى الامع المصدر واللام فى يجب كما مر (قوله فانه لازم) اى الا اذا كان المعلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول اول والجملة فى محل الثانى ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما فى قولهم ان احدا لا يقول ذلك حيث وقع احد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيئا واحدا فى المعنى (قوله) ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هى وان فى الشذور والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانها لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله فى المعنى عن سيبويه فى الاوان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما مفعول كعلمت والله ان زيد قائم ولازم يدقائم ولا عمرو ومقدر كعلمت الى الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهى فى محل نصب تسلسل العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن فى النسكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريين على خلافه قال ولذا اطلقه فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو) كرر لوجوده مع المعرفة لان الغاء لامها لا يمكن لافرق هنا بين المفعول والعامة والعامة كليس اوان (قوله) اسم استفهام) اى لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن اخذت وعمن تسأل (قوله) علم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقى الافعال مما مر التنبيه عليه لانها اصل افعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم معنى عرف الخ) صريح فى ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشئ وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لافرق بينهما فى المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظي (قوله) ولراى) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان ار يد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحى فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان ار يد معناها وهو الخلفن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتمى اى انسب صلتها ولعلمت متعلق به وطالب حال من علم احترزه عن العرفانية ومن قبل امامتعلق بانتمى لجرده الايضاح اى من قبل ذكر العرفانية كما

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام ايهم ابوك (٣٠ - (خضرى) - اول) الثالثة ان تدخل عليها أداة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص) لعلم عرفان وظن تهمة * تسمية لواحد ملتزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله أنخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أى انهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أى بمنهم (ص) ولراى الرؤى بانتم مالما * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأى

حامية أي للرقى في المنام تعدت الى المفعولين كما تعدى اليهما المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولأرى الرقى يا نعم أي انبأ لرى التي
 مصادر الرقى يا مناسب المتعدية الى اثنين فعبّر عن الحامية بما ذكر لان الرقيا وان كانت تقع مصدر الغير رأى الحامية فالشهور كونها مصدرا
 لها وشال استعمال رأى الحامية (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أراى أعصر خرأيا مفعول

أول وأعصر خرأ جلة في
 موضع المفعول الثاني
 وكذلك قوله
 أبوحنس يورقنى وطلق
 وعمار وأونة اثالا
 أراهم رفقنى حتى اذا ما *
 تجافى الليل وانخزل النخزالا
 اذا أنا كالذى يجرى لورد
 الى آل فلم يدرك بالالا
 فالهاء والميم فى أراهم
 المفعول الاول ورفقنى هو
 المفعول الثاني (ص)
 ولا تجز هنا بلا دليل *
 سقوط مفعولين أو مفعول
 (ش) لا يجوز فى ههنا
 الباب سقوط المفعولين
 ولا سقوط أحدهما الا
 اذا دل دليل على ذلك
 فقال حذف المفعولين
 للدلالة ان يقال هل ظننت
 زيدا قائما فتقول ظننت
 التقدير ظننت زيدا قائما
 حذف المفعولين لدلالة
 ما قبلها عليهما ومنه قوله
 باى كتاب أم بأية سنة
 ترى جهنم عارا على
 وتحسب
 أى وتحسب جهنم عارا على
 حذف المفعولين وهما
 جهنم وعارا على لدلالة

بشرب اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الحامية
 لا تبنى كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ التبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاؤها ولا تعليقها
 خلافا للشاطبي (قوله حامية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنى مصدر حل يحلم كقتل يقتل اذا
 رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى رأى الرقيا وقوله لان الرقيا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه
 نص على المراد اذا الرقيا يستعمل مصدر الرأى مطلقا حامية أو غيرهما فأجاب بما ذكر ومنه ذهب الحريرى
 والمصنف انها لا تبنى لغيرهما فلا اشكال عليه وأما الرقبة بالتاء فالغالب كونها بالمصرية والعلمية (قوله أبو
 حنس) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأثالا صرخم اثلة فى غير النداء للضرورة ويورقنى أى يسهرنى
 خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع أو ان ظرف للخبر المحذوف أى يورقونى أونة وحتى
 ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجا فى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية جافية دخلت فى جواب الاولى
 والورد المنهل أى الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء وبلا بلا بكسر الموحدة
 ما يدل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما
 (قوله ورفقنى هو المفعول الثاني) بحث فيه السامى بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لانه
 محقق قبل ذلك قال فرفقنى حال لانه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم
 رفقة يفظه لامنا كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالرفقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحققة
 كما عطيه النظر السيد أى أراهم بحتمه عين فى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا
 دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما
 الثاني فاتفق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف
 جزء الكامة وهو ممنوع بخلاف حذفها معا فتختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتامها وهو ساغ وجوزه
 الا كثرون مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والاعفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف
 وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتمده حقا ووطنتم ظن السوء أى ظنتم انقلاب الرسول
 والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يخجل أى يظن مسموعه حقا فالخلف فى كل الدليل لان أعنده علم الغيب
 يشعر بهما فى الاول وبل ظنتم ان لن ينقلب الرسول الخ وأوضح دليل عليهما فى الثاني ويسمع فى الثالث
 يشعر بالاول وحال مخاطب بالثاني (قوله فى هذا الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالخلف اذ يكون اخبارا
 بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يتخلو احد عن ذلك بخلاف خبر هذه الأفعال كاعطيت وكسوت
 وضررت فالأخبار بمجرد الفعل مغيبة وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم
 ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا محجيبا أو أريد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون
 لسكتة فينبغى الجواز كما فى الوردانى وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار وعندك لحصول الفائدة
 حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو وأبلغ فى المعنى كما فى الوردانى والضهير فى
 جهنم لآل البيت وهوللا كسميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت
 وقوله فلا تظنى غير مفرغ على ذلك القسم وهاء غيره لانزول المفهوم من نزلت ومعنى متعلق بنزلت وكذا

ما قبلها معا لهما وشال حذف أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أيدا قائما
 فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم
 أى فلا تظنى غيره واقعا غيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثاني وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين
 فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

(ص) وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
 (ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وانقول زيد منطلق لكن الجملة

بعده في موضع نصب على
 المفعولية ويجوز اجراؤه
 مجرى الظن في نصب المبتدأ
 والخبر مفعولين كما تنصهما
 ظن والمشهور ان للعربي
 ذلك مذهبين أحدهما هو
 مذهب عامة العرب انه
 لا يجرى القول مجرى
 الظن الا بشرط ذكر
 المصنف منها أربعة وهي
 التي ذكرها عامة النحويين
 الاول ان يكون الفعل
 مضارعا الثاني أن يكون
 للمخاطب واليهما أشار
 بقوله اجعل تقول فان
 تقول مضارع وهو
 للمخاطب الثالث أن يكون
 مسبوقا باستفهام واليه
 أشار بقوله ان ولي
 مستفهما به الشرط الرابع
 أن لا يفصل بينهما أي بان
 الاستفهام والفعل بغير
 ظرف ولا مجرور ولا
 معمول الفعل فان فصل
 بأحدهما لم يضر وهما
 هو المراد بقوله ولم يفصل
 بغير ظرف الى آخره
 فمثال ما اجتمعت فيه
 الشروط قولك أتقول
 عمر انطلقا فعمرا مفعول
 أول ومنطلقا مفعول ثان
 ومنه قوله

بنزلة الحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أي فلا تظني غيره كأننا
 منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
 أي معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى
 الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر انها احتراز عن الفصل
 بالكل ويشهد له النهي عن تنقيح الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تنقيح
 الرخص من مذاهب متعددة لافي مذهب واحد كما هنا وهو عمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
 (قوله ان تحكى) أي بلفظها الاصلى بالانغير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
 كقول زيد عمر ومنطلق أم لا كقول ارقم عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجماعا فلك ان تقول قال زيد
 انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقت له هو
 بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
 الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحد انمنعه
 (قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا لاطلاق وكالجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو
 فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو صد لفظه كقلت كلمة أي لفظ زيد مثلا فلك ذلك مفعول به للقول الآن
 هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
 مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجماعا
 وهل المراد مجرأه في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلظ كإيشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ
 أوفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سالم وعليه
 فالظاهر صحة تعليقه والقائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما يحثه
 المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجرح والواجب الرفع على الحكاية نحو أتقول زيد
 عمر ومنطلق لأنها تبعد من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل
 كون القول حاليا وردده الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده * فمتى تقول الدار تجتمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والداميني بانها ظرف لتجمعنا
 فالاستقبال هو الجمع والقول حال ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو
 عن غيره كقاف الداميني خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرجح يشقل عاتق * اذا نالم أظعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لاعنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
 مما يختص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
 القلص) بضم تين مخفف اللام جمع قلوس وهي الناقاة الشابة مفعول أول والرواصم صفتها جمع راسمة
 من الرسم وهو التأثير في الارض اشد الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحملان مفعوله الثاني
 ويروي يدين بدلته ومتى ظرف له أي أنظن النياق يدينهما في أي رقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القلص الرواصم * يحمان أم قائم وقاسما
 القول مفعولين عندهم ولا وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول
 عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم بضر نحواً عندك تقول زيد منطلقا وفي الدار تقول زيد منطلقا وعمر تقول منطلقا ومنه قوله
 أجهالا تقول بني لؤي * لعمر أبيتك أم متجاهلينا فبني مفعول أول وجهه المفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب
 المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحواً تقول زيد منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحواً تقول زيد منطلقا (ص)
 وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذامشقا (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون
 القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة لم توجد ذلك نحو قل ذام
 مشقا فإندام مفعول أول ومشقا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنتم رجلا فطينا * هذا العمر والله اسرناينا فهذا مفعول أول لقالت
 واسرناينا مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثه أرى وعلمها * عبدا إذا صار أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى
 ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها علم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل
 لانهما قبل دخول الهمزة
 عليهما فكانا يتعديان
 إلى مفعولين نحو علم زيد
 عمرا منطلقا ورأى خالد
 بكرا أخاك فلما دخلت
 تليهما همزة النقل
 زادت مفعولا ثالثا وهو
 الذي كان فاعلا قبل
 دخول الهمزة وذلك نحو
 أعلمت زيدا عمرا منطلقا
 وأريت خالدا بكرا أخاك
 فزيدا وخالدا مفعول
 أول وهو الذي كان فاعلا
 حين قلت علم زيد ورأى
 خالد وهذا هو شأن
 الهمزة وهو أنها تصير
 ما كان فاعلا مفعولا
 فان كان الفعل قبل
 دخولها لازما صار بعد
 دخولها متعديا إلى واحد
 نحو خرج زيد وأخرجت

مثله معمول المعمول فيجوز أن هذا تقول زيد اضرب باوقيل لا يضرب الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر
 البصريين ما عدا سيديويه والآخرش (قوله نحو أنت تقول الخ) محله ما يجعل أنت فاعلا بتقول محذوفا
 ناصبا للمفعولين والاجاز اتفاقا لعسم الفصل كذا في التوضيح فاستشكاه شارحه لما نقله الموضح في حواشي
 الالامية من ان المحذوف لا يتعلق بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هي المذكور المفعول من
 الاستفهام ويجاب بأنه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقا والمذكور مجرد التفسير
 (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه
 بمعنى التناظر فالجواز عندهم موزع على الخالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة إلى ضرب صادده الشاعر
 لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بنى اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بنى اسرائيل بالنون
 بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم
 تضمين القول معنى الظن لان قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظننت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان
 اسرائيل باق على جزء بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا المفعول القول بعيد فلا يصلح
 رد اللاحتمال على المبنى على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

في نسخ أرى وأعلم والكل وجه موافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في
 محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة
 ورأى وعلم مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحسية نحو اذير يكهم الله الآية (قوله
 وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا
 للاخفش في ادخالها على الجميع قياسا عليها لخروجها عن القياس اذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة
 بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها في ذلك
 التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطروعة فانهما يجعلان المتعدي لواحدا لازما والمتعدي لاكثر
 ينقص واحدا (قوله وسيأتي الخ) أي في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حقا

الواقع

زيدا وان كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين نحو

لبس زيد حبة فتقول البست زيدا حبة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة كما تقدم
 في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولي عامت مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا (ش) أي يشبث للمفعول
 الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعولي علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما
 ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذ ادل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما
 المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم بجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمر وأعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الا كابر فإندام مفعول
 أول والبركة مبتدأ ومع الا كابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الا كابر وكذلك يجوز
 التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا العمر وقائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحمدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال

حذف أحد هـ الدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما وأعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص)

وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى المفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا وعمرا وعلم بمعنى عرف نحو علمت زيدا والحق فانهما يتعديان بهما الهمزة إلى مفعولين نحو رأيت زيدا وعمرا وأعلمت زيدا والحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه

لا يصح الاخبار به عن الأول فلا تقول زيدا الحق كالات قول زيدا درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وإبقاء الأول وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعطت وأعطيت ومنه قوله تعالى فإما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول أعطت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت (ص) وكأرى السابق نبأ أخيرا حدث أنبا كذلك خبرا

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت للمفعولي علمت حقيق للثاني والثالث حال كونه مطلقا من التقييم بحكم أحوال خلاف ما في اشتراط في جواز التعليق والالغاء هنا بناء على المفعول أما المفعول الأول فليس له شيء من هذه الأحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) أما ماض معلوم فالهه للتثنية عائدة على علم ورأى في البيت الأول كالتعديا وأمر فاله بدل من النون الحقيقية ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير فلاما ماض مجهول لأنه لا يبي من اللازم وعلى القول بجواز احتياج إلى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المقوم من الفعل لا الالف لأنها ليست مفعولا به بل تكون للإطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الأحكام لكنه يقتضي منع التعديا هنا كباب كسا وليس كذلك فالقول بدله * ومن يعلق ههنا فأسا * لوى بالمراد وإنما جازا التعليق ههنا لأن العلم عرفانية قابلية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقا قوله تعالى رب أرني كيف نجح الموت فجعله كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح ككون كيف اسما معر بالجر داعن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أي أرني كيفية أحيائك كما قيل به في ألم تركيب فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كإرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال السامع وتعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة إنما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعديا إلى ثلاثة صريحة إلا وهي مبنية للمفعول كما قاله شيخ الإسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم إذا حضرتمكم كل ممزق أنكم لفي خالق جديد لان جملة أنكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التاء مفعول أول ثابت عن الفاعل وزرعة ثمان وجملة يهدى ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصدها التعريض بدم زرع السفاهة عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام إنكار أي شيء ثبت عليك في عيادتني إذا أخبرتني بكسر التاء خطابا لاني وهي المفعول الأول ثابت عن الفاعل والباء ثمان ودنفانك وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أو منعم الخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام إنكار والشاهد في حديثه فالفاء مفعول أول والهاء ثمان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه إذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كازعموا أي لم أجر به تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عند الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقوله نبات زيدا عمرا قائما ومنه قوله وأخبرك قولك أخبرت زيدا أنك منطلقا ومنه قوله وحدثك قولك حدثت زيدا بكرم قيا ومنه قوله وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله وخبرك قولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

والتأه هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح العين المحجمة فمرتب به واسمها إلى وقوله بمصر صفة لأهل أي السكانيين بمصر ووجه أعودها حال
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أي ولونا نسخاً كظننت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الاثبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المقاميل لانها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوبة إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان
الاسناد فيهما تنبى وأما باقي التوابع فلا اسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحاً للحقيقي الذي هو
الحدث ثلاثياً كقولهم أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام خروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تستد إليه
أصلاً أما على انها لا حدث لها بل هي روابط وقوم للسنند وهو الخبر فظاهر وأما على ان لها عهداً مطلقاً وهو
الحصول والنبوت فلانه لم يستد للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيد بالشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قائم وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه لسكنه مؤخر لفظاً في الاولين ورتبة في الاخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كاسيدينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتح حين وطر يقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلي الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بان المراد بالانها عدم بناءها للجهدول لعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعي آتي ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شئ وذا عنداً من اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافة هدا جون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سوات وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بان كان حله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد يراد لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولاد فاع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفي بالله شهيداً أي ما جاءنا بشير وكفي الله وهو حينئذ مرفوع تقديره وقيل
محلوه ويجوز في نابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر وقيل من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه الساميني بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فغنوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وايس بمحكي ولا بمجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم

مرضاة

فأقبلت من أهلى بمصر

أعودها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى تارة تعدى

الى ثلاثة مقاميل وتارة

تعدى الى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

الى ثلاثة فنتبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهى المتعدية الى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهى المتعدية الى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذى كرفوعي

آتى

زيد منبرا وجهه نعم

الغنى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياقى الكلام

على نائبه في الباب الذى يلى

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المسند اليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيده * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جوه * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جنى في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن المأثر يدمنه الحدث أضيف الى فاعله خفضه
ولسدون الروى في البيوت قبله سا كسنا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحقان جمع جفنة
وهي القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعل مجرور سا كن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة سا كن للضرورة مرفوع محلا هدا في الصحاح مانصه وصنبر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعتري مجاسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام الجوز ويحتمل أن يكون ناعني وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فالغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروى على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروى للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنواني رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام الجوز عند العرب خمسة
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرينة المقابلة (قوله
والمثول) أي لوجود سا بك ولتقديرها والسابت هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو ولم يكفهم أنا أنزلنا
لم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يخشعوا * يسر المرء ما ذهب الليالي * أي ذهابها ولا
يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير نحو وما راعني إلا سيراخ أي الآن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سا بك من الثلاثة قال الساميني في باب التسوية كسواء عليهم
أفأذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بلأنا ويل أصلا فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد يسخلافا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدلهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جلة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرته وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بدلهم بداء كما صرح به في قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الساميني تبعاً للمغني
بخصوص الاستفهام كالأية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجلة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قول أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جلة عليه أو ان قوله غيره صفة محذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء
النانيزر بدو أمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجب من ضرب زيد عمرا) بتدوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل
استتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصرح نحو قام زيد
والمثول به نحو يجبني
أن تقوم أي قيامك فخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جملة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في قوة
الجملة نحو زيد قام غلامه
أو زيد قام أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمراد
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو أقام زيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هبات
العقب والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو مرت
بالأفضل أبوه فأبوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوعي أتى
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرع القوارير أفواه الأباريق * برفع أفواه (قوله ما كان صرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من انه ذكر ثلاث صرفوعات لا اثنين فقط * وحاصل الجواب ان المراد من صرفوعى الفعل وشبهه الكاتنين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعده فعل الخ) اشارة لتاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغة تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لسكون المراد به العموم كافي علمت نفس أى وبعد كلى فعل فاعل فيفيد انه لا بد ان كل فعل من فاعل وان لا يكون الابعده رهنه هي المقصودة هنا أما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن برد على عمومه ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أنك أتاك إلا حقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفه وطالمماو كثر ما قيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لانبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فاعلا بفاعل أه ولا يقع بعدها الالفاظ الاجلة فعلية فعلها من كور وأما قوله

صددت فاطولت الصدر وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسره بدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المعنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذکور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستترو ويكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لاهي كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهوره خبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والافيه حكم باستتاره وهذا التقرير يتنفي اتحاد الشرط والجزاء بالانكاف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظاً وتقدير او لا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضيم) اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً ويجب بان حذفه بخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يلىق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكدي بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لاتضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الازيد أى ما قام أحد المصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب باز بدأ وأطعمام في يوم والتعجب كما سمع بهم وأبصر أى بهم حذف فاعل الثاني لدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلقيهما رجل رجل فان أصله فتلقيهما الناس رجل رجل أى متناز بين كفاي ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين حذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لانه تعدد الافى أجزاءه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزاءه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في حالوا مض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد الازيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمن في أحدهما مع الاتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بما كان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترافيه بعد حذف الجار لا محذوفاً وأما المصدر فصحيح السبوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشق فضرر بامعنى اضرب وأطعمام معنى ان يطعم ففاعلها مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعده الا وكون الاصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكدي حذف فاعله لعلته تصير بغيره مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسر فهو كالنائب وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقاً مسكاً

ما كان صرفوعا بالفعل أو يشبه الفعل كما تقدم ذكره وممثل للرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والافضيم استتر (ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيد وز يدقام غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقسما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كماه وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فاعلاما مقسما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما الزيدون قاموا في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضار نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لأنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل لا يظهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب انه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسندا الى مفرد فتقول قام الزيدان وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قن الهندات فتأتي به علامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤنثا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الخريث بن كعب كما نقل الصنفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحديث لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم إذا كان غدا فأتني بورد بأن الفاعل في كلاهما مستتر لا محذوف ففي شرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاوذة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الأخير ضمير يعود لمادلت عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فتأتي (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كأنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يمنع مطاق الان الفعل وفاعله بجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم اما مبتدأ كزيد ضمير بفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أي تسكبا بقول الزبا بفتح الزاي وشهدا لوحدة

مالا لجمال مشيها وثيدا * أجنده لا يحلمن أم حديدا * أم الرجال جنفا فعودا
 برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لو ثيدا مقما عليه وهو بفتح الواو وكسر الهززة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله وقلمواصل الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا لسد الحال مسده أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها بالجر بدل اشتغال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجرده من علامة التثنية للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لغظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد بالبناء وعدها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تنفي عن العلامة (قوله نولى قتال الخ) الضمير اصعب بن الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أي خلاه وفيه الشهادة اذ قيامه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبي والحليم القريب والصدق (قوله يلوموني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضري) اول)
 أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هندت بقات ومن ذلك قوله نولى قتال المبارقين بنفسه * وقد أسلمه مبهود حيم وقوله يلوموني في اشتراء النخيل أهل فكلهم هو يعذل وقوله رأين الغواني الشيب لاس بعارضى * فاعرض عنى بالخذود النواضر فبعد حيم مرفوعان بقوله أسلمه والالف في أسلمه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهل مرفوع بقوله يلوموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى في الفعل المسند الى الظاهر به علامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بان ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند ، لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فاما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجمعت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة كاوني
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتيبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كاوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٣) ويرفع الفاعل فعل أضمر * كمثل زبدي جواب من قرا (ش) اذ ادل

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فاحذف فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقع بعد ان أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا مذهب جمهور
النحويين وسيأتي
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز جعل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أ كاوني البراغيث) حقه على الافصح كائى وأ كائى
بالتاء وعلى هذه اللغة كائى بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل والتأنيث يوارى العقلاء لتزويجهم
منزاتهم في الجور والتعدى المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تاتى طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوى صدره ولغظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأ نفي لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائنه
على ملائكة المحذوفة كاصلا لکن قال سم يبعد كون الراوى مختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف * كمثل زبدي جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم
يقدر زيد القارى ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل عليها أولى تصریح
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوى فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا
تلحقه تاء (قوله اذا كان لائى) أى مستندا اليها ولوعلى وجه التثنية والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب من ادابه الصحيفة
أو حكا وهو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث
والافتقار نائبه واسم كان ولوعبر مرفوع الفعل لشمله ما ولما كان المرفوع للمؤنث قد يتناول التاء وقد توجد
في الذكر وقد سدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء لحق وعلامته بالفعل لكونه كجز منه كما وصلوا علامة الرفع في
الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمرة) أى فعل فاعل مضمرة ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف نحو قامت بخلاف قت للمؤنثة وقتا لثناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستفناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لکن لا تلزم التاء في فعله لما سياتى في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذکر
كهند قامت هي وزيد كاي لزم التذكير في عكسه كز يد قام هو وهند محل تغليب المذكر مطلقا قدم وأخر
اذا جهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمراى أو فعل اسم ظاهر مفهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كالا ينفى وان كان لازماله فالاولى ما سمعته
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعنده تاء المضارع المسند للمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

اذا
كان لائى كأت هند الاذى
(ش) اذا أسند الفعل
الماضى الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

التانيث

لکن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسبأ في الكلام على ذلك (ص)

وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى في موضعين أحدهما
ان يسند الفعل للضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازى فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع
قان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هذه وهو المراد بقوله ومفهوم ذات حر وأصل حرح حذفت لام
السكامة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضوعين فلا تلزم في (١٦٣) المؤنث المجازي الظاهر فتقول طاع

الشمس وطلعت الشمس

ولا في الجمع على ما سيأتي

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء في

نحو أتي القاضي بنت

الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقي بغير

الاجازات التاء وحذفها

والاجود الاثبات فتقول

أتي القاضي بنت الواقف

والاجود أتي وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كاز كالافتاة ابن العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يجوز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول ما قام الاهدوم

طاع الشمس ولا يجوز

ما قامت الاهدوم لا ما طلعت

الشمس وقد جاء في

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضا جائز

وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مشن وأما الجمع فان كان ظاهرا اجازت فيه كتنقوم
الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربعن الآن يعفون بيا يعنك فهل تمتنع
حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليححر (قوله ما قام الاهی) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث)
أي سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كز بنو يستثنى من مجرد ما لا يتميز من كره من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعليه وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فاعله وان أريد به مذكر بلا خلاف
كمنهلة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع براعى اللفظ فعلم
أن الاستدلال على أن نمة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت نمة وهم لعسم عيرها وكل ذلك في الحقيقي أما
المجازي فقلو التاء مؤنث جواز والمجرد مذكر وجوبه بالآن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأتى ففعل السكلك أنه مطلقا

لدى التارذ كرفي المجرد ياتى * كمنهلة مع برغوث فاعلم وحققا

وان يزا أنت لاني ولو خلا * من التاء وذكر في سواء لتنتقي

وذاني الحقيقي لا المجازي فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قدر في

ومع حذفها ذكر وجوبها سوى الذي * بنقل كشمس فهو بالنقل علما

(نبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم
فان قصد لفظه جازت كبرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا في الشعر (قوله حرح) أي بدليل تصغيره على حرح يجمع
على أحراح حذفت لامه وهي الحاء اعتباطا بقبي كيدودم وقد يعوض منها راء تدرغم فيها الراء وهو بكسر
الحاء فرج المرأة كما في الصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالظير (قوله الفصل)
أي بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل وبضير الفصل كالعوض من التاء (قوله
والاجود الاثبات) أي كما يفهم من تعبيره بقدر فرض السكلام في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازي فنقل
السامي أن الاجود فيه ترك التاء ظاهرا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جداني
القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أي لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحدا لا
هندواته اجوز المصنف اثباتها نظر الظاهر الملفوظ به ومثل الاسوي وغيره فيها بالخلاف وان كانا مذكرين
لا كتسابها بالتأنيث من المضاف اليه (قوله فابقيت الخ) صدره لذي الرمة

* طوى النحر والاجاز ما في غروضها * فابقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بحاء
مهمله فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أي أذهب والاجاز جمع جزر بجيم فراء فزاي أرض
لانبات بها والغروض بمجمعتين بينهما راء جمع غرض كفاوس وفس كافي الصحاح وهو حزام الناقة
والجراشع جمع جرشع كمنهلة وقد فند أي الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالامع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند
عدم الفصل فليجز فبما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أي ليس جائزا في الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان أراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قديما في الافضل ومع * ضمير ذي المجاز في شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيقى من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيمويه قال فلا تفرق وتختلف التامع من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصوص بالشعر كقوله فلا مزنة ردت ودقها * ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتامع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللين والخنث فى نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بيان (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جمع سلامة لذكر أو لافان كان جمع سلامة لذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لذكر بان كان جمع تكسير لذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهنودات جاز اثبات التاء وخنثها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهنودات وقامت الهنودات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وخنثها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيت كائنه كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ما تقدم وأشار بقوله والخنث فى نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز فى نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وخنثها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

جوازها نثرا أيضا خلافا للجهم وروى قد قرى فاصبحوا لاترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثانى من التريده والمراد (قوله الى مؤنث حقيقى) أى ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الخنث (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان فى النثر أيضا فيقال الشمس طلعت كطلع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتنوين على افعال لا كليس أو اعمها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أى أمطرت كما طارها وأقبل أى أنبت البقل كأنبأتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما صر من لزوم التامع الظاهر الحقيقى التأنيت خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزيدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزيد أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقرف كل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفریق مثلا واثباتها لومذ كراسم لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى والفرج فى نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لاحاده نأمنه الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيت جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيت لا كطلحات وتمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيها ماصيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتي شجوهن وزوجتى * والناترون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تغير كينين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى وأما التذكير فى جاءك فالفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل للمؤنث ليس منه بابصر ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصر بين كإلى التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري

ان فومى تجمعوا * وبقتلى تحذوا * لأبلى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيته أو تذكيره وأما الغز من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

أين جمع تصحيح يحى مذكرا * وفى فعله تاء الاناث تزداد

فانما يصح على مذهب البصر بين أو المصنف من وجوب ترك التاء فى سالم المذكر ويحجب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كما منتهى بنو اسرائيل فتأمل وسحكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقيا وغيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أى فى أصل الجواز والافتاء مع نحو لبنة أرجح والخنث فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للساميين والذى للسيوطى استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أى بناء على ان فى فاعل نعم للجنس لانه مقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث فصدبه الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خير من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذى قاله الشاطبى وقد يقال جواز الامرين فى الاول للفصل بين للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيت فى المقرون بين الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير فى كفى بهن لا لزامه من العرب ببقى ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

الظاهر

المرأة هندوز نعمت المرأة هندوزا لما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعموم معاملة جمع التكسير فى جواز اثبات التاء وخنثها الشبهة فى ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الخنث فى هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الاصل * وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الاصل ان يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متمكنا أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة تنواليا أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في السكامة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالسكامة الواحدة والاصل في المفعول ان ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
 مما سبقت ذكره فتقول ضرب
 زيد امرأته وهذا معنى قوله
 وقد يجيء بخلاف الاصل
 وأشار بقوله
 وقد يجيء المفعول قبل الفعل
 الى أن المفعول قد يتقدم على
 الفعل وتحت هذا قسمان
 أحدهما ما يجب تقديمه
 وذلك كما اذا كان المفعول
 اسم شرط نحو أيا ضرب
 أضرب أو اسم استفهام
 نحو أي رجل ضربت
 أو ضميرا منفصلا لو تأخر
 لزم اتصاله نحو اياك نعبد
 فلو أخرت المفعول للزم
 الاتصال وكان يقال نعبدك
 فيجب التقديم بخلاف
 قولك الدرهم اياه
 أعطيتك فإنه لا يجب تقديم
 اياه لانك لو أخرته لحاز
 اتصاله وانفصاله على
 ما تقدم في باب المضمرات
 فكنت تقول الدرهم
 أعطيتك وأعطيتك اياه
 والثاني ما يجوز تقديمه
 وتأخيره نحو ضرب زيد
 عمرا فتقول عمرا ضرب
 زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطي
 (قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى
 منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام الزيدان وكونه لا يتعدا جاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
 وعمرو فالفاعل الجموع اذ هو المستداليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلقفه رجل رجل * فن حذف
 الفاعل كما صرحه (قوله والاصل في المفعول الخ) قال هم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
 أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
 وقد يجيء) بالقصر في لغة من قال جابحي وشايشي (قوله كراهة تنواليا الخ) تقدم في المعرب والمبني
 تقدمه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنين الاولى
 كون المفعول مماله المصدر كالشرط والاستفهام أي وكما خبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
 كغلام من نضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في
 غير باب سلتيه وخطبته وكذا يجب تقديمه اذا وقع عاملا في جواب ايا ليفصلها من الفعل اذ لم تنصل بغيره
 ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقدره نحو وور بك فكبر بخلاف أيا اليوم فأضرب يدا للفصل
 بالظرف ولا يردان ما بعد فاعا لجزء لا يعمل فيها قبلها لان محله في غير أيا مالكون الغاء معها مزحقة عن
 موضعها كما يستضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب
 التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ما سياتي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه
 على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اياك فاضل
 فاضل فمرفت أو كان معمول فعل تجمي أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت
 أن زيد أضرب أو ركي يدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيجبني ما زيد اضرب ووددت لوز يدا
 تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قسم على الجازم ولن أيضا فيجوز
 وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لعامل مقرون بلاما ابتداء لم نسبق بان أو بلام قسم أو بقدر
 بسوف أو بقلما أو بما أونون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره وأما تقديم
 ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي
 غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الا في غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز
 فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
 فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أر بمة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للماء في نفسها
 (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أي بدليل
 تصغير عمر وعمر وعمر وعمر ونحوه يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
 وأجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجال والخفي الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد
 كالذي هبنا وهو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك لا دعور لبت عينيه

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
 التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
 كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا من ذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس
 كما غرض في التبيين فاذا وجدت

قرينه بين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول كل موسى الكهني وأ كل الكهني موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان ليس خذره ومعنى قوله . أو أضر الفاعل غير منحصره أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضمير غير محصور نحو ضربت زيداً فان كان ضمير المحصور واجب تأخيره نحو ما ضرب زيداً الا ان (ص) وما بالاً أو بآباء المحصر أخر وقد يسبق ان قصد ظهر (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالاً أو بآباء المحصر واجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان المحصر بالاً فما اذا كان المحصر بالاً فما انه لا يجوز تقديم المحصور اذا لا يظهر كونه محصوراً الا بتأخيره بخلاف المحصور بالاً فانه يعرف بكونه واقعاً بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فنال الفاعل المحصور بالاً قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بالاً انما ضربت عمرا بالاً ومثال الفاعل المحصور بالاً ما ضربت عمرا بالاً ومثال تقدم الفاعل المحصور بالاً قولك ما ضربت عمرا ومثله قوله فلم يدرك الله ما هيجت لنا * عشية انشاء الديار وشاهها ومثال تقديم المفعول المحصور بالاً قولك ما ضربت العمرا زيد ومثله قوله تزردت من ليلي بشكايك ساعة * فما زاد الاضعف ما بي كلالها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان (١٦٦) المحصور بالاً بخلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالاً ففيه ثلاثة مذاهب

أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والقرناء وابن الأنباري انه لا يتخلو ما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضربت الا زيد عمرا أو ما قوله فلم يدرك الله ما هيجت لنا فأقول على ان ما هيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ما ضربت العمرا زيد الثاني وهو مذهب الكسائي أنه سواء وهذا الذي من مقاصد البلاغ دون الاول (قوله قرينه) أي معنوية كما ذكره أو لفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولورتبة أدنى الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكهني) بفتح الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضها - م التشديد وهو اسم جنس واحده كثرة فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التانيث المفصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أضر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله بأباء (قوله وما بالاً) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالاً أو انما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا إيهام في المتن (قوله ما هيجت لنا) مفعول يدرك وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لم يهجت والانشاء كالا بعد ادوز نار معنى وشاهها بكسر الواو وفاعل هيجت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعمادته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاً على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلي (قوله مذهب الكسائي) هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا لا يجري انما في تقدير للتأخر عملا كما ذكر في الاول (قوله) شاع في لسان العرب أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شأنى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فن أجازها الخ) أي ومن منعم انظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعاقب الفعل بخلاف

يجوز تقديم المحصور بالاً فاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي زان والشاويين أنه لا يجوز تقديم المحصور بالاً فاعلا كان أو مفعولا (ص) وشاع نحو خاف به عمرا * وشذ نحو زان نوره الشجر (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف به عمرا فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمرا وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلا واشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هندا فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بمار تبة التقديم كان كعوده على مار تبة التقديم لان المتصل بالتقدم متقدم وقوله وشذ الخ أي وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المنصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه ان يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تألوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابهما المصنف ورعا
 ورد من ذلك قوله لمارأي طابوه مصعباً دعروا * وكاد لو ساء المقدر يفتصر وقوله
 كساحله هذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداء هذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٣٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحدا *
 من الناس أبقى مجد الدهر

مطعما
 وقوله
 جزى ربه عنى عدى بن
 حاتم
 جزاء السكاب العاويات
 وقد فعل
 وقوله
 جزى بنوه أبا الغيلان عن
 كبر
 وحسن فـلـ كما يجزى
 سنار
 فلو كان الضمير المتصل
 بالفاعل المتقدم عائداً على
 ما اتصل بالفعل المتأخر
 امتنعت المسئلة وذلك نحو
 ضرب بعلمها صاحب هند
 وقد نقل بعضهم في هذه
 المسئلة أيضاً خلافاً لحق
 فيها المنع (ص)
 ﴿النائب عن الفاعل﴾
 (ينوب مفعول به عن
 فاعل
 فيأله كخبر نائل
 نائل)
 حذف الفاعل
 ويقام المفعول به مقامه
 فيعطى ما كان للفاعل من
 لزوم الرفع ورجوب التأخير
 عن رافعه وعدم جواز
 حذفه وذلك نحو نيل خبر
 نائل خبر نائل مفعول قائم

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورابه (قوله منوعة)
 أى شعرا ونثرا وقوله وأجازها أى فهمها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكنون الياء
 لأن أصله كنى فعرّب بابدال الكاف جيا وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو
 جوازها شعر الاثرا (قوله لمارأي الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طابوه الى
 المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضی الله تعالى عنه وذعر رامي للجمهور أى خافوا جواب لما روى
 اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أى أعلى
 ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذررة بالضم والكسر كفى القاموس وهى أعلى الشئ والشاهد في
 شعره يظاهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يرثى به المطعم بن عدى أحد
 رؤساء المشركين بمكة لأنه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لوفعاد
 الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعم وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء السكاب العاويات) قيل
 هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لأنهما تعادى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي
 فلا يليق به هذا الطبعاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المجمة وعن معنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضارا
 للحال الماضية وسنار بكسر الميم لغة والنون وشد الميم رجل رومي الفصير المسمى بالخورق يظهر الكوفة
 للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ ألقاه من أعلاه ثلاثين لغيره مثله فصر به المشعل في سوء
 المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

﴿النائب عن الفاعل﴾

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى وأخص من قول الجمهور المفعول الذى لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير
 المفعول مما ينوب كالمطرف اذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولأنه يشمل المفعول الثانى في نحو أعطى
 زيد ديناراً وليس مراداً وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيا كان دون غيره
 (قوله خبر نائل) فى الصحاح الذوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لأنه تمثيل لآلية
 المفعول به لا المصدر (قوله بحذف الفاعل) أى افترض الما لفظى كالأيجاز في نحو بثل ماء وقبتم والسجع
 نحو من طابت سريرته جدت سيرته ونصحيح النظم كقوله

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً * خبرى وعاق أخرى ذلك الرجل

أى علقتها بالله أى جعلنى أحبها عرضاً بلا قصد أو معنوى كالمعلم به فى خالق الانسان ضعيفاً وجهه كسرق
 المتاع وإبهامه كصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن اسانك أو عن قرنه بالمفعول تخلى الخنزير
 وتحقيره كطعن عمر وكرامة معاه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لأنه من أقام
 الرباعى (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصبر ربه كالجزء منه وأغناؤه
 عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه ونحو يده
 من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصبر ربه مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخالف هذه الثلاثة فى الطرف
 والمجرور لأن الكلام الآن فى النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالأستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقدماً بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التى بعده وهى نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو
 وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسبق فاعله مطلقاً أى سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى رصل وصل وفى المضارع قولك فى ينتهى ينتهى (ص)
والثانى التالى تالمطارعة كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذى يهمل الوصل كالاول اجعله كاستحلى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً ببناء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدرج تدرج وفى تسكسرتكسرت وفى تغافل تغوفل واذا كان مفتوحاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وذلك كقولك فى استحلى استحلى وفى اقتدر اقتدر وفى انطلق انطلق (ص)
(وا كسراً واشمهم فالثانى أعل
عيننا رضم جاكبوع فاحتمل
(ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسرى نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نيرين اذ تشاك تشاك
تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجماد المؤثر بمشتق ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول فى ارتفاعه بالمصدر المؤثر بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنموين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروباً فيتمين اضافته له على انه فى محل نصب على المغولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولتقديمه كنبيل وكذا قوله ا كسر كرفان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فالأما أن يدرجى غير الاولين أو يرد بقوله اضممن وا كسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحاً (قوله ا كسرى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لوعصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتحه فى معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فى قول فى روى زيروى بفتح الهمزة فى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينتهى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اهتممتها فى السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضته وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتهى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تالمطارعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كالمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيدت اليها بكونه ثانياً لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان ثالثها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أولاً لمخوف بفسره اجعله وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما صر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله بقى الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد صر ان المصنف ارتكب ذلك كثيراً بالضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم تكن للمطارعة كتبختر وتوانى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رسمه أى دفعه فلا يضم نالها لعدم اعتبار زيادتها اذا وصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناء للالزم للجهول وقدمه على اكثرهم مطلقاً لا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساءوا بضم السين لحكاية الكسائى ساءت متعبداً ومنعه بولقاء فيما لا يتعدى بحرف كقيام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كرهه وقيل يجوز مطلقاً ينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس الجالس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً وأما بناء كان وكادوا وخواتمها فاجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للغارمى كفى النسكت (قوله وا كسرى الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله واشمهم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وفالاقصر تنازعه كل من ا كسراً وشم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلاً وعيناً تميز محمول عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجاب القصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى معل بلا تاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشترط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كهموز وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سالك به مسالك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسراً أعلاها والضم أرداها (قوله حيكيت) بالياء وروى بالواو فاوردته الاشمونى شاهداً للضم وضميرها الرداء يصفه بالقوة والمثانة وهو يؤذت ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذ تشاك أى اذ حيكيت وتختبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعصا نحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك لصفاتها (قوله شبابا) اسم لبيت الاولى وبيع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

واخلاص الضم نحو قول وبيع ومنه قوله لبت وهل ينفع شيئاً لبت * لبت شبابا بوع فاشترت وما وهى لغة بنى دبير وبنى ففقس وهما من فصحاء بنى أسد والاشمام وهو الاتيان

بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض اباهي ما لك وبامه
 ألقى رغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجنب * ومالباع قد يري لتجو حجب
 (ش) اذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد بناءه للفعل الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً وياثياً فان كان واوياً بالضم
 سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء والاشمام فتقول سميت لثلاً يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم
 ليس الا نحو سميت العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها والاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول
 سميت لثلاً يلتبس بفعل
 الفاعل فانه بالكسر فقط
 نحو سميت الثوب وهذا معنى
 قوله * وان بشكل خيف
 لبس يجنب * أي وان
 خيف اللبس في شكل من
 الاشكال السابقة أعني
 الضم والكسر والاشمام
 عدل عنه الى شكل غيره
 لا لبس معه هنا ما ذكره
 المصنف والذي ذكره غيره
 ان الكسر في الواو والضم
 في الياء والاشمام هو المختار
 وليكن لا يجب ذلك بل
 يجوز الضم في الواو
 والكسر في الياء وقوله
 * ومالباع قد يري لتجو حجب *
 معناه ان الذي ثبت لفاء باع
 من جواز الضم والكسر
 والاشمام ثبت لفاء المضاعف
 نحو حجب فتقول حجب وجب
 وان شئت أشممت (ص)
 ومالباع لما العين تلي *
 في اختاروا نقاد وشبهه بنجلى
 (ش) أي يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً
 للمعنى وروى بمبادل هل (قوله نبي دبير) بمهولة فوحدة مصغراً (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال
 من الغاء وفي نسخ الاثنيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاثنيان بالغاء بحركة الخ وفيها تعاقب
 حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الاولى لجر التعدية والثانية للابسة أو
 الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤثر في جزء من الضمة قليل سابق
 وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تعحضت الباء قاله العلو في السبئية على جهة الافراز لا الشيوخ
 والقراء يسمون ذلك روماء والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقوف على
 نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي
 وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
 وبعنا وبعنا الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لتون النسوة فيا قيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
 خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائب كافي نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن مكسوراً العين
 تكففت والامتنع فيه الكسر كالياء لا الضم لان المعنى للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
 السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أر يد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة
 لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستزم
 الوقوع فان أر يد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتعليب (قوله هنا ما ذكره
 المصنف) أي فان قوله يجنب ظاهر في المنع وان احتمل السكره (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر
 الالباس كالم يبالوا به في نحو مختاروا تضارفاً هما محتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا
 لكن في النكت عن أبي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله
 الذي ثبت لفاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفي باع بالعكس حتى قيل
 لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم
 الخالص والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لواجال لا
 التباس (قوله وهو معتل العين) أخذ ههنا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بالازم بل مثله المضاعف
 كاشتدوا نهل فقيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حركة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشمام
 (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمخروف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له
 أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحرف أي حقيق خبره وبنية متعاقب به (قوله أو حرف جر)
 أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٢٢ - (خضري) - اول) للفعل لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انقل وهو معتل العين
 الذي ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
 وانقادوا والكسر نحو اختاروا نقادوا والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف (ص)
 وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنياية ح (ش) تنقسم ان الفعل اذا بنى بالم بسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل
 وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنياية
 أي صالحاً واحترز بذلك عما لا يصلح للنياية كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لسكن قال في الارشاف لم يذهب ابي ذلك احد بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كانه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا صرغوب عنه اذ الحرف لا حظ له في الازهار اطلاقا اه وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر اى او مجرور حرف جر ذهب السهيلي وابن درستو به الى عدم نيابة الجار والمجرور اطلاقا وهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل او ضمير مبهم يعود لسائل عليه الفعل من حدث او زمان او مكان اذ الدليل على تعيين احدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها اصلا كقط وعوض واذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية ارضيها وهو الجرب من كنهه وم بالفتح فكل ذلك لا يجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا اصلا ولا منصوبا او مجرورا بغير ما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما واجازه الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد اجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاز مبتدأ مع نصبه على الظرفية لسكن المشهور ان فتحته حينئذ بناء لاضافته الى المبني لا اعراب افاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم لا على سحر لئلا يقتضى انه يلزم النصب ابدأ وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجرب من (قوله من لزوم النصب) اى وشبهه (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله اى اعود بنابته معاذا وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص فالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما خصص بشئ من انواع الخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بان يكون مبينا للعدد كضرب ثلاثون ضربة او انواع مخصوص كضرب ضرب اليم او لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فن عفي له من اخيه شئ اى نوع تام من انواع العفو سواء صدر من كل الورثة او بعضهم وانما جعل شئ مصدرا لا مفعولا به لان عفا لا لزوم رجوعه له بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل اعفاه كالى البضاوى واما النائب من المجرور فشرطه ايضا الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وان لا يلزم الجار له طريقة واحدة كندومند الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذ اجاءت له واما قوله

يفضى حيا ويغضى من مهابته * فلا يكام الاحين يبتسم

فنائب فاعل يفضى ضمير المصدر اى ويفضى هو اى الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابته او التقدير ويفضى هو اى الطرف اى تطبق العين من مهابته كما استقر به الرواى لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لسكن جاره للتعليل مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة اخرى وطنا امتنع انابته المفعول لاجله والحال والتمييز واما منع المفعول معه والمستثنى لانه متصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضى الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة بيته وجهان يستلم الحجر فذمه الزحام فجلس بعيدا على كرسي ينتظر الفصو فجاءه زين العابدين يطوف وهو احسن الناس وجهها واطيبهم ارجافا لما انتهى للحجر تنهى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابتة الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه مخافة ان تميل اليه اهل الشام فقال الفرزدق انا اعرفه

هذا ابن خبير عباد الله كام * هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرفه بطحاء وطائنه * والبيت يمر فرفه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية نحو سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التي لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ الله في الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومبرز يد (ص)
ولا ينوب بعض هندی ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا لاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبني للملم يسم
فاعله مفعول به ومصدر
وظرف وجار ومجرور تعين
اقامة المفعول به مقام
الفاعل فتقول ضرب زيد
ضربا شديدا يوم الجمعة امام
الامير في داره ولا يجوز اقامة
غيره مقامه مع وجوده وما
ورد من ذلك شاذ أو مؤول
ومذهب الكوفيين انه
يجوز اقامة غيره وهو
موجود تقدم أو تأخر
فتقول ضرب ضربا شديدا
زيدا ضرب زيد اضراب
شديد وكذلك الباقي
واستأول الفلك بقراءة أبي
جعفر ليحجزى قوما بما
كانوا يكسبون وقول
الشاعر
لم يعن بالعلياء الاسبيدا
ولاشي ذا التي الا ذوهدي
ومذهب الاخفش انه اذا
تقدم غير المفعول به عليه
جاز اقامة كل واحد منهما
فتقول ضرب في الدار
زيدا وضرب في الدار زيد
وان لم تقدم تعين اقامة
المفعول به نحو ضرب زيد
في الدار ولا يجوز ضرب
زيدا في الدار (ص)
وباتفاق قد ينوب الثاني
من
باب كسا فيما التباسه
أمن

تسكاد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء يسـتم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجوده أنبياء الله قد حتموا
ينغضى حياء الخ الى ان قال
من معشر حبهوم دين وبغضهم * كفر وقربهم ما جازهم
ان عدت اهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير اهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يداينهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هـ ندا ناله الام
فغضب عليه هشام حتى سجنه فارس اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله
لالامطاء فارس يقول له انا اهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويبيك عليها فقبلها (قوله)
ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهم من المصدر والزمان أو المكان لان فهم الاولين
منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من الخصصات ولا عبرة بافادة المصدر لتوكيد الفعل لان هذه
غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضممار ضمير الضرب المبهم لان الضمير اشد اهما من
الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما في يغضى حياء الخ ومثله
قوله تعالى وحيل بينهم وقوله
وقالت متى يبخل عليك ويعتلى * يسوك وان يكشف غرامك تدرب
وقوله فيمالك من ذي حاجة حيل دونها * وما كل ما بهوى امرؤ هو طائله
أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفسير ويعتلى هو أي الاعتلال المعهود
الحاصل من المحبوبة أو حول كأن بينهم واعتلال كأن عليك كناية في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل
بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز
ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما في عند وكذا عند من يجوز
تصرفهما كافي قراءة لقدم تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله
ألم ترى أني حيت حقيقتي * وباشرت حد الموت والموت دونها
بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم
لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطالب مفعولا به لكن لم
يذكر فلا يمتنع انابه غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوب بانزع الخافض فتمتنع انابه غيره مع
وجوده كانه نائبه مع وجود منصوب بنفس الفعل كما خترت زيدا الرجال عند الجمهور وخلا للفراء والتسهيل
(قوله وقد يرد) أي شذوذ أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحجزى قوما الخ)
أي يبنع يحجزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك يعن بالعلياء الاسبيدا وأوله البصريون
نائبه مع وجود المفعول به وهو سبيدا أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعنى بالعلياء الاسبيدا وأوله البصريون
بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الفجران المفهوم من يغفر واغاية ما فيه انابه المفعول الثاني وهو جاز هذا
وحق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد
أمام الامير أئيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين لملم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا
البيت فقد كر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما كذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسي زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقت الثاني

انصائها بالعوامل (ص) والنصب حتم ان تلال السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما (ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الأمران والرابع أرجح والرابع ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها الالفعل كاداة الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمه أكرمك وحيثما زيد اتلقه فأكرمه فيجب نصب زيد في المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع بعد هذه الأدوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر لا تجزعي ان منفس أهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي تقديره ان هلك منفس

أهنت زيدا أو سررته لأن ذلك لازم صرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أي لا يستزيد الا جازت لأن المجاززة ليست له واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافا للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي فلا محل لها في زيدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيدا الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة إذ لو صرح بالموعد به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا هذا وكون المفسر جملة انما هو في اشتغال النصب الذي كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره لفظا أو محلا ولذا جزم في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تأتي الخ) وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يأتي مع وجود الحرف المتعدي وأيضا لا يمكن الالغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أي والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الالهمة لا اختصاصها به إذ إن آتة في حينها بخلاف ما اذا لم تره كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالطفل كالمس وأما الهمة فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الالهة لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أي وهلا زيدا أكرمه ومتى زيدا أكرمه وأين زيد اتلقاه فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لأنه مع فاعله مفسر لجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف ﴿ تنبيه ﴾ تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعرا أو نثرا لمن جميع الوجوه فلا يراد ان جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بهما خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظا أرمعني واذا مطلقا فلا يقبح تلخيص الفعل ظاهر الهم في النثر اضعف طلبه ماله لأن ان لا يظهر عملها حينئذ مع انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروداني ومثليها كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمثني لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثرها فيه قوى طلبه ماله فقبح تلخيصه لها في النثر كباقي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط أما فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما تعود فهديناهم قري بالرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أم لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الاسم واحد أي وأما تعود فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع للذكور فيجوز كقوله

لا تجزعي ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي أي ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمه أكرمك على ان زيد نائب فاعل محذوف أي ان أكرم زيد أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أي المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تالوما بالابتداء الخ مفعوله أي ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف وفاعل تلاضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضم أي قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أي اذا تالوا الفعل شيأ لم يرد ما قبله معمولا وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترنم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله

وان تلال السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا كذا اذا الفعل تلاما يرد * ما قبل معمولا ما به يوجد فيجب (ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الخاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعني باعتبار حالته الدائمة وان منعه مانع عارض وبخروج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجاهدا فاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلها ليتها فلا يجوز النصب في ليتها بشرارزته على الاشتغال لان ما لم نزل اختصاص لبت بالاسم خلافا لابن ابي الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها وما يلزم الابتداء او الحال مع المضارع المثبت فلانصب في نحو خرجت وز يدضربه عمرو ولما سبأني في قوله * وذات بدء مضارع ثبت * الخ وكذا الام بالابتداء فلانصب في اني زيدضربه (قوله اذاولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحووز يدا أنت تضربه وهند عمرو ويضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل تالاخ (قوله كادرات الشرط) أي والتخصيض والعرض ولام الابتداء وكما الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلانصب في ز يدضربه أو الا تضربه أو لأضار به أو كم أو اني تضربه أو ز يد الذي تضربه أو رجل تضربه أو ما زيد الا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كز يدأضربه فيجوز نصبه على الراجع (قوله وما النافية) مثلها لافي جواب القسم لان لها الصدر أيضا ولذا قال سيبويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا محذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لأضربه أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصح ان يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلان نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمعنى دون نوعي يض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المعنوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر * يا أيها المسأع دلوى دونك * بأن دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعدها الاؤه الخ) أي وبعده شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل نالياه فالأؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعل محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتامها (قوله كالامر) أي ولو باللام نحو زيد التضربه لانها كالأناهي لا يلزمان المصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كافي لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطلب كز يد اللهم ارحمه أو أخبر كما مثله (قوله والختمار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل بخلاف القياس لعدم احتمال الصدق والسكذب الا بتأويل كاسر في بابه بل قيل بمنعه وانما انفقت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ خبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

زيد يضربه عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لان اذا هذه لا يقع بعدها الفعل لظاهره ولا مقدره او كذلك يجب رفع الاسم السابق ادراكه الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية نحو زيد ان لقيته فاكره وز يدهل ضربه زيد ما لقيته فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة ونحوها ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله والى هذا أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أي كذلك يجب رفع الاسم السابق اذا تال الفاعل شيئا لا يرد ما قبله معمول لما بعده ومن أجاز عمل ما بعد هذه الادوات فيما قبلها فقال زيد ما لقيته أجاز النصب مع الضمير بعمل مقدر فيقول زيد ما لقيته (ص) واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعدها الاؤه الفعل غاب وبعده عطف بالأفصل على * معمول فعل مستقر أو لا (ش) هذا هو القسم الثالث وهو ما يختار فيه

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيد أضربه زيد يدا تضربه وز يد ارحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فاكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تلامعطوف فعلا خبرا به عن اسم فاعطفن خبرا (ش) أشار بقوله فاعطفن خبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط الصوريون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو قام زيد وعمروا كرمته في داره فيجوز رفع عمرو وساعة

مواضع دخول الفاعل في الخبر عنده كما في وعند البرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعد الفاء جاء وشبهها لا يعمل فيها قبلها على انه لا يمتنع اجتماع السببية على الرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤثرت الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما في وقال ابن ابيساذ يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضر به (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان ركدنا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما يدارأ به ولا عمرا كلمته وان بكرارأ به وأجاس حيث يداضر به بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد اضر به ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو كل يوم يداضر به والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى يداضر به وما رأيت يداضره لكن عمرا اضر به في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعد حتى بهما قبلها في كون النصب بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيد حتى عمروا كرمته وقام بكر لكن عمر اضر به بترجع الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد اضر به أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير واجب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى فبوجه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قوة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنوا لهم أم أتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاه الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسار للصلح الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وعمروا الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعد ما مستأ نف منقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضر به عمروا لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضر به (قوله في يختار نصب عمروا الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف كالمطلب والارتفاع النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معهما من حلقه عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يتقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين ابا أكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمروا فأكرمه (قوله بعد عاطف) أي غير موصول بما بالماضي وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا اضر بت القوم حتى عمر اضر به والثاني كهذا اضر ب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر بان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمروا كرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى لاقادتها الجمعية كما في الفاء السببية ورد بان جمعيتها في المفردات لاني الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسبب في ان المعطوف على الخبر ولا رابط فيه وجوزها الناظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد يداضر به ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا يخفى أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فأي بيع الخ) فأدته دفع توهم أن ما خالف المختار

للصدر ونصبه مراعاة للجهز (ص) والرفع في غير الذي مرجح هـ فأأي بيع الفعل ودع ما لم يبيع من (ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معها ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الامر بن على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفعه بغير نصبه
 والاشارة برفعها لان عدم الاضمار يرجع من الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الاضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره
 من ائمة الامر بفتح الهمزة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
 بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره لهجزه أو بفتح الكاف فعل
 ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وارسا نكرة محضة لان ما تامة مقام الوصف وان كانت
 زائدة أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بنى اضافة أو بضاف
 ولو تعدد ذكر يداضرت غلام صاحب أخيه وأمانة خلافه تجوز الجمع كأشارته الشارح بقوله مررت
 بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يداضرت راضيا فيه أو ضرت من أكرمه
 أو رجلا يحبه كإسما أي في قوله «وعلاقة حاصلة بتابع» الخ وحينئذ فليست أوتنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل
 المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مررت الاشارة اليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يتأني فيه وجوب
 النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة الصفة المشبهة ولا
 فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فاعل
 للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجع وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر باياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله
 فز يد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر ثم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول
 اسم الفعل والسبب في الجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله اما ما
 ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر ما منع منه مانع كالفاء في
 والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعمد مصدر المحذوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا ودخلته
 الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد يدا اناضار به الآن)
 أي بنصب زيد بفعل مضمير يفسره جملة اناضار به أو باسم فاعل مضمير خبر عن انما تقدم عليه أو مبتدأ
 وانافعه ان اعتمد على نحو استفهام نحو اناضار به اناضار به والوصف المذكور على هذين خبرا مبتدأ محذوف
 كما قاله اللدمايني وهو مفسر للمحذوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قدم في الابتداء
 ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحينئذ فلا يصلح ضار به لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم
 يتسلط عليه لفصله باناقلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى
 والمعمول عن الوصف كافي آية أراغب أنت من آطى أخدمان كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
 بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه الى ما يعتمد

من الوجوه السابقة ليقاس عليه ونقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما قدره) أي تركوه وما زائدة
 ولفظها بفتح الهمزة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
 بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره لهجزه أو بفتح الكاف فعل
 ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وارسا نكرة محضة لان ما تامة مقام الوصف وان كانت
 زائدة أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بنى اضافة أو بضاف
 ولو تعدد ذكر يداضرت غلام صاحب أخيه وأمانة خلافه تجوز الجمع كأشارته الشارح بقوله مررت
 بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يداضرت راضيا فيه أو ضرت من أكرمه
 أو رجلا يحبه كإسما أي في قوله «وعلاقة حاصلة بتابع» الخ وحينئذ فليست أوتنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل
 المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مررت الاشارة اليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يتأني فيه وجوب
 النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة الصفة المشبهة ولا
 فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فاعل
 للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجع وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر باياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله
 فز يد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر ثم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول
 اسم الفعل والسبب في الجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله اما ما
 ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر ما منع منه مانع كالفاء في
 والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعمد مصدر المحذوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا ودخلته
 الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد يدا اناضار به الآن)
 أي بنصب زيد بفعل مضمير يفسره جملة اناضار به أو باسم فاعل مضمير خبر عن انما تقدم عليه أو مبتدأ
 وانافعه ان اعتمد على نحو استفهام نحو اناضار به اناضار به والوصف المذكور على هذين خبرا مبتدأ محذوف
 كما قاله اللدمايني وهو مفسر للمحذوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قدم في الابتداء
 ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحينئذ فلا يصلح ضار به لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم
 يتسلط عليه لفصله باناقلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى
 والمعمول عن الوصف كافي آية أراغب أنت من آطى أخدمان كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
 بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه الى ما يعتمد

النصب في نحو ان زيدا
 مررت به أكرمك كما
 يجب في ان زيدا أكرمه
 أكرمك وكذلك يجب
 الرفع في خرجت فاذا زيد
 مر به عمرو ويختار النصب
 في ان يداضرت به ويختار
 الرفع في زيد مررت به
 ويجوز الامر ان على
 السواء في زيد قام وعمرو
 مررت به وكذلك الحكم
 في زيد يضر بت غلامه أو
 مررت بغلامه والله أعلم
 (ص) وسوفى ذا الباب
 وصفاذا عمل * بالفعل
 ان لم يك مانع حصل
 (ش) يعنى ان الوصف
 العامل في هذا الباب مجرى
 مجرى الفعل فيما تقدم
 والمراد بالوصف العامل
 اسم الفاعل واسم المفعول
 واحترز بالوصف عما يعمل
 عمل الفعل وليس بوصف
 كاسم الفعل نحو زيد
 دراكه فلا يجوز نصب

(٢٣ - (خضرى) - اول)
 زيد لان أسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تنفسر عاملا فيه واعتز بقوله وصفا
 ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى نحو زيد اناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 ومثال الوصف العامل زيد اناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
 واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع منه من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد أنا
 الضار به فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)
 وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربت به أو بإضافة نحو
 زيدا ضربت غلامه وذ كرفي هذا البيت ان الملابس بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في اجنبي واتبع بما اشتمل على
 ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت همرا أباه أو معطوف بالواردة خاصة نحو زيدا ضربت
 همرا أو آخه حصلت الملازمة بذلك كما يحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله
 ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله اعلم (ص) ﴿تعدي الفعل ولزومه﴾
 علامة الفعل المتعدي أن تصل * (١٧٨) ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزوم فالمتعدي هو

الذي يصل الى مفعوله بغير
 حرف جر نحو ضربت زيدا
 واللازم ما ليس كذلك
 وهو ما لا يصل الى مفعوله
 الا بحرف جر نحو ضربت
 زيدا ولا مفعول له نحو قام
 زيد ويسمى ما يصل الى
 مفعوله بنفسه فعلا متعديا
 وواقعا ومجاوزا وما ليس
 كذلك يسمى لازما وقاصرا
 وغير متعد ومتعدي بالحرف
 جر وعلامة الفعل المتعدي
 أن تصل به هاء تعود على
 غير المصدر وهي هاء
 المفعول به نحو الباب
 أغلقته واحترز بهاء غير
 المصدر من هاء المصدر فانها
 تصل بالمتعدي واللازم
 فلا تدل على تعدي الفعل
 فمثال المتصلة بالمتعدي
 الضرب بضمير تهز يدا أي
 ضربت الضرب زيدا
 ومثال المتصلة باللازم القيام
 قته أي قمت القيام (ص)
 فانصب به مفعوله ان لم يذب

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل والظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه
 في الاشتغال ليكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شافلا لكونه ضمير السابق أو
 سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملابسة
 والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلامهم سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل
 فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل
 والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباء في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا
 خصوص السببي فتأمل والله اعلم

﴿تعدي الفعل ولزومه﴾

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي
 الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدي وللزوم وفي هذا الباب ذكر
 المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل
 المتعدي) أي بنفسه ووضعا لانه المراد عند الاطلاق لا التعدي بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن أصل) أي
 صحة ان أصل الخوله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير معتق الى جار ومجرور (قوله ها)
 بالقصر مفعول متصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل
 باللازم كالمصدر نحو الليلة قتها والنهار صمته وانما الينذ كره المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار
 والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف
 ولازم غير المتعدي صريح في المحصر الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قيل واعل
 المصنف ادخلها في المتعدي شبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع
 كلامه الافعال التامة بدليل قوله فان نصب به مفعوله والاقوال وأخبره وتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف
 الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوخ الاستعمالين كشكرته وشكرته له
 ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع للازم وحذف
 الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدي ولزوم مع اختلاف المعنى كغفرناه بغافرنا
 منجمة أي فتجدد وغفر فوه أي انفتح وكرادون قص فلا يخرج عن القسمين (قوله فان نصب به مفعوله) أي
 المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم
 محرقة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلى عين الآكل ولا يشبع نهم كغفرنا وهي أي بضم

فكسر

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم يذب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقدير رفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن
 اللبس كقولهم حرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدي الى
 مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلها كذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني
 ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وحتم *
 لزوم أفعال السجيا كنهم كذا افعلى

لواحد كده فامتدا (ش)

فكسر فهوهم ونهم ومنهوم اه وفيه ايضاً هم كفرح وضرب ونجم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية وتمثيله بنهم المسكسور يفيد ان افعال السجاي لا يلزم ضم عينها في التصريح خلافاً (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا امام مفعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للتضعيف كافعنسس أو غيرهما كاسلنقي أي نام على ظهره واحرنبي الديك اذا انتفض للقتال واما فاعله ومفعوله مخدوف بناه على مذهب المصنف من جواز حذف عائد الالموصولة أي والذي ضاهاه افعنسس لاحقا به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في افعنسس زائدة لاحقا به باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد افعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الادل أنه لا يفيد الا الحاق المنكور بالتشبيه عليه مقول بما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان افعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالأولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعنلل المضاعف كافعنسس ومن افعنلي كاسلنقي ملحق بافعنلل أصلي اللامين وكلاهما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنى ويغرنديني

فشاذومعنى اسرندي واغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول معارض كالمرض ولك الغرام عسى زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فيها لازم ككشي ومتعد كدما ما يلزم فن السجاي كما ورد دخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها عام وشمل ايضاً فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا تبيين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً فان حصل الأثر بلا ملاقاة فليس مطاوعاً كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما محسوقولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة عما كان معنو يافجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعاً لفعلت بل مستقل كذهب رمضى ويجوز قات هذا الكلام فانقال اذا عنيت الألفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحرريك للسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده اللامعنى ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة لا للمطاوعة وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النبيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهو به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة ان فعل لا فعل شاذة والنبيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقف الجبل وقتته أعلاه (قوله وعدلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيداً وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقيل بمعامية مطلقاً بتضعيف العين مالم تكن همزة كناية والا امتنع ويقل في غيرهما من حروف الخلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسه فيما خلاف وغير ذلك (قوله نقسلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقوله قول المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بحذف من مادته أي ويحذف نقسلا كما قدره الأشموني وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلاً ولا للاقتهضى أن عدم النصب

اللازم هو ما ليس بمتعدي وهو ما يتصل بهاء ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لسكل فعل دال على سنجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن أفعال نحو اقشعر واظمان أو على وزن أفعال نحو اقعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد وأحس أو كان مطاوعاً للمتعدي الى مفعول واحد نحو مدت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد ما طواع المتعدى الى اثنين فإنه لا يكون لازماً بل يكون متممياً الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمتته النحو ففهمه (ص) وعدلازما بحرف جر وان حذف فالنصب للنجح نقسلا وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كحجبت أن يدوا (ش) تقدم ان الفعل المتعدى يصل الى مفعوله بنفسه وذلك كرهنا ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف جر نحو صررت بزيد وقد يحذف حرف الجر

فيصل الى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا قال الشاعر
 ثمرن الديار ولم تعوجوا * كلامكم وعلی اذا حرام أي تمرن بالديار ومذهب
 الجرم غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على
 (١٨٠)

الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف

مع الحذف ليس مما عاين فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ
 الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب رجوو باو ناصبه عند البصر بين الفعل وقولهم
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزاع هو الناصب فالباء لا لا لتو شد بقاء الحرف في قوله
 اذا قيل أي الناس شمر قبيلة * أشارت كايب بالأصابع
 أي أشارت الأصابع مع الأ كفاي كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تميأوا وتدخأوا (قوله مع غير أن وأن)
 مثلها كي المصدرية فيطر دتقـ دير اللام قبلها كجئت كي تكرمي أي لكي وفي التسهيل ان ماورد فيه
 الحذف كثير من غير ذلك قبل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليه ما دخلت الباء والبيت
 وان لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لأنه لم يسمع في
 غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضر بته الظهر والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع
 دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شدوذ الان ظرف المكان شرطه
 الابهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى الالاق فتنبه لذلك
 وسيأتي في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماعي ماورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته
 بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا ان نراولوي التركيب الذي سمع فيه كقوله
 لدن بهز الكف يعسل منته * فيه كما غسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكما غسل الثعلب أي اضطرب
 في الطريق ولدن بفتح فسكون أي ربح ومنته صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن
 وان دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في
 نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبهر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجلة من
 لقب بالأخفش أحد عشر نحو يوسيبويه أربعة كافي التصريح (قوله يرت القلم) من باب رمي
 ويقال يروته بالواو ولا يسمى قالوا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففي قولهم يرت القلم مجاز الاول كالمصر
 خرا أي عنبايؤل للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في الاحتمال الخ) هذا مبني على مذهب
 المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما هو اللازم في المثال انما هو الاجمال
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد الباء اذا اقتضى المقام الثعابين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال
 عليه بخلاف وترغبون ان تنسكوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجاهن وماهن
 ومن يرغب عنهن لسامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية
 لقرينة كانت وقت النزول لانها زلت في فرقة ترغب فيهن لجاهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن
 وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حاها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكبا بقوله
 وما زرت لبي أن تكون حبيبة * الخ ولادين بها اناطابه

بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد
 الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر ان هذا الجر لفظي أي مستحق لفظ المصدر المقدر لا محلي
 بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طابه (قوله وذهب السكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

ان سليمان البغدادي وهو
 الأخفش الصغير الى أنه
 يجوز الحذف مع غيرهما
 قياسا بشرط تعين الحرف
 ومكان الحذف نحو يرت
 القلم بالسكين فيجوز عنده
 حذف الباء فتقول يرت
 القلم السكين فان لم يتعين
 الحرف لم يجوز الحذف نحو
 رغبت في زيد فلا يجوز
 حذف في اذا يدرى
 حينئذ هل التقدير رغبت
 عن زيد أو في زيد وكذلك
 ان لم يتعين مكان الحذف
 لم يجوز نحو اخترت القوم
 من بني تميم فلا يجوز الحذف
 فلا تقول اخترت القوم
 بني تميم اذا يدرى هل
 الأصل اخترت القوم من
 بني تميم أو اخترت من القوم
 بني تميم وأما أن وأن فيجوز
 حذف حرف الجر معهما
 قياسا مطردا بشرط أمن
 اللبس كقولك عجبت أن
 يدوار الأصل عجبت من
 ان يدوا أي من أن يعطوا
 الدية ومثال ذلك مع أن
 بالتشديد عجبت من أنك
 قائم فيجوز حذف من
 فتقول عجبت أنك قائم
 فان حصل لبس لم يجوز
 الحذف نحو رغبت في ان
 تقول أوفى انك قائم فلا

ضعف

يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن
 عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش الى أنهما في محل جر وذهب السكسائي الى أنهما في محل نصب

وذهب سيبويه الى تجوز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير ان وأن لم يجز حذف حرف
 الجر الاسماعا وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند من اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن *
 من ألبس من زاركم نسج العين (ش) اذا تعدى الفعل الى المفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو
 أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج
 العين فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العين لانه اللابس ويجوز تقديم ما ليس باعلام معنى لكنه خلاف الاصل
 (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل حتما فديري (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ
 ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عرا فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لضعف الجار عن الفعل محذوفا ولذا وجب نصب في غيرهما فكنما معهما غايته أنهما لما طال بالاصالة
 انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضى بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن
 ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضوع جركان قويا ولذلك نظر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل
 النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعوني
 تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا
 لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو
 أنه للتعظيم ونسج العين أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) فيبدل ذلك بقول المصنف فاعل معنى
 والا فالتحيز والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما
 لاني ظننت زيدا عرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على
 ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو
 كغزا يغزرو وأما عري يعرى كتعب يتعب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلاً فله
 كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كما عطيتك درهما
 فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقديس) أي لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت
 الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا أو كالمضمير في مثاله ومنه قولهم
 أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كما عطيت زيدا ما له جاز وجاز
 لما عرفت في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضر ضمير بمعنى ضار قال تعالى لا يضركم كيدهم
 شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة)
 أي لدليل ويسمى اختصارا لغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل
 الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضر بنى زيد لما سياتى في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال
 للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا
 يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون
 الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابضافة للخالي منها لا الضمير عند سيبويه ويجوز عند غيره
 كما سياتى في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادى أدهو محذوفا نابت عنه يا ولا

وحدف فضلة أجزاء لم
 يضر
 كحذف ما سبق جوابا أو
 حصر
 (ش) الفضلة خلاف
 العمدة والعمدة ما لا
 يستغنى عنه كالفاعل
 والفضلة ما يمكن الاستغناء
 عنه كالمفعول به فيجوز
 حذف الفضلة ان لم يضر
 كقولك في ضربت زيدا
 ضربت بحذف المفعول به

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك
 فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان ضربت الفضلة لم يجز حذفها
 كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف
 زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم
 المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه
 دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف جائز وقد يكون واجبا
 كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربه التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك
 فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان ضربت الفضلة لم يجز حذفها
 كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف
 زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم
 المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه
 دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف جائز وقد يكون واجبا
 كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربه التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعوذ وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالسكالب على البقر
 أي أرسل وما جرى مجراه كأنه واخيرا لكم أي انتهوا وأتواخيرا والله أعلم

﴿ التنازع في العمل ﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
 مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر
 للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضاهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
 اما مع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أي حال
 كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسيرة بضم الهمزة الدرع الحبيشة وأسيرة الرجل رهطه
 الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أي فعلين
 متصرفين كما تونى أفرغ عليه فطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغيثا مغيثا من أجزته * فلم أنحسذ الا فناءك موتلا

أو اسم وفعل كذلك نحوهازم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أي في العمل لافي التصرف كما قاله
 شارحه لثلاثا فيبه نمثيله هاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
 الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلا والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمع اسم
 الفاعل كالتبيت والمفعول كقوله * وهزة بمطول معنى غيرها * واسم الفعل كالأية والمصدر كقوله
 * اقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازعا مسمعا وانسكل أي أعجز من باب
 دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
 من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولما منع منهما فيما يظهر كمن بدأ ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
 ذكرهم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا لم جزمت الفعل وهما في
 محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد ضعيف لا يفصل من معموله والفصل لازم
 في التنازع عند أعمال الاول فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن
 هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو ولانه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
 الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما هجني ولست مثل زيد وأجازته المبرد في فعل
 التهجيب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراج الجنتين بالعاطف واتحاد
 مطلقا وقيدته في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
 بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو هما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا ووظننتم
 تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أي ظنوا ظنا كظننكم أو يكون الثاني
 جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله والشرط كما تونى أفرغ عليه فطرا
 ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك
 (قوله ان معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو
 زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخير واشترط قوم
 وجوب توجه العاملين الى المعمول نخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها للاختلاف ان اسم كان ضمير الشأن
 فلا توجه الى سفيها والظاهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين
 أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني
 لجرد النوكيت كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيئات العميق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)
 ﴿ التنازع في العمل ﴾
 ان عاملان اقتضيا في اسم
 عمل
 قبل فلا واحد منهما العمل
 والثان أولى عند أهل
 البصرة
 واختار عكسا غيرهم ذا
 أسره
 (ش) التنازع عبارة عن
 توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله * فلو واحد منهما
 العمل * معناه ان أحد
 العاملين يعمل في ذلك
 الاسم الظاهر والآخر يعمل
 عنه ويعمل في ضميره
 على ما سيذكره ولا خلاف
 بين البصريين والكوفيين
 انه يجوز اجمال كل واحد
 من العاملين في ذلك الاسم
 الظاهر ولكن اختلفوا في
 الاولى منهما فذهب
 البصريون الى ان الثاني
 أولى به لقربه منه وذهب
 الكوفيون الى ان الاول
 أولى به لتقدمه (ص)
 وأعمال المهمل في ضميرها
 تنازعه والتزم ما التزم
 كحسنان ويسى ابنا كما
 وقد نفي واعتد يا عبداً كما
 (ش) أي اذا أعملت أحد
 العاملين في الظاهر
 وأعمال الآخوة فأعمل
 المهمل في ضمير الظاهر
 والتزم الاضمار ان كان
 مطلوب العامل مما يلزم
 ذكره ولا يجوز حذفه
 كالفعل وذلك كقولك
 يحسن ويسى ابناك فكل
 واحد من يحسن ويسى
 يطلب ابناك بالفاعلية فان
 أعملت الثاني وجب أن
 تضمير في الاول فاعله
 فتقول يحسنان ويسى
 ابناك وكذلك ان أعملت

ولو أن ما أسى لادنى معيشة * كفاً ولم أطب قليل من المال
 فقليل فاعل كفاً ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعت للادنى
 كفاً القليل ولم أطب الملك بدليل قوله
 ولسكنما أسى لجد مؤئل * وقد يدرك الجدل المؤئل أمثالي
 انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصحح في التسهيل
 والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون
 وتكبرون وتحمدون بركل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرب وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً الخ
 فأعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها
 ولو أعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك
 قوله طلبت فلم أدرك بوجهي وليفتي * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب
 فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعند فأعمل الاخير كما مر ومن
 تنازعهما مع اجمال الاول قوله
 كسائك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
 ونقل الاجماع على جواز اجمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اجمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب
 التنازع) أي لان السابق ان رفع كز يدقام وقعد فشكل من الفعلين مستوف للمعوله وهو ضميره فلم يطلبه
 ليعمل فيه وان نصب كز يداضر بت وأكرمته فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطالبه الثاني كما قاله
 بعضهم وذلك لا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع الا في نحو أقلم يسير واعند الزخشي حيث قدر فيه
 تأخير الهمزة لأنها داخل على محذوف أي أقعد وأقلم يسير واكعند الجهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة
 يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمته فزيد المعمول الاول
 وحذف المعمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل
 يجوز تقدمه برده منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى في المتقدم المنصوب والغازي في
 المتوسط أما المتقدم المرفوع فيجوز له ما من (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتم في عمل الرفع
 كجاء وقام زيداً مسائياً عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملان الاول بدليل
 استدلالهم على اجمال المصدر المحلى بال بقوله اقبلت فلم أن كل الخ وعلى اجمال المجموع بقوله
 قد جربوه فزادت بحارهم * أيا فادامة الاجل والفنعا
 ولم يحمله على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أي واسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه
 ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا الضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل
 بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقدمه) أي واسلامته من الاضمار قبل
 الذي كعند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كعند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما
 مرجح والافيجب اجمال الثاني في نحو ضربت بل أكرمته زيداً والاول في ضربت بل أكرمته زيداً كما
 في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزمنا) أي من وجوب اضمار العمدة ومطابقته
 للظاهر افراد غيره الا اذا صلح العامل لا لكل فيضم مفرداً مذكراً الا خبر نحو أخرج وقتيل هند أو
 الزيدون مثلاً لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد يجوز سبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسى ابناك ومثله في واغتد يا عبداً وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغيا واعتدي
 هبناك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسى ابناك ولا نفي واعتدي عبداً

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا أيًا وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلًا أو منفصلًا فتقول ظننت وظنني زيدًا قائمًا وظننت وظنني أيًا زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجذور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ضربت به وضربني زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد وضربت وضربني زيد إذا كان المفعول خبرًا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا أيًا ومفهومه إن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا بحمدا (١٨٥) في الأصل أو غير حمدا (ص)

وأظهر أن يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أنا * زيد وعمرا أخوين في الرضا (ش) أي يجب أن يؤتى

بمفعول الفعل المهمل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسر له كونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى نحو أظن ويظناني زيد وعمرا أخوين فزيد مفعول أول لاظن وعمرا مفعول

عليه وأخوين مفعول ثان لاظن والياء مفعول أول لبيظان فيحتاج إلى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقطت أظن ويظناني أيًا

زيد وعمرا أخوين لكان أيًا مطابقا للياء في أنهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لأنه مفرد وأخوين مثنى فتفوت مطابقة المفسر

للفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني أيهما زيد وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للفسر وذلك لكون أيهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردا وهو الياء والمفعول الثاني مثنى وهو أيهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أنا وعمرا أخوين مفعول أول لبيظان وأخام مفعول الثاني فلان تكون المسئلة حينئذ من باب التنزاع لان كلامنا من العاملين عمل في

قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وإرادة اللازم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقا وظننتي منطلقا هندا أيها فأيها مفعول أول لظننت فإنه دفع ما يؤممه المثنى من التصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفصلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلوقال كما في المكودي

واحد فله لکن مع لبس أو خبر * أو مبتدأ آخره فهو المعتبر

ليسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيدًا قائمًا أيًا فأيها خبر ككنت عائد على قائمًا (قوله) وجب إضماره الخ) أي لانه حمدا لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافا لما في التسهيل تبعًا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفصلة وإن لزم فصله من عامه بأجنبي كذا قيل وفيه

انهم صرحوا بجواز حذف مفعول ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يمنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله) ظننت وظننت الخ) الأول يطلب زيدًا فاعلا وقائمًا مفعولًا ثانيًا والثاني يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان به وأضمر في الأول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لظنا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني أيًا المؤخر

العائد لقائم (قوله) ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيدًا وقائمًا مفعولين فاعمله فيهما والثاني يطلب زيدًا فاعلا فاعله في مستتر إيقينه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه مفعول الأول ويطلب قائمًا مفعولًا ثانيًا فاعله في الظاهر العائد عليه فهي مفعول الثاني والياء مفعوله الأول (قوله) وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسمًا ظاهرًا بدل الضمير (قوله) لغير ما يطابق) أي لمبتدأ في الأصل غير

مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله) فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو أيًا (قوله) وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أيًا اسمًا ظاهرًا فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضمر مخالفتها للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله) فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنزاع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لان أخوين مفعول لاظن ولم يتوجه

إليه يظناني لعدم مطابقتها لمفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازع عليه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما محصله ان كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولًا ثانيًا مطابقًا لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول تعذر علينا الإضمار في الثاني لما مر فانقطع طلبه له فمدلنا إلى الإظهار وقلنا أخام وافقة للخبر عنه وإن

خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محبة التنزاع في ضربني وضربت زيدًا لتوجههما إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذا ما هنا اه وتقول

(٢٤ - (خضري) - أول)

للفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني أيهما زيد وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للفسر وذلك لكون أيهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردا وهو الياء والمفعول الثاني مثنى وهو أيهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أنا وعمرا أخوين مفعول أول لبيظان وأخام مفعول الثاني فلان تكون المسئلة حينئذ من باب التنزاع لان كلامنا من العاملين عمل في ظاهر وهذا مذهب البصريين

عند أعمال الثاني أظن ويظنني الزيدان أياهما أخوين أو يظناني وأظن الزيدان أخوين أيا
(قوله وأجاز الكوفيون الخ) أي كما يجوز الظاهر والحنف أيضا بالدلالة معمول الآخر عليه كما جوزه
 عند عدم التخالف في المسئلة السابقة لوجود دليله كدليل التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه
 ما نقله المصريح في المسئلة السابقة عن أبي حيان في البكت الحسان ان شرط الحنف عندهم مطابقة
 الحنرف للثابت افراد غيره والامتنع نحو علمني وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول اياه ولا يجوز
 حذفه اه **(قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه)** أي وان خالف المفسر ويضم مقسما عن معمول الاول
 كما مثله المصريح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثاني أضمر
 مؤخرا كما في التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظنني الزيدان أياهما أياهما أو يظنني وأظن
 الزيدان أخوين هما اياه فهما فاعل يظنني واياه مفعوله الثاني وتقول على الاظهار أظن ويظنني الزيدان
 أياهما أخوين ويظنني وأظن الزيدان أخوين هما أيا وتقول على الحنف أظن ويظنني الزيدان
 أياهما فاياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أيا ويظنني وأظن الزيدان أخوين هما ويحذف
 عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

(المفعول المطلق)

(قوله يدل على شيتين) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة إلى
 الفاعل المئين في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
 فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما **(قوله وهو المصدر)**
 أي مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره **(قوله المصدر اسم
 الحدث)** لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاعتقل غسلا وتوضأ وضواً وأعطى عطاء لان مدلوله لفظ
 المصدر لا الحدث كما نقله الساماني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
 الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لأخراجه من قيد ملحوظ أي الجاري على
 فعله واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر
 نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما **(قوله هو المصدر)** أي الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا
 والمتنصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولا في الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني واعلم
 ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهيا يجتمعان في ضرب به ضربا وينفرد المصدر في ضربك
 ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سبأني فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
 المقدر نظرا للاصل فالمصدر أهم مطلقا **(قوله توكيدا عاملة)** أي لنفس عاملة ان كان مصدر مثله والا
 فيؤكد مصدر عاملة ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي ههنا منه فعنى قولك
 ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا كما أفاده الساماني والرضي فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول
 النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع الجواز كالمعنوي نحو وكلم الله موسى تسكيا أي بذاته لا بترجان
 أوجب بأن ذلك ليس خاصا بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضا كما في المطول نحو قطع اللص الامير الامير
(قوله أو بيانا الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوع والعددي مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات
 البيان وأما القسم الاول فالتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره وأما الباقيان فيجتمعا ان في ضربت ضربا
 الامير **(قوله غير مقيد بحرف)** أي لانه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الا ذلك
 الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
 أو معها فلذلك لا تسمى به الامقيدة بما ذكر فلاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به في

وأجاز الكوفيون الاضمار
 مراعى فيه جانب الخبر عنه
 فتقول أظن ويظناني اياه
 زيد او عمر أخوين وأجازوا
 أيضا الحنف فتقول أظن
 ويظناني زيدا وعمر
 أخوين (ص)

(المفعول المطلق)

المصدر اسم ماسوي
 الزمان من

مدلولي الفعل كأمن من أمن
 (ش) الفعل يدل على شيتين

الحدث والزمان فقام يدل
 على قيام في زمن ماض

ويقوم يدل على قيام في
 الحال أو الاستقبال وقم

يدل على قيام في الاستقبال
 فالقيام هو الحدث وهو

أحد مدلولي الفعل وهو
 المصدر وهذا معنى قوله ما

سوى الزمان من مدلولي
 الفعل فكانه قال المصدر

اسم الحدث كما من فانه أحد
 مدلولي أمن والمفعول

المطلق هو المصدر المنتصب
 توكيدا عاملة أو بيانا تنوعه

أو عدده نحو ضربت ضربا
 وسرت سير زيد وضربت

ضربتين وسمى مفعولا
 مطلقا لصدق المفعول عليه

غير مقيد بحرف جر ونحوه
 بخلاف غيره من المفعولات

فانه لا يقع عليه اسم المفعول
 الا مقيدا كالمفعول به

والمفعول فيه والمفعول معه
 والمفعول له

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيداً
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيداً ضرباً بأمذهب البصر بين

ان المصدر اصل والفعل
والوصف مشتقان منه
وهذا معنى قوله
وكونه أصلا لذين انتخب
أي المختاران المصدر أصل
لذين أي الفعل والوصف
ومذهب الكوفيين ان
الفعل أصل والمصدر
مشتق منه وذهب قوم الى
ان المصدر أصل والفعل
مشتق منه والوصف مشتق
من الفعل وذهب ابن
طلحة الى أن كلاما من المصدر
والفعل أصل برأسه وليس
أحدهما مشتقا من الآخر
والصحيح المذهب الاول
لان كل فرع يتضمن
الاصل وزيادة والفعل
والوصف بالنسبة الى المصدر
كذلك لان كلامهما يدل
على المصدر وزيادة فالفعل
يدل على المصدر والزمان
والوصف يدل على المصدر
والفاعل (ص)
توكيدا أو نوعا بين أو
عدد
كسرت سيرتين سيردى
رشد
(ش) المفعول المطلق
يقع على ثلاثة أحوال كما
تقدم أحدها أن يكون
مؤكدا نحو ضربت ضرباً
الثاني أن يكون مبينا للنوع

باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله
مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل
تقول ضربت بالضرب زيدا بسوطه * نهرا هاتنا ديبه وأمر أنسكل
(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكونه الضمير في قوله وكونه واما ضمير
نصب فراجع له بغيره فمفعول مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يجهني
أيما نك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فن باب النيابة وستأتي في أفرح
الجدل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ماني عن العمل فخرج فعل النجيب وكان
وأخواتها باب ظن عند الغائب فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول
أو بناء مبالغة لاسم تفصيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله
أما الملوكة فانت اليوم الأهم * أو ما أو يبضهم سر بال طباخ
فناصب أو ما محذوف أي تؤوم أو ما وألقى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة
وأراني طربا في أثرهم * طرب الواله أو كالتحليل
(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولوجاز يمع اتفاهما في الحروف
الأدول فان اتفقا في كماله على الترتيب فاشتقاق صفة كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا
وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جسد وجنب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر
كشلب من التلم فعل ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لانه يعمل في
المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل
المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين
وجوده محالاً وبعده ماضيا وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمعنى زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف
الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا
الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قدم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو
فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله
يبين) أي المصدر بغيره فمفعول مطلقاً والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أي
لكونه مضافاً وموصوفاً كما مثله أو محلى بالعهدي كسرت السبر أي المعبود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة
أقسام ويسمى المختص أيضاً لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المعدود مختص أيضاً بالتصديده بالعدد المخصوص
ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعى واعلم ان
النوعى ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل
مثله فالاصل سيرامثل سيردى رشد خلف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منابها كما حقه الساميني ولا
يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائباً أو ما ذوال فالظاهر انه
قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك
وقد يكون أصليا كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار الصورة فتدبر
(قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عام له لاعتنا مطلق المصدر
حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال اللججة مصدر جدل كفتح

نحو سرت سيردى رشد وسرت سيرا حسنا الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضرباً بغيرتين وضرباً بـ (ص)
وقد ينوب عنه ما هله دل * كجد كل الجد وافرح الجد (ش)

كل الميسل وضرر بته بعض
الضرب وكالمصدر المرادف
لمصدر الفعل المذكور نحو
فعدت جالوسا وافرح
الجنل فالجوس نائب مناب
القوم دلر اذ فتمله والجنل
نائب مناب الفرح المرادفة
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الاشارة نحو
ضرر بته ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الاشارة مناب المصدر فلا
يد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة
سيبويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
اشارة الى الظن ولم يوصف
به وينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضرر بته زيدا
أى ضرر بته الضرب ومنه
قوله تعالى لأعدبه أحدا
من العالمين أى لأعدب
العذاب وعدده نحو ضرر بته
عشرين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضرر بته
سوطا والأصل ضرر بته
ضرب سوطا فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو منهج المازنى والسيرافى والمبرد
واختاره المصنف لا طرادا وأما منهج سيبويه وأجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجذلت جذلا فلا يطرد فى نحو حلفت يمينا اذ لا فصل له مع ان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله
الرضى (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكبية والبعضية والمرادف والاشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما
فى الرودائى والباقي عن المبين فقط وبقى عما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كافتسالت غسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقى للمصدر فى الاشتقاق بان يشاركه فى مادته ما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه
تبتيلا فانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أومع كونه اسم عين كأنتسك
من الارض نباتا أو أنتها نباتا حسنا فنبما تا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انبانا وقال سيبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لانه فى الاصل مصدر لبتت سمي به النبات كما نص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لانبت كغسلا ووضوا لا يغسل وتوضأ
مع انها مصدران لغسل ووضوا وأما تبتيلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضع الملاقى فى الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيمكن فى النيابة
ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى عما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم أفتمض عينك ليلة أرمد * أى اغتاض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضرر بت زيدا أى
ضرب ضرر بته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى اجلس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنها وعشرة عن المبين لكنهم أرادوا فى انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كسبتل اليه
تبتيل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك مثال للمؤ كدعا لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب
عن النائب كان يقال ضرب الاميرز يدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بالمثل ذلك لان فعل
الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأتبع عنه الصفة ثم الصفة وأتبع عنها الاشارة (قوله نحو ضرر بته
زيدا) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فمؤ كدلا لانه لو صرح بالظاهر لم يند الالاتوكيد وان رجوع الى
مصدر معهود دلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل أن فيه للجنس والعهد وحمل ذلك
مالم يحتمل زيدا بدلا من الضمير والا كان مفعولا له لا مطلقا هكذا قوله * من كل ما نال الفنى قد نلت *
وقوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدررس الدررس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعدبه أحدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه له ناديا قبله بمعنى تعديبا عظيما لان تنوينه
للتعظيم والأصل أعدبه أى من يكفر تعديبا عظيما لأعدب تعديبا مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأتبع عنه صفتة وهي مثله ثم حذفها وأتبع
المضاف اليه وهو التعذيب منهاها ثم حذفه وأتبع عنه ضميره فأده فى التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت فى العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضرر بته خشبة (قوله مقامه) أى فى اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضرر بته سوطين واسواط (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثانى وحذف
ضميره من الاول لسكونه فضلا وحذف مفعول افر دلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأمرين قبله ولا يبنى عنه قوله فوحدا بدنا من حيث ان مفهومه أن خبر المؤ كدلا يوحدا بدلان هذا المفهوم
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤ كدلا يحتمل تأبيد النفى أى لا توحده فى وقت أبدا فاندفع

وبالتوكيد فوحدا بدنا
وثن واجمع غيره وأفردا
(ش) لا يجوز تثنية المصدر
المؤكد لعامله ولا جمعه
بل يجب افراده فتقول ضرر بته

بل يجب افراده فتقول ضرر بته

بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فقد كرم المصنف أنه يجوز تثنيته ووجهه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته ووجهه نحو ضربت بضم بتين وضم بات وأما (١٨٩) المبين للنوع فالشهور انه يجوز تثنيته

وجهه اذا اختلفت أنواعه نحو ضربت بسيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيديويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشاويين (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه للبدل منقطع (ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف منافي لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازاً وأوجوباً فالحذف جوازاً كقولك سير زيد لمن قال أي سيرت وضم بتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سيرت سير زيد وضم بتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضرب زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوباً كما سيأتي ليس بصحيح وما استدلل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لان

لا اعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما هو فالاولى أن يقول لان المقصود به الحذف من حيث هو قليلاً أو كثيراً كما كان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالشهور الخ) أي بدليل قوله تظنون بالله الظنون والالتزام لأدلة تشبيهها بالفواصل بالقوا في تصریح (قوله متسع) أي اتساع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي بالعدد فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه لكونه مجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثنيته معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكر او قوله

بكي الخنز من عوف وأنكر جلدته * وجمعت محججنا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والمجج أي التصويت بالمصدر مع انها مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيدها مجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقمتا قتلا لأنها مجاز قطعا كما في القسطا على البخاري فالتمهين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً (قوله في حذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبهه المفعول به وهو محذوف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبران والضمير في منه لناظم (قوله لان قوله ضرب زيدا الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سير او وجوباً في نحو أنت سير اسيراً ما أنت الاسير او ضرب زيدا وغير ذلك مما سيأتي فتمعه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا واما البناء على ان ذلك من المصدر المختص لا للمؤكده هي دعوى بلا دليل الثاني ان تحليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً فمتنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصد به ذلك وقد قصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لان سلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامله كقولك فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيده مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فينتافيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيديويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جواها عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سير للتأكيده مع ما فيه من الحذف فنزاعه ابن الناظم قوية فالأولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لتسكات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فالتردد على الناظم لا يقال لادليل على استثناء أنت سيراً لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه وقع موقعه) أي ففائدته النيبية عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيده أو نوع الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيبية وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيباتها لا

ضرب زيدا ليس من التأكيده في شيء بل هو أمر خال من التأكيده بمثابة ضرب زيدا لانه وقع موقعه فكما ان ضرب زيدا لا تأكيده فيه كذلك ضرب زيدا وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيده في شيء لان المصدر فيها نائب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدهات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكده

وبما يدل أيضا على أن
 ضرب باز يدا ونحوه ليس من
 المصدر المؤكد لعامله أن
 المصدر المؤكد لا خلاف في
 انه لا يعمل واختلفوا في
 المصدر الواقع موقع الفعل
 هل يعمل أولا والصحيح
 انه يعمل فزيدا في قولك
 ضرب باز يدا منصوب بضربا
 على الاصح وقيل انه
 منصوب بالفعل المحذوف
 وهو اضرب فعلى القول
 الاول ناب ضربا عن اضرب
 في الدلالة على معناه وفي
 العمل وعلى القول الثاني
 ناب عنه في الدلالة على
 المعنى دون العمل (ص)
 والحذف حتم مع آت بدلا *
 من فعله كندلا الذي كان دلا
 (ش) يحذف عامل المصدر
 وجوبا في مواضع منها اذا
 وقع المصدر بدلا من فعله
 وهو مقبس في الامر
 والنهي نحو قياما لا تعودا
 أي قم قياما لا تقعد قعودا
 والنداء نحو سقياك أي
 سقاك الله وكذلك يحذف
 عامل المصدر وجوبا اذا
 وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو
 أتوانيا وقد علاك المشيب
 أي أنتواني وقد علاك
 ويقل حذف عامل المصدر
 وإقامة المصدر مقامه

بالنظر لذاتها وأيضا لا تأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله) وبما يدل
 الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته
 عن فعله فتأمل (قوله) بدلا من فعله أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
 لا فعل له كبله بمعنى تركا في قوله يصف السيوف

فذر الجاحم ضاحيا هاما لها * بله الا كف كأنها لم تخفق

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة فيه امام منصوب بفعله المhemل وان لم يصح النطق به
 أو بفعل أمر مرادف لفعله المhemل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك الأ كف بله أي تركا أماعلى
 رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ريحه وويله وويسه وويبه وهي
 بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
 يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان وبعج وويس كلنارحة وويل وريب للعذاب فهي مفاعيل
 مطلقة لفعل مhemل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو أهلكه أو رجحه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
 والتقدير أزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب باز يدا وقياما لا تعودا مفعول به أيضا عند سيبويه
 أي الزم ضرب بالبخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في
 الأمر والنهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبرا في مجال الموت صبرا * فبانيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله) أي قم قياما لا تقعد الخ)
 اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا بفعل
 محذوف ولا تعودا عطفا عليه أي افعل قياما لا تعودا وأما جعل أبي حيان لانا فية للجنس وقعودا اسمها
 نون شذوذ افتكاف مع انه يحتاج كما قاله الساميني الى جعله خبرا بمعنى النهي أفاده الصبان وعلى هذا فليس
 المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يعد
 ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما ذكره المبرم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله)
 نحو سقياك الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعده لبيان فاعله فهو متعلق بأعني
 محذوفا أي لك أعني أو خبر محذوف وجوبا أي ارادني أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك
 من يد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المصوغ له معنى الفعل
 كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقتك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرغته
 أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال آل سماحي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه القراء
 والجرمي كافي الهمخ ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه الا لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع
 أيضا في المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوه على ألف اعتراف
 وز يد قائم حتى أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كحجب لتلك قضية وقول
 الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى بحجب وشأنى -مد الله أو غير انشائي كالفعل
 وكرامة أي ذلك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان المالتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
 يفيد كلام ابن عصفور (قوله) وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليسا من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلافة والثاني
 هو الصواب فالآتي بدلا عن تطلبه وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيًا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع
 مقبس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منسكرا والا كان سماعيا كويله

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **افعل** وكرامة أي
 وأكرمك فالصدر في هذه
 الامثلة ونحوها منصوب
 بفعل محذوف وجوبا
 والمصدر نائب منابه في
 الدلالة على معناه وأشار
 بقوله كندا إلى ما أنشده
 سيبويه وهو قول الشاعر
 على حين ألقى الناس جل
 مورهم فندلا زريق المال
 نذل الثعالب فندلا نائب
 مناب فعل الامر وهو
 اندل والتدل خطف الشيء
 بسرعة وزريق منادى
 والتقدير ندلا يزريق المال
 وزريق اسم رجل وأجاز
 المصنف أن يكون مر فوعا
 ندلا وفيه نظر لانه ان جعل
 نائبا مناب فعل الامر
 للخاطب والتقدير اندل لم
 يصح أن يكون مر فوعا به
 لان فعل الامر اذا كان
 للخاطب لا يرفع ظاهرا
 فكذلك ما نائب منابه وان
 جعل نائبا مناب فعل الامر
 للغائب والتقدير ليندل
 صح أن يكون مر فوعا به
 لكن المنقول أن المصدر
 لا ينوب مناب فعل الامر
 للغائب وانما ينوب مناب
 فعل الامر للخاطب نحو
 ضرباز بدأ أي اضرب زيدا
 والله أعلم (ص)
 وبالتفصيل كما معنا *
 عمله يحذف حيث عنا
 (ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوب بالذات وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

والخبري امام مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **افعل** وكرامة واما مقبس وهو ما ذكره
 بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود
 به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عندئذ كرامة جدا وشكرا
 لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لاجزا وعند ظهوره محجب محجبا وعند الامتثال سماعا وطاعة أي حدث
 جدا وشكرت شكرا وصبرت صبورا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ
 العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الخذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر
 الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماحي وهو هنا وضابطه
 أن يدل على عمله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف
 وجوب بالكثرة دور انها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب
 الخذف في جدا وشكرا لا كفر اعند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرت شكرا
 على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين
 فلا يجمع بينهما كذا قال الساماني نقله عن الشاويين والظاهر ان صبرا لاجزا وسماحا وطاعة كذلك
 فوجوب الخذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال القدي أرى أن
 هذه المصادر ومثاله ان لم يأت بعدها ما يميزها وبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه
 فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرت شكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين
 فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله ووصفة الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي
 بعداو بؤسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ
 الله أو بحرف كمدالك وشكرا ومحجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن
 يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سميته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع
 احتراز من نحو ومكروا مكروهم وسمى لها سعيها م علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله
 يمرن بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجع من دارين بحر الخائب

والدهنا بفتح الهمزة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يمرن للصوص وكذا في يرجع
 وأتمه تحقير اطم وعياهم جمع عيبة بفتح الهمزة وهي كالخائب أو عيبة الثياب الزاد ونحوهما بحر بضم
 الموحدة وسكون الجيم جمع بجره وجره أي بمثابة حقهم بعد خلوها وعلى حين يروي بالفتح على
 البناء لا ضافته لجملة ألقى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين
 ألقى الخ والمال مفعول به ندلا ولغعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي
 قول العينى اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان
 للاكتفى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيدها لعطفه على المثال وليست مامبتدا خبرها
 ما بعدهم الا يوهم أنه قسم للاكتفى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة
 عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عايبه ما فصله بالمصدر بعده
 أو خبر كقوله

لاجهدن فامرد واقمة * تخشى واما باوغ السؤال والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عايبه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلية عن نحو اما
 اهلا كأ وتأديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الخذف
 فيها فصل به مفرد قبله كاز يدسفر فاما صححة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوب بالذات وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

إذا أمختتموهم فشدوا الوفاق فاما ما بعد وانما فداء فداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجو بالو التقدير والله أعلم فاما عندون منا وما
تقدرون فداء وهذا معنى قوله وما تفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (ص) كذا مكرر وذو حصر ورد
* نائب فعل لاسم عين اسند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجو بالاذاناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان
المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سير اسير والتقدير زيد يسير اسير الخذف يسير وجو بالقيام التكرير مقامه ومثال المحصور
ماز يدا لاسير وانما زيد يسير والتقدير (١٩٣) ماز يدا لاسير سيرا وانما زيد يسير سيرا الخذف يسير وجو بالما

في الحصر من التأكيد
القائم مقام التكرير فان
لم يكرر ولم يحصر لم يجب
الخذف نحو زيد يسير
والتقدير زيد يسير سيرا
فان شئت حذف يسير
وان شئت صرح به والله
أعلم (ص)
ومنه ما يدعونه مؤ كذا *
لنفسه أو غيره فالبتدا
نحوه على ألف عرفا *
والثان كابني أنت حقا
صرفا

(ش) أي من المصدر
المحذوف عامله وجوبا
ما يسمى المؤكد لنفسه
والمؤكد لغيره فالمؤكد
لنفسه هو الواقع بعد جملة
لايتمتع بغيره نحو قوله على
ألف عرفا أي اعترافا اعترافا
مصدر منصوب بفعل
محذوف وجوبا والتقدير
اعترف اعترافا ويسمى
مؤكدا لنفسه لانه مؤكدا
للجملة قبله وهي نفس
المصدر بمعنى أنها لا يتمتع
سواه وهذا هو المراد بقوله
فالبتدا أي فالاول من

(قوله اذا أمختتموهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوفاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا
وفاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكر من
المكرر والمحصور لان الجملة نعت لها ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما
استظهره العرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستفاد منه ان
شروط وجوب الخذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو مفسوخا كان زيدا سيرا وكون البتدا اسم عين
وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على الميتد نحو أنت سير او العطف عليه كانت
أكل أو شربا كافي التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطع ولا مستقبلا وانما
اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذا لا يخبر عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف
اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بالاتأويل كأمر ك سير ومقتضى ذلك ان اسم المعنى
اذ لم يصح المصدر خبرا عنه الا بتأويل كمالك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل
مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل
يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنها مثالان في مثال واحد (قوله
لايتمتع بغيره) ان أراد أنها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فبعبده كذلك أو أنها لا تفيد معنى
غيره ولو لم يجازيا فممنوع سم أي لا احتمال كونها للتوهم مجازا الا أن يراد لا يتمتع بغيره احتمالا قرىبا
والتوهم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالفى بعده على الجملة وتوسطه بين جزأها لانها دليل
العامل فلا يفهم الاتمامها وأما قولهم أحقاز بده منطلق فخطا طرف لا مصدر كإص عليه (قوله وهي نفس
المصدر) فيه تسميح والمراد ان التوهم هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكدا للاعتراف الذي
انضمته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كافي ضربا ولا يشكك ذلك على قوله وحذف عامل المؤكدا متمتع
لمصدر أن هذا مستثنى منه أو يقال لبادلت الجملة على العامل كان كاه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت
ابني حقا) مثله لأفعله البتة فالبتة مصدر حذوف عامله وجو بالتاء لوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك
القطعة الواحدة أي لا ترد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للهدأ أي القطعة المعلومة التي لا ترددها ولا
يجوز حذف ال على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان
البتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يتمتع أن يكون حقيقة) مقتضاه ان
حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتال المجاز اما اذا كان بمعنى ضا بالباطل فلا يرفع بل يصح معه أن
يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصافي
الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الساماني قال الرضي وهو مؤكدا لنفسه أيضا
لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظا وأما احتمالها للكذب أو المجاز فامر عبقلي لا مدلول للفظ

القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكدا لغيره هو الواقع بعد جملة يتمتع
وتتمتع بغيره فتصير بذكره نصافيه نحو أنت ابني حقا فقام مصدر منصوب بفعل محذوف وجو بالتقدير أحقاه حقا ويسمى مؤكدا
لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك أنت ابني يتمتع أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندني في الحق مجازة ابني
فلسا قال حقا صارت الجملة نصاعلي ان المراد البتة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصاف كان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة
المؤثر للمؤثر فيه

بل

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الاثبات مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر لصدق
والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا
لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذ اتوهم المخاطب ثبوت نقيض الجلة في نفس الأمر وغلب عنده
كذب مدلولها فكان الجلة محتملة له والنقيضه فقيل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يتوقى به لمثل هذا الغرض
(قوله كفى بكاء) ينبغى جعله صفة جلة أى بعد جلة كائنه كنهه ايكون مشير الباقى الشروط والبكاء بقصر
اسالة السمع وبالمرفع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الأول يحتاج لارتكاب الضرورة في
قصر الأول أو منذ الثاني والاوردان الجلة لم تحومعنى المصدر لكن يردانها لم تحومعنى المصدر المنصوب
اذ فاعله ذات عضلة أى ممنوعة من التسكاح وهى غير الياه فى لى ويدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو
صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدواهي (قوله
اذ قصده التشبيه الخ) جلة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصده التشبيه وبعد جلة
ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح من ثلاثة وترك الباقى واستعمل
محرزها (قوله الشكلى) بفتح المثناة مقصورا أى الخزينة لفقد هارلدها يقال تسكت ولدها اذ افقدته
(قوله تشبيهى) أى لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان فى الجلة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل
هو زيد وهو أيضا مشعرا بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذ اصاح فهو بمعنى التصويت أى اخراج
ما يسمع واحدا منه لا بمعنى المسموع خلا للرادى وليس فى الجلة قبله ما يصلح عمله لما سياتى فاستوفى
الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب
اذ انصب ويجوز معارفه بدلا لما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح
أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجلة لان المصدر لا يعمل الا
اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الأول فظاهر وأما الثانى فدلالة
مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى
المرادى مثال الصوت بأن الأول فيه معنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى
الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت
حمارك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدروا للثانى ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدوث انما
هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لالازم فعليه يجوز
النصب بالمصدر الذى فى الجلة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيديو به فى هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب
الرفع) أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير
مثل أو خبر محذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على
الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف وعامل يشتمل على الفاعل قوهم عليه
نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كنهه يبدد أسدأ ولم
يشعر بالحدوث كنهه كاه كاه الحكاء لان الذكاء من الملائكات الراسخة لامن الافعال المنجددة بالعلاج
كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كنهه صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجلة قبله معناه كنهه ضرب صوت
حمارا اذا كان فى الجلة ما يصلح للعمل فيه كنهه يضرب ضرب الملوك فيتمعين نصبه به (تنبية) المراد
باشتراط اعلى معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كحمار أو معناه فقط كقوله يدح فرسا بالضمور
ما ان يمس الارض الامسكيب * منه وحرف الساق طى المحمل
أى بلغ فى الضمور الى حيث لواضطجع لم يمس بطنه الارض بل منكبته وحرف ساقه فالعنى انه مدج الخلقى

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جمله

كفى بكاء بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جلة

مشملة على فاعل المصدر

فى المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار له بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جلة وهى لزيد

صوت وهى مشتملة على

الفاعل فى المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجو بار التقدير يبكى بكاء

الشكلى فاولم يكن قبل هذا

المصدر جلة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار و بكاء

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جلة وليست مشتملة

على الفاعل فى المعنى نحو

هنا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تشبيهه

مذكوك بعضه في بعض بمطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كد مجبه في بعضه بالضمف والله أعلم

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطابق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله رذن) أمر من الذين بفتح الدال أى اقرض غيرك أو من الذين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له لدلالة علة الاول أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له لتدليله أو أن شكرا المنكورة علة طمأنا (قوله وقتنا) تمييز محمول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هدايح) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جزمه أو نصبه كقوله * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * وفيه تقديم مفعول الخبر الفعلى (قوله فى الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كيربت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك اصلاحا لحالك نصريح (قوله والفاعل) أى بان يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسك بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالاختاف والاطمئان أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التى اضنها يريكم لا للراء التى هى فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذى تتعلق به الاحكام الدعوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وأيضا يظهر كون الخوف باعشا على الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتمت بر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه لانها هى الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لبيانها على عدم اتحاد الوقت أيضا لكان يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يحصل التأديب علة للضرب ويوجب بانفسك كالجبهة فوجود الضرب علة فى وجوب التأديب وتصور التأديب علة فى ايجاد الضرب كقهر البئر لاجل الماء فندير (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتك أو كركم اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه له فى المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط نصبه لا تسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره والجمهور على ان الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذى فى المتن أى مفهما لعل الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك متمنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن لان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما صرنا لعلية بل هى شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لان الشئ لا يعلى بنفسه وهى تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفرسى لان الحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورد الرضى بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجوده ممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ص) (المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليل الجحد شكرا وذن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع مع الشروط كانه مد ذاقع

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهم علة المشارك اعامله فى الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لان المعنى جد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد فى الوقت لان زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع فى جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضررت فى الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة اعنى المصدرية وابانة التعليل واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما عدت فيه المصدرية قولك جئتكم لاسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتم اليوم للام كرام
 غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فنعم لزهدي وزعم
 قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثلين السابقين والله
 أعلم (ص) وقل أن يصحبها المجرى * والعكس في مصحوب آل وأنشورا (١٩٥) لأقعد الجبين عن الهيجاء *

ولونوات زمر الاعضاء
 (ش) المفعول المستكمل
 للشروط المتقدمة له ثلاثة
 أحوال أحدها أن يكون
 مجردا عن الالف واللام
 والاضافة والثاني أن
 يكون محلي بالالف واللام
 والثالث أن يكون مضافا
 وكها يجوز أن تجر بحرف
 التعليل لكن الاكثر فيها
 تجرد عن الالف واللام
 والاضافة النصب نحو
 ضربت ابني تأديبا ويجوز
 جره فتقول ضربت ابني
 لتأديب وزعم الجزولي أنه
 لا يجوز جره وهو خلاف
 ما صرح به النحويون
 وما يجب الالف واللام
 بعكس المجرى فلا كثر جره
 ويجوز النصب فضربت
 ابني للتأديب أكثر من
 ضربت ابني التأديب وما
 جاء فيه منصوبا ما أنشده
 المصنف
 لأقعد الجبين عن الهيجاء
 البيت فالجبن مفعول له
 أي لأقعد لاجل الجبن
 ومثله قوله
 قلت لحيهم قوما اذاركبا
 * شنوا الاغارة فرساوركبانا

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم اصلاحا لخالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا
 مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامك
 غدا بل جئتكم سمنوا عسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر
 وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كعدت جينا أو صورته فقط لكونه
 غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل فاب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل
 وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم
 المصدرية ولا تقتلوا اولادكم من اطلاق أهلنا دار المقامة من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والافعال جمع
 استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذا كرهه كما هذا كم أي طدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
 وجئتكم كي تكبرني وتكبروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان الكاف وحتى ركي لا يجزى
 المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
 المؤول لا يقع مفعولا وان أفاد التعليل (قوله جئتكم لاسمن) مثله والارض روضها للانام أي الخلوقات
 (قوله جئتم اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السترا لابسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المجمة أي خلعت رزقه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله
 واني لتعروني لذكر الكهزة * كما تنفض العصور باله القطر

ففاعل العروا الهزة وفاعل الذكرى المتسكاه (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين
 كما في الجمع ومصر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أما العبيد فنو
 عبيد بالنصب أي مهمانذ كرا أحدا لاجل العبيد فالتد كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال
 سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهمانذ كرا العبيد الخ (قوله
 أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجرره بالحرف وأنشدها تأديبه بالسكامة وفي نسخ ان يصحبه
 بالتد كبير وفي أخرى فاجرره باللام فالتأديب ظاهرا (قوله وأنشورا) أي النحلة شاهدا لجواز قول بعض
 العرب لأقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيها تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز
 في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجرب) رده قوله

من أتمك لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا نصريه ينتصر

(قوله فليت لحيهم) الباء للبلدية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حلف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل
 الاغارة وهو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعضاء يتفرقون لياتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
 الكريم) بفتح العين المهملة مسودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
 أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجرب على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
 ذكر أنه يقل جرب المجرى ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحده منهما بل يكثر فيه الامر ان وما جاء منصوبا قوله
 تعالى يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر
 وأهقر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تسكرما

(ش) عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو أمكنث هنا أزمنا ظرفاً زماناً وكل منهما تضمن معنى في هذا لأن المعنى أمكنث في هذا الموضوع في الزمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرداً لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثال منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قر يش فانه على ليعبف واودخلته الغاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبده ولا جمل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أمنهم من القطار والمنتهبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجره هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لأن العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى لجعلهم كعصف ما كقول لان السورتين سورة واحدة تصریح (تذييه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو مجرور من ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا نعلق لتعتدوا بالفاعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ﴾

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد ان الظرف هو الوعاء المنتهى الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقر به من المصدر باستزامه ولو وصل العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً ما لا يطلق ان جعلت أو لا احد الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلامها ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل ووجهه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعد الامع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزبد اليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قبر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بهم سماعه بان الفعل مقتض لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يهبط الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلا فهما باشرط الاجتهاد في المكان دون الزمان ومن جوز نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه اشارته اليه لكون الحرف مقدر في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثل احتى يقتضى بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتهدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير به الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطرد في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً فلا حاجة لآخره بذلك الا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل اذ لا ينصب الابدان له لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسياً وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال بنت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهبت الشام نظر لانه على معنى الى لافي فهو مما نصب بحذف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتهدى قاله الاسقاطي فيما سياتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه تضمنه معنى في لاطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

التوسع

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه بقدم (ش) حكم ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمسكان والنصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير

أو الفاعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والنصب له اما مذكور كمثل أو محذوف جواز نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وتم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو جوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الاصل نحو زيدا عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلاة استقر واستقر وفي الصلاة استقر لان الصلاة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيده الاطراد لان الفعل أجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشموني واما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمسكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأ أنه يقع فيدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كاي في المسكان وتم لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا وغيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بخلافها في المسموع بالخذف كقولك لمن ذكر أمر اتقاد حينئذ الآن أي وجد ما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جلتين والمقصود نهيها عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومجمله اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعدن يداي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لثلاثا يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كمال التكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كمين ووقت ومدة وبالمختص مادل على مقدر معاوما كان وهو المعروف بالعاصية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمانا طويلا كذا في الاشموني فقول الشاعر كحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بفترة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل اذ لا يز يد عليه كيانا من أمرى بعده ليل اذا السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر الا ان تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضيف العرب لفظ شهر الازمان والربعين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو اصل العوامل على المسكان لكونها بالاتزام

وكل رقت قابل ذلك وما * يقوله المسكان الامهيا نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رعى (ش) يعني ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا بالاضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المسكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

أحدهما المبهم والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهم كالجهاز الست نحو فوق ونحو بين وشمال وأمام ونحو هذا
 والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار ومررت غلوة فتنصبها على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد
 ومعه شرط نصبه قياساً أن يكون عالماً من لفظه نحو قدمت معه من زيد وجلست مجلس عمر وفاو كان عالماً من خبر لفظه تعين جوهه في نحو
 جلست في مري زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مري زيد الاشدوا ودارمما ودمن ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومزجر

السكب ومناطق التريا أى
 كأن مقعد القابلة ومزجر
 السكب ومناطق التريا
 والقياس هومنى في مقعد
 القابلة وفي مزجر السكب
 وفي مناط التريا ولكن
 نصب شدوذا ولا يقاس
 عليه خلافاً للكسائي وإلى
 هذا أشار بقوله (ص)
 وشرط كون دامقياً
 أن يقع
 ظرفاً لما في أصله مع اجتماع
 (ش) أى وشرط كون
 نصب ما اشتق من المصدر
 مقيساً أن يقع ظرفاً لما
 اجتمع معه في أصله أى
 أن ينتصب بما يجتمع فيه
 الاشتقاق من أصل واحد
 كجماعة جلست بمجلس
 في الاشتقاق من الجاوس
 فأصلهما واحد وهو الجاوس
 وظاهر كلام المصنف أن
 المقادير وما صيغ من المصدر
 مهمان أما المقادير فتذهب
 إليها وإلى أنها من
 الظروف المبهمة لأنها وان
 كانت معلومة المقادير فهي
 مجهولة الصفة وذهب
 الاستاذ أبو علي الشاويين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهم لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما
 قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس
 له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه
 كالدار وان شئت قلت المبهم لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تعالى إن
 المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالاضاف
 إليه كمكان زيد وكالجهاز وما أُلحق بهما من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الساميني
 عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها في
 قال لان فيها اختصاصاً ما إذا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقل عن الرضى وزاد عليها جانب وما
 معناها من جهة ووجه وكشف ثم قال يقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتح لحن اه لكن ذكر الموضح
 مما يشبه الجهات في الشباع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحاً ذلك كجانب فقط بأنه يجب جوهه في مقتضاه
 صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد أنه لم يجمع فيهما في جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الوجه
 فتدبر (قوله بين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير)
 جعلها من المبهم أحدهما هاستأنى (قوله غلوة) بفتح المجهمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو أنف باع
 والفرسخ ثلاثة أميال والبر يدأر بعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي مائة سهم أبعداً يقدر عليه ويقال
 ثلثاً ثلثة ذراع إلى أربع مائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتبوا بالتوافق للمعنى
 كما كتفوا به في قدمت جاوس لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف
 قدمت جاوساً (قوله أى كأن مقعد القابلة) أى في مقعد هومنى متعاقب بذلك المخدوف أيضاً ومن بمعنى إلى
 أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله
 هومنى مقعد الأزارى هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله
 ومزجر السكب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان مزجر السكب من زاوية فهو ذم
 ومناطق التريا مدح أى هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان نوط التريا أى تعلقها من الشخص الرأى أى لا
 أدركه في الشرف كما لا يدرك محل التريا (قوله ولكن نصب شدوذا) أى على تقدير المتعلق كأن أو مستقر
 فأوقدر قعد منى أى بالنسبة إلى وزجر منى مناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا
 المصدر فلا يرد أنه في أعجبي جاوسك مجلس زيد ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مهمان) أى لان
 المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مهمان فيفيد أنه ليس منه
 وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعيين محملها (قوله ليست من المبهمة)
 أى فتسكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكما أى تشبه المبهم في عدم
 التعيين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية ووجهه بالاعتبار ويحتمل جرى المصنف على هذا بأن أراد
 المبهم حقيقةً وحكماً (قوله من روى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ما صيغ من المصدر

فيكون مهمان نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مري مشتق من روى وليس هذا على منذهب
 البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم انه سمع
 نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقول هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فخذف حرف الجر (١٩٩) فاتصت الدار نحو صرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف *

فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي

لزم

ظرفية أو شبهها من الكام

(ش) ينقسم اسم الزمان

واسم المكان الى متصرف

وغير متصرف فالتصرف

من ظروف الزمان أو المكان

ما يستعمل ظرفا وغير

ظرف كيوم ومكان فان

كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو صرت يوما

وجلست مكانا ويستعمل

مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم

مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة

وارتفع مكانك وغير

التصرف هو ما لا يستعمل

الظرفا أو شبهه نحو سحر

اذا أردته من يوم بعينه فان

لم يزد من يوم بعينه فهو

متصرف كقوله تعالى

الا آل لوط نجيناهم بسحر

وفوق نحو جلست فوق

الدار نكل واحده من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا

والذي لزم الظرفية أو شبهها

عند ولدن والمراد بشبه

الظرفية أن لا يخرج عن

الظرفية الا باستعماله

(قوله وانصب الشام) أي فقط وكذا مكنه مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مندوب سبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاذلي للجمهور وتشبهها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما صر (قوله على اسقاط الخافض) هو مندوب الفارسي والناظم ونسب لسيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخلت بتعدي بنفسه وبالخرف وكثرة الاصرين فيه تدل على انها أصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنوي به مع أنه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الاظرفا أو شبهها والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والتميز لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في الميمين ومما لزم الظرفية أيضا قطف وعوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل بمعنى مكان تخلفها بدل هذا لا بمعنى بدل فإنه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بعينه الاصل على ظرف، وتصرف والظرف المركبة كصباح مساء رايين بين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين في كل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره من في قوله تعالى من فوقهم ومن تحننهم فهمان القدم الثاني كمنه بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحنتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك فلنستوتك وتحنتك نملك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويشوق تحنته نارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما ميني وهو اعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند نحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهرو يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كما جاء الجهات الافوق وتحنت فيمتنع لما صر والايين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فن الكثير وكبير المجرى من التركيب ومن ما لا انفرد من تصرفها مودة بيننكم بالجر لانه تقطع بيننكم بالرفع ومن فرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على الغاعية غمالة على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما أو الالف فيغير متصرفه وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها في تصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسرا كتر وهي اسم لمكان شئ حاضر أو زار بالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني واقدم آه زلة أخرى عند سيرة المنهني عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كافي بنحور النور ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لساميني (قوله بن) أي فقط لكثرة يادها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شد قياسا قولهم حتى متى والى متى رالى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعدده وكتيبته وجزيئته كجاست طويلا من

مجرور ابن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الامن فلا يقال خرجت الى عنده رقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فخذف المضاني وهو مكان وأقيم المضاني اليه فانه ما عر ببا عرابه وهو انصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تر يد مكان جالوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو أتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد فغنى المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿ المفعول معه ﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيرى والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق

ذا نصب لالواو في القول الاحق

(ش) المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو

بمعنى مع والتا نصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه فمثال

الفعل سيرى والطريق مسرعه أى سيرى مع

الطريق فالطريق منصوب بسيرى ومثال شبه الفعل

زيد سائر والطريق وأعجبني سيرك والطريق

فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم أن

الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لان كل

حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل

الاجر كحروف الجر وانما قيل ولم يكن كالجزء منه

احترازا من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم

تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل تحطى

العامل لها نحو سمرت بالغلام ويستفاد من قول

المصنف في نحو سيرى والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك

وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقسيمه فعل أو شبهه

الدهر شرق الدار وسمرت عشرين يوما ثلاثين يدا ومشيت كل اليوم كل البر يدا أو بعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازى لتضمنها معنى في نحو أتحا أنك ذاهب أى أتحى ذهابك وقد نطقوا بفتح قوله * أتحى الحق أى مغرم بك هائم * ولما يابته عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجسمة ومثله غير شك أو ظنمى أنك قائم أى فى غير شك وفى ظن منى قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان معمولها فاعله أى أتحى وثبت قيامك وردة أبو حيان تصریح (قوله ويكثر الخ) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشروطه افهام تعيين وقت كإشله أو بيان مقدار هوان لم يعين كانتظرنه نخرج وروحاب ناقة أى مقدار ذلك فغنى المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كالأية الفرقد بن أى مدة بقائهما ولا أكله القارظين أى مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذى يصيغ به فلم يعلم خبرهما فاضرب بهما المثل والله أعلم

﴿ المفعول معه ﴾

قال الجلال أخرج عن المفاعيل لاختلافهم فى قياسيته ولو صول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لا ينفصل منها أى لا بالظرف وان فصل به بين الواو والاعطفة ومعلومها التنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة جار والمجرور بس (قوله فى نحو سيرى) فعل أمر للوثنة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا نصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها فى سبق الذى هو صلتها (قوله هو الاسم) أى الفضلة وقوله بعد واو الخ أى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالنأكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما لاعية قاله الموضح وقال حفيده يذبحى أن يكون ذلك فى غير نصب وتشرب والا فاسم تأويل يذبحى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر وو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد بشيابه عما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لسكنه حكم من أحكامه لا يذبحى جملة قيد فى التعريف والمراد بكونها المعية انما للتنصيص على مصاحبة ما بعدها للمفعول العامل السابق فى زمان تعلقه به سواء صاحبه فى حكم العامل أيضا كجئت زيدا فان العطف عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كما ستوى الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة فى الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها المطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصب على ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فاعطف اتفاقا وكذا أشركت زيدا وعمرا وخاطبت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتاوها جملة كل رجل وضعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مقرا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت زيدا أى كل رجل موجود هو وضعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكاه به خلافا لاني على بل يجب جر أبيك لاسم اشتغال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كفى المبنى نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدادهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كفى مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخروف أى ويحسب زيد الامفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أى

فما

المصنف فى نحو سيرى والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقسيمه فعل أو شبهه

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جنى في اشتراطه محتمه وانما تمنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة أى ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العاصح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمر وقتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما أتى والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيرى للنيل بل انظر لسكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحيين زمنياً أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد هات مقابله لابن جنى (قوله والصحيح منه) أى خلافا لابن جنى ولا حجة في قوله

جعت وغشا غيبية ونيمة * ثلاث خصال است عنها برعوى

لانه من تقديم الوار ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أى بعضهم وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمير) أى جواز لا وجوب بخلافه لا شمولي لذلك اکتفوا بتقديره هنادون هذا لك وأباك لتزليل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد جواز النصب في مالک وزيد مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذى هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوخ للنصب هو الاستفهام وجانظرف أم لا لانه يشتمل عليه للفعل فقد ترو بعده عملا هنادوا قائل أن يقول قد جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * ازمان قومى والجماعة كالنوى * الخ أى ازمان ان كان قومى مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هادالك وأباك أولى لوجوت مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخرىج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أباعلى أجازة قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت فى كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقديره كمنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هى فى المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمه الضمير الخاطب مستتر فيها فام احذفت برز وانفصل قال يس عن اللمامين ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها لا بخلاف ما اه وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أى أى وجوده توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب فى هذا المثال وهو مبنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه بظا بهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كقوله ابن هشام كونه بحسب ما قبيل الواو فقط فالعطف فى المثال متعين ولذا مثل النصب فى القطر بكنت أناوز يدا كالاخ (قوله للفصل) أى بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كإسبأنى فى قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أى فى الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاثى صير العمدة فضلة ولان الاصل فى الواو العطف ولم يختلف فى قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يقتضى فى التابع جعله فاعلام محذوف أى وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لاداعى اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب فى ذلك عر بية أى اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر واحتمل أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص فى المية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نسا فالنصب أو بقاء الاحتمال

وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله * بما من الفعل وشبهه سبق * أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا بائناق وأما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منه (ص)

و بعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمير بعض العرب (ش) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تشبهاه وسمع من لسان العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من خبر أن يلفظ بفعل نحو ما أنت وزيد وكيف أنت وقصة من تر يدخرجه العويون على انه منصوب بفعل مضمير مشتق من السكون والتقدير ما تكون وزيد وكيف تكون وقصة من تر يدقز يدا وقصة منصوبان بتكون المضمرة (ص)

والعطف ان يمكن بالضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق والنصب ان لم يجز العطف يجب أو اعتقاد اضمار عامل نصب (ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما أن يمكن

أحق من النصب نحو كنت
 أنا وزيد كالأخوين فرفع
 زيد عطفاً على الضمير
 المتصل أولى من نصبه
 مفعولاً معه لأن العطف
 يمكن للعصل والتشريك
 أولى من عدم التشريك
 ومثله سارز زيد وعمرو فرفع
 عمرو أولى من نصبه وإن
 أمكن العطف بضعف
 فالنصب على المعية أولى
 من التشريك لسلامته
 من الضعف نحو سرت
 وزيد فنصب زيد أولى
 من رفعه لضعف العطف
 على الضمير المرفوع المتصل
 بلا فاصل وإن لم يكن
 عطفه تعين النصب على
 المعية أو على اضمار فعل
 يليق به كقوله * علفتها
 تبنا وماء باردا * فناء
 منصوب على المعية أو على
 اضمار فعل يليق به التقدير
 وسقيتها ماء بارداً وكقوله
 تعالى فأجمعوا أمركم
 وشركاءكم كقوله وشركاءكم
 لا يجوز عطفه على أمركم
 لأن العطف على نية تكرار
 العامل فلا يصح أن يقال
 أجمعت شركائي وإنما يقال
 أجمعت أمري وجمعت
 شركائي فشركائي منصوب
 على المعية والتقدير والله
 أعلم فأجمعوا أمركم مع
 شركائكم أو منصوب
 بفعل يليق به والتقدير

والإيهام بالرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران ولعل هذا الأخير محتمل كلامهم دما يعني (قوله بضعف) أي من
 جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف إلا بتسكتاف
 كان يقدر لو تركت الناقة ترأم فصيلها أي تعطفها عليه وتركت فصيلها يرضعها أي يمكن من رضعها لأن
 رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لا احتمال نقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من أمرى * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير وا كل أمره الليالي والليالي لأمره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت
 الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى وا كل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كون أنت وزيد
 كالأخ وقوله

فكونوا أتم وبني أيكم * مكان السكيتين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تر يد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن
 هذا التحليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجمه لفساد المراد بدونه وأيضا
 يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين إذ لو كان الماء ور كالأخوين لقال كالأخوين ففيه مانع
 لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن
 عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إليه فالفساد المعنى ولو في القصد واللازم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ
 ونحو مالك وزيد لا امتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل)
 صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخير فيه بين المعية و اضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها
 الخ ونحو * زججن الخواجب والعيونا * إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه والعيون
 لا تصاحب الخواجب في معنى الترجيح وهو فندقيتها وأطولها ومصاحبتهما في الزمان أمر معلوم لا فائدت في
 فضاءه فيجب فيها التقدير العامل أي وسقيتها ماء * وكان العيون فينبغي جعل أو في المثنى تنويعية كافي
 الأشموني أي ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كذا كر وما يجب فيه المعية كسرت
 والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطالع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم إذ لا
 مانع من تقدير سرت ولا بست التليل فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد
 الهية في صدق يجوز الاضمار وقوله أو اعتد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الأول يجوز فيه الأمران والثاني
 يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجع النصب وترجع العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل
 رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كون
 أنت وزيد كالأخوين لسامر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لأن أجمع بالهمزة إنما
 يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيد
 جمع مالا فنصب شركاء م اما السكونية مفعولاً معه أو السكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي
 وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجموا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل
 ان أجمع يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجموا بوصل الهمزة
 ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايان لان الايمان
 لا يتبوء فهو افعال مفعول معه أو مخدوف أي وأخلصوا الايمان ولا تأويل العامل المذكور بفعل متعدي
 لهما كذا ولتأنيدهما الخ وحسن الخواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هولغة استفعال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وحققيقته اصطلاحا الاخراج بالواحدى اخوانها لما كان داخلا
او كالدخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كمالى تعدى الفعل ولزومه فالخراج جنس وبالا بخرج التخصيص
بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا أى في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في
النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه عالما مستعملا في خاص وهو ما عداه بقدره الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لاله الا الله وكالدخل لادخال المنقطع على ما ستره وأما المخرج فداخل في
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخل الحقيقي اما لفظي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنت والجملة صلة ما حذف عاؤها أى استثنته وينتصب خبرها والمراد الاستثنائية وتستعمل الوصفية وانما
بدأ بها الاصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها المنتصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينتصب ابدا كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع ايجابه أيضا بقدره قوله وبعد نفي الخ فانه مقيد بالتمام أيضا
كابينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان برفع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
فيل هو حيزه واجب اتفاقا يردده جواز الاتباع في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرى بوا منه
الاقليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لا يجاب لان
شرى بواي تأويل لم يكونوا معنى بدليل فن شرب منه فليس منى فالختم فيه الابدال وجعل القراء قليل مبتدأ
خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافى جواز لرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن
خرزف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهى من الجمل التي لها محل من
الاعراب كما عداها صاحب المعنى ومتى كان ما بعد الجملة فهى بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالى
الافسك لكن المشددة كاسم أى أرفع فكالمخففة أفاده المبان عن السماضى (قوله بواسطة الا) أى
فتكون معديته الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لاني المعنى وهذا رأى السيرافى
وعزاد ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا لا بواسطة وقيل استثنى محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلولم يكن
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الان يدا أول به كتأويل اخوتك بالمنصبين لك
(قوله في غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألغها عن النصب المذكور وقيل وانما عملت لنيايتها عن استثنى كحرف النداء عن ادعو وظاهر الشرح
جر بان الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الاعداء المصنف وهو المختار عنده
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الاجارا أى لكن
اجارا لم يجي وقد يندكر نحو الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الاعداء مفرد في المتصل وغيره وهى كما تكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب
فتح ان بعدها كى بدغنى الا أنه شقي أفاده الرضى (قوله على النفي) أى لفظا ومعنى كما سيجمله أو لفظا
فقط نحو لا عساه الا المظهرون فانه نهى في المعنى وقد يراد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنت الا مع تمام
ينتصب
وبعد نفي أو كنى انتخب
اتباع ما اتصل وانصب
ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع
(ش) حكم المستثنى بالا
النصب ان وقع بعد تمام
الكلام الموجب سواء
كان متصلا أو منقطعا نحو
قام القوم الا يزيدا وصرت
بالقوم الا يزيدا وضربت
القوم الا يزيدا وقام القوم
الاجارا وضربت القوم
الاجارا وصرت بالقوم
الاجارا فزيدا في هذه
المثل منصوب على الاستثناء
وكذلك جارا والصحيح
من مذهب النحويين أن
الناصب ما قبله بواسطة
الاختار المصنف في غير
هذا الكتاب أن الناصب
له الا وزعم أنه مذهب
سيبويه وهذا معنى قوله
ما استثنت الامع تمام ينتصب
أى انه ينتصب الذى استثنته
الامع تمام الكلام اذا
كان موجبا فان وقع بعد
تمام الكلام الذى ليس
بموجب وهو المشتمل على
النفي أو شبهه والمراد بشبه
النفي النهى

أومعنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كما وسكوا أقل رجل يقول ذلك الا زيد أى لا رجل يقول الخ وقوله
 وبالصرمة منهم منزل خلق * عاف تغير النوى والوند
 فتغير بمعنى لم يبق على حال والصرمة رملة منصرفة أى منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
 وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النوى المعنوى ويأبى الله الا أن يتم نورها أى لا يريد
 الا ذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أى لا تسهل الاعليهم لمسكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
 نحو لوجاء القوم الا زيد الا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع فى لو كان فيهما
 آله الا الله فلما سبأنى (قوله والاستفهام) أى المؤول بالنفى انكاريا كان وهو ممتعلقه غير واقع
 ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا أو تو بيخيار وهو ممتعلقه واقع ومدعيه
 صادق لكنه ما لم عليه نحو أنفكا آله الخ فهو بمعنى نفي الانباء واللباقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله
 بعضا مقبله) على عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل فى المتصل جاء القوم الاجار وجاء بنوك الابن
 زيد لا تفاهما فى الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع فى الثانى وان صح فى الاول ولئلا
 يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يدهما كان المستثنى فيه جزأ مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كاه
 مع أنه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يذوقون فيها الموت
 الاموتة الأولى ولانما كلوا أموالكم بيدكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض مقبله ومن
 جنسه مع أنه منقطع فينبغى أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع
 بخلافه اما الفقد القيد الاول كقيام بنوك الاجار أو الابن زيدا والثانى كالاتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى
 بذوقهم طمأنينة الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجوازها كلها بالباطل الذى هو
 نقيض منعها كلها بالباطل قاله القرافى والاسهل أن يقال المتصل اخرج مثنى دخل فمقابل الامتلاها صاحبان
 واعلم ان كلاما من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كالمى التلويح وأما ما اشتهر من انه
 حقيقة فى المتصل مجازى فى المنقطع فالمراد به ادواته لا اسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما يأتى
 فى المآل ولم يطل الفصل والاختيار النصب كجاء فى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد ومنه الحديث القدسى
 ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احسنه الا الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
 يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا زيد اردد المن قال قاموا الا زيد ليحصل التشاكل
 ودعوى تعين النصب فى هذه صرودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك مالم ينتقض
 النفى بالاول والا كان اثباتا فينصب ما بعد الا الثانية وجوبا كما شرب أحد الماء الا زيد لانه بمنزلة شربوا الماء
 الا زيد (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحوال
 الربط بالاول لانتها على اخراج الثانى من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
 قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب نطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أوجب يمنع
 ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كأنه لم يذكر والثانى حال فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفى
 والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البديل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما
 قد يخالف المعطوفان فى ز يدقأم لا قاعد والصفة والموصوف فى مرتب برجل لا قصير ولا طويل وهذا
 الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أعلى قول المحققين انه المستثنى
 مع الا لا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذ هى فى تأويل
 ما فى الوجوده الا الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف فى الاستثناء خاصة
 فابعدا عطف على ما قبلها لا بديل وهى كالعاطفة فى مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فلما أن يكون
 الاستثناء متصلا أو منقطعا
 والمراد بالمتصل أن يكون
 المستثنى بعضا مما قبله
 وبالمنقطع أن لا يكون
 بعضا مما قبله فان كان متصلا
 جاز نصبه على الاستثناء
 وجاز اتباعه لما قبله فى
 الاصراب وهو المختار
 والمشهور أنه بدل من
 متبوعه وذلك نحو ما قام
 أحد الا زيد والا زيد
 يقم أحد الا زيد والا زيد
 وهل قام أحد الا زيد والا
 زيد وما ضربت أحد الا
 زيد ولا تضرب أحد الا
 زيد وهل ضربت أحد الا
 الا زيد فيجوز فى زيد
 أن يكون منصوبا على
 الاستثناء وأن يكون
 منصوبا على البديلية من
 أحد

وهذا هو المختار وتقول ما صرت باحد الازيد والازيد لا يطرر باحد الازيد والازيد هو المختار وتقول ما صرت باحد الازيد والازيد لا يطرر باحد الازيد والازيد هو المختار وتقول ما صرت باحد الازيد والازيد لا يطرر باحد الازيد والازيد هو المختار

القوم الاحجار وما صرت
 القوم الاحجار وما صرت
 بالقوم الاحجار وهذا
 هو المراد بقوله وانصب
 ما انقطع مع أي انصب
 الاستثناء المنقطع اذا رفع
 بعدني أو شبهه عند غير
 بني تميم وأما بنو تميم
 فيجوزون اتباعه فعني
 البيتين ان التي استثنى
 بالا ينصب ان كان الكلام
 موجبا ووقع بعد تمامه
 وقد نبت على هذا القيد
 يذكره حكم النفي بعد
 ذلك فاطلاق كلامه
 يدل على أنه ينتصب سواء
 كان متصلا أو منفصلا وان
 كان غير موجب وهو الذي
 فيه نفي أو شبه نفي انتخب
 أي اختيار اتباع ما اتصل
 ووجب نصب ما انقطع
 عند غير بني تميم وأما بنو
 تميم فيجوزون اتباع
 المنقطع (ص)
 وغير نصب سابق في
 النفي قد * يأتي ولكن
 نصبه اخترا ورد (ش)
 اذا تقدم المستثنى على
 المستثنى منه فلما أن يكون
 الكلام موجبا أو غير
 موجب فان كان موجبا

يا طراد في مقام الازيد والعاطف لا يباشره ويجب بانها مفصلة تقديرها اذا اصل ما قام أحد الازيد ويرده
 ان حذف المعطوف عليه لا يطرر مع ان هذا يطرر (قوله وهذا هو المختار) مثله في المعنى قال الساميني
 ومقتضى تعميل الاتباع بنسب كل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في هذه
 الصورة وفيه انه لا يحصل بنسب في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم أنه اذا نذر الابدال على
 اللفظ ابدل على الموضوع كما جاء في من أحد الازيد ولا أحد فيها الازيد وماز يد شيئا الا شيئا لا يعاب به وليس
 زيد بشي الا شيئا حقير افيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لان من والباء لا يزدان
 في الاثبات وما زال لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجرور بمن والباء الزائدتين وهو
 الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود
 المحرر والخبر المحذوف ان قلنا به أي الا هو شي ونكون الابعني لكن وأما في الثاني فبدل من محل لامع
 اسم الان محلها مرفوع بالابتداء عند سبويه أو من محل الاسم قبل دخول لأ ومن الضمير في الخبر والاقوال
 الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومر في باب لا من ذلك (قوله وأجزه بنو تميم) أي
 على أن جار بدل غلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذا لمعني غير جار وهو ان صدق
 على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى
 وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البسمل والوجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الانقص وما نفع
 زيد الا الضر اذا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الامن رحم فن رحم
 في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويتمنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي
 الا لراحم وهو الله والامكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال في المنقطع قوله
 وبالله ليس بها أنيس * الا اليعافير والالعيس
 وقوله وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خايط الا السنان وعامله
 وعليه قراءة ما لم به من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض
 الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخرج قراءة السبعة
 على لغة مصر جوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر
 في السموات الخ لا استقرار وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتغال منه والله فاعل هذا والمسموع من بني
 تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخرج النحاة فلم يختاروا
 البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جو
 ما بعد الاتباع المجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه
 على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعدني الخ (قوله
 قد يأتي) أي قليلا وفي القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان
 أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه وان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا
 فالوارد متبع نصبا وغيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليهما معا عند
 المصنف خلافا للسكسائي وأما قوله

وجب نصب المستثنى نحو قام الازيد القوم وان كان غير موجب فاختار نصبه فتقول ما قام الازيد القوم ومنه قوله
 فالى الال أحمد شيعه * ومالى الامذهب الحق مذهب وقدرى رفعة فتقول ما قام الازيد القوم قال سيبويه حديثي يونس أن
 قوما يوثق بعن ينهم يقولون مالى الأخوك ناصر وأمر بوا الثاني

وان تسكرر لا تؤكد فع * تفرغ التأثير بالعامل دع
 في واحد ما بالاستثنى * وليس عن نصب سواء معنى
 (ش) اذا كررت الاغبر التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بها قبلها من الاستثناء ولو اسقطت لمافهم ذلك فلا يخلو اما ان يكون الاستثناء
 مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الاز يد الا عمرا الا بكر او لا يتعين واحد منها الشغل العامل
 بل ايها شغلت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فع فرغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد ما
 استثنيت به بالواحد والنصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم *

أى لتأسيس لا تؤكد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتسكرر أو
 حال من صر فوجه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الاقوله دع في واحد ما الخ أي اترك تأثير العامل الذي
 قبل الا بقيا في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشعري وهو مقتضى صريح الشرح فقوله اجعل الخ بيان
 لحاصل المعنى لأنه تفسير لدع باجمل لأنه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد وأبقه
 فيما سواء كما هو مظهر المتن لفساده نعم ان أر يد بالعامل الاصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها
 ما سواء فيكون قوله مما بالا اظهارا في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقديم في قوله دع ويؤيد
 الاول خاوه من الاظهار ونصر بوجه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله
 سابقا ان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
 أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بانسكون على لغز بيعة
 (قوله ونصبت الباقي) أي وجود بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
 لان الاحتمال ان يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان بالحكم
 وحذف نظيرهما من التزم لالتامها أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول المحذوف
 يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا بالحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذنه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
 لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالو
 كان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد استخصيصه بالصفة وهي منها ومازائدة ولو مصدرية أو
 عكسه وكان تامه فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وحيء بواحد كحال وجوده
 دون زائد عليه اه وفيه تسميح لان الواحد يكون مشبه بالحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
 لمحذوف وبالجملة حال من واحد أو صفة له أي وحيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
 الحكم ويصح جعل ما سما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها وأوصاتها أفاده الصبان (قوله سواء
 كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما س وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تسكرر
 المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
 أحد الاحجار الاجلا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أي
 وعلى منصوب سكن وقفا على لغز بيعة ولك عكسه اذا لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي
 اذ لم يكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقبل
 الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد
 مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاهداد الواقعة في الارباب الوترية وهي

نصب الجميع احكم به والتزم
 * وانصب لتأخير وحيء
 بواحد منها كما لو كان
 دون زائد
 كما يقول الامرؤ الاعلى
 وحكمها في القصد حكم
 الاول
 (ش) فلا يخلو اما أن تقدم
 المستثنيات على المستثنى
 منه أو تتأخر فان تقدمت
 المستثنيات وجب نصب
 الجميع سواء كان الكلام
 موجبا أو غير موجب نحو
 قام الاز يد الا عمرا الا بكر
 القوم وما قام الاز يد الا
 عمرا الا بكر القوم وهذا
 معنى قوله ودون تفرغ
 البيت وان تأخرت فلا يخلو
 اما أن يكون الكلام موجبا
 أو غير موجب فان كان
 موجبا وجب نصب الجميع
 فتقول قام القوم الاز يد
 الا عمرا الا بكر وان كان
 غير موجب عومل واحد
 منها بما كان يعمل به ولم
 يتسكرر الاستثناء فيمبدل
 مما قبله وهو المختار أو ينصب
 وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الاز يد الا عمرا الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدلت غيره
 من الباقيين ومثله قول المصنف يقول الامرؤ الاعلى فامرؤ بدل من الواو في يفرغ وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي آخره أي وانصب
 المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب لحيء بواحد منها معر بما كان يعرب به لولم
 تسكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تسكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
 فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والرابعة وتخرج منها مجموع الاهداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والرابعة
والسادسة مثلاً ونسقط آخر الاهداد مما قبله ثم باقية مما قبله وهكذا فباقي فيهما فهو المراد (قوله من
الدخول) أي ان كان الكلام نفيًا واخرج ان كان موجباً لان الاستثناء من النسفي اثبات وعكسه
والمراد الدخول في النسبة الثبوتية واخرج منها فلا ينافي أن الاستثناء اخرج دائماً لان المراد به الخروج
مما قبله اثباتاً ونفيًا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى وجروراً ومعها حال من غير قصد لفظه
(قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقديني على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا اضيف للمبنى كافي التسهيل
نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حماسة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لا ضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاواعلم أن أصل
غير كونها صفة مفيدة للغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا
يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبهها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم
بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهاما فتعرف بها فلذا اوصف بها المعرفة في الآية وأما الا
فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا واثباتاً فاما انفتاحاً في مطلق المغايرة حملت غير على الا في الاستثناء بها أي
في المغايرة نفيًا واثباتاً بلا نظر للمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر
الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العاربة ولذلك يجوز في نابه مراعاة المعنى نحو ما قام غير
زيد وعمر بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير
الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند
الشواييين على نوهم وجود الاو يمتنع في تابع ما بعد الاجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه
أصلاً كما جازوا غير على الاجاوا الاعلها في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكن
حمل غير على الأكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الاو لا تقع الا
في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كلو كان فيهما آله الا الله لفسدنا وقوله

لو كان غيري سليمانى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فلا صفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حديث يصح الاستثناء ويرده الآية لا امتناعه
فيها معنى ولفظاً أما الاو فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آله أخرج منهم الله لفسدنا فية يقتضى عدم الفساد مع
التعدد اذ المخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من
المعوم مغايرة الجمع لا واحد وأما الثاني فلان آله جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلى بشرط الاستثناء
العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انأرسلنا الى قوم مجرمين الا آل
لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أوجب الساميني بأن العموم فيه
ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انأرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن
أمثلة سيبويه لو كان معنارجل الا ز يدان فلنمنع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن
الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمراً بيك الا الفرقدان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المنثى الالف وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف
مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا ز يد بالرفع بدلاً أو صفة وعاليه أكثر المتأخرين تسكبه هذا البيت اه
ومارس عن المعنى من أن هموم آله بدلى الخ كلام افناحي للنظر فيه مجال لان هموم الجمع انما يكون بدلها

من الدخول واخرج في
قولك قام القوم الا زيدا
الاعمر الا بكرة الجميع
مخرجون وفي قولك ما قام
القوم الا زيدا الاعمر الا
بكرة الجميع داخلون وكذا
في قولك ما قام أحد الا زيدا
الاعمر الا بكرة (ص)
واستثنى مجروراً بغير معرب
* بما مستثنى بالانسيا
(ش) استعمال بمعنى الا في
الدلالة على الاستثناء لفاظ
منها ما هو اسم وهو غير
وسوى وسوى وسوى وسواء
ومنها ما هو فعل وهو ليس
ولا يكون ومنها ما يكون
فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا
وحاشا وقد ذكرها المصنف
كها فاما غير وسوى وسوى
وسواء فمستثنى بها
الجر لا ضافتها اليه ويعرب
غير بما كان يعرب به
المستثنى مع الافتقار قام
القوم غير زيد

بنصب غير كما تقول قام القوم الازيدا بنصب زيد وتقول ما قام احد غير زيد وغيره زيد بالاتباع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ما قام احد الا
 زيد والفتى يماير تقول ما قام غير زيد وفتح غير وجوبا كما تقول ما قام احد غير حمار بنصب غير حمار بنصب
 بنى كسر وبالاتباع عند بني تميم كما فعل في قولك ما قام القوم الاحبار والاحبار (٣٠٩) وأما سوى فالشهور فيها كسر

السين والقصر ومن العرب
 من يفتح سينها ويسونهم
 من يضم سينها يقصر
 ومنهم من يكسر سينها ويمد
 وهذه اللفظة لم يذكرها المصنف
 وقل من ذكرها ومن
 ذكرها القامى في شرحه
 للشاطبية ومنه سيبويه
 والفراء وغيرهما أنها
 لا تكون الاظرفا فاذا قلت
 قام القوم سوى زيد
 فسوى عندهم منصوبة
 على الظرفية وهي مشعرة
 بالاستثناء ولا تخرج
 عندهم عن الظرفية الا في
 ضرورة الشعر واختار
 المصنف انها كغير فتعامل
 بما تعامل به غير من الرفع
 والنصب والجر والى هذا
 أشار بقوله (ص)

واسوى سوى سواء
 اجملا
 على الاصح ما لغير
 جملا
 (ش) فمن استعملها
 بجرورة قوله صلى الله عليه
 وسلم دهوت ربى أن لا
 يسلط على أمى عسوان
 سوى أنفسها وقوله صلى
 الله عليه وسلم ما أنتم في
 سواكم من الامم الا

الذي لا يمكن جعله يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراده الداخلة تحتها فشمولى قطعاً فيصح استثناء المفرد منه
 كما في قولك ما قام غير زيد وفتح غير وجوبا كما تقول ما قام احد غير حمار بنصب غير حمار بنصب
 بنى كسر وبالاتباع عند بني تميم كما فعل في قولك ما قام القوم الاحبار والاحبار (٣٠٩) وأما سوى فالشهور فيها كسر
 السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويسونهم من يضم سينها يقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللفظة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها ومن ذكرها القامى في شرحه للشاطبية ومنه سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون الاظرفا فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية الا في ضرورة الشعر واختار المصنف انها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص) واسوى سوى سواء اجملا على الاصح ما لغير جملا (ش) فمن استعملها بجرورة قوله صلى الله عليه وسلم دهوت ربى أن لا يسلط على أمى عسوان سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم من الامم الا
 كاشعرة البيضاء في الثور الاسود وكاشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله
 ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سواننا
 واذا تبعك كريمة أو تشترى * فسواك يا معاشرنا المشتري وقوله ولم يبق سوى العدا * ن دناهم كد انوا
 فسواك صر فوع بالابتداء وسوى العدا من فوع بالفاعلية ومن استعملها منصوبة على غير الظرفية قوله
 فلما أصبح الشر * فأسى وهو عريان

كاشعرة البيضاء في الثور الاسود وكاشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله
 ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سواننا
 واذا تبعك كريمة أو تشترى * فسواك يا معاشرنا المشتري وقوله ولم يبق سوى العدا * ن دناهم كد انوا
 فسواك صر فوع بالابتداء وسوى العدا من فوع بالفاعلية ومن استعملها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بالمنى مؤمن * وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرر بكلام المصنف ومنه سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا فى ضرورة (٢١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
 وخلا
 وبعبارة ويكون
 بعد
 (ش) أى واستثنى بليس وما
 بعدها ناصبا المستثنى فتقول
 قام القوم بليس زيدا وخلا
 زيدا بعداز يداولا يكون
 زيدا فى بلى قولك ليس
 زيدا ولا يكون زيدا
 منصوب على انه خبر ليس
 ولا يكون واسمه ما ضمير
 مستتر والمشهور انه عائد
 على البعض المفهوم من
 القوم والتقدير وليس
 بعضهم زيدا ولا يكون
 بعضهم زيدا وهو مستتر
 وجواب قولك خلا زيدا
 وعدا زيدا منصوب على
 المفعولية وخلا وعدا فعلان
 فاعلهما فى المشهور ضمير
 عائد على البعض المفهوم
 من القوم كما تقدم وهو
 مستتر وجوابا والتقدير خلا
 بعضهم زيدا وعدا بعضهم
 زيدا ونه بقوله وبيكون
 بعدا وهو قيد فى يكون
 فقط على انه لا يستعمل
 فى الاستثناء من لفظ
 السكون غير يكون وانها
 لا تستعمل فيه الا بعدا فلا
 تستعمل فيه بعد ضميرها من
 أدوات النفي نحو لم ولن وما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أى عندك جود كفيلا الخ أو هو مجر يد والمراد أنت كفيلا (قوله)
 محتمل للتأويل أى بانه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومنه هب الرماني
 والمكبرى انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أصل المذهب لعدم تسكفه فى بعض المواضع (قوله)
 بليس الخ) تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر وقوله بعدا حال من يكون لفظه والاستثناء بهذه الافعال
 الخمسة لا يكون لامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
 بين استقباله بمعنى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كنساء فان الذون
 عائدة على البعض المفهوم من كاه السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والذون للاناث فقط وقيل
 الضمير للاناث وأنثى باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طرازه فى جميع المواد بخلاف عوده الى
 الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أى ليس هو القائم زيدا وليس هو أى قيامهم
 قيام زيدا فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من
 الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم
 نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والخكم عليه بعدم القيام على
 ما هو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الاى
 تلو المستثنى طال ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالارظهار الفاعل يفصل بينهما فينوت الخ (قوله)
 وخلا وعدا فعلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الارضاب الامم بعد ما على انه مفعول به لانها متعديان
 بمعنى جاوزا ماعدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه
 ويعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
 والترم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه
 (قوله عائد على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ما سلكنا لكن اعترض الرضى هنا بانه لا يلزم من
 مجاوزة البعض لزى فى القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذى هو المقصود بأجيب بان مرجع الضمير بعض منهم
 فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وأن المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق
 البعض على الا كثر قليلا وبحث الصبان عوده فيجاءه ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه
 التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا لجر بانه كالثل مثل حيننا الزيدان فلا يرد نظير الرضى كالا
 يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم
 حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب افتراض الحال الماضى بقولانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان
 وقيل مستثناة أى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها صحح ابن عصفور تصريح
 (قوله بسابقي يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا ج) أى يتعلقان
 بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ أشبهها بالزائد
 وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجلة قبيله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب
 تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها
 لا يه بان معنى الافعال الى الاسماء بل يزيله عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
 الاوهى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من نصيب الفعل من الكلام والثانى بان التعدية إيصال معنى الفعل
 الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انشاء الفعل فى نحو لم

وان وما (ص) واجر بسابقي يكون ان ترد * وبعبارة نصب والمجرور قد يرد
 (ش) أى اذا لم تقدم ما على خلا وعدا فاجر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرفا ج

ولم يحفظ عن سبويه الجرهما وإنما حكاه الاخفش فن الجر بخلافه **خ** لا الله لأرجو سواك وإنما * أعدت على شعبة من هيالك
ومن الجر بعدا قوله **ت** تركت في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن إلى النور **أ** نحنا حيهيم قنلا وأصرا *
عد الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلاز يدا وما عدا زيدا فاعدا
صاتها وفعالها ضمير مستتر وهو على اليهض كما تقدم تقرير يروى بيدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعد ما نصب هذا هو

المشهور وأجاز الكسائي
الجر بهما بعد ما على جعل
مازائدة وجعل خلاوعدا
حرفي فتقول قام القوم
ما خلاز يدا وما عدا زيدا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجرجي في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

ومث جرافهم احرفان *
كما هما ان نصبا فعلا ن
(ش) أي ان جررت بخلا
وعدا فهما حرفا جر وان
نصبت بهما فهما فعلا ن
وهذا مما لا خلاف فيه
(ص)

ونحلا حاشا ولا تصحب ما
وقيدل حاش وحشا
فاحفظهما
(ش) المشهور ان حاشا
لان تكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجـ زيد وذهب
الاخفش والجرحي والملازني
والبردد وجماعة منهم المصنف
الى أنها مثل خلا فتعمل
فعلا فت نصب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيد وحكي

أضرب زيد الا يخرج من كونه مفعولا به والثالث بان لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجران وهن لا تجر **(قوله)** ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا **(قوله)** تركنا الخ) ذكر
البيت الاول ليدل على أن الفاقية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجمعتين موضع بنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع عوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاصين تأكل
من النور لا بطل منتهاه حيهيم فقول أبحنا فقتلا تميز محمول عنه وهو المنعول وحيهيم نصب بنزع الخافض
أي في حيهيم والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيب كبرها والرجل أشمط **(قوله)**
وجب النصب) أي لتعنيهما بالفعلية لان المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل
بفعل جامد كافي التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد مسألة وهذا بالعروض وموضع ما
وصلتها نصب اتفاقا فليل على الظرفية وما وقتية ثابت هي وصلتها عن الوقت أي فاموا وقت مجازتهم
زيدا وهو المعدولانه كثير ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب
غيري قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيدا أي مجاوزين
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حاله تعرفه بالضمير المشتمل عليه **(قوله)** على جعل مازائدة
ان فاه قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر فمساو لان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عمال قبل فجا
رحمة أو سما فاهو من الشذوذ بحيث لا يمتنع به **(قوله)** وحيث جوا متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيهما حيث جوا أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ذلم بهتسا
به فسيقولون أنه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما **(قوله)** كما هما الظاهر ان ما مصدرية
وصلت بجدة هما فعلا ن والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أي تثبت
حرفيهما حيث جوا بونا كشيوت فعليهما ان نصبا فتأمل **(قوله)** تستعمل فعلا) ويأتي في فاعلهما محل
جملتها ما على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء الجمل على
الاولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما **(قوله)** وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما **(قوله)** حاشا
الشیطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وبالا اصبح بفتح الهمزة فهو لثم مجمعة وانما أتى بحاشا تمكينا لانها
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فانزله المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لالتحاقه **(قوله)**
ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعدي من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولأرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد
فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جماعة منهم الفراء وأبو زيد انصارى والشيباني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لي وان يسمع حاشا الشيطان وبالا اصبح وقوله
حاشا قر يشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا تصحب ما معناها ان حاشا مثل خلا في انها تنصب ما بعدها
أو تجر ولو لم يكن لا تتقدم عليهما كما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قبله في مسند
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا فر يشا
 فانا نحن أفضلهم فعلا
 ويقال في حاشا حاش وحشا
 (ص) (الحال)
 الحال وصف فضلة منتصب
 مفهم في حال ككفردا
 أذهب
 (ش) عرف الحال بانه
 الوصف الفضلة المنتصب
 للدلالة على هيئة نحو فردا
 أذهب كفردا حال لوجود
 القيود المذكورة فيه وخرج
 بقوله فضلة الوصف الواقع
 عمدة نحو زيد قائم بقوله
 للدلالة على الهيئة التميز
 المشتق نحو لله دره فارسا
 فانه تمييز لاجل حال على الصحيح
 اذ لم يقصد به الدلالة على
 الهيئة بل التعجب من
 فروسيته فهو لبيان المتعجب
 منه لا لبيان هيئته وكذلك
 رأيت رجلا راكبا فان
 راكبا لم يسق للدلالة على
 الهيئة بل لتخصيص الرجل
 وقول المنتصب مفهم في حال
 هو معنى قولنا للدلالة على
 الهيئة (ص)
 وكونه منتقلا مشتقا *
 يقبل لكن ليس مستحقا
 (ش) الاكثر في الحال
 أن يكون منتقلا مشتقا
 ومعنى الانتقال أن لا تكون
 ملازمة للتصنيف بها نحو جاء
 زيد راكبا فراكبا وصف
 منتقل لجواز انفكاكه
 عن زيد بان يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذا (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت
 الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليمية لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو أن جملة فانا الخ هي
 المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأى الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
 بالكسر على كل حال وما قيل انها مفتوح اذا كانت هي المفعول الثاني لطالب العامل لها ولا معلق له وهو ظاهر
 لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
 ذات كاسم فكندا هذا وفعلا بفتح الغاء أي كوما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
 كالتن وشرح الكافية انها الغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انها في التنزيهية وهو الاقرب
 لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة اقسام الاستثنائية
 وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمرا والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش
 لله والصحيح انها اسم لافعل خلافا لالكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله وادخلها في قراءة
 ابن مسعود حاش لله كما اذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال
 ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
 وفسرها الزنجشيري ببراءة الله فتكون مصدرا مرادف للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال
 رعايل يذو العامل فيه فعل من معناه كويج وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وادخلها في قراءة ابن السكيت حاشا
 الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به الله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يحذف من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله
 * اذا عجبتهك الدهر حال من امرئ * وألها بدل على واولجها عن أحوال وتصغيرها على حويلة
 مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الشبوت أي في حال كذا
 وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
 قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
 سيذكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالندخل الجملة وشبهها والحال الجامدة
 لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
 وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عبين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
 أصالة وقد يجز لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منهاها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذ في تعريفه يؤدى للسور لتوقفه على التصور والتصوير على
 التعريف فلانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
 قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
 بشيا (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه ووصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
 أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
 فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
 لكن ليس مستحقا) فأنه مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
 للسكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فكسرها هو متعلقه حيثئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلا) أى لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لانه تكون
 الامتقنة (قوله وقد نحى الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد
 صاحبها كإبهامه الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كإبهامها كإبهامها
 أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا والاضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوف الثالثة أن يكون
 مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثل الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليك الكتاب مفصلا (قوله
 الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
 فى الكلام زاد كذا فى القاموس وقيل لانه فى صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها
 كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقرة وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
 كما فى المصباح ويدها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما فى شرح الشذور وقيل من يدها ويرى
 يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وأوصفتها لكونها فىها جنسية قال الغزالي لما كانت
 الزرافة ترى الشجر وتفتت به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أى ولده أمه
 سبط العظام بفتح فسكون أو فسكسر لكن فى غير البيت أى بمتد القامة حسنها واللواء الرابطة الصغيرة أى ان
 عظامه كاللواء فى الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذالمعنى مسعرا الخ) أى بفتح العين ان جعل مداحلا
 من المفعول وهو الهاء الراجعة للبرمثلا وبكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكنا صفة لمدا أى كأننا بكنا
 والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفة ويصح كون مد مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أى مد منه وبكنا خبر
 والجملة حال وكنا يقال فى يدا بيد أى يدا كأنه مع يدا ويده مع يد منك ومن هنا يعلم أن قول المصنف
 وفى مبدى تأول عام بعد خاص لان السعير من المؤول (قوله أى مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
 لضمير المشتري المعلوم من السياق أى مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التثنية على انه مصدر فيؤول
 باسم الفاعل (قوله أى مشبه بالاسد) الاسد على هذا مستعمل فى حقيقةه والتجويز انما هو بخلاف
 الكاف أما على قول التوضيح كرز يدا أسدا أى شجاعا فيجاز لغوى بناء على منذهب السعد من نحو يز
 الاستعارة فى مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلها ما يدل على ترتيب كاد خوار جلا رجلا أو رجلا
 رجلا أى مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لانهم بفصل ببعضه مكررا والمختار ان كل منهما نصب على
 الحال وان كانت الحال هى مجموعهما لكان يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه
 كما فى فى حلوا مض وجعل ابن جنى الثانى صفة بتقدير مضاف أى رجلا ذارجل أو مفارق رجل
 واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بهم اه
 ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أى مرتبين لان هنا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا لتأويلهما فهذه
 مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فى الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكاف وبقى ست مسائل
 لا يظهر تأويلها الا بتكاف وهى كونها موصوفة بنحو قرآنعر بيا فتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل
 بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية
 لا البشرية قاله اللقائى والفرق بين هذه وبين مدا بكنا ويدا بيد مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا
 الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالاموطئة كالنحو الموطئ فى بل أنتم قوم
 تجهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقاتر به أى بين ليلتها وعلى
 طور فيه تفضيل بالاضداد المحجمة كهدا بسرا أطيبت منه رطبا أو نوحا لصاحبها كهدا مالك ذهباً أو فرعاه
 كهدا حديدك خاتما وتنحوتون الجبال بيوتا وأصله كهدا خاتمك حديدا أو أسجد لمن خلقت طيناً فهذه

وقوله وجاءت به سبط
 العظام كأنما * عظامته
 بين الرجال لواء فسيما
 وأطول وسبب أسوال
 وهى أوصاف لازمة وقد
 تأتى الحال جامدة ويكثر
 ذلك فى مواضع ذكر
 المصنف بعضها بقوله (ص)
 ويكثر الجود فى سعير وفى
 * مبدى تأول بلا تكاف
 كبه مدا بكنا يدا بيد *
 وكرز يدا أسدا أى كاسد
 (ش) يكثر محيى الحال
 جامدة ان دلت على سعير
 نحو به مدا بدرهم فدا
 حال جامدة وهى فى معنى
 المشتق اذالمعنى به سعيرا
 كل مد بدرهم ويكثر
 جودها أيضا فيبادل على
 تفاعل نحو به يدا بيد أى
 مناجزة أو على تشبيهه نحو
 كرز يدا أسدا أى مشبهها
 لاسديدا وأشد جامدان
 وصح وقوعهما حالاً لظهور
 تأويلهما بمشتق كما تقدم
 وإلى هنا أشار بقوله وفى
 مبدى تأول أى يكثر محيى
 الحال جامدة حيث ظهر
 تأويلها بمشتق وعلم بهذا
 وما قبله ان قول النحو بين
 ان الحال يجب أن تكون
 منتقلة مشتقة معناه ان
 ذلك هو الغالب لانه لازم
 وهذا معنى قوله فيما تقدم
 لكن ليس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهاد (ش) منذهب جمهور النحو بين ان الحال لا تكون

الانكسرة وان ماورد منها
 معرفة فالفاظه ومنكر معنى
 كقولهم جاؤا الجاء الغير
 وأرسلها العراك واجتهد
 وحدك وكلمته فاه الى في
 فالجاء والعراك ووحده
 وفاه أحوال وهي معرفة
 لفظا لكنها مؤولة بنكرة
 والتقدير جاؤا جميعا وأرسلها
 معتزلة واجتهد منفردا
 وكلمته مشافهة وزعم
 البغداديون ويونس انه
 يجوز تعريف الحال مطلقا
 بلا تأويل فأجازوا جازي
 الركب وفصل الكوفيين
 فقالوا ان تضمنت الحال
 معنى الشرط صح تعريفها
 والاذلة مثال ما تقدم من
 الشرط زيد الركب
 أحسن منه الماشي فالركب
 والماشي حالان وضع
 تعريفها التأويل بالشرط
 اذ التقدير زيد اذا ركب
 أحسن منه اذا مشى فان
 لم يتقدم بالشرط لم يسح
 تعريفها فلا تقول جازي
 الركب اذ لا يصح جاء
 زيدان ركب (ص)
 ومصدره منكر حال يقع
 بكثرة كبغثة زيد طلع
 (ش) حق الحال أن يكون
 وصفا وهو بادئ على معنى
 وصاحبه كقائم وحسن
 ومضروب فوقه مصدرها
 على خلاف الاصل اذ دلالة
 فيه على صاحب المعنى وقد
 كثير يجيء الحال مصدرها
 بنكرة ولكنها

لا تؤول أصلا لما فيها من التكاف والخفاء بخلاف الأربعة الأولى ولهذا كثرت وقوعها دون هذه وقال ابن
 الفناخيم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل الجميع أي مقروا غير بياومتصفا بصنغات البشر من استواء الخلقفة
 ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح
 الشعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي يدي تأويل عطف مغاير لاعلم لكن
 فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف فالأولى مامر (قوله الانكسرة) أي لان الغالب تعريف صاحبها ولو
 عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
 وان ماورد) أي عن العرب لان تسمى يفهما معي كما قاله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الميم
 بمدودا كحمر اعين الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أي كثيرا وأنته لانه صفة المؤنث أي
 الجاءة لجاها أي الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أي الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف
 انهاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحتمل على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكر
 والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاؤا جاء ضفيرا بالتنكير والموجاء الغفير وجه الغفير
 بالاضافة والجم الغفير كافي الصحاح والقاموس فلا نظير لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجاء بل بالجم (قوله
 وأرسلها العراك) أي في قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص السخال

والضمير في أرسلها للادب أو الخيل أو الاتن أي أرسلها للشرب معتزلة ولم يذدها أي لم يمنعها عن ذلك
 ونغص السخال أي تنغصها من مداخلتها في بعضها وازدحامها على الماء فبالتكثير ونغص عليها فلا تم
 الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده مجزئ وحده كوعده يعده وعدا اذا انفرد فلذلك أول
 بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعوا كذاني نحو رأيت زيدا وحده
 عند سببويه لان المصادر التي تنجس في أحوال من الفاعل غالبها فاهاء مفعولها تحذف الجار أي حال كوني
 مشفردا به أي رؤيته وذلك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أي أفرده مؤثرا باسم الفاعل فاهاء مفعولها بلا
 حذف أي حال كوني موحده أي مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حال من المفعول وأوجه ابن طليحة
 وضعف (قوله فاه الى في) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أفعال والى للثبيين كهي في سقيالك فلا
 تنهق بشئ كما قاله السماء يعني واستظهر السبان انها صفة لغاه كافي مدا بكذا أي الكائن الى في أي الموجه
 اليه اه وهذا من الجماد المثلث بالمشق والمؤنث به مجموع فاه الى في دلالاته على التفعّل كافي يدا بيد أي
 مشافهة لكن اتقى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الأول فالأول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
 أي جاء لافاه فناب عنه في الحالية وقيل غير ذلك وبروي فوه الى في فالحال الجلة قال في التسهيل ولا يقال
 قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه الى قوسي خلافا لتمام الخروج عن القياس بالتعريف
 والوجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجلة حالا يذني جوازه عند بقية الكوفيين لانه عندهم
 مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقس اه دما يعني (قوله معتزلة) الأولى معارضة
 لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أي تعارك العراك أو عمله أرسلها
 على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأمم فاعل كما صر في
 مناجزة (قوله مطلقا) أي تضمن معنى الشرط أو لافياسا على الخبر وعلى ما سمع مننه (قوله يقع بكثرة
 الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا فيل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل
 بداد بوزن حذام فبدأ علم جنس على التفرقة ومعرف بالجنسية كما أرسلها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لجيئته على خلاف الاصل ومنه ز يدطلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد يطلع باغتها هذا مذهب
 سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والاعمال فيه محذوف والتقدير يطلع زيد يبتغى بغتة فيبتغى عندهما
 هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله
 بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد يطلع بغتة فيؤزلون طلع بغتة وينسبون به بغتة (ص)

ولم ينكر غالباً والحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهيه كال * يدع امرؤ على امرئ مستسهلاً
 (ش) حتى صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
 قائم رجل وكقول الشاعر
 وأشد سيبويه
 وبالجمم مني بيانا لوعلمته
 شحوب وان تستشهدى
 العين تشهد
 وقوله
 وما لام نفسي مثلها لائم
 ولا سدق فري مثل ما ملكت
 يدى
 فقاما حال من رجل و بيانا
 حال من شحوب ومثلها
 حال من لائم ومنها أن
 تخصص النكرة بوصف
 أو إضافة فتال ما تخصص
 بوصف قوله تعالى فيها
 يفرق كل أمر حكيم أمرا
 من عندنا وقول الشاعر
 نجيت يارب نوحا واستنجبت
 له
 في فلك ماخر في السيم
 مشحونا
 وعاش يدعوا بات مبينة
 في قومه ألف عام غـسـير
 خسينا
 ومثال ما تخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كإني المنكر أي متبددة ومتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال
 نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذلك ما معناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
 مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحرف فيه
 اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين
 لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد مرة أم لا
 كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها
 لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت والكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مبتدأ في
 المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أي فالتقديم هو
 المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
 شحوب) كقعود بمجمة فمهمة مصدر شحوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شحوب شحوبة كسهل
 سهولته وهو مبتدأ خبرها الجسم ومعنى صفة للجسم وبيانا حال من شحوب أي على مذهب سيبويه من محي الحال
 من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد
 فيه اذن وكذا المثال قبله لوجه لوعلمته بكسر التاء خطا بالمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أي لرجعتي (قوله
 فيها يفرق الخ) أي فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد
 الامور والثاني واحد الامر ضد النهي أي حال كونه ما مورابه من عندنا كذا أعربه النظم وابنه مع
 قوطها بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاول كما قاله ابن هشام انه حال من كل
 أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أي حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به المنذرين أو
 مصدر معنوي يفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزة في صحة
 الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها محسب ما نضاف اليه فيسوغ محي الحال منه أقاده
 الفارضى وزكريا (قوله في فلك) بضم تين وماخر بكسر الميم صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره
 ومنه وتري الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أي ملأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة
 لتخصيصه بالوصف (قوله ما حم) بضم المهملة أي ما قدر وحى بمعنى حياية نائب فاعله وواقيا حال منه
 ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقسم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من
 المسوغات كقوله تعالى أو كالتى مر على قرية رهى خاوية (قوله خلافا لزمخشري) أي في جعله بالجملة
 صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأ كيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لفظا

قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو بين
 من بعد نفى أو مضاهيه فتال ما وقع بعد النفي قوله

ماحم من موت محي واقيا * ولا ترى من أحد باقيا
 ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا وطننا كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وضح محي الحال من النكرة
 لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا لزمخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامتناع من ذلك
 اذا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا** ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف *** لا يبخ امرؤ على امرئ مستسهلا** وقول قطري بن الفجاءة لا يركنن احد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحام واختار بقره غالباً مما قل بجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صررت بماء قعدة

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر **(قوله يا صاح)** مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وبقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري أي فلاترى **(قوله مستهلا)** أي للبغي **(قوله قطري)** بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعممان والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسر نون وشدا الميم آخره مهملة **(قوله الى الاحجام)** بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أجم كذلك اذا تأسر والوغي بالمجمة الحرب والحام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما مر لانها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لوجودها نحو هذا خاتم حديدنا وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصوصة في الحال نحو هذا نزيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين **(قوله بلا مسوغ)** هو مقبس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلامعنى لاشترط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع **(قوله قعدة)** بكسر القاف أي مقدار قعدته **(قوله مائة بيضا)** بكسر الباء حال من مائة لا تميز لان تميز المائة يجب كونه مفردا مجردا باضافتها اليه **(قوله وسبق حال)** مفعول مقدم لا يوافق مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله ووجهه جرسيتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها الجوز بالحرف وكذا بالاضافة لکن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قياما بدمسرها اجاعا وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما ترسل الرسائل الامبشرين أركان صاحبها منصوبا بكان أو ليت أو هل أو فعل تجب أو كان ضمير متصل بصلته آل كالفائدة صانلاز يبدأ بصلته حرف مصدرى كاعجبني أن ضربت زيدا أو ديا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء اربا الازيد والمضاف الى ضمير ملامبها كجاء زائرهنذا أخوها **(قوله وذهب الفارسي الخ)** محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء اربا كمان رجل **(قوله عيان صاديا)** كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالان من الضمير في هيان فتكون متداخلة **(قوله فان تكأ ذواد)** بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى الاشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب بشاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر **(قوله عملة)** أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفعل لامن حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحينئذ فالقاعدة موقوفة فان كان المضاف جزءا أو كجزء للمضاف اليه صار هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكا فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح وقد قنضى ذلك صحة حجيته من المضاف اليه مطلقا فيجوز ثم رأيت في الصبان التصريح به **(قوله)**

رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص) وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد (ش) مذهب جهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها الجوز بحرف فلا تقول في صررت بهند جالسة صررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله لأن كان برد الماء هيان صاديا * الى حبيبا انها حبيب فهيان وصاديا حالان من الضمير الجوز بالي وهو الياء وقوله فان تكأ ذواد أصبين ونسوة فان يذهبوا فرغا يقتل حبال ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها الذي يفر من النسيب يفر نحو جاء منا نكار ييد وصررت مجردة هنذا (ص)

ولا تجز حالان المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا * أو مثل جزئه فلا تخيفا اليه (ش) لا يجوز جيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في حال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضرب هند مجردة وأعجبني قياما بدمسرها ومنه قوله تعالى

اليه صرحكم جيفا ومنه قول الشاعر
 تقول ابنتي ان اطلاقك واحدا * الى الروح يوما تاركى لا اباليا
 وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو
 جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف
 اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا حنيفا حال من
 ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن
 المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز (٢١٧) مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام

هذه صا حكمة خلافا للفرسي
 وقول ابن المصنف رحمه
 الله تعالى ان هذه الصورة
 ممنوعة بلا خلاف ليس
 بجيد فان مذهب الفرسي
 جوازها كما تقدم ومن
 نقله عنه الشريف أبو
 السعادات ابن الشجري
 في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل
 صرفا
 أو صفة أشبهت المصرفا
 بخائر تقديمه كسرعا
 ذا راحل ومخاضا زيد دعا
 (ش) يجوز تقديم الحال
 على ناصبها ان كان فعلا
 متصرفا أو صفة أشبهت الفعل
 المتصرف والمصدراد بها
 ما تضمن معنى الفعل
 وحروفه وقيل التأنيت
 والتثنية والجمع كاسم
 الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة فمثال تقديمها
 على الفعل المتصرف مخلصا
 زيد دعا فدعا فعلا متصرف

اليه صرحكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
 فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف
 المضاف اليها المصدر والروح بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركى خيران مضاف لمفعوله الاول
 وجلا لا اباليا مفعوله الثاني لانه معنى مصبري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
 وأيضا فالمله لا تفارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
 التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)
 أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو ممتزجة بالواو عند الجمهور خلافا للفرسي (قوله أو صفة
 الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كعجز داضر باز يدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتراءه
 بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو ملك أن تنقل
 قاعدة أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
 (قوله وقيل التأنيت الخ) أي قبول لا غير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
 أو الاضافة لامطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز
 تقديم الحال عليه فانه مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
 التفضيل) مثله اسم الفعل كترال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
 وهو صريح في أن المراد به الاستمرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال
 مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
 اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هنا حاصل مثلا
 أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لاستقرار في الآية لراه (قوله
 وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قابل اللفظي كالاتداء والتجرد فان ذلك
 لا يعمل في الحال أصلا ادلا بعمل الالرفع وما ذكره المثلن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة
 الظرف والجور والاشارة وحرف التثنية والتشبيه وبق حروف الترجي كاهل زيدا أمير اقدم والتثنية كما أنت
 زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيها لتضمنها معنى أنه
 والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تمييز والنداء نحو
 يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو أو ما عملها فعالم بناء على تقديره مهمما يذكرا خذ في حال علم فإلذ كور عالم فعلمها

(٢٨ - (خضري) - اول)

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة
 له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن
 زيدا لان فعل التهج غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل
 التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا
 أحسن من عمر وبل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمر وضا حكا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخران يعمل

كذلك ليت وكان ونذر * نحو سعيد مستقرا في هجر

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يدي الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد وقد ندرت تقديمها على عاملها الظرفي نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيد مفردا أنفع من * عمر ومعانا مستجازان

بين

(ش) تقدم ان أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فانه يعمل في حالين احدهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما منذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له العجبي وجهر يمتسبها وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشاطل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بيننا ذاصريح النصيح فاصغله * عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره ولا كأن تمنع أن موحشاطل من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فلا اتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتثنيه نصيح النصيح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كالتثنية وأترجي وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا الاضافة فصلاجية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور والاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه) جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجرح عام بعد خاص (قوله) وقد ندر الخ) أي فلو ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاقفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوقيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتدا كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كما في قوله تعالى في الدار فمتنع اجما كما في شرح الكافية وعمله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقوله لك أي وأمي جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو ههنا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لسكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستعجاز وبين بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عاتقها والياء والكسرة ونحو مضاف وجلة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محدود وهذا في قوة الاستثناء من قوله * أو صفة أشبهت المصرفا كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان) فقائما حال من الضمير في أحسن وقاعدا حال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان الخ) صريح في ان كان ناقصة والقي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويردها أن فيه تكافضها رسة أشياء اذا وكان واسمها أوفاعلها أولا وتانيا يلزم عليه أعمال أفعال النصب في اذ مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الآن يجب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا للماضي (قوله)

فاعلم
بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من
عمر واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والحال فيجبى ماذا تعدد * لمرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفردا ومتعدد اغتال الاول جاز يبرا كباضا حكا فرا كبا وضا حكا لان من زيد والعامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدرا منحصرة
فصدا حال من التاء
ومنحصرة حال من هـ
والعامل فيهما لقيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خائفا *
منجديه فأصابوا غمها
خائفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والعامل فيهما لقي فعمد
ظهور المعنى ترد كل حال
الى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الخالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لاول الاسمين في قولك
لقيت زيدا مصدرا منحصرا
يكون مصدرا حال من زيدا
وتحذرا حال من التاء (ص)
وعامل الحال بها قدا كذا
* في نحو لا تعث في الارض
مفسدا

(ش) تنقسم الحال الى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الاول
من المؤكدة ما كدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عام له وخالفه
لفظا وهو الاكثر وافقه
لفظا وهو دون الاول
في الكثرة فمثال الاول

فاعلم) جملة معترضة امر يضار بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أى لشبهه بالخبر في كونه محكوم به في المعنى على صاحبها بالنعث في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما اشا كرا واما كغورا ومع لا تجاز يد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا الاستعينا بعبئة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شىء واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمنصوب الثاني امانعت للاول أو حال متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما سئلانه باعتبار ما ضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين اذ المعنى زى يدين يد حسنة في حال قيامه على حسنة قاعد أو رد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين جاز كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم من اختلاف فيه لفظ الخالين أو معناهما ويجب تفرقهما المانع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقبت مصدرا زيدا منحذرا وان اتحد اللفظ والمعنى ويجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد يدو ذهب عمرو ومسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين وقيل عن الرضى أنه لا مانع من التفریق حينئذ كقبت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا وكبا ويظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا مثلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفریق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا الماقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو والعاقلان بل يجعل كل نعت بحسب صاحبها لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب ان الحال لكونه منصوبا بدأ بالاضرر باختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوتيه في العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحل عليه اختلاف المعنى فقط طرد للباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهبلى أن الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبينة أبدالان الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهى الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهى المؤكدة لصاحبها نحو لآ من من فى الارض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عثا عثو عثوا من باب فعد وعثى يعثى عثى من باب فرح وعلى الثانى جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان بفتح المشقة كالتخس فكذلك أو بضمها كالتدع فن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندا مضافا للسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالسند ان كان

لا نعت فى الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعثوا فى الارض مفسدين ومن الثانى قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمرى (ص)
وان تؤكدة جملة فمضمرة * عاملها ولفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة وهى ما كدت مضمون الجملة

أنا بن دائرة معروف بها
 نسبي
 وهل يدارة بالناس من
 حار
 فعطوفا معروف فالحالان وهما
 منصوبان بفعل محذوف
 وجوبا والتقدير في الاول
 أحقه عطوفا وفي الثاني أحق
 معروف ولا يجوز تقديم هذه
 الخال على هذه الجملة فلا
 تقول عطوفا زيد أخوك ولا
 معروف أنا زيد ولا توسطها
 بين المبتدأ والخبر فلا تقول
 زيد عطوفا أخوك (ص)
 وموضع الحال تجيء جله
 كجاء زيد وهو ناور رحله
 (ش) الاصل في الحال والخبر
 والصفة الافراد وتقع الجملة
 موقع الحال كأن تقع موقع
 الخبر والصفة ولا بد فيهما من
 رابط وهو في الحالية اما
 ضمير نحو جاء زيد بيده على
 رأسه أو واو وتسـمى واو
 الحال وواو ابتداء
 وعلامتها صحة وقوعه اذ
 موقعها نحو جاء زيد وهو مرور
 قائم التقدير اذ عمر وقائم أو
 الضمير والواو معا نحو جاء
 زيد وهو ناور رحلة (ص)
 وذات بدء بمضارع مثبت
 حوت ضمير او من الواو دخلت
 وذات واو بعدها التو مبتدأ
 به المضارع اجعلان مستندا
 (ش) الجملة الواقعة حالا
 ان صدرت بمضارع مثبت

جامدا ككون زيد أخاك في زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا للمسايق من اشتراط جود جزأى
 الجملة والتأكد في الحقيقة للازيم الكون أنا وهو العطف والحق كقوله الشنواني في كلامه حذف
 مضاف أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن
 فتعرف جزأها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكدا الا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود
 من اضماعها من الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
 الحال فلا يضمن عاملها وتكون هي مؤكدة له لا لمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا
 الاسم مقادما فانها مؤكدة عاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامدا محضا وكذا زيد
 أبوك عطوفا وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأبا بالماطف وألحق بالواضع فمؤداه ليس محضا
 ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا
 بخلاف الأب (قوله أنا بن دائرة) هي اسم امه وبالإلاستغانة وانما كان معروفاً مؤكدا للجملة لاشتهار
 نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالموض منه ولا يجمع بين العوض
 والمعوض (قوله في الاول) يعنى بزيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنان بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان
 غير أن يقدرا الفعل مبنيا للفاعل ومع أن اللفع مؤل أو يقدر حتى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من
 حقت الامر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فسكس من أحقته بمعنى أنبته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
 (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
 المؤكدة لعمامتها كالمصدر المؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف ممكن ان تجيء مشاذ
 لعدم اجتماعه مع في المادة والمراد موضع الحال المفردة والاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائية
 عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيهما من رابط) لا بد أيضا من
 كونها خبرية بضمير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف وان أداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
 يعط لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية
 وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر بنه ان ذهب أو مكث لا تسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى
 لاضر بنه على كل حال وجعل منه مثله كمثل السكب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
 يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابداء) أى لدخولها كثيرا على
 المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوعه اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ في كونها
 هي وما بعدها قيد للعامل السابق كما أن ذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم
 (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولتجاوز البيضاوى جعل واياك
 نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدم والالزمته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله
 وكما تمتنع في مثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو وما لنا لا نؤمن ما لا أرى الهدى والمنفى
 بما كقوله

عهدتك ما نصبو وفيك شبيبة * فالك بعد الشيب صبا متجا

بخلاف المنفى بل أو ما فان مضيه يقربه من الماضي الجاز لاقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
 حال قبلها نحو جاءها بأسنانيانا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كقول الحق لا شك فيه ذلك الكتاب
 لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كاضر بأ أحدا الا زيد خير منه أو ما ضوية كاتسكمز يد الا قال
 حقا وما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاءز يدو يضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافرهم * نجوت وأرهنهم مال كفاصك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قداما * بواو وبمضمر أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك في هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والمضارع المثبت والمنفي فتقول جاءز يد وعمرو قائم وجاءز يد يديه على رأسه وجاءز يد يديه على رأسه وكذلك المنفي (٢٣١) فتقول جاءز يد لم يضحك أو لم يضحك

أو لم يقم عمرو وجاء زيد قد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أيوه وكذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد وما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفي بلافعلى هذا تقول جاءز يد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدا كقراءة ابن ذكوان فاستقيم ولا تتبعان بتخفيف النون والتقدير وأتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا محذوف (ص) والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

نم امرأهم لم تعرنا بية * الا وكان لمرناع بهار زرا وقيل غير شاذ وجلة الماضي المتأخر بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث ومنه قوله كن للخليل نصير اجار أو عدلا * ولا تشح عليه جادا وبخلا فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنيدة وهي الفرس اساق بين يدى الامير بلزكوب (قوله أظافرهم) أى أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجزى في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أى غير المؤكدة لضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أى بغير لا وما (قوله والمضارع المثبت) أى غير التالى لالا والمتأخر باو واشترط البصريون اقترانه بقدم مطلقا ظاهرة أو مقسرة والخيار لا تلزمه الامع الواو كما مر يد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقديره وقد يجوز اثباتها وعده في غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهملة في جملة أى منيع (قوله يحذف عامل الحال) أى غير المعنوية اما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أو لا أما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بتزيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنيا مريا أى كهنيا أى أتوقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو نائبا عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شئ من ذلك (قوله اشترى به الخ) أى من كل حال تفهم ازديادا أو نقصا بتدرج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخا نحو قائما وقد قدمه الناس أى أثبت قائما وحذف العامل في كل ذلك قياسى أما في نحو هنيا فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ التمييز ﴾

هو لغة تخلص شئ من شئ ومنه وامتازا اليوم أيها المجرمون أى انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتى مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة للاسم ولا يصح جوه صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالتركيز ولا

(ش) يحذف عامل الحال جوازا ووجوبا فمثال ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بنى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بنى مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بنى قادرين نئى أن نسوى بنانه التقدير والله أعلم بنى نجتمعها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيدا أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو ضرب بنى زيدا قائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدا والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشترى به بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسا فلا فصاعدا وسافلا حالان عاملها محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) ﴿ التمييز ﴾ اسم بمعنى من مبين لتركه *

نصبه حالاً منها إذ لا يساعده الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر به يعود للتمييز والبارز لما فهو وصلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز لآمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة أو ما فيها من فعل أو شبهه على خلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بأن كلام من الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبه فيصح كون التمييز مفسراً لهذا ولهذا باعتبار نسبتها فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عموم وهو يجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بالفعل فإنه يدل على ان الفعل ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيعاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشرارضا بان يجعل حاله من أي ينصب بالذي فسر به حال كونه كشرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فاما خاص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فر بما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار وقفيز من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافي الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناوسبعة أثمان مناوالمنا كصا أفصح من المن بالتشديد برطلان وتثنيته منوان وجعه أمعاء اه وهذا أقرب الى الثاني فالوقفيز مقدار مساحي ركيلى والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أفقرة ووقفزان كركبان وهولعراقى كالاردب لمصر والمراد بالهجاز والرساق نخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندى عشرة دراهم بنحوين عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما الجور في محور طرل زيت ووقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبأنى وغيرهما على منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لإخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييزاً عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدره في الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لعناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كان من البيانية كذلك فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فإنه يبين جنس المعنود مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس الشيء المقصود ونسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد بنفسا فى تأويل طاب شيئ زيد أى شيئ يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد معنى من ما يعم البيان وضميره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لإخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيث أنك ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل معين مع ملاحظة قيد آخر أى معين للدوات لالهيات وقد يجب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتساء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبسين على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد للإخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدره في تمييز النسبة إذ لا يهام في تعلق الطيب بزبد مثلاً القى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز فى الحقيقة لاسم مقدر يتعلق بزبد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا ووقفيز برا
ومنوين عسلا وتمرا
(ش) تقدم من الغضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقى التمييز وهو
المدكور فى هذا الباب
ويسمى مفسراً وتفسيراً
ومبيناً وتبيناً وتمييزاً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجال نحو طاب زيد بنفسا
وعندى شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى فى
وقوله لبيان ما قبله احتراز
عما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا التى
لنقى الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل قائم
وقوله لبيان ما قبله من
اجال يشمل نوعى التمييز
وهما المبين اجال ذات
والمبين اجال نسبة فالمبين
اجال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهى المسوحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه وقفيز برا والموزونات
نحوه منوان عسلا وتمرا

المقدار وان لم يكن معيناً كذئوب ماء ونحو سمن الشبهه بالكيل وعلى القررة مثلها زبدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كافي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد اوليس هـنا حالاً عند المبرد والمصنف لجوده وتنكير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديد فاعتين حال التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيماً لها لقسما منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد عن المقادير لاعلى المسوحات (قوله بما فسر) أي بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع وجوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فمشررون درهما شبيه بضار بين زيد واطرط ز يتا ضرب زيد واطرط لشبهه بأفضل من ورجحه المصريح (قوله ابيان ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن المبرم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإصر عن ابن الحاجب فالتقسيم الماراً ما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عنهما ما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعال التفضيل ثم انه قد يكون غير محمول أصلاً كتتميز التعجب في لله دره فارسا ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلاً أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محمول عن شيء ولا يصح نحو يله عن الفاعل بتقدير ان الاصل كرمت رجولاً زيداً أو ضيفاً فانه لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محمولاً عن الفاعل ومنه امتلاء الأناة ماء بناء على أن المحمول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً للفعل المنكور ما على الا كتهاء بصحة كونه فاعلاً لولا للازم المنكور وهو التحقيق فمحمول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الأناة والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهر انفس التمييز في المعنى كان غير محمول أصلاً كنعم رجلاً زيداً أو حسن زيداً رجلاً وان كان في المعنى فاعلاً في الاول ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أو بافانه محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيداً لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفساً) أي ونحو هجبت من طيب زيد نفساً وزيديت نفساً وزيديت نفساً فهو محمول عن فاعل المصدر أو الوصف والاصل هجبت من طيب نفس زيد وزيديت نفساً فالنسبة المميز لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في انه محمول عن الفاعل اذا الاصل اشتعل شيب الرأس محمول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدل وحصل في الاسناد اليه ايهام غيبي بذلك المضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً لان التفصيل بعد الاجال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سران الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجماع العموم أو البياض أو استعقاب الغناء في كل فاشتعل استعمالاً تبعية لمعنى امتلاء أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخميسل والجامع ما مر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المنهين (قوله بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي ما يشبهها كالأوزن والمساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقريئة البيت بعد لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضفت له جواً وغيره نصب (قوله كدحظنة) مبتدأ وذا خبر كافي المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وذا بدل أو حال والسكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي
عشرون درهما وهو
منصوب بما فسر وهو شبر
وقهيز ومنوان وعشرون
والمبين اجمال النسبة هو
المسوق لبيان ما تعلق به
العامل من فاعل أو مفعول
نحو طاب زيد نفساً ومثله
اشتعل الرأس شيباً وغرست
الارض شجراً ومثله وغرنا
الارض عيوناً فنفسا تمييز
منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد
وشجر منقول من المفعول
والاصل غرست شجر
الارض فبين نفس الفاعل
الذي تعلق به الفعل وبين
شجر المفعول الذي تعلق
به الفعل والناصب له في هذا
النوع هو العامل الذي قبله
(ص)

وبعد ذي وشبهها اجوره
اذا
أضفتها كدحظنة فذا
والنصب بعد ما أضيف
وجبا
ان كان مثل ملء الارض
ذهبا
(ش) أشار بذي الى ما تقدم
ذكره في البيت من
المقدرات وهو ما دل على
مساحة أو كيل أو وزن

فيجوز جر التمييز بهذه
 بالاضافة ان لم يضاف الى
 غيره نحو عندى شهر ارض
 وقفيز بروموا عسل وتمر
 فان اضيف الدال على المقدر
 الى غير التمييز وجب نصب
 التمييز نحو ما الى السماء قدر
 راحة سبحا بومنه قوله تعالى
 فان يقبل من احدثهم ماء
 الارض ذهباً واما تمييز
 العدد فسيأتي حكمه في باب
 العدد (ص)
 والفاعل المعنى انصب بافعلا
 مفضلا كانت اعلى منزلا
 (ش) التمييز الواقع بعد
 افعال التفضيل ان كان
 فاعلا في المعنى وجب نصبه
 وان لم يكن كذلك وجب
 جره بالاضافة وعلامته ما هو
 فاعل في المعنى ان يصلح
 لجره فاعلا بعد جعل افعال
 التفضيل فاعلا نحو انت
 اعلى منزلا واكثر مالا
 فنزلا وما لا يجب نصبهما
 اذ يصلح جعلهما فاعلين
 بعد جعل افعال التفضيل
 فاعلا فتقول انت علام منزلك
 وكثير مالك ومثال ما ليس
 بفاعل في المعنى زيد افضل
 رجل وهند افضل امرأة
 فيجب جره بالاضافة الا اذا
 اضيف افعال الى غيره فانه
 ينصب حينئذ نحو انت
 افضل الناس رجلا (ص)
 وبعد كل ما اقتضى تجمعا
 ميز كما كرم باني بكر ابا

ومثل خبرها أي ان كان المقدر الذي اضيف من المضاف في ملء الارض ذهباً في أنه مضاف لغير التمييز
 وجب النصب بعده هذا ما يفيد به حل الشارح وقال الاشموني والمراد ان كان أي المضاف مثل ملء الخ
 أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحا باذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سبحا فان
 صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كما شجع
 الناس رجلا وأشجع رجلا اه وفيه أن الذي يعنى عن المضاف اليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف
 بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذي يحل في محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم
 من المقام أي ان كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغي أن
 يراد بقوله بعد ما اضيف أي لغير التمييز ما يم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ
 محترزه وهو ما يغني عن المضاف اليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لا خواجه منها ولان مما يجب
 فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه نحو لته دره فارسا ورجلا كافي الجمع لكن برد على هذا
 أن التمييز ليس للمضاف الذي هو درو ورجل بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالوجه ان وجوب
 النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره
 كالمثل انه يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء
 المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التي بقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على
 معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان اضيف الدال على المقدر) قيد به لان الكلام
 في المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشموني لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ
 لبيان الواقع وبيان المراد من اضيف لالا احتراز كما في فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز)
 أي بالنسبة الى علم الاضافة فلا ينافي جواز جره من أخذنا ما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول
 لانصبين قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السننوي أو هو مفعول
 للفاعل اما منصوب أو مجرور باضافته اليه من اضافة الوصف للمعمول أي الفاعل الذي فعل المعنى أي قام به
 لان فاعل العلوم مثلا في الحقيقة أي القائم به العا هو المنزل (قوله اذ يصلح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل
 أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كاذب اليه بعضهم ويؤيد به حصره فيما مر تمييز النسبة في
 الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من افعال اذ لم يكن العرب فعلا يؤدي معناه حتى يوضع
 مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى جعل المبتدأ تمييزا والضمير
 المضاف اليه مبتدأ فان فصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه
 المعنى أي المتصف به في الحقيقة لانه محوّل عنه اه وقد يجب بالمكان أن يراد ماعلا وازائدا وكثرة
 زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضرار اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع
 مكان افعال في غير هذا الباب فكذلك اذ يفتقد (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون افعال
 بعضها من جنس التمييز بان يصلح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض
 النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة افعال لما هو بعضه وانما نصب في أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذر
 اضافة افعال مرتين فالخصل ان تمييز افعال يتصب في صورتين ويجز في صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل
 لا فائدة في هذا البيت اذا التبان بالتمييز جائز بعد التهج وبغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز
 أي بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله ما دل على تجب) أي بالوضع وهو
 ما فعله وأفعال به أو بالعرض نحو لته دره فارسا وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح
 لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز في نحو لته دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

ولله درك عالمنا وحسبك بز يد رجلا وكفى به عالمنا يا جار تاماً أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذي العدد *
 والفاعل المعنى كطب نفساً فقد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٣٥) فاعلا في المعنى ولا يجوز العدد فتقول

عندي شبر من أرض
 وفتيز من برو منوان من
 عسل وتمر وخرست الارض
 من شجر ولا تقول طاب
 زيد من نفس ولا عندي
 عشرون من درهم (ص)
 وعامل التمييز قدم مطلقا
 والفعل ذو التصريف نورا
 سبقا

(ش) مذهب سيبويه
 رحمه الله تعالى أنه لا يجوز
 تقديم التمييز على عامله
 سواء كان متصرفاً أو غير
 متصرف فلا تقول نفسا
 طاب زيد ولا عندي
 درهما عشرون وأجاز
 الكسائي والمازني والمبرد
 تقديمه على عامله المتصرف
 فتقول نفسا طاب زيد
 وشبها اشتمل رأسي ومنه
 قوله

أتهجر ساسي بالفراق
 حبيبا

وما كان نفسا بالفراق تطيب
 وقوله
 ضيبت حزبي في ابعادي
 الاملا
 وما رعويت وشبها رأسي
 اشتملا

ورافقهم المصنف في غير
 هذا الكتاب على ذلك
 وجعله في هذا الكتاب
 قليلا فان كان العامل غير

مصرح الضمير كن بالله دره فارسا باله رجلا وحسبك به ناصر والله درك عالمنا وكان بدل الضمير ظاهر
 كقوله درز يد رجلا فان جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
 افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز
 النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كقوله الامثلة اذا المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد والحق وهو
 في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كما في طببت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
 ما فاعله وأفعله وأما الضمير في نعم وبتس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود
 الاعلى التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية
 عنه (قوله والله درك عالمنا) الدر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو براديه لئن
 ارتضاه أي ما أعجب هذا اللين الذي نشأ به مثل هذا المولد الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
 للتعظيم لانه منسئ الحجاب (قوله يا جارنا) مضاف ليا المتكلم المنقلبة ألما كيا غلاما وما للاستفهام
 التعظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع
 عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد أي
 الصريح فلا ينافي أن تمييز كم يجز بمن وهو من ذي العدد لانها غير مصرحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
 عطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ماصر (قوله ان لم يكن فاعلا) أي محولا
 عنه فالشرط عدم نحو يله عن الفاعل الاصطلاحى ومنه فعل التفضيل على ماصر وكذا عن المفعول لان
 المحول عنهما مفسر للنسبة أرلذات مقبلة على ماصر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
 مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فانتجت من
 في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
 مفعولا في المعنى كقوله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره بمن وان كان في
 الاو اين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شئ واحد والمعنى عظمت فارسا وعظمت جارا في الثالث
 مفعولا معنى لكنه غير محول لانه حين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الا كنف رحب الذراع

وكذا يجز في نعم رجلا زيد لانه غير محول كما هو كقوله * فتم المرء من رجل تهاى * (قوله خرست
 الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض مجهول ونائب
 فاعله يعود للفعل ونزرافة مصدر محذوف أي سبق سبقا نورا الاحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد
 اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أي لانه كانت في الايضاح فلا
 يتقدم مثله (قوله ورافقهم المصنف) أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا

بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جها را
 وليس من التقديم قوله

إذا المرء عيناً قر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان منما

لان المرء فاعل محذوف يقدره والمحدوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣٩ - (خضرى) - أول) متصرف ممنوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا أو غير نحو عندي عشرون
 درهما وقد يكون العامل متصرفا يتمتع بتقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فإنه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
 فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعنى قولك كفى زيد رجلا ما كفا رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هاء حروف الجر هي من الى * حتى خلاها شاعدا في عن على من مندرج اللام كي واو نون * والكاف والباو لعل ومتى (ش) هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالاماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقيل من ذكر ك، واصل ومتى في حروف الجر فاما كي (٢٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك اولها بتجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم مماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انها لا استخراج للتوصل لان المراد أنها ببط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاحراب المخصوص وقدما على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هاء) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من نذ كبير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هاء كذالك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد ما بينهما نالت وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما مقاله الاخفش وقيل ما كافت لحي عن العمل كما تكفرب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحيء بالهاء) أي وقفالت تحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأرطها ألها ان تقف

(قوله بان مضمره) اعلم ان كي ان ذكرت بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا وأذ كرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فاطعها وان خلت عنهما كدشاله احتملت الجارة بتقدير ان بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي الغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل ويروي أبا على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بانشين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلى أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ماضي (قوله حرف جزائند) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لولا لرب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد وهذه تقييد الترخي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغنى وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعاقب فقط لامن كل وجهه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصریح (قوله يربدون من كنه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شرب الخ) ضمنه معنى روين فهداه بالباء أو هي بمعنى من التبعية واللجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء وتبيح بنون فهمزة فياء خيم كصهيل أي صوت عال ووجه لطن تبيح حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحيكاه أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتبتدئ منها أطعم عظيمة تحراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التثنية وهمزة الاستفهام اذا عوضت عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيمه أي له فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وحيء بالهاء للسكر الثاني قسولك جئت كي أكرم زيداً فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمره بعد كي وأن والفعل مقدر ان بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيداً لا اكرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله لعل أبي المغوار منك قريب وقوله لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم فأبي المغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران واصل حرف جزائند دخل على المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم وقدرى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرهما وأما متى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كبر يدون من كنه ومنه قوله شربن بباء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لطن تبيح وسيأتي الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومنها سيديويه

بالد

فالجربها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كبر يدون من كنه ومنه قوله

شربن بباء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لطن تبيح وسيأتي الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومنها سيديويه

انها من حروف الجر لسكن لانجر الا المضمر فتقول لولاي ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتي في الظاهر نحو لولاي لا تبتك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

انقطع فيمن ان اراق دماه نا*
 ولولاك لم يعرض لاحسابنا
 حسن
 وقول الآخر
 وكم موطن لولاي طحت
 كاهوى
 باجرامه من فنة النيق
 منهوى
 (ص)
 بالظاهر اخصص منذ مذ
 وحتى
 والكاف والواو ورب والتا
 * واخصص منذ ومنذ وقتنا
 ورب
 * منكر والتاء لله ورب
 ومارو ومن نحو ربه فتي
 نركنا كما ونحوه آتى
 (ش) من حروف الجر مالا
 يجر الا الظاهر وهي هذه
 السبعة المذكورة في البت
 الاول فلا تقول منذه ولا
 مذه وكذا الباقي ولا تجر
 منذ ومنذ من الامعاء الظاهرة
 الا أسماء الزمان فان كان
 الزمان حاضرا كانت بمعنى
 في نحو مارا بته منذ يومناى
 في يومنا وان كان الزمان
 ماضيا كانت بمعنى من نحو
 مارا بته منذ يوم الجمعة أى
 من يوم الجمعة وسيفى كر
 المصنف هذا في آخر الباب

بالمد مع وصل الهمزة وهما لله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مندا وقصرا وأضعفها القطع مع القصر بل
 أنكرها ابن هشام ويقال أنه بالقطع والقصر بلانعو يرض شئ عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالياء
 المعوض عنها الابهام خلافا للاخفش ومن وافقه لسكن يؤيد الاخفش ان الجر بواو القسم وتاؤه مع ان الواو
 عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبيهة بالزيادة فلا تتعلق بشئ
 كرب ولعل الجارة كما (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلهذا
 محلان على رأى سبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لانجر الظاهر فقوله
 وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجرح) أى كما عكسوا في قولهم ما أنا كأت
 ولأنت كانا ولا برد أن النيابة اتعاهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عسالك وعسائه على
 قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها
 ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كجبت من
 ضمير بك زيدا (قوله أنطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن
 هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت نحو يرض لعاوية على قتاله (قوله وكم موطن
 الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف اطحت وأمبتدأ خبره جلة لولاي طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمة
 من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب وما مصدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط
 والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وشدا النون على الجبل كالقنة زناؤه منى وكذا النيق بكسر
 النون وسكون الشحنية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على
 المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص مداخل وكذا يختص به كى ولعل ومنى فالجثة عشرة لانجر الضمير
 لضمير كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنكر والآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا
 أصلا فيه أو بقرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطر المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء
 لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب الأأن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة
 (قوله الأسماء الزمان) أى لانهما اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حو فين طلبا للنسبة
 بين معلميها ولا يرد قولهم مارا بته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى منذ من أن الله الخ وأما الداخلة
 على الفعل والجملة الاسمية فليست حروف بل اسم بمعنى الزمن كاسمى أى وشروط الزمان المجرور
 بهما كونه متعينا لاميها كمنذ زمن وماضيا أحوالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر
 تر يده معينا وشروط عالمها كونه ماضيا اما منفيها يصح تكرره كجأ بته منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا
 كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاء صح لان القتل
 المتعلق بمين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتسدر ومن أسماء الزمان الظروف
 الاستهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شند جرها الضمير) قال ابن هشام
 انحصراوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مخصصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضميرهم حتى
 اياك (قوله لا ينافى) بضم الياء وكسر القاء أى لا يجرد اناس فتي حتى يجردوك فحينئذ يجردون الفتى

وهذا معنى قوله واخصص منذ ومنذ وقتنا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شند جرها الضمير كقوله
 فلا والله لا ينافى أناس * فتي حناك يا ابن أبى زياد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود
 فتر بصوابه عنى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذك فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجر التاء
 الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جرها لم يضاف الى السكبة فقالوا ترتب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحن

(قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل من واو الفصح (قوله ولا تجررب الانكرة) أي موصوفة غالباً
ان لم تكن هي وصفا لازوما خلافا للبرد كجاء التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لافادة التكثير غالباً
كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلاً كقوله

الأرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامتداً كما ذكر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهي
في آية وفتحت أبواها وهو محذوف أو ثابت والوارحالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم
عليهما السلام أو مفعول به كمال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغية بالهاء واعلم ان كونها حرف
جر مذهب البصر بين وذهب الكوفيون والاختفش الى اسميتها أو يده الرضى بانها مثل كم التكثيرية وهي
اسم اتفاقاً كما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير
أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الهمامي قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل في كم
أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه وحمل
العامل لها نفسها مثل كم لجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو
معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بضم
ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الطمع وفي السجاعي ثمانية عشر
منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربع مع ما فقط أو مع ما والتاء
فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجوها ضمير الغيبة) أي شذ قياساً لاستعمالها لكثرة ويلزم هذا
الضمير الافراد والتذكير عند البصر بين ويلزم نفسه بضم مؤخر عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز
المفرد نحو رب رجلاً أو امرأة أو رجلاً أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف مجرور برب
محذوف أي ورب واه ورأت براء فهمزة فوحدة أي أصلحت ووشيكاً أي سر يعاصفة مصدر محذوف أي
رأب ووشيكاً وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أي مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل أن نغذت
أي أبعده منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالاً كشياً * وضمير خلى الجار وحشى
والذنابات بالدال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكشياً بفتح الكاف والمثلثة أي قريبا
منه والمفعول الثاني خلى اما شمالاً وكشياً حالاً أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مر تقع عطف على الذنابات
أو مبتدأ خبره كها أي كالذنابات وأقرب على الأولى عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء (قوله
ولا ترى بعلا) أي زرجوا ولا حلالاً أي زوجات كه أي كالجوار وحشى ولا كهن أي الاتن الاحاطلا أي الا
بعلا ما أنأثناء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند
البصر بين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصصونها بجرها لغيره من الضمائر شاذ ثرا ونظماً
كقول الحسن انا كك وأنت كي وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كاياك وما أنت كاياي (قوله
في الامكنة) متعلق بابتدئ وبعين تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه
فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالاتداء والبيان
والتبعض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي
فرار من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان
عمله عند تبين حقيقة أحد المعاني ووجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها هكذا ابتداء
والانتهاء في الباء نحو شر بن عماد البحر وأحسن بن فذهب البصر بين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا
ينوب بعضها عن بعض كالاتيوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أدهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف في شرح
الكتاب انهم قالوا تحياتك
وهذا غريب ولا تجررب
الانكرة نحو رب رجل
عالم لقيت وهذا معنى قوله
ورب منكر أي واحد من
رب النكرة وقد شذجوها
ضمير الغيبة كقوله
واه ورأت ووشيكاً صاع
أعظمه

وربه عطبا أنغذت من
عطبه
كاشذجوا الكاف له كقوله
* وأم أو عال كها وأقرباً *
وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالاً
* كه ولا كهن الاحاطلا
هذا معنى قوله ومارروا
البيت أي والذي روى من
جررب المضمير نحو ربه فتى
قليل وكذلك جر الكاف
المضمير نحو كها (ص)
بعض وبين وابتدئ في
الامكنة

بين وقد تأتي لبدء الازمنة
وزيد في نفق وشبهه جر *
نكرة كالباغ من مفسر
(ش) تجبى عن

أخذت من الدراهم ومنه
قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ومثاها
لبيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من
الاثوان ومثاها لا ابتداء
الغاية في المكان قوله تعالى
سجان الذي أمرى بعبده
ليسلم من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى ومثاها
لا ابتداء الغاية في الزمان
قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم
أحق أن تقوم فيه وقول
الشاعر تخبرن من أزمان
يوم حليلة بي الى اليوم قد
جرن كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاء في من
أحد ولا تزداد عند جمهور
البصريين الا بشرطين
أحدهما أن يكون المجرور
بها فقرة الشان أن
يسبقها نفي أو شبهه والمراد
بشبهه النفي النهي نحو
لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك
من أحد ولا تزداد في
الايجاب ولا يؤتى بها جارة
لمعرفة فلا تقول جاءني من
زيد خلافا للاخفش وجعل
منه قوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في
الايجاب بشرط تنكير
مجرورها ومنه عندهم قد
(ش) يدل على انتهاء الغاية

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شر بن معنى روين وأحسن معنى لطف
أو جعل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل لتشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخييل
وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذ فالتجوز عندهم في غير الحرف أرفيه مع الشذوذ وهذا الثاني مجمل
الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المعنى وهو أقل تسمفا (قوله للتبعية)
علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتجوز وعلامة البيان صحة الاخبار
بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلةها إلى أو ما يفيد فأنشأها كعوز بالله من الشيطان فان معنى
أعوز به ألتجى إليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها لا ابتداء حتى قيل ان سأرت معانيها ترجع اليه
فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها
ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في
المقن ما ليس زمانا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل
للازمة المسكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر
له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وعن صرح بأن التبعية اسم
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل
التبعية يكون أقل مما بعدها دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها نقدير والبيان بالبعكس
فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل تكاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس
البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يديننا ودينك سبحانه اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول
ونون النسوة للسيوف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الخرب بن أبي شمر ملك
غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له
صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا
المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من الججاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع
تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما بأنهم من ذكر أو
مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو
مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تفر يط فلا تزداد مع غير الاربعة
عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النسكرة بالنفي كما مثل أوتأ كيد النص عليه ان
اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقعومة بين الطالب
ومطلوبه لأنهما لا تفيد شيئا اذسة وطها يتخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفي) فلا تزداد في الاثبات الا في
تميزكم الخبرية اذ فصل منها بفعل متمه نحو كتركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى
بهل وكذا الهمة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا لتصور بخلاف هل فله تصديق والهمة
له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور
بان من فيه تبعية لازمة فلهى بمعنى بعض مفعول به وذنو بكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا لان هذا النامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبيينا أفضل الصلاة والسلام
على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة السكائية لا الموجبة وفي الاقناع عن بعضهم أن يغفر لكم حيث
كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للسكاف تفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أوجب بانها تبعية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص)

للاقتها حتى ولام والى * ومن وباء يفهم ان بدلا

بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخرو غيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الاما كان

آخر أو متصل بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للأنتهاء قبل ومنه قوله تعالى كل يجرى لاجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخافون أي بدل منكم وقول الشاعر
 وجار يلم تأكل المرفقا * ولم تدق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها جر النعم أي بدلها وقول الشاعر (٢٣٥) فليت لي بهم وقوما ذاركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد والظرفية استبن بيا وفي وقت بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون لانتهاء ذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما في السموات وما في الارض والمالز يدولشبه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد ما لومنه قوله تعالى فهب لي من ذلك وايا يرثي ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتك لا كرامك وقوله واني لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور باله القطر وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى انت كنتم لقرىبا تعبرون وسماع نحو ضربت لزيد وشار بقوله والظرفية استبن الى آخره الى معنى الباء وفي قد ذكر انهما اشتراكا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون

كاسرا أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زياتم في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية يضار جلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسيأتي البدلية ببقى الظرفية كذا نودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خاطبناهم أغرقوا والمجازرة كمن قد كمن في غفلة من هذا حتى يميز الحديث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كمنى ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجملة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كاسر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كان قوله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر و يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كاسيا أي ثم ان دات قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والافالصحيح دخولها في حتى لافي الى جلا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرفقا) أي الرقيق الرقيق والبقول خضراوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة مفعول له ومفعول شنوا مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله أيضا وأوطع الابلك بضمها كانت لي وأتالك ولز يدأخ فان رفقت بين معني وذات كاللذات وللشكرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للادابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرد (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد ما لومنه كالتعليل قال في المعنى والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحبز يدا لعمرو وما أضر به لبيكر أي لان ما بعد ما مفعول حقيقي للفعل لكونه متعديا له اتصاله فلما نبى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصر بين فعدى له باللام وأما الهزة فتعديا لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي امالتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداق لما معهم فعال لما ير يدو اما مجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبلك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلا لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعديده بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتنا وقيل

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثاها للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثاها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباستعانة وعدس مؤوض ألقى * ومثمل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تدرج احداهما في الأخرى (قوله وللتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل إلى مفعول كان قاصر عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالمزمنة في ذلك وأكثر ما تعدي به الفعل القاصر كذهب بز بدأى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدي معنى العايل إلى المجرور فهامة في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بباء المقابلة وهي الداخلة على الاعراض والأيمان ففيها مقابلة لشيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته أما بابدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشئيين على الآخر واستظهار في اللمع أن بباء البديل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلا لشيء آخر لا فهي أهم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لاحدى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بباء التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بباء السببية خلافا للمعزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنق فيسه السبب الذي لا يمكن تخلفه والثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللإصاق) هذا المعنى لا يفارقه لانا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي نقده ثم هو إما حقيقى كما سكت بز إذا قبضت على جسمه أو ما يحبس منه ثوب أو غيره أو مجازى كمثل الشارح فان فيسه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بز يذنبه واستظهر السامعنى أنه في قبض الثوب مجازى كالمرور فقال السامعنى لا يلىق باللغة هذا التدقيق فإسك ثوب بز يد يقال له في اللغة ما سكت زيد بخلاف المرور (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلاقتها أن يصلح في وضعا مع ويغنى عنها وعن مدخولها الخال كاهبط بسلام أي معها ومساجود قد دخلوا بالكفر كذلك قال في المعنى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمدي بك فقيل للمصاحبة والجساض للفعل أي سبحه حامدا له أي زهه عما لا يلىق به وأثبت ما يلىق به وقيل للاستعانة والجساض للفعل أي سبحه بما حده نفسه اذ ليس كل نزهة بحمود الأثرى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى مقاله ابن السجري في قوله فسبحون بحمده واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك في أي ماصر وقال الخطابي المعنى ومعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولى يريد أنه من إقامة المسبب وهو الجسد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجازاة فيسئل ويختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيديهم وبأيديهم أي وعن أيانهم (قوله وعن الخ) متعلق بمعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ماصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا الفه للاطلاق وموضع عن ظرف الجمل خبر قياسي إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعالية أي جعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسجين والتاء زائدان لا للطلب وهو حقيقى ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثلها أو بمعنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازى ان كان العلو على ما يقرب من المجرور ونحو أو أجد على النار هدى أي هاد يادنا ميني قال الفارضى وأما نحو توكت على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكتى وأسندته الى الله اذ لا يعول عليه تعالى شيء للاحقيقة وللمجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شيء مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدوث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالعلم وقطعت بالسكين وللتعدي نحو ذهب بز يد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترت الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أو لك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللإصاق نحو صرت بز يد ومعنى مع نحو بعثك الثوب بطرازه أي مع طرازه ومعنى من كقوله شر بن بماء البحر أي من ماء البحر ومعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمدي ربك أي مصاحبا حمدا ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجبى موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح ومعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس ومعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طبقا عن طبق أى بـ د
طبق وبمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لأفضالت في

حسب

عنى ولأنت دياتى فتخزوني
أى لأفضالت في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله

أذارضيت على بنوقشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى أذارضيت عنى (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقولك زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى واذكروه كأهداكم
أى طهائمه أياكم وتأتى
زائدة لتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى ليس مثله شئ وبما
زيدت فيه قول رؤبة
لواحق الأقرباب فيها
كالملق أى فيها الملحق أى
الطول وما حكاه الفراء أنه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا

(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضائم المجاوزة ما حقيقة كذا أو مجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فأده سم وكذا أسأته
عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أُجيب عما سأل بخلاف
ما اذا لم يجيب فالأولى أن يقال كانتك لما أسأته جاوزت المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك
اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجوروف تأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يدكر لها البصر بون غير المجاوزة وتأولوا غير هافى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فى كل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله درابن عمك خلف لام الجر واللام الأولى من
الجلالة تندرذا فيهما وحذف المضاف وهو دروأ نائب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت دياتى بشدة التحية أى مالى والغائم بامرئ فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطفا على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت
دياتى فمأنت تخزوني (قوله أذارضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعليلها كثير كما فى شرح الكافية (قوله أى
طهائمه) أى فاصدرية (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له
تعالى لان النفى يهود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذ من الكاف لالى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كإن زيد بأحد يدل ظاهر اعلى ان لزيدا بشان وان احتتمل ان نفى
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كعادة الجلة كذا قال
الاكثرون ومنع آخرون زيادتها عنهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاتة شئ
والحقيقة ومنهم على انها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعاق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات
المثل فلم يست مرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضرب فى الكناية استحالة المدنى الحقيقي فضلا عن استعمال لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الأوجه فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معا شئ واحد مع تصريحهم بان تنافى اللوازم يقتضى تنافى اللزومات وبفرض صحة ان كذا
منهم لازم طاف قصرها على هذا دون ذلك تحكّم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفى فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتّم نفيه وان كان
الأول أقرب نظير ما مر فى ليس كإن زيد بدأ حدلكن عارضة فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فيبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدسة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتدبرهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الجمد (قوله لواحق الأقرباب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والأقرباب جمع قرب كعنتى وقفل هى الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن
والمقق بفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العينى بصفتها
بضم وور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالأبرد منهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله

بكالقوة الشعواء جلت فلم أكن * لاواح الابالكفى المقنع

وأجازة كثير منهم الفارسي اختياراً فهي في زيد كالأسماء ما خبر مضافة للأسد كافي المغني أو متعلقة
بمخدوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجملة وان ينهي حال
من واوتتهون وجملة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهي ومجرورها
صفة لمخدوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أوجب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجمله مواضع ليس
هنا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تميزت للاسمية وكذا خبر من فان عن
جرت به لي نادراً ولذا جعل المتن دخولها شاهداً للاسمية لا ضابطاً فكان الاول للشارح موافقته وما يرد
اصمالي بمعنى المنتهى وترد ممنونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزخشيري والطبي وترد علا فعلا
ماضيا من العاوي من أمر من المين وهو الكذب فاستكملت أقسام السكامة (قوله غدت الخ) أي
سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وهو زامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة يروي خشها بكسر الخاء
وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضرب به مثلاً اتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أي صوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الاعلى وزيزاء بن مجمتين مكسورة أو لاها وقد
فتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجمل كقوله الفخر الذي لا يمتدى فيه لعدم علامته
لا يثنى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زيزاء اليه لانته لها ان اسم المكان لا ينعته به عند
البصريين فزيزاء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة لأن يجعل بدلاً فيجر
بالتفتحة (قوله دريثة) همزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لاري وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي
والطعن وفي شرح شواهد المغني لسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رهما) بالبناء للفاعل
وقوله أو وليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعول الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل
معنى أي جعل الفعل واليا لها والمراد الفعل الماضي فلا يقال ماضي يقوم لان عاملها لا يكون الا ماضياً فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أو وليا الجملة نحو مندعا شمل الجملة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبنى الخير منذاً نايافع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لافيد (قوله اسم مبتدأ) وسوغه
كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضياً كالثال الاول فعناتها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
كان حاضراً كالثال الثاني أو معدوداً كإرأيت مذيومان فعناتها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو
يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكرنا الخبر بعدها كندوه وهو واجب التأخير
فيهما اجراء لهما اسمين مجرهما حرفين في التقديم على الزمان الآن اسمية من اغلب من الحرفية ومنذ
بالعكس (قوله خبرين) أي طرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمخدوف هو الخبر هما بعدهما فعلى
ما لقيته مذيومان بيني وبين لقائه يومان واعترض بأن فيسه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مبتدأ لانها
حينئذ زمانية بمعنى بين وأوجب بأن هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلانكبير فما كان
جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي
قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقى أن هذا التفسير لا يطرد فيها اذا قلت في يوم
الاحد ما رأيت مذيومان الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأوجب بأنه على حذف
انما ظف أي الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مندوماً بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استثنافاً بياناً

أنتهون وان ينهي ذوي
شطط كالطعن يذهب فيه
الزيت والفتل
فالسكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والاعمال فيه
ينهي والتقدير وان ينهي
ذوي الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون علامته
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله
غدت من عليه بعدناتم
ظموها اتصل وعن قبض
بزياء مجهول
أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أرائني للراح دريثة
* من عن بعني تارة وأما
أي من جانب بعني (ص)
ومندومند ما جان حيث رهما
أو وليا الفعل كجئت مذعاً
وان يجز في مضى فكمن
* هما في الحضور بمعنى في
استين
(ش) تستعمل مندومند
اسمين اذا وقع بهما
الاسم مرفوعاً أو وقع
بهما فاعل فمثال الاول
ما رأيت مذيومان الجمعة أو مذ
شهرنا فند اسم مبتدأ خبره
ما بعده وكذلك مندومند
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثاني جئت
مذعاً فند

اسم منصوب المحل على
الظرفية والمامل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فيهما حرفا جر بمعنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
مارأيته من يوم الجمعة أي
من يوم الجمعة وبمعنى في ان
كان حاضر نحو مارأيته من
يومنا أي في يومنا (ص)
وبعد من وعن وباء زيدا
فلم يقع عن عمل فاعلها
(ش) أي تزايد ما بعد من
وعن والباء فلا تكفها
عن العمل كقوله تعالى
ماخطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما قيل ليصبحن
نادمين وقوله تعالى فيما
رحمة من الله لنت (ص)
وزيد بعرب والكاف
فكف
وقد يليهما ويجر لم يكف
(ش) تزايد ما بعد الكاف
ورب فتكفهما عن العمل
كقوله
فان الجر من شر المطايا *
كما الحبطات شر بني تميم
وقوله * ربما الجامل المؤبل
فيهم * وهنا جيح بينون
المهار وقد تزايد بعدهما فلا
تكفهما عن العمل وهو
قليل كقوله
ماوى ياربنا غارة *
شعواء كاللذعة بالميسم
رقوله ونصير مولانا ونعلم
انه
كالناس مجرور عليه وجارم

لا سر تبطئة بالجملة الاولى وقيل انها ماضية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى
مذ كان أى مضى يومان وهما متعلقان بضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فمضى مارأيته من
يوم الجمعة اتفقت الرواية وقت وجود الجملة أو مضى واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينافى المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف اضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المارو يأتى فيه ما صر من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها مبتدأ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير في جئت منذ عاوقت المحبى وهو زمن دعاه وفي البيت المار أول وقت طلبي الخبر هو
وقت كوني يا فعلى مقار بالباوغ جملة من ادخل مستأنفة كاسر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الامعودة لفظا كذا
يومين أو معنى كذا شهر لما صر من أنهما لا يجران المبهم أى مارأيته من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عند أكثر العرب أما الماضي فبعد منه يترجح
جره وبعده من رفعه والراجح أن أصل منه حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للاقافة كما كن كذا اليوم والا
لكسرت على أصل التخلص وبهضم يضمها بلاساكن أصلا وقيل هما أصلان مطاوقا قيل عند كونهما
اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول ومائب فاعله والضمير في بقى
عائد على ماوى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاماء وانما يحكم
بز يادها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بماتسوا يوم الحساب أى
بنسبائهم (قوله ماخطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة ما خطيا تم كفى المغنى لظهور جرحها لا يقال
بجمل في جميع ما ذكر ان ما صر بمعنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كئنا ب فاعل ز يرد ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية قرب والكاف
(قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجن كما مثله (قوله فان الجر) جمع حاروسكنت
ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والبطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتح حطين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسبى به لانه كل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحنط فوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح حطين والمنتفخ بطنه
يسمى الحبط بفتح فكسر وجهل أبو حيان ما موصولا بحرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطيع الابل
مع رعاها والمؤبل شدة الموحدة المعد للقتية والعنا جيح بعين سهلة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العنا جيح لعدم منه
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سماه منى شئ
والجامل خبر لمحذوف بالجملة صفة ما فيهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة الجامل
فيهم صفة لسالعدم الرابطة فيها والغالب دخولها على الماضى نحو ربما أرفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
أو المضارع المنزل منزله لتحقق وقوه نحو ربما يود الذين كثر واكأن الغالب على غير المكفوفة كون
العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجلى كريم لقيته بل أرجب به بعضهم (قوله كالناس) ما زائدة والناس
مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجر وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
مخاذى صرخم ماوية بالالتنبيه والشاهد في ربنا غارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء
بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة كاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

قوله

عمله الاى رب بعد الواو فيها
سند كره وقد ورد حذفها
بعد الفاعل بل قليلا فتثاله
بعد الواو قوله
وقام الاعماق حارى المنخرفن
ومثاله بعد الفاء
فتثالك حبلى قد طرقت
ومرضع
فالهيتهما عن ذى تمام محول
ومثاله بعد بل قوله
بل بالدمع الفجاج قتمه *
لا يشتري كتابه وجهه
والشائع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد شذ الجرب
مخدوفة من غير ان يقدما
شيء كقوله
رسم دار وقت في طاله *
كدت افضى الحياة من جاله
(ص)
وقد يجرب سوى رب لى *
حذف و بهضه يرى مطردا
(ش) الجرب غير رب محذرفا
على قسمين مطرد وغير
مطرد فقبر المطرد كقول
رؤية لمن قال له كيف
اصبحت خير والحمد لله
التقدير على خير وقول
الشاعر
اذ قيل اى الناس شر قبيلة *
أشارت كايب بالأ كعب
الاصابع
أى أشارت الى كايب وقوله
وكرية من آل قيس أفته
* حتى تبذخ فارتقى الاعلام
أى فارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت رب جرت الخ) صريحه كالشراح ان الجر بعد المذ كورات رب المحذوفة لايها وهو
الصحيح عند البصريين فى الواو وحكى فى التسهيل الاتفاق عليه فى بل والفاو له لم يعتبر ما نقل عن
بعضهم من أن الجر بهما النيبا بهما من باب رب كقوال الكوفيون فى الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد
المصنف الشيوخ بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) مجرد رب
المحذوفة وهو فعول طرقت أى أتيتها بالواو حبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وأهيتها اشغلتها عن ذى
تمام أى عن ولد ذى تمام أى تعاريد معلقة عليه خوفا العين والمحول بضم الميم أى عمره حول ويروى
مغيب بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذى توثى فى أمه وهى ترضع وإنما خص الحبلى
والمرضع لانهما أزهدا للنساء فى الرجال ومع ذلك تعلقتا به وماتاليه (قوله بل بلد) أى رب بلد والفعلاج
بكسر الفاء جمع فجع بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقتام والقم بفتح
فسكون وجهه بفتح الجيم أصله جهر ميه بياء النسبة وهى بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس حذف ياء
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعته فى بيت بعده (قوله رسم دار) بالجرأى
رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها لاصقا بالأرض كالرمان والذليل ما شخص أى ارتفع من آثارها كالوتد
والانافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لان الجليل يطلق بمعنى من أجل
وبمعنى عظيم وحقير أيضا وأما جلال البناء على السكون فحرف بمعنى نعم (قوله كتول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة بن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشبح والقيصوم
يريد بذلك تحديق كونه بدو بالاحقية المضغ لان هذين النبتين لا يعضنهما الآدميون تصریح (قوله على
خير) أى أو بخير (قوله أشارت كايب) بالجر مصغرا امم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أى أشارت الأصابع
بالأ كعب الى كايب والباء ما بمعنى مع أى مع الأ كعب وهو مقولب أى أشارت الأ كعب بالأصابع (قوله
وكرية) أى ورب رجل كرية والتاء للبالغته على غير قياس لان أمثلتها فاعلة كسبابة وفعولة كفعولة
ومفعولة كبهذارة وليس منها فاعلة كفاى العيني وان المعنى ورب نفس كرية وكرية فى أفته على تأويلها
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعامية والتأنيث على معنى القبيلة وأفته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيته
الفاو أما أفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبذخ بمثناة فوقية فوحدة فمجهولتين بمعنى تكبر وارتفع من التبذخ
بفتحتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر هالى محذوفة (قوله والمطر داخل) منه لفظ
الجلالة فى القسم بدون تعويض عن الباء نحو أئمة لأفعلن وكى المصادر بفتحها لابل اللام جارة طامع
صلتها وان مع صلتهما لانهما فى محن جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائى أما عند سيديوه فحلها
نصب بنزع الخافض وكذا يطر داخلنى بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استهفام نحو زيد بالجر
جواب لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوا بالمررت بزيد أو بعد تخصيص كهلاد ينار لمن قال جئت
بدرهم أو شرط كاسر بأهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفى خلقكم ما يثبت من دابة آيات
لقوم يوقنون واختلاف أى فى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرد باب المطف على خلقكم لثلا
يعطف على معمولى عاملين مختلفين العاملان فى والإبتداء والمعمولان خاتمكم وآيات ونحو قوله
مالحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجرا
أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر داخلنى فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله
بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
بجر سابق على توهم الباء فى مدرك (خاتمة) لا بد لك من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

والمطر دكقولاك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرد عن مخدوفة عند سيديوه والخليل وبالاضافة عند الزجاج وعلى منهب سيديوه
والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما فى ميز كم الاستهفامية اذا دخل عليها حرف الجر

تعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل
منه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأنى ولا نحو
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو التنى بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومنه الجهور ومنه فالمتعلق هو الفعل الذى تشير اليه أى انتفى جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل و يليه الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

صفحة	صفحة
١٥٦	خطبة الكتاب ٢
١٥٨	الكلام وما يتألف منه ١٢
١٦٧	المعرب والمبني ٢٥
١٧٢	النسكرة والمعرفة ٥١
١٧٨	العلم ٦١
١٨٢	اسم الاشارة ٦٧
١٨٦	الموصول ٦٩
١٩٤	المعرف باداة التعريف ٨٣
١٩٦	الابتداء ٨٨
٢٠٠	كان وأخواتها ١١٠
٢٠٢	فصل فى ما ولازلات وان المشبهات بليس ١١٨
٢١٢	أفعال المقاربة ١٢٣
٢٢١	ان وأخواتها ١٢٨
٢٢٦	لا التى لنفى الجنس ١٤١
	ظن وأخواتها ١٤٧

﴿ تم ﴾

حاشية الخصري

على شرح ابن عقيل

على الفية ابن مالك

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف ﴾

تعلمو العربية وعاموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاضافة)

هي لغة مطلق اسناد شيء اشئ أي امالته له أو نسبته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجرا بدأ وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجرا بدأ ويسمى الاول مضافا والثاني مضافا اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لا خذها من الضيف لاستنادها الي من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما فعمل باقامة واجازة وسيأتي في ابنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بسا تين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتأخر اعنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفتها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معر بقولا مبينة فوصف الحركة بكونها اعرابا أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تر يد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجودا والا فلا تحذف في نحو لميك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظا أو تقديرا وانما يجب حذفهما لانهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سينا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال الحذف التنوين (قوله وانومن أرفى) أي معناهما وهو بيان الجنس المشروب بتبعيض والظرفية وليس المنوي لفظهما إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض في مصارع مصر وقوله لمساوى ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكأه أفاده يس وهنأ يعلم ان

(ص)

(الاضافة)

نونا تلي الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطور سينا والثاني اجر وانومن أرفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خندا لمساوى ذينك واخصص أرفا * أو أعطه التعريف بالندي

تلا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون الثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهو لاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفى وقيل هو مجرور

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يكون مجازا اعقليا كما اطلقوه بل ان أراد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية يجعل الليل ما كرا كان فيه مجازة على في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كعزم الامير الجند وفي الايقاعية كمنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا أمر فتأمل (قوله بالمضاف) هو منه سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معمولا مع تضمينه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاءاء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبع الابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزم أن غلام زيد يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأوجب بأن قولنا غلام زيد ليس تفسيره اطمأ بقيا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يمتد ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضي وغيرهما منه سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أروهم معنى في محمول على اللام توسعا فمضى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بما لا يسهل الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من الى اللام كقوله به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن يجعل قسمها مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت الى اللام تقديلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجملة شرط ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يذ يدو بعض القوم على معنى اللام لان من اهدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن المراح واختاره المصنف اضافة الاعداد الى العسودات كثلثه دراهم والمقادير الى المقدرات كسبوا أرض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثها ثم فقد انفق على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله طرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كما كسر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصبح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيسكني افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجامي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند سيبويه بكرة وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية لاضافة المنظية كما صرح به ابن سبني والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما يرب يد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التبريف بل فلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسبه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في ال فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف التبريف في الابهام وكذا نحو ريب رجل وأخيه ومناقة وفصيلها وجاء وحده لان رب وم لا يجبران المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للباسح في التابع وأما وحده خال وهو واجب التذكير وهل الاضافة الى الجمل تقيدها التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها والتخصيص لان الجمل نسكرات استظهر الورداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف الى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصح الاتقدير من أوفى فالاضافة بمعنى مانعين تقديره والا فلاضافة بمعنى في اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أي غلام لزيد ويد عمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفاعل المضارع الى معموله كما سيند كرم بهد وهذه لا تقيد الاسم الاول تخصيصا ولا تعريفا

على ما سيبويه والمحضة ما ليست كذلك وهذه تقيده الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التأويل والا كانت التخصيص
(قوله وان يشابه الخ) هذا كالأسماء من قوله واخصص أو لا الخ وكفى به فعل من المضارع مطلقا **(قوله)**
وصفا حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل إلا حينئذ **(قوله كبراجينا)** استشهد على أن رب
نصرف ما بعده بالضي وإضافة الوصف الماضي محضة وبه نظر لأن الذي يجب منه عندنا لا كثير وهو العامل
في محل الجرور لا الجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم ضي عاملها ولا يوصف بجرورها فتدبر **(قوله وذى)**
الإضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ والإضافة نعتة أو بدل منه والمراد إضافة الوصف لمعموله رجالة اسمها
لفظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فأندتها اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لأنها في تقدير
الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لأنها الغير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التخصيص أو
التعريف **(قوله محضة ومعنوية)** أى وحقيقية لتنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
التسهيل ثالثا وهي تشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لمقتبه والمسمى إلى اسمه
وعكسها كما بينه الأشموني **(قوله كل اسم فاعل)** منه أمثلة المبالغة كشراب العسل **(قوله بمعنى)**
الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والفعل لا يعرف فكأنما هو
بمعناه مضافته لمعموله لا تقييد الإلتخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
المفعول به بل بعده عن المضارع فهو مضاف لغبره معموله فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
هو كالحال وقال السعدى شرح الكشاف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
الاستمرار محتوى على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالإضافة كمالك يوم
الدين بدليل وصف المعرف به وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
سكنا والتعويل على القرآن والمقامات اه وفي الساماني وغيره ما يوافقه واختار السعيد في دفع التناهي
أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجردى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا وإضافته
لفظية لورود المضارع بعناه دون الأول وفي حواشى السعدى انما يوصف بمالك المعرفه لأن إضافة الوصف
إلى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بأنه لفظية لأن الليل
مفعول جعل لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذا لمعنى مالك الأمر والنهي في يوم الدين بدليل قراءة
مالك فتدبر **(قوله أوصفة مشبهة)** هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء أوزنت المضارع أم لا
واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فإن أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما فى
التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أرى يذهب الدوام بما رزاه
كضامر البطن ومطمئن القلب ومعدل القامة فالجاء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
يقيدها الشارح بتفسير الماضي كسابقها لأنها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان
إضافتها لفظية أبدا وهو ما فى الرضى والتبصر صح قيل لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد
الاستمرار وقال الرضى لأنها جائزة العمل أبدا أمار فاعلا ونصبها أو ما سماها الفاعل والمفعول فمعها ما فى مرفوع
جائز مطلقا لأن أدنى رائحة الفعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى
مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملها النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو
الاستقبال أو الاستمرار أيا شها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب وإضافتهما حينئذ لفظية
دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فإذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغيره معموله فتعرف به
وهنا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمرارى إضافته لفظية بالانفصال كما هو ظاهر إطلاق الرضى أما على ما مر

وان يشابه المضاف بفعل *
وصفا فعن تكبره لا يعزل
كبراجينا عظيم الامل *
مروع القلب قليل الحيل
وذى الإضافة اسمها لفظية *
وتلك محضة ومعنوية *
(ش) هذا هو القسم الثانى
من قسمى الإضافة وهو غير
المحضة وضبطها المصنف بما
كان المضاف فيه وصفا يشبه
يفعل أى الفعل المضارع
وهو كل اسم فاعل أو مفعول
بمعنى الحال أو الاستقبال
أو صفة مشبهة ولا تكون
الإبغنى الحال فنال اسم
الفاعل هذا ضارب بـ
الآن أو غدا وهذا راجينا
ومثال اسم المفعول هذا
مضروب الأب وهذا مروع
القلب ومثال الصفة المشبهة
هذا حسن الوجه وقليل
الحيل وعظيم الامل فان
كان المضاف غير وصف
أو وصفا غير عامل فالإضافة
محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد وامم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فمن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا
 التسمية من الاضافة اعني غير المحضة لا ينفيد تخصيصا ولا تعريفا لذلك تدخل رب عليه وان كان مضافا لغيره نحو رب راجينا وتوصف به النكرة
 نحو قول تعالى يا ايها الناصية وانما تنفيد التخفيف فثابتته ترجع الى (5) اللفظ فذلك سميت الاضافة فيه

لفظية وأما القسم الاول
 فيفيد تخصيصا وتعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 لاضافة فيه معنوية وسميت
 محضة ايضا لانها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فانها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وانما اضيف طلبا
 للتخفيف (ص)
 ورصد ال بهذا المضاف
 مقدر
 ان وصلت بالثان كالجهد
 الشعر
 أو بالذي له اضيف الثاني *
 كزيد الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول
 الألف واللام على المضاف
 الذي اضافته محضة فلا
 تقول هذا الغلام رجس
 لان الاضافة معاينة للألف
 واللام فلا يجتمع بينهما
 وأما كانت اضافته غير
 محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي هذا
 المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت
 فكان القياس أيضا
 يقتضي أن لا تدخل الألف
 واللام على المضاف فيسه

من ان فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه حقيقة أو ملحق بها على
 التعريف ودفعه في حواشي السعد بان اسم الفاعل قد يمحض للماضى في بعض أحواله فتكون اضافته
 معنوية فلذا اعتبر جانبها في الاستمرارى والصفة لا تمحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى
 ما مر عن السيد من ان الاستمرارى الثبوتى لا يعمل و اضافته معنوية ان الصفة كذلك دائما لان
 استمرارها ثبوتى أبدا والأشكال الفرقى بينهما فتأمل فان في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير
 الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل في محل مجرور رفعا أو نصبا فأشبهه الصفة ورد بعبته بالمعرفة في قوله
 ان وجدى بك الشديد أرائى * عاذرافيك من عهدت عدولا
 وبان تدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه أفعال التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتها بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصا) أى حصوله بالمعمول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أى
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المشى والجمع وحصر فائدتها في التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع التبع أيضا
 كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نسبة تشبيه بالمفعول به قبح
 اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخاوص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)
 أى بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أى المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة
 أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أى لان المقصود الاصلى من الاضافة التعريف فيلزم من دخول ال
 تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شئ واحد (قوله من انهما) أى الاضافة وأل (قوله بشرط الخ)
 اعترض بانه لا فائدة للاضافة حيث لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متمم فلا قبح في
 نصبه للمفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما
 وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصلة انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة المحلاة بال كالحسن الوجه لانه
 رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما في عمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا شرا كما في
 تعريف الجزأين كما جاولها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها وأيضاً ليكون دخول ال على المضاف
 الذى هو خلاف الاصل كالشكا (قوله أو على ما اضيف اليه) أى لان المضاف والمضاف اليه كالشئ
 الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبده
 الجاني وبقى من صور الجواز الاضافة الى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله * الود أنت المستحقة صفوه *
 وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والافصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
 امتنعت المسئلة) أى مسئلة الاضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الاضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد
 والضارب هذا والضارب في فيجوز نصب الثلاثة أوجها بالاضافة بخلاف الضارب رجس فيتمتع النصب
 لامتناع اضافة المعرفة للنكرة ووافق المبرد والمانى في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالى من ال يتمتع فيه بالمفعولية ان كان الوصف محلى بها كالضارب بك لفقده

لما تقدم من أهمها متعاقبان لكن لما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اختلف ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف اليه
 كالجهد الشعر والضارب الرجل أو على ما اضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الألف واللام على المضاف اليه ولا على
 ما اضيف اليه المضاف اليه امتنعت المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لذكر
 ر يدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام
 الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)
 وكونها في الوصف كان ان وشح (١) * مثنى أو جمعاً سبيله أتبع (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف

اذا كان مثنى أو جمع سلامة أتبع سبيل المثنى على حذف المثنى وهو جمع المذكر السالم معن عن وجودها في المضاف اليه فتقول هذان الضاربا زيد وهو لاء الضارب بوزيد وتحذف للاضافة النون (ص) ولا يضاف اسم للمبته اتحد * معنى وأول موها اذا ورد (ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره اذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى كالترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قبحر ولا رجل قائم وما ورد موها لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا أنه من اضافة الشيء الى نفسه لان المراد سعيد وكرز فيه واحد فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم فكانه قال جاء في مسمى كرز أي مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبهه هنا من اضافة المترادفين كيوم الخميس

شرط الاضافة و يمين فيه الجران كان مجردا كضاربه لغقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجر فيه جازر لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله الفارقوا الحق للبل به * والمستقلو كثير ما ذهبوا بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون للاضافة فلا يدخل عنه الا اذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هنا وظاهر منه سبويه تعين النصب في نحو الرجل أنت الضاربه وان عاد الضمير لما فيه آل ولينظر الفرق بينه وبين الودأنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها لفر به من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لا تتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله) وكونها في الوصف الخ) الجارية تعلق بالكون ان كان تاماً خبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجود ال في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جواها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجود ال فيه معن عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكاة كونها في المضاف اليه كسر أو وقوعه مثنى أو جمعاً لانه لما طال بالثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه فأداه الصبان (قوله) ولا يضاف اسم الخ) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه مما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) للمبته اتحد معنى) أي فقط كقمع بر أو معنى ولفظاً كرز بزيد مراداهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظياً كان كمين العين وزيد زيد مراداهما ذاتان أو معنوياب كالباب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله) وما ورد الخ) مقتضاه كالتن انه يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخرج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابه بنامثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله * وان يكونا فردين فاضف * لان معناه أبق الاضافة الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله) مؤولا) أجزاه السكوفيون بالتأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسمى الخ) أي اذا كان الحسك مناسباً للمسمى فان ناسب الاسم كتبت سعيد كرز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخميس) فيه أنه ليس من المترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فممتنع (قوله) حبة الحقاء) بالمسمى الرجلة وصفت بالحق لانها تنبت في مجارى الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاء ولا شك أن الحبة التي هي بزر

وأما مظاهر اضافة الموصوف الى صفته مؤول على حذف مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحقاء وصلاة الأولى والاصل حبة المقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى فالحقاء صفة للمقلة لا الحبة والأولى صفة للساعة لا الصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي المقلة والساعة وأقيمت صفة مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصح تأنيث بعض لاضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المر لاضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثاً فاكسب التأنيث من

الذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة

واكتسب التذكير باضافته إلى الله تعالى فان لم يصحح المضاف للحذف

والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هندياً

يقال خرجت هندياً يفهم منه خروج الغلام (ص) وبعض الاسماء يضاف أبداً

وبعض ذاتيات لفظاً مفرداً (ش) من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان أحدهما

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجلة لانها من جملة ما يثبت في المجازي فكذلك من العبارتين موهم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعمال للاخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعالم على تلك البقولة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلاً) بفتح الهاء من أوهله لسكونها بمعنى أهله أي جهة أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه وهو كونه أهلاً (قوله وإقامة المضاف إليه الخ) هناد مع ما بعده تفسيره صلاحية للحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يستغنى عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف إليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كونه بالأول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرت صدر القنطرة من العم * والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

أقي الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد السماء يني أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجرد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كالأول ولا بعضاً ولا كونه وإن كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزت رماح تسفوت أي أماتت وهي الرياح أي مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكسب التأنيث) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاءً وبما يكتسبه المضاف أيضاً من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصديق كقوله من عندك واجمع كقوله

فأحب الديار شغفن قلبي * ولسكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة إلى مبنى كما سيأتي قبيل والاعراب كهنه خمسة عشر يرفع عشر لاضافته للعرب وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضه الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يربه لا يخصه باضافة العرب بل مع المبنى أيضاً كهنه خمسة عشر كقوله والاماميني (قوله واكتسب التأنيث الخ) أي بدليل قوله قريب والاقوال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التأنيث في الآيتين لا جواز فعيل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه الذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقر به وقيل انهم التزموا تأنيثاً كقريب في غير النسب للعرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقى ان في كلام الشرح اطلاق التأنيث عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التأنيث كونه وصفاً للفظ الجلالة لا لعناء فلا ضرر فيه صياناً ولتأن تقول المراد اكتسب حكم التأنيث كالتأنيث له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالتذكير وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التأنيث كونه نفسه اذا اضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على الذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل وهو الغالب وما تمنع كالمضمرات والاشارات وغيرها من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فالماخوذ من الفعلية وهو اذا واما احيانية عندهم من جعلها اسماً ولطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أو يقطع وهو اذا وما تنجب اضافته للمفرد مطلقاً فاللفظاً أو نية وهو غير مومع والجهات ونحوها كسكل اذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً والفظاً فقط كسكلا وكاتوا عند وما عطف عليه في الشرح أو المفرد الظاهر وهو أول وأولات وذورات وفروعها كذوات وذواتها وكل المنعوت بها فيما يظهر كيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحده وكل في التوكيد

ما يلزم الاضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلاضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي رسوي

وقصارى الشيء وجداده بمعنى غايته والثاني ما لازم الاضافة بمعنى دون لفظ فيجوز ان يستعمل مفردا أى بلاضافة وهو المراد بقوله وبعض ذافذيات أى وبعض ما لازم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتي كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما ممنوع

ايلاؤه اما مظاهر احيث وقع
 كو حذلي ودو الى سمى
 وشنا يلاء يدى لبي
 (ش) من اللازم للاضافة
 لفظا ما يضاف الا الى
 المصدر وهو المراد هنا نحو
 وحده أى منفردا وليك
 أى اقامة على اجابتك بعد
 اقامة ودوايك أى ادالة بعد
 ادالة رسديك أى اسعادا
 بعد اسماد وشنا اضافة لبي
 الى ضمير الغيبة ومنه قوله
 انك لودعوتى ودونى *
 زوراء ذات مترع بيونى
 لقلت لبيبه لمن يدعونى *
 وشنا اضافة لبي الى ظاهر
 أنشد سيبويه
 دعوت لما ناني مسورا *
 فلي فلي يدى مسورا
 كذا ذكره المصنف ويفهم
 من كلام سيبويه أن ذلك
 غير شاذ في ابي سعدي
 ومنه سيبويه أن لبيك
 وما ذكر بعده مثنى وأنه
 منصوب على المصدرية
 بفعل محذوف وأن تشنيته
 المقصود بها التكثير فهو
 على هذا ملحق بالمثنى
 كقوله تعالى ثم ارجع
 البصر كرتين أى كرات
 فسكرتين ليس المراد به
 مرتين فقط لقوله تعالى

أو خصوص ضمير الخاطب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم التاني مقصورا وجداده بجاء مهملة
 بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما و يقال في الاول قصيرا كالمضمر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
 (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فإلقاء
 مفعوله الثاني واسم مفعوله الاول لأنه هو الذي كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتي وشنا يلاء يدى مصدر
 مضاف لمفعوله الاول ولبي مفعوله الثاني ولزامه للتقوية هنا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
 ملازم للافراد والتشديد كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخطوة وقيل لفظ به
 حكى الاصمعي وحده وحدا كوعدي وعدنا اذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدر واحد بمعنى أفرد
 حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر في باب وقديجر يعلى كجلس على وحده
 أو باضافة كمنسب وحده بوزن كرم أى لا نظيره في الخير وكذا فربع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
 وهو السيد ويقال يجيش وحده وعير وحده مضمر جش وعبر وهو الجار أى لا نظيره في الشر (قوله
 لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خنف
 الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للمضمر كل ذلك ليسر
 الجيب الى سماع خطاب مناديه يقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
 محذوف الزوائد قاله الرضي (قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هي
 الغلبة ولا تناسب هذا بخلاف التداول فإنه التناوب أى تداول الطاعتك ومناوأة فيها (قوله وسعديك)
 لا تستعمل الا بعديك لانها توكيدها (قوله ودونى زوراء) بالزاي ثم الراء هي الارض البعيدة والجملة
 حال من ياء دعوتى والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى وبيون بفتح
 الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبيبه التفات من الخطاب الى الغيبة على
 حد اذا كنتم في الفلك وجر بن ميم (قوله دعوتى الخ) قائله لزمه تنديته فدعا مسورا لجلها فلما به أى أجابه بقوله
 لبيك فقوله فلي فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوتى والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
 اجابة اذا سألني في أمر نابه وخص يديه لأنه أعطاه بها فقيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كقول (قوله مثنى)
 أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانسأخ عن التثنية والحق به في الاعراب نظر الاصله (قوله على
 المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لأسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
 أى من ألقاها الا لبيك وهذا ذك بذالين مجعمتين فمن معناها ما يفقد في سعديك أسعد أى أعاون وفي
 دوايك أداول وفي حنانيك أحنن وأحن وفي هذا ذك أسرع لان معناه الاسراع وفي لبيك أقيم لانه لا فعل
 لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
 فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مشمل سعديك ودوايك في ذلك نعم ذكر
 جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
 أجيب انه صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبي كما في البيت المار فان معناه
 أجاب كما مر لانا نقول بدل لول لبي انه قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم المصدر فتأمل (قوله ثم ارجع
 البصر) أى رده في نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله في الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دجو وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا
 كذا من كرتين فقط فيمتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط
 وكذا باقى أخواتها على ما تقدم في تفسيرها ومنه سيبويه

شهر كذا وحول كذا

(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد

اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرباً ومبتداً *

أعرب ومن بني فلن بقندا

(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجلة على قسمين

أحدهما يضاف الى الجلة

لزوماً والثاني ما يضاف اليها

جوازاً وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف

الى الجلة جوازاً يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء

أضيف الى جلة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جلة

فعلية صدرت بمضارع أو

جلة اسمية نحو هذا يوم جاء

زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمر وقائم وهذا مذهب

السكوفيين وتبعهم الفارسي

والمصنف امكن المختار فيما

أضيف الى جلة فعلية

صدرت بماض البناء وقد

روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب

على الصبا

بفتح نون حين على البناء

وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل

مبتداً المختار فيه الاعراب

وجوز البناء وهذا معنى

قوله * ومن بني فلن بقندا

أي فلن يغلط وقد قرئ

في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على

الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقريئة كان يقال مارأيت يوم ما ولية والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل
ولانهاراً وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية ولية ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجدة
بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من ان مشبه اذا راها عمل معاملة ما يضاف الأول الى الجلتين والثاني
الى الفعلية فقط مثلها وواقفه الناظم في مشبه اذا لذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا يجوز اضافته للاسمية
بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلاً عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذلا
لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه اذا هـ (قوله نحو شهر
وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والساميني وقيل يضافان للجلة كسنة أو عام كان كذا انظر
الصبان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو واللوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله
متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في السكافية بما اذا لم يكن مثنى فقال
وما كاذ أجرى ثم نثي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المنك كور مع الجلة بجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها ما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد
مثنى جازاً ان تكسب من بنائه كما تكسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له
شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كسبابه منه البناء نحو مثل ما أنكم
تنطقون لقد قطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجلة و اضافته الى
مفرد مثنى و اضافة المبهم غير الظرف الى مثنى ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلاً لا يجوز أن تكون الاضافة
الى المفرد المثنى سبباً للبناء لافي الظرف ولا غيره لأنها تكسب سبب البناء لا اختصاصها بالأسماء فكيف تكون
سبباً فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق و بينكم حال من فاعل تقطع وهو
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ
فنصب على الظرفية لا مثنى (تنبيه) عد في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما بين على الفتح لا غير الا أنه
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجلة والثاني الاضم المبهم زمناً وغيره المضاف لمثنى فبناء
الأول لا اضافته للجلة ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث وأما الثاني فلا كسبابه من المضاف اليه
كما مر و بنا على حركة اشعاراً بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصاً بالفتح
تخفيفاً لثقل الاضافة للجلة والمثنى حتى أتروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز
بناء المنكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بيني
على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المثنى هو الفتح لا الضم
فكذا الاضافة الى الجلة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأهله لكنه خفي على
متعصبين زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مثنى كعبارة المصنف اشموله
المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف
بمعنى في وتعامه * فقلت لما أصبح والشيب وازرع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصريين انه
 يجوز فيها اضية الحجة
 فلية صدرت عن اهل
 حجة اسمية الا لا يجرى
 يجوز البناء الا فيها اضية
 الى حجة فعلية صدرت
 هذا حكم ما يضاف الى الجلة
 جوازها واما ما يضاف اليها
 وجوبها فلازم للبناء شبهه
 بالحرف في الافتقار الى الجلة
 كيث واذواذا (ص)
 وازموا اذاضافة الى *
 جعل الافعال كهن اذااعتلى
 (ش) اشار في هذا البيت
 الى ما تقدم ذكره من ان اذا
 نلزم الاضافة الى الجمل الفعلية
 ولا تضاف الى الجلة الاسمية
 خلافا للاخفش والسكوفيين
 فلا تقول احيثك اذا زيد
 قائم واما احيثك اذا زيد
 قام فزيد مرفوع بفعل
 محذوف وليس مرفوعا
 على الابتداء هذا مذهب
 سيبويه وخالفه الاخفش
 يجوز كونه مبتدأ خبره
 الفعل الذي بعده وزعم
 السيرافي انه لاخلاف بين
 سيبويه والاخفش في جواز
 وقوع المبتدأ بعد اذا واما
 الخلاف بينهما في خبره
 فسيبويه يوجب ان يكون
 فعلا والاخفش يجوز ان
 يكون اسما فيجوز في احيثك
 اذا زيد قام جعل زيد مبتدأ
 عند سيبويه والاخفش
 ويجوز احيثك اذا زيد قائم
 عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المهرب
 و اجابوا عن الآيات بان اسم الاشارة عائد للند كور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه
 مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها واذا يضاف المشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه
 وهو الجلة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده الا ان يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته
 وان كانت الاضافة الى مجموع الجلة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجلة بحرف الشرط
 في جعل الجلة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد ان كانت كالاماناما وذلك عام في كل جملة (قوله جل الافعال)
 ينقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي
 تكبر غيرك (قوله الى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالبوا بقول المضارعة وقد اجتمعا في قول أي ذؤيب
 والنفس راغبة اذا رغبتها * واذارت الى قليل تقنع
 وانما لزمتها التضمنها معنى الشرط غالبوا وان خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختيارا وفي اختصاصها بالمتيقن
 والمظنون بخلاف باقي الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوا ما نحو اذ فان مت
 فلتنزيه منزلة المشكوك لاجها من زمن الموت وقتيجر دعن الشرط نحو واذاما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
 جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف
 للمستقبل وقد تجسسى للماضي كآية واذاراً وانجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عامها فعل
 القسم وهو حاله ولا يخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور واما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا
 كنت عنى راضية فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كانوا هم أى لاهل شأنك اذا كنت الخ
 وقوله تعالى حتى اذا جاؤها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لادارهي منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
 لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل اذا الفجائية لا يمنع عمله فيها التوسيع في الظروف
 وان لم تستحق التصدير فاطنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترن بهما والا كان عاملا
 محذوفاً يبدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها
 كما يقول الجميع فيها اذا جزمتم كافي المعنى وحيثك فالفرق بينها وبين اذوحيث أنها يحصل الربط فيها بين
 جاتي الجواب والشرط بكونها شرطاً كافي أبين ومتى واما اذوحيث فاولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند
 تجردها عن الشرط تكون مضافة للجملته بعدها بلاخلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل اذا لما
 الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى
 الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
 فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المعنى كونها بمعنى اذلا بمعنى حين كما قيل
 واما نحو فلما اتجأهم الى البرقهم مقتصدو فلما ذهب عن ابراهيم الرزق وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب
 فيها محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كما اذا واما قوله
 أقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم
 فعلى حدوان أحسن المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أى سقط وشم فعل
 أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود ولو وجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي
 يفسره المنك كور ومثله اذا السماء انشقت واما قوله
 اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذلك المدرع
 فعلى اضمار كان أي اذا كان باهلى نسبة الى باهله ارددل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة
 من نعيم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعا للسكوفيين كأجازوا

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المرأتين او معنى درن لفظ نحو جاء في كلاهما كاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه بلا وكاتا فلا تقول كلاتا يدور بهما وقيل بالاشارة كقولك كلاتا سبي وسخيلى واجدى عضدا * في الثائبات والمهام الملمات (ص) ولا تضاف لفرد معرفه * اياران كرتها فاضف او تنو الاجزا وخصص بالمعرفه * موصولة ايار بالعكس الصفة وان تكن شرطا أو استفهاما * فطلقا كل بها الكلاما (ن) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة، منى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس أبى وأبكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما
أو قصبت الاجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء بدأ أحسن ولذلك
يجاب بالاجزاء فيقال عينه
أو نفه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فاما الموصولة فقد ذكر المصنف
انها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجيبنى أيهم قائم
وذ كغيره انما تضاف
أيضا الى نكرة لكنه قليل
نحو يجيبنى أى رجلين
قاما أو اما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو
حالا من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو مررت
برجل أى رجل ومررت
بزيد أى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومات ايماء خفيا الخبير
فله عينها حية أعمافى

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكامة واحدة لا بكامتين لانهما موضوعان لتأكيده المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المسمى القاية والوجه والقيل بفتحيتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذوجهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدعوان بين ذلك أى المذكور من الغرض أى المسنة والمبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر اللام خبر عن كلابا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كرتها لاى لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) مجزوم بحذف الياء اعطفه على كرتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنو وتمتع لانه يغتفر فى الشوائق أفاده بس (قوله واخصن بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المعروف غير المنوى به الاجزاء والباء داخل على المقصور عليه وأيام مفعول اخصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطفت على المعرفة فهو متعاق باخصن والصفة عطفت على أيا ففى مفعوله أى واخصن أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالضد لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل ان الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف أى تكمىلا مطلقا وأحوال من الهاء فى بها أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الآن يجعل مصدر ايمياء أى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المنتكح خلافا لبعضهم (قوله أو قصبت الاجزاء) مثله قصدا الجنس كالأى الذى ينادى ينادك وأى الكسب أطيبت وكذا العطف بالواو كزيد وعمرو قام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتين فى الموصولة والشرطية يضافون الحالية والوصفية وهما وان شملها معوم قول المصنف وان كرتها الخ لكن خرجا منه بقربة أهمالا يضافان لمعرفة أصلا فأده سم فالشرطية المنكرة كبنى وأيك جاء بكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبني والموصولة تضرب أى زيد وأى عمرو وهو قائم واقطع أى زيد وهو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذى بعده وكترت برجل أى فتى وهى سينتدالة على الكمال أى رجل كامل (قوله حبت) هو اسم رجل وأيمافى بنصب أى حال منه ومازأمة وفتى مضاف اليه (قوله فانها لا يضافان اليه الخ)

والاشارة والاشارة هامة فيضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا أى سواء كانا مثنى أو مجموعين قد
أو مفردين الا المفرد معرفة فانها لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره وواعلم ان ايان كانت صفة أو حالا فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل وزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهى ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أى رجل عندك وأى رجل تضرب أو أى تضرب ويحجبني أيهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب أو أى رجلين تضرب أو أى الرجال تضرب أو أى رجال تضرب أو أى الرجلين عندك وأى الرجال عندك وأى رجل وأى رجلين وأيميرى بال (ص)

وأزمووا إضافة لدن بحر *
 ونصب غدوة بها عنهم ندر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر اسكون يتصل
 (ش) من الاسماء المألوفة
 للإضافة لدن ومع فالمدن
 فلا تبدأ غاية زمان أو مكان
 وهي مبنيّة عنداً أكثر
 العرب لشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية لاجتماع
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بـ كقوله تعالى وعلمناه
 من لدنا علماً وقوله تعالى
 لينذر بأساً شديداً من لدنه
 وقيل نهر بها ومنه قراءة
 أبي بكر عن عاصم لينذر
 بأساً شديداً من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبهها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منه قوله تنفض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العصيري
 ويجوز ما ولي لدن بالاضافة
 الاغدة فانهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جبال الكعب منهم *
 لدن غدوة حتى دننا غروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف ولهذا قال
 ونصب غدوة بها عنهم ندر
 وقيل هي خبر لسان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كبير ولدن كبير ولدن كقلت
 بكسر التاء ولدكفل ولدكفل ولد بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مصدر وجب
 رد النون فلا يقال لده سم (قوله بحر) فأدته بيان أن عامل البحر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لأنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر
 * وبعد جره الذي أضيفه * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال نوا واخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فرفع بها وانصب وجر * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول الأزمووا كما اشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لأنه لا يفيد لزومها الاضافة مع أنه
 المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي لفظاً فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي الملازمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جوامع الملازمة للحالية على ماسيأتي (قوله فلا تبدأ الخ) عبارة غيره
 لمبدأ غاية زمان الخ قال السامعي فيهما نفس المبدأ الا ابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومنه (قوله
 وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فانها وان
 لزمت الظرفية أو شبهها كادن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز حيث
 من عنده ومن لدنه وجعلت عنده لانه لعدم الابتداء فيه وأيضاً يجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة
 كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فضلة فبنيت لشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بل لزوم الظرفية أو شبهها كاقيل لان عند
 كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف في بعض لغاتها وحل الباقي عليه ومرها في أسباب البناء لانه أخرى
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في ان الغالب جرها بمن ويجوز افرادها قبل غدوة
 كما سيأتي وتضاف الى الجمل كقوله * وقد كررنا ما لدن أنت يا فجع * وقوله

صريع غوان راقهن ورفقه * لدن شب حتى شاب سود والنواب

وهي حينئذ تنفض للزمان كما صرح به الرضي اذ يضاف الى الجملة من ظروف المسكن غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأمالدي فقل عند سطلما حتى في الاعراب كما صرح به في المعنى الا أنها تمتنع
 جرها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يا فجع (قوله وقيل نهر بها) أي تشبهها به عند واغرابها عندهم مخصوص بلبنتها المشهورة
 وهي كعضد فتحرك النون بالاعراب كما في التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر
 النون للاعراب ولا ينافيه ان اغرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف
 بدليل اشمامها الضم كما صرح به في الهمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن الكسر لساكنين (قوله من جبال الكعب) ظرف
 مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان قياساً والافساحي كما مر (قوله على
 التمييز) أي لدن لانها اسم لاول زمن مبهم فمصدر بغدوة فهو تمييز للفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لمعنا ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المتبادر منه ان البناء للاكلة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالانوين الامع أل فان جعلت البناء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجبر وهو القياس وأصبها نادري القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعدل لن جاز النصب عطفاً على اللفظ والجبر مراعاة للاصل لفتقول لن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذلك الاخفش وحكى الكوفيون

رفع غدوة بعدل لن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معرفة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريش منكم وهو أي معكم وان كانت زيارتكم لماما وزعم سيويوه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيويو يزعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان واهي ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيتها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للساحبة صدق باضمار كان (قوله لن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلاً والدال على تقدير ذلك كلمة لن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجمله (قوله الجبر) أي باضافة لن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في نالي لن من الجبر فالمتضي للجبر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالباً كمنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جراً صلا فوهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يدع عمرو والله معكم ولما صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملهما كما كل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجاوس ولما شمل به الشارح للمكان وقد تأتي لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العسر يسرا ان مع اليوم أخاه غداهي حيثئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتح جبر من حكي س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بنون ذكري أي من عندي وقد ترادف عن الاضافة فتدلا مهاد تنصب على الحال دائماً كجاء الزيد ان أو الزيدون معاً وقيل كثيراً وقيل كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معاً فاصل بهي فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه بخليل أن فتحته اعراب وليس مقصوداً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يدفنا قصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معاً بمعنى جميعها هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغني وفرق بينهما ثعلب بان معاً بدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعاً يراد عليه قول امرئ القيس

* مكرّم مقبل مسدبر معاً * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفجر والادبار إلا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً واحلاً وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج اعلة ولو سلم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريش الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت الجبر ير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيد أن الوجهين لساكنة فالفتح طلباً للتحفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مرذوكة في قوله ومع مع فذكرة ثانياً تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل واضمم وعليه فيتنزح هو واضمم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعر بوانصب الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لحال نية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف الهامض في بعضها أو مبتدآت حنفي خبرها لئلا لما قبلها (قوله وأعر بوانصبا) أي أو جرابين واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكر) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير في جواز اعرابها نصب كما سيأتي لساكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصبها ما يعصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

واضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناولاً ما عدت ما قبل كغير بعد حسب أول وودون والجنات أيضا وصل وأعر بوانصبا اذا ما تكررا * قبل او ما من بعده قد ذكر (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعد

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبول في الإبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنوين لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبرية على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ مفتحة بناء لا ضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنا بما عه في قوله

جوابه نذجو اعتمد فور بنا * لمن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحيثئذ فتنبي على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أول لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أخذها اضافة لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكيم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لتكبر وتوحلا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكيم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وجهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال اتفاقا الثاني قطعها عن الاضافة لفظا فتشرب معنى الذي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيرها أو الابتداء كقبضت عشرة حسب فالغناء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فتلك حسبى وهذا أولى لأنها انكسرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحيثئذ فكلام المصنف والشارح منتقدا لان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبيا بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما انكر مع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نسكرا يقتضى مفهوما انها عند اضافة لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها انكسرة دائما للمعاملة إلا أن يحمل قوله وبما من بعده قد ذكر على المجموع لاعلى كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أو وأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغم وقيل أصله أو وأل بهمزة بعد واو بن قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استعملوا واو بن أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرداسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقبته عاملاً ولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتي وتارة بمعنى أسبق فتلبس من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لافعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعها عن الاضافة قاله يس اه صبان بزادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الا ان أي الأقرب من مكان المضاف اليه كما است دون زيدا أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيدا الا كرام دون الاهانة وأكرمتم زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهايات الست وهي
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والمحم وغيرهما وخالف الرضى ففتح قطعهما عن الاضافة مبينين على الضم أو معر بين بالتونين (قوله رعل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلا بان أريد بها علو مجبول كقوله * كجاءه ود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من شيء عال خفها التونين لئلا يترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحدف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كأمرو هنا ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال لا علو شيء بخصوصه وتخالفا في انها لا تستعمل الا مجردة عن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لى لأظله * أرمض من تحت وأصحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بنى لاضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كأمرو وهذا مضموم وحينئذ فباقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئا منهما واقعا وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الديار بالاضافة فهو كافي شرح الشذور وبجواب مما مر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتونين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتونين أو مجرد بالاضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة والصادقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتونين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والتين المحجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم العين من باب قتل ويقال أغصته متعديا بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبني للمفعول والفراغ العنب ويروى بدله الجميم أي البارد ويطلق أيضا على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضامين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف نوى يوم اذا أضيف للجمللة ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان عدم مثلالم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبر عنه بأي عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضامين لكن خصها الثاني لانه العمدة في افادتها أنك اذا قلت بعد وسكت كانت البعدية كاية تشمل بعدية ز يد وغيره فاجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فهو لهم وينوى معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا تدنى ملابسته وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدي بالحرف

ويمينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرّب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظا نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف وتسبق في هـ هذه الحالة كالمضاف لفظا ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتسكون حينئذ فكروم منه قراءة من قرأ الله الأمر من قبل ومن بعد بجر قبل وبعده وتنوينها وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

فانها تبنى حينئذ على الضم نحو قوله الامر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عرض من عل * وحكى الفارسي ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لفظا ومعنى واعرابها اعراب
 ما لا يتصرف للصفة ووزن
 الفعل والكسر على نية
 المضاف اليه لفظا فقول
 المصنف واضعم بناء البيت
 اشارة الى الحالة التي تبنى
 فيها هي الرابعة وقوله
 ناو ياماعد ما مراده أنك
 تبنىها على الضم اذا حذف
 ما مضاف اليه ونو يته معنى
 للفظا وأشار بقوله
 وأعر بوا نصبا الى الحالة
 الثالثة وهي ما اذا حذف
 المضاف اليه ولم ينوالفظه
 ولا معناه فانها تكون
 حينئذ معربة وقوله نصبا
 معناه انها تنصب اذا لم يدخل
 عليها جار فان دخل عليها
 جرت نحو من قبل ومن
 بعد ولم يتعرض للحالتين
 الباقيتين أعني الاولى
 والثانية لان حكمهما
 ظاهر معلوم من أول الباب
 وهو الاعراب وسقوط
 التنوين كما تقدم (ص)
 وما يلي المضاف يأتي خلفا
 * عنه في الاعراب اذا ما
 حذف (ش) بحذف
 المضاف لقيام قرينة تدل
 عليه ويقام المضاف اليه
 مقامه فيعرب باعرابه
 كقوله تعالى وأشر بوا
 في قلوبهم الجمل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم اتضمنه معنى الاضافة أى لا فادته
 معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثل لم تستعمل فيها كماستعمال من في الشرط لان البناء
 العارض يكفيه أدنى سبباً ولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها للحرف
 الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أى آخر في النطق بعد الحذف
 وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبن ويقال
 الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه
 الحرف تصحيحا للقواعد كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله مباعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
 ان في ذلك مقعنا يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها
 الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان
 حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبنى) أى لما سر من تضمنها معنى
 الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو لشبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
 وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف
 البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعر بت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
 اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرد البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى
 الحركات وألست في باقي الحركات اذ في حالة اعرابها لا تنصب بل تنصب أو تجوز عن فقط لكن نقل المصري
 على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
 كذا والمسوخ لا ابتداء بالكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أى اما من تال للزم من السابق
 فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جويه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو رقة
 الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عرض الظهر فقوله من عل أى من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
 أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب ما لا يتصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
 قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى
 حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أى غالباً بدليل قوله ور بما جروا الخ
 (قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد نريد غلاما زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة
 الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
 المضاف للجملة لانها لا تصح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو
 وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أى
 فكان مقدار مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدرفان فسر بما بين
 مقبض القوس وطرفها احتجج الى مضاف آخر في الخبر أى مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أى مثل
 قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
 باعرابه) مثله باقى أحكامه لانه خلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكبير وغير ذلك كما بينه
 الاشموني (قوله ور بما جروا) أى استداموا جروه (قوله كما قد كان) أى كالجر الذي قد كان والمغايرة
 بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتى التركيب بالالفات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

(٣ - (خضرى) - ثانياً)

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجمل ور بك باعرابه (ص) ور بما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدم ما

لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا لعليه قد عطف (ش) فبالحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا لعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ومارتوقد بالليل نارا والتقدير وكل نار حذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها الشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جر المحذوف ليس مما لا للمفوض بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يرد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يرد الباقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يرد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا للمفوض به والاول أولى ولذا قد بره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للإيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذابه يتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا (ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقولهم قطع الله يد رجل من قاطها التقدير قطع الله يد من قاطها ورجل من قاطها حذف ما أضيف اليه يد وهو من قاطها لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل رخصتها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلها رخصتها حذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجرين أثر المضاف يدفع بذلك توهم انه جرحه بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توفد) مضارع أصله توفد (قوله حذف كل الخ) وانما يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندس أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للتقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله به كالتبعية أو فصله منه بلا كقوله ولم أر مثل الخبير بتركة الغنى * ولا الشري بأنيه امرؤ وهو طامع أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باق فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحتمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا نظرت لحاله أي فيبقى الاول كأنما كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذي فهأما ان أبرحا * بمنل أو أحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل رخصتها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعارة بالكتابة وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبل فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلاتنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلاتنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها في الذك كالياء والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى فإبته * فما عطفت مولى عليه العواطف وحذف ما أضيف اليه قبل وأبته على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى المثل كوروه مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يدمن قاطها ورجل من قاطها حذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يدمن قاطها ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يد المضاف اليه الذي هو من قاطها فصار قطع الله يدمن قاطها فاعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاطها ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعب فصل بين واضطرار او جدا * بأجنبي او بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكن ذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركتهم في قراءة ابن عامر بنصب أولاد جرح الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بتأريف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما سكت عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما فسك وهو اها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف ذلك المحسن بالله تخلف وعده رساله بنصب وعده وجرح رساله ومثال الناصل بشبهه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام وابتهز يد رطلنا قال المصنف ولم يعب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جدا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغلامز يد فيمتنع لعدم الإصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجز وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في وضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أوردت ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفعولا بأجنبي بالضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد تلي رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله البارزا وهنادستر (قوله أجاز المصنف) أي تبنا لسكوفين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم الزخمرى ردقراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يجنبى قول زيد منطلق عمر وجر عمر ورفيع زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منه للطول مع أن المتضايين كاشي الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلا غير أجنبي من المضاف ورتبه التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالرفوع اختيار التوكيد في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظام يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والجرور قال اللماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقوله

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالمرأ جدر
 أي الخطتان المعلماتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطاة بالضم الحاصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله ومفعولا كقول جرير
 نسقي ام تياحاندى المسواك ريقتها * كما تضمن ماء الزينة الرصف
 أي نسقي المسواك ندى ريقتها الامتياح الاستياح فهو ما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي ممتاحة والرصف حجارة صر صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفعال غيره كقوله
 أنجب أيام والداه به * إذ بجلاء فنعم ما بجلا
 أي أنجب والداه به أيام ادنجلاده من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما صر لأنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله
 نرى أسهما لولت نصمى ولانمى * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم
 وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدنا قهر وجد صب
 برفع أهواؤنا ووجد وجد العزم صب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أوزيل ففصل بيومين كنف ويهودى وهو أجنبي من كفا لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب الاصل من ابن أبي طالب شيخ الاباطح وقوله
 وأن حلفت على يديك لا حلفن * بين أصدق من يمينك مقسم الاصل بين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء
 قوله (٣٠)

وقاق كعب بجير من ذلك من
 تجيل تهلكة والخلفي
 سقرا وقوله
 كأن بردون أبا عصام
 زيد جار دق بالاجام
 الاصل وفاق بجير يا كعب
 وكان بردون زيدا أبا عصام
 (ص)
 (المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما ضيف للياء كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقد
 أريك كابنين وزيد بن قدي
 جميعها الياء بعد فتحها
 احتذى

وتدغم الياء في الواو وان
 ما قبلها ووضم فا كسره بين
 والفاسم وفي المقصور عن
 هذيل انقلابها ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشني
 ولا مجموعا جع سلامة لم ذكر
 كالمفرد وجى التكسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوثة والعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغداني وقتياني وطبي
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم
 وفتحت ياء المتكلم فتقول
 قاضي رفعا ونصبا وجرا
 وكذلك تفعل بالثني وجع المذكر السالم في حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين وزيدين لي

بباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم جل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المقيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فبسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فصر به صاحبه فأصاب
 أورا كده وكان سمي نافع قطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأتابرج الامن بنى سهم يقال له خارجة فصر به الرجل فقتله فله أخذوسمعهم يخاطبون عمر بالامارة
 قال أو ما قتلت عمر اقالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمر وفى ذلك يقول الشاعر
 وليتها اذ فنت عمرا بخارجة * فنت عليا بن شامت من البشر
 (قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ
 الاباطح وفيه انه ليس نعمت لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما المكن لما كانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعمتاه (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخوكعب
 ابن زهير صاحب بانت سعاد محرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبيله (قوله كأن بردون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الانفوز يبدل منه فلا شاهد فيه وانته أعلم
 ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفردته بالذ كى لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقرينة تمثيله لانه لفظى فانه كالمصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى حيز النفي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجبعها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات وتمتلق باحتذى بضم التاء ماض مجهول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيد فالمتبذات ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتذى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وانفاسم لاستتزام ذلك السكون (قوله وتدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنالتأولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المشايخ وللأشعار به من قوله
 وان ما قبله ووضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كاسيد كره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء كسقاء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كسقاء بالفتح فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أى فى غيرها ككبرى فلاحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذ كرأر بعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتدغم مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك تقيلا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكنتا ما بعده (قوله

قدفت

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكور السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاز يدي كما تقول في حالة الجر والنصب والاصل زيدي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدي وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول زيدي غلاما ي عند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالثني المرفوع فتقول عصاى وفتاى وهذيل تقاب ألفه ياء (٢١) وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول عصى ومنه قوله
سبقوا هوى وأعنقوا
لهواهم
فتعزموا ولكل جنب
مصراع
فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح
مع المنقوص كقاضي
والمقصور كعصاى والمثني
كغلاما ي رفعا وغلما ي جوا
ونصب وجمع المذكور السالم
كزيدي رفعا ونصبا وجزا
وهذا معنى قوله

فدى * جميعها الياء بد فتحها
احتدى

وأشار بقوله وتدغم الياء
الى أن الواو في جمع المذكور
السالم والياء في المنقوص
وجمع المذكور السالم والمثني
تدغم في ياء المتكلم وأشار
بقوله وان ما قبل واو ضم
الى أن ما قبل واو الجمع ان
انضم عند وجود الواو ويجب
كسره عند قلبها ياء لتسلم
الياء فان لم ينضم بل انفتح
بقي على فتحه نحو مصطفون
فتقول مصطفي وأشار بقوله
وألفاسلم الى ان ما كان
آخره ألفا كالثني والمقصور
لا تقاب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهران حذف اللام للخفة والنون للاضافة فليس في الشارح نسمح خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهران اللام لانها في الاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سبويه كما في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو (قوله زيدي) هو مرفوع بواو مقدره لتعذرهما مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما في باب الاعراب (قوله تقاب ألفه ياء) أي جواز اذعوا عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وانفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدي مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة برئى بها بنو الحسنة هل كوا جيعا في طاعون وأعنقوا أي أسرعوامن العنق بفتح تين نوع من السبر ونخرمو افاض مجهول أي خومتهم المنية أي أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أي في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن ادغم فيها كسماي وقاضي وبها قرأ حجة بمصر حتى وكسر الحسن والاعمش ياء وعصاى وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني بروج وأما تسكين محياى لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التاكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما في (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرمى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون نوال كما في وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذف فاما أن يسبق كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها تبدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه اصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه اصل الشكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فعمله لا الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجهدت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفة وجملة يحمل خبرها (قوله نائباناب الفعل) قيل عمله سماح وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاما ي وعصاى وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا تقاب ألف المقصور خاصة فتقول عصى وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

(اعمال المصدر)

في الياء مع الفتح والتسكين فتقول غلاما ي وغلما ي (ص) بفعله المصدر الخ في العمل * مضافا او مجردا أو مع ال (ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائبا عن الفعل نحو ضرب يدي فزيدا منصوب بضر بالياء بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر في فوع به كافي اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

أن يكون المصدر مقدرًا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان إذا أريد الماضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير بما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجبت من ضربك زيدا بمجردا عن الإضافة وأل وهو المنون نحو عجبت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام زيدا من الضرب زيدا وأعمال المضاف أكثر من أعمال المنون وأعمال المحلى بال ولهذا يبدأ المصنف بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى ومن أعمال المنون قوله تعالى وأطعم في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما منه وب اطعام وقول الشاعر
بضرب بالسيوف رؤس قو
أزلنا هامهن عن المقيل
فرؤس منصوب بضرب
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم وبلوغا بنية ومنى * والتوبيخ كقولهم * وفاقاني الا هو وانني والهو * اه صبان وأما نفس المصدر فقدم في المفعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدر الخ) في التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذني أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سمعت مسدا الخبر على حد ضرب في العبد مسيئا أي سمع اذني أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيد قبيح وكان اكرامك بكر احسننا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع انه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كافي السماء يني لا يقولون أن ضرب العبد مسيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الامفصولة بالخبر نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تخص المضارع للاستقبال والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يستعمل اه ونظر فيه بأنه يصح تقدير ان مع الماضي فالاول أولى لكن أجب عنه من جعل ذلك شرطا بان التقدير سائق بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبانه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بالآخر صحة النطق به مكانه فالحاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حواله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري مررت فاذله صوت صوت جاز من ان العامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل و يعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يرد بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثاني يعوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باستناد الفعل الى فاعله والقصد انه مجرد التوكيد أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولا مطاقا كضربت زيدا ضرب عمرو بكر أي مثل ضرب عمرو بكر فتأمل وفي الاستطالي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعلى مع انه يعمل والجواب انه يعمل وأل كجزء منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكوقيين ولا مصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمالتي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفصولا من مفعوله بتابع أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيد بخلاف ضربك زيدا المبرح لان معموله كاعلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لارجعه للفصل بينهما بخبر ان ولا محذوف ولهذا ضعف تقديره متعلقا بسما كما تبدأ أي كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخرًا عن معموله لكن جوز الرضى تقديم معموله الظرفي واختاره السعد وغيره لتوسيع فهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذنكم بهن إلا قبلا لا يبيغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقا محذوف حال من المصدر تكاف وأن يكون مفردا وشذا أعمال غيره كقوله
قد جربوه فما زادت تجاربهم * أباقامة الالحج والغنما
بالفاه والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لاقناعه ما ذكره عنها اذ المضمرة لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التاء والمجرع يعوت المقصود منها وأما الموصول والمؤخر فلان معموله لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وانما أطلقنا في ذلك للاحتياج اليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة الأنا يقال انما خصوصها بذكر الحال لتعلمه مع ان دلالة ان مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستقبال والا فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويليها المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الاتصال (قوله بضرب)

متعلق

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عرووة بعدما * دعاك وأهدينا اليه شوارع وقوله
 لقد علمت أولى المغيرة أنني * كرت فلم أنكحل عن الضرب مسمعا فاعدا منصوب بالنكابة وعرووة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب
 بالضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قديم عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سارى المصدر في الدلالة على معناه
 وخالفه بخلافه نظائر تقدير من بعض ما في قوله دون تعويض كعطاء فانه مسا ولاعطاء معنى ومخالفه بخلافه

(٢٣)

من الهمزة الموجودة
 في فعله وهو خال منها لفظا
 وتقديرا ولم يعوض عنها
 شي واحترز بذلك بما خلا
 من بعض ما في فعله لفظا
 ولم يخال منه تقديرا فانه
 لا يكون اسم مصدر بل
 يكون مصدرا وذلك نحو
 قتال فانه مصدر قاتل وقد
 خلا من الالف التي قبل
 التاء في الفعل لكن خلا
 منها لفظا ولم يخال منها
 تقديرا ولذلك نطق بها
 في بعض المواضع نحو قاتل
 قيتا الارض ضربا بالكن
 انقلب الالف ياء كسر
 ما قبلها واحترز بقوله دون
 تعويض مما خلا من بعض
 ما في فعله لفظا وتقديرا
 ولكن عوض عنه شي
 فانه لا يكون اسم مصدر
 بل هو مصدر وذلك نحو
 عدة فانه مصدر وعد وقد
 خلا من الواو التي في فعله
 لفظا وتقديرا ولكن
 عوض عنها التاء وزعم ابن
 المصنف ان عطاء مصدر
 وان همزة حذفت تخفيفا
 وهو خلاف ما صرح به
 غيره من النحويين ومن

متعلق بلانها والهام جمع هامة وهي الرأس كها نطلق على ججمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس
 للتأكيدي على الاول وسماه اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء الى الكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق
 لانه محل اقالة الرأس أي استفرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله
 فانك والتأبين) هو مصدر أبت الرجل شدا الموحدة واسكان النون اذا بكيتها وأثبت عليه بعد الموت
 ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلاما مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيب
 بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعرووة مفعوله
 وخبران في بيت بعده دعائك أي طلبك لنصرته ويروي عاك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله
 أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكحل أي تجز مشات الكف وماضيه بالفتح والكسر
 ومصدره النكول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه)
 أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم ان مدلول اسم المصدر
 مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل
 والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر
 المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن
 حروف فعله اما بما واقله كتبكم تكلم أو زيادة ككرم كراما فان نقص دون تعويض كان اسم
 مصدر كتوضأ وضوا أو تكلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخلافه (قوله ولكن عوض عنه)
 أي سواء كان العوض في آخره كاذ كره أو لا كما تعليما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدي اللامين
 المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحو كراما (قوله
 وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرده بل تبع والده وجري عليه الساميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن
 يتيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام
 والعرف والعون والكبر لهما بينهما وبين أفعالها أي نوضا واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما
 نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذا اصل اعطاء وأثوابا خذف زائدهما وهو الهمزة
 وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اه (قوله وبعطاءك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله
 أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع رانعة (قوله من قبلة الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته
 مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله
 اذا كان عون الله لبعده مسعفا * ثيباله في كل أمر مراده
 وان لم يكن عون من الله لفتى * فاول ما يعني عليه اجتهاده
 (قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوف بالفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان
 اختلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة أما العلم فلا يعمل اتفاقا
 كسار وخار وبرة ان كانا من أجز وأبرأي صيره ذا الجور وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكثر ابعدر الموت عنى * وبعطاءك المائة الرنعا فالمائة منصوب بعطاءك ومنه حديث الموطأ من قبلة
 الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبلة وقوله
 بعشرك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوف
 واعمال اسم المصدر قبل ومن ادعى الاجماع على جواز أعماله ففسدوهم فان
 اختلاف فيه مشهور

وقال الصيمري أعماله شاذراً نشد أ كفرا البيت وقال ضياء الدين بن العاج في البسيط ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم أنه أجاز ذلك قياساً (ص) وبعد جره الذي أضيفه * كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب للمفعول نحو عجيبت من شرب (٢٤) زيد العسل وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجيبت من شرب العسل زيد ومنه

على قوله ولا م مصدر عمل لأنه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقاً كالضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم ان مصابكم رجلاً * أهدى السلام تحية ظم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلاً مفعوله وجملة أهدى السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لا هدى كقعدت جلوساً وأحوال من الفاعل وظم خبران واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعور في هناؤذ كز غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة إلى الصيمرة بلدة بالجهم (قوله و به جرح الخ) فيه افادة أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والافه و غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافة للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي بداها) أي الناقاة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار وفي الدراهم مفعول مطلق أي نفياً كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صيارف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حجج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيب جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرديني على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للمهد الذي صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن رتبة المبتدأ وهو حجج مع متعلقاته التقديم فالعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً (قوله من بدل من الناس) أي بدل بعض والرباط محذوف أي منهم كما أشار إليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر محذوف أي فراهبه حسن وانما يجز التابع اذا عدم المانع لاني نحواً عجيبتى ا كرامك وزيد الامتناع العطف بلاعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال إلى الليل وهاجها أي أثاراً نثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طاج على حده قعدت جلوساً مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي التريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبه بجهد وحقه مفعول طلب والمظالم صفة للمعقب على محله أي هاجها هيجاناً كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت دايفت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتى التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضى نخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعينه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى كفرح و غير الجارية على فعل ككريم

قوله تنفي يداها الخصافى كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثانى مخصوصا بالضرورة خلافاً لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فاعرب من فاعلاً بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجيبت من ضرب اليوم زيد عمراً (ص) وجر ما يتبع عجيبت من راعى في الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما سرعاة اللفظ فيجرر سرعاة المحل فيرفع فتقول عجيبت من شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرح المظالم لكونه نعتاً للمعقب على المحل واذا أضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً فيجوز أيضاً في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايفت بها حسناً * مخافة الافلاس والليانا فالليانامعطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرح المظالم لكونه نعتاً للمعقب على المحل واذا أضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً فيجوز أيضاً في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايفت بها حسناً * مخافة الافلاس والليانا فالليانامعطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فإنه لايجرى على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هي فعاء ولامه اء أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه الخبريات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيأتي وإن شئت فقل اسم الفاعل مادل على فاعل الحدث وجري مجرى الفعل في قاعدة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غيره فإنه يضاف للمعمول ويطرد جموعه المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله والزم ان لم يجاز متعلق بما تعلقت به بالكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل (قوله بعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيته متعلق به لا كتنفاه الظرف برأحة الفعل وان كان اسم المسكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاده عن مضي حدثه والمسكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتصبا بانعزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كاسيأتي (قوله ان كان مستقبلا وحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صرح في الاضافة يشترط أيضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعده عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لا يعبران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالاته على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب باعمر أمس اصححة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحته يضرب بدله (قوله فهو مشبهة) أي للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعا اتفاقا أو ظاهرا فكن ذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون وقبلناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال ان يقدر الماضي واقعا من التكلم وقيل ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الله نيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز ان يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقر به من الفعل وأشار الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشحني أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلاط العا جبلا لان حرف النداء محتص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وايه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا نوايلا نحو انما ضارب زيد

(٤ - خضري) ثاني (خضري) ز يدعمر أو يقع فقما نحو مررت برجل ضارب زيدا وحالا نحو جاز يذرا كما فرسا ويشمل هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسند اعناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمار وخبر ناسخه

بأل أو مجردا فان كان مجردا عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو هذا وانما عمل الجر يانه على ال عمل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات وواقفة ضارب ليضرب فهو مشبهة للفعل الذي هو بمعناه لالفاظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبهة له معنى لالفاظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيدا أمس وأجاز الكسائي عمله وجعل منه قوله تعالى وكأبهم باسط ذراعيه بالوصيد فنراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص) وولى استثنى ما أو حرف ندا أو نفي أو جاء صفة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضراب زيد عمار أو حرف ندا نحو ياطالعا جبلا والنفي نحو ماضرب

أو مفعوله نحو كان يداضار باعمر أو ان يداضار بعمر أو ظننت يداضار باعمر وأعلنت يداضار باعمر (ص)
 وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأول اعتمد على
 مذكور ومنه قوله وكما مالى عينيه من شئ غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعيينه منصوب بمالى صفة لموصوف محذوف
 تقديره وكما شخص مالى ومثله قوله كمناطح صخرة يوماً ليوهيا * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
 وإن يكن صلة آل ففي المضى * (٢٦) وغيره أعماله فدارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضيا ومستقبلا وحالا
 لوقوعه حينئذ موقع
 الفعل إذ حق الصلة إن
 تكون جلة فتقول هذا
 الضارب يدا الآن أو غدا
 أو أمس هذا هو المشهور
 من قول النحويين وزعم
 جماعة من النحويين
 منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
 لآل لا يعمل الأماضيا ولا
 يعمل مستقبلا ولا حالا
 وزعم بعضهم أنه لا يعمل
 مطلقا وإن المنصوب بعده
 منصوب بأضمار فعل والحجب
 أن هذين المذهبين ذكرهما
 المصنف في التسهيل
 وزعم ابنه بدر الدين في
 شرحه أن اسم الفاعل إذا
 وقع صلة للألف واللام
 عمل ماضيا ومستقبلا
 وحالا باتفاق وقال بعدها
 أيضا ارتضى جميع النحويين
 أعماله يعنى إذا كان صلة
 لآل (ص)

عمر أو غير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أى مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أى بقر بنه حالية
 كاختصاص الصفة بنحو مررت بما قل أو مقالية كيبتي الشارح بدليل بقيتها وكالبناء لانه ظاهر فى العاقل
 بخلاف مررت بقائم (قوله وكما مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى لا يفيد له نظره شياً ومالى
 اسم فاعل من ملاء ملاءم يملأكم بحرور باضافتها اليه وعينه مفعوله ومن شئ غيره أى ملك غيره متعلق
 به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسنان فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم اللام جمع دميمة
 كذلك وهى الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
 نحو الجرة أى صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيا)
 بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشئ يوهيه أى أضعفه ويرى بالنون بدل الياء معناه والوعل ككتف
 وذهب التيس الجبلى (قوله فدارتضى) أى بلا شرط اعتماد كما فى التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
 فى الفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقا) أى وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
 هو ما فى شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
 والملائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالرائى للأحد الدائر أى كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
 الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله فى كثرة أى فى التنصيص عليها كما أو كيقفا وأما فاعل
 فمحمول لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) فى نسخ من الثلاثى وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه إنما
 يجى عن الثلاثى فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاما من قولهم درك وسار من أدرك وأسأرى أبى فى
 الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله
 فتعمل عمل الفعل) أى كها على الصحيح جملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
 لى يادتها بالمبالغة على معانى أفعالها ولزوال الشبه الصورى والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هى وأنكر
 أكثر البصريين بين الأخيرين والجرمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أى بشرطه وفاقا وخلافا
 (قوله أما العسل فانا شراب) فيبرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
 فيما قبلها إنما هو مع غير ما كما مر وسبأنى (قوله أخال حرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد
 بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
 الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بجملة
 ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لمنحار بوائكها)
 جمع بوائك وهى الناقفة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأته مبتدأ خبره
 الجملة الشرطية أى لو تراءت الخ والجملة فى محل جر باضافة عشية إليها على ما فى الصبان فهى ظرف لشيء غير
 مذكور فى البيت أى كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل أنها

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل فتعمل عمل
 الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فعيل وفعل وأعمال فعيل أكثر من أعمال فعل فن أعمال فعال ماسمعه
 سبويه من قول بعضهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر
 أخال حرب لباسا إليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا
 مفعال قول بعض العرب إنه لمنحار بوائكها فنصب بمنحار ومن أعمال فعول قول الشاعر عشية سعدى لو تراءت لراهب

ظرف انزات فلان تكون مضافة ولم تنون حينئذ لا ضرورة وألنح صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو
 نرات سمى لراهب وقت العشيبة فلاح و بدومة صفة لراهب وهى بضم الـال فرية بين الشام والعراق
 تسمى دومة الجنندل ونجرو وخبجج مر فوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما ما جمع لتاجر
 وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفيه لا يسامن صبغ الجوع قيل والمسوخ للابتداء بهما العطف وفيه
 انه لا يسوخ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا لا مسوخ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
 لمخروف أى قوم تجر مثلا على عدم مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدر أى تجر كثيرا لان المقام للمبالغة الثالثى
 مثله في ذلك ولا حاجة للعطف وقلا بالقاف أى أبغض جواب لو واهتاج أى نار واخوان العزاء أى الملازمين
 للتصبر مفعول مقدم طيبوج لانه من حاج المتهدى لا اللازم يقال حاج الشئ بنفسه وهجته أى أثرته (قوله)
 أتانى انهم الخ) ان ومعها ولاها فاعل أتى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذلك من من ق التوب قطعته
 والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طي تشرب منه
 الخماش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأمر ان منصوب بجندر) أى
 لاعتماده على المبتدا المقدر أى هو جندر وكذا ما ليس بنجيه منصوب بأمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ
 خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية
 وعمل فعل الشرط وجوابه مخدرف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
 للمبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أو الفاء) جمع آفة من الالفه وهى المحبة وهو حال من القاطنات في قوله
 * القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحية جمع آفة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفاء والورق
 جمع ورق قاه وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة
 وقلبت الالف ياء والغتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الياء أى زادوا
 على غيرهم بانهم الخ أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا اللهم وم وكذا عند
 تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضمين جمع غفور ونفور بألفاء المجمة أى غير معتخرين أو الجيم من
 الفجور وهو الكذب وذنهم مفعول غفروا ضافته لادنى بلاسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
 أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفة وقيل سواء أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل
 لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك لشبهه به
 وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجوه بين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
 جوه بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخعش وهشام فى محل نصب كاهاء فى درهم زيد
 معطية كاهى فى الاضافة (قوله وهو لنصب ما سواه) أى ما سوى التلا وهو ما فصل عن الوصف بفصل
 ولو غير مضاف اليه نحو اتى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ما سواه اذ لم يكن فاعلا والواجب رفعه كنهنا
 ضارب زيدا بوجه ولم يكن التلاوما يوصل به بين المتضايين والاجاز جوه كنهنا معطى درهم زيد ومخلف وعده
 رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فمتجب اضافته لتاليه ونصب ما سواه
 ولو أكثر من واحد لا متتابع الاضافة لشبهتين كنهنا معطى زيد أمس درهمه وعل بكر أمس عمرا قائما ونصبه
 بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم
 التنوين بسبب الاضافة واطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة تميز النصب
 للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

منصوب بهبوج ومن
 اعمال فاعل قول بعض
 العرب ان الله سميع دعاء
 من دعاه فدعاء منصوب
 بسميع ومن اعمال فعل
 ما أنشده سيبويه
 حذرا أمورا الاضربوا من *
 ما ليس بنجيه من الاقدار
 وقوله أتانى أنهم من قون
 عرضى * جحاش الكرملين
 طم فديد * فأمر
 منصوب بجندر وعرضى
 منصوب بمنزق (ص)
 وما سوى المفرد مثله جعل
 * فى الحكم والشروط
 حينها عمل
 (ش) ما سوى المفرد
 وهو المثنى والجموع نحو
 الضاربين والضاربين
 والضاربين والضاربين
 حكمها حكم المفرد فى
 العمل وسائر ما تقدم
 ذكره من الشروط فتقول
 هذان الضاربان زيدا
 وهؤلاء القاتلون بكرا
 وكذلك الباقي ومنه قوله
 أو الفاء مكة من ورق الحى *
 أصله الحمام وقوله
 ثم زادوا أنهم فى قومه *
 غفر ذنبهم غير غفر (ص)
 وانصب بذى الاجمال
 تلو او خفض
 وهو لنصب ما سواه مقتضى

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضغته الى
 أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهمه معطى زيد درهم زيد (ص)

واجراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاه وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذنا ضرب زيد وعمرو وعمر فالجر مساعاة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مساعاة لتحل المحفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

وبالوجهين قرئ ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضمره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى الأرجحية ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو اضارب الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوزه سيبويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضمار فعل) الأرجح اضمار وصف ممنون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطى عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منوناً أو بال أو مضافاً الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع هانئ أي الناقاة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي تخيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها يلزم على جر عبيدها اضافة الوصف المحلى بال للخالي منها وهو جائز عند سيبويه لاختلافهم في التابع كما مر أو يخرج على مذهبه المبردمن انه يضاف الى مضاف اضمير مافيه ال (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبدرب وأخاعون بدل من عبدرب وابن محرق صفة لاخا (قوله وكل ما فر الخ) جملة مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق يعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيداً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالمعنى الخ) أل فيسه ووصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقدير ويكتفي خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعل ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يضاف الى ما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فنضيف اسم المفعول الخ) ظاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعه معني اذ بدل لول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

أطفالها بنصب عبد وجره وقال الآخر
هل أنت باعث دينار
لحاجتنا
أو عبدرب أخاعون بن
مخراق
بنصب عبد عطف على محل
دينار أو على اضمار فعل
التقدير أو تبعث عبدرب
(ص)
وكل ما قرر لاسم فاعل
يعطى اسم مفعول بلا
تفاضل
فهو كفعل صبغ للفعل في
معناه كالمعنى كفاً فيكتفي
(ش) جميع ما تقدم في اسم
الفاعل من انه ان كان
مجرداً عمل ان كان بمعنى
الحال أو الاستقبال بشرط
الاعتقاد وان كان بالالف
واللام عمل مطلقاً يثبت
لاسم المفعول فتقول
أمضروب الزيدان الآن
أوغدا أو جاء المضروب
أبوها الآن أو غدا أو أمس
وحكمه في المعنى والعمل
حكم الفعل المبني للمفعول
فيرفع المفعول كما يرفعه
فعله فكما تقول ضرب
الزيدان تقول أمضروب
الزيدان وان كان له

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فيكتفي فالمفعول الاول ضمير مستتر عائذ على الافعال اللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً للمفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع * معني كحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع حمود المقاصد والاصل الورع حمود مقاصده

ك العبد

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجهله هو المضروب والمحمود مثلا لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلا والوصف منقون فينصبه تمييزا ونشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة فعلا القبح اجراء وصف المتعدي لواء مجرى المتعدي لائسب فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه ونحوه يدل الاسناد مجاز على لاسناد الشئ الى غير من هو له (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا أكثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواء جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصار اجاز والافلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاما وان ظلمها * ولا الكريم يمنع وان حرما أما المقاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أریده بالدوام كضامر البطن لانه يصبر صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما سرى الاضافة والله أعلم

(أبنية المصادر)

قدم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال ومن للتبويض أي حال كون ذلك المعنى بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كما كحياكة وخاطه خياطة وحجمه حجمة قيل وعبر الرؤى يا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا أنك تقيس مع السماع خلافا للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثلث اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفا ومفتوح العين أو مكسورا ما ضموا منها خاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرب بأومعتل الغاء كوعود وعدا ووطئ وطئاً والعين كباع يباع وخاف خوفاً واللام كرمى رميا ورتى بالكسر أي صعد السلم رقيار ورد فيه أيضا رقا بضم فكسر على فعول ككافي الصحاح أو مهموزا كأكل أو كالأمن أو منا (قوله لا ينقاس) أي لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسمع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أي المكسور العين أمام مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أي قاعدة مصدره موازن فعل بفتح تحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمره وشهب شهبه ودهم دهمه (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمى وعمى وبقى والجرى حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الغاء كوجع وجعوا والعين كعور عور والمهموز كاسف أسفا (قوله يشلت يده) أي فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا رجه لعدم العطف مع انه مثال ثان الا أن يجعل قعدا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى وروا المعتل اما باللام كغدا ضدا وعما عتوا وعلا عوا والفاء كوصل وصولا امام معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صيما ونام قياما أو فعالة كمنح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا فعلا بكسر الفاء وفعلا نابتا بفتح حات أو فعلا بالضم أي أو فعلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كأبى) أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا للمتعدى بمعنى كره ففي القاموس أبى الشئ بأباهو يابه اباء وابهاء بكسرهما كرهه اه (قوله لهذا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل الخ بعيدا أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعيل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل
فلاتقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
(أبنية المصادر)

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذي ثلاثة كورددا
(ش) الفعل الثلاثي
المتعدي يجي مصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه في مواضع
فتقول ررددا وضرب
ضربا وفهم فهما وزعم
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرح وكجوى وكشال
(ش) أي يجي مصدر فعل
اللازم على فعل قياسا
كفرح فرحا وجوى جوى
وشلت يده شلا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعول باطراد كغدا
مالم يكن مستوجبا فعلا
أو فعلا قادرا أو فعلا
فالول للئى امتناع كآبى
والثان للئى اقتضى تقلبا
للافعال أو لصوت

وشمل • سيرارصوتنا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل اللزيم على فاعول قياسا فتقول قعد قعودا وغدا غداوار بكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا لا الخ الى أنه انشأ يأتي مصدره على فاعول اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعالان أو فعال فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كإبي أباه ونفر نغارا وشردا شرادا وهو المراد بقوله فأول

فإذا سمعنا فيه فذلك كمنع نعتا ناعا أو أحدهما فقط القياس عليه عند سيبويه والاختصاص كيقم الظبي بغاما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعها في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض صم بأنه ان أراد التخيير فبقي ميبدا والازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فاعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية في مصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أي صار نقيبا أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعمدا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما تباينها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادر كولي عابهم ولاية (قوله وشرد الخ) بمعنى نفر ومن الامتناع أيضا جمع جاسا وأبق أباقا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشي مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنشأه أي رتب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول فالتشيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر رجوعه من المفتوح ايشار للاخف ورجع الا على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعنى وأزكمه فهو من كوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زكم بلا عزم لا المهموز لكن في نسخ منه زكمه وأزكمه فهو من كوم لا يقال أصله متعددا بدليل بناءه للفعول والسكلام في اللازم لاننا نقول اللازم يبنى للجهول سماعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانه نائبه ومثله نتجت الشارة عنى بحاجتك أي اعنتى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فيه والخمسة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهمة فو حدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشدة الزاى أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمججمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أقاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصريحا وقد ينفرد فعيل كصهل صهيلا وصغدا الطائر صغيدا بمهمة فمهمة ولم يمشل لانفراد فعال كيقم الظبي بغاما بالموحدة فمهمة وضح الثعلب ضباحا بمهمة فو حدة فمهمة كل ذلك بمعنى صوت أو الماء فيختص به فعال وبالسير فعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناظم ضابطا لسكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فعيل كليلح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحاة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أعلى فان ضخوم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ما لحام صدره ماوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل (قوله فبياه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشموني بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحيتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كسفرج ورد بان تعديهما توسع بخلاف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

الذي امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على تغلب نحو طاف وطوفانا وجال جولانا وزازنا ونا وهذا معنى قوله • والثان للذي اقتضى تغلبا • والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داء أو صوت فثال الاول سعل سعالا وزكم زكما ومشي بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعايا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للافعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيرارصوتنا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير وبادل على صوت فثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحيلًا ومثال الثاني نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدر أزرا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون الا لازما يكون مصدره على فعولة أو فعالة فثال الاول سهل سهولا وصعب صعوبا وعذبة عذوبة ومثال الثاني جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا للماضى • فبياه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط ورضى رضا وذهب

أصلا
 جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا للماضى • فبياه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط ورضى رضا وذهب

ذها باب وشكر شكرنا وعظم عظمة (ص) وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس
 اجال من تجملاتجمل واستعدنا استعاذة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم وما يلى الآخر مدوا فتجحا * مع كسر تالوا الثان مما افتتجحا
 به مزو صل كاصطفي وضم ما * يربع في أمثال فتعلمها (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثى وهي مقبسة

كها هنا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معتقلا فان كان صحيحا
 فمصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكام الله موسى نكاحا
 ويأتى أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا
 كذبا ويأتى على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكذبوا بآياتنا كذبا
 بتخفيف الذال وان كان
 معتقلا فمصدره كذلك
 لكن تحذف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فيصير
 مصدره على تفعلة نحو زكى
 تزكية ونذر يجيئ على
 تفعيل كقوله

باتت تنزى دلوها تنزيا

كالتنزي شهلة تصيبا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا فمصدره على
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ
 تخطيما وتخطئة وجزأ تجزأ
 وتجزئة ونبا تنبيا وتنبئة
 وان كان على أفعال فقياس
 مصدره على أفعال نحو
 أكرم أكراما وأجل أجالا
 وأعطى أعطاه هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لان لم يتعرض لمصدرهما القياسى وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان للالزم أو المتعدى كما لا يخفى
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفتح خزن ونحل بالضم مصدر اخزن ونحل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لثلاثه على السبيل لانه با كما قيل (قوله وشكر وشكرانا) قياسه كضرب لتعديبه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامه وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح فبحا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذى ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثانى والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أى غير الثلاثى قياس مصدره كأن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس أمم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أى وذلك كقدس الخ كفى المغرب فيقتضى أن مصدر غير الثلاثى مقيس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ما من السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثى لا بد له من مصدر مقيس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله اجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثانى بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتهما أى اجال من تجملا وقوله الآتى
 وضم ماير بع الخ يع ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبره لزم والجملة خبر ذامبتدأ خبرها أى هذا المذكور من استعاذة واقامة التاء لزمته
 غالبا أى صحبته ثلاثا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليعكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله وما يلى الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله محذوف أى ومد الحرف الذى يليه
 الآخر وافتتجه (قوله مع كسر) متعلق بمد وافتتجحا حال من تلو (قوله ماير بع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة أبنية تفعل كتجمل تجملا وتفاعل
 كتغافل تغافلا وتفاعل كتعلم تعلموا وتخرج تخرجوا وتفعيل كتبيطرب تبيطروا وتفاعل كتسكن تسكنا
 وتفعول كتجورب تجوربا وتفعيل كتعلمس تعلمسا وتفعول كتعول تعولوا وتفاعلت كتعفرت
 تعفرتا والاشترتفعلى كتسلى تسليا وتندى تندا وتساقي تسليا فكل ذلك يضم رابعه لكن تغلب ضمة
 الاخير كسر قلنا نسبة الياء (قوله ويأتى على فعال) ويأتى أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت
 تنزى) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أى تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أى العين بعد قلبها ألما لتحركها بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فلما
 التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الوار والياء ألما لتحرك ما بعدهما كما سيأتى في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولما صححت العين في نحو بيان وطوبىل وخورنقى لسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه
 وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورماية مسندا للاثنين
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء الكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقولهم تعالي واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلمنا وتكرم تكريما وان كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفي اصطفا واستخرج واستخرج - استخراجا وهذا معنى قوله * وما يلي الآخرد واقتحا * فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعروض عنها التاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذته والاصل استعوا اذا فنقلت حركة الواو الى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعروض (٣٢) عنها التاء فصارت استعاذته وهذا معنى قوله واستعناستعاذته ومعنى قوله

كفائدة واجازة وعادة فوزنها القالة وهو مذهب الفراء والاحفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن الحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله) وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله) وان كان في أوله همزة وصل) أي ثابتة اتصاله فخرج ما أصله تفاعل أو تفاعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزداد قبل آخره الالف كاطير واطير يشد الطاء فان أصلها ماطر ويطير أدغمت التاء في الطاء وأتى بهمزة وصل فيقال اطير بطير اطير واطير يطير اطيرا (قوله) فعلا) بكسر الفاء وجوبا في المضاعف وهو ما فاءه ولا مة الأولى من جنس وعينه ولا مة الثانية من جنس فيجوز فيه المفتح كزلال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية فعلا بالمفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الالتقاء وتبيان وماعدهما بالمفتح كشد كار ومعاداد وتنفاد ورجح المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشدولا المنحرف كما قيل وهل ينقاس فيه كالنفعيل كذ كرتذ كيرا ونذ كارا أو سماعي قولان (قوله) وسرهف) يقال سرهفت الصبي أحسنت غذاءه (قوله) وهو المقيس فيه) أي الفعلة هو المقيس في فعل كمثلته وكذا فيما ألحق به كجلب جلبة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وفلنس فلنسة وأما الفعلا فسماعي كسرهاف قال في التوضيح وشرحه الا في المضعف كزلال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعل الا في حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلا او فعلة لفعلا اه فقول الشارح دحرجا مجر دمثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله) وبرهم) بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالجم أي أتى بالباطل والردى من الشيء (قوله) لفاعل الفعلا الخ) قال اللساميني والمطر د دائما عند سيبويه الفعلة وأما الفعلا فقد تترك كجاسه مجالسة ولم يقولوا جالسا وتمتعين المفاعلة فيما فاءه ياه كياسره مياسرة ويامنه ميامنة لثقل الابداء بالياء المسكورة رشدنا يومه يوما لاميامة (قوله) عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير فقيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جر يان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله) بثبت) بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله) وشرح حيقال) الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله) تلاقا) بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تملقه وتلقى له تملقا وتلاقا وتودد اليه وتلطفه قال

ثلاثة أحباب فب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صحاح (قوله) وفعلة لمره) أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التي للمرة انما تكون المايدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كاملة الشارح لا مايدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

وضم ما يربع في امثال قد تعلمنا ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تعلم تعلمنا وتدحرج تدحرجا (ص) فعلا او فعلة لفعلا * واجعل مقيسا نانيا لأولا (ش) يأتي مصدر فعل على فعلا كدحرج دحرجا وسرهف سرهفا وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة (ص) لفاعل الفعلا والمفاعلة * وغير ما مر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفعلا والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما مر الى أن ما ورد من مصادر ضمير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو * بانت تزي دلوها تزييا * والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشرح حيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفاعل نحو تملق تملقا والقياس تفاعل نحو تملق تملقا (ص) وفعلة لمره كجلسه * وفعلة لطيئة كجلسه (ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته وضربته وقتلته وقتلته هذا اذا لم يبين المصدر على تاء التأنيث

كالحسن

فان بنى عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا اريد المارة وصف بواحدة وان اريد بيان الهيئته منه قيل فذلة بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالتالفة (٣٣)

* وشذفيه هيئة كالخبره
 (ش) اذا اريد بيان المرة
 من مصدر الزيد على
 ثلاثة أحرف زيد على
 المصدر تاء التأنيث نحو
 أكرمتها كرامة ودحرجته
 دحرجة وشذبناء فذلة
 للهيئة من غير الثلاثي
 كذولهم هي حسنة الخيرة
 فبنوا فذلة من اختمر وهو
 حسن العمة فبنوا فذلة من

تعمم (ص)
 (أ) بنية أسماء الفاعلين
 والمفعولين والصفات
 المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا
 من ذي ثلاثة يكون
 كغنا

(ش) اذا اريد بناء اسم
 الفاعل من الفعل الثلاثي
 جىء به على مثال فاعل
 وذلك ميسر في كل فعل
 كان على وزن فعل بفتح
 العين متعديا كان أو لازما
 نحو ضرب فهو ضارب
 وذهب فهو ذاهب وغذا
 فهو وغذا فان كان الفعل
 على وزن فعل بكسر العين
 فاما ان يكون متعديا أو
 لازما فان كان متعديا فقياسه
 أيضا ان يأتي اسم فاعله
 على فاعل نحو ركب فهو
 راكب وعلم فهو عالم وان
 كان لازما وكان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أى هيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لامع
 الضم ككسرة والالكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى ما لم بين المصدر المطلق عليها
 كشد ذر بقره وهى الحدة فى الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عزيمة ودخل فى ذلك فعلة
 بالضم أو الفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتالفة) أى فى غير ما بنى عليها كقامة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالخبره) بكسر الخاء المجرمة من اختمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتد لامه ماطما وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومذهب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح
 اللام بتفصيله المذكور بين كونه راوى الفاء كوعدا ولا عند طي أو ما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصلغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى ومرماه ومرماه من رقى
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أنك بغير الكسر فاعلم وحققا
 والافتتح للمراد المصدر * وفى غيره كسر فقل فيه منطقا
 وراوى فاء صح بالكسر مطلقا * لدى غير طي جاء فاجعله موثقا
 وان رمت من غير الثلاثي هذه * ففى باسم مفعول كجرى ومرآق
 وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

(أ) بنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

والله أعلم
 إضافة بنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لساكنة لامية والصفات عطف على أسماء لعل الفاعلين لان اللامية
 لا تصح فيها أى بنية هى أسماء للنوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك النوات على غيره فجمعه بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين أفعال وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة محجبة لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للنوات وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيد ما سر من ان اسم المفعول اذا اريد به اليرام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومر فوعه فاعل لانه لا نائبه لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الاول فقط وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح الكونه صفة مشبهة اذا اريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فر دعمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أى
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلابد ان يوزن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوارها العامل فيها للدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغنا) بمجتمعين يستعمل لازما كغنا الماء أى سال
 ومتعديا كغناوت الصبي باللبن أى ربتته وكلاهما صحيح فى تشبيهه به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرد بطر فهو أشرد وطرأى لا يحمد النعمة وشذبه مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانها عرضان وقوله وأفعال أى ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلقة أى حال

(٥ - (خضرى) - ثانى) على فعل يضم العين فلا يقال فى اسم الفاعل منها فاعل الاسماغا وهذا هو المراد بقوله
 (ص) وهو قابل فى فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعال فعلان نحو أشرد * ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أي إتيان اسم الفاعل على فاعل فليقل في فعل بضم العين كقولهم حمض فهو حامض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو ونصر و بظ فهو و بظر وأشر فهو وأشرأر على فعلان نحو عطاش فهو عطشان وصدى فهو صديان أرعلى أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولى وفعل بفعل * كالأضخم والجليل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يعني فعل (ش) إذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كترجيحي اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فعيل نحو جل فهو وجل وشرف فهو وشرف ويفر يقبل مجي اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقسيم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين (١٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلان أي ان دل على الامتلاء كدرى فهو دريان أو حرارة لباطن كصدى فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كأمن البلد أي اطمان أهله وقديته كمنيت العبد (قوله وفعل أولى الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لانهم لم يكثر في المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف برى قياسه فعيل لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشواً بل يخرج به جيل من جملة الضخم بالفتح أي أذنته فجعل هو بالبناء للمجهول فهو جليل أي مجبول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يعني) مضارع غني يعني كفتح يفتح أي يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المجمعين أي احمر الى الكدرة (تنبية) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضغف لرفعها واطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح الشاع فان قصد به الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم قائله انه اذا اراد بها النص على الحدوث حوت الى فاعل فيقال حاسن لاجل من وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لرفعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ماسر وبقية الاوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بضميره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لانه كما ينسب المثال (قوله ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تفديرا كتمثل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشمنين بضم التاء اتباعاً للميم اسم فاعل من أنتن كما شئت الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألغى بالفاء والخاء المهملة فهو ملغح أي فقير مقلد وأسهب فهو سهب اذا تكلم بما لا يعقل أماني المفعول فيكسر على القياس (قوله ولاكن تفتح منه) أي ولو تفديرا كتمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومقول ومسمى الا أنها غيرت اذا أصلها مبيع ومقول ومسمى نقلت حركة الياء والواو في الاربعة الى الساكن قبلها ما خذفت وارمفعول لاسا كنين وقلبت ضمة الاول كسرة انسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبية) مراده بالثلاثي فيهما

طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * بسوى الفاعل قد يعني فعل * (ص) وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متوالا خيره طلقا * وضم ميم زائد قد سبقا وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره طلقا أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فمفعول قائل يقال فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج

وواصل بواصل فهو موصل وتدحرج يدحرج فهو مدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم المتصرف فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنظار (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كات من قصد (ش) اذا اراد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي مجي به على زنة مفعول قياساً مطرداً نحو قصدت فهو مقصود وضربته فهو مضروب ومررت به فهو ومرور به (ص) وناب نقله عن ذرفعيل * نحو فتاة وفتى كجبل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وبتاة كجبل وفتى كجبل وبامرأة قميل ورجل قميل فناب جريح وكجبل وفتى عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يتقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقله عن ذرفعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة بخلاف البعض وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فيما ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فيما ساء كعلم وقال في باب التذكير والتأنيث وصرغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرة غيره مقيس كجرح بأصح القوانين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي نفي الخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعيل لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونسبه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعيل بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعيل ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا نقول

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلاً) أي سماعاً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعالم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافاً لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيليس بالفاعل (قوله كعلم) أي وقدير ورجم فالخاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا ما فاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفي فهو منفي لان العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبوطها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالتعدي لو احدى لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيجاءه مطلقاً لزومه الافراد والتذكير وفادته الدرام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد نحو بل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها الا في رد صور امتناع الجر وضعفه الآية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة طرافة وتوقف معرقتها عليه وهو دور دور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم عامر (قوله فلا تقولز يضراب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدي لو احدى تتمتع اضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما سيأتي اللزوم كقائم الاب قائماً تتمتع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدرام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدرام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما ينزل منزلة اللزوم أو يحول الى

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

جر فاعلها بما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقولز يضراب الاب يضراب أبوه همر اولان بدقائم الاب بدقائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقولز يضراب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقولز بدقائم الاب بكرا تر بدقائم أبوه بكرا بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون

فارفعها وانصب وجمع ال * ودون ال مصحوب ال وما اتصل بهامضا أو مجردا ولا * تجر بهامع ال سمان من ال خلا
 رين إضافة التاليم أو ما * لم يخل فهو بالجواز وما (ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنهما نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الأولى أن يكون المعمول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 مضافا إليه ال نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) الى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المعمول
 مجردا من ال دون
 الاضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المعمول
 مجردا من ال والاضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلثا عشرة
 مسألة والمعمول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة اما أن يرفع
 أو ينصب أو يجز فيتحصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة والى هذا أشار بقوله
 فارفعها أي بالصفة المشبهة
 وانصب وجمع ال اذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون ال اذا كانت
 بغير ال نحو حسن مصحوب
 ال أي المعمول المصاحب
 لأن نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وكرامه هو محمل الضمير في الثانية ظاهرا والصفة من ال مع مباشرته وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين وأما اتصال الضمير بها مع قرنهما بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع ال) حال من الضمير
 المجزور بالباء ودون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير وحذف ضميره
 مما قبله لكونه فضلا (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا يشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال أعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف مضاف الى ضمير الموصوف كمرت باسرة حسن وجه
 جاريتها أو مضافا إليها لوجه المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجنة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير معمول لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 انها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصيغة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضيفا ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشمونى ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسيرا مذكورة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنتان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعد منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور
 الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تعدد في جمعي التصحيح والتكسيرا بل مطلق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثل المذكر أو مؤنثا بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعددة والباقي منه الجائر والمتنع وستعلم
 ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل في هذا الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو ما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعه بال أو لا بستة فاجلثة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ احدى عشر ألفا وثمانمائة وثمانين يتعد منها مائة
 مائة لانه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول
 والموصوف وغيرهما كما مر (قوله) ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذلك يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا للمعمول
 المضاف الى مافيه ال نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ما يضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه
 والمضاف الى المجرد من ال والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجر بهامع ال الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل تمتنع
 منها اذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضير عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضير معمول مضافة أخرى فتحتته ثمان
 صور كما سي (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعة من المارة
 عن الإسموني وضابطها كل ما لم يزم عليه إضافة الصفة المحلاة بأل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها لضمير
 تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير
 معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثني عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب
 المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجه ووجه أب لأن أل في الصفة المشبهة معرفة
 على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيده تخفيفا في نحو الحسن وجه أو وجه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال
 إعطائه كما مر في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة ولا جاز لحصول التخفيف
 بخذف الون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أي وما لم يخل
 من أل إلا من الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو يجوز الجزر وما فهذه ثلاث صور تضيف للرفع والنصب
 في صور السببي الاثني عشر بسبعة وعشرين تضيف للسته والثلاثين التي في خلوا الصفة من أل فالجمله ثلاث
 وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم زيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان
 الموصوف بتبرأل كزيدوا لاجاز الجزر كررت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيثئذ مضاف لضمير
 ما فيه أل كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سبقي الفتاة البضة المنجردا لاطيفة كشمعه وما خلت أن أسبي

بجر كشمعه لا ضافته لضمير ما فيه أل وهو المنجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشدة
 الضاد المجمة قرينة الجلامه ثمانية والكشخ ما بين الخاصرة والضاح ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة
 وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه
 جازيتها الجلية أنفه فحل منع جرها إذا كان الموصوف خاليا من أل كزيدوهند والاجاز اه وفيه نظر
 ظاهر لما مر في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا
 بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخالي بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به وأل بذلك وكذا ما به بعده
 فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه الفبيح وضابطه أن ترفع الصفة بأل أو لا نكرة وذلك
 أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإنما جازت
 لتقدير ضمير فيها ودونها في الفبيح رفع معمول بأل أو مضافا لما هي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه
 الأب أو حسن الوجهه أو وجهه الأب لأن أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف
 وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب
 أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجرهما سوى المرفى بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت
 نقابه ووجه الضعيف في الأولى أنه لا تقوى قوة المصوغ من المتعمد وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء
 لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله
 تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فاما مصروف إلى الخاطبين نحو فما أصبرهم على
 النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما ما ردد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم
 يتقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤبأهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة (قوله
 تعجبا) مفعول لاجله كما يشبهه قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل انطق أي ذان تعجب

أردع مسائل الأولى جر
 معمول المضاف إلى ضمير
 الموصوف نحو الحسن
 وجهه الثانية جر معمول
 المضاف إلى ماضيف إلى
 ضمير الموصوف نحو الحسن
 وجهه غلامه الثالثة جر
 معمول المضاف إلى مجرد
 من أل والإضافة نحو
 الحسن وجهه أب الرابعة
 جر معمول مجرد من أل
 والإضافة نحو الحسن وجهه
 فهى كلامه ولا تجر بها أي
 بالصفة المشبهة إذا كانت
 الصفة مع أل إنما خلا من
 أل أو خلا من الإضافة لما
 فيه أل وذلك كما سأل
 الأربع وما لم يخل من ذلك
 يجوز جره كما يجوز رفعه
 ونصبه كالحسن الوجهه
 والحسن وجهه الأب وكما
 يجوز جر معمول ونصبه
 ورفعها إذا كانت الصفة بغير
 أل على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا
 أوجى بأفعل قبل مجرور
 بيا

وتأفعل انصبه كما
 أوفى خاليينا وأصدق مهمما
 (ش)

للتعجب صيغتان احدهما ما فعله والثانية فعل به واليهما أشار المصنف بالبديت الاولى أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد ما واما
أوفى خليلينا أوجىء بأفعل قبل مجرور بباء نحو ما أحسن بالز يدى وأصدق به نعماً مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله
ضمير مستتر عائد على ما وزيد ما فعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيد ما أى جعله حسنا (٣٩)

و كذلك ما أوفى خليلينا
وأما فعل ففعل أمر ومعناه
التعجب لا الأمر وفاعله
المجرور بالباء والباء زائدة
واستدل على فعلية أفعل
بلزوم نون الوقاية له اذا
انصبت به بياء المتكلم نحو
ما أفقرنى الى عفو الله
وعلى فعلية أفعل بدخول
نون التوكيد عليه فى قوله
ومستبدل من بعد غضي
صرية

فأحر به من طول فقر وأحريا
أراد وأحرين بنون
التوكيد الخفية فاعبدها
ألفا فى الوقف وأشار بقوله
وتلوا فعمل الى أن تالى
أفعل ينصب لصونه
منه ولا نحو ما أوفى خليلينا
ثم مثل بقوله وأصدق بهما
لصيغة الثانية وما فمعناه
من أن ما نكرة تامة وهو
الصحيح والجملة التى بعدها
خبر عنها والتقدير شئ
أحسن زيد ما أى جعله
حسنا وذهب الاخفش
الى انها موصولة والجملة التى
بعدها صلتها بالخبر محذوف
والتقدير الذى أحسن
زيد ما شئ عظيم وذهب
بعضهم الى انها استفهامية

أومتعجا (قوله للتعجب صيغتان) أى الموقب لهما عند النجاة والا فلا يصيح كنهى فلم يقب لهما نحو
كيف تكفرون بالله سبحانه الله ان المؤمن لا ينحس لله دره فارسا وغـ بذلك وسيأتى فى باب نعم وبئس
صيغة وهى فعل بالضم كشر فوظرف (قوله فامبتدأ) ويجب تقديمه اجاءا لجر يانه مجرى المثل فلا
يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعد لان التعجب انما يكون فيما يجمل سببه فيناديه
التنكير والمسوق لا ابتداء قصـ الابهام كفى التسهيل (قوله ضمية مستتر) أى وجوب ما عائد على ما ولذا
أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا من ذكر اغائب لا يتبع بتابع (قوله والتقدير ارجع) لئلا باعتبار
الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجز استعماله فى التعجب ما يستحيل
كونه جمولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجوازة نحو ما أفقر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على
ثمرته وهى التعجب سواء كان جمولا وله سبب أو لا كما قاله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لا يحدها
هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا ما شئ عظيم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل
عليها وهو مصنوعا أنه أى انه تعالى عظيم لانه لا شئ جعله عظيما والتعجب دلي هذا حقيقة كما قل
عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقول الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى
كونه مجاز لان ذلك التقدير بيان لما حقيق التركيب أن يكون مفيد له والا فلا يرلم بقصد منه هذا
المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حقيق التركيب أن يكون عليه وان لم ينه فاق به فاستعمله فى التعجب
حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيره افتأمل أما اذا أريد به فى جانبه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان
عظمته مما يحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فيجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة
والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد بهمزة الصيرورة أى اراد احسن فهو فى الاصل خبر ثم نقل
الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضى الى الامر ليكون صورة لانشاء ففتح اسناد صيغة الامر
الى الظاهر فزادت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر بز يد فى ما لا يفتح فلزمت الا اذا كان
الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب البتآن تكون المقسما * أى بالان تكون لاطراد الخلف معهما وصار
فى حكم الفعلة فلم يؤثرت الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتى وأما الباء فى فاعل كفى فلا تلزم كقوله
* كفى الشيب والاسلام للرء ناهيا * فلذا انصيره كالفلة الا فى عدم التأنيث له دون الخلف (قوله
بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما زوده بصغرى فى قوله
* ياما أميلج غز لا ناشدن لنا * فتأذلا بدلا للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوارب والغضبي
بمجمتين فوحدة بوزن ساسى المائة من الابل كفى الصحاح وتعبه فى القاموس بانه تصحيف والصواب
انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصرية تصغير صرمة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحر باب المشناة التحتية
أى به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحرى ذلك المستبدل وما أسقته
بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الا لتيسير لا يتقدم على عامله
ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة كذا فاعل ان فعل
(قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا له قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار (قوله
يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الفاء ولانه لا يطرط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيد ما وذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التى بعدها صفة لها والخبر محذوف
والتقدير شئ أحسن زيد ما عظيم (ص)
وحذف ما منه تعجبت اسبقج * ان كان عند الخلف معناه يضح (نر)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد الفعل إذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله
 أرى أم عمر يدعها فتكحرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان اصبرها حذف الضمير وهو مفعول أفعال للدلالة عليه بما
 تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم حذف هم للدلالة بما قبله عليه وقول الشاعر
 فذلك ان يلقى المنية يلقها * حمدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به حذف المتعجب منه بعد الفعل وان لم يكن معطوفا على أفعال مثله
 وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) - فالزما * منع تصرف بحكم حنا (ش) لا يتصرف فعلا

التعجب بل يلزم كل منهما
 طريقة واحدة فلا يستعمل
 من أفعال غير الماضي ولا
 من أفعال غير الامر قال
 المصنف وهذا مما لا خلاف
 فيه (ص)
 وصفها من ذي ثلاث
 صرفا
 قابل فضل ثم غير ذي اتفا
 وغير ذي وصف يضا هي
 أشبها
 وغير سالك سبيل فعلا
 (ش) يشترط في الفعل
 الذي يصاغ منه فعلا
 التعجب سبعة شروط
 أحدها أن يكون ثلاثيا
 فلا يبينان مما زاد عليه
 نحو دحرج وانطق
 واستخرج الثاني أن يكون
 متصرفا فلا يبينان من
 فعل غير متصرف كنعم
 وبئس وعسى وليس
 الثالث أن يكون معناه
 قابلا للفاضلة فلا يبينان
 من مات وفني ونحوهما إذا
 حزبه فيها لشيء على شيء
 الرابع أن يكون تاما واحترز

بالمهولة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لان من
 ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لافي نحو ما أحسن زيدا أو أحسن زيدا بعدم الدليل عليه ولا في
 يجوز يدا ما أحسن زيدا لثلاث لانه في مقام الاضمار وهي التخييم (قوله حذف بهم) أي
 لان لزوم جره كساد صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان
 يأتي الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعال به يقتضى أن الشرط وجود مطابق دليل على المحذوف وهو
 الارجح وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
 فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر أحوال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع
 الشروط فلا يصاغان مع الفعل له كالحجار قيل والجلم فلا يقال ما أجره وما أضافه ككن في القاموس جلف
 جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فأثبت له الفعل فيجوز ما أضافه (قوله مما زاد عليه) وشذ
 ما أتاه وما أملا القربة من اتق وامتلا واختاف في أفعال ككرم وأظلم فأجازه سببويه مطلقا واختاره في
 التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما ظلم الليل وقيل بالمتع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما
 ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص و يظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث
 ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منقيا) أي لا لتباسه بالثابت
 (قوله ما عاج الخ) مضارعها يعجج أن ينتفع اما عاج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجج في الاثبات أيضا ويجيء
 الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أر شيئا بعد ليلى ألد * ولا مشر بأروى به فاعجج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعال) أي لا لتباس أفعال التفضيل بوصفه فهو هو
 والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا
 الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجر هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر
 أي الحديث أبيض الطائر ويبيض الحمامة وتنفم الفرس جازا سقطا أي لانه يقال جرابه دون بالكسر
 يحمر جرابا كقوله يفرح فرحا إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يافا فرس جرافه
 في الصحاح (قوله لا يلتبس) فان أمن اللبس جاز كقوله التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للجهول
 فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه صلينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشدت)
 بوزن أسمع بهم وأشدت بفتح الهزرة والشين وفعلها ما شدد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العدة لاشتهد
 حتى بردانها شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرباعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح
 والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبه ان يبنى منه نحو ما شدا استخراج (قوله يخالف ما

بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيدا قائما
 وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منقيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت
 زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعال واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجروا والعيوب
 كحول فهو أحوول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجره ولا ما أعور به ولا أحوول به السابع أن لا يكون مبنيا
 للمفعول نحو ضربت زيدا فلا تقول ما ضربت زيدا ترى يد التعجب من ضرب أو وقع به لثلاث يلتبس بالتعجب من ضرب أو وقع (ص)
 وأشدن وأشد أو شبيههما * يخالف ما مضى الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعده فعل جره بالبايحب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدد ونحوه ينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجر بعده فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه وأشدد بدحرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشدد حرجته وأشدد بحمرته (ص)

وبالنودور احكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بدوره ولا يناس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فأهل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعل وكقولهم ما أحقه فبنوا أفعال من قول الوصف منه على أفعال نحو حتى فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعال وأفعال من عسى وهو فعل غير متصرف (ص)

وفعل هنا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما

وفصله بطرف او بحرف

ج

مستعمل والخلاف في ذلك

استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول

فعل التعجب عليه فلا تقول

زيد ما أحسن ولا ما زيدا

أحسن ولا يزيد أحسن

ويجب وصله بعامله فلا

يفصل بينهما بأجنبي

الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشد ضرب به ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخالف وجوباً (قوله ومصدر العادم) أى مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفى والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤثلاً ولا يصريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما البتة اهـ لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر اباه وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام السامع مبنى خلافاه اهـ صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد وغير الفاعل في أفعال به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالساً زيداً ولا أحسن جالساً زيداً (قوله ولا يفرق في ذلك بين المجرور) أى المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن زيداً ما رافان الجار متعلق بما رافا لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتى (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو وتمثيل للمجرد الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهجاء) بالمر والفصراى الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاى جمع لزهى الشدة والقسط والمكرات جمع مكرمة بضم الراء فهما أى الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أى ما أعزز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضاً بالنداء وهو أبا اليقطان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أى ما أحق الرؤية بصور ابصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير فى يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يابجا فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوباً والاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أى ما أحق الفوز بالمطوب بالصابر وما أحق الولوج أى الدخول للمدمن قرع الابواب أى الملازمه والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أى فى افادة المدح والتم كبد اوساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثى ولوقال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضرى) - ثانى) ولما أحسن عندك جالساً تريداً أحسن جالساً عندك فان كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب فى جواز النصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافاً للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمرى المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل فى النثر قول عمرو بن معد يكرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهجاء لقاءها وأكرم فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكرمات بقائها وقول على كرم الله وجهه وقدمر بعمار فسح التراب عن وجهه أعزز على باليقطان ان أراك صر يعاجد لا وما ورد منه فى النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي السائد من تقدموا * وأحب الينا أن يكون المقدم * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين مقارني آل أو ضافين لما * قارنها كنعم عقبي الكرما ويرفعان مضمر افسره * همز كنهم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم وبش فعلان

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هندو وبشست المرأة دعود ذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بش العير وقول الآخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقه وخرج على جعل نعم وبش معمولين اقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانهم وبش والتقدير نعم السير على عير مقول فيه وبش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد محذوف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبش على فعليةتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولا بدلهما من صرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلي بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف في هذه اللام فقال قوم هي للجنس حقيقة فحدث

لوجب ضمها وأعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيمتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا اي نعم به فهو نعم وبش زيد يديأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتي وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفتها ورافعان خبر محذوف أي هم ارافعان لانعت ثانيا فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارني آل صفة لاسمين أي آل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه به (قوله الى انهما اسمان) أي بمعنى الممدوح والمنعوم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معاني الحروف ولا يردان المفيدة لجملة لانها العمدة في افادته فهمامة متدان وما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم ويبقى النظر في نحو نعم رجالا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للجرور أي ما هي بالممدوح الولد فان كان مرورا بالرفع فلعلمه مقطوع عما قبله (قوله على بش العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والاني عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أي انها اذا أرادت أن تنصر اباها مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس وبراها بكسر الباء وبالراء أي اذا أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عز برأي من غلب أخذ السلب أي انها لا تقدر على لاخذ قهرا اجهارا كالرجل بل سرقه خفية (قوله لا يتصرفان) أي تخروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومه انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معاني الحروف وهي لا تتصرف فكذلك اشبهها (قوله للجنس) أي في ضمن جميع الافراد فهني آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أي انه لا يريد مدحها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أي فالجنس كله مدح تبعالز يدوم المقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل مدح جنسه لا حله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدح حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارعا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر ولان الجنس الواحد صواب مدح واحد وما معاوأ جيب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أي مرسلان اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقدر يد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكلمات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الاحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس بمدح ولا قصدا ولا تبعاً (قوله للعهد) أي الذهني لان مدحها فرد مدحهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد اتمامه بز يد مثلا تفخيم المدح والتم وقيل للعهد الخارجي والمعهود والمخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كذا ذكر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم مرتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المدح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل) أي أو مضافا لمضاف لما فيه آل كقوله * فتم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

الجنس كله من أجل زيد يتم خصصت زيد بالذم فتكون قد مدحت من تين وقيل هي للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد الثاني أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقبي الكرما ومنه قوله تعالى وانعم دار المتقين الثالث

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر يفسرهُ قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣) قوما حال بعينهم انه تمييز ومثله

نعم قوما معشره قوله تعالى
بئس للظالمين بدلا وقول
الشاعر

لهم موثلا المولى اذا حذرت
بأساء ذى البنى واستيلاء
ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى
دهى لى فى عومره

* بئس امرأ وانى بئس
المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *
فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختلاف النحويون
فى جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر فى نعم
وأخواتها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن
سبويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى
الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبون بئس الفحل
فأهمو

فلا وأهمو زلاء منطبق
وقول الآخر

تزد مثل زاد أبيك فينا
* فنعم الزاد زادا بيبك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد
التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما
نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا نحو نعم الرجل رجلا
زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز
انما قال نحو نعم رجلا زيد
(ص)

ماهى فيه كقول * فنعم أخوا هليجا ونعم شياهما * فالصحيح لا يقاس عليه وإضافته للنكرة ضرورة
عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما
للأفراد فلا يبرز فى تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذوذه بالياء الزائدة فى
نعمهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صر
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذوذاً كيدته فى نعمهم قوما أتم ومثله فى كل
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأه هنداً وجوازا أو تمتنع أقوال
(قوله مفسرا بنكرة) أى عامة تتكرر الافراد فلا يجوز نعم شمساً هنداً الشمس اذ لا تانى لها امانم
شمساً شمس هنداً اليوم فيجوز لتعدد ايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل
وتقديمه على المخصوص وشذوذ نعم زيد رجلاً ومطابقتها للمخصوص افراداً وتذكيراً وغيرهما وقوله أله
المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيتها لها فرج مثل وغيره وفاعل من وجوز
المصنف حذفه اذ افهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك
الغلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجلة قبله على ما سياتى والرابط إعادة المبتدا
بعنه ان أريد بالمتكرر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدأ وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو
الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم
معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزاً بعد تنكيره وكذا نعم رجلاً زيد (قوله
بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه بما قبله أى ابليس وذريته (قوله
لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع
احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح
والصخبولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ أو المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية
لانها بال وحنف المخصوص من كل منهما للشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل)
بالجر عطف على تمييزاً ورجلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم إيهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد
بجعل المنصوب حالاً مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد بجر التاكيد كقوله

وان قد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا

فكنا ما ورد من هذا (قوله والتغليبون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى
المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تكسر كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب
الروم منهم الا حطل وقد هجاه جري بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييزاً مؤكدة
وخلاهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز
الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشذوذ اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من
المنطق يستوى فيه الملك وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجزتها بازاءها قاله العيني وفى
القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظمها عجزتها اه وكان الثانى مأخوذاً من النطاق وهو
شقة تحترم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل
نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زاداً مفعول تزود ومثله حال منه ان كان نكرة لتأخره فلا شاهد
فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلاد غام ونعم ما أى بلاد غام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

وما يميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعم ما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا
الصادقات فذمهاهى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ما هذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا
 (ش) يذكر مبتدأ فاعلها اسم من فوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجمله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه نحو نعم
 الرجل زيدو بنس الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيدو بنس غلام القوم عمرو ونعم رجلا زيدو بنس رجلا عمرو ونعم

اعرابه وجهان مشهوران
 أحدهما انه مبتدأ والجملة
 قبله خبر عنه والثاني انه
 خبر مبتدأ محذوف وجوبا
 والتقدير هو زيد و هو عمرو
 أي الممدوح زيد والمذموم
 عمرو ونعم بعضهم لوجه
 الثاني وأوجب الأول وقيل
 هو مبتدأ خبره محذوف
 والتقدير زيد الممدوح

(ص)

وان يقدم مشعر به كفي
 * كالعلم نعم المقتنى والمقتنى
 (ش) اذا تقدم ما يدل على
 المخصوص بالمدح أو الذم
 أغنى عن ذكره آخر
 كقوله تعالى في أيوب عليه
 السلام ان ارجنناه صابرا نعم
 العبد انه أو اب أي نعم العبد
 أيوب حذف المخصوص
 بالمدح وهو أيوب للدلالة
 ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساء واجعل
 فعلا

من ذي ثلاثة كنعيم
 مسجلا

(ش) تستعمل ساء في الذم
 استعمال بنس فلا يكون
 فاعلها الا ما يكون فاعلا
 لشيء وهو المسمى بالالف
 واللام نحو ساء الرجل
 زيد والمضاف الى ما قبله

نافصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصفة
 والجملة بعدها ماصفة للمخصوص محذوف أي نعم هو شيئا شيء بقوله الخ أو صلة لما آخرى محذوفة هي المخصوص
 أي نعم شيئا الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساري الضمير اليها ما فكيف تميزه لانه يراد به شيء له عظمة أو
 حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيد (قوله هي الفاعل) أي
 فهي مستثناة من وجوب قرينه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانة لا تحتاج لاصلة والجملة صفة للمخصوص
 محذوف أي نعم الشيء شيء بقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك
 القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي نكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس ماسر
 وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي امانة نامة تميز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي
 الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاءوا ما بعدها
 فاعل فان لم يلهام مفرد ولا جملة كدققته دقا ناعما فهي امانة معرفة تامة فاعل أو نكرة تامة تميز والمخصوص على
 كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئا ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوبا على ظاهر كلامه هنا في
 الكافية وغالبا على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضا كونه به تمييزا للضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو
 المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثالا القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة
 أو قرينها أو أخص من الفاعل لا يساوي باله ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس
 ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
 أو تكرير المبتدأ بعناه كما مر (قوله وقيل هو مبتدأ الخ) لم يحتملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
 صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وبقى
 قول رابع انه بدل من الفاعل ويرده أن البديل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتفر
 في التابع كافي انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صاوجه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لسكونه المقصود بالحكم
 وان كان تابعا كلزم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا في الكافية توهم منع تقديم
 المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولا ويذكر المخصوص به ثم قال وان يقدم الخ ثم
 مثل بمثال يصلح المقام فيه لسكونه مخصوصا اذا اخترلان العلم مبتدأ خبره الجملة بعده وهو خلاف ما صرح به
 في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من
 تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولا بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح
 العلم أو حكمه وجملة نعم المقتنى مستأناة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه
 من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وقوله وان يقدم مشعر به أي بعناه كفي عن
 ذكره مؤخر أعم من كون المتقدم مخصوصا ان صلح أو غير ان لم يصلح واذ اقدم المخصوص كان مبتدأ
 خبره الجملة بعده قول واحد ولا يأتي فيه اختلاف المتقدم (قوله مسجلا) أي مطلقا عن التقييم بحكم دون
 آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها ساء بالفتح فحول الى فعل بالضم لياتحق
 بافعال الغرائز أي الطباع ولا يصير قاصرا كبئس وانما أفرد بها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه
 ببئس من نحو حقي ولأنه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لسن

الانف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المقدر بنكرة بعده نحو ساء رجلا زيد
 ومنه قوله تعالى ساء مثالا القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بنس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلا الى
 ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

والجر بباء زائدة نحو حب بز يد وأصل حب حبب ثم أذغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذاوجب ففتح الحاء فتقول حببا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زي وحب زي يد وروى بالوجهين قوله فقلت اقتاوها عنكمو بز اجها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعال التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب اللدأبي (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعال فتقول زي يد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زي دوماً أكرم خالد ادمامتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعال التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعيم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة كبات وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعال نحو جرو عور ولا من فعل مبني للفعول نحو ضرب وجن وشذمته قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفسس التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وابيض من اللبين فبنوا أفعال التفضيل شذوذاً من فعل الوصف منه على أفعال (ص)

(قوله وجوه بباء زائدة) كافي فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذاتكون من بابه بخلاف فاعل نيم كاسم (قوله وجب ففتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كافي التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالانقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاء كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زي يد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كافي التوضيح (قوله فقلت اقتالوها الخ) أي اخلطوا الخمر بزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا من جته به لانه يكسر حسدته والشاهد في وحب بها مقتولة أي بمزوجة فإلهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعال التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعال تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعال التفضيل بانه الوصف الموازن لافعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لافعل مخرج لغ- برة من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقدير لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لافعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ الى الانسان ما منعا * وهو قيل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعال الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للاراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عندهم يمنعهما مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان هزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزته ليست للنقل (قوله مبني للفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كأنت أزهى من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات التعجبين أي أ كثر مشغولية وليس هذان المجهولان لهما خلافا لابن الناظم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلتا وهو منقاره يقال أسود حالك وحانك أي شديد السواد اه صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيار الان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لانتأني فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصول والخرفان بعده بوصول آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) اسكن أشد ونحوه في

وما به الى تعجب وصل لما منع به الى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

وأشار هنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حمرته تقول هو أشد حمرته من زيد اسكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص) وأفعال التفضيل صلة أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان مجردا (ش) لا يتصل بأفعال التفضيل عن أحده ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

التعجب

فلا بد ان تتصل به من لفظا أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منكم مالا وأعز نفرا أي وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعال التفضيل اذا كان بأل أو مضافا لاتصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعال التفضيل خبرا كآلية الكريمة ونحو هاهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد دخلناك كالبدرا أجلا *

فأجل أفعال التفضيل وهو

منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجل من البدر وقد دخلناك

كالبدرو يلزم أفعال التفضيل

المجرد الافراد والتشديد كبير

وكذلك المضاف الى

نكرة والى هذا أشار

بقوله (ص)

وان لم تكسور يصف

أوجدا

ألزم نذكرها وأن يوجد

(ش) فتقول زيد أفضل

من عمرو وأفضل رجل

وهذا أفضل من عمرو

وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو

وأفضل رجلين والهندان

أفضل من عمرو وأفضل

امرأتين والزيدون أفضل

من عمرو وأفضل رجال

والهندات أفضل من عمرو

وأفضل نساء فيكون

أفضل في هاتين الحالتين

مذكرا مفردا ولا يؤنث

ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنق فلا يتوصل اليهما هذا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤنثا كما فيكون معرفة بالسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كندا قيل وفي ذكر المنق نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكندا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا قرينة فصدره الصريح ملتبس بالعاموم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بعمل أو فعل نحو النبي أولى بالؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيّب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خر

والموهبة نكرة يستغنى فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به اللطفايني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لا ببدء الغاية في الارتفاع في الخبر أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للجواز في معنى زيد أفضل من عمرو انه جازز عمر في الفضل لا لا ببدء والاجاز ان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذا المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمر والى ما لا نهاية له واذا بنى أفعال عما يتعدى عن جازز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليهما) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول لانها انما تذكر توصلا للمعرفة مع المجرّد وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكم لانها عديمة لتقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضول (قوله رأ أكثر ما يكون ذلك) أي حذف من ومجروها من المجرّد للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت أجل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان دخلناك أي ظنناك (قوله ألزم نذكرها الخ) أي لان المجرّد يشبه أفعال التعجب وزنا واستثاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحداً مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله

كان صغرى وكبرى من ففأقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لتهجرده وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالجرّد في التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقتها للموصوف لكن التعجب في المضاف اليه كالمثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتتدبره أول فريق وكافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعال التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتناول طبق) أي وتالي ألت مطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهها بأفعال التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض بقول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعال وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرّد لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أو لان جرد حقه أن يذكر هناك كافي نسخ (قوله ولست بالاكتر الخ) بناء الخطاب وحصى

وتناول طبق والمعرفة * أضيف ذور وجهين عن ذي معرفة هنا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فمطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعال التفضيل بال لزم مطابقتها لما قبله في الافراد والتشديد وغيرهما فتقول زيد أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضل والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقتها لما قبله فلا تقول زيدون الافضل ولا زيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكتر منهم حصي * وانما العزة للساكن فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقاً بحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتتادعاهم أعز وأطول أي عزيمة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذو صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه يعني هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عزيمة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا معنى في ذلك له (ص) وان تكن بتلويح مستفهما * فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أتت خبر ولدي * اخبار التقديم زوردا (ش) تقدم ان أفعال التفضيل اذا كان مجردا جيء بعده بمن جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن مجرور هاهنا بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من مجرورها نحو من أنت خير ومن أهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله

وكي اخبار التقديم زوردا
من ذلك قوله
فقلت لنا أهلا وسهلا
وزودت
جني التحل بل ما زودت
منه أطيب
التقدير بل ما زودت
أطيب منه وقول ذي الرمة
يصف نسوة بالسمن
والكسل
ولا عيب فيها غسيران
سرها
قطوف وان لاشئ منهن
أ كسل

على الاكل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل الجملة لاز يادتها فقط بقربة مدح نفسه وأما أمجمل الثاني فلا مانع من كونه على يابه كإشبهه اقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنا بمصدره سمكا كضربا ولازما بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كعمودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكسر وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيمة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عز وجل المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتمتع قياسا رسما قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويله فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجمل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من مجرورها) أي على أفعال فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا يلزم على تشبيهه الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من اجنبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فوالشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوب بان محذوف أي أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جني التحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيده الملح بما يشبهه الهم والقطوف بفتح القاف آخره فاع المتقارب الخطأ (قوله ظعينة) هي في الاصل الهودج فيه امرأة أو لا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا أو ملح أي أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد بما قابل المستتر في شمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورو يعمل أفعال في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ما لم يوظف به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتحمل أفضل نعتا لرجل مجرور بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنفي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة في زيادة ياءه او يبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اقتضت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بتساوته حسن زيد ونقصه عنه ومقام الملح يعني الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقدير وان لاشئ أ كسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء بوماظيئة * فاسماء من تلك الظعينة أ ملح التقدير فاسماء أ ملح من تلك الظعينة (ص) ورفعه الظاهر زوردي * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعا أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بمعناه لم يرفع ظاهره وانما يرفع ضميره امتثالا نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضميره مستتر عائدا على زيد فلا تقول صررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بمعناه موقعا صح أن يرفع ظاهره اقياسا طردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعال بعدنفي

الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفي
المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فيكون أفعال مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا
فتلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كالا يمكن أحد
أحب اليه الخبير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح
التسهيل ولم يرد بهذين مباح لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبيا) أي لم يتصل بضمير الموصوف
ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف
المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين
زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر
وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعال
بمخرجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على اخراجه أيضا الى معنى الفعل حتى
يعمل عماله بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال
حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لاسم بنفس ليعتمد عليه ويقوى على
رفع الظاهر ولم يكتب بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان
جعلت بصريه فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه
أو ظرف لغو متعلق باحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر
أن يقع بين ضميرين أو لهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني
فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس
ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد
للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المثل انما إذا أصله لن ترى رفيقا أولى به الفضل
من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فهل بهما ذكر وليس الاصل من ولاية
الفضل الصديق ومن حسن الجليل بزيد كما قيل لان المناظرة انما هي بين النضل وانه باعتبارين لا بينه
وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن في عينه فالحاصل ان
الضميرين قد يندكران معا وقد يحذفان معا وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من
زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق باحب رفيقا حال من الموصوف
وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدوذلمناته من المجهول الاعند
من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر
فهو كمثل الناظم (قوله مرت الخ) جملة ولا يرى حالية وادايام مفعول أول لارى وكوادي مفعول الثاني
ان جعلت علمية والافهو حال من وادايام مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة وادايام ركب فاعل أقل وفيه الشاهد
رجلة أتوه صفة ركب وتسمية بمنانة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثا وهو تمييز لأقل فيما يظهر
لاصقة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى راديا أقل به ركب أتوه من جهة
المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أركبها يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف
عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى
فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه
أجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رأيت
رجلا أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد
فالكحل مرفوع باحسن
اصحة وقوع فاعل بمعنى
موقعه نحو ما رأيت رجلا
يحسن في عينه الكحل
كزيد ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم ما من أيام أحب
الى الله فيها الصوم منه في
عشر ذي الحجة وقول
الشاعر أنسه سيبويه
مررت على وادي السباع
ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم
واديا
أقل به ركب أتوه تسمية
وأخوف الاما وفي الله
ساريا
فركب مرفوع باقل فقول
المصنف ورفعه الظاهر نزل
إشارة الى الحالة الأولى
وقوله رمى عاقب فعلا
إشارة الى الحالة الثانية
(ص)

﴿ الذمت ﴾

﴿ الذمت ﴾

فبإله في اعرابه مطلقا
 فيدخل في قولك الاسم
 المشارك لما قبله في اعرابه
 سائر التوابع وخبر المبتدأ
 نحو زيد قائم وحال المنصوب
 نحو ضربت زيدا مجردا
 ويخرج بقولك مطلقا
 الخبر وحال المنصوب فانهما
 لا يشاركان ما قبلهما في
 اعرابه مطلقا بل في بعض
 أحواله بخلاف التابع فإنه
 يشارك ما قبله في سائر
 أحواله من الاعراب نحو
 صررت بزيدا الكريم
 ورأيت زيدا الكريم وجه
 زيد الكريم والتابع على
 خمسة أنواع النعت
 والتوكيد وعطف البيان
 وعطف النسق والبدل
 (ص)

النعت تابع متم مسبق *
 بوسمه أو ووسمه ما به اعتاق
 (ش) عرف النعت بأنه
 التابع المكمل متبوعه
 ببيان صفة من صفاته نحو
 صررت برجل كريم أو من
 صفات ما تعلق به وهو
 سببيه نحو صررت برجل
 كريم أبوه فقوله التابع
 يشمل التوابع كلها وقوله
 المكمل إلى آخره يخرج
 لماعدا النعت من التوابع
 والنعت يكون للتخصيص
 نحو صررت بزيدا الخياط
 وللدخ نحو صررت بزيدا

يراد فيه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصر بين (قوله الاسماء) خصها
 بالذكر لا غيرها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يراد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
 وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
 ما سبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت للمتعدي تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أبي ذك عماسي الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط تأتي * واعلم انه يتنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
 عن كل منهما كررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
 يسيرا والمتبوع كيجبني ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيد اضرب القائم ومنه أغير الله أخذ
 وليا فاطر السموات وعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
 آتيتهن كاهن ومفسر عامه نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو يلي ذر في
 لتأ تينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانما تقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
 ذلك مما ناله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أي وجودا وعدمه ما يدخل نحو قام قام ولا لا ما ليس
 معر بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب
 وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فإنه مشارك
 في شبه الاعراب وكذلك نفس الاعراب لكنه محلي في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا
 زيدا لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
 غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاوا حامض فإنه مشارك في
 الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
 العامل في متبوعها الا البدل فامله مقدر خلا للبرد وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
 والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
 واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفيه عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم الاسم بمعنى العلامة ففيه
 حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
 من وسمه بالسمة ومما علمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالاته على معنى فيه ان كان نعما
 حقيقية وفيما تعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
 لا لإيضاح بها والتخصيص وأما كونه للدخ ونحوه فجاز كإي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه
 المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر
 (قوله لماعدا النعت) أي لانه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت
 ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليس على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
 بهما وضع التكميل بإيضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانها وان كلابا لا يوضح
 ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما ما صرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
 عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
 وهو المسمى بالايضاح كشاله وتقليل الاشتراك المعنوي في التكررات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللمن نحو صررت بزيدا الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من
 صررت بزيدا المسكين وللتأ كيد نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفض في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتكبير * لما تلاكاهم بقوم كرم (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه
 أو تنكيره نحو صررت بقوم كرماء وصررت بزيدا الكرم فلا نعت المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيدا كرم ولا نعت النكرة بالمعرفة
 فلا تقول صررت برجل الكرم (ص) وهو ليدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا يبدى من
 مطابقتها للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التكبير وأما مطابقتها للمنعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
 لحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير استتراطابق المنعوت مطلقا نحو يزدرجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
 وهند امرأه حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
 الفعل لوجئ مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
 كان بالنسبة الى التذكير
 والتأنيث على حسب ذلك
 الظاهر وأما في التثنية
 والجمع فيكون مفردا
 فيجري مجرى الفعل اذا
 رفع ظاهرا فتقول صررت
 برجل حسنة أمه كما تقول
 حسنت أمه وبامرأتين
 حسن أبواهما ورجال
 حسن أبواهم كما تقول
 حسن أبواهما وحسن
 أبواهم فالخاص ان النعت
 اذا رفع ضمير اطابق المنعوت
 في أربعة من عشرة واحدة
 من ألقاب الأعراب وهي
 الرفع والنصب والجر
 وواحد من التعريف
 والتكبير وواحد من
 التذكير والتأنيث وواحد
 من الافراد والتثنية والجمع
 واذا رفع ظاهرا طابقه في
 اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر
 الاصل وهو نفخة الى فعلة وليس هذا كرجمة وبعثة مما يبنى على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيدا
 كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتكبير) في معنى من البيانية لما لا اولى لا الثانية لانها واقعة على
 المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله بلاصلة أو صفة للتثنية جرت على غير ما هي له ولم
 يبرز لمن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما لا اولى مقوله الثاني أي وليعط
 النعت مأنيث للمنعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التكبير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي
 في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مفعوله وتجر يده من علامة التثنية والجمع على الالف الفصحى سواء كان
 منعوته مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه الالف تكسير الوصف اذا كان مفعوله جمعا كمررت برجل كرام
 أبأوه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز
 تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة كاونى البراغيت كالفعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنتين
 ضامانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتها
 لجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما يمنع مانع ككون
 الوصف يستوى فيه المفرد وغيره كصبور وجرم وكونه أفعول تفضيل مجردا أو مضافا للنكرة فإنه يلزم التذكير
 والافراد (قوله وذرب) بالذال المجهمة هو الحد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحد من كل شيء أو
 بالمهملة الخبير بالاشياء المعتادها (قوله الابشمتق الخ) أي عند الاكثرين رذهب جمع محققون كابن
 الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقيا بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
 الرجولية دما يبنى على هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بهد اسم الإشارة كونه نعتا ككونه بدلا
 أو بيانا نحو هذا الرجل قائم أم على الاول فلا يجوز كونه نعتا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
 الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا يدل على
 صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة ما تفسر الصرفيين له بما أخذ من المصدر
 للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
 المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كاسماء الإشارة) أي غير المسكانية اما هي فظرف يتعلق
 بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الأعراب وواحد من التعريف والتكبير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لا يشملها
 لحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أنث وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكرا وان كان المنعوت مؤنثا
 وان أسند الى مفرد أو معني أو مجموع أو فرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمنسوب
 (ش) لا ينعى إلا بمشتق لفظا وتما ولا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمثول بالمشتق كاسماء الإشارة نحو صررت بزيدا وهذا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
 نحو صررت برجل ذى مال أي صاحب مال وبزيد ذوقم أي القائم والنسب نحو صررت برجل قرشي أي منتسب الى قریش (ص)
 ونعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيته خيرا

(ش) تقع الجملة نعمتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعى بها الا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعى بها المعرفة فلا تقول مرت بز يد قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة باللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية طم الليل نسلخ منه النهاز وقول الشاعر ولقد أمر على اللثيم يسنى * فضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسنى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسنى حالين وأشار بقوله * فأعطيت ما أعطيته خبرا * الى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يرتبطها بالموصوف وقد حذفت للدلالة عليه كقوله وما أدري أغبرهم نناء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه حذفت اهلاء كقوله عز وجل واتقوا بما لا يحجزى نفس عن نفس شيأى لا يحجزى فيه حذفت فيه وفي كيفية حذفته قولان أحدهما أنه حذفت بجماته دفعة واحدة والثاني أنه حذفت على التدرج حذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصارت يحجزى ثم حذفت هذا الضمير المتصل فصارت يحجزى (ص)

(و) يمنع هنا اي قاع ذات الطلاب وان أنت فالقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجملة الطلبية صفة فلا تقول مرت برجل اضربه وتقع خبرا خلافا لابن الانباري فتقول زيد اضرب به ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم ان ككل جملة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال * وامنع هنا اي قاع ذات الطلاب * امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وان كان لا يمتنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظاهره انه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على اضمار القول ويكون المضمرة صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمرة وذلك كقوله حتى اذا جن الظلام واخطط

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبسوذة بال وأل نفسها بخلاف من وماوى (قوله مؤولة بالنكرة) أى لانكرة حقيقة وان جرى على الاسنة قال الرضى لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وان أقرت به فنحوجاه رجل قام أبوه أو أبوه قائم فى تأويل جامع رجل قام أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيدى تأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة فى ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها فى معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهنى امهدها الحقيقة فى الذهن (قوله وآية طم الليل) أى حقيقة فى ضمن أى فردى الليل لان السليخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أى نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السبب بحال المرور مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم ير عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السبب وتوافل عنه ولئن سلم جعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يرتبطها) أى فهى كالخبر فى أصل الخبر وان لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بادنى ربط بخلاف النعت لم يقل ما أعطيته حالا للإشارة الى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا ترتبط بالواو خلافا للزمخشرى (قوله وما أدرى الخ) قبله كتبت اليهم كتباصارا * فلم يرجع الى طها جواب

وما أدرى الخ (قوله وامنع هنا الخ) فى قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح فى البيت الاول شرطان وهذان ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتى آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أى لان النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها والمالم يكن الخبر معرفا للمبتدأ ولا يخصه بالجاز كونه انشائية (قوله جازا بنقى) أى بلين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون القالب فى زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه فى المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشبر اليه قوله ونعتوا وشروط المصدر كونه مفرا من كرا كما فى المتن ومنسكرا وصمير بحال مؤولا وثلاثيا أو بزيته وان لا يبدأ بجم زائدة كزارومسير قيل والامتنع النعت به رأسا فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أى لان المصدر من حيث هو مصدر لا يبنى

جاؤا بنقى هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لائق وهى جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمرة وهو صفة لائق والتقدير بنقى مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية اذا وقعت فى باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد اضرب به فاجواب ان فيه خلافا فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومنه لا كثيرين هم التزمه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتند كثيرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتند كبرفتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجل عدل وباصرة عدل وباصرا تين عدل وبسما عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عدل وعلى حذف مضاف والاصل مرت برجل ذى عدل ثم حذفت ذى وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة يجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبيه على أن حقه أن لا ينعت به لوجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدها
 للبالغة (قوله مجازا) أي مرسل من اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
 وهو المصدر على اللزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
 نفس المعنى لا غيره مبالغة في انصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
 غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لانصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء
 لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدده مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
 أو اسم جمع كقوله

فوافقناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كهندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
 لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا
 ومعنى كالضرب والسكريم أو معنى فقط كالضرب من الضرب بالعصا والضرب من الضرب في الارض
 أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطق فكل ذلك تفرقة واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
 الواو اجاعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك قيل الانعت اسم
 الاشارة فلا يفرق بمررت بهذين الطويل والقصير لان نعتة لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
 لانه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثل على البديل لا النعت وما اختلف به نعت
 اسم الاشارة كونه محلي بأل فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغيراً جنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا
 فغالبا دما ميني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
 لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا عدم مانعه والا فيمتنع
 أعطيت زيدا أباها السكرين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أو لا وتأنيثا بل يفرد
 كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله

مجازا أو ادعاء (ص)
 ونعت غير واحد اذا
 اختلف

فعاظما فرقه لا اذا اختلف
 (ش) اذا نعت غير الواحد
 فاما أن يختلف النعت أو
 يتفق فان اختلف وجب
 التفرقة بالعطف فتقول
 مررت بالزيدين السكرين
 والبخيلين ورجال فقيهه
 وكان وشاعر وان اتفق
 جمعي به مثنى أو مجرعا نحو
 مررت برجلين كريمين
 ورجال كريمه (ص)
 ونعت معمولي وحيدى
 معنى

ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لأنبوع ووحيدى صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيدى الخ
 ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليه ما قوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعى
 عاملين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو محذوفين خلافاً لخص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
 لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمعه في لفظ واحد فكان
 قائلا قال وهل اذا جعت تكون نعتا تبعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عامل المنعوتين معنى
 وعملا كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
 معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان بجاز الاتباع
 والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل
 كأعطيت زيدا أباها العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب
 القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل يتبع بالرفع تغليباً وقيل بأيهما
 شئت لان كلاهما مخصص ومخصص (قوله متحدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً يارب هو اتفاق المنعوتين
 تعريفاً وتكثيراً تعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
 اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجنا عدم
 الفصل لكن مر أن نعتة لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
 بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلافهما خبرا وانشاء وان اتحد معنهما أما

وعمل أتبع بغير استثناء
 (ش) اذا نعت معمولان
 عاملين متحدي المعنى
 والعمل أتبع النعت المنعوت
 رفعاً وانصا بجر نحو ذهب
 زيدوا نطلق عمر والعاقلان
 وحدثت زيدا وكنت عمرا
 السكرين ومررت بزيد
 وجرت على عمر والصالحين
 فان اختلف معنى العاملين
 أو عملهما

وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمرا والعاقلين بالنصب على اضمار فعل أي أعني العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدأ أي هما العاقلان وتقول انطلق زيد وتكلم عمرا الظرفين أي أعني الظرفين (٥٥) أو الظرفين أي هما الظرفيان

ومهرت بزيد وجاوزت خاله الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثر وقد تلت مفتقر الذ كرهن أتبعته

(ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح

الابها جميعها واجب اتباعها كلها فتقول مهرت بزيد

الفتية الشاعر الكاتب (ص)

واقطع او اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معينا (ش) اذا كان المنعوت

متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين

الابه الاتباع وجاز فيما يتعين بدوره الاتباع والقطع

(ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضرا

مبتدأ أو ناصبا ان يظهر (ش) أي اذا قطع النعت

عن المنعوت رفع على اضمار مبتدأ أو ناصب على

اضمار فعل نحو مهرت بزيد الكريم أو الكريم

أي هو الكريم أو أعني الكريم وقول المصنف

ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبو بكر ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا أو انشاء مع كون أحدهما منوعين مجزوا ولا فيجب فيه تفریق النعتين كما قاله الرضي اذا المعوم لا يخطاط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد (قوله) وجب القطع أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفریق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لثلاث عمل عاملان متنافيان في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشيء الواحد وفي ذلك بحث قدمناه في باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها ومعناها وجب تفریقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا وكان العامل واحدا واتحد عملهما ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تفرقا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفریقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله) اذا تكررت النعوت ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله) وجب اتباعها اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله) أو اتبع بمنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الآتي وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله) أو بعضها اقطع مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على ما ذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اقطع محذوف أي اقطع ما سواء على الاول واقطعه وحده على الثاني ويكون المثنى مصرا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة (قوله) الاتباع والقطع أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهذين اثنتين والملائم الذي نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفوعا أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان الفساد من نعوتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر (قوله) مضرا بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضرا وناصب عطف عليه والالف في ان يظهر اللتنية كما حل عليه الشارح لان أو التنوين لا يفرد الضمير بعدها (قوله) وهذا صحيح الخ أي ليسكون حذفه الملتزم أمارة على قصد الانشاء للذم ونحوه ولو صرح بذلك لظني ذلك القصد ونحوه كونه خبرا مستأنفا (قوله) فلما اذا كان لتخصيص مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طاماتوقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت للذم نحو مهرت بزيد الكريم أو ذم نحو مهرت بعمر والحديث أو ترحم نحو مهرت بخاله المسكين فلما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مهرت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعني الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظه هو وأعني (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل (ش) أي يجوز حذف

المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل سابقات أي دروعا سابقات

وكذلك يحذف النعت إذا دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى أنه ليس من أهلك أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا

مع ضم برطابق المؤكدا واجههما بأفعل إن تعما

ما ليس واحدا تكن متعما (ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي وسبأني والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين أحدهما ما يرفع توهم

مضاف إلى المؤكد وهو المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين وذلك نحو جاء زيد نفسه

فنفسه توكيد زيد وهو يرفع توهم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق

المؤكد نحو جاء زيد نفسه أو عينه وهذا نفسها أو عينها ثم إن كان المؤكد ضمير متعما

المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأني في نعت التخصيص مع أن المنعوت يقتصر إليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبية المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من المنعوت المتعددة لتسكرة والشروط موجود فيه لتعيين التسكرة تعينا لما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت تسكرة وأما التعمين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكري أو مدح مثلا كما نقله السامعي عن المحققين والله أعلم (قوله وإمام المنعوت الخ) يشمل حذفه ما نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله وإقامة النعت مقامه) أي شرط صاوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جلة ولا يشبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ إذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهما في غيرهما باطراد إلا إذا كان بعض اسم مجرور عن أوفى نحو مناظرة ومثاقم وفيه ناسم وفيها هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقات ماني قومها لم نيتهم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ماني قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برمي بكفي كان من أرمي البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) أما بصاحبة ما يبينه نحو أن أعمل سابقات بعد وألناله الحديد وأما باختصاص الصفة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

(التوكيد)

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو كدنا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جاز الشيء وحقه قيمته وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فإن أريد بالنفس السم والبصير الجارحة كسفتكز يدانفسه وفقأت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وألنعه الخ لوفتجوز الجمع وإذا جمعوا يجب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباءزائدة كجاء زيد بنفسه وعمره بعينه بخلاف باقي لفاظ التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمعها ثم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل السامعي وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أي أفراد أو نذ كبرا أو غيرهما (قوله ما فعل) أي جمعا متبسا بوزن أفعل أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قوله لان عيننا تجموع في قوله على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ما ليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما وجمعهما والمختار أن نفسهما لان المثنى جمع في المعنى وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكهشبين ورأس الكهشبين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد نفسه) إضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاستعمال المجاز العقلي باستناد المجرى لغيره من هوله لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل بإطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باستناد ما للعض لكانه ورفع الحذف ويم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهول والعاظ فائما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الأبعاد لا الرفع بالكيفية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نسا بالاول لم يؤكدا نيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أنهل فتقول جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهما أو أهدنان أنفسهم أو أعينهم وأهدنات أنفسهم أو أعينهن (ص) وكلا إذ كرف الشمول وكلا * كاتاجيعا بالضمير وموصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتاجيع فيؤ كد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصبح وقوع بعضها ووقوعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم وأهدنات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كاهر يؤ كد بكلا المثني المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما أو بكاتا المثني المؤنث نحو جاء الهدنان كاتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعمالوا أيضا كمثل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمال العرب للدلالة على

الشمول كمثل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامة منهم وقل من عدتها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدتها سيديويه وانما قال مثل النافله لان عدتها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أ كد و ابا جمعاء أجمعين ثم جمع (ش) أي بجاء بعد كل با جمع ربما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤني با جمع بعد كد نحو جاء الركب كله أجمع وجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء و بأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون و يجمع بعد كلهن نحو جاءت الهدنات كلهن جمع (ص) ودون كل قد يجيء ما جمع * جمعاء أجمعون ثم جمع (ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسو لهم لا توهم جاء بهضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة شترت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كاه لان المحي لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤ كد بكلا وكاتا المثني) أي الدال على اثنين ولو بالهاتف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والفراف فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها مالح) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير وموصلا فلا يكتب في بيتها خلافا للزحشري ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا لاني قراءانا كلافها على أن المعنى جميعه وكنا لان يعامل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأ كيد و فرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي وازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأني في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا كمثل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيديويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا لجمع لم يذكرها الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافله في لزوم التأه لها مع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله با جمع) وقد يجيء بعد أجمع با كتع ثم باضع زاد الكوفيون ثم باتمع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لنها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تكتمع الجلاء اذا انقبض واجتمع ثم أبعص لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من البتبع وهو الشدة أو لربول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد من أعضائها قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الألفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالعامية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعامية والوزن وجمع لها ولا يعدل لانه جمع لجمعاء فقه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاو لا تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال الملهمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهدي في أجمع حيث أ كد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والمؤكده كجمله أ بكي ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وضميره فبالزم تخالفهما ان يفارتن كثيرا وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضري) ثاني)

في التوكيد غير مسبوقه بكاه نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمع غير مسبوقه بكاهم نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكاهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرضا * تخماني الذلفاء حولا أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظلت الدهر أ بكي أجمع (ص) وان يفد توكيد من كور قبل وعن نحة البصرة المنع شمل (ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرًا كاه ومنه قوله **نحملني الذلغاء حولاً أكتعا** * وقوله قد صرّمت البكرة يوماً جمعاً **(ص)** واغرن بكثافي مشى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعل **(ش)** قد تقدم أن المثني يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكانا ومنهيب البصرين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعان ولا جاء القبيلتان جمعاً وإن استغناء بكلا وكثا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون **(ص)** وإن تؤكّد الضمير المتصل **(٥٨)** * بالنفس والعين فيعبد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكسوا بما * سواها والقيدان يلزم

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أو جر فتقول صررت بك نفسك أو عينك وصررت بكم كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم **(ص)**

(قوله المحدودة) أي الموضوع لمدتها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد التكررة مع شمولية التوكيد كسكل وأجمع وعامة لا المطابقة أمر يفارقت كبيراً لم يشترط الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلاً لهذا أسد نفسه وعندى درهمه **(قوله حولاً أكتعا)** أي قولاً لتكررة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من الألفاظ الشمول من فوطهم حول كشيح أي تام وفيه شاهد أيضاً لأفراداً كشيح عن أجمع **(قوله قد صررت)** من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البرأى لم ينقطع الاستقاء من البرط طول اليوم **(قوله واغرن)** أس من غني كشرح بمعنى استغنى **(قوله في مشى)** أي في تأكيده ما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثني كجاء زيد وعمرو كلاهما **(قوله عن وزن فعلاء)** أي عن ثنية موازن فعلاء من الألفاظ المارة في قوله وبعد كل أكسوا بجمع الخ وكان الأولى ذكر هذا بعد هال لأنه من تعلقاتها أو أشبه مناسبة بهما من توكيد التكررة **(قوله)** وأجاز ذلك الكوفيون أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس من ذهبهم جوازه في توابع أجمع كما كتعان وكتعا وان **(قوله فيعبد المنفصل)** أي فأكده بهما بعد المنفصل لثلاث يقع اللبس في نحو هذ ذهب نفسك غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلقت ماني نفسك بخلاف باقي الألفاظ **(قوله المرفوع المتصل)** أي بارزاً كان كما مثله أو مستتراً كين قام هو نفسه **(قوله بضمير منفصل)** الشرط مطابق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل **(قوله وما من التوكيد الخ)** ما موصول مبتدأ ولفظي خبر لخبر وف الجلة صلاتاً ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لأنه في تأويل المشتق وجلة يجي خبراً أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجي مكرراً وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف **(قوله وهو تكرر اللفظ الأول)** أي أما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أهلهم كما قاله السيوطي أو مرادفه كقوله **بئس بالخبر حقيقى قن** ومنه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكرراره إلى ثلاث فقط لا اتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانه لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها **(قوله دكا دكا)** منع بعضهم كونه تأكيده لأن الثاني غير الأول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال لتأويله بمرادكها كما أول ادخاوار جلا رجلاً بمتنار بين وعلمته الحساب باباً باباً مجموعاً أبواباً ومثله صفا صفا أي صفاً صفاً مختلفة والحال في ذلك مجموع السكامتين ولما لم يكن أصراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر أعرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بأن ذلك في القيامة مرة واحدة بدليل فكما ذكره واحدة فيتميم كون الثاني تأكيده كذا صفا صفاً فلنأنا الملائكة تكون يوم القيامة صفاً واحداً لا يعلم طوله إلا الله تعالى **(قوله كذا الحروف)** وكذا الموصولات لا تؤكّد إلا بأعارة الصلة **(قوله نعم)** حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثله في

وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً كقولك ادرجي ادرجي **(ش)** هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرر اللفظ الأول بعينه نحو ادرجي ادرجي وقوله فأين إلى أين النجاة ببغاتي أنك أنك اللاحقون احبس احبس وقوله تعالى كلا إذا دكت

الأرض دكا دكا **(ص)** ولا تعد لفظ ضمير متصل * الأعم اللفظ الذي به وصل **(ش)** أي إذا أريد تكرر لفظ ذلك الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو صررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول صررت بك بك **(ص)** كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنتم وكبلى **(ش)** أي كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد نحو انزبدا انزبدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز انزبدا قائم ولا في الدار زيد فان كانت الحرف هو يا كنتم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازاً عادته وحده فيقال لك أقامز يدفتقول نعم نعم أولاً والم يقمز يدفتقول بلى بلى **(ص)**

ضمير متصل مرفوعا كان نحو قلت أنت أمر منصرفا نحو أكرهني أنا أو مجرورا نحو مسرت به هو والله أعلم (ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو نسق * والنسق والفرض الآن بيان ما سبق * فندو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة العطف منه كشفه (ش) العطف كذا كر

ضربان أحدهما عطف

النسق وسيأتي والثاني

عطف البيان وهو المقصود

بهذا الباب وعطف البيان

«والتابع الجامد المشبه

للصفة في إيضاح متبوعه

وعدم استقلاله نحو أقسم

بالله أبو حفص عمر فعصر

عطف بيان لأنه موضوع

لابي حفص فخرج بقوله

الجامد الصفة لانها مشتقة

أو مؤولة به وخروج بما بعده

ذلك التوكيد وعطف

النسق لانها لا يوضحان

متبوعهما والبدل الجامد

لأنه مستقل (ص)

فأوليه من وفاق الأول *

ما من وفاق الأول النعت وله

(ش) لما كانت عطف

البيان مشبها للصفة لزم فيه

موافقة المتبوع كالنعت

في وفاقه في إعرابه

وإعرابه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام وای بكسر الهمزة كما في المعنى فسلك ذلك يقرر ما قبله من إيجاب ونفي وأما الإبطال الإيجاب خاصة فلا إيجاب بها نفي أصلا عكس بلى فانها الإيجاب بها الالنفي لتبطله وهو ما مجرد كرمه الذين كفروا أن لن يبغشوا قل بلى أومع استفهام حقيق كبرى في جواب أليس زيد قائما أي لم يفت قياسه أو تو بيغشه نحو أومع يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجولهم بلى أو تفر يرى كآية ألسن تبر بكم قالوا بلى وكان القياس أن الإيجاب بها هذالانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفي ونفي النفي إيجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعده للازمته للنفي لسكنهم راعوا لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكيده ويجوز اجابته نعم نظرا لمعنى الإيجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم الكفر والعدم صراخته في الكفر إذ يحتمل ان نعم تصديق للإيجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بالاله الا الله برفع اله لاحتماله نفي الوحدة فأداه في المعنى والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شره معه في الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار علم بالغالبة كالصعق والرحمن الرحيم (قوله في إيضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح ففي الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله * يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل هذاتنا كيد الفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة) وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة العطف منه كشفه يصلح كونه بيان الوجه المشبه ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيان الوجه الفرق بينهما وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان يفارق النعت في انه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيسه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على إخراجها ان كل عطف بيان يصح بدلا اما استثنى كاسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدى الايضاح والاستقلال (قوله فأوليه) تفرغ على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من عشرة فمما أشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله وأول من وفاق بيان لمخدوف مضاف الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تنكر ارفيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعر يفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا أو ما قول الزنجشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جتماعهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو متمنع وكذا لا يصح اعتدال المعنى عنه بان مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيها في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعادة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جملة مبتدأ حذفت خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله

وتذكيره أو تأنيته وإرادته أو تشيئه أو جهه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافي بجميع افراد المجمل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهباً كثير النحو بين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيقولون ومن تنكيرهما قوله تعالى وقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالح البدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر او نحو بشر تابع البكري * (٦٥) وليس أن يبذل بالمرضى (ش) كل ما جازان يكون عطف بيان جازان يكون

فقد يكونان) تفرغ على قوله فأولينه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأولينه أي اذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعه ففقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهباً كثيراً النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها وورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كاه بدلا (قوله وصالح البدلية) أي لبذل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبنى ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر ويعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مستلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البذل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولا يصح حوله محل الاول اه والشق الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كهذه قامز بدأخوها فلوا عربيا أخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقدير او كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قامز بدأخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألة المثنى لان المنع فيهما العدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضا كون تابع المنادى اسم اشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحرث وأن يتبع رصف أي في النداء ووصف اسم الاشارة بالخالي من أل كيا أيها الرجل ز يدو ياد الرجل غلام ز يدوجاه هذا الرجل عمر ووان يتبع ما أضيف اليه كالا وكاتبه ففرق كجاء كالا أخو بك زيد وعمر وود هبت كاتما أخيتك هند وود هب فيمتنع البذل في كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الاشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الاشارة بالخالي من أل ولا تضاف كالا وكاتبه ففرق كما يعلم من أبوابها ومن أفراده أيضا أن يضاف أفعال التفضيل الى عام أتبع بقسميه كز بدأ فضل الناس الرجال والنساء لان أفضل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كسوري المثنى مبنى على أن البذل لا بد من صحة حوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يفتقر في الثواني وقد يجوز وفي أنك أنت ز يدكون أنت بدلامع امتناع ان أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكري) رصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكري بشر حال كون الطير كاتمة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعه بخبره لأن هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشخنا بالجراح بعالج طواع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزول تأكل منه لانها لا تقع عليه مادام حيا والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفتح أيضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشيء اذا أتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

بدلا نحو ضربت ابا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مستلتين يتبع فيهما ان يكون التابع عطف بيان الاول ان يكون التابع مفردا معرفة معرفة معا والمتبوع منادى نحو يا غلام يهسمرفيتعين ان يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البذل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ ييامعه لكان كذلك الثانية ان يكون التابع خاليا من أل والمتبوع بال وقد أضيف اليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البذل على نية تكرار العامل فيلزم ان يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الاضافة من أن الصفة اذا كانت بال لانضاف الالى ما فيه أل أو ما أضيف الى ما فيه أل ومثسل أنا الضارب

الرجل زيد قوله انا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه ووقوعا بشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا اذ لا يصح ان يكون التقدير انا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبذل بالمرضى * الى ان تجوز كون بشر بدلا غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على منهج القراء والغرامى (ص) ﴿ عطف النسق ﴾ تال بحرف متبوع عطف النسق * كاحصص بودوناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كاحصص بودوناء من صدق * نخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

معطوف

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كغيبك صدق روظا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو ثم نحو جاء زيد وعمرو والفاء نحو جاء زيد وعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك أم عمرو وأون نحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو

المراد بقوله (ص)

وأثبت لفظا بحسب بل ولا لكن كالم يبدأ من أول لكن طلبا (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد وعمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا وافتقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو يطلق الجمع عند البصر بين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجعي إليهما واحتمل كون عمرو وجاء بعد زيدا وجاء قبلة أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو وجاء وعمرو وقوله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص) واخصص بها عطف الذي لا يثنى

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالأول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت فضنفر أي أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لا نسق وان كان تابعا بحرف لأنه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا التصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبويه وأمن ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهجزة لليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعسم تشير إليهما في المعنى لان ما بعدهما ما يشرك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلانعم اذا اقتضيا اضربا بشر كالفظ فقط كبل ولم يبنه عليه هنا لقلته واختلف لفظي لان نظرا لاكثر الي عسم تشير إليهما في معنى العامل اذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معنهما المقاديهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) المعازاة التز بين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي حسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الفظية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد الذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاق كسبب وأسباب وأما الأطلاق بالكسر معدودا فالخر وأما المضموم فمدرده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما في القاموس (قوله لاطلاق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بمعنية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البيت لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يثنى متبوعه) أي لسكون الحكم لا يقوم بالاعتداد كالاختصاص ونحوه وإنما اختلفت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف ما اختلفت به ثلاثة أحكام هذا عطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أرسلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشترية بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكرورا وجها ووجه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتمتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسماوت له للجبين وناديتاه فالواو فيهما أو الثانية زائدة وما بهما جواب إذا وما قيل هما عطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وبنوى من سفاخته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغييني

فان ما بعد اذا الفجائية لا يقرن بالواو ووجه بنوى حال من من وهو مضارع مشبهة لا يقرن بالواو الا ان يقدر

متبوعه كاصطف هذا ابني (ش) اختلفت الواو من بين حروف العطف بأنها بعطف بها حيث لا يتكفي بالمعطوف عليه نحو اخصم زيد وعمرو ولو قلت اخصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا ابني وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اخصم زيد وعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والفاء لترتيب بانصال
 ثم للترتيب بانفصال
 (ش) أي تدل الفاء على
 تأشير المعطوف عن
 للمعطوف عليه متصلاً به
 ثم على تأخيره عنه منفصلاً
 أي متراخياً نحو جاء زيد
 فعمرو ومنه قوله تعالى الذي
 خلق فسوى وجازى يدم
 عمر ومنه قوله تعالى والله
 خلقكم من تراب ثم من
 نطفة (ص)

واخص بفاء عطف ما
 ليس صلة
 على الذي استقر أنه الصلة
 (ش) اختصت الفاء بأنها
 تعطف ما لا يصلح أن يكون
 صلة لخلوه عن ضمير
 الموصول على ما يصلح أن
 يكون صلة لاشتماله على
 الضمير نحو الذي يطير
 فيغضب زيد والذباب ولو
 قلت ويغضب زيد أو ثم
 يغضب زيد لم يجز لأن الفاء
 تدل على السببية فاستغنى
 بها عن الرابط ولو قلت الذي
 يطير ويغضب منه زيد
 الذباب جاز لأنك أتيت
 بالضمير الرابط (ص)

بعضاً حتى اعطف على كل ولا
 * يكون الاغاية الذي تلا
 (ش) يشترط في المعطوف
 بمعنى أن يكون بعضاً ما قبله
 وغاية في زيادة أو نقص
 نحو مات الناس حتى
 الانبياء وقدم الحجاج حتى
 المشاة (ص)

له مبتدأ أي وهو ذيوى أفاده المنفى (قوله بانصال) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كترقي زيد
 فولده إذا لم يكن بينهما الامدة للجل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكتماها فجاءها بأسنا من
 حيث ان الاهلاك بعد البأس لا قبله لأن المعنى أردنا أهلاً كما جاءها وكذا يقال في حديثه توطأ ففسل
 وجهه الخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاءً أولاً قوله فتصبيح الارض مخضرة من حيث
 ان جعله غثاءً حوى أي أسود من شدة اليبس لا يعقب استخراجها وخضرة الارض لا يعقب انزال الماء لأن
 التقدير فضت مدة فجعله غثاءً أو فتصبيح الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لأنه
 يكفي تعقيب أو طار قيل الفاء فيها نائبة عن ثم وهو من باب تزويج فولده (قوله أي تدل الفاء الخ) والغالب
 اذا ولها جلة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا كونه
 منها فالتون ومن غير الغالب هدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت في غفلة
 من هذا فكشفنا ما قبلت امرأته في صرة فصكت فالزجرات زجراً فالتاليات ذكر اولاً يرد على كون السببية
 تيميد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذا السبب التام للجنة
 وحدها هو الاسلام ولستمراره الى الموت بلا موجب لتطهره بالنار أولاً قاله الساماني (قوله) ثم على تأخيره
 الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متأخر من خلق
 زوجته حواء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى
 الوارو زعم الاخفش والكوفون انها زادت كما في قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد
 بان الجواب محذوف أي حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كبت وكبت ثم تاب الخ (قوله اختصت
 الفاء بانها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثمن والافتخار بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
 كجاء الذي تقوم منه فيغضب هو وكذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف والحال على ما تصلح له
 وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو وصيرت برجل أو بز يد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
 الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً وحال لكان أولى وفي
 التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعديين معنى نحو ونادى نوحاً فبقال الخ والترتيب في مثله
 ذكرى لا معنوي لانها معنهما ويمكن أن يجعل من ذلك توطأ ففسل وجهه الخ (قوله الذي يطير الخ)
 جلة يطير صلة الذي وعائدها الضمير المستتر في يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خات من العائدها طيفها بالفاء
 السببية والذباب خبر الذي (قوله بعضاً) أي جزءاً كات السمكة حتى رأسها أو فرداً كما كرمت القوم
 حتى زيدا أو نوعاً كما مثله وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كالعجبني الجارية حتى حديثها بخلاف
 حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نهله ألقاها

بنصب نعل فعل تأنى به بالقي ما يشقه والنعل بعضه فصح عطفه وألقاها على هذا تأنياً كيداً وان حتى ابتدائية
 ونعله نصب بمحذوف يفهم ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر و يروي بالجر على جمعها جارة فيكون
 الفاء النعل آخر (قوله في زيادة أو نقص) أي معنويين كما مثله ويهبر عنهما بالشرف والخسة أو حسيين
 كوهب الاعداد الكثرة حتى الالوف المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه
 مفرداً لا جملة صريحاً لا مؤؤلاً لا قيل وظاهر الاضمير كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا في جوز قام الناس
 حتى أنافشروط معطوفها أو بهمة فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً
 وأخراً أو متصلاً به سواء كان صريحاً كحتى مطلع الفجر أو مؤؤلاً كحتى يرجع اليئام موسى وسواء كان غاية
 في خمسة أو شرف أم لا فلكل منهما مهوم وخصوص في أ كات السمكة الخ لتصلح للعطف والجر لان

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالباً وفي حتى يرجع تتعين للجرا لا اتصال الرجوع باخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بصلاً ولا غاية في زيادة أرتقاص وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لان ما بعدها ليس آخراً مان وقع بعدها جملة اسمية كخبي ماء دجلة أشكل أراضوية كخبي عفوا أو مضارع صرفوع ليكونه حالاً وماضياً كخبي بقوله الرسول فهي ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في لذلك مزبد (تثنيه) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاه وقصر حتى العجز والسكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تفسيد ترتيب أجزاء ما قبلها اذ هنا أي تدبر يجها من الأضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل اعادة الجرائد لا تلتبس بالجاره كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله اثرهم التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بهدافظ سواء ما بالي كما اقتصر عليه الرضي وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كذا علم وليت شعري فطلب التعيين كما قاله الساماني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم الى أنها بعدما بالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأى الجملة بعده مع انه متعدد بنفسه ويقال بالباء معني ما بالي أز يدقائم أم عمر ولا أكثرث جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه از دراء به ورمبا يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخالفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتبني بأحد هما لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد وتسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أن الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كافي الطمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بلا سبب كنهنا يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يراد أن سواء لاقتضائها التمدد تنافي أم التي لاحد الشيين لان السلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والتشريك كما نساخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالسكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخار كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انساخها عن الاحد كأم ولذا الحن في المعنى قوا الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الساماني عن السيراني أن اولاً تمتنع في ذلك الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قالوه هذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيمتنع من منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الامرين أي ان قت أو قدمت فالامر ان سواء قام للاحد كأم وأوالجملة غير مسبوكه ونقل عن السيراني في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية الا ان يدعى انساخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لتقصير جوازها على عدم الهمزة اذ المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة قرأنا سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيث أنها لا شك في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنيه الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الساماني وتختلف الهمزة التسوية بأمرين الاول انها تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف اثرهمز التسوية
 أو همزة عن لفظ أي مغنيه (ش) أم على قسمين متقطعة وستأتي ومتصلة وهي التي تقع بعدها همز التسوية نحو سواء على أقت أم قدمت ومنه قوله تعالى سواء علينا أجزعنا أم صبرنا والتي تقع بعدها همزة مغنية عن أي نحو أعتنيك زيد أم عمر وأي ايهما عندك (ص)
 وربما أسقطت الهمزة ان * كان خفا المعنى بخلافها أمن
 (ش) أي قد تحذف الهمزة يعني همزة التسوية والهمزة المنفية عن أي عند أمن اللبس وتكون أم متصلة كما كانت والهمزة موجودة ومنه قراءة ابن محيصن سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم بأسقاط الهمزة من أن نذرتهم وقول الشاعر
 لممرك ما أدري وان كنت دارياً
 بسبع رميين الجرم أم بثمان أي بسبع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لانك اذا قلت أز يدقام أم عمر وكنتم عالما بثبوت القيام
 لاحدهما دون من ثبت له فيجواب بتعيينه وقد يجاب بالخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة
 ذي اليمين وقياسه جواز نعم لاتباهم ما من الخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم
 النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم
 بل يؤتى بما يدل عليه كان يقبل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلها كان السؤال عن
 الثبوت للاحد وعن النفي أصلا كانت قلت أثبت القيام لاحدهما أولا فيجواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه
 جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أتم أشد
 خلقاً السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم به يدما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله
 فقامت لللطيف مناعا فارتنى * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم
 اذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أز يدقام أم هو قاعد ومفرد درجة
 نحو قول ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى
 جلتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد درجة كقوله
 سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر
 (قوله و معنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخت لام في قوله وأم بها اعطف فالقصد
 لفظها هنا وهناك وسيت منقطة لا تقطع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعاق لاحدهما بالآخرى (قوله ان
 تك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب
 العالمين أم يقولون افتراء أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى
 الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم
 أي يدركان تقرير أي جعل الشئ مقررا ثابتا نحو في فلوهم مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطة بمعنى
 بل كافي السماء يني لانه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع
 الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كآز يدعندك أم لانه لواقترص على الاول لا يجيب بنعم أولا فلم
 يفتقر السؤال الى الثاني وإنما يدكر لبيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضار باعن بالثبوت ولولا ذلك
 اضاع قوله أم لا بل فائدة كائنص عليه سيويه وأما اذا لم يكن نقيضا كآز يدقام أم عمر وقتحتهما فما كان
 السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمر بعد ظنه
 زيد فاستفهم عن الثاني ضار باعن الاول فمتصلة كائنص على ذلك سيويه (قوله وتفيد الاضراب) أي
 لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد معهما حقيقيا كأنها لا بل أم شاء أي بل أهى شاء فاضرب عن الاخبار
 بكونها بالالى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل نستوى الظلمات والنور أم هذا
 الذي هو جندلكم اذا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراء كما يفيد تقدير الشارح لعدم
 احتياج المقام الى الاستفهام وجعل السماء يني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أهى شاء) انما قدر هي
 لان أم المنقطة ليست عاطفة كائنص عليه الرضى وابن جنى بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص
 بالجل وعلى هذا فقد كرها هنا استطرادى لتتيم أقسام أم رقيب تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفرد
 بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب بارى محذوفا (قوله للتخيير لا باحة) قال الشئى
 أي بحسب العقل أو العرف في أى وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوى
 قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يع الشرعيين كمتزوج هندا أو أختها وضيورها كمثل الشارح فان لم تتناع
 الجمع وابعثه فيهما بما يؤخذان من قرآن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الإباحة والتخيير

وبانقطاع و معنى بل وقت
 * ان تك مما قيدت به خلت
 (ش) أي اذا لم تقدم على
 أم همزة التسوية ولا همزة
 مغنية عن أي فهي منقطة
 وتفيد الاضراب كبل كقوله
 تعالى لا ريب فيه من رب
 العالمين أم يقولون افتراء
 أي بل يقولون افتراء ومثله
 انها لا بل أم شاء أي بل أهى
 شاه (ص)
 خبير أبح قسم بأروأهم
 واشكك واضراب بها
 أيضا
 (ش) أي نستعمل أول التخيير
 نحو خذ من مالى درهما أو
 دينارا أو لا باحة نحو
 جالس الحسن أو ابن سيرين
 والفرق بين الإباحة
 والتخيير أن الإباحة تمنع
 الجمع والتخيير عنه ولا تقسم
 نحو والكامة اسم أو فعل
 أو حرف والابهام على
 السامع نحو جاء زيد أو
 عمر واذا كنت عالما بالجنائى
 منها وقصدت الإبهام على
 السامع ومنه قوله تعالى وانا
 أو اياكم أهى هدى أو فى
 ضلال مبين وللشك نحو
 جاء زيد أو عمر واذا كنت
 شا كافي الجنائى منها

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية *
لولا رجائك قد قتلت أولادني

أي بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواد إذا *

لم يلف ذوالنطق للبس منقذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الواد عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلفة أو كانت له قدرا

* كقائي ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو في القصد اما الثانيه

* في نحو اما ذى واما الثانيه

(ش) يعني أن اما المسبوقة

بمثلها تفيد ما تفيد أو من

التخخير نحوخذ من مالي

اما درهما واما دينارا

والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو الكامة اما

اسم واما فعل واما حرف

والابهام والشك نحو جاء

اماز بد واما عمرو وليست

اماده عاطفة خلافا لبعضهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نقيضا أو نهيولا

* نداء أو أمرا واثباتا تلا

(ش) أي إنما يعطف

بل لكن بعد النسفي نحو

ما ضربت زيد لكن عمرا

و بعد النهي نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرا ويعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصيغة فعل ومثلوها بهذين المثالين ثم ذكر وهما الأوجه الأولى والثانية لكن في ابن يعقوب على التامحيص
أن الاستفادة من الصيغة مطلق الاذن ومن الأذن في الاحداث والمادى وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعا للافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخخير
والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كافي التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص
بأخباره هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم والضرب في الموضوعين وكلام المعنى يشعر به (قوله
ولا يضرب) أي بشرط تقدم نفي أو نهى وإعادة العامل عند سببه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
أولا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي العمال أو كلما
عاهدوا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو (قوله ما ذنبي الخ) قاله جرير له بدم الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروي قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواد) أي
جاءت بمنها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلفة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروي اذ كانت
بدل أو ولا شاهد فيه حيث نزل (تنبيه) أو بعد النفي أو النهي لنسفي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم
آثما أو كفورا الا لاحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى لافي العطف ففيه إشارة لرد القول بأه عاطفة
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاست وقوله

فأما ان تكون أخى بصدق * فأعرف منك غثي من سميني

والا فاطر حسني واتخذني * عدوا أتقيك وتقتيني

(قوله ما تفيد أو) أي من المعاني المشهورة المنفق عليها فخرج الاضرب ومعنى الواو فلاتا تأتي لهما اما اول
ينبه عليهما القاتنهما واختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة
لانها تعرض بين العامل ومعوله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أي
تابعة لذلك فلاتعطف في الاثبات خلافا للسكوفيين في العطف بها فيه فتقل الحكم الى ما بهما وتصير الاول
مسكوت عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجلس كقام زيد
لكن عمرو لم يقم وبتنوع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدره خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تترن
بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ويجابا سلبا وذلك ممنوع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف
سها الجمله ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفا فاما مفردا فلا تعطف لبل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمرا واثبات بل تمنع للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفا ثلاثه (قوله ولا الخ)
لامبتدأ خبره جملة تلو نداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بل لأن تلو نداء أو أمرا واثباتا وكذا النداء
والتعويض ويشترط أيضا أن لا يصدق احد معاطفه على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد وعكسه كافي
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بهما مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاجالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاز زيد لا ضاحكا ولا
با كيا وأن لا تترن بعاطف والا كان العطف به وتمحضت هي للنفي تأسيبا كجاء زيد لا بل عمرو أو
تأ كيدا كجاء زيد لا عمرو كافي المعنى (قوله وبل لكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي اذا قلت
بل نقيضا أو نهيما كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كاذ كره الشارح فهي اقصر القاب لا غير ومثلها في هذا المعنى وان لم يذكر المصنف لكن الا انه

(٩ - (خضري) - ثاني)

لا عمرو و بعد الأمر نحو اضرب زيد الامرا و بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بل لكن في الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل لكن بدمصحو بها

كأن كان في صريح بل تبها وانقلها لثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي (ش) يعطف ببل في النبي والهسي فتكون كأن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسبي والنهي السابقة وأثبتت القيام لعمرو والأضرب بضمه ويعطف بها في الخبر المثبت والامر فتفيد الأضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يقرب الاول كأنه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع متصل *
 شطفت فافضل بالضم المنفصل أو فاضل ما وبالفصل يرد * في النظم فاشيا وضعه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أتم وأبواكم في ضلال مبين فقوله وأبواكم معطوف على الضمير في كنتم وفصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاضل ما وذلك كالمعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جئات من يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في

يدخلونها وصلاح ذلك للفصل بالمعول به وهو الظاهر من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فأبوانا معطوف على ما وجز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وبالأضرب المرفوع المستتر في ذلك كالمعول نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فنزجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصلاح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله فأتاذ أقبات وزهرتها دي *

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجبا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونهياً وهي حيث تنفد حرف عطف واضراب انتقال في كافى المعنى فلا تعطف الا بعدها الاربعة لكن يختلف منها كما رأيت وبشروط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للأضراب الاطالي نحو بل عباد مكرهون أي بل هم عباد أم يقولون به الجنة بل جاءهم بالحق أو الا انتقال من غرض الى آخر نحو فأتوا فلج من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريح) كقوله نزل القوم في الربيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للموقف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتخصيص والتمني لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطالب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاضل ما) بالجر عطفا على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاضل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عام له لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل حصول الطول به (قوله فزجك الجنة معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والتأويل انه فاعل مع حذف والمعطوف الجملة أي وليكن زوجك كاسيأتي لانه يغتفر في الثواني ورب شئ يصبح تبعا للاستقلال (قوله فأتاذ أقبات) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادي أصله تهادي أي تخبثت حذفت احدى التاء من والمراد بالنعاج بقرا الوحش والغلاباء اسم جنس جمع للفلاة أي الصحراء وتفسر جملة حالبة أي ملن عن الطريق المسلك بوجه الانصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتفسير الخ لانه أقوى في التخبث لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفا أو اسما لتلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر بالا لاستعارة لفعل إعادة الجار عوضا عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعالم معنى وعملا بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

كمنعاج الفلان عن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبات وقد ورد ذلك لانضاف في التثنية لا حكي سيدي به رحمه الله صررت برجل سواء والعدم رفع العطف على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد بما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرو أو أكرمك والايك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا من ذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على * ضمير خفض لازم ما قد جعله وليس عندي لازما اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا (ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي أنشأ لونه والارحام

بجرا الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما نشده سيديو به رحمه الله تعالى

فاليوم قدبت نهجونا وتشتبنا *

فاذهب فابك والايام من عجب بجرا الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص)

والفاء قد تحذف مع ما عطفت *

والواو اذ لا لبس هي انفردت بعطف عامل عن ال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقى (ش) (٦٧)

للدلالة عليه ما رزقناه قوله

تعالى فمن كان منكم مريضا

أرعى سفر فعدة من أيام

آخر أى فافطر فعليه عدة

من أيام آخر فحذف فافطر

والفاء الداخلة عليه وكذلك

الواو ومنه قولهم راكب

الناقة طليحان أى راكب

الناقة والناقة طليحان

وانفردت الواو من بين

حروف العطف بأنها تعطف

علا محذوف باقى معموله

ومنه قوله

اذا ما الغايات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

فأعيون مفعول بفعل

محذوف والتقدير وكحلن

العيون فالفعل المحذوف

مطوف على زججن (ص)

وحذف متبوع بها هنا

استبح

ومطوفك الفعل على الفعل

يصح

(ش) قد يحذف المعطوف

عليه للدلالة عليه وجعل

منه قوله تعالى أفلم تكن

آياتى تتلى عليكم قال

المنشئرى التقدير ألم تأتكم

آياتى فلم تكن تتلى عليكم

حذف المعطوف عليه وهو

ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف الالتمدد أو بالثانى وهو لمجرد التاكيد كالباء فى كفى بالله وكالاسم الزائد فى قوله ثم اسم السلام
عليك كما قولان أحدهما الثانى (قوله بجرا الارحام) أى وتخفيف نساء لون وجعل الجمهور الواو للقسمة على
عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجواب عن البيت بشذوذ (قوله والفاء
قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعددته تتعلق بحروف العطف فكان ينبغى تقديمها على قوله وان
على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون به دفعله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق
بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير فى
تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك واظرف متعلق بتخريف مضاف الى جلة لا لبس
أى تحذف الفاء والواو رقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلبيل (قوله رهى) أى الواو رمزاً بضم الميم
نمت لعامل أى محذوف وجلة قد بقي معموله نمت ثانله ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن
أنت وزوجك أو منصوبا كشتروا الداو الايمان وكبيت الشارح أو محذورا كما كل بضاء شحمة ولا سوداء
خفة فالهطوف فى كل ذلك العامل المحذوف أى ولا يسكن زوجك وألقوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
دفعا لعامل المحذوف أى وانما يجعل المعطوف هو المعمول المنذور لاجل دفع الوهم أى المحذوف من تسلط
فعل الامر على الظاهر فى الاول وكون الايمان متبوعا أى مسكونا فى الثانى وانما يتبوعا المنزل والعطف على
معمولى عاملين مختلفين فى الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)
وتشاركها أم كقوله * فما أدري أرشدت لابلها * أى أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
بفتح الطاء المهملة أى ضعيفان مهزولان وتشية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
بمحذوف) أى لان التزجج هو تزيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك
لا يصح فى العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المنذور معنى يناسب
المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوعا معنى استحسنا أو أتروا (قوله وحذف متبوع) هو
المعطوف عليه وقوله هنا أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
الفاء قليل كما فى التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذى كرفصحا أول يسير وانحذ ذلك
فالهمزة فى ذلك كاه بمحلها الاصلى والفاء والواو عطفا جلة بعدهما على جلة مقدره بينهما وبين الهمزة
أى أنهم لم يركبوا ففمنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكاف ولا يطرد فى نحو أفمن هو قائم على كل
نفس بما كسبت مع أن الزمخشري جزم فى مواضع بذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على
صدرها والاصل قائم تكن فالهطوف جلة الاشتقاق تمامها (قوله وفى الافعال) أى بشرط اتحادها زمانا
سواء اتحدت أو أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قوم يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
نحو تبارك الذى ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم فى نحو
يجب أن تقوم تخرج ولم تقوم ونخرج (قوله فالغيرات) أى فالحيل اللاتى أغرن صبحا على العذر فآثرن
به أى بذلك الوقت أو بكان الاغارة نغما أى غبارا بشدة حركتهن فظهر ان آثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون فى افعال نحو يقوم زيد ويقعد جازن يسور كى واضرب زيد وقم

(ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمال تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم

الفاعل ونحو ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نغما

وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثانى قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جوهها في العارية من آل (قوله فأفقيته) أي وجدته ويبر بضم التثنية وكسر
 الموحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله وبحر أمم فاعل من الاجراء حيث عطفه على الجواز يبر لأن الهمزة
 تأويل الاسم اذهى مفعول ثانٍ لأفقيته فبحر نصب بفتحها مقسرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء بضمها
 والمعبر بجمع معبر وهو المركب (قوله بات بهشبا الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعصب الماتر
 أي السيف القاطع وقسمية العتاق عشاء استعاره بضمها من القصد ضم الجور في محل جوصفة ثانية لعصب
 في تأويل قاصد لأن الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس بجمع سابق
 والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبذلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا)
 أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيننا وقيل تكرر (قوله المقصود بالنسبة)
 أي الحكم المنسوب اليه متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والاقبال بدل من
 الجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحوه تكون لنا عيدا
 لا ولنا وآخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف
 بيل) أي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بالكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهما هو
 المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلها لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
 أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له
 تقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة
 فتخرج قيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج
 بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظر الكونه
 مقصودا والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا
 أصلا وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لاني غيره فانه لا يصح حذف زيد من
 قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
 فلا يثنى في قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها * تركت هو ازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل وقال الزمخشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا تتم له
 (قوله مطابقا) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
 ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للبديل منه المشعوره من لفظ
 البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البديل اما على انه المبدل
 منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد
 وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فيبني على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
 نائب فاعله ليسل منها ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرده في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
 ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتغال مطلق
 الملابس والتعلق بغير الكمية والحزمية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو
 العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم
 انه مرتبط بشئ آخر كالعجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
 كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه وأفرسه انما يفيد تعلق السرقه بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا ايسر ثوبك

قاله يميني ما يبيت عتوه *
 وقر عطاء يستحق المعابرا
 وقوله بات بهشبا بعصب باثر
 * يقصد في أسوقها وجأثر
 فبحر عطاء معطوف على
 يبر وجأثر معطوف على
 يقصد (ص)

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا
 * واسطة هو المسمى بدلا
 (ش) البديل هو التابع
 المقصود بالنسبة بلا واسطة
 فالتابع جنس والمقصود
 بالنسبة فصل أخرج
 النهي والتوكيد وعطف
 البيان لأن كل واحد منها
 مكمل للمقصود بالنسبة
 لا مقصود بها وبلا واسطة
 أخرج المعطوف بيل نحو
 جازم يبدل حمرو فان حمرا
 هو المقصود بالنسبة ولكن
 بواسطة وهي بل وأخرج
 المعطوف بالوار ونحوها فان
 كل واحد منهما مقصود
 بالنسبة ولكن بواسطة
 (ص)

مطابقا وبعض الروايات يشتمل
 عليه يلقى أو كعطوف بيل

وذا الاضراب اعزان قصد المحجب * ووزن قصد غلط به سلب كرهه خالفه وقبله اليد * واعرفه حقه وخذ نبلامدى (ش) البدل
 من اربعة اقسام الاول بدل الشكل من الشكل وهو البدل المطابق (٦٩) للبدل منه المساوى له في المعنى نحو مررت

بأخيك زيد ووزره خالفا
 الثاني بدل البهض من
 الشكل نحواً كالت الرغيف
 ثلثه وقبله اليد الثالث بدل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى في متبوعه نحو
 أعجبت زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البدل المبين
 للبدل منه وهو المراد بقوله
 أو كعطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصد
 متبوعه كما يقصد وهو يسمى
 بدل الاضراب وبدل
 البداء نحواً كالت خبز الحما
 قصت أو لا الاخبار بانك
 أ كالت خبزاً ثم يدالك أنك
 تخبر أنك أ كالت لحماً أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذا الاضراب اعزان قصدا
 صعب
 أى البدل الذى هو كعطوف
 بيل انسيبه للاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصد وهو
 الثاني ما لا يقصد متبوعه
 بل يكون المقصود البدل فقط
 وانما غلط المتكلم فقد كره
 المبدل منه ويسمى بدل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 حماراً أردت أنك تخبراً ولا
 أنك رأيت حماراً فغلطت
 بقدر الرجل وهو المراد
 بقوله
 ودون قصد غلط به سلب

من البدل الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
 الثاني انما هو بدل معنى البدل اجبالاً وهو معنى اشتغاله عليه وفيه أنه لا يطردي في نحو زيد ماله كثير معاملة
 الثالث انما هو بدل المعنى بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن نحرجه على ان الخبر هو العامل في المبتدا
 الرابع انما هو بدل معنى قتال أصحاب الأعداء النار فان أصحاب ينسب للأعداء حقيقة فلا يدل على البدل ولا
 الخامس انما هو بدل معنى اشتغال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يردان
 بدل البعض والشكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يبراد بالاشغال في كل من الأقوال
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكتابة والحزمية واللام يطردي في شئ منها (قوله وذا) أى الذى
 كالمطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسيبه للاضراب بان تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
 ودون قصد ظرف لمخروف بدل عليه صحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
 أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يقين فساده كما قاله سم وهو المسمى ببدل النسيان وغلط خبر مبتدا
 مخدوف على حذف مضاف أى هو بدل غلط ووجه به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود لك الحكم المفهوم من
 السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط معنى الخطأ بعرجوع هاء به بمعنى بدل الغلط على الاستخدام أى
 وان وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
 أقسام) زيد خامس وهو بدل كل من بعض كقيمته فمودة يوم الجمعة بنصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
 ظرف الزمان لا يتعدى لا عطف قال السبوطي ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل يجعل ال في الجنة للجنس (قوله بدل الشكل)
 سماه المصنف بدل مطابق لو قومه في أسمائه تعالى نحو والى صراط العزيز الحميد الله الجبار وانما يطلق الشكل على
 ذى أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوى له في المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
 واحدة فيتنفعا ماصداً وان اختلفا مفهومهما كز بدأخوك (قوله بدل البعض) أى قليلاً كان أو مسارياً أو
 أكثر كما كانت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بدل الاشتغال من ضمير يعود للبدل منه عند
 الجمهور خلافاً لما في شرح الكافية وهو امامند كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بدلاً من
 الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألعوض عن الضمير ما ببدل الشكل فلا يحتاج
 لربط لانه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخال ال على كل وبعض خطأ
 لالزامهما الاضافة لفظاً ونية كقبل وبعد وأى لسن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلاً (قوله وهو
 الدال الخ) أى فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الاتقالية لا الابطالى (قوله وبدل البداء)
 بفتح الواو والبدل المهملة مع المدأى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأزل قصد ابدأ أى ظهر له ذكر الثاني
 وبعضهم فمأه وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لانه لم يثبت حذفها (قوله بدل الغلط والنسيان) أى
 بدل شئ ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصد أو لانه لم يبين فساد قصده لأن البدل نفسه هو الغلط
 أو النسيان بل هو لفظه ما فتبين أن اللفظ متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضع
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لسلك من القسمين) أى وللثالث أيضاً ان
 كان أراداً ولا الأمر بأخذ النبل نسماً وهو امم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب أخذ
 المدى فدكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المحجمة هي السكين العربية والجمع شفاك ككتابة وكلاب

أى اذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدل الغلط لانه من بدل الغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلامدى يصح
 أن يكون مثلاً لسلك من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بدل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة

كانك ابتهاجك استهالا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر الا ان
ن البدل بدل كل من كل
فقتضى الاحاطة بالشمول
كان بدله اشتمال أو بدل
من كل فالأول كقول
بالي تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فالولنا بدل
من الضمير المجرور باللام
هو فان لم يبدل على
احاطة امتنع نحو رأيتك
يداه الثاني كقوله

بني ان أمرك ان يطاعا
وما ألفتني حلمي ضاعا
لمي بدل اشتمال من
بني في ألفتني والثالث
قوله

عدني بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
يجلى بدل بعض من
بني في أوعدني وفهم
ن كلامه انه يبديل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
يبدل منه الظاهر
القا نحو زره خالدا

(ح)

دل المضمّن الهمز يلى
همزا كن ذا أسعيد

بلى

(د) اذا ابدل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

ل أخيرا أم شرأمتى قأ تينا غدا أم بعدد
اليانيسة من بنايه من

وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا
احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجوازه (قوله كانك) بكسر الهمزة أي كنهه الجملة وابتهاجك
أي فرحك بدل اشمال من الكاف وجلة استهالا بسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أول الصيرورة
أي ان ابتهاجك أمالي الغلوب أو صبرها مائة البك ولكن المبدل منه في نية الطرح راعي في الخبر ضمير
الابتهاج والاقبال استتمت (قوله لأولنا الخ) أي لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين واردة
الجمع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دلائل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جمهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قيد الحد يدو شدة بشين مججمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف البعير استهارة قدم الانسان بجمع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الباء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أي البارز وان لم يحضرنى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندا أعجبتني جاهها كما لا يجوز
تعجبني جاهك اه وهو غير مسلم لتصریحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبني مضارع مبسوود بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو
ز بنا أعجبتني جاهه فلا مانع من جعل جاهه بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن السمايين
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمرا من مضمرا ولا من ظاهرا مطلقا الا اذا أفاضرا با وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمّن الهمز) أي بدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمّن معنى
الشرط بلى ان الشرطية كمن يقم ان زيدوان عمرو أقم معه وما صنع ان خير او ان شرانجز به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلى بدله ذلك
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحجاز بذا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أعمامة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يلى حوف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولدا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جهه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل إنما يلى حوف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع
انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حوف الشرط إنما يلى بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ أخبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جواب الكاف لغرض لفظها (قوله ويرد على الفعل
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محي الاقسام كلها فيسهل قبل الكل كهذا المثال فان الجي هو نفس المشى وبدل
الاشتمال كآية البيت اللذين في الشارح فان اتى الأثام يستلزم مضاعفة العتاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمبايعة * ويبدل الفعل من الفعل كن *
(ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعمل بنابدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمبايعة تستلزم الاخذ كرها او طوعا ومنه مثال المثل فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها او يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه او رسوله بناء على ان البديل هو المشتبه وانما تيب قوله يمين على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يمان لادعاء المتكلم انه من الكرام فلا يخيب قاصده وبديل اليه ض نحو ان اصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فتدأ بعد الماس من ان المراد الاشتمال بغير السكاية والحزنية والا كان كل بديل بعض كذلك افاده الهنيدان وبديل الغلط جوزه سيبويه وجامعة والقياس يقتضيه كان تطهر يدها فكسبه جبة يشكره اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بشد الماء خبران فقدمما والله نصب بنوع الخافض وهو وار القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان وقوخذ بديل اشتمال من تبايعا كرها مفعول مطلق بتقديره مضاف أى أخذ كرها أو جلال أى كرها وهو أنسب بقوله طائعا (تنبية) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عرب الاول من نصب او حزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما آتاكمون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة للذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(النداء)

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوها أكثر من القصر فلغائه أربع لكن المكسور الممدود صدر قياسى لان قياس فاعل كنادى والفعال وغيره مسمى لكن وجه الضم مع المدان لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقابلة عن واو ككساء كفى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بياء واحدى أو خواتمها المراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل ياء الله ولا تناقض في يازيد لا تقبل لان بالطلب اقباله لسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا للمميز لانه الذى تتأني اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكينة حيث شبهها بالمميز في النفس ويا تخجيل (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صحح الكسر أيضا والنداء صفة من الندأى وهو البعد والكاف في كائنات بمعنى مثل أى عمائل معطوفة على متخيل أى الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء ومماثلة بالخ وانما قد بها لانها أهم الادوات اذا تدخل كل نداء ولا يقدر عند الخذف غيرها وتعين في الجملة والمستغاث وأبها وأيتها لعدم مباحها بغيرها لبعدها حقيقة أو تزيلا فاه غير لازم في ياء (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حروف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الودع وامم فعل بمعنى أدعو ولكنها في الثانى مكسورة وهما في ذلك نظائر صرت كهل ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج للالصوت ليمسح وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومنه المبردان أو يا وهما للبعيد وأى والهمزة للقريب ياء للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استئذنه منزلة كما اشار له الشارح بقوله أو فى حكمه وكذا مجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع تكسبه للتأكيده لعدم تأنيبه ولا مانع منه للتشديد (قوله واز بداه) وحرف نداء وتنبية وزيد نادى مضموم تقدير المناسبة ألف التندبة وإطاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الباء وشده الرأى مجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلقى فأعرب بأعرابه وهو الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها وتجبى عطائعا
فتؤخذ بدل من تبايع
ولذلك نصب (ص)

(النداء)

وللنادى النداء أو كالنداء
وأى وآ كندا أيانم هيا
والهمز للنادى والمان ندب
أر يا وغيره والذى اللبس

اجتنب

(ش) لا يخالو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا أو فى حكم البعيد كالنائم والساهى أو قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء ياءى وأو يا وهما وان كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أقبيل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو واز بداه وواظهم راه ويا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التباس تعينت وا وامتنت (يا ص)

وغير مندوب ومضمر وما جامستغنا فديهرى فاعلم

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وا زيدا ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيبتك ولا مع المستغاث نحو يا زيد وأما غيرهنه في حذف معها الحرف جواز افتقوله في يا زيد أقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر النحويين منعه ولكن أجاز طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن منعه فانصر عاذله أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر
 ذا ارعوا فليس بعد اشتعال الرأس * س شيبا إلى الصبا من سبيل
 أي يا ذوا ما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي يا كرا (ص)

النداء لفظا (قوله وذلك) أي التعرّي المفهوم من يعرّي (قوله والمشار له) حقه أن يقول والمشار به أي اسم الإشارة لانه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المنصّل بكاف الخطاب فلا يقال يا هناك (قوله لا يجوز حذف الح) أي لأن الحذف يناق مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمحل كونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيبتك وقوله

يا بجر بن أيجر يا أنت * أنت الذي طلقت عام جمته

أبان يافيه للتنبية وياك مفعول محذوف يفسره كفيبتك وأنت مبتدأ مؤكّد بانث الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير الخطاب ما غير فلا ينادى اتفاقا وأما حديث يا هو يا من لا هو الا هو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا أيا نحن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالبنى للنداء وهو النكرة المقصودة ما غير المقصودة كيار جلاخذبيدي فيلزمه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أيضا لانه لم يعتد به لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعرّي ويزاد لفظ الجلالة لانه لا تفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لا احتياجه لمد الصوت لمداني الحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وكما كيا للماء والعشب تعجبان كثيرهما فالجمله سبعة وفي الإشارة رسم الجنس المميز الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى ان أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيهما وهو نذهب البصر بين رحلوا المسوموع على ضرورة أو شدوذو نحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما مارا الانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما وثرا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصر برون بان هؤلاء بمعنى الذين خبرتم وتم وقتلون صلته أروها اسم إشارة خبرتم أوعكسهم وقتلون حال (قوله ذا ارعوا) مصدر نائب عن فعله أي يا هذا انكف عن دراعي الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت يا أصبح بالليل وأصلها ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها استعطفه ليخلصها مما هي فيه بمعنى أصبحت (قوله أطرق كرا) أي يا كرا وان فرخم محذف النون على لغة من لا يفتقر فتبعتها الانصاف لكونها اليناز ائناسا كثيرا بما كيا سباني ثم قلت الواو ألغا التحركها وانفتاح ما قبلها وأكاه حلال اجما كافي حياة الحيوان وهـ نأ مثل تمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكرر وتواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق أمر برفعه النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمر برفعه العلمية يوز يد بالنداء وضوحا لانه ينكر قبل النداء اذا المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصص بلو بقيت العلمية لقت الاضافة وأما النداء فقصد الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع ال لانه لا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرين بخلاف العلمية فانها تعبرا أداة ظاهرة فندير (قوله بنى الخ) قيل حلة بناء شبهه بكاف ذلك خطابا لفرادا من الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعراها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو ادعوك خطايا وفرادا تعريفا وهي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة وبني على حركة ابدالنا بروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذا كسر يلبس بالمضاف ليام المتكلم بعد حذفها والفتح مقصود فان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

مقصود فان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

(قوله ويأثلاثه وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الأول شبهه المضاف في الطول والثاني اعطفه على المنصوب ويختص حينئذ ادخال ياء على الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس فان ناديت جماعة هذه عندهم فان لم تتعين نصبتهما أيضاً وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضمنت الأولى لأنه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأل على المختار لأنه نكرة أو يبداهما عين ولم يكتف بتعريف النداء لأن يالم مباشرة ونصبته أو رفعته لأنه تابع المضموم الا اذا أعيدت يافجب ضمه مجردا من أل وان أراد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كافي القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتتح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو إلحاح من زيد ولانهم يفتح التاء من وهن من اذا ضغف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا إلخ) ذكر ستة شروط أفادها اللغاة بالمثل وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فنحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يحذف بالفتح وتام وهو كون ابن مفرد الامني ولا جوار ولا يخفى أخذهما من صنع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالثاني والجمع على حده خارجا عن ذلك وانظر جمع التكسير كياز يودان بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكتمر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط التوري في شرح مسلم كون البنوة حقيقية (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقله استمهالها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يودان فاطمة ويا هند ابنته يدا بضم والنصب وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصبان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لأنه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحاضر بينهما ما سا كذا غير حصين أو هو فتح بنوية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر أرفتح اعراب على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للاستهله واما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كافي التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قد رضمه لفتح اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى ٢ رضمه مقدر على ابن لحرمة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد لفظ ابن مفهم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان اعدم تمام الأول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيد اللفظيا بالرادف كما سيأتي في سعيد سعد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه لم يقع أول سطر أو تقطع همزته لا شعرا ولا ثبت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع به علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أولم يكن صفته بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو نبي الابن أو جمع أو وقع بعد شئ أو جمع كما مر مثاله ولم يصف لاسم أبيه حقيقة بل ضميره أو لجداه أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير والقاضي زاد الطبلوي في نظم له ولأمه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا للضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويأثلاثه وثلاثين (ص)
ونحو زيد بضم وافتتح من
نحو أزيدين سعيد
لانهم
(ش) أي اذا كان المنادى
مفردا علميا ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جاز
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
يازيد بن عمر ويجب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد لفته أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافا
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسيأتي في
نحو سعيد سعد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذ لم يقع به علم اولم يقع به علم ووجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد بن

(٧٥)

أخينا فيجب بذاه زيد على الضم في
هذه الامثلة ويجب ان يضاف
انسان والحالة نفس (ص)
راضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

بماله استحقاق ضم بينا
(ش) تقسم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أوكرة مقصودة يجب
بناؤه على الضم وذكرونا
انه اذا اضطر شاعر الى
تكوين هذا المنادى كان
له تنوين وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع ههنا من الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ومن الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت
* يا عديا لفة وقتك الاراق

(ص)

واضطرار خص جمع يا آل
* الامع الله وعجكي الجبل
والا كثيرا اللهم التعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
اياكما ان تعقبانا شرا
وأما مع اسم الله تعالى
وعجكي الجبل في يجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقباً على ما صرح به ابن خروف وجرم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى به نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضي فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أن قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ بط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير مرة (قوله أى اذ لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كاذ كره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أولم يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلامنه أو
عطف بيمان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان نى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أولم تكن
البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النسكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الا أن يقال لعلة
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز النصب كشيبة المضاف أفاده الصبان
(قوله وراضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبني اذ اضم كخاله قبل
الاضطرار ومعربا اذ انصب رجوعا لاصل الامعاء وحيث يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله عماله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهة
المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من نجأتى مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب قالى بمعنى منى متعلق بحال محذوفة كاذ كر أو يضرب
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقى وواقى جمع واقية أى حافظة فابدات البوا والاولى همزة لماسيأتى في قوله
وههنا أول الواو ين ردا الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعتة سعى به الشعر
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يقدح في ثلها باقى
الادوات (قوله واما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبهابه نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد كخفى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يافى الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به الناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها لعدم
مفارقة تها صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث تثبت ألف يا وجوبه وقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحيث تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يالان ما بهى بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الاصلان كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم يم
الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يافرا من دخولها على أل
وخصت الميم لمناسبتها ليا في انها للتعريف عند حيز وشدة لتسكون على حرفين كيا وأخوت تبركا بالبداءة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم يم مشددة معوضة من حرف النداء
وشد الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

أزومه نصبا كآز يذو الحيل
 (ش) أي إذا كان تابع
 المنادى للمنادى مضافا غير
 مصاحب للذات واللام
 وجب نصبه نحو يازيد
 صاحب عمرو (ص)
 وما سواه أرفغ أو نصب
 واجهلا
 كاستقل نسقا وبدلا
 (ش) أي وما سوى المضاف
 المذكور يجوز رفعه ونصبه
 وهو المضاف المصاحب لال
 والمفرد فتقول يازيد
 الكريم الاب برفع الكريم
 ونصبه ويازيد الظريف
 برفع الظريف ونصبه وحكم
 عطف البيان والتوكيد
 حكم الصفة فتقول يارجل
 زيدوزيد بالرفع والنصب
 وياقيم أجمعون وأجمعين
 وأما عطف النسق والبدل
 ففي حكم المنادى المستقل
 فيجب ضمه ان كان
 مفردا نحو يارجل زيد
 ويارجل وزيد كما يجب
 الضم لو قلت يازيد ويوجب
 نصبه ان كان مضافا نحو
 يازيد أبا عبد الله ويازيد
 وأبا عبد الله كما يجب نصبه
 لو قلت يا أبا عبد الله (ص)
 وان يكن مصحوبا ل
 مانحنا
 نصبه وجهان ورفع ينتقي
 (ش) أي إنما يجب بناء
 المنسوق على الضم اذا
 كان مفردا معرفة بغير آل
 فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كثناء عدة وألقابن أما البدل فيجب فيه ذلك
 كأي ماء وماء وتعالى وتعالى فكذلك بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالأبوصف غيره
 مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قول اللهم فاطر السموات وجهه سبويه على النداء المستأنف وقد تحذف
 منه آل فيصير اللهم وهو كثير في الشعر (قوله اني اذا الخ) الحدث بفتحين الامر الحادث من مكاره
 الدنيا والماء أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن
 يذكرها المحيب تمكين الجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا
 على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أزورك اللهم اذالم تدعني اذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
 المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لامعربة ولا مبنية طرر وجهان عن النداء فهي
 غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة
 كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذى الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون آل حال من تابع
 أمر من ضميره في المضاف قيل ولو قال ذى البناء اشمل المثني والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظي
 هو نفس الحركات وما نائب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما نائب عنها فتدبر والمراد الضم
 لفظا أو تقديرا كياسيبويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد
 بقرينة ما بعده واصل ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه محظا وبالغمية نظرا
 لسكونه اسم ظاهرا كياز يد نفسك أو نفسه وياقيم كما هم أو كما هم وياذا الذي قت أو قام (قوله وجب نصبه)
 أي مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
 والاجاز لسكونها في نية الانفصال كيارجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيهة بالمضاف كما قاله الرضي وان
 صرح السيبوي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
 نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كأي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
 فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه
 الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) أي من تابع ذى الضم
 خاصة تفرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بالآل ولا الا النسق والبدل فكاستقل لما يأتي
 (قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن آل كيارجل زيد وكذا يارجل
 ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة للمصوب وكذا المضاف اضافة ضمير محضة مع خلوه من آل
 والمشبهة به كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا
 اعراب ولا بناء كما قاله الساماني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من آل
 والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منهونه لشبهه
 بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البدل على نية تكرار العامل
 وهو يا والاعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
 الخ) اسمها نسق ومصحوب آل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق
 لان البدل لا يكون الا خاليا من آل اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
 التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب آل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
 العامل في الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحلها وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه
 قال الصبان ولا بعد فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتق أي يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقربي معي والطير برفعه وانصبه (ص) (VV) وأياها مصحوب آل بمصد صفة

يلزم بالرفع لذي المعرفة وأياها الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا

يرد (ش) أي يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذي فعل كذا فأي منادى مفرد مبني على الضم وهما زائدة والرجل صفة لأي ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود بالنسباء وأجاز المازني نصبه قياسا على جواز نصب الظريف في قولك يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أي الأبا بم جنس محلي بال ك الرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبيل أو بموصول محلي بال نحو يا أيها الذي فعل كذا (ص)

وذا إشارة كأى في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لنسبائه كما يجب رفع صفة أي والى هذا أشار بقوله ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنسباء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

يقال يا سعد سعد الأوس ويأتي

لا تدخله آل (قوله والختار الرفع) أي تبع اللفظ لما فيه من مشاكاة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه آل لا يباشرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشرفه وتسمك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفًا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا فجملة أو بسخرنا مقنرا (قوله وأيا الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب آل مفعوله متمم عليه وبعده وصفة وبالرفع أحوال منه أي وأياها يلزم مصحوب آل حال كونه صفة له مرفوعا كأننا بعده أو مصحوب آل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أي يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل ما لتأويله بالنداء كور من أيها نداء أيها الذي أو حذف خبراً حدهما للدلالة الآخرة عليه أي ورد أيضا وقوله بسوى هذا أي المند كور من مصحوب آل وذا والذي (قوله فاي منادى مفرد) أي ذكورة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبت صفتها أوجعت كبايها الرجلان أو الرجل لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كبايها النفس ولا يجب كما قاله الساماني (قوله وهما زائدة) أي خوف تنبيه زائد لا محل له لئلا يظن أنها عوضا عما قلنا من الإضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة في نحو أيما نداء عوارضتها بالنسباء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الإبهام والغلب فتح هذه الهماء وقد انضم اذالم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أي تبع اللفظ لها فنيه التسامح الماروكذا يجب رفع نعتها اذا نعت كبايها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كقاف الاشمونى والظاهر ان المتناع من ذلك عدم السماع والافتتاح أي في محل نصب مثلها كما اختاره الصبيان ولم يوجد مانع من مراعاته في نعتها كما وجد في أي (قوله لانه المقصود بالنسباء) أي وأي وصلة لندائه لا امتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمها كالأولى بأشرف الحرف تنبيهها على انه المنادى وخصت أي بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها (قوله محلي بال) أي الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة سواء فارت الوضوح كاليسع والسموأل أو كانت لاح الأصل كالخرف أرفى العلم بالغلبة كالنجم فسلك ذلك لا يتوصل لندائه بأي ولا بذابل ينادى هو مجرد من آل راجز في شرح الكافية ادخال ياعلى آل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أي بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعتة حينئذ بذى آل كما مثله الشارح وفاقلا بن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كالأزاد كما * ودعاني واغلا فيمن دخل

بخلاف ما اذا نودي اسم الإشارة نفسه (قوله كأي في الصفة) أي في لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثلها ويراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذا الرجلان بخلاف أي كما مر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرابعى ومفعوله الأول محذوف أي يفيت مخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقايم بين قوم جالس اذا القايم ويا ذا الذي قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه آل كحاله في غير النداء (قوله في نحو سعد الخ) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى معردا أو كرمضا فإلى غيره علما كان كما مثل أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فان لم يصف الثاني كياز يندى لم يجب نصبه (قوله يا نيم نيم عدى) احتراز بالاضافة عن

والنصب (ص) في نحو سعد سعد الأوس يقتضب * ثان وضم وافتتح أو لا نصب (ش) نيم عدى ويا زيد زيد

المندى فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد وعلى اضمار أعنى أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين

الضماف والمضاف اليه
من ذهب البرد أنه مضاف
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
يانيم عدى نيم عدى خلف
عدي الأول لدلالة الثاني
عليه (ص)
المندى المضاف الى ياء
المتكلم

نيم مرة من قرين نيم قبس وضيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل والتبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زبد اليها لاشتهاره بالجماء أى الغناء طافى السير (قوله فان ضم الاول) أى لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أى للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بانه لا يصح توكيداً معنوياً لانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتي التعريف اذ تعريف الأول بالعمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العمية وللمصنف أن يكتب في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني مقحم) أى زائداً بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل بين المتضاميين كالفصل لاتحاده بالاول لفظاً ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للشاكلة وعليه ففتحة اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطوب اعامل وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً بواقفه تفسير الحفيد الاغمام بالتأكيده اللفظي ففتحة اعراب وافتقر الفصل به وهدم تنوينه لما ضرو ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حينئذ على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين تكسمة عشر وجعل مجموعهما مندى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

واجعل مندى صح ان
يضاف اليها
عبد عبدى عبد عبد
عبدى
(ش) اذا أضيف المندى
الى ياء المتكلم فاما أن يكون
تخيلاً أو معتلاً فان كان
معتلاً فكسمة حكيمه غير
مندى وقد سبق حكمه في
المندى الى ياء المتكلم وان
كان تخيلاً جاز فيه خمسة
أوجه أحدها حذف الياء
والاستغناء بالكسرة نحو
يا عبد وهذا هو الأكثر
الثاني اثبات الياء ساكنة
نحو ياء يدي وهو دون الأول
في الكثرة الثالث قلب الياء
أنما وحذفها والاستغناء
عنها بالفتحة نحو يا عبد
الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها
وقلب الكسرة فتحة نحو
يا عبد الخامس اثبات الياء
حركة بالفتحة نحو يا عبدى
(ص)

المندى المضاف الى ياء المتكلم
(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيها آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وتجوز العمام حذفها في المثني والجمع اكتفاءً بياهما برده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان محيياً) أى ومعتلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويليهِ في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكترون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى
أى بقولى يالهفا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقديم ان سكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد
حذفها كلفردا كتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء ككرب والأبرين
والقوم لانحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لى ويأتم لاتفعل بالضم فهو منصوب
لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن جوز أبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أى خلفتها او يتوصل اليها بفتح ما قبل
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدر سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف
الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستمرأى اطرد خبر وأفرده على اية

المذكور

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المندى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوباً بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

المذكور لان العطف باولان والتقسيمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي
 التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أي وجودها بأما نبتاها في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
 وقلها الثاني قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله ونكسر الميم) أي لتدل على الياء
 المحذوفة وهو وجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
 فاعرابه مقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين تخمسة عشر وهو مضاف للياء تقدير
 كما قاله الرضي فاعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلا فيقدر فيه الضم
 تخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله بأبت) أي زيادة على
 اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة
 المعوض عنها التاء التي نبت فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالف ونصبه مقدر لفتحته مناسبة التاء اذ هي
 تقتضى فتح ما قبلها أبدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كعلامته
 وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء رفقا وخطا وهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كافي
 التسهيل فالأولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسراً أكثر وهو
 عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجاءت سبع لغات في نداء الابوين
 (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبى لازت فينا فاتما * لنا أمل في العيش مادمت عائشا

وقوله * يا ابتاعلك أو عسا كما * فضرورة لسكن الثاني أهون لنهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل
 لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث
 فتكون لغة عشرة والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضارت لرمح التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطاع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
 فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظا
 آخر تختص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرد في سبب متعلق به والامر عطف
 على وزن محذوف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حاد كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر
 وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
 بضم الفاء واللام وللا تقي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفتهما الالف
 والنون للتخفيف وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشاويين والمصنف الا ان
 الحذف عندهم للتخفيف لا للتخيم والاقبل للذكر فلا وللانثى فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
 ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا جرح في الشعر فل والمصحيح عند البصريين ان فل
 وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
 بالنداء لا يخرجان عنه أصلا وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
 وفلانة فكنياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما عن مادة
 وحكا (قوله وياؤمان) بضم اللام وسكون الهزرة هو العظيم للؤم أي الشيخ ودناءة النفس ومعناه
 وحكمه يأمئهم وياؤمان وياؤمئشان ونومان بفتح النون والاكثر في بناء مفعلان كونه للتم كاذ كروقد
 جاء في المصحح كيا طيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأ مائمانه فعل
 اضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
 فتحذف الياء منهما الكثرة
 الاستعمال ونكسر الميم
 أو تفتح فتقول يا ابن أم
 أقبل ويا ابن عم لامفر
 بفتح الميم أو كسرهما (ص)
 وفي النداء أبت امت عرض
 * واكسر أو افتح ومن
 الياء التعويض
 (ش) يقال في النداء يا أبت
 ويا أمت بفتح التاء وكسرهما
 ولا يجوز اثبات الياء فلا
 تقول يا أبتى ويا أمتى لان
 التاء عوض من الياء ولا
 يجمع بين العوض والمعوض
 عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)

وفل بعض ما يخص بالندا
 * أو مان نومان كندا
 واطردا
 في سبب الاثني وزن يا خبات
 والامر هكذا من الثلاثي
 وشاع في سبب الذكور فعل *
 ولا تقس وجر في الشعر فل
 (ش) من الاسماء مالا
 يستعمل الا في النداء نحو
 يافل أي يارجل وياؤمان
 للعظيم للؤم وياؤمئشان
 للكثير النوم وهو مسموع
 وأشار بقوله واطردا في
 سبب الاثني الى أنه ينقاس

الاصناف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالتردد فيما بعدها الامفعلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للدم كاذ كر بخلاف العلم كقطعام واما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت فعيده لسكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالسكاع أو هو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كينزال مبنيا لشبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أو لتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبنيا لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعال فهو مشبه بالحرف بالواسطة وبنيا على حركة لانتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالسكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطرادى للمناسبة خبث في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كلامها لا يبنى الا من ثلاثي تام كمثل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو ينز ويذبح ولهم تمام تصرفهما (قوله يا فسن الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر واما الكع فعن الكع لانه من الكع لسكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي ائيم فعدل عنه الى الكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كاسر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالسكسركاية صوت شرب الابل اطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله اعلم

(الاستغاثة)

هي نداء من يخاض من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ياء تمتنع حذفها كما مر (قوله كيا للرضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بلام) أي فهم ومغرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاءه شبهها بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يهرب اذا وجدت اللام والاف كغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معر باقبل النداء والابقي على بنائه كيا لهذا فندما يبنى على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تميز الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أبقي وبالي من النوى * وياد مع ما أجري يا قلب ما أصبى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الاستغاثا لاجله والمستغاث به محذوف وفاقلا بن تصغير واحلم انه اختلف في هذه اللام فقول هي بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتمت الالب بعدها بألف يا حذف احداهما لساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح والفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمنه معنى ما يتمدى باللام كأن تجيء وقيل يحرف النداء نيابته عن الفعل ولا يمد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من اجله وهو امام متصرف له فتعين اللام كقول عمر يا لله لاساميين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لاسها تأتي للتعامل مثلها كقوله يا للرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لم ديننا

في النداء استعمال فعال مبنيا على الكسر في ذم الاتي وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فاسق وبالسكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فعمل ثلاثي للدلالة على الامر نحو نزال وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يا فسق ويا غدر وبالسكاع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل (ص)

(الاستغاثة)

اذا استغثت اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للرضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أمام الضمير فتفتح كيان يدل ذلك الامع ياء المتكلم على ما سر واذقلت بالك احتمال ان الخطاب مستغاث به وله وعي متملقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فقال كلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعو لزيد فهو رجلة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف فافعله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كانه تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى) المستغاث الخ) أفاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمدكور في قوله اختصاص الكسر بالمعطوف بلاياه والمستغاث له كررت يأم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المتهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشبه المستغاث الأول في انقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولها يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغز بيمعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي تارتبها من العقبة وهي النوبة في كل يحيى ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد يتخول منها فيجعل كالمنادى في التكم كقوله

ألا يا قوم بالحب العجب فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمها بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيث ضمني على ضم مقدر للنسبة الألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المنذر مع ألف النوبة ضم مقدر لأفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على التفتح ومنع الرفع في بابه صبان فان لحقت الألف مضافا كما غلام بدأ يظهر نصبه في الأول وقار الجري الثاني للنسبة أو مثنى أو جمعها لظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما بينيتان على ما يرفعان به من ألف أو وار فيقال يا زيدا ويا زيدا يدرنا فتأمل (قوله نحو بالدهامية) أي تعجبان عظمة وقولهم بالياء والعشب تعجبان كثيرهما وظاهر كلامه ان الاستغانة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويعتدل أنها باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغانة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزيلا فاذا قلت يا لاء فكذلك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك وباللحجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة ثم اها في يزيد ويجوز كسرهما باعتبار انهما مستغاثان والمستغاث محذوف أي يا قومى للتعجب واللاء بالدهامية فان أي بالألف تميز الاعتبار الأول (خاتمة) اذا رقت على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الخاقها جاء السكت كاسياني في النوبة والله أعلم

(النسبة)

هي بضم النون افة مصدر تذهب الميت اذا نوح عليه وعدد خصاله أو أكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفان دعاء المتفجع عليه أو التويع منه (قوله بالمنادى الخ) يشير الى أن المنذر ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا نداء المضاف لضمير الخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما سر تصریح ونقل الغارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا لاحقية فاذا قلت يا حمدا فكذلك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك وواخرناه احضر حتى يرفك النامس فيعذروني فيك (قوله ولا ما أهما) عطفت على الضمير المستتر في يناسب للفصل بلا على حد ما أشركنا ولا آباؤنا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستغناء من المهم كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشهر أي به حذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتجدد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المنصف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كينز من الخ) مثال للموصول بما اشهر به وهو يندب بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله لي الخ حال منه وأصل زمن زم بثلاث ميات بدأت

وافتح مع المعطوف ان كررت يا
 وفي سوى ذلك بالكسر اثنا
 (ش) اذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فلما أن تكرر معه يا أولا فان تكررت لم الفتح نحو يا زيد يا عمرو ليكر وان لم تكرر لم الكسر نحو يا زيد يا عمرو ليكر يا زم كسر اللام مع المستغاث له والى هذا أشار بقوله وفي سوى ذلك بالكسر اثنا أي في سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكرر معه يا كسر اللام وجوبا فتكسر مع المعطوف الذي لم يكرر معه يا ومع المستغاث (ص) ولام ما استغيت عاقبت ألف ومثله اسم ذر تعجب ألف (ش) حذف لام المستغاث وتوثق بألف في آخره عوضا عنها نحو يا زيدا عمرو ومثل المستغاث المتعجب منه نحو بالدهامية وباللحجب فيحجر بلام مفتوحة كما يحجر المستغاث وتعاقب اللام في الاسم المتعجب منه ألف فتقول يا عجباً لزيد (ص) (النسبة) مال المنادى اجعل المنذر وما نكر لم يندب ولا ما أهما

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجله ولا المهم كاسم
 الاشارة نحو وراهناه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمناه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف * متاوها ان كان مثلها حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة وغيره انلت الأمل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه حذف ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنوين ينافي
 آخر صلة وغيره نحو وامن
 حفر بئر زمناه ونحو
 يا غلام ز يده (ص)
 والشكل حتماً أوله مجانسا
 * ان يكن الفتح يوهـم
 لا بسا

(ش) اذا كان آخر
 ما تلحقه ألف الندبة بفتحة
 طمته ألف الندبة من غير
 تغييرها فتقول واغلام
 أحماه وان كان غير ذلك
 وجب فتحه الا ان وقع في
 لبس فمثل ما لا يوقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام ز يده وفي زيد
 واز يده ومثال ما يوقع
 فتحه في لبس واغلامهوه
 واغلامكيه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياء بعد الضمة واو الالف
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة فتمتحت
 وأتيت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلامهاه
 لا تلبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفظة حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصبيته واحزنه واما محله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الالمعروف) أي بالعلمية أو بالضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كافي الدادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لاني المتوجع منه فيجوز وامصبيته وان جهات المصيبة قبيل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليكون مثالا ثانيا
 لهم لانهم منه ومنه أيضا الضمائر وأي فلا يقال واز يده ولا واز يدهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شي من ذلك
 عاموا واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه مقدر اسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسر والحق الألف لم يؤثر فيه شيأ لعدم اتصاله به وجلة حفرصلته وزمزم
 ان اعتبر من كرا كالتليب أو المكنان فنصرف فيسره كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فبئر
 منصرف وتندبر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فللمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكما كاصلة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جواز كاسياني (قوله متاوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفا مثلها حذف اذا لا يمكن اجتماعهما فالحذف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أنى بها الغرض (قوله كذلك الخ) أي حذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضا فالصلة تجرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للندبة لا لتنوين وقوله من صلة الخ بيان للندبة وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفردا
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادى وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تولد الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينية سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهززة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضا لانتقام مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مجنى على
 ضم مقدر للتعدي كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لانتقام الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأنى بهاني هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 يا موسياه (قوله تنوينها) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يداناه واز يدوناه وبينان
 على الألف والواو كنداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيأ لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف
 موقعا في لبس وجب بقاؤها وتقلب الألف حرفا مجانسا لها فتقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا
 الأول أي جعل الجانسا تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لا بسا) من لبست

الامر

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب

بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتماً إلى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانسا
 له من واو يده ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يدها واغلام ز يده (ص)

هنا السكت نحو وان يدها
أو وقف على الألف نحو
وان يدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
الاياعمر وعمره

وعمره بن الزبيره

(ص)

وقائل واعبديا واعبدا

من في النداء اي اذا سكون

أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف

الى ياء المنكلم على لغة من

سكن الياء قبل فيه واعبديا

بفتح الياء والحاق ألف

الندبة أو ياعبدا بخنق

الياء والحاق ألف الندبة

واذا نذب على لغة من

يخنف الياء ويستغني

بالكسرة أو يقلب الياء

ألفا والكسرة فتحة أو

يخنف الألف ويستغني

بافتحة أو يقلبها ألفا

ويقيمها قبل واعبدا ليس

الاو اذا نذب على لغة من

يتفتح الياء يقال واعبديا

ليس الا فالخاصل انه انما

يجوز الوجهان أعني واعبديا

وواعبدا على لغة من سكن

الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيم الحذف آخر المنادى

كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللغة

ترقيق الصوت ومنه قوله

أي ترقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خلطته (قوله هاء سكت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء للدلالة على قوله صله بالألف يوهم وجوده فثبته هنا على عدم وجودها مطلقا وقيل
تجيب ان نذب بياء التلايتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكالمندوب فيظهر ضمه في نحو وان يد
وامعديكرب ويقدر حركة البناء الاصل في واسيبويه وللحكاية في واغام زيد وان نذب بالألف فدرضه في
الجميع لسكن في الاو ائب لمناسبة الألف وفي الأخير ينحتمل انه كذلك واهم مقدر لر كتي البناء الاصل
والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أو لم من
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدم مع الألف والنصب على المحل كافي الاستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام زيداه واطالع اجلاه فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع
الألف لمناسبة وسبباً في المضاف لياء المنكلم (قوله الاياعمر وعمره) من الهزج وعمره والأول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني نأ كيداه رابح فيه حرف ندبة للتلايتبس كسر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمره والأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمره بن الزبيره لان آخر البيت محل
وقف وقد يقال لاشاهد في الاو ايضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبره مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الألف
(قوله أو ياعبدا بخنق الياء) أي لا لتفهما ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير انصبه مقدر من المناسبة الالف الموجودة والياء المحذوفة فظير ماضي (قوله واعبدا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاو وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوى محي الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قد يفروى لما قرأ ابن مسعود ونداد ايامال قل ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار من الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين
للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لسكن قد توجه به انه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم ويجوزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذوف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو مصدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أي رخم ترخيمها وحذف الخ نأ كيداه لفظي بالسارى أحوال مؤكدة من فاعل الحذف لا من
المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذوف بخنق مضاف أي وقت ترخيم لسكن
يلزم على هندا وما قبله تحصيل الخاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
لترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا فففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قابلا فان قدر ارادة صار المعنى
رخم لارادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالأبواب ما فعل الخ
فالهما اذ الامة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمى على البلى * ولا زال منها لبحر عاتك القطر
والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه
وخصها بالذكرة لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخم الحواشي لاهرا مولانز

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو ياسعا والأصل ياسعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أمث بالهاء الذي قدر خما
 بحذفها ورفعه بعد واحد مثلا * ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا الال رابعي فافوق العلم * دون إضافة واسناد تم (ش) لا يخول المندى
 من أن يكون مؤنثا بالهاء أو لافان كان (٨٤) مؤنثا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان هاءا كفاظمة أم غير علم تجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
 أو على ثلاثة أحرف كشاة
 فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شا
 ومنه قولهم يا شا ادجني
 بحذف تاء التانيث
 للترخيم ولا يحذف منه بعد
 ذلك شيء آخر والى هذا
 أشار بقوله وجوزنه
 الى قوله بعد وأشار بقوله
 واحظ الى آخره الى التسم
 الثاني وهو ما ليس مؤنثا
 بالهاء فقد كراهه لا يرخم الا
 بشروط الأول أن يكون
 رابعيا فكثر الثاني أن
 يكون هاءا الثالث أن لا
 يكون مركبا تركيب إضافة
 ولا اسناد وذلك كعمان
 وجهف فتقول يا عم ثم يا
 جهف وخرج ما كان على
 ثلاثة أحرف كزيد عمرو
 وما كان على أربعة أحرف
 غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب إضافة كعبد
 شمس وماركب تركيب
 اسناد نحو شاب قرنا هافلا
 يرخم شيء من هذه وأما ما
 ركب تركيب مزج فيرخم
 بحذف عجزه وهو مفهوم
 من كلام المصنف لأنه لم
 يخرج منه فتقول فيمن
 اسمه بعد يكرب يامعد
 (ص)

عن كانه يلزم عادة من الاطحة بالاطراف الاطحة بالسكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء أي كثير ووزر ضده أي كلامها معرفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة الخجلة (قوله)
 حذف أو اخرج) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث
 ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
 سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الرجعة للترخيم (قوله وفه بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كاطرافي أرطاة وأجاز سيمويه ترخيمه نانيا ان بقى بهد الهاء أربعة فكثر
 وجعل منه * أحار بن بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)
 بدل من الرابع ودون إضافة حال من الرابعي (قوله تم) اسم مفعول نعمت لاسناد أي ودون اسناد تام
 قال سمركانه - تترز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة يفيد ان
 الاضافة تمنع الترخيم كلاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم
 المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والافه وبيان للواقع (قوله أي سواء كان علم الخ)
 بيان لمراوده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الال رابعي
 الخ فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبدالله ولا شبهه كطالعة جبلا
 وثلاثا وثلاثين ولا اذا اسناد كقامت فاطمة وبق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيامرأة أو يارجلنا
 يدي ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولاه بنيا قبله تخمسة عشر وحانام ولا مستغنا ولا مندوبافسكل ذلك
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رابعيا وعاصفا فخص بالجزء فراد المصنف الاطلاق عن هذين
 فقط (قوله يا شا ادجني) أي أقبلي في البيت من قولهم دجن يدجن دجون اذا أقام وشاة داجن اذا ألفت
 البيوت ولم تسرح مع النعم وشال بقصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقبها ساكن كهنا
 المثال أما شاة بالجمع شاة وأصلها شوهة جمعها على شياه وتصغيرها على شوهية قلبت وارهأ الفاعم حذف
 هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجزء
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأ أكثر قولهم يا صاح ويا غضنف
 واطرق كرافي صاحب وغضنفر وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا
 شذوذ (قوله الذي نلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي حذف الحرف الذي تلاه الآخر
 فاصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نلا لامتلا (قوله ان زيد الخ) يشمل المتني وجبي
 التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الأ حروما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذبات لأن تاء ليست للتانيث
 حتى يوفربعدا اه فاضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصرا أي ذالين واعلم ان حروف راي ان سكنت بعد حركة نجاسها سميت
 حروف علة ولين ومساك قال ويقول ويبيع أو بعد حركة لانجاسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون
 وغيره في أ وتحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حروف مددائم لأنها دائما كنة
 بعد فتحة اذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف اللين والأولى مد البديل ليننا ليقيد اشتراط أن
 يكون قبله حركة نجاسه لفظا كمنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوع

ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد ليننا ساكنا مكملا
 أربعة فصاعدا والخلفي * واو ياءهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا لينا أي حروف لين ساكنا
 رابعيا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومساكين فتقول يا عم ويا نص ويا مسك فان كان غير زائد

فما

كختار أو غير لين كغرعون أو غير سا كن كغنون أو غير رابع كجيدلم يحذفه فتقول ياخذناو ياغنونو ياغجي وأما فرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء (٨٥) والجري أنهما يعاملان معاملة مسكين

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لو اوريا أي اذا اتبع بالواو والياء فتصح أي جعلتا تابعا لهما مع سكونهما في جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كختار) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختبر بفتح الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغرعون جعل اللين بمعنى المد فخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما صر وأما اللين بعينه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزته زائدة وليست ليينا كما يخرج نحو فتقور لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكنا (قوله كغقور) بفتح القاف والنون وشدا الواو آخرهراء هو الصعب اليابس من كل شئ ومثله هببج بفتح الهاء والموحدة وشدا التحتية نغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما (قوله كغريق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله

فيه خلاف) محذوف في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين عليين فإنه تحذف منه الواو والياء مع النون قولوا واحدا لوجود الضم والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذا عمرو الخ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجي رخيم) شمل نحو سيديوه وخسة عشر فتقول ياسيد ياخسة بخذف الهجزي ومنع الأول الكوفيون والثاني الفراء ويشكل على الجواز فيهما ما صر من ان شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجي ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو صر بارا بما قاسه النحويون على ما فيه ناه التأنيت لان محجزه يشبهها في فتح ما قبله غالبا في حذفه للندب وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر عليين حذف الألف مع الهجزي وكذا الياء في اثني عشر فتقول ياأثنى وياأنت كخج حذفهما مع النون في اثنان واثنتين لانها لين زائد الخ والهجزي هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكانا معر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث قال فيرافة قول في النسب الى تابط شرأتا بطلي لان من العرب من يقول يانأ بظ اها فاذا دان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين وما مفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا بما أي بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدي كرب وخسة عشر أو تابط شرأ أو كله وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام فتوح كبروان ومصطفون أو ضموم كمنصور وقاضون أو مكسور ككرث وقاضين أو ساكن صحيح كقمطر أو معتل كشمود فشكل ذلك على هذه اللة يننى على ضم مقدر على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بهسنة كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى اسم الفاعل أو فتح في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون وبدال اليه الحرف الذي كان حذف لالتقاءه ساكنا مع واد الجمع أو يانه لزوال سبب الحذف فتقول يامصطفى وياقاضي ببدال الألف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فيعين لرد قطعها لا تنفاء السبب لفظا أو تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد بقياس ماسيا أي من صراعاتهم عدم اللباس استناع ترخيمه الاعلى اللة الأولى بلارد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يامصطفى بالفتح مطلقا وياقاضي بالضم في قاضون وبالكسر في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأول الخ) في موضع المفعول الثاني لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى

ومنصور فتقول عندهما يافرع وياغرن ومنه ب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فتقول عندهم يافرعو وياغرنى (ص) والهجزي حذف من مركب وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل (ش) تقدم ان المركب تركيب مزجي رخيم وذكر هنا أن ترخيمه يكون بخذف محجزه فتقول في معدي كرب يا معدي وتقدم أيضا ان المركب تركيب اسناد لا يرخم وذ كر هنا انه يرخم قليلا وان عمرا يعنى سيديوه وهذا اسمه وكنيته أبو بشر وسيديوه لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه سيديوه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز وفيه المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تابط شرأ يانأ بظ (ص) وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالأخر وضعاعا

فقل على الاول في عموديا نحو ويأني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويسبر عن الاولى باعة من ينتظر الحرف وعن الثانية لغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول يا جعفر يا جعفر وفي طرث يا حاروفى

لا ينتظر عاملات الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر السكامة وضعا فتنبه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعف ويأجر ويا قاط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في عمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يأتي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم مافيه تاء التانيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول ياء سلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول ياء سلم بضم الميم ثلاثا بلبس ببناء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق في رخم على اللغتين فتقول في مسامة عامسا ياء سلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضرار رخوا دون ندا * ماللنداء يصلح نحو أجدنا (ش) قد سبق أن الترخم حذف أو آخر السكامة في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والحصر أي طريف بن مالك (ص)

من عكسه لكثرة زيادة ما وجلة تمام البناء للجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله كسكونه متما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو اليجل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكسب قال ويذكر ويؤثرت وربما أنت بالهاء فقبل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والاقسرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تاءه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحرار بن عمرو الخ والمناخ يجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لولذلك اذا صلحها أجز وادلو كالفلس فقلبا والضممة كسرة والواو ياء فصار أجزى وأدلى ثم أعل كقماض وتقول في كردان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاه وعلاو بقلبها هاء فتطرفها ما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لم يبد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سحى به فأمر عارض وبالعرب المبني كهور وذو الطائفة وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليجز هذا آجوك وأما نحو سنبو اسم يلبس بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمنة واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلبس هذا التلة استعجاله بلاناء بخلاف الاول (قوله ثلاثا بلبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجوه - بين كيفية وأما يجوز بالمصنف ترخم المثني والجمع بحذف ياء تيمهما فانما هو لغة من ينتظر حتى لا يلبس بالمفرد فتقول في نحوز يدان وز يدان عشرين ياء بفتح في الاول والكسرة في الثاني وكذا في المنسوب ويمنع الضم ثلاثا بلبس بالمفرد وأما زيدون فيمنع ترخيمه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحلي * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروي في غاية الشلوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالهاء أو أكثر من ثلاثة والافلا يرخم الا للضرورة ولا يشترط المعية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حى على الميئون بخم * أي بخم (قوله تعشو) بناء على طلب أي تسير في العشاء أي الظلام والحصر بفتح المحجمة فالهملة شدة البرد وضبطه بهملةين سهوز كريا (تنبية) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كنهنا البيت فانه حذف الكاف وانون الباقي مع جوهه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فأجازة سنبويه ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبالكم رما * وأصحت منك شامعة أمانا

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا

فرخم امامة وحرارة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا تتظارها والالضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هولفة مصدر اختصته بكذا فصرته عليه واصطلاحا فصرحكم أسندا لضمر على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معذول لا خص معذورا وجوبا والباعث عليه لما نخر كمل أيها الكريم يعتمد أو تواضع كاتفي أيها

العيب

(الاختصاص)

بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والحصر أي طريف بن مالك (ص)

الاختصاص كنداء دون

يا * كأبيها الفسقى بأثر
 أرجونيا وقد يرى ذادون
 أي تلألأ * كمثل نحن
 العرب أسخى من بذل
 (ش) الاختصاص يشبه
 النداء لفظا وبخالفه من
 ثلاثة أوجه أحدها أنه
 لا يستعمل معه حرف نداء
 والثاني أنه لا بد أن يسبقه
 شيء والثالث أن تصاحبه
 لاف واللام وذلك كقولك
 أنا فاعل كذا أيها الرجل
 ونحن العرب أسخى
 الناس وقوله صلى الله عليه
 وسلم نحن معاشر الانبياء
 لأنورث ماتر كناية صدقة
 وهو منصوب بفعل مضمير
 والتقدير أخص العرب
 وأخص معاشر الانبياء
 (ص)

(التحذير والاعزاء)

اياك والشكر ونحوه نصب
 * محذر بما استتاره ويجب
 ودون عطف ذالايانصب
 وما * سواء ستر فله ان
 يلزم الامسح العطف أو
 التكرار * كالضيم الضيمع

ياذا لسارى

(ش) التحذير تنبيه
 الخطاب على أمر يجب
 الاحتراز منه فان كان
 بياك وأخوانه وهو اياك
 واياكم وياكم وياكم وياكم
 ويجب اضممار الناصب سواء
 وجد عطف أم لا فثاله مع
 العطف اياك والشكر فاياك

منصوب بفعل مضمير وجوبا

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
 لأنورث (قوله بأثر أرجونيا) أي بعدة بأن يقال أرجوني أيها الفسقى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله
 والياء مفعوله وأبهما مبنى على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوف فارجو باوها للتشبيه
 تخففها الماسر في النداء والفتى صفة أي مرفوع تبعاللفظها بضمه مقدره على اللانف والمراد بالفتى هو مدلول
 الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أي فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
 الخبر بصورة الامر فأحسن يزيد والامر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
 سنزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أي لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى (قوله يسبقه
 شيء) أي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها
 كارجونيا أيها الفسقى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالأمة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
 العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجملة ولو كان منادى انضم ولا يقع بعد ضمير غيبية ولا اسم ظاهر فالشيء
 السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن تصاحبه) أي المخصوص الالف واللام
 لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى وبخالفه أيضا في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقبل كونه
 عاما وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أي فتضم ولا يصح وصف أي هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
 والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
 كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم الماسر والوصف
 بذى أل مرفوعا تبعاللفظها بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل والأضافة كندحن العرب أسخى
 الناس ونحن معاشر الانبياء لأنورث فأسخى ولأنورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف
 وجوب الرابع العلم وهو قليل كتقوله * بناتما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
 إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
 بعد المعارف فالتقدير أرجونيا حال كوني مخصوصا من بين الغتيمان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
 اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى اما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمترضة كإي
 المعنى (قوله ماتر كنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقته حال من مفعول تركنا أي
 لأنورث ماتر كنا حال كونه صدقة أي بخلاف ماتر كنا من غير الصدقة فنورثه وحلمهم على هذا التحريف
 الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن في امامة أبي بكر
 حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعزاء)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناه لان التحذير هو التبعيد عن الشيء والاعزاء التسليط عليه
 وقدم الاول لتقديم التحلية بالمجبة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
 لفظ اياك والشكر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أي الشر كاياك والاسدواياك والمرء ونحو اياك كاياك
 واياكم واياكم (قوله ودون عطف الخ) حال من اياك أو متعلق بانصب أي وانصب هذا الحكم وهو نصب
 بالعامل المستتر وجوب اياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواه) أي المذكور من اياك
 مع عطف ودونه بان يحذر بغير اياك (قوله كالضيمع) أي الاسد والسارى أي الماشي ليلا (قوله
 سواء وجد عطف) أي لا يحذر منه كالشر على اياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف سواء كرر
 اياك حينئذ كتقوله

فاياك اياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كايك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك في كل ذلك لكثرته في التحذير لجعل بدلامن
اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فاياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل
المحذوف فان أ كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كايك أنت نفسك واياك
أنت وزيد بالرفع وتبجح تركه بخلاف اياك في ذلك (قوله والتقدير اياك أحذر) اعلم انه اختلف في تقدير
العامل في اياك والمعطوف عليه فقال السيرافي وكثير الاصل انك نفسك أن تدنومن الشر والشر أن يدنو
منك أي امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من
المعطوف والمعطوف عليه فصار انك نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فان فصل وقيل
التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فشكل منها ما
عامل أي اياك ق أو باعد واحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاقى نفسك والشر
بجرهما حذف الفعل ثم المضاف الاول وأنب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب
عنه الضمير فان نصب وان فصل فصار اياك والشر فنصبهما معا هو بطريق النياحة عن المضاف المحذوف الذي
عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكافؤا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر
ويكون اشارة لقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذورا وما العطفه على الضمير الا ان يبنى على
ان العامل في الشره قدر أي احذرك ودع الشركاء شئ عليه الشارح فيما شئت أي حيث قدر قر رأسك واحذر
السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه بصرف
تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل (قوله ومثاله بدين العطف) أي بان ذكر المحذوم مع الضمير بلا عطف
كمثاله وكقوله فاياك اياك المرء واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل في اياك باعد
محذوف فيجب جوا محذوم منه من لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كايك من الشر أي باعد نفسك منه ولا
يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعي وما في البيت ضرورة وجوزها الناظم بتقدير عامل استركع وابته
بتقدير عامل يتعدى للثنتين كاحذرك الشر أو جنب نفسك الاسد ويشهد طه المبيت ويجوز عندهما من
الشر أو ما نحو اياك ان تفعل كذا الخ أزعناه الجميع اصلاحا لثقتهم لتقدير من قال الحفيسد والوجه انه لا يتعين
تقدير باعد ولا خبره بل كل فعل يليق بالحل كدع واتى ويحل ونحو اذالمقدرات ليس متعبا به اه (قوله وان
كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة اشياء الاول اياك واخوانه ويجب معه ذكر المحذوم منه
معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرام لاعطاف شايه أم لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم
ظاهر مضاف لضمير المحذور كراسك أو نفسك الثالث بذكر المحذوم منه فقط كاضمير وقد يكون بذكرهما
معا كراسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الامع اياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطغ
محذورا على محذورك اياك وزيدا أن تفعل أو محذورا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا
تمنعوها عزرا أو محذورا منه على محذورك رأسك والسيف واياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله
الطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبديل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون
لواو المعية في نصب ما بعدها على انه معقول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل
(قوله ق رأسك واحذر السياف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هذا
أيضا في قدر احذر تلاقى رأسك والسيف أو باعد رأسك من السياف والسيف منها وأمنع رأسك ان تدنومن
السيف والسيف ان يدنومن السكنا لا تأتي في نحو ناقة الله وسقياها واياك وزيدا ان تفعل بل الظاهر ان
الامل فيهما واحد قولا واحدا وانما يتأني الخلف في عطف المحذوم منه على المحذور فتأمل (قوله أو التكرار)
أي لا محذوم منه كمثاله أو لغيره كراسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير اياك أحذر ومثاله
بدون العطف اياك ان
تفعل كذا أي اياك من أن
تفعل كذا وان كان بغير
اياك واخوانه وهو المراد
بقوله وما سواه فلا يجب
اضمار الناصب الامع العطف
كقوله ماز رأسك
والسيف أي مازن ق
رأسك واحذر السياف
أو التكرار نحو الضمير الضمير
أي احذر الضمير فان لم يكن
عطف ولا تكرر اجاز اضمار
الناصب واظهاره نحو الاسد
أي احذر الاسد فان شئت
أظهرت وان شئت
أضمرت (ص)
وشا اياي واياها شد
وعن سبيل القصد من
قاس ان تبد

(ش) حق التحذير أن
يكون للمخاطب وشذ
جيبه للتكلم في قوله

اي اى وان يحذف أحدكم
الارنب وأشد منه بحينه
للعائب في قوله اذا بلغ الرجل
الستين فايها ويايا الشواب
ولا يقاس على شئ من
ذلك (ص)

وكحذر بلايا اجعلا *
مغرى به في كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر الخطاب
بلزوم ما يحمده وهو مثل
التحذير في انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والافلا ولا
تستهمل فيه ايا فتعال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك أخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أى الزم
أخاك ومثال ما لا يزم معه
الاضمار قولك أخاك أى
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ما ناب عن فعل كشتان
وصه
هو اسم فعل وكذا أزه ومه
وما معنى اقل كآمين كثر
وغيره كوى وهيهات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال في
الدلالة على معناها في عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكف وآمين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضى كشتان

انتهى ارتضى وبعدهن سبيل العدل (قوله اياى وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
أوله لتذكركم الاسل والرماح والسهام واياى الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرى بها ينهاتهم عن حذف الارنب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وبعدها أنفسكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته فى الآخذ المحذرنه وهو حذف الأرنب ذكوة فى الثانى دون الأول والمحذر وهو
اياى بالعكس ففيه احتباك (قوله ويايا الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة
ثم همزة فتاء فوقية مع سواة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأفسس الشواب وفيه شدوذات تحذير الغائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (قائدة) ذكر الرضى أن المحذرنه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كاياك ويايا ويايا اياى وفى الجمع ان المحذرنه قد يكون ضمير غائب
معطوفا على المحذر كقوله فلا تصحبا خالجه * ل وياياك وياياه
فاياه هنا حكم الاسد فى اياك والاسد فى هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ الا اذا جعل
محذرا لا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أى لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة تخرج
المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للحذف جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كفى الاشتمونى وجعله ابن المصنف مثلا لانها فيما يكون خبرا
لحذف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى
استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجوازم
والنواصب فالنابية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا لفعل ولا اسم بطريق الأصلة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أزه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه وآه بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أن توجع كفى المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة
عند جمهور البصريين لأفعال حقيقة كالكوفيين ولأفعال استعملت كالأسماء فى التنوين وعدمه وفى
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كما بهض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا ينعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالخلاف بينهما فى العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل الكن من حيث دلالاته على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهى فى محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فحذفها ناصب بافعالها النائبه هى عنها كذا فى
التصريح وانما بنيت حية ندم مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من
معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الافعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة
على معناها) أى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسره بذلك

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمرو وهيات بمعنى
بعد تقول هيات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع وروى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه يتقاس استعمال
فعال اسم فعل مبني على
السكس من كل فعل ثلاثي
فتقول ضراب زيدا أي
اضرب وزال أي انزل
وكتاب أي اكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كندارويد بله ناصين *
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال
ما هو في أصله ظرف وما هو
بجور بحرف نحو عليك
زيدا أي الزمه واليك أي
تنح ودونك زيدا أي خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كرويدو بله فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو رويد زيد
أي ارود زيدا أي اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبله زيد أي تركه وان
انتصب ما بعدهما فهما
فعل نحو رويد زيدا أي
أمهل زيدا وبه عمرا أي
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسرون كان غير واجب
لان كفف يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكفف أي منعته فامتنع كافي الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجهور رقيه الزخشمري بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما
ما كقوله شتان مانوي على كورها * ونوم حسان أخي جابر
فما زاد وما بعدهما فاعل والمراد بكورها حل النافة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله
* فشتان ما بين اليزيدين في الندى * فاليزيدين فاعل مرفوع تقدير او ما بين زائدة وقيل ما موصولة بيبين
واقعة على المسافة وهي فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أي بعدت المسافة التي بينهما أفاده الساميني وأما قوله
جاز يمتوني بالوصول قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي
فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار موصولة بيبين اه أي فتكون شتان
بمعنى بعد وما بمعنى المسافة (قوله هيات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيات هيات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تثلث تأمها (قوله وروى الخ) أي كقوله تعالى
وي كانه لا يفلح الكافرون فوي بمعنى أعجب والكاف امال للتعليل أي أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف
خطاب توصل بوي واللام مقدره بعد ما قيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال في رى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني وجعل أوه
روى بمعنى توجهت ونجبت وهكذا (قوله والفعال الخ) أي فعل الامر مبتدأ أول وصليك مبتدأ ثان
للفصل لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعني ان اسم فعل الامر قدما من تجل كما هو منقول اما عن
أحد الظرفين كدوتك وعليك أو عن مصدر كرويدو بله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس السكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
ورراءك بمعنى تأخر واليك أي تنح ومكانك أي انبت فيكون لازما وحكي الكوفيون مكانك زيدا أي
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذوذا واستعماله لاجل رجلا
غيري أي ليلزمه وعلى الشيء أي لازمه والى أي لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله في يومه شر الشباب الخ فاهاء فاعل والصوم مفعول على ما سياتي وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لاسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أي ألزموه الصوم
أدلوه عليه وكذا قيل في على الشيء أي ألزموني فاهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم زيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضي بانها زائدة لانها تزداد كثيرا في مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدورها ولان الياء والهاء في قولهم على وصلية
ضميران انفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أي ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
نح نفسك وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو عليك وبلاضافة في نحو دونك نظر للاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أفعال أصحابنا فانها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من
جار مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجار ولا يضاف
فتدبر (قوله رويدو) أصله أرود زيدا ارودا أي أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف زيادته وهما
الهمزة والالف تصغير الترخم واستعماله مصدر ثانيا عن فعله وهو أرود وأما بله فصدر لافعل له من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرو يدا يزداو بلها عمرا وتارة يضافان اليه كدشلى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان للمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يردان فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا رويدا وبلها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب رويدا وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول المتن ناصبين أى مع بناءهما لامع ننو ينهما لانهما محيتمتذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نعتا على التأويل بالاشتق كساروارويدا أى سرودين أو سيرارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبر اعما بعده كهلز يدا بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لهبادئ الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعت عليه أى من غيره ويحتمل كافي الشمى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما المالح) ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لان اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها فى الصلة لافى انبر لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى فى متعلقة بتنوب والاولى أرفع (قوله وأخر ما الذى الخ) ما مفعول أخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المفعول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والافا تمين لم يحفظ لامفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلا تنفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأمع دلوى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكدا لضمون حرمت عليك الميته أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خلفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصيغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دلوى فبتدأ لامفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمأمع هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها ليلام منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كافي المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ماسمع غير ممنون فقط كتنزال وآمين وهيئات وآره فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه ومامسمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه ومامسمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينسك (قوله وفى حيهل) أى بالبناء على الفتح حيهل أى بالتنوين ويبدل فى الوقف الفاعل وتثبت فى الوصل وهي مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والجملة لا الاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى السكثير اه فرضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيهل اثر يد وبمعنى أقبل فيتعدى على كحيهل على الخبير وبمعنى محمل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمرو وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو انت كافي الدمامينى (قوله فى انون منها الخ) قال الرضى لبس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعرفه لان الفعل لا يعرف ولا ينسك بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منوننا بمعنى اسكت سكوتنا أى أفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذلا تمين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

وماالتنوب عنه من عمل *
 لها وأخر ما الذى فيه العمل *
 (ش) أى يثبت لامع
 الافعال من العمل ما يثبت
 لما تنوب عنه من الافعال
 فان كان ذلك الفعل يرفع
 فقط كان اسم الفعل
 كذلك كصه بمعنى اسكت
 ومه بمعنى اكفف وهيئات
 زيد بمعنى بعد زيد فى صه
 ومه ضميران مستتران كما
 فى اسكت واكفف وزيد
 مرفوع وهيئات كما ارتفع
 بعده وان كان ذلك الفعل
 يرفع وينصب كان اسم
 الفعل كذلك كدراك
 زيدا أى أدركه وضرب
 عمرا أى اضربه فى دراك
 وضربا ضميران مستتران
 وزيدا وعمرا منصوبان
 بهما وأشار بقوله وأخر
 ما الذى فيه العمل الى أن
 مفعول اسم الفعل يجب
 تأخيره عنه فتقول دراك
 زيدا ولا يجوز تقديمه عليه
 فلا تقول زيدا دراك وهذا
 بخلاف الفعل اذ يجوز
 زيدا أدرك (ص)
 واحكم بتنكير الذى ينون
 منها وتعرف سواه بين
 (ش) الدليل على ان ماسمى
 باسماء الافعال أسماء سفاق
 التنوين لها فتقول فى صه
 صه وفى حيهل حيهل فى صه
 التنوين للدلالة على التنكير
 فانون منها كان فكرة
 وما لم ينون كان معرفة

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً اما تالياً الثالثة كثرة وهي قوله آتياً اذا طلب الرابعة قلت
وهي قوله وقل بعدما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد لم
و بعد شرط غير اما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفصول من لامة كما سيأتي (قوله زهل تضر بن زيدا) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتخي كهل تضر بن زيدا أو لا تنزان عندنا وليتك تقيمن معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي وان دل داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ان الخ) مذهب سيديوه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لان ان المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام وأوجبه المراد الزجاج وحاول عدمه
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا
عند البصر بين وخلاصه من أحدهما شاذاً وضرورة فان خلاصهما معاً نحو والله أقوم فسرقه حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أقوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعده
لا ابتداء الايمان على العرف وأجاز السكوفيون الاكتفاء حينئذ باحد هما وقد ورد في الشعر وحكى سيديوه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحسدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو لوافق الورى حسبا

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة تالله تغنو نذكر يوسف أي لا تغتو (قوله ركنا ان كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضاها الاستقبال فيمنافيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يمينا لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لان البغض والاقسام أي الحلف موجودان حال التسكام لا مستقبلاً ان كذا تمنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول
النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصریح المصنف في غيرها
الكتاب بكثرته بعدما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما صرح عن التوضيح أن مثلها لا وأما
بعد لم و بعد شرط غير اما فنادر سواء كذا الشرط والجزاء (قوله بعدما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكى سيديوه بما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يخصص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرى بك)
نقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصيره (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقبة ألفا والشاعر
يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل لبناني القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الابيات
(قوله لا نصيبن الخ) الجملة صفة امتنة فنكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح لكافية وانما
كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الان توكيد تصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبهه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على انه بعد المفصول ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وحلوا الآية على النهي فتم من جعل الجملة
مستأنفة للنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لحول النهي عن تعرضهم الى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظاهروا موقع ضمير الخاطئين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة
خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضر بن زيدا والواقع
شرطاً بعد ان المؤكدة بما
نحو اما تضر بن زيدا ضربه
ومنه قوله تعالى قلما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله لتضر بن زيدا
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكده
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا ان كان حالا
نحو والله ليقوم زيد الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
ان نحو بعين ما أرى بك
ههنا والواقع بعد لم كقولك
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسية معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا نصيبن الذين ظاهروا منكم
خاصة ولو واقع بعد غير اما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بأي
أبدا وقتل بني فتيبة شافي
وأشار المصنف بقوله وآخر
المؤكدة فتح الى أن الفعل
المؤكدة بالنون

هل تغزن وهل رمن وباهند هل تغزن وهل ترمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل الالفان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو واسعيان وهل تسمعيان واسعيان يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الالف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون وباهند اخشين هذا ان

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وباهند هل تخشين و يازيدون اخشوا وباهند اخشى (ص) ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لانفع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكرهية توالي الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلات به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد انه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أما حذف لانه فسابق على التوكيد عند اتيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسمينان يانسوة وهل يسمعين ز بد فتقلب الالف ياء في الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدا نون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلها ما قبل التأكيدهما واخشى قبلت لام الفعل الالف التحريكها وانفتح ما قبلها ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التفت ساكنة مع الضمير فلا جأز أن يحذف هو لعدم ما يمل عليه ولا النون لغوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشون فعل به امر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا الثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون المعالومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الالف) أي اسمها كانت بان أسند اليها الفعل أو حر فابان أسند لظاهر على لغة كاونى البراغيت كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تنغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيديو به (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها آخر الالف ومثله اضربان الآتي ويجرى فيه خلاف بونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم اصلها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتين) أصله قبل التوكيد لانهم يحذف الياء وهي عين الفعل لانتقامها ساكنة مع لانه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ يظهر انه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لامعرب قاله السيد البليدى لكن مر في باب الازراب وسياق في اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في املك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنمرح لساكن دخل في مستفعلن أول جزم منه الخبن فصار متفعلن من كمن وتدين قد دخله الحرم بالراء وهو حذف أول التوند فصار فاعلن وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيب ل واقص القريب ان قطعه * وارض من الدهر ما أتاك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * ويأكل المال غيره من جمعه (قوله وكذا لا يحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وندر حذفها بدوئها كقوله

واحذف خفيفة لساكن ردف * وبعد غير فتحة اذا تقف * وردد اذا حذفها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان عسا وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) اذا رلى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لانتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن تحذفت نون التوكيد للاقتداء الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لانين الفقير هلك أن تر * كع بوما والدهر قدر فعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة وبرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا
 وقفت على الفعل اضربوا في اضربن (٩٦) يا هند اضربني فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد
 وكذلك الباء فان وقعت
 نون التوكيد الخفيفة بعد
 فتحة أبدلت النون في
 الوقف ألفا فتقول في
 اضربن يازيد اضربا
 (ص)

(مالا ينصرف)
 الصرف تنوين أي مينا
 معنى به يكون الاسم أمكنا
 (ن) الاسم ان أشبهه
 الحرف سمي مينا وغير
 متمكن وان لم يشبه الحرف
 سمي معربا وتمكنا ثم
 المعرب على قسمين
 أحدهما ما أشبه الفعل
 ويسمى غير منصرف
 وتمكنا غير أمكن والثاني
 مالم يشبه الفعل ويسمى
 منصرفا وتمكنا أمكن
 وعلامية المنصرف أن
 يجر بالكسرة مع الألف
 واللام والاضافة بدونها
 وأن يدخله الصرف وهو
 التنوين الذي لغير مقابلة
 أو نحو يرض الدال على معنى
 يستحق به الاسم أن يسمى
 أمكن وذلك المعنى هو عدم
 شبه الفعل نحو مرت
 بفلام وغلام زيد والغلام
 واحترز بقوله لغير مقابلة
 من تنوين أذرعان ونحوه

اضرب هناك الهدوم طارقتها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس
 * وما قيل قبيل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح
 (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيدهم ثم تحذف
 بلا دليل عليها اه و برده أنه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل
 وأر بالوقف عليه حذفت وردا الحذف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف
 وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الباء مع زوال الالة فيه أيضا لان
 الحذف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (مالا ينصرف)
 ذكره عقب النون لان له تماثلا بالفعل يشبهه كإتهامه تعلق به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو
 مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما
 في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من
 الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبه الفعل (قوله معنى) مفعول مينا ووجه به يكون
 الخ صفة معنى (قوله أمكنا) أي زائدا للممكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضيل من ممكن بالضم مكانة اذا
 بلغ الغاية في الممكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله وتمكنا غيرا مكان) وعكسه
 متدبره وتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما
 قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لواقصير كالأشعري على قوله الدال على معنى الخ تخرج به المقابلة
 والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من
 التامة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم
 شبه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من الممكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة
 الشارح دور كآلوه وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه
 انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع موت
 الصرف فاخذ المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور التوقف المعروف على معرفة جميع أجزاء
 التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف نفسه مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملازمة
 الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على
 الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضار أفاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع
 المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسمات وهنات وما قيل
 ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة وأراد
 ان الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من التثنية لان مفهومه
 ان ما خلاص التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم
 يتم به الصرف وهو التنوين المذكور وأجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكنته وبقاؤه على
 أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فسمات باق على أصله من الامكانية لكان لم يدل
 بقنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع
 المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل بقدر (قوله كهنين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعان وهنات علم امرأة
 وقسبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الباء والتقدير
 جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كهنين المثلين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

المثاليين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف
ولم تدخل عليه أل نحو
مررت باحد فان اضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت باحدكم
وبالاجد وانما يمنع الامم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من اعلل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع بحمها
قوله
عدل ووقف وتأنيت
ومعرفة
ومججمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب
وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنيت
مقصورة كانت كحبلي أو
ممدودة كمرء والثاني الجمع
المتناهي كساجد ومصاييح
وسياتي الكلام عليها
مفصلا (ص)
فألف التأنيت مطلقا منع
صرف الذي حواه كيفما
وقع
(ش) فسد سبق ان ألف
التأنيت تقوم مقام علتين
وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنيت من الصرف
مطلقا أي سواء كانت الالف
مقصورة كحبلي أو ممدودة
كمرء علما كان ما هي
فيه كركن يأثم فغير علم كما مثل
(ص)
وزائد اعلان

المثاليين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصوله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأحدكم)
الاولى بافضالك وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفا قبلها الزوال
احدى العلتين ومر في باب الاعراب من يبدلنا المحل (قوله علتان) أي فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفي المعنى لاحتياجه في ايجاده معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك ففعل أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل و فرس لانه مفرد جامد منكرة مذكرة وما فيه فرعية واحدة
كركن يذفيه العامة علمة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيت فرع التذكير ومرجع اللفظ وكذا
ما فيه فرعتان في اللفظ فقط كاجيال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وأرف المعنى فقط كخاض
وطامت فبهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهو ما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فشكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما صرح بخلاف نحو أحد كسبيين (قوله عال نسع) ليس
فيها معنوى سوى العمالية والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنيت المعنوى لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير
والفعل مثلا (قوله عدل) أي تخففي أو تقديري وتأنيت أي لفظي أو معنوي ومعرفة أي علمية ثم تركيب
أي مزجي (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أي لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العمالية والوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والالف * عرف مع الجملة تركيب ألف
تأنيث الحاق وعرف أوصف * مع وزن عدل وزائدة تفي

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى
بليزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيرا ولا تسمى منتهى الجمع لانتهاء الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أنعام وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعام وأكالب وبوازنان المفرد كصالح وتنضب فعلم ان أفعالا وأفعالا يخرجان عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما سم شرط على منهج السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أي كيفما وقع الذي حوى الالف منع الالف صرفه أي علما
كان أو لا كما مثله الشارح مفردا كاذكر أو جمع كجرحي وأصداء اما كهذه أو صفة كحبلي وجرء
هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشعوني وأما جعل فاعل وقع ضمير الالف كافي للعرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقا (قوله أي سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علم تفسير لكيفما وقع (قوله
أو ممدودة) اطلاق للمدعيها لجوارتها والافهى الهزلة الأخيرة فقط وأصلها ألف ابينة فاصل جراء جرى
بالقصر فلما قصروا المزدادوا قبلها ألفا فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائد اعلان) اما مبتدأ حذف خبره
أي كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الالف منع الصرف هو وزائد الخ وفعلان مجرور
بالفتحة للعمالية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجاهي أنه لا يوجد في الصفة فعلان

في وصف سلم

من ان يرى بقاء تأنيث
 ختم
 (ش) أي يمنع الاسم من
 الصرف للصفة وزيادة
 الالف والنون بشرط أن
 لا يكون المؤنث في ذلك
 محتوما بقاء التأنيث وذلك
 نحو سكران وعطشان
 وعضبان فتقول هذا
 سكران ورأيت سكران
 ومررت بسكران فتمنعه
 من الصرف للصفة وزيادة
 الالف والنون والشروط
 موجود فيه لانك لاتقول
 للمؤنثة سكرانة وانما تقول
 سكرى وكذلك عطشان
 وعضبان فتقول امرأة
 عطشى وعضبي لاتقول
 عطشانة ولاعضبانة فان
 كان المذكر على فعلا
 والمؤنث على فعلا
 فتقول هذا رجل سيفان
 أي طويل ورأيت رجلا
 سيفانا ومررت برجل
 سيفان فتصرف لانك
 تقول للمؤنثة سيفانة أي
 طويلة (ص)
 ووصف اصلي ووزن أفعلا
 ممنوع تأنيث بتا كاشهلا
 (ش) أي وتنع الصفة أيضا
 بشرط كونها أصلية أي
 غير عارضة اذا انضم اليها
 كونها على وزن أفعول ولم
 تقبل التاء نحو أحر وأخضر
 فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا وبالضم
 الاسم فعلى الأوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصفته (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
 العمدة وشرحها شرط آخر وهو اصاله الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
 وصفيته لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وأعين عارض الوصفية أي من فعلا
 وأقبل وتثنيه باربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
 لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لاني
 جراه في انهما في بناء يخص المذكور ولا تحقهما التاء كما ان التي جراه في بناء يخص المؤنث ولا تحقهما
 التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جراهة وانما يكتم بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باشتقاقها
 من المصدر لضيف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسم والتذكير ولو يخرجها الاشتقاق
 الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
 صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
 أو للمؤنث أصلها كاحيان لكبير اللحية ورجل الأول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
 لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثيرته أولى به من فعلا (قوله والمؤنث على فعلا) لم يجز ممن ذلك الا
 ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

جز فعلى لفعلا * اذا استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
 وصوجانارعلانا * وقشسوانا ومصانا * ومسوتانا وندامانا * واتبعهن نصرانا
 وذيله المرادى بقوله * وزد فيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كما بالفتح الفاء ومؤنثها فعلا وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
 فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تغييرها فقال

كل فعلا فهو أنشاء فعلى * غير ووصف التميم بالندمان
 ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان * ثم سعيان للطويل وصوجا
 ن لذي قوة على الحبلان * ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
 ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوان لذي قل لحما
 ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ون رخصان جاء في الخصان
 ثم مصان للتيم وفي لحيا * ون رجن يفقد الذوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والخصان ضمير البطن وفيه لغتان الضم والفتح
 وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بضم فصاد مهمله والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهمله
 والصوجان بالمهمله والجيم الجلى القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج ندمان بمعنى التميم أي المندام
 ندمان من التميم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف زائدته بشبهها الاصول في لزومها
 للمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكما هو الموجد ويشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على
 فعلا لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاني زائدا لان الصحيح
 ان العطف بحرف غير مرتب على الاول ومبتدأ حذفت خبره كما مر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين
 قبلها والوارى قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعول أو ممن أفعال نفسه لانه علم على الوزن
 وشرط مجي الحال من المضاف اليه وجود له صحة الاستغناء عن المضاف (قوله كاشهلا) الشهلة اختلاط
 سواد العين زرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمذكر كاشهلا وأحر وأفعلى بالضم

صرفت نحو صررت برجل أرمل أي فقير فنصرفه لانك تقول للوثنة أرملة بخلاف أحر وأخضر فانهم لا يصرفون اذ يقال للوثنة أحر
 وخضر أهولا يقال أحر ذوا خضرة فمنعنا للصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كار بع فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم صررت بنسوة
 أربع فدلنا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)
 وألبن عارض الوصفية *
 كار بع وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل وصفنا انصرفه منع
 وأجل وأخيل وأفي
 * مصروفه وقد يدلان المنع
 (ش) أي اذا كان
 استعمال الاسم على وزن
 أفعل صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كار بع
 فالعه أي لا تعديبه في منع
 الصرف كما لا يعتد بعروض
 الاسميه فيها هو صفة في
 الأصل كادهم للقيد فانه
 صفة في الأصل لشيء فيه
 سواد ثم استعمل استعمال
 الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار
 بقوله وأجل الى آخره الى
 ان هذه الألفاظ اعني
 أجلا للصقر وأخيل لطار
 وأنهي للحية ليست بصفات
 فكان حتمها أن لا تمنع من
 الصرف لكن منعهما بعضهم
 لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي
 أفي معنى الخبث فنهها

والفصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كبر لكبير كبره الذكر وأدر لكبير الأدره فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغبره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لمانذ كرفالاولى تعلق المنع عليه لاهل وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمرو أفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعتمد هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أولا نهما مشتركة بخلافه مع العمليه كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 لضعف شبهها بالمفرد المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعسوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله وألبن الخ) تصريح فيهم قوله أصلى
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كار بع) بفتح
 الباء كمررت بنسوة أربع فانه في الاصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا
 لاصله والتخيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل بل إن أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالاجلي مفسر للأدهم كما تقول
 البر القمح والعقار الخرا اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به وينع من
 الصرف لامعناه وهو قيد الخدي حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستعمل بالحكم اذا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وان كان التمثيل بالفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالتخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشاء به تقول أشام من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسودا معا للحية العظيمة وأرقم اما
 الحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفي أي بعد منه في الأولين لان أجل من
 أجل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة التخليلان وأما أفي فلامادة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخبيثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلمها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف للماعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله في لفظ مثنى)
 مع قوله ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف للاختلال بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثنى) أي موازنه والسكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها للضمير شاذ
 كما صر قوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون، ووزن مثنى مأخوذ من واحد لاربع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد وأر بع اسلم منه (قوله العدل) هو نحو بل الاسم من حالة في
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي غير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقاب
 يشس ونحو بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الواد في كثير لاحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكور فعل معدولا
 عن فاضل غالبا كعمر وفي المؤنث فعال عن فاعلة كحمام بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والسكاف فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)
 في لفظ مثنى وثلاث وأخر ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلمها

معدولة عن اثنين اثنين
 فتقول جاء القوم ثلاث
 أي ثلاثة ثلاثة ومثنى أي
 اثنين اثنين وسبع
 استعمال هذين الوزين
 أعنى فعال ومفعل من
 واحد واثنين وثلاثة أربعة
 نحو أحاد ووحده وثناء
 ومثنى وثلاث ومثالث
 ورباع ورباع وسبع أيضا
 في خمسة وعشرة نحو
 خماس وخمس وعشار
 ومعشر وزعم بعضهم أنه
 سبع أيضا في ستة وسبعة
 وثمانية وتسعة نحو سداد
 وسدد وسباج وسبع
 وثمان وثمان وتساع
 ومتسع ومعا ينسج من
 الصريف للعدل والصفة
 آخر التي في قولك مررت
 بنسوة آخر وهو معدول
 عن الآخر وتلخص من
 كلام المصنف ان الصفة تمنع
 مع الألف والنون الزائدين
 ومع وزن الفعل ومع العدل
 (ص)

وكن لجمع مشبهة مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي

تستعمل بالمنع وهي الجمع

المتناهي وضابطه كل جمع

بعين ألف تكسبه حرفان

أو ثلاثة أو سطرهما كن

نحو مساجد ومصايبح ونبه

بقوله مشبهة مفاعلا أو

المفاعيل على انه اذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوآرب وقتناديل في ذلك فان تحرك

وله صفتان فعال ومفعل كما دونه وحدا وفي غيره وهو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى ومثنى
 وتخفيفه مع تخفضه للمذنية كما في عم زفر عن عامر وزافر لا حناطه اقبله الوصفية ثم هو تخفيف في ان دل
 عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا علم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وآخر تقديره ان لم يدل
 عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمرون نحو (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والهاء
 (قوله فثلاث معدول الخ) أي فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعدل عن هذا المكرر
 الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل في هذه
 الألفاظ الا لمحوظا فيها من الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها افلا
 تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده لرضى فتكون نفونا كولي أجنحة مثنى وثلاث
 ورباع واحوالا كقوله تعالى فانكبحوا مطابا لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى
 وكرر هنالكتا كيدنا لولا فتصر على واحد لو في المقصود (قوله زعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
 أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله آخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة
 في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
 لجمع المذكور وكها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة
 وصوب الموضع في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تنطبق حكمه لشبهها به في الوصفية ز زيادة
 الهزرة وقيام معناها بأشياء مغاير ومغاير كما ان أفعال لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
 أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه معدول عن عدله اذ ليس أفعال تفضيل
 ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أي بضم ففتح معر فبال بدل لانه أفعال تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع
 ولا يؤنث الا مقرونا وبال أنه ضا للمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا به على مما يستحقه من التعريف بال
 هذا قولنا كثر النحو بين وفيه أنه في نحو نسوة آخر وأيام آخر نسكرة فكيف يدل عن المعرفة مع انه ليس
 بمسندة فالمعقوبي ان عدله عن آخر بالفتح والمدراد به جمع المؤنث لان حق أفعال التفضيل أن يكون في
 حال تجرده من آل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أينا قل ان كان
 أبواكم الى قوله أحب اليكم ونحو هذا وأهلندات أحب اليك فكأن قياس آخر كذلك لتجرده لكتنه
 ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احداهما الأخرى فعدة من أيام آخر وآخرون اعترفوا فاخران يقومان
 فعلهما ان كلام من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمدراد به جمع المؤنث لان أثره لا يظهر
 في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآخرون لا مدخل لهما هنا لا عرابهما
 بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذلك في التوضيح والاولى حذف
 الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت اقرنها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الخ) خصه اغلبيته
 و ليس بقيد بدليل قوله الآتي واسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزين بالشروط الآتية منع وان كان
 مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحتمه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثلثة ألفا ليس عوضا وبعدها
 حرفان أو ثلاثة أو سطرهما كما كن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو
 مقدر كدواب وعذارى اذا صلها مداد وب وعذارى بكسر ما بعده الألف فادغم الاول وقلت كسرة
 الراء في الثاني فتحة والياء الفاقفي استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع بخروجه عن صيغ الآحاد
 العربية اذ لا نجد مفردا عر بيا هذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى اتتني أحدها صرف لانه اما مفرد

أبرزت شرح مضموم الأول كذا فير بمهمة فجملة الجبل الشديد وامم للاسد وكذا ان كانت ألفه غير
 كماله أو كانت عوضا عن إحدى ياهي النسب كيان وشا أم أصلهما بمعنى وشأى بشد الياء
 حذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوضا عنها الألف ففتحت همزة شأى بعد سكنها فصار يمانى وشأى
 ثم أهمل كذا في فصار يمان وشأى ومثل ذلك يمان فانه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزء الذي
 سير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فاصله ثمنى فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين
 إلى آخر ما سر فهذه الثلاثة مصروفة لا يتوهم أنها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
 بثوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانيا وشأى ميا
 بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء
 للإضافة كياء قاض فتقول ثمانية وحذفها لحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 أصلي كندان إذا ضمه كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 صرف ملائكة وصبارفة أو كان سا كنامنو يا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بان
 تأخر وجودها عن الألف كرابح وظفار بلد بلعين أو تقديرا بأن بنيت السكامة
 عليهم ما عكس كحوالي للمحتال وحواري للناصر فسلك ذلك مصروف لغوات الصيغة وانما قدر والنسب في
 الآخر بن لهما معا مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المقدر قبل وجود الألف كقمرى
 وبخنى وكسى فان جمعها وهو قارى وبخنى وكسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تلحق بالصيغة فناء بل
 ذلك وقبظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الا لجمع أو منقول عنه لا لفرد بالاصلة والله
 أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول المحذوف يفسره أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أوحال منه
 وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالمندارى فلا يجرى كسار بل يقاب كسره الأصلي
 فتحا ابا عما قبل الألف فتقلب ياؤه الغار قوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لامن
 كل وجه فان جوارى يجر بفتح مقدره تنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجره) أى فتقدر
 فيه الفتحه نيابة عن الكسرة وانما تظهر كفتحة النصب لانها بدل تعيل (قوله حذفت الياء الخ) ظاهر
 الشرح أن أصله جوارى بلانوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتححة الجر
 لتقلها على الياء ثم الياء تخفيفا يعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكامة
 مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله
 جوارى بقرين الصرف حذفت الحركة لتقلها على الياء ثم الياء لسا كنين ثم التنوين لوجود صيغة
 منتهى الجمع تقديرا اذا المحذوف اهله كالثابت تخفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين
 قطع الطمع رجوعها هانما ذهب سببها وذهب البرد والزجاجى الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم
 منع الصرف فاصله جوارى بلانوين حذفت الحركة لتقلها وعوض عنها التنوين حذفت الياء
 لسا كنين برده أن التمرىض عن حركة المفصو كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
 بالسكامة فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله وسراويل الخ) هو اسم
 جنس مفرد أعجمى نسكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فتم الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون
 الا لجمع أو منقول منه فحق ما وزنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته
 منتهى الجمع وليس جمع سراويله سمي به المقدر كما زعم لان سراويله يسمى وأما قوله
 عليه من اللؤم سراويله * فليس يرق لمستعطف
 فولد ولو سلم فهي لغة فى سراويل لانها بمناء فليس جمعها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صيافة
 (ص)
 وذا اعتلال منه كالجوارى
 رفعا وجره أجره كسارى
 (ش) أى اذا كان هذا الجمع
 أعنى صيغة منتهى الجوع
 معتل الآخر أجره في الرفع
 والجر مجرى المنقوص
 كسارى فتتونه وتقدر رفعة
 وجره ويكون التنوين
 عوضا عن الياء المحذوفة
 وأما فى النصب فنثبت الياء
 ونحركها بالفتح بغير تنوين
 فتقول هؤلاء جوارى وغواش
 ومررت بجوارى وغواش
 ورأيت جوارى وغواشى
 والأصل فى الرفع والجر
 جوارى وغواشى وجوارى
 وغواشى حذفت الياء
 وعوض عنها التنوين (ص)
 وسراويل بهذا الجمع
 شبه اقتضى عموم المنع
 (ش) يعنى أن سراويل
 لما كانت صيغته كصيغة
 منتهى الجوع امتنع من
 من الصرف لشبهه بزعم
 بعضهم أنه يجوز فيه
 الصرف وزك واختار
 المصنف أنه لا ينصرف
 ولهذا قال هو شبه اقتضى
 عموم المنع (ص)

ابن الحاجب أشار إلى رده بقوله عدم المنع أي في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
 فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما صرنا نائب الظرف في يصح تقدمه لعدم إيقاعه في ليس بخلاف غير الظرف
 (قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
 (قوله للعامة وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامية كما هو منهج المبرد
 ومنه سيبويه منه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم
 الخ) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
 لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمته العامية وهو السبعة الباقية وقد
 شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الإضافة فإنه مصروف والاسناد فإنه
 محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كريا) يحتمل أنه لا احتراز عن نحو سيبويه
 فإنه مبنى تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لفته
 بناه لأن الكلام في المرببات وكذا تركيب العدد فإنه محتم البناء كإسما في بابيه وإذا سمي به ففيه ثلاثة
 مذاهب اقراره على حاله وإضافة صدره للجزء وإعرابه غير مصروف (قوله فتجعل إعرابه على الجزء
 الثاني) وأما الأول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
 صدر المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
 عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتقل التركيب وينخفض عجزه بأداهي إضافة لفظية لأن كلام من
 السكمتين كالزاي من زبد فلا فائدة لها إلا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى
 العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العمليّة سبب مؤثر كالجملة في هرمن
 من رام هرمن اسم موضع منع الصرف فيعجز بالفتحة دائما إعطاء لجزء العلم حكم العلم والاصرف كوت
 من حضر موت فإنه ليس فيه إلا العامية وكذا كرب من معدى كرب فإنه مصروف في اللغة المشهورة
 وبعضهم ينعه حينئذ أي حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصي من قدر كريا بما
 للسكرة منه ومن قدره اسما للجزء من قدره بكاء وقلا في بعلبك وقال فلا اسما للبقعة منه أو موضع
 أو مكان صرفه اه دمايني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبي هريرة وأبي زبنيب
 وأبي عمرو وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علمه المصدر فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
 لأنه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاشوم هل يمنع عجزه العامية والثانيث المعنوي كما منع في
 أبي هريرة وأبي بكره للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
 الثانيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فاضمت لجزء العامية الحاصلة بعد التركيب
 ومنعته بخلاف كاشوم فإن فيه جزء كل من العامية والثانيث المعنوي لأنه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
 وحده فالظاهر أن لا يمنع وهو الجاري على السنة للمحدثين كما في السماء يني على المعنى لتجزئ كل من العلتين
 فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكاء أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
 بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاشوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من
 السكامة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كريا بما للسكرة منه أن عجز العلم المضاف
 يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصح مع ان ذلك يزول بالعامية فتأمل (قوله كذلك
 حاوي الخ) أي علم حاوي الخ أي وان لم يكن على وزن فعلان كما أشار اليه بالتمثيل فشمع نحو نجران
 وعمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
 كذلك حاوي الخ مفيد لا عموم بجوهره بل انظر للشال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوي زائد على فعلان

وان به سمي أو بمالحق
 به فالانصراف منه يحق
 (ش) أي اذا سمي بالجمع
 المنتهى أو بما ألحق به
 لكونه على زنته كشراحيل
 فإنه يمنع من الصرف للعامية
 وشبه العجمة لان هذا
 ليس في الآحاد العربية
 ما هو على زنته فتقول
 فيمن اسمه مساجد
 أو مصابيح أو سراويل هذا
 مساجد ورأيت مساجد
 وصررت بمساجد وكذلك
 الباقي (ص)
 والعلم يمنع صرفه مركبا
 تركيب مزج نحو معدى
 كريا
 (ش) ما يمنع صرف الاسم
 العامية والتركيب نحو معدى
 كرب وبعلبك فتقول هذا
 معدى كرب ورأيت
 معدى كرب وصررت
 بمعدى كرب فتجعل إعرابه
 على الجزء الثاني وتنعنه
 من الصرف للعامية
 والتركيب وقد سبق الكلام
 في الاعلام المركبة في باب
 العلم (ص)
 كذلك حاوي زائد على فعلا

مخلاف

بخلاف قوله فيما مر وزائد الفعلان في صرف فانه يفيد ان زائدى غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
اذ زائد نحو عمران ليسا زائدى فعلاان بالفتح كالغظ به بل زائدا المكسور وبذلك يلزم ان زائدى نحو
خصان بالضم من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ماصرا كما كهذا بالفرق وهو باطل فالاولى
ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهمزة وكسرها و بفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاه اسم مدينة بفارس سميت باسم اول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى نبيينا
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة يزادتهما هنا وفيما سقوتهما في بعض التصاريف
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيها لانه نسبة
للطحن وبيع التبن اما تبان بالكسر فبفتح الجبرى وبالضم سر وال صغير يستر العورة فان كانا في غير
متصرف فعلتهما ان يكون قبلهما أكثر من أصلين كتمان هدا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اصاله
تضعيفه فالزيادة والافالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها ان قدرتهما من العفة والحياة والحس
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذنحسونهنم باذنه ليزادتهما وان قدرتهما من الحسن والعفن
والحين بالفتح وهو الموت صرفتها الاصاله النون فوزنها حينئذ فعلاان لافعلان وممثل ذلك شيطان لانه
من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعدر محل ما ذكر في حسان غير الصحابي اما هو فممنوع قول واحد
لانه لمسموع في شعره وعلى أسنة الرواة قاله ابو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين في غير ماصع فيه
أحدهما فقط والافلا يتعدى (قوله بهاء) الاول بناء كغيره في باب التأنيث فان مذهب سيبويه ان الهاء
بدل من التاء في الوقف وانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العامية بل ان سمي
بهماء كصرف قطما أو مؤنث كان ذارجهين كهنلان تاء هما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت
الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كشاء جبت وسخت ما على انها للتأنيث مع بناء الحكامة عليها فتمنع مع
العامية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هولا يصح على الاول ايضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
بالتاء لما فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعاً عند
(قوله العار) أى الخالي من التامع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى
فوق الاحرف بنفسها بل فوق اسم آخر ذى احرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله
أو سقراوز يدعطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
لانها في مقابلة تخم المنع وفي العادم خبر يرتد كبرامفعول العادم وسبق صفة ومجمة عطف عليه وكان
يذبحى أن يزيد أو تحرك وسط لكن اکتفى عنه بتمثيله عند (قوله العامية) هي فرعية المعنى والتأنيث
فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة فيز يندرسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ذلك
أن نقول انما رجع تأنيث زيد للفظ لظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعامية لان
العلم المؤنث تلزمه التاء لفظاً وتقديراً كما ذكرنا فاشبهت ناؤه أنفحلى في لزوم فذمته بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقاعدة ففي حكم الانفصال لتساها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلوه
من التاء لفظاً (قوله كز يند الخ) أى لتنزىل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
الرابع القائم مقام التاء وليس ذارجهين خذافا لابن الانبارى (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
المجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت المجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هنا مقوية للتأنيث لاستمالة
بالمنع وممثل جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

وأصبهان بفتح الهمزة
وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان
وصررت بغطفان فتمنعه
من الصرف للعلمية وزيادة
الالف والنون (ص)
كندام مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقرا
أوز يد اسم امرأة لا اسم
ذكر
وجهان في العادم نذكر
سبق
هو مجمة كهنند المنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا
للعلمية والتأنيث فان كان
العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
الصرف مطلقا أى سواء
كان علما لمذكر كطلحة
أو مؤنث كفاطمة زائدا
على ثلاثة أحرف كما مثل أم
لم يكن كذلك كشيبة وقلة
علمين وان كان مؤنثا
بالتعليق أى بكونه علم أنثى
فاما أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربعة من
ذلك فان كان على أربعة
من ذلك امتنع من
الصرف كز يند وسعاد
علمين فتقول هذم ز يند
ورأيت ز يند وصررت
بز يند وان كان على ثلاثة
أحرف فان كان محرك
الوسط منع أيضا كسقر
وان كان ساكن الوسط

فان كان أعجميا كجور اسم بلد او منقول من مذكر الى مؤنث كز يد اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى نعمت المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مشبه بهيمة وحروفها ز يد باصالة
 تأنيته لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا
 منذهب سيبويه والجمهور وجعله الجزمي والمبرد ذوا جهين كهـند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين
 والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكام الصرف على
 تأويلها باللفظ والمسكان والحي أو الابل وعدمه على ارادة السكامة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيها أحدهما
 فقط فلا يتجاوز كاسمع الصرف في كـب وثقيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحـدين على المسكان وكـننه في
 يهود وجوس عـدين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل
 حال كـنغلب و باهله و خولان و بغداد فـأفاده في التسهيل وشرحهم مع زيادة وقوله وأسماء السكام أى كـسماء
 حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عـرت جاز فيها الصرف وعدمه
 باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة
 منعته لانه كجوراً وللنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لما سياتى وكذا
 يقاس ما أشبهه ويشكل على ما مر قـولهم جاء تى فريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت نمود المرسلين عند
 من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكأن حقه المنع واجب بأن التأنيث على حذف مضاف
 أى أولاد فريش ونمود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أوهم قائلون بعسوكم من قرية أهلكتها والا
 لقال أوهى قائله وأنه أنت باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكور ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه
 أفاده الرضى (تنبيه) مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منه وليس كهـند لانه منقول من مذكر وهو
 مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر النار بله بالسكان
 أولانه غير معين أى مصران من الامصار (قوله والعجمى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لرفوعه
 أى العجمى وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لزم عليه عمل المصدر وثـخرا
 للتساعح في الظرف أو من الضمير فى العجمى لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لان العجمى
 نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمية) طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج
 الاسم عن وزن الاسماء العربية كـابراهيم وابرئسم أو خـلوا الخاسى من حروف مر بفعل وهى المنانقة
 وكذا الرباعى الا ما فيه السين فـتـكـون عربيا كـسـجـد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع فى العربية كالجم
 مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كـصـنـجـق وجرموق أو مع الصاد كـمـولـجان وحبس أو مع الكاف
 كـسـكـرـجـة وكتبعية الزاء للنون أول السكامة كـنـرـجـس والزى للدال آخرها كهـنـدـز (قوله فى لسان
 العجمى) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته
 أولا فى معناه الاصلى ثم نقلته للعجمية كـجـم و فـبـر و زـمـسـحـى بهما وهذا مصروف اتفاقا أو جعلته عالما
 من أول الامر كـبـنـدار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن
 وقالون بالرومى اسم جنس للعجم ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير
 الشاويين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمية سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة
 بخلاف التأنيث فان علامته مقدره وتظهر فى بعض التصار بفـأفـله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط بز يده
 فنـع (قوله كسـقـرا) فى نسخ كـشـتـر بفتح الشين المـجـمـة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف
 ذلك ما لم يرد به البقعة والاتهم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجملة لا للعجمية وحدها (فائدة)
 أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كما هـا غير مصروفة للعجمية والعجمية حتى موسى عليه السلام
 لانه معرب موسى وهو بالعبرانى ومعناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف
 والمنع أولى فتقول هذه
 هندورأيت هند ومررت
 بهند (ص)

والعجمى الوضع والتعريف
 مع

زيد على الثلاث صرفه
 امتنع

(ش) وينع صرف الاسم
 أيضا العجمية والتعريف

وشروطه أن يكون علمانى
 اللسان العجمى زائد على

ثلاثة أحرف كـابراهيم
 واسماعيل فتقول هذا

ابراهيم ورأيت ابراهيم
 ومررت بـابراهيم فتمنعه

من الصرف للعجمية والعجمية
 فان لم يكن العجمى

علمانى لسان العجم بل فى
 لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كـجـم أو غير
 علم صرفته فتقول هذا

جم ورأيت لجم ومررت
 بلجم وكذلك تصرف

ما كان علمانى العجمى على
 ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كـسـقـر أو
 ساكنه كـنـسـقـر ولو ط

اختلافهم في اشتقاقه فاما هو في موسى الحديدي فقبل من اوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس بيس اذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الخلق به فقامت الياء والضم ما قبلها كوقوف من اليقين فيمنع للالفاظ المقصورة كافي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه أربعة لسكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فسكها مصروفا فقد الجملة في الأربعة الأولى وقد شرطها في الباقي وقيل هو دليس عربي بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب بية من جرحهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب بية قبله وفي عز بروجها قرى فيهما فالصريف على أنه عربي من التميز وهو التعظيم وعنده على أنه محجى وأنه حذف تنوينه لاسا كنين تشبها به بحرف اللد وأما دليس فقبل منه الجملة وقيل عربي مشتق من الابل والبعاد وعلى هذا فإنه شبه الجملة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن أطفاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لالانه لا نظير له في آحاد العربية كما قيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذا ذوزن)** أي علم ذوزن وقوله وأغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمناء والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه صنف لوزن والأصل فيه الافراد أي ذوزن خاص وأغالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه **(قوله كاجد)** منقول من المضارع أو الماضي المعنى بالهز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفضل)** أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككامل بشدة اللام وكذا المفتوح بناء مطاوعة كتهمل أو همزة وصل كأنطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيا حرج وينطاق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المتفاعلة فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كدليل بضم فكسر لسر بية كبن عرس وينجلب كينطلق فخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كالم الصبغ المعروف واستغرق كاستخرج للسباح الغليظ فاذا سمي بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لانه جملة أما مضارع الثماني وأمره فن الغالب كاسيأني وأما أمر المتفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر نصريح **(قوله هنا ضرب وكلم)** أي رفعهما لانه خبر وليس محكما وانثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يشل الخ)** أشار بذلك الى أن التفسير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسيأني الا أن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باجد ويعلى فانه من الغالب حكما **(قوله بوجوده في الفعل كثيرا)** أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء كقام مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبني على الغالب أي ان كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبسوء بغير الهمزة كيرمغ بمجدة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض وتنضب كتنصير لشجر أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبسوء بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كالنصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لانه كثر في الزيادة معا وأعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولاً من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المنع لزومه للكامة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم ما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تنزم حوكة واحدة بل هما في الجر كضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كاستخرج وان لا يخرج بالتعبير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفعلا
 * أو غالب كاجد يعلى
 (ش) أي كذلك بمنع
 صرف الاسم اذا كان علما
 وهو على وزن يخص الفعل
 أو يغلب فيه والمراد بالوزن
 الذي يخص الفعل مالا
 يوجد في غيره الا نادرا
 وذلك كفضل وفعل فلو
 سميت رجلا بضرب أو كام
 منعه من الصرف فتقول
 هذا ضرب أو كام ورأيت
 ضرب أو كام ومررت
 بضرب أو كام والمراد بما
 يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كما هو اصعب فان هاتين الصيغتين يكتران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الامر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت باسم واصبع منعتة من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول هذا المأخوذ ايت المصورت باسم والثاني كما هو بوزن يد فان كلامنا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل معنى أنه به أولى فتقول هذا المأخوذ بوزن يد مصورت

بأحد بوزن يد فيمنع العلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومصرت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كضرب (ص) وما يصير علما من ذي ألف زيت لالحاق فليس ينصرف (ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا العلمية وألف الاحاق المقصورة كعاقى وأرطى فتقول فيهما علمين هذا عاقى ورأيت عاقى ومصرت بعاقى فتمنعه من الصرف العلمية وشبهه ألف الاحاق بالف التأنيث من جهة أن ماهي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى عاقاة كما لا تقول في حبيلى حبيلة فان كان ما فيه ألف الاحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانها والحالة

رد وقيل علمين لظروجهما بالاغلال الى وزن ففصل وريم بخلاف نحو بوزن يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبيه على أصله (قوله كأمم) بكسر الهمزة والميم كاضرب امر واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أربعة ثلاث وثلاثون * التسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كالم بوزن انصر وهو خوص الدم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريفه فيزاد فيه حروف كالألف من أرطى وعاقى لجهلها كجعفر وفي عزه وذفرى كدرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلببية وجلببا بالجهلها كدسج دسج دسجة ودسج اجد أو حرقان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت للاحاقهما بقنديل وقنديل (قوله كعاقى) بعين مبهمة ثم فاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانة دقاق تستخدمه المكاس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه اقل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبهه ألف الح) من اضافة الصفة للوصف أي وألف الاحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الح) أي ومن جهة ان كلامها زيادة غير مبدلة من شيء وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كارتى بوزن سكرى وعزى بوزن ذكري فأوجه الشبه ثلاثة وتفرقها في أن ألف الاحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارسي انما لم يجعل ألف أرطى وعاقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء تنوينا بجعل ألفه لالحاق وغير ممنون بجعلها للتأنيث وبهما قرى تترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملك كراموث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي (قوله لا تشبهه ألف التأنيث) أي شبيها كالملاحاقها التاء والتنوين كما سر وان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبيها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهى مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مبهمة لها الامانة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتملان (قوله كعلماء) بكسر الهمزة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه الممدودة للاحاق بقرطاس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها لان همزة التأنيث مقلبة عن ألف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره ووجه بخلاف ذلك فالعلم كعلمية باطل اه أي بل هو مشبه للعالم كإلى الشرح لسكن قيل انه علم جنس معنوي للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كعلم التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وثعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعاء) كعمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لاصفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذكرة جمع بالواو والنون خلق مؤنثه بالجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الاحاق ممدودة كعلماء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانع اسحر * اذ به التعمين قصد ايتعبر (ش) يمنع صرف الاسم للعامة أو شبيها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف الشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومصرت بالنساء جمع والاصل جمعواوات لان مفردة جمعاء فعدل عن جمعواوات الى جمع وهو معرف بالاضافة

هذه الى جمع هذا اعتبار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء مذكرة
ومؤنثة كجمع حجر وحجر وقيل معدول عن فعلى كصحر او صحارى والاول اصح لان فعلاء لا يجمع
على فعل الا اذا كان صفة مذكرة ها الفعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محصلا لا مذكرة وجمعا ليس كذلك لانه
ليس صفة وله مذكرة (قوله أى جمعهن) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
فكيف يعتبر تعريفها ما ان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في آل الآتية (قوله العلم المعدول) أى عد لا تقدير يا فان طريق العلم يعدل
هذا النوع مما عه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع
مصروفام يحكم بعده كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرود والصفة كطام ولبد والمصدر
كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى
فان منعه للتأنيث باعتبار البتة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقدير مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
وسحر وأخرو مشى فانه تحق يقى يدل صليـه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علم ولم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
المراد بآفاده السنو اتى على القطر (قوله زفر) اسم علم حنفي (قوله والاصل عامر) أى فعلم منقولة
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل عامر لان الصفة لانها ليست بمعناه
لتسكيرها وقيل ان فعل معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلف منابت
أسنانه وكان فيها ز وأدوامرأة على صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تحضه العلمية ادل وقيل
عامر لتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض نعيم كما سأل اول الكتاب (قوله
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
من النهار مجازا ليجاورته (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
لنية الاضافة أو آل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومر فى أمس الفرق بين العدل
والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهى في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف
بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نحيبناهم بسحر وجمتك يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع
تعينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنها كما حكما بعده عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها
لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف ليس صرح في التسهيل بأنه
علم شخصى أو جنسى فاستشكاه أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اه وصرح بذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى آل لما
ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فاقبل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد
بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحسكية وهى المعبر
عنها هنا بشبه العلمية لاسبغت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشترط التعيين والملمح لاشترطه مما عه
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار
تأويلها بالمدرة صرفها على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر
مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فجمادى ممنوع لأنف التأنيث وشعبان ورمضان بالعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبه
تعريفه تعريف العلمية من
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ
ما يعرفه الثاني العلم المعدول
الى فعل كعمر وزفر وتعل
والاصل عامر وزافر وتاعل
فمنعه من الصرف العلمية
والعدل الثالث سحر اذا
أريد به يوم بعينه نحو
جمتك يوم الجمعة سحر
فسحر ممنوع من الصرف
للعدل وشبه العلمية وذلك
انه معدول عن السحر لانه
معرفة والاصل في التعريف
أن يكون بأل فعلى به عن
ذلك وصار تعريفه مشبها
لتعريف العلمية من جهة أنه
لم يلفظ معه بمر ف(ص)
وابن على السكس فعالا
مؤنثا وهو نظير جشها
عند نعيم واصرفن ما نكر
من كل ما التعريف فيه أترا
(ش) أى اذا كان علم
المؤنث على وزن فعال
كندام ورقاش فلا عرب فيه
منههجان أحدهما وهو
منههجان أهل الخبز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو منه بيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نسكرا الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلّة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو منه بيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نسكرا الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلّة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اعرابا كإعراب ما لا ينصرف أو اعرابا يشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعربا لأنه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في روجه الشبه وتنايشا فاعمله أول نزال بالكسمة أو بناه على منه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة وثبت فنزال بمعنى المنزلة ودرناك بمعنى الحركة. وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلوسمى به منذ كرزال وجوب البناء لانه الآن ليس وثناولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتانيث الأعلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اعرابا محجورا بارفأ كثيرهم بينه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التي هي الغنم وبعضهم يعمه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين الاعمين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده ففان

ومر دهر على وبار * فهلسكت جهره وبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقافهم وقيل لان الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتانيث وهو أقوى لتحقق التانيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مر نجل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقول عن الصفة كما صرف عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الألف والجمع فغير مصروف سواء بقى على تنكيره أو سمي به وسواء نسكرا بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالجمع اثنان وقد عادت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوارى أى طر به في اعرابه سواء كان احدى علمية العلمية أو الوصفية فثاله في العلمية قاض علم امرأة كإلى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينون رفع جوارى عن اعرابها وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت يرمى ويقضى أو ما لوسميت بيفرور يدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجر به كاذ كرو مثاله في الوصفية أعيم تصغيرا عمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجرى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعبلى ويرمى ويفزى وأعيى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء لاسا كنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعمان) بالصرف للضرورة جمع طعمينة وهي المرأة في الطودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق على المرأة وان لم تسكن في هودج ولا مسافرة وتسام البيت * سواك نقبا بين حزن شعيب * والسؤالك جمع سالكة فمقولان لتري ومفعوله الاول طعمان زيدت فيه من ونقبا فمقول سواك أى طر بها في الجبل

للعلمية والتانيث ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وهو مشبه

وحزنى

يجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة تنوين العوض وينصب بفتحة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأة فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وهو مشبه بجوار ورأيت جوارى (ص) ولاضطرارا وتناسب صرف * ذوالمنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خابلى هل ترى من طعمان * وهو كثير

وحزني مشي حزن بفتح فسكون وهو ما غاظ من الارض وشعبب اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافند قيل في ذي الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضا سمع بدون ذلك كقوله اني مقسم ما ملكت فجاعل * جزأ الآخري ودنيا ترفع

بنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما وردده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لالاجل من بدليل صرف خبر منه وشمرته لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطر اهرم اليه في الشعر فجرى على أسننتهم (قوله للناسيب) هو نوعان تناسب لسكيمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتثوين سلاسل مناسبة أغلالا وسهيرا وتثوين يغوث ويغوث في قراءة الأعمش لمناسبة نسرأ والثاني لرؤس الآي كتثوين قوارير الاول لانه رأس آية يناسب بقية رؤس الآي في التثوين وصلوا في الألف بدله وقفا وأما قوارير الثاني فنون امشا كل الاول للارؤس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجاز الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهدوا المنع) أي جواز المنع الصرف (قوله وعن ولدوا الخ) هورثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزاءه ما عدا الضرب والكف حذف نون مقامين وأخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره وعن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والمين مضارع سعي سعي بالفتح فيهما أي اغانه أو مضارع سعي بالكسر اللازم من السعد وهو الجين ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز معناه أومع كسرهما مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله * محمد فقد نفسك كل نفس * بجزم تقدم تجرده لفظا لان جازمه مقدر أي تفيد وقوله رفع أي لفظا كما مثله أو تقديره كالسكن للتخفيف نحو يأمركم أولو قفسا وغيره فان رفعه مقدر قيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبعال ابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب * وأعر بوا مضارعان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي منه مع النونين الاعراب اللفظي والتقدير لا المحلى أيضا واللام يثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معرفة قطعا فتدبر (قوله موقع الاسم) أي اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت وقوع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل والعلة وخبر أفعال الشروع بالجل والسبب بان المراد وقوعه موقعه في الجلة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا تر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله لتجرده) أي للدوران الرفع معه وجودا وعرضا والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عديمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى سلاسل وأغلالا وسهيرا فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا لمنعه بقوله وعن ولدوا صر ذوا الطول وذوا العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العلبية والى هذا أشار بقوله والمصرف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعا اذا مجرد من ناصب وجازم كتسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلاف في رفعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في فولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لتلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها اعمدية فلا يصح لتصریح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أر يده ان علامة الوجودى تكون عدم مطلقا فهو باطل أو مقيد ارجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع باحرف المضارعة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مقيد (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول محذوف يقسمه انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو للاستقبال فهو ينفى المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يقيدنا ببدالتى خلافا للزحشرى فى أن مؤذجه وأما قوله تعالى ان مخلقة واذبابا فالتا يبد فيه من خارج عن ان لانها ولاناً كيد خلافا له فى كشافه لکن واقفه على التا كيد كثير ون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يدالن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفى له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذى فهاتما ان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الاضرورة كقوله

ان مارأت أبازر يد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدة قرؤتى أبازر بد مقاتلا و عند ارادة الالغاز نكتب ما كلمة واحدة فيقال أبى جواب لما وبم نصب أدع وأشهد ليس معطوفا على أدع لثلاثتنا فاض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره عطفه على اسم خالص أى ان ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله * فلن يحل لاعينين بعدك منظر * وقوله

لن يضب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الاول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله ركي) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى امام مصدرية قطعا أو تعليلية قطعا أو محتملة طما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن تحوّل كى لانه لا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالاضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كما يضر وينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوک بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدير قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضينى رقية ما * وهدينى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقاتلأ كل الناس أصبحت مانحا * لسانك كىما أن نفر ونخدها

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختيارا كجئت كى ان تكرر منى ويؤيده ان اضمار ان به اللام جائزا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته واما مع أن أو المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحملة طما قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد (ش) ينصب المضارع اذا صحبه حرف ناصب وهو لن ركي

المنفردة عن اللام وأن نحو كذا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن غارة والواقعة بينهما كقوله * اردت لكهما ان تطير بقرتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بان والاول ارجح لان لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا تؤكدها واغترها هنا دخول حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما سواهم وأجوعوا على جواز فصلها من الفعل بالانافية وأما الزائدة كما من من الامثلة وبهما معان نحو كذا ما لا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كيتجنحون الى سلم وما نئرت * قتلا كم رظي الهيجاء اضطرر

أي كيف يتجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضر غيرها وإنما أخرها اطول الكلام عليها وهي نصب المضارع لفظا ومحلا مع النونين ولا تنصب محل الماضي انما قالها توصلا به ولا تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقبلا مناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها خلافا للفراء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وشرح بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الماخذية نحو فاما أن جاء البشير أو بين السكاف وبحرورها كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بجملة فيهما معنى القول دون حرفه وتأخرها جملة ولم تقترن بحرف وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهرا كان نحو اذ أو حينما الى أمك ما يوحى أن اقدفيه مفايحي هو عين اقدفيه أو مقترنا نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك أي أوحينا اليه شيئا هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى أوحينا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لا اختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأخر دعواهم أن الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وان لم يتأخرها جملة امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يليق ان مدحا بل تحذف أو يؤتى بدله بآي فتدبر (قوله مما يدل على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وطن مستعملا في العلم وانما واجب كونها في ذلك مخففة لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالتحقق فلا يناسبه الا التوكيد المقاد بالخففة والاكثر حينئذ الفعل بين ان والفعل بما سبق في ان واخواتها أو جري سيبويه والاخفش الخوف يجري العلم عند اليقين الخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي بعلموتى عروقها

ولا تدفني في الفلاة فاني * أخاف اذا ماتت أن لا أدوقها

رفع أدوق كالتافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يردن أن لا يرجع بالنصب فيما شذنا من ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلا لجاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير الا بذلك قاله سيبويه وجوزها الفراء بلاتأويل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بان المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلاولنا أجمع عليه في أحسب الناس ان يتركوا أمامع الفصل بلا فلا يرجع الرفع كظننت ألا تقوم لان فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كذا والسبب وان كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب الظن من العلم لسكونه الطرف الراجح فـ كما أنه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان ياتنا الصيد منحطب

(قوله أخنها) بالجر بدل من ما أعطيت بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضـ مبر استحققت يرجع لان أي وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أوفى مكان استحقاقها بان لم يتقدمها علم ولا ظن جلا على ما يجمع ان كلا حرف مصدرى إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن ولا رجحان

وأن واذن نحو ان أضرب وجئت لكي أنعلم وأريد أن تقوم واذن أكرمك في جواب من قال لك آتيك وأشار بقوله لا بعد علم الى أنه ان وقعت أن بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علمت أن يقوم التقدير انه يقوم تخفف وحذف اسمها وبقى خبرها وهذه هي ضمير الناصبة للمضارع لان هذه ثنائية لفظا ثلاثية وضما وتلك ثنائية لفظا ووضعا وان وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جازي الفعل بعدها وجهان أحدهما النصب على جعل أن من نواصب المضارع والثاني الرفع على جعل ان مخففة من الثقيلة فتقول ظننت ان يقوم وان يقوم والتقدير مع الرفع ظننت انه يقوم تخففت أن وحذف اسمها وبقى خبرها وهو الفعل وفاعله (ص) وبعضهم أهمل أن جلا على ما أخنها حيث استحققت عملا (ش) يعني ان من العرب من لم يعمل أن الناصبة للفعل المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان

فرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركاها في أنها يقدران
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول عجبت مما
تفعل (ص)
وانصبوا بأذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أدقبه اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف وقما
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصبها الا بشرط واحد
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون صدره
الثالث أن لا يفصل بينها
و بين منصبيها وذلك نحو ان
يقال انا آتيتك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينصب نحو ان
يقال أحييتك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها اذ لم تصدر
نحو زيد اذن يكرمك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها ان فصل بينها وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

و بين لا ولام جز التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فان عمل مظهر أو مضمرا

كذلك رخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك لو ابولى عليكم وقول الشاعر
وطرفك اما جئنا فأحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر
والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوتها نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت
تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة ومازائدة فقيه ثلاثة أوجه
والعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئنا لاجل ظنهم ان هوالك حيث تنظر ستر اعلينا (قوله فيرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محبسن أن يتم الرضاة بالرفع وقوله
أن تقرأن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالسوفيين لعدم وقوعها بعد علم أرظن أعاده الصبان (قوله وانصبوا) أى أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجوازها كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها مطلقا هي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لاحتياج حرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما مبنى والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند
سيبو به الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قد تمتحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أحييتك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالى والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدال نونها الفاعلى الوقف كتنبؤ من المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالأنف وكذا رخصت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ران وتكتب بهار عن القراء ان أهمات كتبت بالنون لتفرق من
اذا اذال في لغة وان أعملت فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أى والحال ان الفعل كأن
بعدها و موصلا بفتح الصادح من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أى الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة أفعالها كالا استثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أى
لان سائر النواصب لا تعمل في غير التحقق في الوجود كالا أسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دما مبنى
(قوله اذ لم تصدر) أى في جعلها بان تاخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
الافى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان تانى اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا
بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أى لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جازى الفعل الخ) التحقيق انها ان عطف على ماله محل أنييت والاجاز الامران فاذا
قيل ان تترنى أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب أنييت وجوب الوقوعها حشوا وجزم
الفعل وعلى الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جعلها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها بطها بينهما وهو الارجح كما أشار اليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى اولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطف على الفعلية
يتعين الرفع وعلى الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أى لان القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله
الناحية لأنها لا تضمن مع ان فكنا مع اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله و بين لا) متعلق باظهار ناصبة حال من ان دفع به توهم
اهمالها لفصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للسا كنين أو بكسرهما أمر من أعمل المتعدى بالهمزة فهمزته
 للقطع فتنقل فتحته النون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفي كان)
 أى بعد كان المنفية وهو متعلق بالضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض
 مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فسكنه قوله واضمر بعد نفي كان أى مع لام الجر
 (قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفي و بعداً متعلق به وكذلك مفعول مطلق لخفي أو حال من فاعله أى
 ان خفي بعداً وخفاءه مثل ذلك الذى بعد نفي كان أو حال كونه بمثابة الاله فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى
 أو الزائدة لتوكيد نحو ولا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الابلانها كلافصل اذ تدخل
 بين الجار والمجرور كجئت بالازاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كمثل أو للاحاقبة نحو لو يكون لهم
 عدواً أو زائدة مؤكدة وهى الواقعة بعد فاعل متعدي نحو وأمرنا بالناسم الرب العالمين فى كل ذلك أن مضمره
 جواز او قد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسامين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
 الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحاً باللام الجوزد والمراد به مطلق الانكار
 من اطلاق الخصاص على العام لان الجحافة انكار ما تعرفه فهو انكار الخفى خاصة ولم يقيد كان بالناقصة
 لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجوزد وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى
 مادتها بخلاف من أجازها فى أخواتها ومن أجازها فى ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينسب للماضى فقط وهو
 خصوص ما مع الماضى ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
 بالحال وأما ان فهى بمعنى ما اطلاقه يشملها وقبزم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
 بالنصب لغير الكسائى انهم اللام الجوزد مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجوزد لا يرفع الا ضمير
 الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كي وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم
 منه وان كان مكرهم لشدة معدة زوال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كإيقان
 أنا أشجع من فلان وان كان معدة اللنوازل اه أشموفى (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
 وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد
 مريد الفعل كذا وجعل السكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهى الناصبة
 بنفسها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمره بعد اللام فهو قول
 مراكب لكن يؤيد الازل التصريح بالخبر فى قوله سموت ولم تكن أهلاً لتسمو (قوله بمعنى أو الا) أجد
 من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الا أن لان ان مقبرة بعداً ولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
 تقديرها ولان حتى معنيين كلاهما يصلح لأر الغائية كأمثلة والتعليل اذا كان ما بعد هاءة لما قبلها نحو لارضين
 الله أو يفترلى فهنا خارج عن عبارة التسهيل ولا يصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول
 الففران وليس مرادو تعين الغاية فهما يحصل شيئاً فشيئاً نحو لا تنظر نه أربحى والاسثناء فيما يحصل دفعة
 نحو لا قتلته أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمك أو تقضى حتى والمعنى على الاستثناء لالزمك فى جميع الازمان
 الازمن القضاء أى رقت انبائه وخرجت وأتى لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
 بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسياتى (قوله لا تسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
 بل يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أى وهو مؤثر بل مصدره عطوف
 باوعلى مصدره تصيد من الكلام السابق أى ليكون منى استسهالاً وأدرك وكذا يقاس الباقى (قوله
 ركنت اذا غمزت) بالغين المجهمة والزاي أى عصرت وهزرت الريح والقناة بالغاف والنون والكعوب
 هى النواشر فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم انصفو

و بعد نفي كان حتماً أضمر
 كذلك بعداً واذا يصلح فى
 موضعها حتى أو الا ان خفى
 (ش) اختصت ان من بين
 بقية نواصب المضارع بانها
 تعمل مظهرة ومضمرة
 فتظهر وجوباً اذا وقعت
 بين اللام الجر ولا النافية نحو
 جئتكم لئلا تضربن يدا
 وتظهر جوازاً اذا وقعت
 بعد لام الجر ولم تصحبها
 النافية نحو جئتكم لاقرأ
 ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها
 كان المنفية فان سبقها كان
 المنفية وجب اضماراً نحو
 ما كان زيد ليفعل ولا
 تقول لان يفعل قال الله تعالى
 وما كان الله ليعذبهم وأنت
 فيهم ويجب اضمار ان بعد
 أو المقدره بحتى أو الا فتقدر
 بحتى اذا كان الفعل الذى
 قبلها مما ينقض شيئاً فشيئاً
 وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
 فالاول كقوله لا تسهلن
 الصعب أو أدرك المنى *
 فما انقادت الآمال الاصابر
 أى لا تسهلن الصعب
 حتى أدرك المنى فأدرك
 منصوب بان المقدره بعداً أو
 التى بمعنى حتى وهى واجبة
 الاضمار والثانى كقوله
 ركنت اذا غمزت قناة قوم *
 كسرت كعوبها أو تستعجا
 أى كسرت كعوبها الآن
 تستقيم فتستقيم منصوب
 بان بعداً أو واجبة الاضمار

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يشاعنها الفساد إلا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها بما يمنع اعتمادها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التوهم وعلى هذا فقولوه هكذا حشوا فان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به لبيان وجه الشبه لا حتم ان التشبيه في مطلق النصب ما ليس حشوا (قوله حتى) أي الجارة للصندر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها ككثاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كما سلم حتى تدخل الجنة وكشال الماتن ولا تصح فيه الغاية لايهاه ترك الوجود عند حصول السرور وليس مراد او يحتملها حتى تفي الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الازهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران
حتم كجد حتى تسرد اخون
(ش) وما يجب اضماران
بعده حتى نحو سرت حتى
أدخل البلد حتى حرف جر
وأدخل منصوب بان المقدره
بعد حتى هذا ان كان الفعل
مستقبلا فان كان حالا أو
مؤولا بالحال وجب رفعه

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود والديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهاه انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الوجود مع النفي لسكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم را في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بان المقدره بعد حتى) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

واليه أشار بقوله (ص)
وتلوح حتى حالا او مؤولا *
به ارفع حتى وانصب المستقبلا
(ش) فتقول سرت حتى
أدخل البلد بالرفع ان قلته
وأنت داخل وكذا ان كان
الدخول قد وقع وقصدت
به حكاية الحال الماضية نحو
كنت سرت حتى أدخلها

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جيعا وهو بخنجر

وجعل الكوفيون النصب بحتم نفسها ورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدره وهي نخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشاره الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التسكك وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تاو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغبر نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزم حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تاو يلاور رفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسئلة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه حتى يرجع اليها موسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامر ان باعتبار جواز التاويل فان قدرته حاضر وقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كذا كونه نسبه عما قبلها ارفلار في سرت حتى تطلع الشمس لعدم نسبه عن السير وكونه فضلا أي ليس ركنا في الاسناد فلار في في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وبتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعده متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشاره الشارح في الخ أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كرضميران الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها لتأويلها بالكامة ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحباب بها الخ) سمي ما بعد الغاء جوابا لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذا عدول عن عطف الفعل بالفاء إلى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخل وفي آيتي لا فإحج لبيت حصول مال لي فحجا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المعنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فإكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أي سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما بس زيدا حاضر فيك كمالك أو بالاسم كانت غيرات فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مرادها كالمعنى نحو كانتك والعلينا فاشتمنا وقله اتانينا فتحدثنا وقد كنت في خبر فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولاتانينا ولأنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا بآتي في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تانينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تانينا كيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول والتسبب عنه أو على معنى ما تانينا محض لتأجيل الثاني قيدي في الاول فينصب عليه النفي قصدا الى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتي الا تيان أيضا فيكون في الغاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالغاء للمعية بالانسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال في المعنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يتبع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتبع الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لا تتقاء الجور وحده فان قصد الغاء الاستئناف أو مجرد العطف بالانسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تانينا فتحدثنا بظاهر مبتدأ قصدا الى نفي الاول واثبت الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا تيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تانينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن واما على معنى ما تانينا فتحدثنا فتحدثنا فمجرد العطف من مجرد العطف بالانسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذونهم فيعتدون ولو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنهم يردون تناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أي بان اتقضى بالاقبيل الفعل كما مثله وكان نفي ما بعد نفي كما تزال تانينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالابعد الفعل كما تانينا فتحدثنا لا يخبر فغيبه الوجهان كما نص عليه سيديو به روى بهما قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين ان رسترها حتم نصب

(ش) يعني أن ان نصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الغاء المحباب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تانينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الغاء نحو ما أنت الا

تاتينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الامر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والتحضيض والنهي فالامر

نحو اتنى فاكرمك ومنه

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الاباتي هي اعرف

خلافا للمصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الامر الخ) أي والترجي أيضا عند الكوفيين كما سبب في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي

مجموعة في قوله

ياناق سبى عنقا فسيحا
لا نطقوا فيه فيحل عليكم
غضبي والدعاء نحو رب
انصرفي فلا أخذل ومنه
رب وفقني فلا أعدل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم
زيدا في كرمك ومنه قوله
تعالى فهل لنا من شفاء
فيشفعوا لنا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خبرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإراة كن
سمعا

والتهخيص نحو لولا تاناينا
فتحدثنا ومنه قوله تعالى
لولا أنزلى إلى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والتمنى نحو لويتلى
مالا فأتصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتني كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فإن كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعده الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فينام الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم
مع

سروانه رادع وسل وارض لحضهم * تمن وارح كذاك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حين نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أي سيراً
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خير متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل بل لا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لمضرب زيدا
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولاهل زيدا أخوك
فتركه لعدم ما يتصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أمحا بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا نعت تصيد مصدر مستقبل مما قبل الغاء يقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازا منه وهل يثبت كون زيدا أخاك فاكرام
منا اه اسقاطي وهو نص فيما صي (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعناده على الاستفهام أو مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقي كالمثل والانسكاري نحو من مثل زيد في قامه والتوبيخ فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افي غضب
عليك وأما التقرير الذي بعد النفي فيجوز أن يراد فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر وافي الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جار كم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراد معنى من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولرغف هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً في الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه صراحة لفظه كافي المعنى وقد يقال محط التقرير به هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناتي) جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة وانما قال بعض
الروح لانهرتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً فدل لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل) أي سواء كان من لفظ الفعل كتنال فنحن ذلك بالرفع أولاً
كما مثله هنا من ذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال في شرح الشنور وما أجدره بان يكون
صواباً أو المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباز يدا فيمتادب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيهاً بقول
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلها ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم
ينتقل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً فاده الشنواني (قوله ان تفد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع
المدكورة بان مضمره وفي أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الهاميني قول الرضي بأنها ليست للعطف بل هي بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فمعنى قم وأقوم قم وقيام ثابت أو مع قيام لان العطف يفوت النص على المعية أي ليسكن قيام
منك وقيام معني (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والتمنى وقاسه النحويون في الباقي وقدم مثل الشارح للاربع الاولى ومثال التمنى يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا ونكون بنصبها المحذرة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهدكم مصاحب للعلم

كلا تسكن جلدوا وتظهر الجزع (ش) يعني ان المواضع التي ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد
الغاء ينصب فيها كلها بان مضمره وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

بصبركم

فقلت ادعى وادعوان اندى * اصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وتانى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله
 ألم اك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهمهوم مع عماداً لم تفد ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين
 وأردت جعل ما بعد الواو خيراً المبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ ان نصب (١١٧) ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

لانا كل السمك وتشرب
 اللبن ثلاثة أوجه الجزم
 على التشريك بين الفعلين
 نحو لانا كل السمك
 وتشرب اللبن الثانى الرفع
 على اضمار مبتدأ نحو
 لانا كل السمك وتشرب
 اللبن أى وأنت تشرب اللبن
 الثالث النصب على معنى
 النهى عن الجمع بينهما
 نحو لانا كل السمك
 وتشرب اللبن أى لا يكن
 منك أن تا كل السمك
 وأن تشرب اللبن فتنصب
 هذا الفعل بان مضمره

بصرك لعدم الصبر فلا يعمله الله تعالى ومعنى تعلق عمله بالمعذوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعذوم واقعه
 جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذف كسرة الواو للثقل ثم الواو للسا كشين
 فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظر للاصل وكسرهما نظراً لأن اه اسقاطى
 وقوله أندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصوداً وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه
 (قوله عار عليك) خبر محذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على
 التشريك بين الفعلين) أى فى النهى فكل منهما منهي عنه استقلالاً وقال الساماني الجزم ليس نصابى
 النهى عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة وردده الشمنى بانه احتمال بعيد (قوله
 وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول وابعادة الثانى وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك
 شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحو بين ويحتمل
 النهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتمتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حال مع الواو معنى
 (قوله ان نسقط الفاء) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً وخرج بها الواو فلا
 يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت بسبب الفعل عن الطاب فان لم يقصد وجب الرفع
 اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لى ذلك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمن تستكثر
 أو على الاستئناف كقوله * وقال رائد هم ارسوا نزلها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى وألقى
 ما فى يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طر يقاى البحر يسا لا تخاف ويحتمل هنا الوصفية أى لا تخاف فيه
 وبما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها
 نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجهور وهو المختار ويتعين تقدير ان
 لانها أم الباب لتصر بجهم بانه لا يخفى غيرها لا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا اقيموا الصلاة
 لو كان تقديره ان تغل لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لو جود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع
 لان القول ليس شرطاً تاماً لا مثلاً بل لا بد منه من التوفيق فتدبر (قوله أو بالجملة قبله) أى فالجزم نفس
 الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرب با عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما
 قيل بكل وبقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقسرة (قوله قبل لا) جعل
 الشاطى والمكودى لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها
 (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمن لعدم صحة ان لاتمن
 تستكثر وأما جزمه فى قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمن لانه بمعنى أى لا تستكثر ما نعمت به وتعدده
 على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا يجزم
 يؤذ بدل اشتمال من يقرب لاني جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من
 الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمن أى تعدد النعم على الغير تزددنوا (قوله
 وأجاز ذلك الكسائى) أى تمسك بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء
 فى لادن من الاسدياً كك ورد بتخريج الآية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده
 بعد النفي ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضاً (تنبية) شرط

(ص)
 وبعد خبر النفي جزم ما عمده
 * ان نسقط الفاء والجزاء
 قد قصد
 (ش) يجوز في جواب غير
 النفي من الاشياء التى سبق
 ذكرها ان تجزم اذا سقطت
 الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى
 أزرى وكذلك الباقي وهل
 هو مجزوم بشرط مقدر
 أى زرنى فان زرنى أزرى
 أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز
 الجزم فى النفي فلا تقول
 ماتا تبنا تحدثنا (ص)
 وشرط جزم بعد نهى ان
 تضع
 ان قبل لا دون يخالف يقع

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصبح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسد
 تسلم يجزم تسلم اذ يصح ان لادن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لادن من الاسديا كك اذ لا يصح ان لادن من الاسديا كك
 وأجاز ذلك الكسائى بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان لادن من الاسديا كك

(ص) والامر ان كان بغير فعل فلا * تنصب جوائده وجزءه اقبالا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فاعل
 أو بلفظ الخبر لم يجز نفيه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعال ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء
 جزمته كقولك مع أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يتم الناس واليه أشار بقوله وجزءه اقبالا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
 نصب

كنصب مالي التني ينصب
 (ش) أجاز الكوفيون
 قاطبة أن يعامل الرجا
 معاملة التني في نصب جوابه
 المقرر بالفاء كما ينصب
 جواب التني وتابعهم
 المنصف وما ورد منه قوله
 تعالى ادلى أبلغ الأسباب
 أسباب السموات فاطلع في
 قراءة من نصب أطلع وهو
 حنص عن عاصم (ص)
 وان على اسم خالص فعمل
 عطف

تنصبه أن ثابتاً أو منحنف
 (ش) يجوز أن ينصب بان
 محذوفة أو مذكورة بعد
 عطف تقديم عليه اسم
 خالص أي غير مقصود به
 معنى الفعل وذلك كقوله
 للباس عباءة وتقر عيني *
 أحب الي من لبس الشفوف
 فتقر منصوب بان محذوفة
 وهي جائزة الحذف لان
 قبله اسم صريحاً وهو لبس
 وكذلك قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله
 * كالشور يضرب لماعاف
 البقر
 فأعقله منصوب بان

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الي
 أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجوز اذ لا يناسب ان يحسن الي لأحسن اليك ونحو أن بيتك
 أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله) أجاز
 الكوفيون) أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو لمطفه على الأسباب على حد
 * لولا توقع معترفاً ضيه * أو بتضمين لعل معنى التني ليندفع الاعتراض بان الترجي إنما يكون
 في الممكن القريب واطلاع فرعون و بلوغه الأسباب محال وقد يفهم بأنه ادعى قرينه لقصده التلميس على
 قومه فأني لعل قال في الارتشاف وسماح الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين (قوله) المقرر بالفاء
 مثلها أو المعية كما مر (قوله) فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد
 عاطف) مراده به خصوص الوار والفاء ونحوه أو ولد الميمثل غيرها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص) أي
 من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرًا كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الي هلكتك وكقوله
 ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبع أو أسومك علقما
 ينصب أسوء عطفًا على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) للباس عباءة) الصواب كما في نسخ وليس
 بالواو عطفًا على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الي من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلي سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر
 بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليها فأخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت
 تمثيلًا لخاله حيث ضرب نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان اثامها اذا عافت الماء أي
 امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله)
 لان قبله اسم صريح محال) اعترض بان قتلي وول بالفاعل بدل نيبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
 المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معتر) بالعين المهملة أي
 فغير متعرض للسؤال والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاع كل
 من سألني ما كنت أوتر على أنزالي بالعطاء أحدًا بل أقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب) أي لغير نافع
 عطفًا على وحيوا الاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشر في حال من الاحوال الا
 في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو مسامحة من وراء حجاب كوسى أو مرسل اليه رسولاً
 كمادة باقي الانبياء فكلمها نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكلم وحى أو تكلم من وراء
 حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلها وناقصة وعلى الثاني خبرها وحيًا أي ما كان
 تكليم الله بشرًا الاتكليم ايجاء الخ ولشمر متعلق بكان أو تبين فهو خبر المحذوف أي ارادني بشرًا ومضمحل
 لمحذوف أي بشرًا عني (قوله) لم يجز النصب) أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح
 بان كان مصدرًا متوهمًا كالنصيحة ما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجز هذا كالاسم الصريح

لانه

محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسم صريح وهو وقتلي وكذلك قوله

لولا توقع معترفاً ضيه * ما كنت أوتر أنزالي على تربى فارضيه منصوب بان محذوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريح وهو توقع
 وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيرسل منصوب بان جائزة الحذف لان قبله
 وحيًا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطارف في غضب زيد الباب في غضب يجب رفعه لانه مطوف على طائر وهو اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق
الصلة ان تكون جلة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما (١١٩) جيء بالعدل عن الفعل الى اسم

الفاعل لاجل ال لانها
لاندخل الاعلى الاسماء
(ص)
وشذ حذف أن ونصب
في سوى * مامر فاقبل
منه ما عدل روي

(ش) لما فرغ من ذكر
الاما كن التي ينصب فيها
بان محذوفة اما وجوبها
واما جساواذ كراف
حذف أن والنصب بها في
غير ما ذكر شاذ لا يقاس
عليه ومنه قولهم سره
يحفرها بنصب يحفر رأى

سره أن يحفرها وقولهم
خذ اللص قبل يأخذك
أي خذ اللص قبل أن
يأخذك ومنه قوله
الأيهنا الزاجري أحضر
الوغي * وأن أشهد
اللذات هل أنت مخلدي
في رواية من نصب أحضر
أي أن أحضر (ص)

(عوامل الجزم)
بلا ولا م طالبا ضع جزمها
* في الفعل هكذا لم ولما
واجزم بان ومن وما ومهما
* أي متى أيان أين اذا
وحينما أني وحرف اذا *
كان وباقي الادوات أسماء
(ش) الادوات الجازمة
للمضارع على قسمين أحدهما
ما يجوز فعلا واحدا وهو
اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار
في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو و يجب في خمسة لام الجود وحتى وأو بمعناها
وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كي التعليلية فان المصنف لم يذكرها الاضمار بعدها واجب عند البصر بين
دون الكوفيين ويزاد أيضا ما سمي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط أو الجزاء فانه
بان مضمرة وجواب ما عدل ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصر بين
وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله الأأيهنا) الاستفتاحية وأبها منادى وذات صفة في محل رفع
والزاجري بدل من ذا أو صفة له وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغي وحسن حذف
أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف سره يحفرها فانه
حذف بلا دليل وخرج محذوفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجزه الأخفش وجعل منه أفغير الله
تأمر وفي أعيد وتسمع بالمعدي خير برفع أعيد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن
آياته بر يك البرق أن بر يك صلة أن حذف وبقى الفعل سر فوعار هذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف
حذفه يبطل عمله اه ذهب قوم الى أن الحذف في غير ما سمي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح
ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله
سبحانه وتعالى أعلم (عوامل الجزم)

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتصقا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجوز
فعلا واحدا) أي أصالة والافتقار للجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعا وان
استعملت في غيره كالأخبار في فليمدد له الرحمن ومداد التهديد في ومن شاء فليد كفر وكذا يقال في لانه الناهية
واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم
ولتكريم ياز بدلان الأمر فيهما اللغاب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة نخصه وهي فعل الأمر
فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة قأني وأنس فبذلك فتنفر حوار حسد يث لنا خذ وامصافكم ومن الاول
ولنحمل خطاياكم قوموا وغلاصل لكم والفاء فيه لعطف جلة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروي
فلاصلى بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروي بسكون الياء مخففة فاوهذه اللام مكسورة جملة على لام الجر
لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كمثلك بالاسماء والشئ بحمل على مقابله وسليم تفتحها كلام الابتداء
وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر ونحو يكها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره
كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم الناهية اذا صلح
قبلها كي لحكاية الفراء بطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي
ان لم أر بطه ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص
ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا فيكثر لان النهي غير المتكلم كافي التوضيح كالأخرج أي
لا يخرجني أحد (قوله وهما للنفي الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه
وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو ألم نسمع

* ألم اصح والشيب وازع * وخرج بعدها ههنا الخينية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر في الاضافة
ولما الايجابية وهي التي بمعنى الافتخاض بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا
لامعنى كانشدك انما فعلت كذا أي ما سألك الافعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليقوم يدور على الدعاء نحو ليقتض علينا بك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنالاتوا خذنا ولم
وهما للنفي ويختص بالمضارع ويقلبان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولم يقم عمر ولا يكون المنفي باللام اتصالا بالحال

أشارة لبعض ما يفتقران فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يد ولم يوفه
وقد يذ قطع نحو لم يكن شيئا مذ كورا أي ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقيم بد في العام الماضي
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم بليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومه واختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي لما هم ماوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمالهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الاجمال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الاجمال بدليل استرسالهم
في القبائح ونحوه لم بضماسر وبصاحبة الشرط كالولم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسوما * كان لم سوى أهل من الوحش توهلى

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالجار قيل والنصب بالغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوحى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر و يرد بعمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنقح يلزم حذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني ما يجزم فعلمين)
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجملة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعتك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لافادتها
ربط الثاني بالاول فكأنها مائتة واحدة وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها وحادها وقيل الشرط والجواب مجاز ما ثم ان الجواب ان كان مضارعا أو ماضيا خاليا
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومجلا ولا محل لجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يفتقرن بالفاء أو اذا الفجائية فجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم لانه لا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هنا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعملى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما قال ظهوراً اثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس
ومخففة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو ز يدوان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي ز يد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جواها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يتعلق على
الشيء وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء
أي ومن شر وبعبارة جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلمين
وهي ان نحو وان تبسوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءا يجز به
وما تحو وما تفعلوا من خير
يعلمه الله ومهما تحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتني وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرف خبره ان كان ناقصا كإينما تكونوا يدرككم الموت فإينما ظرف متعلق بمحذوف خبرتكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقرأ يضرب به فهي مبتدأ وكذا ان كان متعددا أو على أجنبي منها نحو من يعمل سوأيجز به وخبره ما جلة الشرط أو الجواب أو هما أفعال فان كان متعددا أو على الأداة فهي مفعوله نحو وما فعلها من خير ومن يضرب زيداً أضرب به وان ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضرب به أو من يضرب أخاه يضرب به فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وانما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ ان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قديمتين بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيها قبلهما واغتر ذلك في اذالتهما مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضائة (قوله مهماتنا تنال الخ) مهمات اسم شرط امامبتدأ في خبر ما مر ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حد ز يد امرت به والاول أرجح لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاه به العائدة اليها والضمير في هاهما على آية كما اختاره في اللفظي لاني لهما وقوله فإينما الخ جواب الشرط والارجح كون ما تخاربه لا مهمة لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجردا من الباء الامنصوب فالاولى الحمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعو) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعو والانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي اسم تسموه وماصلة لتأكيده الابهام في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعو وافيه وحسن فادعوه الاسماء موقوع الجواب للبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا محذوم من شيا يعشوا اذا أتى نار ارجوع عندها القرى (قوله أينا الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كاصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه أضرب من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا بروى تاب وآتيا من أبي ياتي اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالراء وغاز الازمان يطلق على المستقبل كإهنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا للتعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامم مفعول الاصح وقد علمت اعرابها وكما ظرف الامن وما مرهما فن للتعميم في ذوى العلم وما مرهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهمات اعم من ما والأي فيجب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زماني وهو متى وأيان وحيثما فهي لتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأني وحيثما فهي لتعميم الامكنة فمثلة الادوات الجازمة فعلين أحدهم وهي بالنظر لا اتصالا بما بعدهم ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تسلم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أني وبقية أني * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يدكر المصنف منها اذ اوكيف ولولان المشهور في اذالاتنجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزءها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرط غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصورك في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف للدلالة لما قبله وأجاز الكوفيون جزءها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقتراحها وأما لو فسدت في (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم لية متضين والجملة مستأنفة لانعت

مهماتنا تنال من آية لتسحرنا
بها فما نحن لك بمؤمنين
وأي نحن أيا ما تدعو فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاته تمشوا الى ضوء ناره

نجد خبر نار عندها خبر موقوع
وايان كقوله

أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا

لم تدرك الامن منام تزل
حنرا

وأينا كقوله
أينما الريح تهب تهب

واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسر

به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله

حيثما تستقيم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الارمان

وأني كقوله
خلى اني تاتياني تاتياني *

اخا خبر ما يرضي كما لا يحاول
وهذه الادوات التي تجزم

فعلين كلها أسماء الا ان
واذما فانهما حرفان

وكذلك الادوات التي تجزم
فملا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلين يمتنعين

شرط قدما * يتلو الجزء جوابا وبسما (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان الى قوله أنى تقتضى جلتين احدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٢٢) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزءا ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها ان
تكون فعلية ويجوز أن
تكون اسمية نحو ان جاء
زيداً كرمته وان جاء
زيدفله الفضل (ص)
وماضيين أو مضارعين *
تلفيها أو معتخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط
والجزء جلتين فعليتين
فيكونان على أربعة أنحاء
الأول أن يكون الفعلان
ماضيين نحو ان قام زيد
قام عمرو ويكونان في محل
جزم ومنه قوله تعالى ان
أحسبتم أحسنتم لأنفسكم
الثاني أن يكونا مضارعين
نحو ان يقيم زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما
في أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم
به الله الثالث أن يكون
الأول ماضيا والثاني مضارعا
نحو ان قام زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف اليهم أجمعها لم فيها
الرابع أن يكون الأول
مضارعا والثاني ماضيا وهو
قليل ومنه قول الشاعر
من يكذبني بشيء كنت منه
كالشجاع بين حلقه والوريد
وقوله صلى الله عليه
وسلم من يقيم ليلة القدر
غفر له ما تقدم من ذنبه (ص)

لعله اسمها لانه ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا ففعل قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من
هنا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفتها حذف را بطلها أى يقتضين ما على هذا جلة وحرف اذا مامعترضة
بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما
شرط وقدم صفتها وجلة يتلو الجزء من الفعل والفعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط
محذوف أى يتلوه وفي نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقترضين على ان جلتها مستأنفة لانهما الفعلين الذي
هو مفعول اجزم (قوله وبسما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزء وجوابا مفعوله الثاني أى ان الفعل
الثاني كما سمي جزءا لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبه جوابا السؤال في
لزوم كل كلام سبقه فالترسمية بهما مجازي الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين
كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جلة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزء كونه فذلا كالشرط
وان لم يكن لازما فيه (قوله وهو المتأخرة) أخذ من قوله يتلو الجزء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته
كما هو مذهب البصريين وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب
نفسه خلافا للكوقيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصداقتها
فلا يتقدم عليها من أجزاء جلتها خلافا للكسائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى
تجدها والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك
كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدم لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط والجواب أرحما
واقعا في الماضي كان كذبت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قبضه فدم من دبر
فكذبت فتور بان المراد ان يقين في المستقبل انى كذبت قلته في الماضي فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق
في المستقبل فأخبركم انه قد سرق أخوه وان يقين قد قبضه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في
الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فنتأسس لانه قد سرق الخ وان تيقن قد قبضه من دبر فهو
يرى لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فنتسلل من قبلك (قوله على أربعة أنحاء)
أى أقسام والاحسن كونها مع مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة في عدم التأثير سواء
كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنق بل أو مختلفين كان لم تتم فتم كون الشرط ماضيا والجواب
مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما كسبه فخسه الجهور
بالضرورة وأجازها الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف
والفراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له ماضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من
يكذبني الخ) كذبت بفتح التاء خطا بالمسوحه والشجرا بفتح الشين المجمة والجم ما ينشأ في الخلق أى
يتعلق به من عظم وغيره والور يدسرق شايظ في العتق (قوله وبعدهماض) امامته ليق برفع وان كان مؤخرا
لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر أحوال من الجزء أى رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن والمراد
الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على
قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان فنيت عن نفسك وشهوته اراها تهرة في حضور ومشاهدة قلبية
(قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كما في شرح الكافية والرفع عند سيديويه على تقدير تقديمه
عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لانه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتاني

أكرمه
وبعد ماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه
بمعنى مضارع وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزء مضارعا جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقيم
عمرو ويقيم عمرو ومنه قوله

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء
وسياتى ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
فى محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما به الفاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلفاء لان الاداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط الماضى ضعفت عن العمل
فى الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كساقيل وفيه مجال للنقاشه
(قوله وان اناه خليل) أى فقدر من الخلة بفتح المحجمة وهى الحاجبة والمسغبة المجاعة ويروى يوم مسئلة
وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أى غير منقضى بل والا
فكالماضى كما مر (قوله وجب الجزم) أى ترجح بدليل ما به منه (قوله ضعيف) ظاهره كلفه ضعفه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بمضارع على حذف الفاء مطلقا كما به الماضى وقال سيبويه الا رجح
ذلك اذ لم يكن قبله ما يبالبه كانت فى بيت الشارح والا فالاولى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والتأخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيها ولا يأتى هنا القول الثالث
فما مر لفقد علته اذ الاداة مؤثرة فى الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر
فى نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بينهما
لا يربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
المسبب عن الشرط والعاقبة ولا تحذف الا فى ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لى والصيا * سيلنى على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشكر بالشكر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لشركون وأجيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أى
أشركتم ولم تذكروا الامم الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيدلا واجب كما صرح
به الشئبى وغيره ويتكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وجمله ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة فى قوله
طلبية واسمية وبجاءد * وبما وقسر بلن وبالتنقيس

مثال الجامدان ترفى أنا أقل منك مالا وولدا فسمى ربي والمفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس
وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد فى المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلها كان نحو انه
من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا فى الارض فكانما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداء شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفى الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدورها بمرافقتها
فى الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنفنا أو غيرها آخرتها كان قام زيد فهل تكرمه
أو فن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطى وفى الكافية والجامى ما يخالفه فى الاخير ويجب رفع المضارع
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه وبحكم بز يادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان اناه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
ففيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يا قرع بن حابس يا قرع

انك ان تصرع أخوك

تصرع

(ص)

واقصرن بقا حتما جوا بالو

جهل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل
(ش) أى اذا كان الجواب
لا يصلح أن يكون شرطا
وجب اقترانه بالفاء وذلك
كالجمله الاسمية نحو ان جاء
زيد فهو محسن وكفعل
الامر نحو ان جاء زيد
فأضربه وكالفعلية المنفية
بما نحو ان جاء زيد فغا
أضربه أو ان نحو ان جاء
زيد فلن أضربه فان كان
الجواب يصلح أن يكون
شرطا كالمضارع الذى ليس
منفيا بما ولا بن ولا مقرونا
بحرف التنقيس ولا بقدر
وكالماضى المنصرف الذى
هو غير مقرون بقدر لم يجب
اقترانه بالفاء نحو ان جاء
زيد يبحى عمرو وأقام عمرو

اقتراانه بالفاء ويجوز إقامة
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وان تصيبهم سيئة
بما قدمت أيديهم اذاهم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استعناء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو ان تجداً إذا المفاجأة
(ص)
(والفعل من بعد الجزان
يقترن

بالفأ والواو بثلاثين
(ش) اذ وقع بعد جزء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوه
بمحاسنكم به الله فيغفر لمن
يشاء بجزم يغفر ورفعه
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ به بذناب عيش
أجبت الظاهر ليس له سنم
روي بجزم نأخذ ورفعه
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثر فاء
أو واو بالثلاثين اكتنفا
(ش) أي اذ وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
جزمه ونصبه نحو ان يقوم
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فان لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تضل احدهما فتذكر بكسر ان ورفع
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد
وما فعلى ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمرواً وما ضيا لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فان قصد بالاستقبال وعداً أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكسبت
وجوههم وجاز عدسه باعتبار استقباله (قوله) وتختلف الفاء بالمصنوع تخلف واذا فاعله وهي مضافة الى
المفاجأة من اضافة الدال للاول وهل اذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله) جملة اسمية
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاعمر وقيام أو فان عمار قائم
وأشرف مثله انه لا يربط باذا إلا بعد ان دون غيره من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى مماع وقد سمع بعد اذا
الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذاهم يستبشرون اه وأفهم قوله وتختلف منع جمعها مع الفاء
لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت بأجوج الى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه مجرد التوكيد ومحل
المنع اذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله) والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مصرحة
(قوله) الجزم) أي عطفاً على الجزء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى انها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ويدرهم وان تخفوها وتؤنوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر
بجزم يدرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكرنا على قول
السامع في محل جملة الجواب مع الفاء فلا يجوز بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر
أي وان يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله) والرفع) أي استثناء فابناء على ان الفاء يستأنف بها كالواو وعطفاً
على مجموع الشرط وجوابه (قوله) والنصب) أي باضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستعظام لان الجزء
يشبهه في عدم التحقيق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بضم جاز الرفع كما يتوان يقانلو كم يولو كم الادبار ثم لا
ينصرون والجزم كما ية وان تتولو ايسقبل قومنا غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب لان ما دخل فيه ثم (قوله)
بجزم يغفر) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله) أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والحجمة وشبهه بالبيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المنجى اليه وذناب العيش بكسر الميم عتبه وأجبت الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنمه أي نبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله) وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم ولعل اما خبر أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية وارتظرف صفة للفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالثلاثين ونائب فاعله اما عائد للفعل فالفه لا لاطلاق أو للفاء والواو فلثنية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله) جازمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستعظام في عدم التحقيق ويمتنع الرفع
لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشعوى قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدرك الموت
بالجزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النجدي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على اضاهاً مبتدأ أي ثم هو يدرك الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المجزوم كذا في اعراب السمين (قوله) ان المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله فنننا للايضاح

وحاصله

بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع نوره * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم
فلا يخش ظمناً ما أقام ولا هضم (ص) والشرط يبقى عن جواب قدهم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فانت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه

وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطفها فليست لها بكف

والاييل بمفرقك الحسام

أى وان لا تطفها يعسل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعى

جوابا وجواب الشرط اما

محذوم أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جاء فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جلة

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله زيد قائم والله

ان زيدا قائم وان كان جلة

فعلية نفي بما أو لا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بل كانت ظالم ان لم تفعل ومنه وأن سألهم من خلقهم ليقولن الله انن لم ننته لارجنك جملته ليقولن ولا رجنتك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور لتعليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذالم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع ان فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المنفي حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتفنه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدبر اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسيأتى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أى فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيد فان الحذف فيها جائز لا واجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جلة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسم ابراطنة عامر * أى متى تمفقوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالاتفاقية في بيت الشارح ونحو ان خير خير فكثر جمل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة الحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيضا الريح تملها تمل * وقوله * ولديك ان هو يستزدك مزيد * (قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو لفهم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجوباً عند البصر بين فان خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالباً وقد مجرد لفظاً بهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد للطول كما في الماضي والمضارع المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجاء فبغيره اقترن باللام فقط نحو والله لسي زيدان يقوم أولهم رجالا زيد لا ليس فلا تقترن بشئ كقوله ليس زيد قائم فقام (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبي بكر في ناسجر بينه وبين عمر والله انما كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لاله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى يوجد من اللام وجوباً سواء كان الفعل مضارعاً كما مثله أما مضياً كآية ولئن زلتان أمسكهما من أحدى ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أو لا قام وشأن النفي بل أولن كما شذ اقترا المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أى نفي بما أو لا وان وتجرد من اللام وما عر كاهي القسم غير الاستعطائي أما هو جوابه جلة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أو قبيل فاهأ

وقوله * بعينك يا سلمي ارحني ذاصبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدراً كما مر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يتم عمر وقد حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقوم من عمر وقد حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هنا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أي سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)
وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خير مقدم
(ش) أي وقد جاء قايلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

ان منيت بنا عن غيب معركة
لا تنفنا عن دماء القوم نتقل
فلام ان موطنه لقسم محذوف
والتقدير والله ان وان
شرط وجوابه لا تلفنا وهو
محذوف بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولوجه على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا تلفنا باثبات الياء لانه
مرفوع (ص)
(فصل لو)

لوحرف شرط في معنى ويقبل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
احدهما ان تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كما روي لولافية بين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور
كقوله « والله لو لا الله ما هتدينا » قال الساماني واشتق ان لولا وجوابها جواب القسم ولم يثن شي
عن شي وهو مقتضى كلام القسطل في باب القسم (تذييه) اذا تأخر القسم مقررا بالبناء وجب جعل الجواب
له ووجه القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم
خير مقدم عن ذوخير أي ما يتطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قايلا الخ) هذا مذهب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لاموطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولان الخ (قوله ان منيت) أي ابتليت وغيب الشيء بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اهتمامهم العدو في أي حالة وانتقل بالفاء لا بالقاف أي تبرا وتنفصل (قوله فلام ان موطنه
الخ) هو من قولهم موضع وطى أي سهل المشى فيه فكانها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطنه فقد تسمع وقال
الزنجشيري وغيره لا يجب دخول الموطنه على الشرط وعلى هذا قيل بشرط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كما لزانة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المعنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي (قوله باثبات الياء) واحتمال انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العراض نحو لو نزل عندنا فتصيب خير أو التحضيض
لوتأمر فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل
لاجوابه كالأولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهدا على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع المعنى نحو لو تأتينا
فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو ان لنا كرتأي رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرتة ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل المعنى
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لو به لكثرة صاحبه فاشبهت ليت في الاشعار بالمعنى
فنصب جوابها كليت وانما دخلت على ان المصدرية مع ان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لو ثبت ان لنا كرتة فمثلة لمحذوفة وان وصانها فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبا عامل
مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مقول لفاعل المعنى الذي ثابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتحدثك
ووددت ان تبوت كرتة لانا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أشربت معنى المعنى أي فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر اقبل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تنسبك بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيء على جواب منصوب كليت وقد لا يجيء (قوله مصدرية) أي فترادف
أن معنى وسبكا وفي ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله ما كان ضرك لو مننت أي منك أو مفعولا نحو بودأحدهم لو يعمر
أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم * من التاني وكان الحزم لو محجورا
ولظاهر انها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل

مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو وددت لو قام زيد أي قيامه
وقد سبق ذكرها في باب الموصول الثاني أن تكون شرطية ولا يليها غالبا الا الماضي المعنى ولهذا قال لوحرف شرط

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول بود أي بودأ حدهم التعمير لو يعمر اسره وفيه تسكاف لا يخفى
ويشهد بشهاده والوند من فيدهنو وانصب يدهنو اعطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نضب في جواب ردوا اشعاره بالتمنى وفيه ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستقراء وودوا
خبر عن من حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما واما التعليق عمسي الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو على أي حال النطاق بل ولا في الماضي انما هم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالانبيان بكان للاحتراز عن ان فانها لا يقع في المستقبل ومثلها
اذ السكتها ليست حرفا والانيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانها لا تقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسبب الدالة على التوقف للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توفعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تدل بمناقبه على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
الملازم كداني السماوي ومنه يسلم ان عبارة سيويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لا امتناع كانه
الشمعي عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافا في اللمع عن أي حيوان ان سيويه نظر الى
منطوقه ولو غيره الى المفهوم اه صبان وقول السماوي لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
لثاني بل ملازم له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول
ملازم للازم وامتناع الملازم لا بوجوب امتناع اللازم كاسيأتي وعبارة سيويه انما تشيد ان لتدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بعبارة الامن حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لا امتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجوهري ويطاها
فاسد لا تقتضاه كون الجواب ممتنع في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملازم والجزء سبب
ولازم وانقضاء السبب والملازم لا بوجوب انقضاء السبب واللازم لجزء لا تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع ثل يلزم لثبوته ثبوته تاليه أي في الماضي فحجى عز يد محكوم بانتفائه مقتضى لوو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوته كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ كرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الا أن تؤول عبارة القوم وسيويه بان المراد فيهما انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصله كان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بها ولو شاء هذا كم أجمعين فانقضاء الرفع وعناية الجميع لامن ذات لو بل لانه لا سبب لها غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاجل وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كإلى المطول اذا كان الشرط بما

في مضي وذلك نحو قولك
لو قام زيد لقلت وفسرها
سيويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لا امتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهورية

لست بعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه بل بطله بإبعده
 النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتًا كما بقية ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه لم تستكرم في لأثنت
 عليك أو كانا مثبتين كما أو أثنتي لأثنت عليك أو منفيين كما قول عمر بن عبد الصميد لولم يخف الله لم يعصه
 فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
 الخوف وجعله سببًا لذلك لتحققه مع ما يقتضى عدم العصيان مطلقًا لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قدر تردد الاستمرار
 عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
 فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قدر تردد الاستمرار
 وهو ما ذكره وتردد لترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كما لو شاء طدا كم وقد ترد
 للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كما كان فيهما آلهة أسخ فتفهم
 ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أى وترادف ان
 الشرطية فى التعليق الا انها لا تجزم على الختار فبا بعد ما ان كان ماضى اللفظ صرفته لمستقبل كما مثله أو مضارعاً
 خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصدأنا بعد موتنا * ومن دون رمسينان الأرض سبب
 لظل صدى صوتى وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويغرب

أى وان تلتقى الرمس والقبر والسبب كجفر المقازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أى يرتاح وقيل
 لانجى والمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤثلاً بالماضى والحق أن ذلك وان أمكن فى الآيه يجسب المعنى
 لوعدها فيما مضى انهم يتكون ذرية ضعفاً خافوا لا يمكن فى جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو كره
 المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أى قاربوا أن يتكروا لان
 الخطاب للأوصياء على الاطفال بحتمهم على نصحتهم والخوف الذى هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك
 لانهم بعده أموات **(قوله ولو ان ليلى الخ)** سلمت خبران والوارى ودونى حالية والجنبدل الحجارة والصفائح
 الحجارة العراض التى تكون على القبور وزقا بالزى والقاف أى صاح والظاهر ان أو عطفة ما على أصلها
 أو بمعنى الوار ووجهها معنى الى أن تكاف والصدى كالتقى ما سمعه مثل صوتك فى الخلاء والجناب * ومن
 اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقر بآنها مرها على قبره فقال لها هذا قبر
 الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكتب فقال أليس هو القائل ولو ان ليلى الخ فاستأذنته فى السلام عليه فاذن
 لها فقالت السلام عليك يا قبيل القرام وحليف الوجود والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفت
 عنده فطلع من قبرها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى عظيم قدرته
 اه سندوبى **(قوله وهى)** أى لولم لكورة فى كلامه وهى الشرطية بقسميها ومثلها المنسدية كما فى
 التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله فى الاختصاص)** متعلق بمتعلق
 الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو الخ)** لو اسم لكن وان مبتدأ خبره وقد
 تفرقت والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما فى التوضيح **(قوله فلا تدخل على**
الاسم) محله اذالم يكن معمولاً محذوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلاً كقوله

أخلاقى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولسكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر بن أراد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعوناً فقال له
 أبو عبيدة فراراً من قدر الله فقال لو غيرك فالهايا بأبى عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أى لو قالها غيرك
 والجواب محذوف أى لا تنقمت منه وكقول حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لودات سوار طمتمنى أى لو

والأولى أصح وقد يقع
 بعدها ما هو مستقبل المعنى
 واليه أشار بقوله ويقل
 ايلاؤها مستقبلًا ومنه قوله
 تعالى وليخش الذين لو
 تركوا من خلفهم ذرية
 ضعفاً خافوا عليهم وقول
 الشاعر

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت *
 على ودونى جنبدل رصفائح
 لست تسليم البناشة
 أوزقا

البيها صدى من جاب القبر
 صائح (ص)
 وهى فى الاختصاص بالفعل
 كان

لكن لو ان بها قد تفرقت
 (ش) يعنى أن لو الشرطية
 تخص بالفعل فلا تدخل
 على الاسم كأن ان الشرطية
 كذلك لكن تدخل على
 ان واسمها وخبرها محذوف
 أنت زيد أقام لقممت
 واختلف فيهما والحالة هذه
 فقيل هى باقية على
 اختصاصها وأن وما دخلت
 عليه فى موضع رفع

لظمتي حرة طمان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السراويل ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو انتم تعلمون خزائن رحمة ربى أي لو تعلمون مما يكون غنم الفعل الاول اكتفاء بفسره فان فصل الضمير ومنه التمس ولو خافنا من حديد أي ولو كان الممتس خائفا وأما قوله

لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعترارى

أي نحاقى فقيل على ظاهره وان الجلة الاسمية وليتها شذوذا رجعه ابن خروف على اضمار كان الثانية وقال السيرافي هو من الاداء حلقى فاعل محذوف يفسر شرق أي لو شرق حلقى هو شرق حذف الفعل الأول وانضم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لاء كنه ما ان في الماء نجما أي ما ثبت ان الح و يرجحه ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الرخصى كون حذر ان حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اما شائع جامدا كان كآية ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام أو شتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرياح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها بمبتدأ لا يحتاج لخبر لا شتمال صلتها على المسند والمسنود اليه ولعله قول ثان له (قوله ان لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى المضى هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجهة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبو بتهه بصرح باسمها قلندا تصحيحا للوزن والاخفاها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لجرد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له بحيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذكورا ومحذوف لدليل نحو ولو ان قرأتا سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم مانفعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله معنى لم) أي لا يغيرها لانه يشترط في جوابها المضى لفظا أو معنى وهو هذا والمضى اما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لى مثل أحد ذهب ما يسرنى ان لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستقبل لفظا ومعنى والثالث ان لاني ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد ثلاث يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية لادالة على استمرار الجزاء نحو ولو انهم آمنوا وتقوا لثوبه الخ لان بين الامم والمضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة ثوبه الخ مستأنفة فاللام للابتداء أو في جواب قسم مقدر لاني جواب لو بل هي في الوجهين للمعنى لا يحتاج لجواب كما في التوضيح والتمنى على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى المعارف بها ايمانهم تلها عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا ينبغي (قوله مثبتا) أي ما ضارعا منفيا بل أي ضارعا منفيا بل (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيا بغير ما كما في التصريح لما يلزم فيه من نقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

﴿ أما دلولا ولوما ﴾

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائية عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لانها معناه جاعبا لانها حرف فكيكف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالاستدراك على ما قبله لما استعرفه وقام مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ورجو باحال من ضمير ألف الراجع للفاء وتلوا فعموله ان نبى للفاعل بزيادة اللام للتقوية والانعاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتالى تاليها وعلى هذا الاعراب فلامسوخ للابتداء بقا الا أن تجعل الجملة لازمة من أما فسوخ على حد * سر بنا ونحجم قد اضاء *

وأن وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيد اقام ثابت اقامت أي لوقيام زيد ثابت وهذا مذهب سيبويه (ص) وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى نحو لو يني كفى (ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعنى وذ كر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فثباته انقلاب معناه الى المضى كقوله رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب فعودا لو يسمعون كما سمعت كلامها خرو العزرة كما وسجودا أي لو سمعوا ولا بد لو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفي بل واذا كان جوابها مثبتا فلا كما اقتترانه باللام نحو لوقام زيد لاقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لوقام زيد قام عمرو وان كان منفيا بل لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان نفي بما فلا كما تجرده من اللام نحو لوقام زيد ما قام عمرو ويجوز اقتترانه بها نحو لوقام زيد ما قام عمرو (ص)

ويمكن جعل قوله لتاوصفة لفايسوغيا أي وفما صاحبة لتاوتواها ألفوجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أماز يدفونطق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين
 نسبياً أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أماز يدفونطق أي وأما غيره فلا فهمي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق ان ذلك لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبلها فلا وتقول حفيد العصام عن الزخشمري ان
 التفصيل اما المجمل سابق أولتعدد في الذهن يختار التسكلم منه ما يجهل ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل ظمناً أن تكرير مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فإما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي بأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكري في موضعه نحو فإما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون عامه الى
 ربهم بدليل والراسخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصریح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل ناقبة عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو وما من ولا الفعل على مفعوله في نحو فلما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعميت للجزء وكونها زائدة لازمة كالباء في الفعل به باطل لان اللزوم لغير مقتضى ينشأ
 الزيادة بخلاف اللزوم في الفعل به فرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع انك تقول اما علمنا فعلم ولا شك انه عالم ذكرت العلم أم لا يجب بانه من اقامة السبب
 مقام المسبب أي مهمانذ كرا العلم فانت محق لانه عالم ومثله كخبر وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشمري شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقاً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققة وقوعه لاحتمال اذ مادامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلأنه كرا الا
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا افسر هاسيبويه الخ) فديقال هذا التفسير لا يدل الاعلى نياتها عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم
 الزموا حذف الفعل بعد ما وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوضيه وكراهة تاو الفاء أما اه صبان (قوله فلك ذلك لزميتها
 الفاء) أي لتكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزميتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وابقاء لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنياتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما لو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما لم تلزم أمام مطلقاً جيب
 بانه لما كانت شرطيتها اخفية لكونها بطريق النية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لانها لما
 حذف شرطها فم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزميتها الفاء وامتنع جزم ولو مضارعا (قوله والأصل مهمما
 الخ) فهم اسم شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكون امانامة ففاعلها ضمير مهمما أو ناقصة فهو اسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء يبان لمهما للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشيء فاعل
 يكن وحينئذ فربط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمما معناه شيء وانما خص الجمهور بمهما بالتقدير لعدم
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واما استعمى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرها ما خاص
 بتقبيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على
 القول بان مهمما أعم من ما لا على انها بمنعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم اليا ب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسرها
 سيبويه بمهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزميتها الفاء
 نحو أما زيد فنطلق
 والأصل مهمما يكن من شيء
 فزيد منطلق فانيت أما
 مناسب مهمما يكن من شيء
 فصار أما فزيد منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يد فنطلق ولهذا قال وفاء لتلوها ولو جوباً بالفاء (ص) وحذف ذى الفاعل في ترداد
 * لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء ملتزمة الذكرو فحذفها في الشهر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيراني عرض المواكب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣٦) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم أ كفرتم
 بعد ايمانكم أي فيقال
 لهم أ كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم أما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخاري ما بال يحذف
 الفاء والاصل أما بعد ما بال
 رجال حذفت الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما يستعملان
 أحدهما أن يكونا دليلين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابداء
 فلا يدخلان الاعلى المبتدأ
 ويكون الخبر بعدهما محذورا
 وجوبا ولا بد لها من جواب
 فان كان مثبتا قرن باللام
 غالبا وان كان منقيا بما مجرد
 عنها غالبا وان كان منقيا لم
 لم يقترن بها نحو لولا زيد
 لا كرمتمسك ولوما زيد
 لا كرمتمك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجيء عمرو
 فزيد في هذه المثل ونحوها
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشروطها وأنبئت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي
 اصلا حال لفظ لكرامة تلو الفاء أما لو لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها
 وفصلوا بينهما بمجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كمثل الشارح أو بالخبر كما في الدار فزيد
 أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف
 يفسرهما بعد الفاء وأما عود فهديناهم على نصب ثم ودور يجب تقدير عامله بعد الفاء لثلاثا يكثر الفاصل بينها
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف
 ولالاما النابتة عنه ليسكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيها قبلها
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المجرى بين
 فرجح أي جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس إلا لا يحذف بها ولان قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سبقتهما فالنصل اما بلهم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه كجملة الشرط لا با كثيرا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم ربك الله فالامر كذا اه
 أشموني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعاد المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما مر أو محذوف
 أي فيبدأ أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ حذف الفاعل منعه وقوله سير اسم لكن وخبرها
 محذوف أي ولكن سير لديكم وهو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسبرون سير او عرض
 المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وانحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 تبعالمفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جواز ابتداء مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الطمع
 وصرح الاشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالمولود وحكي في الهمع قولاً يمنع
 حذفها ولو مع القول للضرورة وان الجواب في الآية فنوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا حذفت القول
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في حذفها من تحريكه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا وطافوا واحدا فانه اخبار بشئ مضي لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول لعقد أي رباط امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولو ضميرا متصلا
 كولا هو لولا ان كانت في ذلك حرف جولا يتعلق بشئ عند سيبويه له لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف رجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لوفى شرطه المارة وقد يحذف للدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي هللكتم (قوله غالبا) من غيره في مثبت
 * لولا زهير جفاني كنت مهتدرا * وفي المتن بما قوله
 لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أ بقت نواهم لنا روجا لاجسادا
 (قوله ربهما الخ) متعلق بمنزأى ميزو التحضيض مفعوله وهلا عطف على اطعم من بهما أو مبتدأ حذفت
 خبره أي كذلك والاعطف على هلا يحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التو بيخ) أي بالولا ولوما وكذا

وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وهما التحضيض من وهلا * الألوأوليينها الفعل
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضربت زيدا ولوما
 قتلت بكران قصدت بهما التو بيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلا تهر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفرو بقية أدوات التحضيض حكمها كذلك فنقول هلا مضرب زيدا (١٣٢) وألفعت كذا وألا تخففا كالأشهاد (ص) وقد يليها اسم بفعل مضرب

علاق أو بظاهر مؤخر
(ش) فمستقبلي أن أدوات
التحضيض تختص بالفعل
فلا تدخل على الاسم
رذ كفي هـنا البيت أنه قد
يقع الاسم بعده أو يكون
معمولا لفعل مضرب أو
أو لفعل مؤخر عن الاسم
فالاول كقوله
الان بعد الجاجتي تلحوني
هـلا التقدّم والقابو صحاح
فالتقدّم مرفوع بفعل
مخروف تقديره هـلا وجد
التقدّم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
مجدكم

هـلا وألفانها كما ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنديب أي الإيقاع في الندم وحينئذ تختص
بالماضى لفظان نحو لولاجاز عليه باربعة شهداء فلا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هـلا التقدّم في البيت الآتي
أوتأريلا كقوله لولا الكمي الخ أي لولا عدتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان
مستقبلا) أي لفظا كهلانضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا تخففا الخ) أي فيكون للتحضيض
نحو الأتقاتلون قوما نكسوا ولم يدكروها في التسهيل لان أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض لانه
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل انه ذكرها هنا لشاركتها هـلا في الاختصاص بالفعل لافي التحضيض فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها فتأتى له كالأية فتكون خمسة (قوله بفعل مضرب)
متعاقب بعلى الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهري أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل
المضرب كان الثانية نحو * فهلانفس ليلي شقيما * (قوله الان بعد الخ) قيل بخذف الهمزة ونقل
حركتها للام ولعله الرواية والأفالوزن صحيح مع الهمزة والوجه من الخ يلج كعلم يعلم وتلحوني من حيث
الرجل اذلمته وقوله والقابو صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوقر بنى منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملة بنى المرأة الحقة والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه أي المتعطي به والمفتح الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذي والالف واللام ﴾

(قوله ما قبل الخ) ماموصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلته والعائد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه أول وانيا فلاصلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما مترادفة
أو متداخلة (قوله وما سواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطاوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفهولا مثلا (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ
هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو القصر في نحو
الذي قام زيدا على من اعتقه خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جناد

بنى ضو طرى لولا الكمي
المقنما
فالكمي مفعول بفعل
مخروف والتقدير لولا
تعدون الكمي المقنع
والثاني كقولك اولازيدا
ضربت فزيدا مفعول
ضربت (ص)

﴿ الاخبار بالذي والالف واللام ﴾

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف بنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هـنا الابارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأ أهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياء ثم ألفا لاسيا أي
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي
كيف بنى من رأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم نضيفه لنفسك
وجوابها ان أصله ورأى كوكب قلبت الياء ألفا لتهركها وفتح ما قبلها فصار ورأى كسكرى ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار وروى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار ورأى
فاذا جمعتها قلت أرون بخذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت ورأى
المأخذ

﴿ الاخبار بالذي والالف واللام ﴾
ما قبل أخبر عنه بالذي خبر
* عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وما سواهما فوسطه صلة
عائدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيد قد
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدر به كما وضعوا باب التمرين في التصريف لتلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المحمول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذي كما استقر ففقيل ان الباء في بالذي

بمعنى عن فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
 كان فيها ذلك الاسم فهو وسطا بين القى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا نحو جملة
 هو ضمير ذلك الاسم الذى خبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره
 وضربته صلة الذى والهاء
 فى ضربته خاف عن زيد
 الذى جعلته خبرا وهى
 عائدة على الذى (ص)
 وباللذين والذين التى *
 أخبر مرعايا وفاق المثبت
 (ش) أى اذا كان الاسم
 الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
 فبى بالموصول مثنى كاللذين
 وان كان مجموعا فبى به
 كذلك كاللذين وان كان
 مؤنثا فبى به كذلك كالتى
 والحاصل انه لا بد من
 مطابقة الموصول للاسم
 الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
 من مطابقة الخبر للخبر
 عنه ان مفردا ففرد وان
 مثنى فمثنى وان مجموعا
 فمجموع وان مذكرا
 فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
 فاذا قيل لك أخبر عن
 الزيدين من ضربت
 الزيدين قلت اللذان
 ضربتهما الزيدان واذا
 قيل أخبر عن الزيدين من
 ضربت الزيدين قلت
 اللذين ضربتهم الزيدون
 واذا قيل أخبر عن هند
 من ضربت هنداً قلت التى
 ضربتها هند (ص)

بعض النون للإضافة وقلب واو الجمع باء لاجتماعها كمنه مع الباء اه صبان (قوله بى عن) أى
 وعنه بى بى أى أخبر عن الذى بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا
 الخبر بالذى (قوله بى بالذى) بحاصله خمسة أهمال الابداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفع على
 الخبر بى وجعل ما بينهما صلة للذى وان جعل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه
 وكذا مطابقا للموصول لانه قائم ويأزم كونه ثابتا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى
 حكم النائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا فتقول الذى ضربت زيدا أنا فعملت ما ذكر من الاعمال
 الا ان التاء اذا آخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلما جاء بانابدها والضمير الخلف عنها مستتر
 فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكر قلت الذى ضرب به زيد بكر فهاء ضرب به خلف عن بكر قدمت على
 الفاعل مع ان بكر ان بكر كان مؤخر الامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفه لانه عائد منصوب بفعل
 أو عن زيد من زيد أبو بكر قلت الذى هو أبو بكر زيد أو عن أبو بكر قلت الذى زيد هو أبو بكر فتجعل هو
 مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيد بكر قلت الذى جاء هو بكر زيد بتوكيد الخلف
 المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو عن زيد من مررت بزيدا بكر قلت الذى مررت به وبيكرز يداعادة
 الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند ضمير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها
 رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم
 الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة فاء الخلف بى لما ذكره وقس على ذلك (قوله وباللذين الخ) أى وكذا
 اللتين واللاتى واللاتى واللاتى لا غير ذلك من الموصولات ولوقال وبفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله
 اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف للموصول (قوله الخبر عنه به) أى بالموصول
 أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط
 الاسم الخبر عنه بعد ان بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قدحها) خبر عن
 قبول فالقه للاطلاق لا للتثنية لان الضمير للضاف لا للضاف اليه (قوله كذا النغى) بالقصر أى الاستغناء
 أما الممدود فهو التثنية بالتحال وهو مبتدأ خبره شرط لا للعكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال
 من الضمير فى شرط لتأويله بشرط أى حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم (قوله بشرط فى الاسم الخ)
 أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول
 الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو بدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله
 عماله صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمور فتفتوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على
 انه اسم لا يفتونه لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عماله الصدر مع تقدمه فلو
 قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من
 تضرب تضرب قلت من الذى تضرب به تضرب فهاء تضرب به خلف عن من فى اعرابها لانها كانت فعولا
 مقدما آخرت اتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كما جاء الشرط الخ) أى وكما الخبرية
 وما التوجيهية وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أى لازمه التمييز فلا يخلطها الضمير

قيل تأخير وتعر يفهما * أخبر عنه ههنا قدحها كذا النغى عنه بأجنبي أو * بضم شرط فراع ما عوا (ش) يشترط فى
 الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام كما جاء الشرط والاستعانة نحو من وما الثانى
 أن يكون قابلا لتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا ان تقول الذي جاز يذرا كباوطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وانت الذي في رجة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة أطمع الله للمانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها اجنبي اذا المثل لا تغير ألقاظها (قوله كالماء في زيد يضر بته) أي لعدم الغنى عنها بالاجنبي كزيد وعمر ولأنك تقول في الاخبار عنها الذي زيد يضر بته هو فتم فصلها مؤخره وهما ضر بته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالرابط فان جعلتها رابطة انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يعنى عن الثاني اذا الضمير تعرى بغير زيادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أوفى قوله أو بضمير بمعنى الوارد لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجنبي وان الشرط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للثاني كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندنا لعمري جاز يذرا كباوطاب اياه كزيد من أين زيد يذرا لا تصلح جعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كسكر من أبي بكر اذا لم يكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد بفتح فتقول الذي ان قام زيد وكلمة عاطفين بالفاء في قام زيد بفتح وعمر وفتقول الذي قام فقهه وعمر وزيد لان ما في الفاء من التسبب جعل الجملة كشرط والجزء (قوله بضمير) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب جاز لقيمة لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كخني ومدلانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العامة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشبه قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلها الموصول وحده وصلته وحدها ككونها شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه بقى كما مر مثاله بقى ما اذا كان المتعلق واجب الخذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كأن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يتمنع أصلا فيجوز (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سمرأ باز يدق من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم زيدو يتمنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما معا فتقول الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم في سمرأ بضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد يضر بته لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين ألسانها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر محذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه اشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة المصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بضمير فلا يخبر عن الموصوف دون صفة ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا وحينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلا أخبرت عن الموصوف مع صفة جاز ذلك لا انتفاء هذا المحذوف فتقول الذي ضربته رجلا ظريفا وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلاما زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلما أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لا انتفاء المانع فتقول الذي ضربته غلاما زيد (ص) وأخبارها وبال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقسما ان صح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد وتقول في الاخبار عن زيد من قولك ضربت

زيد الذي ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة اللام واللام وتجبر عن الامم الكريم
 من قولك وفي الله البطل فتقول الواقي البطل الله البطل (ص) وان يكن ما رفعت صلة ال *
 ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضميرها فاما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو
 على غيرها فان كان عائدا

زيادة على ما صرر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه وانباته وأشار المصنف ههنا بقوله ان
 صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منق (قوله الواقي الله) وذ كراهة واجب لان عائدا ل
 لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لجر بان الصلة على غير ما هي له والله أعلم
 (العدد)

هو ما وضع الكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد
 العلياه عليه بقدر نقص السفلي عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة واثنتان أو سبعة وواحد
 ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد
 لوقوعه في جواب كم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص
 عنه بقدر ما تزد العلياه عليه من الكسر ولا يختص بالنصف خلافا لمن توهمه ككسر مع واحد وتسعة أعشار
 فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العلياه عليه فهم متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ
 الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط
 أي قلمهاو بالتاء حال منه لفصل لفظه أو نعته وللعشرة متعلق بقول (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة
 فالعبرة بتد كبير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامات بالتاء على المختار وثلاث
 هنود بالتاء تيمنا بتد كبير المفرد وتأنيشه هذافي الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما
 لا بواحد ههنا فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتد كبيرهما وثلاث من الابل والنخل بالتاء لتأنيثهما وثلاث
 من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله في الضمير) أي مع تسكين عشرة قال تعالى
 وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولي قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما النصف على دخول العشرة وانما
 لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كرمية وفرقة وأمة فخها أن تؤنث كمنظائر هافاستصحب ذلك
 مع المنكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما صريح وخرج بها واحد واثنتان فلا يجري فيهما
 ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان الالفاظ الثاني فيهما
 يغني عن الاول في اعادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه باعادة جنس المعدود فجمعه مع لغو بلافاضة (قوله
 ن كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المنكر كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر
 المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلوقدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجزاؤها وتركها كالمحذف فتقول مسائل
 تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة حافظهم فانها من بزة النقل كذا نقل عن شرح
 الكافية للسيد الصغوي وقوله كالمحذف أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المنكر
 كحديث وأتبعه ستامن شوال وانباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم
 منع الثاني اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كشلاثة خير من ستة
 وتمنع الصرف للعامة الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخوانها الى جمع ليطباقها
 في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو ميزها آتروا جوه على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز
 جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنو ههنا ولا تصاف للمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى
 اذ هي عشر عشرات فتمطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئتين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

على غيرها استتر وان كان عائدا
 على غيرها انفصل فاذا قلت
 بلغت من الزيد بن الى
 العمر بن رسالة فان أخبرت
 عن التاء في بلغت قلت
 المبلغ من الزيد بن الى
 العمر بن رسالة أنافى
 المبلغ ضمير عائدا على الالف
 واللام فيجب استناره وان
 أخبرت عن الزيد بن من
 المثال المذكور قلت المبلغ
 أنانها الى العمر بن رسالة
 الزيدان فانما ص فوج بالمبلغ
 وليس عائدا على الالف
 واللام لان المراد بالالف
 واللام ههنا منى وهو المخبر
 عنه فيجب ابراز الضمير
 وان أخبرت عن العمر بن
 من المثال المذكور قلت المبلغ
 أنان من الزيد بن اليهم رسالة
 العمر بن فيجب ابراز
 الضمير كما تقدم وكذا يجب
 ابراز الضمير اذا أخبرت عن
 رسالة من المثال المذكور
 لان المراد بالالف واللام هنا
 الرسالة والمراد بالضمير الذي
 ترفعه الصلة المتكلم فتقول
 المبلغ أنان من الزيد بن الى
 العمر بن رسالة (ص)
 (العدد)

ثلاثة بالتاء قل للشعر * في ههنا آحاده مذكرة في الضمير ودو المميزا جرح * جمعا بلفظ قلة في الاكثر (ش) تثبت التاء في ثلاثة
 وأربعة وما بعد ههنا الى عشرة ان كان المعدود بهما من ذكرا وتسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكنا
 الى عشرة وأشار بقوله * جمعا بلفظ قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الالى جمع القلة فتقول عندي ثلاثة أفاس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومجاهة على غير الالكثرة قوله تعالى
والطوائف يترصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقروء فان لم يكن

للإسم الا جمع كثره لم يضاف
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة والالف للفرد اضعف
ومائة بالجمع نورا فمردف
(ش) فمستحب ان ثلاثة
وما بعدها الى عشرة لا تضاف
الالى جمع وذ كرهنا ان
مائة والفا من الاعداد
المضافة وانهما لا يضافان
الالى مفرد نحو عندي
مائة رجل وألف درهم
وورد اضافة مائة الى جمع
قليل ومنه قراءة حزة
والكسائي ولبشوا في كهنتهم
ثلاثمائة سنين باضافة مائة
الى سنين والحاصل ان
العدد المضاف على قسمين
أحدهما ما لا يضاف الالى
جمع وهو من ثلاثة الى
عشرة والثاني ما لا يضاف
الالى مفرد وهو مائة ألف
وتسعين مائة ومائتا درهم
والفان درهم واما اضافة مائة
الى جمع فقليل (ص)
وأحد اذ كر وصلته بعشر
سركبا فاصد معدود ذكر
وقل لدى التائيت احدي
عشره
والشين فيها عن تجم كسره
ومع غير واحد واحد
معهما فعملت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير وبقرو اسم الجمع كقوم ورهط فلا كثر جره عن نحو فندأر بعثة من الطير وقد يضاف اليه
سما على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء
لعله من المسموع (قوله الالى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعال ثم فعله ثمت
أفعال لان الثلاثة وأخوانها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه
كثلاثة أحمد بن وثلاث زينات والكثير أحمد وزيانب الا ان أهمل المكسر فلا يعلق كسيع بقرات
وسموات أو فدر كثرات سعادات وآيات لنسور سعائسوا أي أوجار ما أهمل كسيع سفلات لجوارته بقرات
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونذر استعماله فيجعل كالمعروف ويضاف للكثرة
فالاول كثرات قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كثرات شروء فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شسع وهو أحد سبور النمل كذا في الاشعوني تبعه للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلتسه والصواب ما في الشارح كابن النانم من جهله من القليل لانه ان كان
جمعا لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرق كفلس وأفلس أو لقرء بالضم فله أقرء كالأفعال وعلى هذا عمل
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي
وجوار ودرهم انظر اذا كان له جمع كثره وتصحيح مع اهمال قلة أو شذوذ كجوار وجاريات هل الارجح
الاول أم الثاني (قوله ومائة الجمع) مبتدأ وسوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق
به وزر حال (قوله مائة وألفا) أي جنسهما ولو غير مفرد كما تثنون وثلاثة آلاف فرس (قوله الالى مفرد)
أي لاشتهال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيهما ما انفرد فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف التنوين للاضافة وأما الالف فمفوض عن عشر مائة فعمول
معاملتها (قوله ومنه قراءة حزة الخ) أي فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثمائة أو بيان له لا تمييز الثلاث من وجهين جمع تميز
المائة ونصبه قال الزجاج ولا يقتضاه أن كل واحد من الثلثائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد مهاد فله
ثلاثة فقل ما لبشوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو تميز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه
لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولك مع العشرة في قولك
عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمشاركة في الجمعية كما مر (قوله واحد) أي المستعمل
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يوثق بها تنبيهها على الاصل فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجهه
أحاديما الملازم للثني فهمزة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الولى
كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالا من فاعل اذ كر (قوله احدي عشرة) يجب سكون الشين للثناوية
اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الخجاز ولا
تستعمل احدي الامر كبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدي الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد الخ)
تقدير البيت افعل في العشرة مع غير واحد واحد مفعلة فيها معهما أي من تائيتها للوث وتذكيرها
لذكري فالفاء زائدة وما فمفعول مقدم لا فاعل ومع ظرف لغو متعلق بافعال رجال من العشرة المعروفة بمقوله
ومتعلق فعات وأفعال محذوف أي في العشرة وقصدا اما معنى قاصدا للفعل ومتوجه اليه أو مقتصدا أي عادلا
فيه وأقارب هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التامة فادونها وما بعده حكم التسعة فادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو واحد عشر
واثنى عشر وثلاثة عشر وأربع عشر الى تسعة عشر هذا المذكر وتقول في المؤنث احدي عشرة واثنى عشرة وأربع عشر الى
تسع عشرة فلما ذكر احدواثنوا لثلاث احدي واثنى

وأما ثلاثة وما بعدها الى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فثبت البناء فيها ان كان المعدود مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا وامانة
وهو الجزء الأخير فتسقط البناء منه ان كان المعدود مذكرا وتثبت ان كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندئذ ثلاثة عشر
رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحد واحد واثنين (١٣٧) واثنين فتقول احد عشر رجلا اثنا

عشر رجلا باسقاط الاء
وتقول احدي عشرة
امرأة واثنتي عشرة امرأة
بإثبات البناء ويجوز مع
المؤنث تسكين الشين
ويجوز أيضا كسرهما وهي
لغة تميم (ص)
وأول عشرة اثنتي عشر امرأة
اثنى إذا أثنى ثلثا أو ذكرا
والياء غير الرفع وارتفع بالألف
والفتحة في جزأى سواهما
ألف

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فاذا ركبت تكون كماها قبل أي بالبناء في المذكر كثمانية عشر
يوما وحندي في المؤنث كثمانية عشر ليلة لكن فيها بعد الحذف حيث تدور بع لغات فتح الياء وسكونها
وحذفها مع كسر النون وفتحها أو ما إذا لم تتركب فان أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف
كثمانية نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمقصود أو الى مذكرا في البناء لا غير كثمانية رجال
وكذا ان لم تصف والمعدود مذكرا فان كان مؤنثا فالكثير اجزاؤها كالمقصود كجاءني من النساء ثمان
ومررت ثمان ورأيت ثمانيا بالتموين لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانيا بالتموين لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانيا بالتموين لانه مصروف ككسر
ومعنى يقل حذف الياء مع امرائها على النون كقوله لها ثمانيا أربع حسان * وأربع فشرها ثمان
(قوله) وأما عشرة الخ) انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما
هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر
امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخوانها على العشرة فاستحقت الاصل في العدد دونها ولان تأنيث السكامة
وتذكيرها انما يكون قياسا في آخرها وانما يبالوا باجتماع تأنيثين في احدي عشرة وثنتي عشرة مع انه
كسكامة واحدة لا اختلافهما في الاول مع ان الالف كجزء السكامة والذم تسقط في تصحيح ولا تكسر اذا قالوا
في حبلتي حبلتي وحبالتي بخلاف البناء فتسقط كجفان وجففات في جفنة وبناء السكامة على البناء في الثاني
اذلا واحده من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين
ظاهرة مع احدي وغيرها الى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة البناء وهي مركبة حكمت
شبهها في لغة الحجاز كراهة توالي أربع حركات فيها وكسامة واحدة وكسرهما أكثر نعم تشبيها ببناء ككسامة
وبعض تميم ببقية ما على فتحها الاصل وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعمش فانه جرت منه اثنتا عشرة عينا
اه وبذلك يعلم ان الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والافالسكون واجب عند الحجازيين فان
حذفت البناء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حيث تدور كقراءة أبي جعفر احد عشر كوكبا وقد
فرى اثنا عشر شهرا بالسكون وفيه اجتماع ما كنين (قوله) وأول أي أتبع أي اجعل لفظ عشرة ناء بالاثنتي
الخ فعشرة مفعول أول واثنى ثان وقوله اذا أثنى نشر على ترتيب الالف وتسا بالقصرة أو ضرورة أو حذفت
همزة لا اجتماعها مع همزة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنين اذ اركبا الثلاثي توهم انهما في التذكير والتأنيث
كثلاثة في حال تركيبها اما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحد الخ كان قوله والياء لا غير الرفع الخ معلوم
من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائها عند التركيب (قوله) كاهامينية الخ) أما العجز فلتضمنه
معنى حرف العطف اذ الأصل خمس وعشرون ثلاثا ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله
* كأنها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره واما الصلابة فلانه كجزء كلمة
أو لوقوعه موقع ما قبل ناء التأنيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء الكلمة وما قبل البناء لا يستحق البناء
حتى يستحقه موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون في الآخر كالأعراب ولو سلم لوجب بناء صدر
المركب المزجي مطلقا ولو غير عددي الا أن يقال تسويع في تسمية قحظة الصدر بناء لما كاه العجز ولشبهها
البناء في اللزوم وان كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح) انما بنيت على حركة اشعارا
بمعرض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالالف) أي لعدم تركيبه بل عشر واقية

(١٨ - (خصري) ثاني) اثنا عشر واثنتا عشرة فان صدرها يعرب بالالف رفعا وبالياء نصبا وجزا كما يعرب المثنى
وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وجاءت اثنتا عشرة امرأة ورأيت
اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن للتسعين * بواحد كار بعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون بميزه الامفردا منصوباً نحو عشرين رجلا وعشرون امرأة ويندكر قبيله النيف ويعطف هو عليه فيقال احد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتماع في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتماع في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كبا بمثل ما ميز عشرين فسو بينهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة (ص) وان أضيف عددا مركباً يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الاعداد المركبة اضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثناعشر مركب واذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بنائهما فتقول هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر وممرت بخمسة عشر بفتح آخر الجزآن وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر وممرت بخمسة عشر (ص)

موقع نون المثني وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثناعشر رجلا اثناسم فوع بالالف لانه ملحق بالمثني وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما هو لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح ان يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشدا التحية مكسورة وقد تحذف وأصله نيوف كسيوف من نأف نيوف اذا زاد وهو كما في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة وضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أي عنده الجمهور وأجاز القراء جمعه مسكاً بظاهر قوله تعالى اثنى عشرة أسباطاً أي ما واجب بان أسباطا بدل كل من اثنى عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والواجب تذكير العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييزاً أنت عددده لوصفه بالمؤنث وهو أي ما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة القراء على جواز جمع تمييز المركب والافوه مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعاً جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الاعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقاً يجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحينئذ ليس معنى عن التمييز فلا يدكر أصلاً لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنى عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثني فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الاء اضافة تزد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنته الأخصس وقال ابن عصفور انه الأصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزآن فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفون اعراب المصدر مضافاً الى العجز مطلقاً واستحسنه وذلك اذا أضيفت خمسة عشر (قوله كفاعل) اما صفة لفظه مولد صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكيم جاعله احكاماً ان فاعل المذكور موصوف من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماحاً لانها أسماء اجناس غير مصادر كما تستحجر الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا فعل لها عندها وأما الثاني فاشتق من الثني والثالث والرابع وهكذا مصادر تبيت الرجل وثنت الرجلين ورعت الثلاثة الخ وكذا من باب ضرب يضرب ضرباً بالاربع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله له احكاماً الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدر هنا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) اطباء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحبل ومفعول تضيف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كانه (قوله

وصغ من اثنين فافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا واحتمه في التأنيث بالتاومي * ذكرت فاذا كفاعل بغيرنا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثمان وثالث ورابع الى عاشر بالتماع في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فكم جاعل له احكاماً (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعماله لان

احدهما

أحدهما أن يفرده فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرده وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وأما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذ كبر ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التثا نث ثمانية واثنين وثلاثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشرة والمعنى أحد اثنين واحد اثنين واحد عشر واحد عشر عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحداً مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذي (١٣٩) اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز

وجهان أحدهما إضافة فاعل إلى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيد فتقول في التذ كبر ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التثا نث ثلاثة واثنين وثلاثة واثنين وثلاثة وهكذا إلى ثلاث ورابعة ثلاثاً وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهكذا هو المراد بقوله وان ترد جعل الأقل مثل ما هو فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه (ض) وان أردت مثل ثاني اثنين مركباً جنيءاً بتركيبين أو فاعلاً بحالتيه أضف * إلى مركب بما تنوي

أحدهما أن يفرده أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة والرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله ووصغ من اثنين إلى اثنين اليتين (قوله والثاني أن لا يفرده) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعماله مع غير العشرة ثلاثة وسياً أي له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمال فاعل العدد سبعة كافي التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرح مع زيادة الوجه الثاني في فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدد المعينة لا غير كخمس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زاد عليها ويجب حينئذ إضافة لصله كما يجب إضافة البعض لكاه كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرجته الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف اضافة بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً أو رابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصيح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى ولا يجب كونه في العاشرة اذ يبعد في الآية أن المراد بشاى اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدد لا زاد عليها بل انظر لكونه ثانياً أو غيره فإني الصبان عن الجاهل مما يخالف ذلك غير سديد فتأمل (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتبرت اضافة لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعلة كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثاني واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه السامعيني بأن معناه مصدر الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركباً حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما أن يستعمل كثنائي اثنين أي انه بعض تلك العدد بل انظر للاضافة بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها وأما أن يستعمل كفاعل وسينبأ إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاضافة بمعناه مفيداً بصاحبة العشرة أي ان المعدود واحد متصرف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذ كبيرهما للذكر والبالضد والاقتران على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله يني) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرتة للروي أو مرفوع على ان جلته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي في افادة معنى ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذ كروا به عطف على عشرين والفاعل نصب باذ كرو (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصبح في الوجه الثاني كما مر

وشاع الاستغناء بحادي عشر * ونحوه وقبل عشرين اذ كروا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد (ش) قد سبق انه يني فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مراد به بعض ما اشتق منه كثنائي اثنين والثاني أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه كثالث اثنين وذ كرهنا انه اذا أريد بناء فاعل من العدد للمركب للدلالة على المعنى الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يني بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذ كبر وفاعلة في التثا نث وعجزهما عشر في التذ كبر وعشرة في التثا نث وصدر الثاني منهما في التذ كبر أحدهما ثمان وثلاثة بالتاء إلى تسعة وفي التثا نث أحدهما واثنين وثلاث بالتاء إلى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلما نالك أي كم صنفا من أصناف الغلمان استقر والكم بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزا منصوبها (قوله ويجوز جره الخ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله بن مضرة أي عند الخليل وسيبوويه وهي من البيانية لأنها هي التي تجر التمييز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها جوف جرح الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهرا وان جرت كم بإضافة كعبه كم جلا ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا جلا على الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتمك وانظر هل هذا الجر بمن مقدره كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها إليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعر على شاهده فرده في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لاطافة فأقدمه الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي هندي أو مفعول محذوف أي ملكت ورجال تمييز مجرور باضافتها إليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف وأصلها مرة حذف الهزرة بعد نقل حركتها الى الزاء (قوله ككم كآين الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كآين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدمهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأفصح ومنه كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذفيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمة بالنصب ومر في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدره كما نقل عن الكوفيين لكن رجعا يؤيدهم ما مر من كثرة جره بهما نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصالهما فان فصل بينهما بالظرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلي * وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه محجبي وأمه عربية أو بهما معا ككم هندي من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالني منهم وفضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الاضافة حيث قد غفلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمىة والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كاسيأتي وفي وجوه الاعراب فان تقدمت بهما جارا فحلهما جرا والافان كفي بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوميا ضربت وان كفي بهما عن الذوات فان لم يلها فعل ككم رجل هندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعديا رافعا ضميرها ككم رجلا ضربت بها أو لسببها ككم رجل ضرب أبوه زيد أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيداعنده فهما في ذلك كاه مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشتمل بشئ ككم عبد ملكت فهما مفعولان أو اشتمل بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتمال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير ويختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأملكهم والكلام معها يمتثل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقترن البديل منها بالهزرة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز جره بن مضرة ان رايت كم حرف جر نحو بكم درهم اشتريت هذا أي بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه (ص) واستعملتها مجررا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مره ككم كآين وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب

(ش) تستعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كائة نحو كم غلمان ملكت وكم درهم أنفقت والمعنى كثيرا من الغلمان ملكت وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قل
 أو كثر ولو واحد ما ينى (قوله وكأين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منونة لزوماً ويكتب نوناً لانها مركبة من
 الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الاصلية ولذا رسم في المصحف نوناً وجزاز
 الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله وبقيل فيها كأن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكأين
 بسكون الهمزة وكسر الياء وكأين بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الشكل أصلها التنوين
 وأفصحها الأولى وهي الاصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويلها كأن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
 أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكأن * ألماحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكأين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجز بمن اتفاقاً ولا بالاضافة
 خلافاً لكوفيين لان مجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
 أو به صل من أي تمييزين بالنظر للجموع (قوله وهو الاكثر) أي جزم كآين من أكثر من نصبه
 بل أوجهه ابن عصفور وبتنوع جزمه بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
 أي مكررة وليس المراد جمعها كقوله واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما
 تمييزها والثانية تآ كيدتها (قوله ومعطوفاعليها) هو الغالب وقيل ورود الأولين كافي التسهيل بل منع
 ابن خروف جمعها (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكي
 الفراء أن تقدم عامل الخبرية لغتة وبني عليها اعرابها فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا والصحيح
 ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
 أهلكتنا الخ فكيف فيه مفعول أهلكتنا والجملة في محل نصب يير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
 مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان
 كآين وكذا يفتقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
 وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يثبتته الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
 مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
 وبخالفاتها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما ص وفي منع اضافتهما الى التمييز كما ص وتنفرد
 كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها من حتى قيل بوجوده ولا يدخل عليها جار خلافاً لاجاز بكأين تبيع هذا
 الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً الا
 معطوفاعليها كما ص والله أعلم

(الحكاية)

في الدلالة على التكثير
 كذا وكأين وبعينهما منصوب
 أو مجرور بمن وهو الاكثر
 نحو قوله تعالى وكأين من
 نبي قتل معه وملكك كذا
 درهما وتستعمل كذا
 مفردة كهذا المثال ومركبة
 نحو ملكك كذا كذا
 درهما ومعطوفاعليها مثلها
 نحو ملكك كذا وكذا
 درهما وكم لها صدر
 الكلام استفهامية كانت
 أو خبرية فلا تقول ضربت
 كم رجلاً ولا ملكك كم
 غلاماً وكذلك كآين بخلاف
 كذا نحو ملكك كذا
 درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحاً ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفة أو معناه وهي اما حكاية جملة وتكون
 بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها واما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
 استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكايته بدون
 استفهام فان كان المحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمران لمن قال
 له اتان تمران أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكا * فابن أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً اجاز اعرابه بحسب العوامل وجزازت حكايته على أصل
 تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً او بفتح الأولين بسكون الثانيين حكاية
 لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكي لم يغير سواء كان ثانياً ليسألام لا كغيره وان أعرب

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوقوفى حرف بشد الواو والياء كقوله

الام على لو ولو كنت علما * باذنا بلولم تفتنى اراته

ومنه الحديث اياكم والوقفان اللو فتتح عمل الشيطان فضاغفها وقرنها بال اصبر ورتها اسم اللفظ ويقلب الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كسكين تقول ماء ولا محرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانية كمن جاز التضعيف وعدمه فاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائى المراد لفظه اذا اعراب صحيحا كان او متلافاً جعل علمه غير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتشوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان اقسام الحكاية اربعة اقتصرت المصنف على الثانى والثالثا اذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باى) الباء لالة او ظرفية سم (قوله المنكور) اى ثابت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل هى وصفها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحك لان حكاية المنكورة من هى نفس تحركها واشباعها لا غيرهما كما يوتسه العطف (قوله مطلقا) اى في احوال الاعراب الثلاثة (قوله واشبعين) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والابدات فيه الفاعل كما قاله ابن غازى (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثنى الف كذلك بمعنى مؤلف وبابنين اى مهمما وهولف وانشر مرتب فنان الحكاية الفان ومنين لابنين (قوله وسكن) اى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكنا ماسياى (قوله ات بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التانيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيه اعلم انه تانيث محكى لامن فيقال منت لا غتتار السا كسكين في الوقف وانما حكى فيها التانيث دون الاعراب لسكون التاء في الوقف ابدأ فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه) اى للتنبية على ان التاء ليست لتانيث من بل الحكاية تانيث كلمة اخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع السا كسكين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل اى مسكنا آخرهما (قوله وان اصل) محترز قوله ووقفه احك الخ (قوله منكور الخ) خرج السؤال بها ابتداء فلا يحكى فيها شى بل تكون بحسب العوامل ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باى كتاب ام باية سنة * ترى حجبهم عار على ونحسب (قوله فتقول ابن قال الخ) فاعلى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معرفة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فهم من الحركات والحروف اوهى الحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المنسكى لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لصدارتها اى اى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستنبات لا يلزم الصدور عندهم ما الثانية فمفعول محذوف مؤخر لاذ كراى اباريات والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه اى باى مررت وكنا القياس وفيه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ دائما محذوف الخبر اى اى هو اوهم مشلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية او حرفها مطلقا وقيل لظاهر في الرفع اذ لا ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) اى العاقل لا اختصاص من بخلاف اى وانما اختلفت حكاية الصفة في من بالسؤال عن منكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها فخفف فيها بحذف السؤال عنها والحقا صفة بل بخلاف المعرفة فتذكر به من غالبها محكية او غير محكية (قوله وتشبع الحركة) اى التى اجتلبت للحكاية فالحروف التى بعدها التماهى اشباع لمدفعه للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية اولا فلزم تحريك ما قبلها وصححها ابو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكى ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية او حركة مناسبة حرفها مفردة كانت اولا وليست منان ومنين

وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن بعدل
وقل لمن قال ات بنت منه
والنون قبل المثني مسكنه
والفتح نر وصل التا والالف
بن باثنا بسوتة ككف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باى عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في اى مال ذلك
المنكور من اعراب
وتد كبر وتانيث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقفه فتقول
لمن قال جاء نى رجل اى
ولمن قال رايت رجلا اى
ولمن قال مررت برجل اى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو اى يافتى وايا يافتى واى
يا فتى وتقول في التانيث اية
وفي التشنية ايان وايتان
رفعا وايتين وايتين جوا
ونصبها في الجمع ابون وايات
رفعا وايتين وايات جوا
ونصبها وان سئل عن
المنكور المنكور بن
حكى فيها مال من اعراب
وتشبع الحركة التى على
النون فيمتولد منها حرف
مجانس لها ويحكى فيها مال
من تانيث وتد كبر وتثنية
وجمع ولا تفعل بهاذلك كله

الا ووقفه فتقول لمن قال جاء نى رجل منون لمن قال رايت رجلا منان لمن قال مررت

برجل مئى وتقول فى تثنية المذكور منان رفاعا منين نصابا وجر او تسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاء نى رجلان منان ولن قال صررت
 برجلين مئين ولن قال رأيت رجلين مئين وتقول للمؤنثة منه رفاعا ونصبا وجر فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفاعا وكذا فى الجر والنصب وتقول فى
 تثنية المؤنث منتان رفاعا ومئتين جرا ونصبا بسكون النون التى قبل التاء وسكون نون التثنية وقد ورد قليلا فتح النون التى قبل التاء نحو
 منتان ومئتين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول فى جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات

فاذا قيل جاء نسوة فقل
 منات وكذا تفعل فى الجر
 والنصب وتقول فى جمع
 المذكور منون رفاعا ومئتين
 نصابا وجر بسكون النون
 فيهما فاذا قيل جاء قوم
 فقل منون واذا قيل
 صررت بقوم أو رأيت
 قوما فقل مئين هذا حكم
 من اذا حكى بهما فى الوقف
 فاذا وصلت لم يحك فيها شئ
 من ذلك لسكون تكون بلفظ
 واسدى الجميع فتقول من
 يافى لقائل جميع ما تقدم
 وقد ورد فى الشعر قليلا
 منون وصلا قال الشاعر
 أتوانارى فقلت منون أنتم
 فقلوا الجن فلت عموا ظلاما
 فقال منون أنتم والقياس
 من أنتم (ص)

والعلم احكيته من بعد من
 ان عريت من عطف
 بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكى العلم
 بمن ان لم يتقدم عليها عطف
 فتهول لمن قال جاء نى زيد
 من زيد ولن قال رأيت
 زيدا من زيد ولن قال
 صررت بزيدا من زيد

ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هى لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على
 حال المسؤل عنه فهى فى محل عامل كما مل المحكى أو فى محل رفع أبدأ مبتدأ حذف خبره أى من هو أو هم على
 قياس ما صر فى أى (قوله ولن قال صررت برجلين مئين) ظاهرة لا يجب إعادة الجرا فيحتمل ان محله جر
 محرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما صر فى أى وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجرا فى من وأى ويقدر
 متعلقه بعدهما الماسر وينبى جواز ذلك قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستنبات لا يلزم المصدر (قوله أتوا
 نارى الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كفى الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر ضمير مذكور
 كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوانارى فقلوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير فى أتينا فهو شذوذ
 آخر لأنه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير فى أتوا بلا تقدير ورده يس كفى الصبان بان الشاعر قال
 للجن حين أتيتهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق بانواته آخره من منون فكيف يحكى
 به فيتمين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ما قيل ان هذا الشعر كندوبة
 من كاذب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عموا ظلاما) أصله أنتموا أى تعموا فى الظلام
 ويروى عموا صياحا وكلاهما صحيح لأنه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيته) أى عند الحجازيين
 وأما خبرهم فلا يحكونه بل رفاعونه بعدهما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو
 الأرجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أى رفاعا وصلا وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما
 هو حكاية صفة النكرة بها أى فلا يحكى العلم بها كما لا يحكى سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا
 أو صررت بزيدا قلت أى زيد برفع زيدا لا غير لان أى يظهر اعرابها فسكر هو مخالفة الثانية لها بخلاف من
 (قوله يجوز ان يحكى العلم) أى بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجرب لمن
 قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع نعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيد العاقل
 لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى اصير برته مع المنعوت كشيء واحد نحو
 من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيدا بن عمرو وفى العلم المعطوف عليه خلاف والجواز منه سببونه
 فيحكى المتعاطفان ان كانا معا علمين كزيد وعرا أو الاول فقط كزيد أو أخاه بخلاف أخا زيد وعمرا
 (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدره فى الاحوال الثلاثة لتعذر المعارض بحركة الحكاية وقيل حوكته
 فى الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أى أو من خبر الخ (قوله عطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء
 أيضا والمراد صورة العاطف لانه لا يستثنى وقال الرضى انه لعطف على كلام مخاطب ويلزم عليه عطف
 الانشاء على الخبر فى جواب رأيت زيدا مثلا (تنبيه) ظهر مما مر ان من تخالف أبانى خمسة أشياء
 اختصاصها بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث
 فى نحو منة ومنتان بخلاف أى فى الجميع (قوله الالعلم) أى اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله جاز
 فيه ما لا يجوز فى غيره والله أعلم

﴿ التآنيث ﴾

فتحكى فى العلم المذكور بعد من ما لعلم المذكور فى الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذى بعدها خبر
 عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عطف لم يجوز أن يحكى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر
 عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقائل جاء زيدا ورأيت زيدا أو صررت بزيدا ومن زيد لا يحكى من المعارف فلا تقول لقائل رأيت
 غلاما زيدا من غلاما زيدا بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلاما زيدا بنصب غلام بل يجب رفعه فى الجر (ص) ﴿ التآنيث ﴾

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفي أسام قسروا التاء كالكنتف ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
ولكون التأنيث فرعاً عن
التذكير افتقر الى علامة
تدل عليه وهي التاء
والالف المقصورة أو
الممدودة والتاء أكثر
في الاستعمال من الالف
ولذلك قدرت في بعض
الاسماء كمين وكنتف
ويستدل على تأنيث مالا
علامة فيه ظاهرة من
الاسماء المؤنثة يعود بالضمير
اليه مؤنثاً نحو الكنتف
نهشتها والعين ككلمتها
وبما أشبه ذلك كوصفه
بالمؤنث نحواً كانت ككتفا
مشوية وكرد التاء اليه في
التصغير نحو ككتيفة ويديه
(ص)
ولاتى فارقة فعولاً
أصلاً ولا المفعول والمفعيلاً
كذلك مفعول وماتاليه
تالفارق من ذى فشدون
فيه
ومن فعيل كقتيل ان تبع
موصوفه غالباً التاء تمنع
(ش) قد سبق ان هذه
التاء تمتاز في الاسماء
لتمييز المؤنث من المذكور
وأكثر ما يكون ذلك في
الصفات كقائم وقائمة وقاعد
وقاعدة ويقبل ذلك في
الاسماء التي ليست بصفات

لم يقل والتلميح كبقا للمعرب والمبني والنكرة والمعرفة لانهم يمينه هنا مقصدا وان لزم من بيان التأنيث
بيانه بخلاف ما ذكر **(قوله)** علامة التأنيث الخ) أى التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتكسر ولو بحسب
الاصول كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في أنت والزون في
هن **(قوله)** تاء أو ألف) لم يعبء بالهاء لان التاء أصل عند البصر بين ولتشم التاء الفعل الساكنة وأشار
بالواو عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأما علاقة التنبت وارتباطه لشجر فالقها مع التاء للارتباط بحرف
ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها محتمل أن ألفهما للارتباط أيضاً كما مر وسيأتى
فتدبر **(قوله)** وفي أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع كجوار
(قوله) والالف المقصورة) هي الفالينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
الأنثى بزيادة قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسميأتى عن البصر بين **(قوله)** أكثر الخ) أى وأظهر دلالة
على التأنيث لانها لا تتبسبب أما الالف فتلتبس بالف اللاحق والتكثير فيحتاج الى تمييزها باسميأتى **(قوله)**
ولذلك قدرت) أى ولان وضعها على العروض والانسكاه فيجوز أن تحذف بخلاف الالف **(قوله)**
ملا العلامة فيه) أى عما هو مجازى التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والواجب تذكيره
وقدم ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازى موضعاً منظوماً مع حكم الالفاظ المقصودة
فانظره **(قوله)** كوصفه الخ) أى وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله **(قوله)** في التصغير)
هذه العلامة تختص بالثلاثى وبالرباعي اذا صغر للترخيم ككنيقة وذريعة تصغير عنق وذراع **(قوله)** نحو
كتيفة ويديه) أى من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكور كذنانى
التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والحد واللحي والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكس والعضد والابط والخرس مما يندكر ويؤنث
وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد بالكبد والكروش وهما مؤنثان
والعنق واللسان والقفا والمثني والمثلي تذكر وتؤنث أفاده الفارضى بزيادة من فتح البارى وبعضه في
المصباح **(قوله)** ولاننى) أى التاء فارقة أى بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتبنى فعولاً كغيره
كقوله من المثل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها مبالغة للفرق ولذا لم يحق
المذكر والمؤنث **(قوله)** ولا المفعول) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول **(قوله)** تالفارق) بقصرنا
واضافتها للفرق **(قوله)** ومن فعيل) مثل لقي بفتح الواو خبراً عن التاء وكقتيل حال من فعيل لقص
لغظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتنع عليه **(قوله)** لتمييز المؤنث) أى الاصل فيها ذلك بتكثير
زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخالقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبندوب وقدم
تزايد في الجنس لتمييزه من الواحد ككفاة وكهه وقد تأنى للبالغة كراوية لكثير الرواية أو لتأكيدها
كعلامة ونسابة وتأنى في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشمى واشاعثة وقد تعوض عن فاء
نحو عدة وعين قائمة ولاه سنة أو عن مدة تفعيل كتركية وقد تأنى للمجرد تكثير حروف الكلمة كقربة
وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
التي للبالغة أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث فتأمل **(قوله)** ويقبل ذلك في الاسماء) أى أسماء
الاجناس الخالصة بدليل مثاله لانها أكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر **(قوله)** وانسانة) في الفاسوس
امرأة انسان بالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - خضري) ثانياً) كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرى وامرأة وأشار بقوله به لاتي فارقة فعولاً في الأبيات الى ان من
الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول

وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوكبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفاً على مفعال كاسم امرأة (١٤٦) مهناء وهي الكثرة المندرجة والهنديان أو على مفعيل كاسم امرأة معطير من

عطرت المرأة إذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو هواه من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشأ لا يقياس عليه نحو صود وعصودة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * وأما مفعيل فإما أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلاً قال الله تعالى إن درجة الله قريب من الحسين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وإن كان بمعنى مفعول، واليه أشار بقوله كقتيل فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أولاً فإن استعمل استعمال الأسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذوحة ومنطوحة ومأكولة السبع وإن لم يستعمل استعمال الأسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالباً نحو صيرت

أقد كستني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانية فتانة * بدر الدجى منها خجل * إذا زنت عيني بها * في السموع نغسل اه (قوله لأنه أكثر) أي ولأن بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجودها بل انها قليلة (قوله مهناء) بالذال المعجمة (قوله عدر) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئاً إلا يقينه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين مفعول بمعنى مفعول ولم يعكس لأن الذي بمعنى فاعل يطرد من الإلزام نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فإنه سماعي لا يقياس في فعل من الأفعال فكان يعيداً عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حلاله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كما سبأني (قوله وهي رميم) مبني على أنه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عرموم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل إنما حذف التاء لتأويل الدرجة بالفران أو على حذف مضاف أي أترجة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظاً ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كإشارة إليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان لحقته التاء فالمدار على العربة وإن لم يتبعه لفظاً فالوقال المتين ومن فاعيل كقتيل إن عرف * موصوفه غالباً التانيث حذف لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن إفراد ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهناراً ومطيراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيهاً بين علم الموصوف وعدمه فإن كان ذلك قياساً فالشكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولو تفديراً كما مر والمراد الموصوف العنوي فيشمل ما إذا كان الوصف خيراً أو حالاً أو بياناً لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بمفعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات) أي أعترض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو جراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش الألف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والألف قبلها زائدة وعند البصر بين الهمزة بدل منها لاجتماعهما مع الألف قبلها كما مر ويوجب بان الاضافة في ذات مدلادني ملابسية والمراد انها مصاحبة وتابعة لمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين ويحمل على مذهب البصر بين لانه المختار والمراد انها مشتقة على المد من اشمال الشكل على جزئه فيجري على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الألف على مجموعهما (قوله أنثى الغر) أي نحو الألف التي في اسم الأثني من الغر وهو غراء كمر وجرأ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد بالمباني الألفاظ التي تحمل فيها الألف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها للمباني (قوله أجي) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشيبي) مؤنث شيبان مثل لاسفة (قوله وكباري) الكاف امم بمعنى مثل عطف على أربي أو على وزن وكباري بضم الحاء المهملة فرحمة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكور وضميره طويل العنق

بأمرأة جويجوعين كليل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلاً نحو خصلة ذميمة والمنتقار
 أي مذمومة وفعلة حميدة أي مجودة (ص) وألف التأنيث ذات فصر * وذات مد نحو اثني الفر
 والاشتهار في مبانى الأولى * يديه وزن أربي والطولي ومرطبي ووزن فعلي جمع * أو مصدرًا أو صفة كشيبي وكباري

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كجلى

دسكرى والثانى المدودة

كحمراء وضرأ وكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسما

كجوى لنبث أو صفة

كجلى والطولى أو

مصدرا كرجبى ومنها

فعلى اسما كبرى لنهر

أو مصدرا كمرطى لضرب

من العدو أو صفة كجيدى

يقال حمار جيدى أى

يحيد عن ظله لنشاطه قال

الجوهري ولا يجى فى نعوت

الاند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمعا كصوى

جمع صريع أو مصدرا

كدهوى أو صفة كشمى

وكلى ومنها فعلى كجبارى

أظاثره يسع على الذكر

والانثى ومنها فعلى

كسمهى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدرا كذكرى

أو جمعا كظربى جمع ظربان

دهى دوية كاهرة منقنة

الرجح تزعم العرب انها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها ولا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكجلى جمع حجل وليس فى الجوع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

ككثيى بمعنى الحث ومنها

والمتقار ماضى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو ما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كولى ولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعد هاء (قوله وحثيى) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الزاء وبتثايت الكاف مع فتح الفاء أشموى (قوله خيلطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف (قوله استنادا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انصب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى وقد استشكله الموضع بنسوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه الأربى للداهية وأربى بالذون لحب يعقده الابن وجعى بجم فهملة فوحدة لكبار الفل وشعبى بمعجمة فهملة فوحدة وأدمى بدال بهملة فجم ورجبى بجم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسبأ فى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخيلطى وشقارى من الانية الشاذة الآن يراد المجموع كما صرح (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كجوى لنبث أى فالفه للتأنيث ولان تلحقها التاء وفولهم همزة شاذ وقيل للاخاق وأما الذى بمعنى الشجاع فهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتح حاء وعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع المدودة فرما وجفاء لموضعين ويقصر ان أيضا ابن دانه بهملة فهمزة فثلاثة ومضى الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بيم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى بوحدة فجمجمة وجزت جزى بجم فجم فزأى أى أسرع والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصدرها على فعلى (قوله كجيدى) بهمليتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألقه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كضوى وسلمى وقد تمد كالعوام أحدهما نزل القمر ويقصر أيضا وللخاق أخرى كلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أربى لشجر يدعى به وتلقى لنبث وتترى بمعنى متواتر بين فن نونها جعل الالف للخاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فسالى) بضم الفاء ويجبى اسما كجبارى وسبأى وجمعا كسكارى قيل بصفة المفرد كجمل علادى بعين ودالههمليتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشبهة فيها بضمه ورفق بهملة ففاء ففان بوزنها مشبهة بتدقيق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلتها كالمصنف بل قيدها بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للخاق ان نونت كمرهى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بظاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان) بفتح فسكون أو بكسر فسكون (قوله تمسوا الخ) أى فى جعل فسوه سلاحا يجترز به فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه ففرق الابل لغارها من فسوه ويدخل حجر الضب فى فسوه عليه فلا ينفذ شى عليه فيا كاه وأولاده (قوله وكجلى) بهملة فجم جمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجبى الا المصدرا ككثيى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كخصباء للاختصاص ونحوه للافخرو يقصر ان

فعل نحو كبرى لوعاء الطمع ومنها فيبلى نحو خليطى للاختلاط ويقال وقموا في خليطى أى لختلط عليهم أسمرهم ومنها فعلى نحو شقارى
 نبت (ص) لدها فعلاء أفلاء * مثل العين وفعلا م فعلا فاعولا * وفعلاء فعليا مفعولا ومطابق العين فعلا وكذا *
 مطلق فاع فعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبت المصنف على بعضها فعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثاني مشددا ومنه قبيطى لسوع
 من الخولى يسمى الناطف والبرى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيل لأنه أى بأسره
 الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثاني ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأؤها ويقال خبيرة
 (قوله مثل العين) حال من فعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطابق العين) حال من
 فعلى ومطابق فاع حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غيره مقيد بحركة (قوله كديته هطلاء) كديته
 مطر بلارعد ولا برق (قوله سحباب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطال بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
 والعين المهملة من راع الثأب ذهب بمنه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق
 الحديدية الثؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
 فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتتنصر نصر او هطالنا بفتحات وتهطالا بفتح الشنة فوق (قوله مثلث
 العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتح (قوله لائى العقارب) أى
 وليكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
 والضم يقال فعلا كقر فضاء اذا قص على قدميه وأليمه وأصق بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم
 وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون
 العين (قوله فعلا مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله ديوقاء) بدال مهملة فوحدة ثم قاف (قوله
 للعنزة) بفتح المهملة وكسر المهملة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الواو والسين
 المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدودا (قوله وكثيرا) بالثالثة اسم لبرك كفى الغارضى (قوله مطلق
 الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المهملة وفتح التحتية (قوله جنفاه) بفتح الجيم
 والنون والفاء (قوله وسيرا) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت
 أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿المقصور والممدود﴾
 قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والحرف أى كإيديه
 تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء بمدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء بمدودان
 اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شاعرا كاللص المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم
 المشتمل عليهما كجبل وسحراء ويعد أنه ليس حقيقة حرفية لأن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم
 ما قيل ان تعريف الشارح يشملان نحو حبل وسحراء مع انها قد تقام قبل فذ كرها نائيا تكرر يرد بان
 ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصير فلا تكرر على ان ذكر العام
 بعد الخاص لا يعد تكرر افتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المعل وقوله
 كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفتح
 بضم ففتح وفعلة بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله
 ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدى مثال للمعتل من
 هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثلا لقوله فلنظيره المعل اسف

اسما كصحراء أو صفة
 مذكرها على أفعال كصراء
 أو على غير أفعال كديته
 هطلاء ولا يقال سحباب
 أهطل بل سحباب هطل
 وكقولهم فرس أوفاة
 روعاء أى حديدية القيادة
 ولا يوصف به الذكر منها
 فلا يقال جبل أروغ
 وكامرأة حسناء ولا يقال
 رجل أحسن والهطل يتابع
 المطر والدمع وسيلانه
 يقال هطلت السماء تهطل
 هطلا وهطالنا وتهطالا ومنها
 أفلاء مثلث العين نحو
 قولهم لليوم الرابع من أيام
 الاسبوع أربعا بضم الباء
 وفتحها وكسرها ومنها
 فعلاء نحو عقرباء لائى
 العقارب ومنها فعلاء نحو
 قصاصا للقصاص ومنها
 فعلاء كقر فضاء ومنها
 فاعولاء كعاشوراء ومنها
 فاعلاء كقصاص ججر من
 جرة البروع ومنها فعليا
 نحو كبرياء وهى العظيمة
 ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء
 جمع شيخ ومنها فعلاء
 مطابق العين أى مضمومها
 ومفتوحها مكسورها نحو
 ديوقا للعنزة قر برساء لغة

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيرا
 ومنها فعلاء مطابق الفاء أى مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبير وحنفاه اسم مكان وسيرا لبرد فيه خطوط صفر (ص)
 ﴿المقصور والممدود﴾ اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحاو كان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصره بقياس ظاهر
 كفعل وفعل فى جمع * كفعله وفعلة نحو الدى (ش) المقصور هو الاسم الذى

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاصم الفعل نحو يرضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو ازيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملنزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعمل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره نحو جوى جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملنزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع صربة ومدى جمع مدينة فان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قرينة وقرينة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

كأن الاسف مثال للصحيح كقوله سم وأقروه لثلا يوهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتححتين وقبأشار الى هذامقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقصرح به واقصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي ككريم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير أفضل أم لا كما هي وكاجر ومنها جمع فعل بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للمحل فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لما يعنى القياسى والسماحي وكذا انهم يفتخرون بالآتي بخلاف تعريف المتان فناصران على القياسى منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج ايضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسما كذا وبنى أو فعلا كرمى ودعا وحرفا كعمى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها فرعا وجر الا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلان تكون لازمة لان المحذوف لعله تصر يفتحة كالثابت (قوله قياسى) هو وظيفة المحوى والسماحي وظيفة اللغوى الذى يسمرد الفاظ العرب ويفسرهما (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الامم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتان المحل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تحليل ثبوت القصر اما المحل وهو المغرب فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالتجيم كفتح فرحا وهو الحرفه من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله صرية) بالراء هو الجدل وسدية بالعال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغتريعة وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا نظرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لالمتان لما سياتى (قوله كاه) أى فلا يسمى مهدودا كانه عليه الفارسى لغرض مسده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكنا آءة كجام وجاماة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسى يقتضيان ان نحو حبلى وسجرا من السماحي لا القياسى لانهم ليسا معتلين طما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة المصدر والقياسيين فنقلبان عن أصل كالايتنى وقد يتوقف في ذلك وسببأتى عن الفراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا لأن يقال المراد هنا القياسى غيرهما التقدم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أى التدبر يقال ارتأى فى أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاءيا كافتتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا فتتاح ما قبلها ياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغاء لصوت ذوات الخلف وثغاء

نحو جوى جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملنزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع صربة ومدى جمع مدينة فان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قرينة وقرينة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

والممدود أيضا كالمقصود قياسى وسماحي فالقياسى كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملنزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كصدر ما وله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلقا واقتسدا واقتسدا واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكراما (ص)
 والعدم النظير ذاقصر وذا * متبني على كالجبي وكالحذا (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي رضا طهما
 ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره قصصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز زيادة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
 المقصور السماعي الفتى واحدا الفتيان (١٥٠) والجبي أي العقل وانثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف
 والثراء كثرة المال والحذاء
 النعل (ص)
 وقصر ذى المد اضطرار اجمع
 عليه والعكس يخلف يقع
 (ش) لاخلاف بين
 البصريين والكوفيين
 في جواز قصر المدود
 للضرورة واختلاف في جواز
 مسد المقصور فيذهب
 البصريون الى المنع
 وذهب الكوفيون الى
 الجواز واستدلوا بقوله
 يالك من تمر ومن شيشاء
 ينشب في المسعل واللاه
 فسد اللهاة للضرورة وهو
 مقصور (ص)

﴿ كيفية تثنية المقصور ووجهها تصحيحا ﴾
 والممدود وجهها تصحيحا
 آخر مقصور نشي اجعلها
 ان كان عن ثلاثة مرتعا
 كذا الذي اليها صلح نحو الفتى
 والجماد الفتى أميل كنى
 في غير ذلك قلب واو الالف
 وأولها ما كان قبل فدا لاف
 (ش) الاسم المتمكن ان
 كان صحيح الآخر أو كان
 منقوصا لحقيقته علامة التثنية
 من غير تغيير فتقول

بمثلة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بعام صوت الظبي ودرار
 لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقائل قاتلا وغير ذلك
 (قوله والعدم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاقصر وذامد حالان من المستكن في الخبر أي العدم
 النظير ما خوذ بنقل حال كونه ذاقصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومرمافيه (قوله كالجبي
 الخ) لف ونشر مرتب فالجبي بمهمله جيم مقصور لا غير والحذاء بمهمله فحجسة بمد لا غير لكن قصصره
 للوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أي لانها ليس لها نظير من الصحيح بمائها في جميع الاوصاف
 من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنوب (قوله مجمع عليه) أي في
 الجلة والاقدم منه لغراء فيها لقياس يوجب مده كفعلا ما فعل ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أي
 لانه رجوع الى الاصل وهو الفصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله بالك الخ)
 بالالتبيه وذاك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر اقدم ولايته للمعنى
 فالظاهر انه كقولهم يالساء والعشب نجبان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النجيب مجاز او من
 تمر بيان لكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل انضمر يا تمر يا نجيب مناك فالمداد في الحقيقة هو الكاف
 فتدبر والشيشاء بمجمعتين أو لهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يشتمد حبه وينشب
 بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من المقي والهاجع طهارة كشمى
 وحصاة وهي لغة مطبقة في أقصى سقف الخنك والله اعلم

﴿ كيفية تثنية المقصور ووجهها تصحيحا ﴾
 اقتصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجهه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا
 تميز محمول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعها أو حال من جمع أي مصححا ولم يذ كر تكسرهما
 لانها بابا بخمسة (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصلا ياء كسرى من سعيت أو واو كذا كره (قوله
 قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها ليس المشي
 عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء غير الثلاثي رجوعا الى أصلها نحو
 مسمى كارجعت اليه في نحو فتى وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ما همى رد لوار فيه الى الياء كاطهيت
 واصطقيت من الهم والصفوة كاسماتى في قوله
 * والواو لا ما بعد ففتح يا قلب * وأما في الجماد الذي أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
 فردت اليها في التثنية أماما لم يعمل فلما لاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
 حرف أو شبهه كإثو خذ من مثاله تبعالين الحاجب واظهار ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
 مجهولة الاصل بنحو الدبدالين مهماتين كالفتى وهو الهم وقال لانه لا يدري أي من واو أو ياء اه أي لانه
 ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
 والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من الجبهة بمعنى انه لا يدري أي زائدة كجبي

في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره
 الآن وان كان ممدودا فسيأتي حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
 مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورعى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل
 وأمليت فتقول

في متى علمتاين وان كانت الثالثة بدلا من واو كصاوقفا قبلت واو افتقول عصوان وفتقوان وكذا ان كانت الثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
 كالي علمتا فتقول الوان فالخصل انما ألف المقصور تغلب ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء
 الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
 الاصل ولم تمل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل فداً ألف * الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو واو لحقتها
 علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
 وما كصجرا بواو نثيا * ونحو علماء كساء وحييا بواو رهمز وفيه ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصر (ش) لما فرغ من
 الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزته

بدلا من ألف التانيث أو
 الاطلاق أو بدلا من أصل
 أو أصلا فان كانت بدلا من
 ألف التانيث فالشهور
 قلبها واو فتقول في صحراء
 وجزاء صحراوان وجزراوان
 وان كانت للاطلاق
 كعلماء أو بدلا من أصل
 نحو كساء وحياء جاز فيها
 وجهان أحدهما قلبها واو
 فتقول علمباوان وكساوان
 وحيباوان والثاني ابقاء
 الهمزة من غير تغيير فتقول
 علمبا آن وكسا آن وحيبا ان
 والقلب في الملحقة أولى من
 ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة
 البدلة من أصل أولى من
 قلبها واو وان كان الهمزة
 الممدودة أصلا وجب
 ابقاؤها فتقول في قسراء
 وروضاء قرا آن وروضا آن
 وأشار بقوله وما شذ على
 نقل قصر الى ان ماجاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحصيد قبل بوزن حبلى فالهزة زائدة للتأنيث وقيل منذ ذكر بوزن مفعول من
 أو سبت رأسه حلقته فالهزة عن ياء أفاده في الصحاح (قوله في متى علمتا) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
 الصلوية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه وبواو خبره
 وقوله صحح أي همزه رجوا بفتحها لا يجرها (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها
 علمباي بن ياء لاخافها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها التران ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء
 لأنها ألحقت بمدحوظها بغيره وانما ترجع قلبها المشبه بها بالجرء في أن بدل عن حرف زائد (قوله رابعاء
 الهمزة الخ) أي لقر بهما من الاصل ابا الهام من أصل (قوله قراء) هو الناسك المتعبد وروضاء هو الوضوء
 حسن الوجه وكلاهما بوزن ريمان من قرأ كسأل وروضؤ كظرف (قوله الخوزلي) بفتح المجرمة وسكون
 الواو وفتح الزاي مشبهة في تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
 حد المنثى) أي طريقه في الاعراب بغير فين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
 السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله قالان)
 مفعول اعل وقلبه مفعول مطلق نوعي أي اقلبه اقلبا كقلبهما في التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
 لأزمن همزة لقطع مقصوره لأنه من الأزمن الرابعي رذى التا بالفتحة مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
 (قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنتان بعدوز ياء على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
 والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره
 رذ كر جمع المقصور لمخالفته تثنيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
 بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله واللا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
 أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديها المتناسب الياء الواو
 في اجتناب حركة ما قبلها وهو نكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
 قاضيين بياء بن أولاهما مكسورة حذف حركة ياءها لئلا يلبسها ثم الياء لئلا يلبسها ثم ضمت ضادا لاول لمناسبة
 الواو وبقى كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بمد سلب حركتها
 ثم حذف الياء لئلا يلبسها كنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو بن أولاهما مضمومة

تثنية المقصر أو الممدود على خلاف ما ذكره اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في ججرا
 ججرايان والقياس ججراوان (ص)
 والفتح أبق مشعرا بفتح * وان جمعه بقاء وألف
 واحذف من المقصور في جمع على * حد المنثى ما به تكملا
 فالالف اقلب قلبها في التثنية * وتاء ذى التا الأزمن تنحيه
 (ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المنثى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد بن يسون وان جمع المنقوص هذا
 الجمع حذف ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
 معاملة في التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاطلاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدائها واو فتقول في كساء علمبا كساؤون
 وكسارون وكذلك علمبا وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
 اذا جمع بالواو والنون وبقى الفصحى دليلا على ابقائه في مصطفون رفعا ومصطفين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتي وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وان كان بعد ألف المقء وزناه وجب حينئذ حذفها فتقول في فناة فتيات وفي فناة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسما أنق * اتباع عين فاء بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٢) مخنتها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد روا

لام السكسة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفيين مصطفيون واو مكسورة قياء قلبت واوهما ألفا لتحر كها واو افتتح ما قبلها ثم حذف الالف للساكنين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى تقلب أولياء لتطرفها بعد اءر بعة فيصير مصطفيون ومصطفيين ثم تقلب الياء الفاعل مرد بأنه تطو بل بلاطائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل تقلب الفاعل من أول الامر بخلافها في التثنية وجع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج اذ بقائها فيهم الماسر انفا (قوله قلبت ألفه الخ) أي حكمه كثنثيته سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنثيتهما وانما يستغن عن ذلك جمع المفصود بذكر ثنثيته كالممدود لاختلاف حكمه في جمى التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) فيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كاسر (قوله في فناة) بالقاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جهها فتيات بالياء أما جمع فناة بالياء والنون أي الرمح أو حفرة الماء فنوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كاسيأتي وهو مقول أول بأنل أي أعط والثلاثي نعمته واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأرطها باللقظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ماجرت على غيرها وحذف العائد المجرور بماجر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كاسر في الموصول أي أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفائه في الحركة التي شككت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين و بد فاعل الشرط و جوابه محذوف أي فأنا له ما ذكر ومختما حال ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا باضافته اليه (قوله اتبعت عينه) أي وجوب ياء مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع ففي مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو او فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة ووح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات رجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضرب بان ضرب قبل عينه حركة تجانسة لها كتارة وتودرة ودجة فهنا ايبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغريهم وسيد كرهذا في المنتهي لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو او في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو او كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كاحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالم بيالوا بضميتين قبل الواو في خطوات (قوله ذررة) بكسر الدال المعجمة أعلى الشئ وز بية بضم الزاي وسكون الواو حفرة الاسد والجررة

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجسرد عنها بالف وتاء أتبع عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول في دعء دعءات وفي جفنة جفئات وفي جبل وبسرة جلات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلات وجلات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

كيدر فانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذرره * وز بية رشند كسر جروه مثلث (ش) يعنى انه اذا كان المؤنث المذكور مكسورا الفاء وكانت لامه واو اذ فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذررة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحووز بية فلا تقول ز بيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول ز بيت أوز بيت (ص) ونادر أوذواضطرار غير ما * قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن ماجاه من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكرنا نادر أو ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم في جروة جروات بكسر القاء والعين والثاني كقوله

وجلت زفرات الضحى فأطقتها

ومالي بزفرات العشى يدان فسكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها انبعاث والثالث كقول

هذيل في جوزة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات

بفتح القاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين

العين إذا كانت غير صحيحة (ص)

صححة (ص) (جمع التكسير)

أفعلة أفعل ثم فعه * ثمت أفعال جوع فله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين

بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للأفرد والجمع

فالضمة التي في المفرد كضمة فقل والضمة التي في الجمع

كضمة أسد وهو على ضربين جمع فله وجمع كثيرة فجمع

القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة وجمع

الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية وقد

يستعمل كل منهما في موضع

مثلت الجيم مع سكون الراء الا نثي من ولد الكاب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله ووجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد التيم فيهما عن غيرهما ويدان تشية يد بمعنى القوة للتأ كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يقرب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التسكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وتمت هي ثم العاطفة أنث بالتاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثيرة وأفله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرده جمع فله كرجال وقلوب كما سيأتي أو يجري على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لاحقيق لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والياء الالة أو السببية فتزيدان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث أن فلا يشمل جمى التصحيح لان دلالتهم على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وجل عليه المؤنث. أما نحو صنوا فز يادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيتها ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجففات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جففات تسكين فتنسدر (قوله كذلك للأفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما يجعل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم تنوه من ادابه المفرد فقالوا فليس كان ولم يطلق بل فظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بتثنية المفرد وما هو لم يأت مثل ذلك الا سبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بساواتها واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان بساواتها وعلى هذا قال الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثيرة وأفله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرده جمع فله أما نحو نيب عماله جمع فله فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجد الجمعان للمفرد كما سيأتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما القلة حقيقة والكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها القلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكما في المتن الافعال بالضم كسكاري كذا في الفارسي

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة أفعلة كاسلحة وافعل كافلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجمع كثيرة (ص)

(٢٠ - (خضري) - ثاني)

وبعض ذى بكثرة وضعها في
 * كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفئدة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل امصاص عينا أفعال
 ولار باعى اسمها ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدونتا نيت وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسلك اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كلب وأكاب وطبي
 وأظب وأصله أظبي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصارت أظبي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو ضخم وأضخم
 وجاء عبدا وأعبدا لاستعمال
 هذه الصفة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشد عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره لغة عناق
 وأعناق وعين وأيمن وشد
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسمها بافعال يرد

والقلة والكثرة انما يتبران في نكرات الجوع أماما عرفها بأل أو الاضافة فصالحة لهما باعتماد الجنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى يبنى بكثرة ووضعا تميز بمحول عن الفاعل على
 الظاهر أى يبنى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعها أيضا بان تضع العرب أحدا البناء بين صالحا للقلة والكثرة
 ويستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعا كارجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثره للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء أن للفظ واحد كالفلس وفلس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيلة لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالقياس بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاقوهى الصخرة الملساء وأصله صفوى كالفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناسبتها فيه نظرا ذلم بهمل جمع قلنها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كقلى الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحتمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بالاتقييد بالوضع فنشمل النيابة في الاستعمال وبعده ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعا أو استعمالا انما أتى على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله أفعال) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطردي معتل الفاء كوعد ووعده ووقف ووقفه وورق وورقه ووصف وورقه ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وجدو وبروشق وقدم وقدمه وفن وشنن الاول وجه وأوجه ومن الثاني كفسرأ كف بل قياسهما
 أفعال كارجاد وأوقات وكاجداد وأرباب وافئذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وجدود
 وفرد ووقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت زيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الر باعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صححت
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأظب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منون ومثله أدل وأجر وأم جمع دلو
 وجر ورامة بفتح تين وأصلها أدلو وأجر وروأمو بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره وار قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحريك لجمع
 على آم وهو أفعال كائني ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وأم ومررت باظب وأدل وأم ورأيت أظيبا وأدليا وأميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غابت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشد عين وأعين) أى
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع وتلذذ العين (قوله لكل اسم مؤنث) أى بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بافعال متعلق به وجملة أفعال فيه مطرد صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبويض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بافعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعى كشهيد وأشهاد وشريف وأشرف وجاهل وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثلث فأنه في تثلث عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتى في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطردها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كشوب
 وأثواب فالجملية عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقدم مثل الشرح جميعها الأفعال بضم العين كعنى
 وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الغاء ككوهم فيطر دفيه أو هام
 ويدخل في إطلاق المصنف ان ما عد فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث
 فصل فيسه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا يجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
 على فعال كما يعلم مما يأتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى
 استثناء صورة ما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمعه على أفعال قليل كما مثله الشارح
 أى شاذ والغالب فيه فعلا بكسر فسكون وهو من جوع الكثرة واتخاذ كره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الغاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
 سكن ترك منه كسر العين ككتف ونحوه مثل كسور الغاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما
 ولم يذكر المضموم الغاء الأفعال وبقى عنق وسبأنى صرد وكسر العين منه قليل كما في هذه أمثلة الثلاثي
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والغاء وغير
 المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زيد وأزاد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
 نصفه أبيض ونصفه أسود كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة
 طير كالصنور وأجر المنقار الانثى نغرة كهزمة وأهل المدينة يسمونه البلبل (قوله في اسم مذكر)
 متعلق بالوارد وكذا عنهم وبمصرفة الاسم وثالث صفة لما أضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل ينقل فتحها التنوين ثالث وأطر دخبره (قوله
 والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعلة في فعال بفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك
 إلى ان ما سدته ياء أو واو من الرباعي المدكور كغيف وعمود وما دته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
 كقدال يتقاسم فيه ضمير أفعلة أيضا وهو فعل بضم العين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة غنى انتهى أحدها في كلمة فلا يجمع على أفعلة
 وشذ من الصفة صحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
 أعقب وعقب بضم العين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدح وقباب وأبو بة والقياس قداح وأقداح
 وأبواب ومما ليس منه ثالث نحو جائر وأجوزة وهي الخشبية الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائر
 (قوله نحو قدال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤنر الرأس ومعقد العذار من الفرس
 خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد مجردا كان أو
 مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبة ابنته فلما
 اجتمع مثلان نقلت كسرة أو طما إلى الباء قبله ثم أذغم ومثله أزمة والزم في الأصل الخيط الذى يشد
 في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل
 في أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل في عظم أنف البعير وأما
 الخزيمة فهى من شعروها تظهر لك معنى البرة والخشاش والخزيمة اه سيجامى (قوله قباء) بفتح
 القاف نزع من الثياب وأصله قباو بالواو وقال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوا إذا ضمته أى عند
 النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فكانه المسمى الآن بالقبطان (قوله وفناء) بكسر الغاء والنون
 ما حول الدار وأصله فنأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى يضم فسكون سكن يجب كسرفائه في جمع
 ما عينه ياء كبيض فى أبيض وبيضاء كما سيأتى في قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان سحت

وغالبا أغنا هو فعلا
 في فعل كقولهم صردان
 (ش) قد سبق ان أفعلا
 جمع لكل اسم ثلاثي على
 فعل صحيح العين وذكر
 هنا ان ما لم يطرده فيه من
 الثلاثي أفعلا يجمع على
 افعال وذلك ككشوب
 وأثواب وجعل وأجال
 وعضد وأعضاد وجعل
 وأجال وعذب وأعذاب
 وابل وآبال وقفل وأقفال
 وأما جمع فعل الصحيح
 العين على أفعال فشاذ
 ككفرخ وأفراخ وأما فعل
 بضم عينه على افعال كطرب
 وأرطاب والغالب يجيشه
 على فعلا كصرد وصردان
 ونحوه ونيران (ص)

في اسم مذكر رباعي بمد
 ثالث أفعلة عنهم اطرد
 والزمه في فعال أو فعال
 صاحبي تضعيف أو اعلال
 (ش) أفعلة جمع لكل
 اسم مذكر رباعي نالته مائة
 نحو قدال وأقلة ورغيف
 وأرغفة وعمود وأعمدة
 والزم أفعلة في جمع المضاعف
 أو المعتل اللام من فعال أو
 فعال كبتات وأبة وزمام
 وأزمة وقباء وأقبية وفناء
 وأقنية (ص)
 فعل لنحو أجر وجرأ

منه على فعلاء نحو أجر
 وجرأ وجر ومن أمثلة
 القلة فعلة ولم يطرد في شئ
 من الابنية وانما هو محفوظ
 ومن الذي حفظ منه في
 وقتية وشيخ وشيخة وغلام
 وعلمة وصبي وصبية (ص)
 وفعل لاسم ر باعى يمد
 قسز يدقبل لام اعلا لا فقد
 مالم يضاعف في الاعسم
 ذوالالف
 وفعل جمعا لفعلة عرف
 ونحو كبرى ولفعل فعل
 وقد يجيء جمعه على فعل
 (ش) من أمثلة جمع السكثرة
 فعل وهو مطرد في كل اسم
 ر باعى زيد قبل آخره مدة
 بشرط كونه صحيح الآخر
 وغير مضاعف ان كانت
 المدة ألفا ولا فرق في ذلك
 بين المذكور والمؤنث نحو
 قتال وقاتل وجرأ وجر
 وكراع وكرع وذراع وذرع
 وفصيب وفصب وعمود
 وعمد وأما المضاعف فان
 كانت مدته ألفا فجمعه على
 فعل غير مطرد نحو عنان
 وعنان وحجاج وحجج وان
 كانت مدته غير ألف فجمعه
 على فعل مطرد نحو سرير
 وسرر وذلول وذلل ولم
 يسمع من المضاعف الذي
 مدته ألف سوى عنان
 وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولامه ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كيبض
 أولامه كعمى أو وضوعف كغفر بالعين الممجة لم يميز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
 وبنقل متعلق به وجهه مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم
 جمع لاجع لعدم اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
 الخ) أي فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما نفع في الخلقة
 لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورفقاء وفعلاء للمؤنث وهي بمهمة فقاء التي يجتمع في
 فرجها شئ يشبهه الادرة للرجل فيتمعين فيهما كمر وأدر ورتقى وعفيل بضم فسكون أما اذا انفرد
 أفعال عن فعلاء لما نفع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبير العجز اذ لم
 يقولوا عجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع صحتهما معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
 وهو مانع عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم ثين مبتدأ خبره
 لاسم وبعده اسم والباء للمصاحبة وجلة قدز يدصفه مدو اعلا مفعول مقدم لفقده وفاعله ضمير اللام
 والجملة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل
 بضاعف وهو استثناء من قوله بمدو الخار متعلق بمحذوف متعبد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم
 المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما خبره فلا فرق فيه
 بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو الجرعط على فعلة
 (قوله ولفعل) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد
 في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الافعال بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
 وغفور ونحوه ونحوه في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف التون وهي المرأة المتقنة في مفهوم
 الاسم تفصيل ونحوه بالرباعي غيره كسار وقنطارو بالمدخالي منه وسنطرة ونحوه بكونه قبل اللام نحو دائق
 و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساع فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
 لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسواك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء سحت كقنذال
 وقنذال أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صر
 في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسريروسر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما صر
 ان نحو قضيب وعمود وقنذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
 ينقاس فيه كل من أفعال وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يذكرو يؤنث
 ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفان وارفطاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
 فطلب ذراعا يضرب لسان أعطى شيئا لم يكن برجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل
 وتمثيلا بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كقمتوسها ومكسورها كما هو
 ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادرا في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
 وعقاب وعقب وينقاس في كراع أو كراع باعتبار تأنيبه أو كراعة باعتبار تكبيره فتأمل (قوله نحو عنان)
 بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكنا حجاج بفتح الحاء المهملة
 وكسرهما وبجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج
 الصفة لتدور جميعها على فعلة كضخمة وشذرجل بهمة أي شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط
 كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شئ فخرج بالاسم الصفة كصخرة وكبرة وبالتمام نحو قوله لاغضة فان أصلها

أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أي في الأفعال فالاول كقربة وقرب وخرقة وخرق ورق
 والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسرو وكسرة وكسرو وكسرة وكسرو

وصري ووهيجي م جمع فعلة على فعل نحو حلية وحلية وحلي (ص) في نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل وكلمه (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام كرا عاقل كرا ورماة وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام كرا عاقل نحو كامل وكلمة وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المدكورة بالفتيسل بما
اشتمل عليها وهو رام
وكامل (ص)

فعل لوصف كقتيل وزمن
وهالك وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع فعل وهو
جمع وصف على فاعل بمعنى

مفعول دال على هلاك أو
توجه كقتيل وقتلي وجرى

وجرى وأسبر وأسرى
ويحمل عليه ما أشبهه في

المعنى من فاعل بمعنى فاعل
كمر يض ومرضى ومن

فعل كمن وزني ومن
فاعل كمالك وهالك ومن

فيعمل كبيت وموتى
(ص)

لفعل اسما صح لا مفعله
والوضع في فعل وفعل فله

(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعلة وهو جمع لفعل

اسما صحيح اللام نحو قرط
وقرطه ودرج ودرجه
وكوز وكوزة ويحفظ في
اسم على فعل نحو فرد
وقردة أو على فعل نحو
فرد وفردة (ص)

وفعل لفاعل وفاعله
وصفين نحو عاذل وعاذله

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمته أي شجاع
وصمم وأصم أي حذفت الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمته أي شجاع
الانادرا في الفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة (قوله في
نحو رام) متعلق بحذوف يدل عليه اطراد لانه لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح
مبتدأ خبره ذواطراد أي فعلة ذواطراد يطرد في نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو
سيدو بر وخبيث وما عني فجمعها على سادة وبررة وخبيثة وفعلة شاذ أشموني (قوله فعل لوصف) أي
بفتح فسكون (قوله زمن وهالك) بالجر عطفًا على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أي حقيق
أوزمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ ففتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه
الواو وغيره قاله المكودي وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكن يلزم عليه عيب السناد
في القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمدكور أو خبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده
لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أي أو تشقت لي أدخل أسبر وأسرى (قوله ما أشبهه)
أي في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة في الشارح وأقول كاجني وحقي وفعالان
كسكران وسكري وبها قرأ حزة وترى الناس سكري وماهم بسكري وما سوى ذلك محفوف كقولهم
رجل كيس أي عاقل ورجال كيسي وسنان ضرب أي حاد رأسه ضرب في قيل والتوجع اما في نفس الموصوف
أو غيره لي أدخل أحق وسكران لانهما يرجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ضرب لانه يوجب غيره مع ان
فعل لا يتقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاجني
أن يوجب نفسه وأدخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مبادل على نقص ما
(قوله كيت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير
ذلك (قوله لفعل اسما) أي بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة ككلو ومر ويصح
لانا نحو عضو فلا يجمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره فله أي ان وضع العرب قلل وزن فعلة
في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشموني
المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم أي بكونهما اسمين صحاحا فالعقل كظني ونحى
لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضا تمييز الفيل من
المتنوع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فضاء مهملة ما يتعلق في شحمة الاذن
(قوله فرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق فلم قال في الصحاح الفرد واحد الفرد وقد يجمع على قردة
كفيل وفيلة (قوله فرد) بفتح المحجمة وسكون الراء فمدال مهملة نوع من السكابة وحكي كسر العين صحاح
(قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكر) بشد الكاف أي في خصوص المذكور (قوله
وذا) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال وألف بدران التنثنية (قوله في وصف) خرج الاسم كحاجب
العين وجائزة البيت وهي الخشبة المعترضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر لما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى
مارة فيجمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد قيد التذكير الذي في المتن بسكونه

ومثله الفعال فيما ذكر * وذا في المل لا ماندر (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقبوس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة
نحو ضارب وضرب وصائم وضرب وصائم وضارب وضرب وصائمة وضرب وصائمة وضارب وضرب وصائم وضرب وصائم وضارب وضرب وصائم وضرب
وقائم وقوام ونذر فعل وفعال في المعتل اللام كرا عاقل

وغزى وساروسرى وعاف وعفى وقواغزة في جمع غاز وسراة في جمع سار وندراً يضاف فاعلة كقول الشاعر
 أبصارهن الي الشبان مائة * وقسارهن عنى غير صداد يعنى جمع صادة (ص) فعمل وفاعلة فاعل لهما * وقيل فيما عينة اليامنهما
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يطرد في فعل وفاعلة اسمين نحو كعب وكعب ونوب ونوب وقياب وقصة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب
 وضعبة وصعاب وقيل فيما عينة ياء نحو وضعيف وسر وعاف (ص) وقيل يضافه فاعل * مالم يكن في لامة اعتلال
 أو يك مضعفاً ومثل فعل (١٥٨) ذوالتا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرءاً يضاف فاعل في فعل

وفاعلة مالم يكن لامهما معتلاً ومضاعفاً نحو جبل وجبال وجبل وجبال ورقبة ورقاب وثمره وثمار واطرء أيضاً فعال في فعل وفعل نحو ذئب وذئاب وريح ورياح واحترز من المعتل اللام كغنى ومن المضاعف كطلل (ص) وفي فاعل وصف فاعل ورد * كذلك في أمثاله أيضاً اطرء (ش) اطرءاً يضاف فعال في كل صفة على فاعل بمعنى فاعل مقترنة بالبناء أو مجردة عنها ككريم وكرام ومرضى ومرضى ومرضى ومرضى (ص) وشاع في وصف على فعلاً * أو أنثياً أو على فعلاً * ومثله فعلاً والزمه في * نحو طويل وطويلة تقي (ش) أى واطرء أيضاً محي وفعال جمعاً لوصف على فعلاً أو على فعلاً وعطاش وعطاش وعطاش وندمان وندمان

عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل المند كتحوصم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المعجمة وشذ الزاى منونة أصله غزى كمثل قلبت الياء ألفاً وحذفت للتونين وسراء بشذ الزاء بموداً أصله سراى قلبت الياء همزة لتطرفها لأرف زائدة ويجوز في كل منهما المد والعصر (قوله فعل وفاعلة) بفتح فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجملة ما ذكره له أربعة عشر روز نايطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة ويلزم في واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيفة وضياع وقيل أيضاً فاعلاً وياء كإي التسهيل كيعارف جمع يعرف ويعرف بالمهملة وهى الشاة تربط للأسد في بيته وفي المثل أذل من اليعرب (قوله وفعل أيضاً) أى بفتحين له فعال أى المند كور (قوله ذواتا) أى من فعل المند كور بقيد وهو كونه بفتحين غير معتل ولا مضاعف لامطالقا ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما (قوله مالم اعتل لامهما) يشترط أيضاً كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرءاً يضافي فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحوار كون ثانيهما غير وادى العين كوت ولا يأتى اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىل شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفي فاعل) متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فاعل والمراد باطرء أخذ من التشبيه بعده وخرج بالوصف الامم كفضيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المند كورة قبل طويل أى وليس مطرد فيها كما صرح به في شرح الكافية أما في الثمانية المتقدمة فطرد كل من يجوز فيها غيره ككرام في كرم ومرضى في مرضى وأكعب وأجبل في كعب وجبل وفي نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك لقلته وفي المحكم ان فعلاً لم يأت بصفات وادى العين صحيح الفاء واللام الا في ثلاث كلمات طويلة وقوم وسهم صواب أى صائب أصح (قوله على فعلاً) أى بفتح فسكون وأنثيه أى فاعلى وفعلاً بالفتح وقوله أو على فعلاً أى بضم فسكون وكذا فعلاً لانها انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المعجمة أى ضامر البطن (قوله وفعال) بضم الفاء متعلق بيبخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالباً حال من نائب فاعله والباء داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع التسكير في الغالب وقد يتجاوزه كسمر ونمار وأثر بضمين (قوله كذلك يطرد) أى فعول (قوله وفعل) بفتحين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لخصوف أى له فعول والجملة خبر فعل (قوله لفعال) بضم الفاء متعلق بمحصل الواقع خبر عن فعلاً بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلاً ومقتضاه عدم اطرءه في ذلك لكن صرح في شرح الكافية بالاطرء (قوله في امم ثلاثى الخ) أخذ القيد الثلاثة من مثال المصنف بكيد (قوله وفعال) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانتى وفعلة

اطرء فعال في وصف على فعلاً أو على فعلاً نحو خصان وخصانة وخلص والترم فعال في كل وصف على فاعل أو فعلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص) وفعال فعل نحو كبد * يخص غالباً كذلك يطرد وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهما وقل في غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم ثلاثى على فعل نحو كبد وكبود ووعول ووعول وهو ملزم فيه

(قوله)

اطرء فعال في وصف على فعلاً أو على فعلاً نحو خصان وخصانة

وخلص والترم فعال في كل وصف على فاعل أو فعلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وفعال فعل نحو كبد * يخص غالباً كذلك يطرد في فعل اسمها مطلق الفاعل * له وللفعال فعلاً حصل

وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهما وقل في غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم ثلاثى على فعل نحو كبد وكبود ووعول ووعول وهو ملزم فيه

غالبواطر دفعول أيضا في اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرم وضروس
أو على فعل بضم الفاء نحو جنس و جنود وبرد و برود ويحفظ فاعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر دمن قوله وفعله ولم
يقيد باطراد وأشار بقوله
وللفعال فعلان حصل الى
ان من أمثلة الكثرة فعلان
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
انه مطرد في فعل كسر د
وصردان واطرد فعلان
أيضا في جميع ما عينه و او
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان ورحوت ورحبتان
وقاع وقيعان وناج ونيجان
وقل فعلان في غير ما ذكر
نحو أخ واخوان وغزال
وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعيلا وفعل
غير مع العين فعلان
شمل
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعلان وهو مقبس في اسم
صحیح العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
و بطنان أو على فعيل نحو
قضب وقضبان ورضيف
ورغفان أو على فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحملان (ص)

ولكريم ونجیل فعلا *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعلا في المعل
* لاما ومضعف وغير ذلك
قل
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

(قوله غالبا) تقسم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واداء شذ فوج
رفوج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير وادى العين كحوت ولا يأتى اللام كدى ولا مضاعفا تكلف
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجانف وحاو فلا تجمع على فاعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله
ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد لزم مثله في قوله
* لفعل اسما صح عينا أفعل * لاطرافه أيضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم ينسك الا المطرد
غالبان ذكر غيره بينه بنحو قول أونذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتحها وقوله بنحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا تاج ودار
وجار فاصلها فوع ونوح ودور ورجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم فاعاد المتن لكنه
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلان وغالبا أغناهم فعلان الخ كما اشار له الشرح
وقد ذكر ابن جنى مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله
للحسل والخرص في التفسير فعلان * وهكذا قل خشقان وخيطان
رئد وشقن وشيخ هكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالحسل بكسر الحاء المهملة والدا الضب ويجمع أيضا على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المحجمة وسكون
الراء فصاد مهملة سنان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المحجمة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضا فرخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقن ولد الخرباع والشيخ نبت والصو
والقنوم مثلان تصرخ (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتح حوتين صحیح العين
وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتيان وخر بفتح المحجمة والراء وهو ذكر الحبارى وخر بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتبارا ولا يجمع على اخوان الأخر
الصدقة اما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة واخوان في كل منهما (قوله وفعال اسما) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتح حوتين وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغاية كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضا في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم
صحیح العين الخ) صرح بان قول المتن غير مع العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشموى بالاخيرة فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المعسل أي وفي مضعف (قوله في فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحان ولا يحاكون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سبأني وكونه صفة اندك عاقل بمعنى
اسم القاعل غير مضعف ولا معتل دال على سجيبة مدح أو مذم فخرج بالوصف الاسم كقضب ونميب
وبالذكر المؤنث كشريفة واما خليفه وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فصيح وبمعنى فاعل نحو قتييل وجريج وشذ وأسير وأسراء ونحوه وسبأني المعتل والمضعف

فملاء وهو مقبس في فعيل بمعنى فاعل صفة اندك عاقل غير مضعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكرمه ونجیل ونخله وأشار
بقوله * كذا لما ضاهاهما الى أن ما ضاهه فعلا

في كونه الاصلية منى هو كالفريز فيجمع على فعلاء نحو عاقل وعاقله وصالح وصلحاءه وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
 أفعلاء نحو شديد وأشداء رولى وأولياء (١٦٠) وقل يحيى أفعلاء جمعاً لغبر ما ذكر نحو نصيب وأنصاب وهين وأهون =

والقياس نصباء وهو ناء (ص)

فواعل لفعول وفعال
 وفعال مع نحو كاهل
 وحائض وصاهل وفعال

وشذ في الفارس مع ما مثله
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة

فواعل وهو لاسم على
 فوعل نحو جوهر وجواهر

أوعلى فاعل نحو طابع
 وطوايع أوعلى فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أوعلى
 فاعل نحو كاهل وكواهل

وفواعل أيضاً جمع لوصف
 على فاعل ان كان مؤنث

عادل نحو حائض وحوائض
 أولئك كرمالا يعقل نحو

صاهل وخواهل فان كان
 الوصف الذى على فاعل

لمذكر عاقل لم يجمع على
 فواعل وشذ في فارس

وفوارس وسابق وسوابق
 وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب
 وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجمن فعلاء
 وشبهه ذاتاء امرئ الله

(ش) من أمثلة جمع
 الكثرة فعائل وهو لكل

اسم رباعى عمدة قبل آخره
 مؤنثا بالتاء نحو سحابة

وسحائب ورسالة ورسائل
 وكناسة وكناس وصحيفة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر اعم من كونها
 في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم وألا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاعاء وسواء دلا على
 المدح كاذ كر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى التسهيل وان اقتصر في شرح
 الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التثنية نخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
 المضاعف الخ) أى من فعيل المتقدم ذكره كفى الاشمونى والتصريح (قوله لبرما ذكر) أى لغير
 المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى مشهور وصديق وأصدقائه لانه
 ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهو ناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصب اسم فعلاء
 يجمع على فعلاء كما مقرر مما قبل قياسه نصب بضمين أو أصبة كما مر سابقاً وأما هين فقد استكمل الشروط
 الثمانية المرة الا ان أصله هيون فعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فعال كما
 مر فتأمل (قوله لفعول وفعال) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل
 بالكسر غير صفة علماء كان كجواهر وجواهر أو ككاهل وهو أعلى الظاهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء)
 هو حجر البرقع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشذ في فارس وفوارس) مثله هالك وهو الالك
 وشاهد وشواهد لكن تأوله بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
 قياسى لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أى صفة كانت أو عاملاً كما مثله أو ما غير علم كنصامية
 ونواصى (قوله وبعائل) بفتح الفاء اجمن فعالة مثلث الفاء (قوله أدمر الله) الهاء اما ضمير التاء
 على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على حذف صفة
 لتاء أى ذاتا ثابتة أو من الة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان بشملها المتين
 لان فعالة مثلث الفاء تاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح والكسر ليد وعقاب
 بالضم فتلك ستة والمراد شبيهها فعول وفعيل تاء كحلوية وحلائب وظر يفة وظرائف وبدونها كجوز
 ومجاز وسعيد علم امرأة وسعائذ وشرط الخمسة الجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دليل ودلائل
 وجزور للبعير المذكر المذبح وجزائر ووصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهاء مؤنثة لان
 أصلها سماء أى أهل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضى انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
 ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظرف يفة وظرائف كفى التسهيل ولم يقيده
 الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم وشذ بحلوية وحلائب (قوله وبالفعلى)
 بفتح الفاء وكسر اللام والفعلى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرى كجوار
 (قوله كصحراء وصحرائه) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشذ الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
 تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ياء ثم يدغم الياء المتحركة
 فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الالف الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
 ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبيكر سميت بذلك
 لتميز زوال بكارتها وهو مريح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
 الكافية وخالفه في التسهيل وقيده الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتين

وعقائب وحلابة وحلائب أو مجرد اسمها نحو شمال وشمال وعقائب وعقائب وعجوز وعجواز (ص) قوله
 وبالفعلى والفعلى جمعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعها صحراء والعنداء (ص)
 فيما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحارى أو صفة كعنداء وعذارى وعذارى (ص)

اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى ولا يقال بصرى وبصارى (ص) وبعمال وشبهه انظما في جمع ما فوق الثلاثة ارنقى من غير ما مضى ومن خماسى جود الآخزائف بالقياس والرابع الشبيه بالزائد قد يحذف دون ما به ثم العدد وزائد العادى الرباعى احدفما لم يك لنا اثره اللسختنا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان فيجمع فعوال كل اسم رباعى غير منبذ فيه نحو جعفر وجعفر وزبير وزبير ويجمع بشبهه كل رباعى منبذ فيه كجواهر وصيارف ومسجد ومساجد واحترز بقوله من غير ما مضى من الرباعى الذى سبق ذكر جمعته كاحر وحجراه ونحوهما ما سبق ذكره وأشار بقوله ومن خماسى * جود الآخزائف بالقياس * الى أن الخماسى المجرى عن الزيادة يجمع على فعالل قياسا ويحذف ثابته نحو سفارى فى سفر رجل وفراد

(قوله واجعل فعالي) بفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله لغير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا ككرسى أو فيه نسب غير مجد بان صار منسبا فالفتح بما لا نسب فيه كهرى فان أصله البعير المنسوب الى المهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنحيب من الابن فيجمع على مهارى وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير مجد مع أنه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفي الى مقيد بقيد يصدق به فيما معار بنى القيد وحده والكرسى مثال للاول وثرك مثال للثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يراد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيقيد بذلك وعلامه ياء النسب المجددان بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه وأما غير ما فيختل اللفظ بسقوطها بصير لا معنى له (قوله وبعمال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها للثلاثى المجرى والمزبذوهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للثلاثى الباقى للكثرة ومثلها فى كونه للثلاثى شبه فعالل وبقى منها فعالي بضم الفاء وفتح اللام وقما اخل به المصنف وهو يرجح فى نحو سكران وسكرى على فعالي بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير وفى غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعالل فللرباعى الاصول ما فوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى ابنية التسكير المشهورة وبقى ابنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى خاص بشبه فعالل أى فى المرتقى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يعض ذكر الثلاثى المزبذ كباب أحر وحجراه وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعالل فلم يعض بقدره وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كدافل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق بالثلاثى المزبذ والمغابر للادوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعالل وشبهه لتمكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جود صفة لخماسى والآخز مفعول انف أى احدف الآخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرى قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جازوه والرباعى منعه ولسكنت ياءه للضرورة كقوله

دع القتال وأعط القوس باربها * أو على لغة من يقدر النسب على الياء أو يضاف اليه أى احدف زائد الاسم المجازى الرباعى (قوله مالم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام كجواهر الرواية مخفف لين بالثبوت فان كسرت قدره يضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة لينا أى احدف زائد مجازى الرباعى مالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن لينا قبل الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريف كساجد وصيارف وسلام فان وزنها التصريفى مفاعل وفاعل ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل الهرال - غير (قوله وزبير) بكسر الزاى والراء بينهما واحدة ساكنة وبالجم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحلى من ذهب وغيره (قوله ورنين) بضم اللوحدة والمثلثة لا المثلثة كاقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على السكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى محلب الاسد والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى منبذ فيه) فى التوضيح ان فعالل ينقاس فى أربعة أنواع الرباعى المجرى كجعفر والمزبذ كيدسرح ومتدسرح والخماسى المجرى كسفرجل والمزبذ كسندريس وشبه فعالل ينقاس فى منبذ الثلاثى غير ما مر سواء كان بحرف كسجدا وحرفين كمنطلى أو ثلاثة كسخرج وسواء كانت زيادته للاخاق كجواهر وصيارف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المزبذ فيه وليس كذلك الا ان يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار

خدرنق وأشار بقوله والرابع
الشبيهه بالزيد البيت الى
انه يجوز حذف رابع
الجماسي المجرى عن الزيادة
وابقاء خامسه اذا كان
رابعه مشبهه بالحرف الزائد
بأن كان من حروف الزيادة
كمنون خدرنق أو كان
من مخرج حروف الزيادة
كدال فرزدق فيجوز أن
يقال خدارق وفرزاق
والكثير الاول وهو حذف
الخامس وبقاء الرابع نحو
خدارن وفرزد فان كان
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز
حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول في
سفرجل سفارج ولا يجوز
سفارل وأشار بقوله وزائد
العادي الرباعي البيت الى
انه اذا كان الجماسي من هذا
فيه حرف حذف ذلك
الحرف ان لم يكن حرف
مدقبل الآخر فتقول في
سبطري سباطر وفي
فدوكس فدوكس وفي
مدحرج دحارج فان كان
الحرف الزائد حرف مدقبل
الآخر لم يحذف بل يجمع
الاسم على فعالين نحو
فسرطاس وفسرراطيس
وقد يدل وقد يدل وعصفور
وعصافير (ص)

رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة
وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور
(قوله في خدرنق) بخاء مججمة فالدال المهملة ففنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو
بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الجماسي المجرى والواو في هذا
زيادة لا حاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان
وتسهيل والمراد انه منها صورة لأنه من يد حقيقة واللام يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتي ان لكل واحد
من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم زيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران
ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق)
أي فانها من مخرج التاء التوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو عمر
معروف مقوم مدبر مشه مسدن للهطش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما فور وأخرج حبه وجعل مكانه
عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشمل ما كان رباعي
الاصول زيد فيه حرف كمدحرج أو حرفان كمدحرج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحترجام فيقال حراجيم بقلب
الالف الاخيرة ياء وحذف غيرها ويشمل أيضا الجماسي المزيد فيه حرف كسفرطوس للدهاية وخدريس
للخمر لان العادي الرباعي يشمل ما جاززه بزائد فقط أو بزائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد اذا ذكره
هنا وخاء من الاصول لقوله فيما مر ومن خماسي الخ فتقول فراطب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول
فقط وقوله اذا كان الجماسي مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لأنه خماسي الاصول فتأمل
(قوله سبطري) بكسر السين مشبهة بتبختر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو
وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كافي القاموس والعدد الكثير كافي زكريا
(قوله حرف مند) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة تجانسه له وهو حرف المد اصطلاحا
أولا وهو المسمى باللين كفرنق وفردوس فيقال فيها غرائق وفراديس فخرج بالساكن المتحرك فيجب
حذفه نحو كنهان في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وتخرج حرف اللين الاصل
كخخار ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال بخخار ومنقاد كدال في الاشموني وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان
يقال بخخار ومقاد يحذف النون والتاء لزيدتهما دون الفاء بل ترد لاصطلاحها وهو الياء وقد اعترض عليه
ابن ميم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد
الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال بخخارون
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل للثبوت كرضع
ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله فنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في الفنديل المعروف الحن كإص عليه
(قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وفعال الخ يشمل الرباعي فأكثر من هذا وغيره
ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما
احتاج الجماسي المجرى الى الحذف بينه بقوله ومن خماسي الى آخر البيهقيين ثم ذكر حكم رباعي الاصول
وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله
والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل
ما أخذ بصيغة الجمع من الثلاثي المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لو اقيمت لاختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعالل وفعاليل حذفت الزيادة فان أمكن جمعه على احدي الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالتان احدهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدره ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التنددو يندد اولادو يلاو فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

على معنى نحو أقوم ويقوم بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والاندد والياندد الخضم يقال رجل التنددو يندد أي خصم مثل الالده (ص) والياء لا الواو احذف ان جعت ما

كيزبون فهو حكم خما (ش) أي اذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف احدهما يتأني معه صيغة الجمع وحذف الاخرى لا يتأني معه ذلك حذف ما يتأني معه صيغة الجمع وأبقي الآخر فتقول في حيزبون حزابين فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأثرت الواو بالبقاء لانها لو حذفتم لم يفن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء

مفوت لصيغة مشتهى الجوع والحيزبون الحوز (ص) وخبروا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سبأني وعله حذف منها قية السابق لعله مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر متممة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يفنى حذفه عن غيره كما يأتي في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كاستخراج جمعه تخارج ببقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تقاعيل كتهائل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطابق وحتافيط ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسر ان أصلا لصيرورة وزنها نافعاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب بالانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطاق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو محفظ وسطافي محافظ ومصاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومصاف حكمه كجوار في لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مصافي ومداعي وأصله مصافي ومداعي بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما تخفيفا فان حذف الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هنا هو مقتضى الفياس وقدم نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله اولادو يلاو) بشد الال المهملة وأصله الالاد فادغمه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا أو وسطها ساكن معتل كما صيبح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علاو بالسكر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكرة عقب التكسير لا اشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلاهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسيرا أكثر وقوعا لانه تكبير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرته كدبر بهمات وتقريب ما يتوهم بعدونه كقبيل العصر أو محله كفوق يق هذا أو رتبته كصيفر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمية تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للهو يل بدليل وصفها بما بعد هاورد البصر بون الى التحقير بتأويله انه إشارة الى أن حقت النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدي الزائدتين مزية على الآخر كنت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاندو علاو ومثلها حبنطى فتقول حبانط وحباط لانها ما زائدتان زيدتا مع الالاحاق بسفر رجل ولا مزية لاحدا مع الالاحاق وهذا شأن كل زيادتين زيدتا الالاحاق والسرندي الشديد والانتى سرنداة والعلندي بالفتح الغليظ من كل شيء ور بما قيل جل علندي بالضم والحبطنى القصير البطين يقال رجل حبنطى بالتنوين وامرأة حبنطاة (ص) فعيلا اجعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي فمعل مع فمعييل لما * فاق يجعل درهم دريها

(التصغير)

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم اوله وفتح ثابته ووزيد بعد ثابته ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الالف ثانيا فتقول في فاس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعيا كما ذكر فعل به ذلك وكسر ما بعده الياء فتقول في درهم درهم وفي تصغيره يفتح فامثلة التصغير الثلاثة ففعل وفتح على وفتح على (ص) (١٦٤) وما به انتهى الجمع واصل * به الى امثلة التصغير صل (ش) أي اذا كان

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم ويشد تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المهرب وشد تصغيره في أسماء الأشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيدويه كما سيأتي مع أنه مبني فالاولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكرناه لهروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه بشرط أيضا قبول الاسم للتصغير وخاوه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعا مرادها مسمياتها الأصلية ولا يرد منه من لوضعه هكذا فالشرط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثابته) أي ولو تقديرا في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زوال الحركة الأصلية وإبان غيرها كما حرم به ابن اياز (قوله وفي قدي قدي) أي بقاب ألفه ياء لان التصغير يرد الأشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي مصغور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودينير قيل له لم ينبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت معنى الدنيا الحقة عليها وانما تركه الشارح لاحتمياجه الى زيادة عمل رد الياء الى أصلها وهو النون اذا لم يندارد نون بشد النون بديل جمعه على دنائير كما يأتي (قوله فامثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تفرقا بتقليل الأوزان وليس جاريا على مصطلح الصرفيين الأثرى ان وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير ففعل وفي التصغير يفتعل وفي التصغير يفتعل وفتح على وفتح على (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسياتي في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت علب) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقماض ولم تصحح الالف وفتح ما قبلها لانها لا تخالف في سفرجل وألف الخالق لا تنفي في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطليق ومطليق ومحل نعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونها بان وجدت في المفرد والمكبر كالفيزي واحرنجم فان جمعه حراجم واغافيز وتصغيره حرجيم ولفظين بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض بينهما الاشتغال محله بالياء الموجود في الفيزي والمنقلبة عن ألف احرنجم (قوله المنعربان الخ) والقياس منعرب وعشبة بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو علي (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلس وأراهط ككلب أورهط ككلاب وأرهطان بالضم كظهران كما علم مما صرح به قياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله اتوا يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله ففعل مع ففعل الخ (قوله أو مدته) أي مدته علم التأنيث أي المدته التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدته على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدته المدته التي قبل الهمزة في المدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أي عما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلا ولم يجمعه على فعالين نخرج بالاول مانونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين كما قاله السامعي والقياس حسيين بفك الادغام كما في لفيقز م وبالثاني

الاسم ما يصغر على ففعل أو على ففعل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكبيره على فعال أو فعالين من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارح وفي مستوع مديع كما تقول مداع فتحذف في الجمع التصغير ما حذف في الجمع ونقول في علبدي علبند وان شئت قلت علب كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجاز نعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما المحذف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيرج وسفاريح وفي حنبطي حنبيط وحبانيط (ص)

وحاند عن القياس كل ما * خالف في البابين كما رسما (ش) أي قد يحذف كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغربان وفي عشبة

عشبية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص) لتأنيث أو مدته الفتح انتم (ش) أي يجب فتح ما ولي ياء التصغير كذلك مامدة أفعال سبق * ومدسكران وما به التحق نحو

ان وليته ناه التأنيث أو
ألفه المقصورة أو الممدودة
أرأف افعال جعاً أو أرف
فعالان الذي مؤنثه فعلى
فتقول في نمره نمره وفي
حبي حبيلى وفي حراء
حراء وفي أجال أجال
وفي سكران سكران فان
كان فعلاً من غير باب
سكران لم يفتح ما قبل ألفه
بل بكسر فتقلب الالف باء
فتقول في سرحان سرحان
كأقول في الجع سرحان
وبكسر ما بعد ياء التصغير
في غير ما ذكر ان لم يكن
حرف اعراب فتقول في
درهم درهم وفي عصفور
عصفير فان كان حرف
اعراب حرك بحركة
الاعراب نحو هذا فليس
ورأيت فليسا ومررت
بفليس (ص)
وألف التأنيث حيث مدا
وأؤه منفصلين عدا
كذا المزيد آخر النسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا زياتا فعلا نا
من بعد أربع كزعفرانا
وقد ترانفصال ما دل على
تثنية أو جمع تصحيح جلا
(ش) لا يعتمد في التصغير
بألف التأنيث الممدودة
ولا بناء التأنيث ولا بزيادة
ياء النسب ولا بجز المضاف
ولا بهجز المركب ولا
بالالف والنون الزائدين

تصغيره يفتان وسيفانه فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وسلمان فيصغر على
سرحان وسلمان وهو لهم سرحان وسلمان فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر
ما قبله وهو زعفران كاسياني (قوله ان وليته ناه التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كاسياني في حنيظلة وخجيداء
وزعفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في يعلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
الياء على كسره في معيبك يركب (قوله أو أرفه) خرج بها ألف الاطلاق مقصورة كعزى أو ممدودة
كعلباء فيقولان ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحنف الهمزة من الممدودة فيقال عزيه
وعلب بالكسر مع التنوين والاصل عزيه وعليبي والعزى بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو (قوله
أرأف افعال) أى يفتح الهمزة وقوله جعاً لبيان الواقع لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين وأما
قوله برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً وتوب أخلاق واسمال أى بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً
انما سمي به وتصغيره حينئذ كقيل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كقوله سيويه فرقا بينه وبين افعال
بالكسر لانه لا يكون الا مفرداً لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وأرف
التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به انتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافاً للجزء فلا يلبق عده من المستثنيات
أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول
صورة التصغير تقدير اجمع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في
الجمع اولاً ومعلوم ان السبعة التي هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظراً لان عجز المركب المزجي وزيادة المثنى
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل الجز كما مثله
الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف اليها ذور فيقال جاء في ذور بعلمك وذور يدين ومساكين
فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة ناه التأنيث وألفه الممدودة وياه النسب والالف والنون
بهذا أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخنادب وعباقر وزعافر في حنيظلة وخجيداء
وعبقرى وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كاسياني لا حلاها بالصيغة وتبقى رابعة كحبيلى لعدم احتلاها
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتلويها بالتصغير الخ لان ذكر الالف
والتاء فيما من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهذا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احترزه عن الالف المتوسطة عوضاً عن احدى ياءى النسب
في نحو يمان وشام محاصر كصحار في تصغيره على عين وشويم بحذف الالف (قوله والمركب) أى
المزجي ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيويه وخيسة عشر سواء سمي به أو أريد
العدد فيكون مستثنى من المبني أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف
على دل وجمع مفهوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تثنية أى جمع ظاهر واحترز
به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنين لان اعرابها
بالياء والواو اما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يرد لها فيلزم الجمع بين العوض والعوض عنه
ومن أعرب سنين كسين صغره على سنين كسرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين

بعد أربعة أحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصلة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال في بحج بيا بحج بيا وفي حنظلة حنظلة وفي عبقرى عبقرى وفي عبد الله بعبد الله وفي بعلبك بعيلبك وفي زعفران زعفران وفي مسالين مسالين (١٦٦) وفي مسالين مسالين وفي مسلمات مسلمات (ص)

وَأَلْف التَّائِث ذُو الْقَصْرِ مَقِي

زاد على أربعة إن يثبتا وعند تصغير حباري خير بين الحبيرى فادرو الحبير (ش) أى إذا كانت ألف التائث المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها في التصغير لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل أو فعيعل فتقول في قرقرى قرقرى وفي لغيزى لغيزى فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة الزائدة وبقاء ألف التائث فتقول في حباري حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التائث وبقاء المدة فتقول حبير (ص)

وَأَرَادَ لِأَصْلِ تَائِثِ لَيْنَا قَلْبَ

فقيمة صير فقيمة نصب وشذ في عبيد عبيد وحتم * للجمع من ذام التصغير علم والألف الثاني الزيد يجعل

وأوا كذا ما الأصل فيه يجعل

(ش) أى إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف

اللين وجب رده إلى أصله

كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كإلى التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين أصليين نخرج به نحو سكران وحجاء وعمرة فلا تعد منفصلة لأن الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد لذلك يستحق لها ما بعدها محافظا على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها في نية الانفصال فتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالمدم (قوله بحج بيا) بضم الحيم وسكون الخاء المحجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح والمهملة كإلى السجاعي وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجنادب أى الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة إلى عبقر كمنبر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شئ تحببوا من حسن صنيعته وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حباري الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق (قوله لأن بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت فببى فعيلى وليست من الأبنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فباعد الكسرة التي تمنع منها مانع الألف اهـ (قوله قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع (قوله لغيزى) بضم اللام وفتح الغين المحجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغز من الغزى كلامه إذا عمى وأصله حجر أير بوع لأنه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغيزى أى بقاء قبل الزاى لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير في المتقلبة عن الألف قبل الراء (قوله تائثا) مفعول أول لاردد ولا صل في محل المفعول الثاني ولينانعت لثانيا كما أشاره الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون ليننا مفعولا تائثا لقلب لأنه يتعدى لثنتين أى اردد تائثا حول ليننا أى صار الآن ليننا لأصله الذى حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحل الجمع على التصغير مع ان الحوالة إنما تكون على المتقدم لأن الواجب تقدم حكم الحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض الحال عليه وهو قوله والألف الثاني الخ كما أشاره الشارح لأن هذا البيت من نبط بالاول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقسم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده إلى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واو أو عن ياء كوفن أو ألقا عن واو كباب بموحدين أو عن ياء كنب بالنون أو معتلا عن صحيح كدنيا وقريراط إذا أصلهما دنار وقريراط بشد النون والراء فابدل من أول المثاليين ياء سا كنة فتقول فيهما دنينير وقريراط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لأصله كمتعد أصله مواعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أو يدم بالواو فهنا موضع رابع تقاب فيه الألف الثانية وأو أو قلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الأول والابقي الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم

فان كان أصله الواو قلب واو افتقول في قيمة فقيمة وفي باب بويب وان كان

أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشذوقلم في عبيد عبيد والقياس عويده بقلب الياء واوالانها أصله لأنه من عاد يعود

فان كان ثاني الاسم المصغر الفاضلة أو مجهولة الأصل وجب قلبها واو افتقول في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبو اب وفي ناب أبياب وفي ضارب ضو ارب (ص) وكل المنقوص في التصغير ما *

(قوله)

(قوله ما لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قسم عليها أي مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأ وحو ثالثا هوتا كسنة اماما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتي الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنية وأخية قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمقصود المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقوبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع ابداله باخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضا في المحذوف منه حرف وهذا ثنائي الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فيعدل نعم ان اريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائي وضعا (قوله وعيدة) أي برد الواو التي هي فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال عيدة وتاؤها الآن هي التي تزداد في تصغير المؤنث الثلاثي كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها برد التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخية وبنية تصغرا أخت و بنت (قوله وفي ماء مسمى به) أي لانه لا يصغر الا الاءاء العربية بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أي بقلب ألفها لورا لانها نائية مجهولة بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائي وضعا للماء ياء له ثالث يرد اليه اختلاف في تكثيره فقيل بضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكى اعلاما من وهل وكى وفي لو وما لوى وموى والاصل لى لوى بالواو فتقلب ياء وجو باوموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيمنال ماء ثم تلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازا كقلى الفراضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسميل الوجهين لكن الثاني لا يتأتى في نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولاد احداد فيقال لوى وكى بالفتحة ليد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزداد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شالك شاوك لانه من الشوكه فقياسه شالك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شالك فقيل حذف واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهي الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه في الاعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لسا كنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أي وان كانت للحاق كعيس في مقعنسس (قوله ألحق تاء التأنيث) أي لأنه من الثلاثي ما لا كاسيأتي ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخائض وطاق والال لم تلحقه التاء فيقال حبيض وطلق بحذف ألفهما وبلاتاء لانه في الاصل صفة لم تذكر أي شخص طاق واذا صغرتيما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطويلى بقلب ألفهما وارا لانها نائية زائدة (قوله فيقال في المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للبراء وتعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد تعطف بالعطف أي ارتديت بالرداء ككادى المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركبه ﴿نبيه﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
 (ش) المراد بالمنقوص هنا
 ما نقص منه حرف فاذا صغر
 هذا النوع من الاءاء فلا
 يحولوا ما أن يكون ثانيا
 مجردا عن التاء أو ثانيا
 ملتبسا بها أو ثانيا مجردا
 عنها فان كان ثانيا مجردا
 عن التاء أو ملتبسا به ارد
 اليه في التصغير ما نقص منه
 فيقال في دم دى وفي شفة
 شبيهة وفي عدة وعيدة وفي
 ماء مسمى به موى وان كان
 على ثلاثة أحرف وثالثه
 غير تاء التأنيث صغر على
 لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
 في شاك السلاح شويك
 (ص)

ومن بترخيم يصغرا كتنى
 * بالاصل كالعطيف يعني
 المعطفا
 (ش) من التصغير نوع
 يسمى تصغير الترخيم وهو
 عبارة عن تصغير الاسم بعد
 تجریده من الزوائد التي
 هي فيه فان كانت أصوله
 ثلاثة صغر على فعيل ثم ان
 كان المسمى به منكر
 مجرد عن التاء وان كان
 مؤنثا ألحق تاء التأنيث
 فيقال في المعطف عطيف

وفي حامد حميد وفي حبلى
حبيبة وفي سوداء سويده
وان كانت اصوله أربعة
صغر على فعيل فتقول
في قرطاس قر يطس وفي
عصفور عصيفر (ص)
واختم بالتأنيث ما صعدت
من

مؤنث عار ثلاثي كسن
مالم يكن بالتأنيث ذاللس
كشجر و بقر وخمس
وشترك دون لبس ونذر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
(ش) اذا صغر الثلاثي
المؤنث الخالي من علامة
التأنيث لحقته التاء عند
أمن اللبس وشذ حذفها
حينئذ فتقول في سن
سنيته وفي دار ديرة وفي
يديديبة فان خيف اللبس
لم تأخذه التاء فتقول في
شجر و بقر وخمس شجيرة
وبقر وخمس بلاتاء اذ لو
قلت شجيرة و بقر وخمس
لالتبس بتصغير شجرة
وبقرة وخمس المعدود
به مذكرو وما شذ فيه
الحنف عند أمن اللبس
قولهم في ذود و حوب وقوس
ونسل ذويد و حوب
وقوس ونهيل وشذ أيضا
لحاق التاء فيما زاد على
ثلاثة أحرف كقولهم في
قدام قديديبة (ص)
وصغر واشذوذ الذي التي
وذامع القروع منها تواتر
(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للتاريخيم برهما وسمي عاردهوشاذ لان فيه حذف أصليين وزائدتين وقياسه عند
سيبويه برهم وسمي بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أي بهر وأسميع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة ولا في بذات الأربعة في حذف الالف والياء
الزائدتين وخامس الاصول لاختلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير التاريخيم وذلك كسيره فقياسهما عند
سيبويه برهم وسمي بحذف زوائدهم الخلة بالصيغة وهي الهمزة والالف دون الياء
لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أي بيره وأسميع وأباريه وأسميع بحذف خامس الاصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر والصحيح منه سيبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء وبرايمه وسماعله بتعويض الطاء عن الياء والوجه جههما تصحيفا
فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشترك) أي لتمامه (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرته أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله رأيا لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر تخخيما من نحو حبلى وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا
بمدة قبل لامة المعتلة كجماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل جماء سماء من مما يسمو فاذا حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتدحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشذ الياء وزينب بلاتاء واخص
الثلاثي بذلك خلفته (قوله في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذ وجهها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحب درعها فرس * باب كذا نصف عرس فحى عرب

وكذا نعل وشول بفتح الموحمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أقي عليها من حملها أرضعها
سبعة أشهر تحف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفسه للقاح وجهها شول كرا كع
وركع والذود بفتح الموحمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالبرع درع الحديد اما معنى
القميص فذكر والناق الناقة المسنة والنصف بفتح الحين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطابق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله وحب)
قديقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديديبة) أي بك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتر) مخالف لتصغيره على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل الآن يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذوذ التصغير الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعها مشبهها بالامماء المتمكنة بكونها توصف بوصفها وتذكرو وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبدح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أهلها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كاذي وعوض
من الضم المجتبى للتصغير ألف من ردة في آخر غير المثنى ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثلاثة ساكنة
بعد فتحة فليل اللذيا واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغة
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تنزيهما اللذيان واللتيان بلانوعا
عن الضم لطلوهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناه اللذيين في الرفع وضميره بفتح الدال وكسر الياء المضم
فيها عند سيبويه وكذا على لغة الاعراب في ضمير الرفع ويقال في الرفع اللذيون بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جمع التي اللتيا بفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع وفي

التصغير
الاسماء المتمكنة فلا تصغر المبتدات وشذوذ التصغير الذي وفروعها وذا وفروعها قالوا في الذي اللذيا وفي التي اللتيا وفي

تصغير اللاتي اللويتا بقلب الالف واوا وحذف ابياء الاخيرة لانه لو قيل اللو بغير الالف لكان كونه سدا سدا بالف
 التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي اللو يادغام ياء التصغير في
 الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كما في المارضي (قوله ذباوتيا) أي بفتح الذال وشد الياء وأصله ذباوتيا
 بثلاث ياء آت الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الأولى والثالثة اثلاثا
 فتح ياء التصغير بالنسبة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانياً بكونه
 معضداً لما قصدوا من مخالفة التمكنين وقالوا في تشنية ذيان وتيان وفي أولى بالقصر ألياً بضم الهمزة على أصلها
 وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء
 بلداً أليثاً بضمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل
 الهمزة حذفت لما قيل في اللو يتاولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماه سيمو به باب الاضافة أيضاً وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب
 ثلاث تغييرات الأولى لفظي وهو ثلاثون زيادة مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها
 وأفاده المصنف بقوله ياء كيمالك كيمي الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسماً للم يمكن له وهو
 المنسوب بعد أن كان اسماً للنسب اليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر
 والمضمر بالتراد (قوله كيمالك كيمي) أفاد ان ياء النسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما
 ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالاته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء
 الكرمي بصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثاً افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت
 من حروف اللين خلفتها ولم تلحق الالف لثلاثي صير الاعراب تقدير يا لوالوا لثلاثي اشدت الياء لثلاثي
 ياء المتكلم وتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفاً على تالانه مفعول مقدم اثبتنا
 بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف
 المقصورة فقط وسيد كرمك الممدودة بقوله وهمز ذى مدالخ (قوله وان تكن) أي مدة التأنيث فقط
 وتربع مضارع بهت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها
 مطلقاً سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا فأفاد ان الوجوب في غير الاربعة بقيدها (قوله
 حسن) الاربع كونه خبراً من حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي جائز ليكون منها على ربحان
 الحذف قال سم ويشعر به أيضاً فهو قوله وللأصل قلب يعنى لانه بيان لمخالفة الأصل لها اه وفيه
 ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كمدى فسبأني
 حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة نوال أربع ياءات ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي
 وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لمنهى الجمع تبعاً لما
 قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء
 النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن إحدى ياء النسب إذا نسب
 اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياء بن قلت لا كما نص عليه أبو علي لانفصالها
 والثقل انما هو في اجتماع الياءات لافي وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشواً
 ولثلاثي مجتمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي وقياسه خلفي كما
 سبأني وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتي اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالم الذات
 بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذورى بحذف

ذواتا ذباوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيمالك كيمي زاد والنسب
 وكل ما تليسه كسر ورجب
 (ش) إذا أر يداضافة شيئ
 الى بلداً وقبيلة أو نحو ذلك
 جعل آخره ياء مشددة
 مكسوراً ما قبلها فيقال في
 النسب الى دمشق دمشقي
 والى تميم تميمي والى أحد
 أجرى (ص)
 ومثله ما حواه احذف وتا
 تأنيث اومدته لا تثبتا
 وان تكن تربع دنان
 سكن فقلها واوا وحذفها
 حسن
 (ش) يعني انه اذا كان
 في آخر الاسم ياء كيمالك
 الكرمي في كونها مشددة
 واقعة بعد ثلاثة أحرف
 فصاعداً رجب حذفها وجعل
 ياء النسب موضعها فيقال
 في النسب الى الشافعي
 شافعي وفي النسب الى
 مرمي مرمي وكذلك اذا
 كان آخر الاسم تاء التأنيث
 رجب حذفها للنسب فيقال
 في النسب الى مكى مكى ومثل
 تاء التأنيث في وجوب
 الحذف للنسب ألف التأنيث
 المقصورة إذا كانت خامسة
 فصاعداً كجباري وجباري
 أو رابعة

بحر كائاني ماهي فيه كجزى وان كانت رابعة سا كئنائى ماهي فيه كجلى جازفيه وجهان احدى الحذف وهو المختار فتقول
جلى والثانى فليها واو فتقول حباوى (ص) (١٧٠) اشبهها الملحق والاصلى ما * لها والاصلى قلب يعتمى

التاء وقلب ألفه واو او رد لامه المحذوفة (قوله بحر كائاني ماهي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
فى الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع
يقال جار جزى (قوله والثانى قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحباوى
(قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الألف التانيث
كأى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الخاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت
رابعة ذى ثان سكن أمامها خامسة فى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراعى فيه
ترتيب اليبات (قوله والالف الجائر الخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
كانت للحاق أو بدل أصل أم ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته لا تثبتنا (قوله وحتم) خبر
مقدم عن قلب ويعنى بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور
كان أو ياء منقوص أم ألف التانيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى)
بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه للحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا)
أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت تقييل والالف لا تقبل
الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزناومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
يختاره كذلك قال طرفه

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدة

(قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفوى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
آخر البيت بعده حكم اليبات الثلاثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى الياء والخامسة
من كذلك الخ فلم يرتب فى شرح اليبات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا ما أخذ من
البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعلى كقاض فان جعلته بوزن فعيل
من شجاء الحزن فهو مشجوق فت شجى بشدة الياء كجلى وسيأتى فى قوله وألحقوا مع لأم الخ (قوله
قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراد هو ذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا فى قوله
فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجرحانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أى عطفت فسكانها نحو على
ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلاياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي
بثلاث يات كزكى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
المبرد فىقال محي ييامين مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمى وفيه وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى
لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألقا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
للسب فتقلب الالف واو افيصير محوى يياء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا عدم نوالى الياء آت والاول
انه ليس فيه الاحذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
تاليا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
مفعوله الثانى أو ذا يعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحا والاول أظهر لانه على

والالف الجائر أربعة أزل
كذلك بالمنقوص خامسا
عزل
والحذف فى الياء رابعة اسحق
من
قلب وحتم قلب ثالث يعنى
(ش) يعنى ان ألف الالحاق
المقصورة كالف التانيث
فى وجوب الحذف ان كانت
خامسة كحبرى وحبرى
وجواز الحذف والقلب ان
كانت رابعة كعلقى وعلقى
وعلقوى لكن المختار هنا
القلب عكس ألف التانيث
واما الالف الاصلية فان
كانت ثالثة قلبت واوا كعصا
وعصوى وفنى وفتوى وان
كانت رابعة قلبت ياوا
ككسوى وربما حذفت
ككلى والاول هو المختار
واليه أشار بقوله
* والاصلى قلب يعتمى *
أى يختار يقال اعتميت
الشئ أى اخترته وان كانت
خامسة فصاعدا وجب
الحذف كصطفى فى مصطفى
والى ذلك أشار بقوله
* والالف الجائر أربعة أزل *
وأشار بقوله كذلك
بالمقصود الى آخره الى انه
اذ انسب الى المنقوص
فان كانت ياؤه ثالثة قلبت
واو او فتح ما قبلها نحو
شجوى فى شج وان كانت

رابعة حذفت نحو قاضى فى قاض وقد قلب واوا نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتمى
فى معتمد ومعتملى فى مستعل والحبرى القراد والائى حبركة والعلى نبت واحدة ملقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
تاخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى انه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بحمل الكسرة فتحته فيقال في غير مرمى وفي دال دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمى مرمى * واختير في استعمالهم مرمى (ش) قد سبق انه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي مرمى مرمى وأشار هنا الى انه اذا كانت احدى الياءين أصلاً والآخرى زائدة فن العرب من يكتبني بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقبلها واو اقول في المرمى مرمى وهي لغة قبيلة والخيار اللغثة الاولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي مرمى مرمى (ص)

ونحو حى فتح ثانياً يجب وارده واوان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين وأشار هنا الى انها اذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانياً ويقب ثالثة واوام ان كان ثلثه ليس بدلا من وارم يغير وان كان بدلا من وارقلب واوا فتقول في حى حيوى لانه من حيت وفي طى طوى لانه من طويت (ص) وهلم التثنية الحذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح ويجب

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد القلب والتخفيف انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما ففتح في غير الآتي فتقلب اللام لفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واللام والنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تفسد سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمعة للجوز أم رباعى تحرك ثانياً كجندل بضم الجيم أو فتجهاو بفتح النون وكسر الدال لجمع الحجارة وكذا ان سكن ثانياً على الأوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح في تغلبى ويحصى ويثربى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة بهما أن كانت مكسورة في دئل (قوله ابلى) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها في ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احد الحذف واهله آخره لارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قبيلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقة بحرفين في قوله وألحقوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى في حى قلبت الثانية ألفا فتحر كها وانفتح ما قبلها فصارت كفتى فقلبت الالف واو والنسب وكذا يقال في طى الا أن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل زال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها سا كنية مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانياً كما في المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما ثانياً واومشدة قبل النسب كدو للفلاة الواصلة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لتمام تحريكها وانفتح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما يسه من اللبس ولا لهما كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله

* من واوا ياء بتحر يك أصل * الخ كيف ياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها (قوله التثنية) أى المثني وما ألحق به كاذنين فيرد الى واحده المقدر يقال اثني ببقاء همزة الوصل لانه عوض عن لامة أى المحذوفة ويجوز تنوي بلا همزة لرد اللام اذا صلته نوناً كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر به بالالف) فان أعر به بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ موضعه الوصف بالظرف وحذف خبره والخارج متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كبيت أو زائدة كغز بل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميني وغز بل بسكون الياء وكسر ما بعدها كراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طيب لا قيماً الرابعة كما ذكر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طيب) ياء مشددة فهمزة وقوله طيبى بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى السا كنية بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فلو قيل بحذف السا كنية وقب المتحركة الغال كان قياساً

(ش) يحذف من المذنوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعر به بالالف فعوا بالياء جوا ونصبا قلت زيدى وتفعل فيمن اسمه زيدون اذا أعر به بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طيب حذف * وشذائى مقولاً بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طيب طيبى وقياس النسب الى طيبى لكان تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

لوكانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبخ الغلام الممتلئ والاثني هيبخة (ص) وفعل في فعيلة التزم
 فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعلى بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سياتي فتقول في
 حنينة حنني ويقال في النسب الى فعيلة فعلى بحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) وألحقوا معتل لام عربيا *
 من المثاليين بما التناوليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام أسكنه حكم ما في

لها في وجوب حذف يائه
 وفتح عينه فتقول في
 عدى عدري وفي قصي
 قصوي كما تقول في أمية
 أموي فان كان فعيل
 وفعيل صحبجي اللام لم
 يحذف منها شيء فتقول
 في عقيل عقيلي وفي عقيل
 عقيلي (ص)
 وعموما ما كان كالطويله *
 وهكذا ما كان كالجليه
 (ش) يعني أن ما كان على
 فعيلة وكان معتل العين
 أو مضاعفا لا تحذف يائه
 في النسب فتقول في طويله
 طويلي وفي جليله جليلي
 وكذلك أيضا ما كان على
 فعيلة وكان مضاعفا فتقول
 في فليله فليلي (ص)
 وهمز ذى مدية في النسب
 ما كان في تثنية له انشعب
 (ش) حكم همزة المدود
 في النسب حكمها في
 التثنية فان كانت زائدة
 للتأنيث فابت واوا نحو
 حراوى في حراء أو زائدة
 للإلحاق كعلاء أو بدلان
 نال نحو كساء فوجهان
 التصحيح نحو علباني
 ريكسائي والقباب نحو

اسقاطي (قوله فلا كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو فعيل يضم
 الميم وسكون العين المجهمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي نوطأ حاملا فلا تحذف لتقص ثقلها بل يقال معيلى
 (قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدا تحتية المفتوحة آخره مججمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح
 فأمها والثانيين بالضم وفعيلة فيها غير صرف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
 (قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكور والمؤنث كحنيفي وشمري في حنيف وشمري ولم يعكس لان الهاء
 تحذف للنسب فتدب بها الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه للتأنيث الى كسر تان كما صر في نمر وشدا بقاء
 الياء في الفاظ نهبوا بها على الاصل المرفوض كقوله

واست بنحوى يولك اسانه * ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعية وحقه سلق (قوله عربيا) أى خلا من التاء ومن المثاليين حال من ضمير
 عربى (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
 اما رجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولى فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم
 تحذف منها شيء) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبدل كثرته كفتى وقرشى وهنلى
 في تقيف وقريش وهنديل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
 تطلق على اياء كالجرة وعلى أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
 مثله ماء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية الامران المبدل منه في كساء واو فى ماء هاء اه ومقتضاه
 جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القاب كما فى الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله
 فوجهان) أى والاحسن فى ألف الالحاق القاب فى المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جملة)
 أى مسمى بها لصدر ماركب من جأى أى ولو عدد يافتقول خمسى فى خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
 الفارضى ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيثما وأينما ولولا وما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف
 لا يهلىس من الثنائى الآتى فى قوله وضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
 لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفة واضافة مفعول تمام (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
 عطف على ابن أى أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام اشموله الابن وغيره من كل
 ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم وورده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
 واى افرادهم بالماض الذى ينسب لصدره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالعلبة أما غير العلم
 كغلام زيد فلا ينسب مما هذا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
 وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
 وبالصدر بابن أو أب شئ واحد وهو العلم بالعلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالولى أن يراد بالمصدر بابن أو
 أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كآبى بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالعرف بالثانى العلم الغلبى
 كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف اوله بشانه ثم غاب عليه دون

سائر

عليه ذى ركسوى أو أصلا فالصحيح لا غير نحو قرأتى فى قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدرا * ركب من جأ وثمان تماما
 فيما سوى هذا النسب للاول * ما لم يخف لبس كعبد الا شهل (ش) اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
 أو تركيب من جح حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول فى تأبط شرانا بطى

سائر أخوانه فصارت تعرفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الجدل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غايي كابن عمير لا كنية فالخاصل أن المركب الاضافي ان كان علما بالوضع غير كنية نسب المصدر ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بعلم زيد ولا يصح حمله على المجهول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطي الا أن يحمل على ما اذا علم على واحد من علمان زيد كما في ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبي لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما سر أن يراد بقوله بان أو اب ما يعي الكنية والعلم الغلبي المصدريهما وبالعرف بالثاني العلم الغلبي غير المصدريهما كعلم زيد اذا علم بالثمن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايرا فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أي رى معديكرب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصا كقماض فيجري فيه ماسر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أي بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أي بان كان علما غلبيا غير مصدر كعلم زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أي بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخارج كما سر (قوله اسرى) أي بكسر الراء بعدها همزة ويقال سرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المظرد عند سيديويه لانه المسموع تصرح (قوله مانه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء نه تعود لما أي اجبر الاسم الذي حذف لانه ردها اليه وقوله جواز أي جبر اذا جواز أو جازرا (قوله في جمى التصحيح) متعلق بالضم ولا فائدة له كجمع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد في التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر في التثنية على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندي) أي في هذه الثلاثة وهي جمع التصحيح والتثنية توفيه أي جبر في النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أي بشرط صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر في التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهي الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بهندسكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتد لاما في النسب ويقال شوهي بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيديويه والجمهور شاهي لان الجبور عندهم تفتح عينه وان سكت في الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في ذي وذات بمعنى صاحب ذروي بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتحين عندهما كما سر في باب الاعراب فتد لامة وتقلب ألفا ثم الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الساميني اه صبان ورد اللام في هذا واجب لشيثيين اعتلال عينه وردها في تثنية ذات نحو ذواتنا أفنان لكن ينظر لم تقاب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوي كشاهي وليس فيه توالي اعلايين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طوري المتقسم لعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركة كما سر فتأمل (قوله يدري) أي بسكون الدال عند الاخفش تبعها الاصلها بفتحها عند سيديويه لما سر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامة في النسب وجواز الرد عنه في ذلك انه هو عند من يقول في تثنية يدان ودمان امامن يقول يدان بارد فلا يجوز ضميره (قوله بنوي) أي بحذف همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى بانبات همزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامة وعوض عنها همزة كما سر واست (قوله علما المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون

وألقى عجزه ياء النسب فتقول في ابن الزبير زبير وفي أبي بكر بكري وفي غلام زيد زبيدي فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه وانسب الى صدره فتقول في اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول في عبد الاشهل وعبد القيس أشهلي وقيسي (ص) واجبر برد اللام مانه حذف جوازا ان لم يك رده ألف في جمى التصحيح أوف التثنية وحق محبور بهندي توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامة مستحقة للرد في جمى التصحيح أوف التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك في النسب الرد وتركه فتقول في يد وابن يدري وبنوي أو يدى وابنى كقولهم في التثنية يدان وابنان وفي يد عملان كر يدان وان كانت مستحقة للرد في جمى التصحيح أوف التثنية وجب ردها في النسب فتقول في أب وأخ وأخت أبوي وأخوي ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ أختا وابن بنتا * ألق و بونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسببويه رجهما الله تعالى الخاق أخت و بنت في النسب
 باخ وابن في حذف منهما التا نيت (١٧٤) ويرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب بونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذولين كالولائي (ش) اذا نسب الى ثنائي لاناثله فلا يخالو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معطلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كني وكى وان كان حرفا معطلا بالواو وجب تضييفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني ألفا وضعت وأبدت الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالائي ويجوز قاب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص) وان يكن كشيبة ما الفاعلم * جبره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الغاء فلا يخالو اما أن يكون صحيح اللام أو معتلها فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى وصفي وان كان معتلها وجب الرد ويجب أيضا عند سببويه فتح عينه فتقول في شية رشوى (ص) والواحد ان كان ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألق) أى في ثبوت الجبر برد اللام بالانظر لجوبه وجوازه فلا يثنى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف بونس (قوله و بونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان المذهب منها واو وخضت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلوا وقفا كالامم الثلاثي صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب بونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبهه ما جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة ويرده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالولائي) أى كما يقال لأنى بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائي) أى وضعه و قد مر الثنائي لا بالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضييفه فصار كجودودو وأما نحو كى وفي فتقول فيه كى و فيوى بالادغام كى وى فى حى لعدم اجتماع المثليين اذا لاء الزادة تغلب واو والنسب وانما يدغم طوى لى لى (قوله ويجوز قاب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كندافى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاجل أصل فالولى ان تشبهه بالمقلبة عن ألف الاطلاق فى نحو علماء الأنا يقال لما كان التضييف هنا لتصيير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر (قوله وان يكن كشيبة الخ) شروع فى بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سببويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها ونى بكسر فسكون كورى فى عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سببويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألغى واو الياء النسب كفى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسببويه يقول ودوى والاخفش ودبى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله هو علم التثنية ا حذف للنسب * الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كما فى التسمييل واسم الجنس الجمى كمنمل قال الدمامينى ولا يعلم أينسب اليه ام الى مفردة الاله تعالى لسقوط التاء فى النسب البتة صبان (قوله جى بواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله ابو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الغاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة * وفعلى فى فميلة التزم * وفوهم فرائضى خطأ كفوهم كتبى وآفاقى وفلاسى فى النسب الى كتب وآفاق وفلاسى والفياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من فلاسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالم كناصر فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله) (ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعته جى بواحدة ونسب اليه كقوله ك فى النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجرى مجراه كانه انساب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصاري وكذا ان كان عاملا فتقول في أنصار أنصاري (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياف قبل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو ناصر
ولابن أي صاحب ثمر
وصاحب لبن و بينائه على
ففعال في الحرف غالباً
كفعال و بزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أي بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضا بفعل بمعنى
صاحب كذا نحو رجل طم
ولبس أي صاحب طعام
ولباس وأنشد سيبويه رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر
لا أدج الليل ولكنى أنشكر
أي ولكنى نهاري أي بحامل
بالنهار (ص)
وغير ما أسلفته مقرراً *
على الذي ينقل منه اقتصرنا
(ش) أي ما جاء من المنسوب
مخالف السابق تقريره فهو
من شواذ النسب التي تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب الى البصرة

بصري والى الدهر دهري
والى مصر ومصرى (ص)
(الوقف)
تنويناً أترفتح اجعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح احذف
(ش) أي اذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقفاً بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كانه روكلاب أو بالقلبة كانه ناصر وفرائض للاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد فسكها ينسب الى لفظها (قوله)
ومع فاعل الخ) فدل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصبغ
غير مقيسة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه و برار لبيع الدقيق والفا كهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار و يقال والمبرد يقسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أي لان جعله صبغة بمبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً أو يجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيد وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعادل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثره غشى في مقابله بالكثرة
(قوله الى البصرة) بفتح الباء بصري بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرة
العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ و يمنع الضم لثلاثه بالنسب الى
بصري كجبلي بلد بالشام اذ انسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما
(قوله دهري) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحها والله أعلم (الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختار بالمشناة بالتحية بان فصل لداته أو اضطراري بان قطع
النفس عنده أو اختار بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتي
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان امانى الاخير ليست
هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الاسبجدوا فعلى قراءة الكسائي
بتخفيف الألف هي حرف استفتاح والتثنية أو المنادى محذوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على ما مفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصل في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولنا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون الى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لا دون يالانها جزء كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع
من التغيير غالباً مجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبديل
وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة
قبلها (قوله رفقا) أي في الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أي وجوباً في غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كآيت فتى فالغ في النسب
بدل من التنوين وفي غيره لام الكامة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً في سائر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكامة مطلقاً فيقدر عليها بديل اما انها كتبت
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بمداخلة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو هي فلا يحذف منهما شئ لتعاصبهما بالحركة

ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيداً وما فتحته لغير الاعراب كقولك في ايها ويا ايها ويا وان كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك في جاز يدوم مرت بز يدعاز يدوم مرت بز يد (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منوناً نصب * فالله في الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو مرت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هندراً يهاوقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها الفاقى الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلمنا وغيرذى التنوين بالعكس وفي * نحو صر لزم رد الباء اقتنى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضياً وان لم يكن منصوباً (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتى فتقول

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف الضرورة) أى فتبنت صلة الفتحة وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجؤه * كأن لون أرضه مماؤه

بأبواب الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولن وأمارسها فقبل بالالف كالمحذف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لثتميز عن اذا الشريطة وان أهملت فبالالف كفى المنفى وينبئ تفریح القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بماهولا وجه لرسمها بالنون عندهن يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستقل غيره فرغ على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجاعا كفى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى ثابت يائه مالم ينصب اولى وانما قلنا مالم ينصب لان الاصل مقبديه فكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الباء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عموديتها الياء والكسرة وانما قلنا علما لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مصرى) أى باسكان الياء وأصله مصرى بهمزة بعد الراء كسكرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لآل كما مثله أولنع الصرف كرايت جوارى أوللنداء كقاض أو للاضافة كقاضى مكة أما الاول فحكيمه ما ذكره ومثله الثانى فتبنت ياء المنصوب منه وجوباً وباء ييره رجحانا كفى الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمثون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالخفى بالنون الالفى النصب فلا يقبل تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لما عاد اليه التنوين كان داخل فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لالفى قوله وغيرذى التنوين الخ فأفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذلك بومئذ فيجب تسكينه كلسا كن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمنعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الرومى المنصوب المنون لظهور حركته بتامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الالفيا حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بأبواب الياء كقراءة ابن كثير والكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا يوقف عليه الاثبات الياء فتقول هذا مصرى وهذا بئى واليه أشار بقوله وفى * نحو صر لزم رد الباء اقتنى فان كان المنقوص غير منون فان كان منصوباً تبنت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان صرفوعاً أو مجروراً جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجد نحو هذا القاضى وممرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنى من محرك سكنه أو وقف رأم التحرك أو اسم الضمة أو وقف مضعفاً ما ليس همزاً أو هليلاً ان قفا

محركاً ومحركات انقلا لساكن محريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنى أو غيرها

فان كان هاء التأنى ثبت وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنى ثبت فى الوقف عليه حسبة أو جه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الالفيا حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

الفرق

ان لا يكون الآخر همزة مكشوفة ولا معتلا كفتى وأن بلى حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محررا لم يوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) منذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة سواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت
الضرب وممرت بالضرب
في الوقف على الضرب وهذا
الردء ورأيت الردء وممرت
بالردء في الوقف على الردء
ومنذهب البصريين أنه
لا يجوز النقل اذا كانت
الحركة فتحة الا اذا كان
الآخر مهموزا فيجوز
عندهم رأيت الردء ويمتنع
الضرب ومنذهب الكوفيين
أولى لانهم نقلوه عن العرب
(ص)
والنقل ان يدم نظير يمتنع
وذلك في المهموز ليس يمتنع
(ش) يعني انه متى أدى
النقل الى ان تصير الكلمة
على بناء غير موجود في
كلامهم امتنع ذلك الا ان
كان الآخر همزة فيجوز
فعلى هذا يمتنع هذا العلم
الوقف على العلم لان فعلا
مفقود في كلامهم ويجوز هذا
الردء لان الآخر همزة (ص)
في الوقف تا تأ نبت الاسم
ها جعل
ان لم يكن بسا كن صح وصل
وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به اتم لانه يسر كذا الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفي والاشمام لا يدركه الا البصير (قوله ان لا يكون الآخر همزة) أي لتقلها كالمعتل فلا تزد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام في شحرك الآخر يمثل رأيت القاضي وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الصاد أي صار قاضيا (قوله وان بلى حركة) أي لتلاي يمتنع ثلاث سوا كن المدغم وهو المزبد للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الاصل ولما يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهاها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أي الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخلص من السكونين ونعم يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من يامر بالخير فيها قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سب فتحتها (قوله كالالف) أي وأختبها كقنديل وعصفور وز يدوثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الف والمدغم ونعسر هاني الباقي بشرط أيضا صحة النقل منه فلا نقل في دلو وظي وأن لا يؤدي الى عدم الظير كما سيأتي (قوله على الردء) أي بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أي المدين في المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معي ردا يصدق في أمار الردء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التثوين في المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لتقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لم يعل عليه ما ذكر تسهلا للنطق بها فيجوز رأيت ردا بالنقل وان لم يمثل الشارح الا غير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا وأما كسره فنادر في الاسماع وقيل مفقود فلا نقل في أثبت بقفل لخروجه لتلك (قوله ويجوز هذا الردء) أي بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم الظير لثقل الهمزة (قوله في الوقف) يتعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي بان كان متحركا كفاطمة أو سا كذا معتلا وهو خصوص الف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أي توصل الى بقاء الحركة وفقا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفاعل المعتل المحذوف الآخر والاستفهامية والمبنى على حركة لازمة وكها في الماتن (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط أو مع حذف الفاء كأمير أو العين كأمير (قوله بحزوما) حال من يع وأصله بوعى حذف لامه للجازم وقاؤه وهي الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها ما فاه ولم يفه من الوفاء واه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٢٠ - خضري) ثاني ضاهي وغير ذين باله كس انتمى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التاء نبت فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هنت قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو ما أن يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لافان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جمعا أو رشبها وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هندات وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما في سوى ما كع أو * كع بحزوما فراع ما رعوا (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
 أو حرفين أحدهما زائد
 فالأول كقولك في ع وق
 عموقه والثاني كقولك في
 لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
 (ص)
 وما في الاستفهام ان جرت
 حذف
 ألفها وأولها الهاء ان تقف
 وليس حتما في سـوى
 ما التحفضا
 باسم كقولك اقتضاء
 م اقتضى

(ش) اذا دخل على
 ما الاستفهامية جار وجب
 حذف ألفها نحو عم تسأل
 وبم جئت واقتضاءم اقتضى
 زيد واذا وقف عليها بهـ
 دخول الجار فاما أن يكون
 الجار لها حرفا أو اسما فان
 كان حرفا جازا لحاق هاء
 السكت نحو عمه وفيه وان
 كان اسما وجب الحاقها نحو
 اقتضاءمه ونحو عمه (ص)
 ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
 حرك تحريك بناء لزم
 ووصلها بغير تحريك بنا
 أديم شد في المدام استحسننا
 (ش) يجوز الوقف بهاء
 السكت على كل متحرك
 بحركة بناء لازمة لا تشبه
 حركة اعراب كقولك في
 كيف كيفه ولا يوقف بها
 على ما حركته اعرابية نحو
 جاز يد ولا على ما حركته

حذفت فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما ره فالباقي منه الفاء فقط وأصله ارأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهجزة
 بعد نقل حركتها للراء حذفت همزة الوصل للاختباء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
 وهي الراء وفي الساميني على المعنى ان نحو هذه الافعال مما سبق على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
 لكن لا ينطق بها الا في الوقف خلفها وصالا عما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
 هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء
 لبقائه على أصل واحد كندا لقال المصنف وردده الموضح باجتماع المساعين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
 ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سبنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنمعه لا يقال كلام
 المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد. وأك كذلك نعم يرد على الموضح
 انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
 ما المجزورة بحرف لصيرورته كجزئها كاسيأتي وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فها لا قيل فيه أيضا
 بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أي وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
 أو طلالا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
 جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماليق ساء لون وقول حسان

على ما قام يشتمنى ائيم * تكثير يرتفع في رماذ
 (قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجو بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
 الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أي فرق بينهما وبين الشرطية والموصولة
 ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطا والحذف بالا واسم ائيق وشرط
 الحذف أن لا تترك مع ذوا الامتنع نحو لانا ذوا مني كافي الاشموني أي يصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام
 فاجزء بكلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازا زادة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
 لان ألفها حينئذ آخر كما في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذال اشارية مبتدأ مؤخر او ما خبرا
 مقده ما حذف ألفها الماذ كرف تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أي لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
 حرفين جاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
 وأكتر استعمالا وانما وقف أكثرا للقراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهي
 معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
 بغير الخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليها شرح الاشموني وفي آخره زيادة بيت قبسه وهو
 ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزم

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير
 الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أو اعرابا ولا بناء
 كنون المثني والجمع فقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
 أصلا والثالث تلحقه بلاشك وذ كالز يدانه والزيدونه كأي الهمع ويحباب بان سيبويه حتى أعطني أبيضه
 بل حقوق الهاء للعرب شذوذ ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
 فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم يصدق الابالول وانه قال ووصلها
 بتحريك بناء غير مدام شد (قوله في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أي المدام
 غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
 وان كانت بناء لازمة تشبه اعراب من حيث انه يشبه المضارع العربي وقوعه صفة وصله وخبر او حالا كما صر
 والهاء تمنع في المعرب لان عامله يعني عنها في الدلالة على الحركة فكندا في شبهه ولثلاثتهم كونها ضميرا

فيها

مشبهة بالحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضي ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها تحمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله

نحو قبل وبعد والمنادى
المفرد نحو يازيد ويارب
واسم لالتى لشيء الجنس
نحو لارجل وشهد وصلها بما
حركته البنائية غير لازمة
كقوله وطم في من عله من عله
واستحسن الحاقها بما
حركته: أملازمة (ص)
وربما أهبط لفظ الوصل ما
لوقوف نثرا وفشا منتظما
(ش) قدي على الوصل
حكم الوقف وذلك كثير في
النظم قليل في النثر ومنه في
النثر قوله تعالى لم يتسنه

وانظر ومن النظم قوله

مثل الخريق وافق الفصبا
فضعف الباء وهي موصولة
بحرف الاطلاق وهو الالف
(ص)

﴿ الامالة ﴾

الالف المبدل من ياقى طرفي
أمل كذا الواقع منه الياء
خاف

دون من يد أو شدوذ ولما
تايها التأيث ما اطاعما
(ش) الامالة عبارة عن
ان ينحى بالفتحة نحو
الكسرة وبالالف نحو الياء
وتعال الالف اذا كانت طرفا

أي لا أظلم فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجليه احترفت بحر الرضاء وهي الارض
الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح اذا برزت لها مكشوفة اه ذكر يوفيه ان رمض
وضحى بهذا المعنى لازمان فكيف بينيان للفعول مع كون النائب ليس طرفا ولا مصدر فالظاهر بناؤه
للفاعل صبان ولو بنى الاول للجھول على معنى بحر فقى حر الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة
كقبيل وبعد كما مر في الاضافة ولحقته اطاع شدوذ (قوله لم يتسنه) أي بناء على انه من السنة واحدة
السنين وان لا مهاو او فالاصل يتسنو قلبت الواو الفاء وحذف للجازم فحقته اطاع وقفا وأجرى الوصل مجراه
وكذا على انه من الحاء المسنون وأصله يتسن ثلاث نونات بدلت الثالثة الفاء فتوالي الامثال كتظني
وتقضى في تظان وتقضض أي سقط أماعلى قول الخجاز بين ان لام السنة هاء فيسنه مجزوم بسكون الهاء
ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم
يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبيا وشرابه عصيرا أولبنا ولما انقبت بعد المائة سنة وجدده على
حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقا (قوله
مثل الخريق الخ) في نسخ قبله لقل خشيت ان أرى جدا يابسا للباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر ان
شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا فمؤننا فلا يصح شاهد اولنا حذف في نسخ والجدب ضد الخصب
وجلة وفق القصب احال من الخريق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿ الامالة ﴾

تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لانها اصطلاحا تسمى الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشرح
فكانت بطحتها أي رميتها وأضعفتها الياء والغرض الاصلى منها تناسب الاصوات وتقرارها لان النطق
بالياء والكسرة مستقل منحدرو بالفتحة والالف متصدم مستعمل وبالامالة تصير من نطق واحده في التسفل
والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمال يجوز ترك امالته والاسباب الآتية
انما هي للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتي في أصحابها: تيم ومن جاوهم وأما الخجاز يون
فلا يعلون الا في مواضع قليلة وسببها الفظي ومعنوي فالاول الياء والكسرة الظاهران والثاني الدلالة على
ياء كجاء ورمى وكسرة كخاف وسيأتي مواضع وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف
ستة انقلابها عن الياء وجوعها الياء وكونها بديل عين ما يؤل الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثلها بعدها وكسرة
ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله في طرف)
أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين
فعل كمدان أميت أو عين اسم كمداب وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا
تعال مطلقا وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على انه خبر الواقع على
تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي
بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما اطاعما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف
خبر ملامتية والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى
الخ) اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاولى قول الاشموني تيم الاين
هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول
الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشموني ان كان
بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انها كتفي في النوع الثاني بذكر اللازم لان امالة

بدلامن ياء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقري ومسمى والثاني كالفملمهي فانها تصير ياء في التثنية نحو ملهيمان واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ فبما تصير ياء (١٨٠) بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفي أو في لغة شاذة كقول هذيل في قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفي وأشار بقوله يولمانليه ها التأنيث ما طاعدا إلى ان الألف التي وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل إلى فلت كقاضى خف ودن

(ش) أى كآمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده إلى تاء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واول تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز املتها كقولك خفت ودنت وبمت فالت كان الفعل يصير عند اسناده إلى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلاتمها كقولك قلت وجلت (ص) كذلك تالى الياء والفصل اغتفر

ببحرف اومع ها كجيبها أدر (ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة ببحرف نحو يسار أو ببحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما امتنعت الامالة لبعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيدي الثاني فقط (قوله كالفملمهي) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كجلى وسكري (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفي) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفي بكسرتين وأصله قفوو وكفولوس قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة توالى واو ين فان قلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للناسبة والقاف للاتباع نصريح (قوله قفي) بفتحين مع شد الياء وأصله قفأى بتخفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء وأدغمت كما مر في قوله * وعن هذيل انقلاب ياء حسن * * وعلم بذلك أن نحو قفا وعضامن الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لان انه لا تعود للياء الا في شذوذ أو بزيادة شئ ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألفملمهي فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهاز زيادة في تقدير الانفصال وشذامالة الكسب بالكسرو هي الكناسة من كبوت البيت أى كنيسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الرباع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافية لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثاني (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع محذور بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فالاتمال مطلقا عند سيويو به سواء كانت بدلا عن واو كتاج وقاع وباب وداروان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تاء الضمير وأصل دنت ديتت بالفتح فاما أن يقدر نحو ياء إلى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو منهج كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحذف كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو الفاء وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو ظاهر مامر والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة تخاف أميات بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلاتمال ولان تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يات يائى العين الا فى هياوى حسنت هيتته (قوله كذلك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله اومع ها) عطف على مقدر اى ببحرف واحداً اومع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصلة ببحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها فبضمه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء أو أقوى منه امالة كمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شبهان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثلها و تقدمت كجاء شويهاك وهو الظاهر لما سياتى ان فصل الهاء كلافصل فشو بهتاك مسا لشبهان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهنأجيبها قال سم والظاهر ان مثلها ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأشويها تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الحجم فالجواب انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا ببحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضممة فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الالف التى يليها كسر أو تلى هى سوفاتلا كسرا فالضمير فى يليه وبلى راجع

كذلك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قدولى

كسر أو فصل الهاء كلاً فصل بعد * فسرهماك من يلهل بعد (ش) أي كذاك شمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد سخر في كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شمال أو كلاً هما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضر بها وكذا يعال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طامسا كن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)
 وحرف الاستعلاء يكف مظهراً * من كسر أو ياء وكذا تكفراً (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
 كذا اذا قدم ما لم يتكسر
 أو يسكن اثر الكسر
 كالطواع مر
 (ش) حروف الاستعلاء
 سبعة وهي الخاء والصاد
 والذاد والطاء والظاء والغين
 والقاف وكل واحد منها
 يمنع الامالة اذا كان سببها
 كسرة ظاهرة أو ياء
 موجودة ووقع بعد الالف
 متصلاً بها كساخت وحاصل
 أو مفصلاً بحرف كذا فخرج
 وناعق أو حرفين كمشايط
 وموائيق وحكم حرف
 الاستعلاء في منع الامالة
 يعطى للسراء التي ليست
 مكسورة وهي المضمومة
 نحو هذا عذار والمفتوحة
 نحو هذان عذاران بخلاف
 المكسورة على ما سيأتي
 ان شاء الله تعالى وأشار
 بقوله كذا اذا قدم البيت
 الى أن حرف الاستعلاء
 المتقدم يكف سبب الامالة
 ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً
 اثر كسرة فلا يعال نحو صالح
 وظالم وقائل ويعال نحو طلاب
 وضلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولي فلستكون وهذا سبب خامس (قوله كلاً فصل) أي خلفاً لها فلم تعد حاجزاً (قوله فسرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبداً (قوله شمالاً) بكسر المجمة النافذة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يعال نحو ويضر بها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضاً ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو بينهما (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر مواضعها وانما أخذ كرات التناسب لندوره ولعل هذه المواضع لا تجرى فيه كما يفهمه صديقه (قوله يكف مظهراً) فيه حذف مضاف وهو صوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكره لا يتقي ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف والادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته للدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكفراً) تكف مزارع كفوراً بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور وبعضهم يعيل ولا يلتفت اليها كافي الطمع اما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنياً للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يبره أي أتاه بالطعام ومنه قوله تعالى ونمير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيدوربان ونحو بياض وهذه ابيارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للراء) أي لانها حرف تكرر فاشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها الى الحك فتمت امالة الالف للنسابة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لاني نحو رجال لكسرها ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبتدأ خبره يشكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتي من يد في الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرر يرف كانك بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كمثلها لاني نحو طارق اتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى و باتصالهما ضده فلا يعال الالف للياء في رأيت يدى سابور لا تفصا لهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاوتاني نحو

وكف مستعمل ورأيت يكف * بكسر را كغرام لا اجفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبت الراء المكسورة وأميلات الالف لاجلها فيمال نحو على أبطارهم ودارالقرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تعال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة فاما انها مع علم المقتضى لتركها أولى واحرى (ص)
 (ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا تغلب سبب متصل * والكف قد يوجب ما يتصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يقال أي قاسم بخلاف أي أحد (ص) وقد بدأ ما لوالتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) فتدال الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عماد المناسبة الالف للمالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص) ولا عمل مالم ينزل تمكننا دون اسماع غيرها وغيرنا (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يقال غير المتمكن الاسماع الاهاونا فانها ما يمكن قياسا طردا نحو يريد أن يضربها وصر بنا (ص) والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تكف السكف كذا الذي تليها التأنيث في وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي شمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشررو لايسرمل وكذا يقال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص) (التصريف) حرف وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف سوى (ش) التصريف صبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها وصر بنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتثنيه فيما صر بادر جيبها وقال ابن غازي لاستثناء لان مثل ذلك يعدم متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادي سبب (قوله أي قاسم) بالثناء فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظر فيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أي عن الياء فلا يؤثر فيه المناع ولو مع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أي أحد) أي فيما لا اتصال سببه وهو الالف المبسول من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحد الا ببيان فاعل الفعل ولا تتوقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كتبها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان ألفه الاولى أميت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلام عمل المناسبة ما بعده وهو جلاها ويغشاها لا نقلاهما عن الياء للما قبلها وهو ضحاها لانه واو يعمق في ذلك ان تلابس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلارجوعها الياء في البناء للجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو ودعا غير التناسب قبيحة (قوله المتمكنة) أي ولوفى الاصل كاسم لا والمنادي وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبديا لكنه اكتفي عن ذكره هنا بذكره فيما صر (قوله الاسماع) منهذا الاشارية ومتى واتي ومن الحروف بي وبأ في النداء ولا في قولهم امالا وكذا الا الحوا بيته عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها لتكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد التسمية من الواو ليكونه أكثر فتثنى على الواو واما المالة ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا وتام من حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لالتنبيه (قوله في طرف) صفة قرأ وليس قياسا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكروا غير امالة ففتح العين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كالأيسرمل) أي مثل للاسر الايسر (قوله كذا الذي تليها هالخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعني كذا أمل الفتح الذي تليها هالتأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يعال لا الحرف الذي قبل الراء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليها الراء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الراء كالفتح ولو قال عطفها على ما قبلها وقبلها التأنيث أيضا ان تقف * ولا عمل لهذه الراء الالف

اسكان أحسن (قوله شمال الفتحة الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولايسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تعال الفتحة بعدها نحو موم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فتعال فتحة الهمزة والعين في صررت باشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم في بغير كائن عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية الكلمة العربية والمحروفها من اصالته وزيادة وصحة واصلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالا اسما المتمكنة والافعال فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي برى * (١٨٣) قابل نصر يف سوى ما غيرها

أصله تصريف براءين لأن فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن نقل التكرار إنما حصل بهارها وكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريرهم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحا يطلق على شيتين الأولى تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسوت عادتهم بذلك وهذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالخلاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزالي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا وقد يطلق التصريف على ما يعبر عنه من (قوله بنية الكلمة) أي صيغتها التي حقه أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو أحوالها حال التركيب فإنه علم النحو وخرج بالعبارة الجمعية فلا يدخلها التصريف (قوله وما الحروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة إلا أن تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والافعال) أي التصريف فقط وهو فيها بطريق الاصل لكثرة تمييزها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية والافعال الجامدة كجسي وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنى السابقين وأما تصغير ذوات النوى وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحنا ان لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضاها خاص بالحرف وشبهه والاولى فاليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجعله يرى بالبناء للجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغناء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليتبدأ بحرف وبوقف على آخره ويفصل بينهما ما آخر كراهتهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكونا ولا يتكفي الفصل بزياد لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعديم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصرا من أين الله في القسم (قوله من يد فيه) هو اسم مفعول لله كحرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقدير ي وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السمعاني في شرح العزية (قوله احرف) مصدر احرفت الابل اذا اجتمعت وهذا راجع إلى اصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمجتمعة فهاء فتحية فوحدة تين بينهما ألف مصدر اشهب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شهب شهبية زيد فيه الألفان والياء التحتية واحدى الموحدة تين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة اتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره امام فتحه فبدأ بسكون الثاني ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة قدوية كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والافعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا ان كان محذوفاً منه فأقل ما تبني عليه الاسماء المتمكنة والافعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقلوم الله وقز يد (ص) ومتتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سباعها (ش) الاسم قسبان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فلزم يد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يباغ الامم بالزيادة سبعة أحرف نحو احرف نجما واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كغلس واما رباعي كجعفر واما خماسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضع واكسر وزد نسكين ثانياً ثم (ش) العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الاخير منها وحيفتد فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنة فيخرج من هذه اثنا عشر بناء حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنى ودئل وصرد ونحوه علم

وحبك وايل وعنب ونحو فاس وفرس وعصا وكبد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بناء من أحدهما مهمل والآخر قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا ابتداء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامعاء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومثلها أربع ان جردا * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه الجرد أربع بحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) الجرد أربع بوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبني للفاعل المفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني لفعل الثاني مثلثا وسكت عن الأول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي الجرد ثلاثة أوزان واحدا لفعل الفاعل كدحرج وواحد للمفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة ككناطق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لأن علمهما بوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمين جمع حباك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسماوات الحباك وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ال بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والغول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القاري بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أي لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتفل من الزيادة مثله (قوله أربع بوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصله ونقل عن سيديويه وأما عند البصر بين ففرع عن صيغة المعالوم وهو الاظهر فليس للثلاثي الجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخبر بينهما ما اذا لم يشتر أحدهما وشذ الفتح في أبي يبي وسلي يسلي الا اذا كان حلقى العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في بائي أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يده كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يقي (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت بائي العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أي لشغل الضم على البناء وانظر لم تقلب البناء ألفا كما قلبت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أي لوجوب نحو بكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدأ البناء على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة ثلاثا لتيقن ساكنا في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فغير عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الا في الثلاثي الجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كضرب وانصر واعلم أن اقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أي تبع الكوفيين والاختفاء في زيادة الأخير منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لامثناة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لحلب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة هراء من أسماء الاسد (قوله) جندب يحيم فجمحة فمهمة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصر بين أن هذا

ومع فعل فعل وان علا * فع فعل حوى فعلا كذا فعمل وفعل وما * غير للزيد والنقص انتهى (ش) الاسم الرباعي البناء الجرد له ستة أوزان الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فاعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فاعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فاعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هزج السادس فاعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان علاج الى ابنية الخماسي وهي أربع الأوزان فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفرجل الثاني فاعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجم مرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعامل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فأصل والذي * لا يلزم الزائد مثل نااحتدى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف السكامة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصاريف السكامة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزائد بلغظه اكتفي

وزن وزائد بلغظه اكتفي
وضاعف اللام اذا أصل بقي
كراء جعفر وقاف فستق
(ش) اذا أر يد وزن
السكامة قوبلت أصولها
بالغاء والعين واللام فيقابل
أولها بالفاء وثانيها بالعين
وثالثها باللام فان بقي بعد
هذه الثلاثة أصل عبر عنه
باللام فاذا قيل ما وزن ضرب
فقل فعامل وما وزن زيد
فقل فعامل وما وزن جعفر
فقل فعامل وما وزن فستق
فقل فعامل وتكرر اللام
على حسب الأصول فان
كان في السكامة زائد عبر
عنه بلغظه فاذا قيل ما وزن
ضارب فقل فاعل وما وزن
جوهر فقل فوعل وما وزن
مستخرج فقل مستعمل
هذا ان لم يكن الزائد ضعفا
حرف أصلي فان كان ضعفا
عبر عنه بما يبر به عن
ذلك الأصلي وهو المراد
بقوله (ص)

البناء السادس فرغ عن فعل بالضم فتح تخفيفا أصلي كما عند الكوفيين (قوله بجمر ش) بجم فهملة
فيم فراء فجمجمة هي العجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله قد عمل) بقاف فندال مججمة معين مهملة
هو الضخم من الأبل وان قد عملت من الذئب الفصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فضاء فعين مهملتين
نحو سدة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شرع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد
عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعدي يهد وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كسكون
قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول رواو وكوب لصاحبتهما كثير من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس
جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصر يفية كالثابت والزائد اذا لزم اعله كالجود كان مقدر
السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (قوله احتدى) ماض مجهول من
احتدى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتدى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ)
أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير السكامة كياء
ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتدى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه امانا تكرر
أصل للحاق كسبتين اغمس للاحاقه باسرحجم أو غيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف
الزيادة المجموعة في امان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتدى وقد
تكون هي أصولا كتاء مات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة
ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب
الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتح نين وفي مرد ومقال
مفعل واذا وقع في الموزون قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصح عد الهمة وضم ما بعدها
جمع دار وصاع وزنه اعقل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو وهمزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمة على الفاء
وقلبت ألفا وتقول في ناء بالمد وزنه فلع لانه من النأي أي اليد فاصله نأي قدمت لانه هي الياء على الهمة
ثم قلبت ألفا وتحركها وانفتح ما قبلها وفي قاض وزنه قاع وفي عدة علة نعم اذا أر يد بيان الاصل قيل أصله
كدنا ثم اعل بالغاب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة ف ع ل لانها تم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف
غيرها (قوله اغدودن) بعين مججمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت
اذا اخضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد
مطلقا يعبر عنه بلغظه الاشياء المكرر وقد علمته وللبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو الناء فوزن
اصطبر افتعل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سمس) بكسر المهملتين للحب المعروف وفتحهما
للشلب واسم وضع والحكم فيهما واحد كإلى الغارضي (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من
لم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للردى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله
يحكم على حروفه كلها الخ) أي لان اصالة أحدها المكررين واجبة تكملا للأصول الثلاثة وليس أحدهما
أولها من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤) - (خضري) ثاني

كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفتها وتقول
في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتمبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلغظه فلا تقول في وزن اغدودن
افعدول ولا في وزن قتل فعقل ولا في وزن كرم فعمر (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كالم
(ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

من كف كف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحته وكف واختلف الناس في ذلك فقيس همامدان وليس كف كف من كف ولا لم من لم فلان تكون الكاف واللام زائدين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لم وكف ثم أ بدل من أحد المتضاعفين لام في لم وكاف في كف كف (ص)

فأب أكثر من أصلين صاحب زائد بغير ميين (ش) إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم زيادتها نحو ضارب وعضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي أما أصل كالي أو بدل من أصل كقال (ص)

وباع (ص) والياء كذا ولو وان لم بقعا كما هما في يؤ يؤ ووعو (ش) أي كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم زيادتهما إلا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف ويعمل وجوهر وعجوز والثاني كيؤ يؤ وطائر ذي مخلب ووعوة مصدر ووعو إذا صوت فالياء والواو في الأول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلان تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بالامين وهذا من ذهب البصر بين الازجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو من ذهب الزجاج فوزنه فعقل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كف كف فمكمل بكاف فلام ووزن لم فعل بالامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا من ذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف اليمين فالأصل لم وكف بشد الميم والفاء الاولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأ بدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعمل بشد العين (قوله فألف الخ) شريع في بيان ما تدر زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ ووجه صاحب صفته وأ كثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم زيادتها) أي وان لم تنقط أصلا بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في الميفيات والحروف فلا يحكم زيادتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا يبدلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وعضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالعين المحببة مع القصر مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أورشا والياء محببة في السكك وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والسكك صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحي وعصا واعلم ان الألف لا تزداد الا في غير الأول لتعتبر الابتداء بها كنية (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم زيادتهما مع أكثر من أصلين لسكن الواو لا تزداد أو لا عند الجهور مطلقا لثقلها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربع في خصوص المضارع كيد حرج أما في غيره كيدستور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعل لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبت أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما كافة للكاف عن العمل أو نعت لمخروف وما صدرية أي وقوعا كوقوعها في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمزة الأري وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يائي كساجد ووعو أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فاندل يخفض أو هو فعل فصدائه فضع الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعو اسم لابن آري فان أريدها كان مفعولا معه لا عطف على يؤ يؤ الا كان يجب جوه بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع أنه علم عامر في سمي ان كل ثنائي مكررا يحكم زيادته دفعا لتوهيم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقة هنا (قوله كصيرف) هو المحتمل المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا وتأخرنا فلا يحكم زيادتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمال واحبظا في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفخرج فرحا إذا انفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي براق وميم زرقم لشدي لون الزرق وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكبير السهم أي العجز ودلهم للجوز والناقفة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتها) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطل

وهكذا همز وسم سبقا * ثلاثة ناصيها تحقفا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا ومرزجوش على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصالتها كما بل

(ش) أي كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو حراء وعاشوراء وقاصم فان تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة في الأول بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد كما هو داء (ص)

والنون في الآخر كما همز وفي نحو غضنفر أصالة كفي (ش) النون إذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو حوزعفران وسكران فان لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو مكان وزمان ويحكم أيضا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص) والتاء في التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطارعة

(ش) تزداد التاء إذا كانت للتأنيث كقائمة والمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج وألفاظه فعل نحو علمته فتعلم أو فعمل كتهجج (ص)

(ش) تزداد الهاء في الوقف

ومر زجوش لبنت طيب الرائحة ويقال فيه مر زنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس إبراهيم وإسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي وجمعه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر) نعت لهمز وبعده نعت ثان له وأكثرتهم في الواقع خبرا عن لغظها ووجه المبتدأ والخبر نعت لالف ولو قال أكثر من أصلين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم بأصالة الهمزة كحواء الذي يعانى الحيات لأنه من الحواية فنضعيف الوارزاند والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر الألف كحبيطاً فلا يحكمز يادتها إلا بدليل عامر (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصلين كما سرف الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لأنه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أي إذا كان قبلها حرف مشدد أولين كسان وعقمان فتحتمل الزيادة والأصالة على حسب سواء كالهمزة في حواء فلا يبنى أحدهما إلا بدليل كافي التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصلها (قوله بعد حرفين الخ) أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كها في غضنفر وحبيطاً فخرجت الواقعة أولاً كنهشل للذائب وثانيا كقنطار والمتحركة كغزنيق وخزوب فانها في ذلك أصلية إلا بدليل وأما المدحمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فلزائده في التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزه فعل راق من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطارع كالتكسر وباب الالفعل كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء في التأنيث) أي في مفرد كما مثله أوجع كسلمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يبعث من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالتاء كرون الافعال مثلا للإشارة إلى ما تزداد فيه السين ولا يرد عليه إهملها إذ لا تبرز يادتها في غير هذا بل يحفظ فقط كسين قدموس لاخافه بعصفور لأنه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيب المتقدم في قومه - تصريح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنطار وفروعهما وكذا باب التفعيل والتفعال كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذفانها بالاناء (قوله كقائمة) أي لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تدهنلان المقصد بيان أجزاء السكامة كقائمة وطنا يجليها الأعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طامحة ومسامة بل الهاء فيه بدل التاء لاسريدة استقلالاً (قوله كله) ألفز فيه بعضهم بقوله

ياقارتا ألفيسسة ابن مالك * وسالكافي أحسن المسالك * في أي بيت جاء في كلامه لفظ بديع الشكل في نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأقل ثلاث وأسم وهو إذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كله * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) أما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشاره الشارح بقوله واطردز زيادة اللام أو نائب فاعل محذوف أي وتزداد اللام في الإشارة كما قدره الشارح في التاء في التأنيث والهاء وقفا وهي مبتدأ وفي الإشارة صفته واخبر محذوف أي واللام السكامة في الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه فالمشتهرة أما صفة اللام احتراز من الشاذة في نحو عبل وزيد كانه السيموطى عن ابن هشام أو صفة لازمة للإشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل في الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة والهاء وقفا كله ولم تره * واللام في الإشارة المشتهرة

نحوه ولم يره وقد سبق في باب الوقف بيان ما زاد فيه وهو الاستهامة المحرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجزوم نحو لم يره وكل مبنى على حركة نحو كفه الأما قطع عن الإضافة كقبيل وبعد وأمام لالتى لنفى الجنس نحو لارجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضى نحو ضربوا طرد أيضاً زيادة اللام فى (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنعز زيادة بلاقيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظت (ش) اذا وقع شئ من حروف الزيادة العشرة التى يجمعها فسو لك سألتون بها غالباً عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته الا ان قام على زيادته حجة يينة كسقوط همزة شمأل فى قولهم شمات الريح شمولا اذا هبت شمالا وكسقوط نون حنظل فى قولهم حظت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت فى الملك (ص)

فصل فى زيادة همزة الوصل
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستنبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كنا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلنا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت فى الابتداء وتسقط فى الارج نحو استنبتوا أمر للجماعة بالاستنبات (ص) وهو لفعل ماضى احتوى على

صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطى المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفى الاشارة خبره والجملة خبر اللام أى واللام يزيدتها المشتهرة كائنة فى الاشارة فيفيد انها تزداد فى غير الاشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى منها المعنى وهو بيان حركة وألف فى نحوه ويزيداه وللإمكان فى نحوه وعه فهى بكاء الجر مما ليس جزءاً وكذا يقال فى اللام والوجه ان ما كان من حروف المعانى لا يبعد فى حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كثناء التأنيث وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء فى فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبيين حذف التاء من فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألتون بها) وكذا هم يتساءلون وقد جمعها المصنف فى بيت أربع مرات فقال

هنا وتسلم ثلاثين يوماً * نهاية مسئول أمان وتسهيلاً

(قوله فى قولهم شمات الريح) أى تحولت شمالاً وبابه دخل كما فى المختار واعررض بأنه يحتتمل أن أصله شمات نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت فالاولى الاستدلال بسقوطها فى بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

فصل فى زيادة همزة الوصل

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفرد بها لاختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدأت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسى كمية فى مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الريباء بسكون الياء (قوله كاستنبتوا) بفتح التاء وكسر الواو وحده أمر للجماعة أو بفتحها ماضى معلوم أو بضم التاء وكسر الواو ماضى مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أى مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلاف كان حقه أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا يجاز بل سميت بذلك لوصول ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصرىون لوصول المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللاتى حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط فى الارج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين مرفانه * بيت وتكثير الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أى امامها ككجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل (قوله فكل فعل ماضى الخ) فى هذه السكامة نظر فان من الخامسى ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كالايتنى (قوله فى أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديراً كقمم من يقوم فاصله أقوم كالصرفات ضمة الواو الى القاف وحذف للسا كسبن وكعدور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما أورد

أكثر من أربعة نحو كجلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفدا (ش) وأورد لما كان الفعل أصلاً فى التصريف اختص بكثرة جى * أوله سا كنا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماضى احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان فى أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك تجب الهمزة فى أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف واوهما جلا على حذفهما من المضارع المبسوود بالياء لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة
فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحرك أوها وهذا الشرط عام في أمر غير البايع مطلقا ليخرج نحو نعم
وتدحرج ولا تخذله الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما البايع فسكت عنه لان ثاني مضارعه لا يكون الا تحركا
فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
مفتوحة لانها هي التي بعد حرف المضارعه وانما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل
البايع عليه كما يأتي ولم تحذف من الامر لزال مقتضيه مع تعاضها بالحركة بخلاف واوعدفتدبرو يستغنى من
أمر الثلاثي خذ وكل وبس فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كما أخذ وبأكل وبأمر مع ان الاكثر فيها
الاستغناء عن الهمزة بحذف فأنها الساكنة والاصل أخذهم من بين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف
الاولى للاستغناء عنها وفي شرح العزية أن الحذف من كل واحد واجب ومن مرجأزل لانهما أكثر منه
﴿قاعدة﴾ اذا كان أول المضارع مفتوحا كما يكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كما يكرم
ويطى فقطع ولا يضم الا البايع لان غير مجردا كان أمره يبدأ كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
الاضرورة ﴿قوله﴾ وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل ﴿قوله﴾ وتأنيث) بالجر عطف على اسم
وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنيث أي مؤنث تابع المذكور وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
مذكور في ذلك ﴿قوله﴾ وايمن) عطف على اسم فهو مخفوض لسكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء
فلا يجزى ولا يصب وهو يوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ونخل بالوزن ﴿قوله﴾ همزال) مبتدأ خبره
كذا أي لا يصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر ﴿تنبيه﴾ علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والبايع ولا أسماء غير مصدر الخماسي والسداسي والأسماء
العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الأسماء اثنا عشر لا غير وأما يم وأم الآتيان فافتان في أيمن
ولذا تركهما المصنف وانما ذكر اسم مع انه لغة في ابن لانهمز زيادة الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع
ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك اسم ﴿قوله﴾ ويبدل) أي همزال ومثله همزة أيمن لما
سيأتي ﴿قوله﴾ لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة
لانها كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بأمور منها تكون أوائل بعضها فيحتاج للهمزة فعمل
مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحقة حركة أوله لكن شلت هذه الأسماء العشرة عن القياس
لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة ﴿قوله﴾ اسم) أصله عند البصريين سمو
بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو حذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل
أصله رسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة تحذف الواو وعوض عنها الهمزة ﴿قوله﴾ واست) أصله سته
كفرس يقال سته ستهما كتعب تعبها اذا كبرت مجيزته ثم سمووا المجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينهما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله
سته بفتح السين فتحها في سه وستاقتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جاءه على استاه لان
فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى ان لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
كاستاه وستية ﴿قوله﴾ وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمه سلامة على بنين وفتح العين لجمه على أبناء
كأذكري في است قبيل ولامه واو لقوم بنوة ويرده ان لام الفتى ياء لجمه على فتيان مع قومهم فتوة فقلت فيها
الياء او المناسبة الضم والواو قبلها اذا صلها فتوبة فكندا يقال في بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت
وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قومهم بنى بأمره يبنى بها اذا دخل عليها ﴿قوله﴾

(ص)
وفي اسم است ابن اسم سمع
وانثنين وأمرى وتأنيث تبع
وايمن همزال كذا ويبدل
مدافى الاستفهام أو يسهل
(ش) لم تحفظ همزة الوصل
في الأسماء التي ليست مصادر
لفعل زائد على أربعة الألف
عشرة أسماء اسم واست
وابن

واينم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله اثنين بفتح تين لقولهم في النسب اليه ثوى كذلك ولاه ياء لانه من ثويت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لان أصله امرء كغلس لكنه يجوز تخفيفه لسلامة بنقل حركتها للراء ثم حذفت ياء مع ال فيقال المر جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي محذوف في بعض الاحيان واما امرأة وابنة واثنين فكمنه كراتها (قوله واينم في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع بين وهمزته قطع اتفاقا راما الاول فهو عند البصر بين اسم مفرد من اليمين وهو البركة وهمزته وصل خلافا للوكوفيين فيها والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض اغانه كما تم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كما في امرئ وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيها وم ومن بثلاث الميم فيها ويجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما في المعنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة ومثلها أم في لغة حبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتدغم الاسماء العشرة والمصدر تباعف اثني عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل وفتحها على الكسر في أيمن واهم وفتح كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوبان ضم ثالثه ضما أصليا ظاهرا كاسكن وكان طاق مجهولا أو مقعدا كغزى ياهن اذا أصله اغزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عد ذلك سواء فتح ثالث الفعل كامل أو كسر كضرب ولو بحسب الاصل كما مشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وإبداء همز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسر محال الفتح والكسور في * الاسماء غير الادم كسرها في

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيرهما لانها لا تثبت درجافوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الهمزة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازي أي أي الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشده المشناة فوق انقطع والله اعلم ﴿الابدال﴾

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطاوعا فيشمل القلب لان كلامهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعمير فانه كما في الاشعور في يكون في غير الموضع كتداء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيديويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أهم منهما لامباينا ويؤيده ما مر في التصغير في قوله * وجازت عويض يا قبل الطرف * من ان ياء فر يزيق وفر يزيق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر الخ) قيل آخر ظرف متعلق محذوف صفة لواء ياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخر لأن يراد به ما قبل الاول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حال منهما وان كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخر أو ما اثره في ظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

والنقل

واينم واثنين وامرئ
وامرأة وابنة واثنين
واينم في القسم ولم يحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يجز حذف همزة
الاستفهام لتلا يتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفا
نحو ألامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

أ الحسق ان دار الرباب
تباعدت

وأثبت جبل ان قلبك طائر
(ص) (الابدال)
أحرف الابدال هاءت
موطيا

فأبدل الهمزة من وادويا
آخر اثر الف زيد وفي
فاعل ما عمل عين اذا افتق
(ش) هذا الباب عقده
المصنف لبيان الحروف
التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شاعراً) أي قياساً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول واعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للادغام شيوعاً وهو جميع الحروف الالاف اللينة وما يبدل لغيره فلما اندورا وهو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك (فدخاب ذو ظلم ضاع حله غيا) وذلك كقوله لم خراذل بالهال المهجمة في خراذل بالمهمل أي مقطوع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمهجمة بدل المهمل كما قاله ابن جنى واما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن اولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه محجة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله (خالي عوبف وابوعالج) اي على (المطعمان اللحم في العشي) اي العشى وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قببات حجتج) اي حجتج (فلا يزال شاحج يا نيك بچ) اي بي والشاحج البغل وكذا عنمنة نيم (كظمت عنك قائم) اي انك وكشكشتهم بالمهجمة في خطاب المؤنث نحو (مالتي جاء بش) وقرت (فدجعل ر بش تحش سر يا) والسكسكة بالمهمل في لغة بكر كقوله للثوثة (أبوس وأمس) أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطر من التاء وفقاً كوجه وهو مند كور في بابه وعددها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهدت الشيء وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهمل اذا جعلته وطياً بوزن فاعل أي عهد الينام مستوي (قوله الطبع الخ) أي بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخربها في قوله رقت فيها أصيلاً لأسانها * أعيت جواباً لما بالبع من أحد وأصيلان اماناً غير أصيلان جمع أصيل كبير و بهران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهري أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو اولي لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الالف فان حراء اصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف لاد ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * من يد ابدل همزة كما اصف

(قوله تطرفت) اي حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعدها تاء تأنيث او علامة تثنية عارضان كبناء و بناءة بشد النون من البناء وكرداء بن وكساء بن وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلمته بثنايين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسم حرف الهاء لسكون ما قبله كدلو وظي لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علة زائدة فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تلياً فتحة قلبها الفاً كباب وعصاور حتى فلما اجتمعت ساكنة مع الالف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حناق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل آية وراية كسمكة قلبت الياء الأولى الفها على غير قياس اذا قياس قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية راية بالهمز نرك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لابدال كدلو وظي (قوله عين اسم فاعل) اي ولو مؤنثا ومثني او مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كما نزل للستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما مجموزاي ويجوز تخفيف الهمزة بنسبها بينهما وبين الياء ولذا ان كتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو فلان وأوائل مما سيأتي * حكى ان أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبوعلى هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شاعراً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحه الله تعالى في قوله هدأت موطياً ومعنى هدأت سكنت وموطياً اسم فاعل من أوطأت الرجل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتحتها وكسر ما قبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غير هاء شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم في اضطلاع الطبع وفي أصيلان أصيلاً فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصصل دعاء وبنائ فلو كانت الالف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية وراية وكذلك ان لم تطرف الياء أو الواو كتباً بن وتعارن وأشار بقوله وفي فاعل ما أصل عينا اذا اقتفى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلنت في فعله نحو قائل

وبائع وأصلها ما قول وبائع لكن اعلاوا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلوبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلوبوا عين اسم الفاعل همزة
 فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمد يزيد ثالثا في الواحد

همز برى في مثل كالفلائي
 (ش) يبدل الهمز أيضا ما
 ولي ألف الجمع الذي على
 مثال مفاعل ان كان مدة
 مزيدة في الواحد نحو فلاة
 وقلائد وصحيفة وصحائف
 ومجوز ومجاز فلو كان غير
 مدته لم تبدل نحو قسورة
 وقساور وهكذا ان كانت
 مدته غير زائدة نحو مغارة
 ومقاور ومعيشة ومعاش
 الا فيما سمع في حفظ ولا
 يقاس عليه نحو مصيبة
 ومصائب (ص)
 كذلك ثاني لينين ا كتنفا
 مد مفاعل كجمع نيفا
 (ش) أي كذلك تبدل
 الهمزة من ثاني حرفين
 لينين توسط بينهما مدة
 مفاعل كالوسميت رجلا
 بنيف ثم كسرتك فانك تقول
 نياثف بابدال الياء الواقعة
 بعد ألف الجمع همزة ومثله
 أول وأوائل فلو توسط
 بينهما مدة مفاعل امتنع
 قلب الثاني منهما همزة
 كطواريس ولهذا قيل
 المصنف رحمه الله تعالى
 ذلك بمد مفاعل (ص)
 وافتح ورد الهمز يافيا عمل
 لاما وفي مثل هراوة جعل
 واو وهمزا أول الواو ينرد
 في بدء غير شبهه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قد أضنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له
 سؤال تعنت ومن جلته لفظ صفاير بنقط الياء فقال في ضمن جوابه بمبكتا * وما نقطكم الياء من الصغار *
 وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلها ما
 قول وبائع) ظاهره كالمصنف ابدالها همزة من أول الأمر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين ابدالها
 ثم لألف همزة الامر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت أم
 فاعل قبل ألف قال وباع فركت الثانية للساكنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله
 والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهه يبدل من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال
 من ضمير زيد في معنى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز
 وكاف كالفلائي زائدة (قوله ان كان مدة) أي لاجتماع تلك لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن
 حذفها فنوات الجمع والالمد لا تتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو لهما كسور لا يكون
 كفاعل فوجب تحريك الالمد فهزمت لانها الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وانما اشترط كون المد
 ثالثا لانه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا يبدل مدته همزة بل واو
 في حوائض ويا فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقوبة عن الياء في الخيض لانه فاعل ما عمل عيننا
 (قوله غير مد) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بالياء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير
 زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مغارة
 مغورة كمدفلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل
 معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر
 كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يضيب وعينها واو بدل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في
 الجمع فيقال مصاب ومناور ومعاش كاصح في معارز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب
 ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله كتنفا) أي أحاطا بالألف ضمير اللينين
 فاعله ومد مفعوله والجملة لالينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيف ابشاد الياء مفعوله وفاضله
 محذوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياثف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا
 التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع ينيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافع ينوف
 فاصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا الخ) لاجابة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)
 فأصله أول ويجعل ألف الجمع بين واو أول ابدات الثمانية همزة لئلا تكر وأصله الأصيل واول بثلاث
 واوات كان أصل أول واول ابدات الأولى همزة لئلا ياتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياثف بمفاعل انما هو
 وزن عروضي أما الصرفي فوزن نياثف فياعل بزيادة الياء وأوائل فمفاعل ووزن زوايا نواعل وهراوا
 فمفاعل لئلا ياتي (قوله وافتح ورد) تنازعا في الهمز أي افتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاتسك
 على قوله همز برى في مثل كالفلائي * وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد ثاني اللينين انما يبدلان
 همزة في الجمع وتبقى محالها في صحيح اللام والاقلة تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسيأتي فأل في الهمزة
 لا عهد لك ترى أي الهمز المبدل كاعلمت نخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرآة ومرآة بكسر
 الهمزة منونة بجوار لفظا وازعلا وأصل مرآة مرآة بفتح الياء من الروية فقلبت الفاو شد مرآيا كهدايا
 ساوا كالأصل مسلك المعارض كما شد عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)
 أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لدو أول الواو بن مفعوله الأول

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المد الزائدة في الواحد همزة اذا
 وقعت بعد الب جمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونياثف وذكروا انه

والاشد

إذا اعتلت لام أحد هذين
 النوعين فإنه يتخفف بإبدال
 كسر الهمزة فتحة ثم إبدالها
 ياء فمثال الأول قضية وقضايا
 وأصله قضائي بإبدال سدة
 الواحد همزة كما فعل في
 صحيفة وصحائف فأبدلوا
 كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
 تحركت الياء وانفتح
 ما قبلها فاقبلت ألفا فصارت
 قضا فأبدلت الهمزة ياء
 فصارت قضايا ومثال الثاني
 زاوية وزوايا وأصله زوائي
 بإبدال الواو الواقعة بعد
 ألف الجمع همزة كنيف
 ونائب فقبلوا كسرة
 الهمزة فتحة فحينئذ قبلت
 الياء ألفا لتحركها
 وانفتاح ما قبلها فصارت زوايا
 ثم قبلوا الهمزة ياء فصارت
 زوايا وأشار بقوله وفي مثل
 هراوة جعل واو إلى أنه
 إنما تبدل الهمزة ياء إذا لم
 تكن اللام وأواسمت في
 المفرد كما تبدل فإن كانت
 اللام وأواسمت في المفرد
 لم تقبل الهمزة ياء بل تقبل
 واو والبشاكل الجمع واحده
 وذلك حيث وقعت الواو
 رابعة بعد ألف وذلك
 نحو قولهم هراوة وهراوي
 وأصلها هراوي كصحائف
 فقبلت كسرة الهمزة
 فتحة وقابلت الواو ألفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها
 فصارت هراوي ثم قبلوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى إذا
 بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غاية وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليقيم الابالي هي
 أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار غاية وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليقيم الابالي هي
 واشتعال حرارته ولهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
 كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المتأب وقيل اسم جمع لا واحده من لفظه وقيل جمع شاة
 كنعمة وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصر أو شد ككباب أو كباب أه من البيضاوي وغيره (قوله إذا
 اعتلت لام الخ) بان كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة أمال شبهها أول كونها
 منها عند الفارسي فاللام همزة من النوع الأول كخطية وخطايا وكذا يرثية وبريال لأنه من برأ بمعنى
 خلق إلا أن الهمزة بر ياء أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا أو لانه ياء كقضية وقضايا زهدية وهديا أو لانه
 وأول تسل في المفرد كطمية ومطايلا لأنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمة كهراوة
 وهراوي وأما النوع الثاني فلم يملوه إلا باللام ياء كزوايا فواصل خطايا خطائي بياء مكسورة هي ياء
 خطية ثم همزة هي لامها فقبلت الياء همزة كصحائف فصارت خطائي بهمزة بين أبدلت الثانية ياء لتطر فيها
 اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي ما لم يكن لفظا ثم الخ ثم فتحت الأولى تخفيفا فقبلت الياء ألفا لتحركها
 وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء همزة بين ألفين وهي تشبه الألف تقرب مخرجها وهو أقصى الخلق من الجوف
 مخرج الألف فقبلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات وانفصل بين الألفين فصارت خطايا بعد خمسة أعمال
 ومثلها سواء ربايا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها فقبلت الواو ياء لتطر فيها أثر كسرة كما
 في الغازي والداي فصارت مطايي بياء بين أبدلت الأولى همزة كصحائف إلى آخر ما مر فقيه خمسة أعمال أيضا
 وأما في قضايا هراويا فبما فقط بينها الشرح لأن لامه ياء لا تحتاج إلا قبلها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة
 الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
 (قوله فصارت قضايا) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائي) أي أصله الثاني كما يقيد قوله بإبدال الخ
 وأصله الأول زواوي بواو من الأولى بدل ألف زواي لتمام في قوله بواو الألف الثاني المزيج بواو
 والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التوكيد فقبلت الثانية همزة على حد نيات فصارت كما في الشرح (قوله
 فصارت زوايا) بهمزة بين ألفين (قوله إذا لم تكن اللام الخ) أي بان كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في
 المفرد وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله
 وأصلها هراوي الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه إن الواو تقبلت ألفا
 من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أول ياء لتطر فيها أثر كسرة ثم فتحت الهمزة فتقبلت الياء ألفا الخ
 فقيه خمسة أعمال كطاييا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو الخ) اعلم إن الهمزة تبدل
 من الواو والياء وجوب في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي نظر فيهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما عمل عينا
 وفي جمع مائتة مائة وجمع مائتة مائة وجمع مائتة مائة وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
 وأعمال يقدمها على قوله واقتصر على الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
 وبقى مما تبدل منه الهمزة وجوب بالالف في نحو حراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل الواو المضمومة ضمها
 لازما مصدرية كانت كاجوه في وجوه أو لا كادور بهمزة بعد اللام في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
 تصدرها كاشاح وافادة واسادة في رشاح ووفادة ووسادة وقرى من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة
 الاشد وذا كاسماء علمسأصله وسما من الوسامة وكاحد في العدا أصله وحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
 في نحو رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله راي وغاي بثلاث ياء تخفف بإبدال الأولى همزة وأما إبدالها

الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفى ووروى أصله وافي ووارى فلما بنى للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثاني الهمزين من

كلمة ان يسكن كاستر واثنان ان يفتح ارضم ارفتح قاب

واواو ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرم مالم يكن له ظاء ثم فذاك ياء مطلقا جاوؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو وسا كل ورأس ثم ان تحركت أولاهما وسكنت

ثانيتهما وجب ابدال الثانية مدة نجانس حركة الاولى فان كانت حركتها

فتحة أبدلت الثانية ألفا نحو أثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أو أثرت وان كانت كسرة أبدلت

ياء نحو ايثار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدل البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها

من غير ذلك فشاذ أرقا سل (قوله المتصدرين) خرج هوروى ونوروى نسبة الى هوروى ونوروى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنقى الاول أصلها وولى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كما راصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواو ين أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أمامع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوروى ووروى فيمجزأوفى وأوروى بالهمز أو من همزة كوروى مخففه الوولى بضم الوار وسكون الهمزة وهى أنقى الاول من وأل اذا رجع فيمجزأوفى أو من غيرها كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك ففى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع الظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى ما نانية مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوروى ووروى (قوله والاصل وواصل) أى بواو ين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حانض فى حواض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الالولى همزة ومثله فى ذلك أراق جمع وافية فاصله وراق (قوله لم يجز الابدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبصرح الاشمونى فى كل ما مدته عارضة ولا يراد أن المتن بوجه عدم الجواز فى شبه ووفى لانه لا يوهوم ذلك الا ان جعل رد فى كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب فى شبه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله واثنان) أى عند الابدال به لان همزته لا وصل فتسقط درجاء وهو بفتح الهمزة وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قبل لرسم بالواو بضم همزته وبشار بذكركه الى أن همزة الوصل كالقسطح (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمزين مطلقا وكذا الضمير فى قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أى سواء كان أرفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارا مفعوله الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين فى البيت الاول وجلة أتم خبرها ولغظا مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جاياء مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكوف وجا بالفتحة على لغة (قوله واؤم) مبتدأ خبره جملة أم معنى اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح ارضم الخ فى غير نحو أو م عمأ أول همزته للضارعة اما هو فقيه الوجوهان (قوله اذا اجتمع فى كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا فى موضع العين الخ) اعلم ان الهمزين فى كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أو ساكونا معا فتندرفان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا فى موضع العين أدغم كسا كصيفة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكروا المنتصف هذا لانه لا ابدال فيه أو فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت اهما فيه كاذ كره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالتمت طريقة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى فى ثلاثة الثانية وان تحركت اهما فى غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب تثلث الاولى فى تثلث الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى وجوبا ولو كانت الاولى

للضارعة نحو آ كل وآمن رسمه نول بثمة رضى الله تعالى عنها كان رسوا . اللهم صلى الله عليه وسلم بأمرنى
 إذا حضرت ان آزر ثم يهشرنى وعوام المحمدين بحرفونه فيشددون التاء بالمد و بعضهم يحقق الهمزتين
 وكلاهما الحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستم فالهمزة الأولى للضارعة والثانية فاء الكلمة
 ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما فى مثل ذلك لكن حتى الزحششرى عن العرب اترز بالادغام فيكون
 سماعيا كاسيأتى فى قوله * وشدى ذى الهمزة نحو استكلا * وقسمثل به الشرح هنا (قوله والاصل
 أ آدم) أى أصل الجمع آدم همزتين فاله التاكسير ابدلت الثانية واولفتحتها اترفتح وليست الواو بدلا
 من الف المفرد خلافا للمازنى لان الف لم توجد فى الجمع اذ المقتضى لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكرتها اثر
 فتح بزول فى الجمع وكذا فى التصغير ولو بنيت افعال التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر واصله ان
 كما كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو عند الجهور والممازنى يقلبها ياء (قوله نحو
 أو يمر) فى نسخة أو يثم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لاسم النبي
 أبى البشر لان الامماء المنظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
 برداليه فى التصغير لكن قال فى المفصل انه عربى على وزن أفعال من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
 وفتح الياء وشبه الميم (قوله مثاذا صبح) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغات العشرة من ضرب تثلث
 همزته فى تثلث باء والعشرة كصفور (قوله من أم) أى صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أئم)
 همزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الأولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى لىتمكن من ادماغها فى
 الثانية (قوله فصار أم) أى بكسر ففتح وشبه الميم (قوله وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون واصله
 الاول ان كاضرب نقلت كسره النون الأولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحققت بقافين أى لانه من نحو
 اؤم الآتى (قوله الاى أمة) أى جمع امام واصله أمة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا
 للادغام فصارت أمة بفتح فكسر فشد الميم فبديل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبديل ألفا من
 جنس حركة ما قبلها كفاعل بائية جمع اناه لوجود الماين المقترين للادغام بعدها هنا فنقل حركة
 اولهما للهمزة توصلا لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أنن وأأم (قوله فانها
 جاءت بالابدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب لى ابدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءه من
 عامر والكوفيين أمة بالنحقيق فما بوقف عنده ولا يشجارزاه فتبتتر (قوله والثانى) أى ما كسرت
 همزته الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشبه الميم وقوله مثال اصبح أى بكسر نين (قوله
 والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل أؤن) أى همزة مضمومة فسا كنة
 فنونين اولهما مكسورة واصله الاول أؤن بثلاث همزات الأولى للضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
 متعده بالهمزة كما كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة
 فاء الكلمة سا كنة فحذف الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسيأتى فى قوله وحذف همز اعمل
 استمر ارج فصار أؤن بالضم كما كرم (قوله مضارع آنته) أى بوزن أكرمه همزة مفتوحة فالضم منقلبة
 عن همزة سا كنة فنونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا تم نقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
 العا فاولم تتصل به التاء لوجب ان يقال اون والأصل أنن كما كرم فتم نقل فتحة النون الاولى الى الهمزة السا كنة
 لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو افتحها بدم مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو ارب)
 بفتح الهمزة وضم الواو وشبه الواو جمع أب بفتح الهمزة وشبه الواو والمرعى وقيل الفاء كنة

حركة ما قبلها كسرة
 قلبت ياء نحو ايم وهو مثال
 اصبح من أم وأصله أئم
 فنقلت حركة الميم الأولى
 الى الهمزة التى قبلها
 وأدغمت الميم فى الميم فصار
 ايم فنقلت الهمزة الثانية ياء
 فصار ايم وهذا هو المراد
 بقوله وياء تركسرى يتقلب
 وأشار بقوله ذوالكسر
 مطلقا كذا الى ان الهمزة
 الثانية اذا كانت مكسورة
 تقلب ياء مطلقا أى سواء
 كانت اى قبلها مفتوحة أو
 مكسورة أو مضمومة فالاول
 نحو ايم مضارع أن واصله
 أن نغفنت بابدال الثانية
 من جنس حركتها فصار ايم
 وقد تحققت نحو أؤن
 همزتين ولم تعامل بهنه
 المعاملة فى غير الفعل الاى
 أمة فانها جاءت بالابدال
 والتصحيح والثانى نحو
 ايم مثال اصبح من أم
 وأصله أئم فنقلت حركة
 الميم الأولى الى الهمزة
 الثانية وأدغمت الميم فى الميم
 فصار ايم نغفنت الهمزة
 الثانية بابدالها من جنس
 حركتها فصار ايم والثالث
 نحو أؤن والاصل أؤن لانه
 مضارع آنته أى جعلته
 يأن فدخله النقل والادغام
 ثم خفف بابدال ثنى همزته

من جنس حركتها فصار ايم وأشار بقوله وما يضم واو أصم الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو سواء افتتحت الاولى أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو ارب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

لانه افعال فنقلت حركة عينه الى فانه ثم ادغم فصارا اب ثم خفت ثانية الهمزة تين باب الهام من جنس حركتها فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام واشار بقوله مالم يكن لفظا ثم فذلك ياء مطلقا جالي ان الهمزة الثانية

المضمومة مما تصير واو اذا لم تكن طسرفا فان كانت طرفا صيرت ياء مطلقا سواء الضمت الاولى اوان كسرت ارا فتحت او سكنت فتقول في مثال جعفر من فقرأ ثم تقلب الهمزة ياء فيصير فقرأ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير فقرأ وتقول في مثال زبرج من فقرأ ثم تقلب الهمزة ياء فنصير فقرأ كما تنقوص وتقول في مثال برن من فقرأ ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير فقرأ مثل المولى وأشار بقوله وأم

و نحو وجهين في ثانية أم الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للتركيب جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو اوم مضارع أم فان شئت أبدت فقلت اوم وان شئت حققت فقلت اوم وكذا ما كان نحو اوم في كونه اولى همزتيه للتركيب وكسرت ثانيته ما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو ان مضارع ان فان شئت أبدت فقلت

اليابسة (قوله لانه افعال) أي بوزن افعال كالفلس من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصلا ثم فعل به ماس (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المفل أي شجر الدوم (قوله الي ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالك بالمكسورة او المفتوحة فادغم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسر للماضي والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزرنيعة كاسر (قوله كالمقصود) أي فيبدل كفاض (قوله برن) بضم فسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف اللسا كسكن (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ماذا كانت الاولى سا كنة وهو ان تبنى من فقرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كاسر فتقول فقرأ بكسر ففتح فهمزة سا كنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل فقرأ همزة تين سا كنة فتتحرك ا بدلت الثانية ياء وسهلت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي انا عشر كاسر باعتبار حركات الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكلمة همزة الاستفهام في نحو انت وأنتزرتهم بجماع الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وايضا في احرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافي يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو اسما كنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفتحت نحو ال مضارع اللت اسنانه اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني راقم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فغضى ذلك جواز تحقيقتها وابدالها واو لقوله ان يفتح ارضم او فتح قلب واو فيقال اول وأرمن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكروا الموضوع الا اسموني فتدبر (قوله وياء) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول اول وكسر المفعول تلا الواقع صفة لالفا وهذا شروع في ابدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الالف في مسثلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشرة مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواو افعال الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي سا كنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء في أجر وادل جبي جرو ودولفليس زاندا على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر لان أصلهما أجر ووادلو كالفلس قلبت اضمه قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره وارقبها ضمة فوقت الواو متطرفة اتركسرة فقلت ياء فان قلت لم لم تقلب الضمة فتحة تو مالا الى قلب الواو الفاقات والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواو افعال) أي القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفاتواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة ارضرف لغو متعلق بافعلا وقوله اوقبل الخ عطف على محل في آخر وز يادتي فعلان عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع طرف الواو حقيقة أو تقديرا

ان وان شئت حققت فقلت ان (ص)

وياه اقلب ألفا كسر انلا * اوباء تصغير بواو افعال في آخر اوقبل ثاء التانيث أو * زيادتي فعلان

ذاً أيضاً وأ. في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالب نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصباح ودينار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزِيل وفي قذال قذِيل وأشار بقوله

بواذا افعل في آخر الى آخر البيت الى أن الواو تقاب أيضا ياء اذا نظرت بعد كسرة أو بعد ياء تصغير أو وقعت قبيل تاء التانيث أو قبل ز ياد في فعلان مكسورا ما قبلها فالاول نحو ورى وقوى وأصلها مرض وورى لانهما من الرض وان والقوة فقلبت الواو ياء والتانيث نحو جرى تصغير جر وأصله جرى فوافقت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واثالث نحو شجيرة وهي اسم فاعل للؤنث وكذا شجيرة مصغرا وأصله شجيرة من الشجر والرابع نحو غزبان وهو مثال ضربان من الغزو وأشار بقوله ذاً أيضاً رأ في مصدر المعتل عينا الى أن الواو تقاب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياما وقام قياما والاصل صوام وقوام فاعلت الواو في المصدر جلاله على فعله فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر نحو لاد لودا واد جوارا وكذلك تصح

الكسرة وقوله في مصدر المعتل مسألة ثانية وقوله وجمع ذى عين الخ ثالثة وقوله والواو لام الخ رابعة (قوله شاذ أيضا) أي قلب الواو ياء لكسرها قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى العمل ليفيد اشتراط تفسير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل في المآخذ استطرادا والمقصود التنبية على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

بأثر يا التصغير وكسر ألف * تقاب ياء الواو ان كسر ا رد

في آخره قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلا من التاء وز ياد في فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فان الواو لا تقاب ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كجاءته الشارح وانما هو تشبيل لموضع الز يادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدين (قوله مكسورا ما قبلها) أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا اشجية مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزبان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كافي ميزان لماسر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال نحر كها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم تتأثر بكسرها ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلاط في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل معلوم كما مثله ارجهول كعفي ودعي ولا بين كون الكسرة اصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما في أدل (قوله تصغير جرو) بتشديد الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجيرة من الشجر وهو الهم والحزن (قوله غزبان) أي بفتح فكسر والالف والنون زائدان كافي قطران للثنية اه صبان (قوله مثال ضربان) أي بفتح المجهمة وكسر الراء فتحتمية منى ضرى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضرو وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حيثما يكون يشد الياء كضرده وأصله ضربوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لالكسرة ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع الظاء المشالة وهو الحيطان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلاله على فعله ووجه الشرط أربعة المصادر ياء وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقاب في ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومخترز الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لماسر (قوله نحو صام صياما) أي رانقاد انقيادا واعتادا والاصل انقواد واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا) بكسر اللام مصدر لاود القوم ملاوذة ولو اذا أي لاذبعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ) أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع ابن عامر في النساء لكم قياما وارضوهم وابن عامر في المائة قياما للناس والاصل قوما فقلبت الواو ياء لكسرها ما قبلها مع اعلاط في الفعل (قوله فاحكم) الغاء في جواب أمامقدة أي وأما جمع الخ كما في بر بك فكسبر أو هي زائدة وجمع امامبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن (ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعلمت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها ووجب الالف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد مائة كدار أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين

سا كئنا كثوب (ص) وصححوها فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحليل (ش) اذ وقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعتلت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذور وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو وقامة وقيم وديمة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا يفتح بالانقلاب كالمعطيان برضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطايعطو اذا تناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كما جعل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله برضوان لانه من الرضوان

لخوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفره الا كل (قوله) واعتلت في واحدة) فيه ما سر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماء عدة * وان اعزاء الرجال طيها * والقماء بالمد القصر قيل ومن انشاد الصفات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسى لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله ان انكسر ما قبلها) خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والسا كئنا أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقاب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت لكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة وحوج خلافاً للماسيا في أمالسا كئنا في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من الياء لانها ليست في الضعف كماثلة كسوط وسيط وحوض وحياض فللم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضاً كافي التسهيل صحة اللام لتلا يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صححت الواو في رداء وجواء برزن عطاش جوى ريان وجود الاصل رداى وجواو قلبت اللام همزة لتطرفها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان ريان فتأخر أن الشرط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقاً أو سكوتها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يمثل لها الا بالسا كئنا في المفرد (قوله) وجب تصحيحها) أى لانها عدت الالف قبل عمل اللسان فخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخفيفها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمتد لوه الا باله في المفرد فكان أولى بالاعلال كقوله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح ختم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) وثيرة) بكسر المثناة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط ومعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الاصل (قوله) نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه شاذ لا قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو) مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به ويا معموله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان اي فبدأ اشتراط كونها رابعة فصاعداً أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله) ووجب الخ) شروع في ابدال الواو من أختها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله) ويا) مبتدأ وكوقن صفة على حذف مضاف وجلة اعترف خبرها أى ويا كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انهما مفردة سا كئنا بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كخيس والمتحركة كهيام فلا يقبلان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع تخفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع) أى فان الواو تقبلت في مضارع الرباعى ياء لتطرفها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعل عليه ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوماً للخليل لم أعل تغازينا وتباغينا وأصله تغازونا وتباغوناً مع أن مضارعه وهو تغازى وتباغى لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتباغى المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبها مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتح ياء جلا لئشاء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الالف واو اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع بوبع وفي ضارب ضورب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو مو قن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلا

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كسمر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده **(قوله نحو هبها)** بالمدح كمرأ أنتي أهبم **(قوله استثنى لا لذلك في الجمع)** كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كوقن وهو اتفاق أو عيننا كأن يبنى من اليماض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو من ذهب الاخفش وقال سيبويه في هذا بوجود قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول بيض بالسكسر كما فعل مثله في مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واومضول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كاسيأتي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مبيشة مقابلة بالضم أو الكسر فهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسراذلو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة **(قوله وواو اثار الضم الخ)** هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوالضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله واو يا كوقن وسيأتي واحدة في قوله وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كاسيأتي **(قوله أو من قبل تاء)** أي أو التي لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيئا لانها تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزوم كون آخر الاسم المعرب واو بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمي اسما كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشيح لانه مقوص أمام التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد قوله كتابان الخ بخلاف العارضة على بنيتها المذكور فلا تبدل معها الياء واوالانها في نية الانفصال فاقبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توافية فان أصله توافيا بضم النون كتسكاسلا كسرت النون لما سر واستصحب ذلك مع الهاء لمروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره **(قوله كساء بان)** أي كساء شخص بان من رمي كلمة كقدرته بفتح الميم وضم الدال واذ صير التاء للبانى لا يستعملها لانه المتكلم بها **(قوله كذا اذا الخ)** أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمي كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجري المثني المسمى به كسبعان في منعه الصريف لاعلمية والزيادة أو كسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان **(قوله كقصور الرجل)** أي عند التعجب من قضائه فاعلمني ما قضاه وأصله قضى لانه من قضيت **(قوله اسما كسبعان)** أي اسما مفردا موازنا لذلك فتقول رموا نارا أصله رميان فقلبت الياء واوالضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف من التاء اللازمة في المحضين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الالهلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها ما أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزبان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كسمر فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر **(قوله اذا رقت الياء)** أي المضموم ما قبلها عيننا الصفة الخ اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوالضممة قبلها فالاول كطوبى مصدرا اطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء اسما تفضيل مؤنثات أطيب رأ كيس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من السكس بفتح حين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعال التفضيل يجمع على أفعال كلاسهم المحض فيقال أفضل وأفضل كما يقال في أفعال اسم الرعدة أفا كل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدرها وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضري أي جائرة ومشية حكي

تحركت الياء لم تغل نحو هيام (ص) ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهيا (ش) يجمع فعلا واو فعل على فعل بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التفسير كحمرأ وحمرأ وحمر فاذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح الياء نحو هبها وهم وبيضاء وبيض ولم تقلب الياء واو كما فعلوا في المفرد كوقن استثنى لا لذلك في الجمع (ص)

وواو اثر الضم رد الياء في ألقى لام فعل أو من قبل تاء كساء بان من رمي كقدره كذا اذا كسبعان صيره (ش) اذا رقت الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانضم ما قبلها في الاصول الثلاثة وجب قلبها واوا فالاول كقصور الرجل والثاني كما اذا بنيت من رمي اسما على وزن مقدرة فانك تقول صرموة والثالث كما اذا بنيت من رمي اسما كسبعان فانك تقول رموان فتقلب الياء واو في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها (ص)

وان تكن عين الفعل وصفا كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا رقت الياء عيننا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهاق أحدهما قلب الضمة الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيسى والضوق والكوسى وهما تأنيث الاضيق والاكيس (ص)



وشد معطى غير ما فرسها
(ش) اذا اجتمعت الواو
والياء في كلمة وصفت
احداهما بالسكون وكان
سكونها أصليا أبدت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء
وذلك نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء فصار سيد
وميت فان كانت الياء
والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك
نحو يعطى وفد وكذا ان
عرضت الياء الواو للسكون
كقولك في رؤيه روية وفي
قوى رشدا التصحيح
أيضا ابدال الياء واوا في
قوهم عوى السكب عوة (ص)

من ياء اووا بتشريك
أصل
ألفا بدل بعد فتح متصل
ان سرك التالي وان سكن
كف
اعلال غير اللام وهي
لا يكف
اعلاها بساكن غير ألف
أويا التشديد فيها ألف
(ش) اذا وقعت الواو والياء
محركة بعد فتحة قلبت ألفا
نحو قال وباع أصلهما قول
وبيع فقلبت ألفا فتحركها

الاسم دون الصفة ويجعلون حزوي شاذوا هذا الدليل عليه (قوله حزوي) بضم المهملة فزاي موضع
بالجواز عناء ذوالرمة بقوله

أدارا بحزوي هجت للعين عبرة * فناء الهوى يرفض أو يترفرق

وإنه انصب دار الوصفه بحزوي قبل النداء فاشبهه المضاف على حذف عظماء برجي لاسكل عظيم ويرفض بفتح
الفاء وشذواضاد المجهمة أي يسيل بعضه في أثر بعض و يترفرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحجرا يحيى
ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصال) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كسأني
فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عرضي لسكون السابق
ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان
كما في التوضيح وبدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فالعرض بالاطلاق وقضية ما ذكر ان
الذاني منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفي وخامس الشرط في هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله
أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطي ولي صادرا
طويت ولو يت وكسأني والأصل طوى ولوى ومسأوي فعل به ما ذكر وقلبت ضمة الميم في مسأوي كسرة
لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أي من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين
عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفم بصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل
بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديماً في فيه ما ليس في
الصحيح كقوله بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسمع سيد وميت بالكسر دليل على
انه أصلاهما ولا حاجة للتحويل بل على انه يقال ليس المكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل
وزنهما فيعمل بتقديم العين لانه غير موجود في بلادهم ووجد في الارل ضيفم بصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزبتون (قوله وكذا ان عرضت الياء الواو) أي عرض السابق منهما
للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدت واواضمت ما قبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من ألف
بباع وياعد يوان بدل من الواو الأولى في وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون
الواو مخففاً من كسرها كما تخفف نحو علم بسكون نانية فلا يبدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل
وغيور (قوله بوم بوم) أي كثر الشدة ومثله ضيول للسنور الذكر وعوى السكب كرمي عوبة فهذه
صح مع استيفائها الشروط شذوا وقياسها أمروضين وعية بشد الياء المفتوحة كاشدنا ابدال مع فقد
بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للربنا عبرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما هي فابدت واوا ثم ياء وكا
شدنا ابدال الياء واوا في قوهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للجوهول واختار الصبان
ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال ورأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تعلين المصنف وهو وان كان
يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا متبعيا من هذا المعنى حتى يبني للمفعول اه
ولك ان نفر من بشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو وأصله فيعمل حذفت ياؤه للضرورة أو
تجربه على منذهب من يجوز بناء اللازم للجوهول (قوله أن ابدال) بنقل حركة همزة أبدال الى تنوين
ألف لانها همزة قطع وهذا شروع في ابدال الالف من أختيم الواو والياء ولهذا ابدال عشرة شروط كما هي
التي منها في هذه الايات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء
(قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أي لام نانية بان
يقعا عينا أو لا أو لى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع عالم

كجبل وتوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة الى الياء والواو فصارجيلا وتو ما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما واجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما واجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا ويا مشددة كرميا وعلوى وذلك نحو يخشون أصله يخشون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٣) وانفتح ما قبلها ثم حذف لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
 ذا أفعال كاغيد وأحولا
 (ش) كل فعل كان اسم
 الفاعل منه على وزن أفعال
 فانه يلزم عينه التصحيح
 نحو عور فهو عور وهيف
 فهو أهيف وغيد فهو أغيد
 وحول فهو أحول وحل
 المصدر على فعله نحو هيف
 وعور وحول وغيد (ص)
 وان بين تفاعل من افتعل
 والعين واسامت ولم تع
 (ش) اذا كان افتعل معتل
 لعين فانه ان تبدل عينه ألفا
 نحو اعتاد وارتاد لتحركها
 وانفتح ما قبلها فان أبان
 افتعل معنى تفاعل وهو
 الاشتراك في الفاعلية
 والمفعولية جعل عليه في
 التصحيح ان كان واويا
 نحو اشتوروا فان كانت
 العين باء وجب اعلاها نحو
 ابتاعوا واستأفوا أي
 تضار بوا بالسيوف (ص)
 وان الحرفين ذا الاعلال
 استحق

يتحرك والثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصلها رابع كافي المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان جسد وجد يز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) يفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ وتوم بفتح المثناة فوق والواو أسند التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جمعهم بعد الياء والواو ومثلها في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرغ على محذوف أي محمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أي لا يسلب يلقى ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كميان أو غيرها كطويل وغيره وخورني (قوله كرميا الخ) مثال للنفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجمع ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علوى تقتضى ابدال الالف واوا كما سرف كيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أي سكون ما بعد اللام الذي لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعل بفتح فكسر وذا أفعال حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعال ولا عين المصدر (قوله كاغيد) من القيد كالفرح وهو نعمة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعال) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقه أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صححت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعال بشد اللام كعور وأحول لان عينه صححت لسكون ما قبلها وما بعدها حمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه على فاعل تكاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الواو وحده مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعامت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أي طاب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أي محمل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حمل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بعينه جعل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حوافلة) أي واوان أو يا أن أو مختلفان (قوله لتلا يتوالى اعلالان) أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل جازئ نحو يفون اذا صله يوفون ولا يردتوا اليهما في ماء وشاء وتري من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية منع توالي الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثاني) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيل) أي بالقصر وهو المطر وكذا الطوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع في المدموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهو فوجد في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهو فوجد في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لمنه بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث والهو لوالوا والياء لانه من هويت ومثال الوار من الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم في تشيته حووان وفي جمع احوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى اصدواوين من القوة **(قوله نحو غاية)** مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها ضمية ورية وايه قلبت الياء الاولى الفاشدة وذاذا القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا سهله الوجه في آية وقيل اعلمت الثانية فصار آية كسواء ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات وقيل اصلها آية بضم الاولى كسمره وقيل آية كنية فاعلاها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة وآية بشاء الياء وكها مردودة كافي التصريح **(قوله ما آخره)** بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والحالة صالحة الاولى وان يسلم افعال بواجب الواقع خبر عن عين أي وعين اللفظ الذي زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما في آخره زيادة تختص بالاسم **(قوله نحو جولان)** مصدر جال يجول وهيان مصدر هام بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون في آخرهما ابدت معان الفعل الذي هو الأصل في الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتحات ام ماء وجار حيدى بوزنه أي يحيد عن ظله انشاطه وحكم الألف بشدة وهذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالإتباع التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت باحقيقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل وبائع والأصل قولوه بيعة ككسمة وشدة تصحيح حوكة وخونة جى حائك وخائن **(قوله)** وشدة ما هان وداران) وقياسهما موهان زدران لان أصلهما اثنية ماء ودار وفي نسخ هانان بتقديم الهاء وقياسه هيان لكن قيل ان هانان وداران أحجميان فلا يحسن عددهما فيما شدة **(قوله)** وقبل بالخ) هذا البيت دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق السكك في انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهززة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتي ابدالها للمتوقف على النقل ثم بين باقي حروف الابدال في فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك **(قوله)** ميميا) مفعول ثان لقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما سر أول الباب إلا أن يقال لاحظ اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل اقلابا **(قوله)** المنفصلة) أي عن الياء بان كانتا من كلمتين ودخل في النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو في فم ومن النون المتحركة شدة اذا كتبه ولم في البنان أي الاصابع البنان والله أعلم

(فصل في النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى في قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ **(فصل في النقل)** وفيه أربع مسائل ذكر الاولى في قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة ومالا فاعال الخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جالس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو يبين ويقوم والارجب قلبه من جنسها كيجاف ويخيف أصلهما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم نقلت فتحة الأول وكسرة ثانی الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا في الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء في الثاني لسكونها الترسرة **(قوله)** من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما اللد فهو الساكن بعد حركة مجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيها ذكر الهززة **(قوله)** وجب نقل حركة العين الى الساكن أي ثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلها لزومها بخلافها في دلو وظي

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلم
(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان في
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيان وشدة ما هان
وداران (ص)
وقبل بالقلب في النون اذا
كان مسكنا كمن بتانبا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الياء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق في ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بتانبا أي من
قطعك فألقه عن بالاك
واطرحة وألف انبنا بدل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
(فصل في لسا كن صح)
انقل التحريك من
ذى لين آسعين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واو متحركة وكان
ما قبلها ساكنا صحسبها
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل بين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء رضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكف لك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) مالم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام علاد (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو جعل اللام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهام مضارع عا وفيه وسم (ش) يعني انه يشبه للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يشبه للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحليء بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً منه أعل كيزيد

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقت الفتحة في معد يكرب دون قاض لازومه مع كون المركب ثقيلًا يحتاج للتخفيف (قوله نحو بين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو يضربها مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله آ بين كما كرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيعلم مضارع آيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضاعفين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحركه وفتح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة بأخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الخواشي وفيه أن المنقول اليه عروض حركته لا يصلح لتعليقه ألفا كما علم من قوله بتحرك يك أصل فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وانفتح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علاد) أي حكم بان لانه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل ماسيا أي فكندا شبهه رجل أ فعل به صلبيه (قوله ونحو ابيض واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لغائه لوجب قلبها ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاختصاص عنها فيصير باض وساد بالفتحة يد فيلتنس باسم الفاعل من البضاعة وهي نعومة البشرة ومن السد تصریح (قوله ونحو أهوى) أي لئلا يتوالى فيه اعلالان في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما زيد عام فانقول بضم الاعلال كما سياتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحليء) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا تحييل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوه أصلية ومشتوحة لا مكسورة وتحليء بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزرة يطلق على قشر الاديم والجالد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت تعجيل بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه رسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل يضمها في فعل ما وازنهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني للفاعل أو يضمها فاصله كالمبني للفعل وكذا مقوم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعمل كل ذلك لامتنازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعل كيزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لابعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكندا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارع اعلى ماسيا أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء للالابسة

والاصح كايض واسود (ص) ومفعول صح كالفعال * وألف الافعال واستعمال (قوله) أزل لنا الاعلال والتا لزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعول غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسجواك

وحمل مفعل عليه لمشابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقول وأشار بقوله وألف الافعال واستفعال أنزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف للتعاقب (٣٠٥) ساكنة مع الالف المبذلة من عين المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا مجانسة الفتحه قبلها فالتقى ألفان حذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيت فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لافعال من النقل ومن حذف ففعل به ايضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذى الواو في ذى اليال شتر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيوع ومقول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول حذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيوع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ونذر التصحيح فيما عینه وراقوا

(قوله وحمل مفعل الخ) أشار بذلك الى مقاله المصنف وابنه ان مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه جعل على مفعول في التصحيح لشبهه بلفظ الاذلا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلى ممن البيع لشبهه بتعسب أو تضرب في تلك اللغة وتوزن اوزان باده وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا لأنه مقصور ومن مفعول كقوله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم مقاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لذياتها وفرقها من الطرف رحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسببوه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلهما يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا بردان شرط قلب العين ألفان لا يسكن ما بعدها كما سكر في قوله وان سكن كفالخ لان محمل ذلك فيما اتسلا له بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالحل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعها في الفاظ منها أغول واغولوا وأغيمت السماء اغياما واستغوا واستغوا واستغيل الصبي استغيا الا أى شرب الغيل بفتح المحجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤتى أو وهي حامل وهذا اذا عند الذحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحه قبلها) أى لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أى دون التمويض بالتاء (قوله ففعل) أى فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بتمس أى تحقيق (قوله حذفت واو مفعول) أى عند سببوه وقال الاخفش عين السكامة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقول ربع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمناظر وانما العلامة الميم وحى بالواو لرفههم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك وما لك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محمل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنامهتان تصريح وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جى مالمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلقى حذفها لغوات ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببوه به مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمره الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الخاق خففت بقلبها واو ادغامها فيها وعند سببوه به مسوء بنقل حركة الهمزة الى الواو كونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أى بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أى لما سكر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * ويا الخ من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها تكون في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تغلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومرأيا ان سببوه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش بقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يقي الضمة قبلها فقد جرى سببوه به هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصورون والقياس مصون واغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيوع ومخيوط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو في ذى اليال شتر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لتلايتهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كانوا حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعسومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيهما سوى الحذف والنقل واما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين نخرج يائ اللام مطلقا واوى بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يرجع فيه التصحيح على التفصيل الآتى واما ضمها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجودا التصحيح) أى حلا على فعل لام على لكونه الاصل كما هو عدا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا الاصل عدو وعودو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو عدى) أصله معدو وواو ين الاوى واو مفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء حلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها الزكسرة كعدا ثم الاولى لاجتماعها مع الياء سا كنة ثم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضو وواو ين قلبت الثانية ياء حلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والائتين الاعلال كقوى فهو مقبوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لتقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختيار فيسه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعلين بضمتهن أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعل بحيثما مثل ذلك وذا وجهين حال ايضانه مؤكدة لما استفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجملة بضمينه معنى أخذ ولا م جمع حال من الواو وظاهر الماتن النسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح أولى ما في وأطاق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كافي للمفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصور ودلور بضمتهن ثم واو ين قلبت الثانية ياء لتقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حياهم وعصيمهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة سا كنة لم يعتد بها فكأن الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلوفلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفلوس فادغم والنحو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الوجهة حكى سيبويه انكم تطيرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحو بين على اطرا ده وان كان التصحيح أكثر على الا ان وهذا ناسع موضع لقب الواو ياء وهي وقوعها بين الجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها فى لام السكامة نحو مرضى والاصل مرضى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجودا التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعلى نحو عدى وان كان الواوى على فعل فالنصيح الاعلال نحو مرضى من مرضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرضو (ص) كذلك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو لام جمع ارفرد ين (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واواجاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى فى جمع عصا ودلور ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح فى الجمع فان كان مفرد اجاز فيسه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو عدا واو وعنا عدا واو يقل الاعلال نحو قسا قسي أى قسوة (ص) أى وشاع نحوهم فى نوم * ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واواجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألفا كقولك فى جمع

اي (ص) (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واواجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألفا كقولك فى جمع

أى نسب للعلاء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدات الواو همزة للمصر وكذا قائم وجائع
 (قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع تخفف بقلبه ما ياءين لانهما أخف
 نصريح (قوله وجب التصحيح) أى تخفته ولبعد الواو هن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
 وكذا يجب التصحيح ان اختلفت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لئلا يتوالى اعلالان ويجوز
 فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم
 (فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله
 العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتام مفعوله الثانى وكل من فارنا بالقصر وتقدم للشاطبي أن ما قصر من
 أسماء هذه الحروف ممنون على حدش بت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
 وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
 (قوله فإؤها حرف لين) مرادهم به الياء والوار فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عيننا ولا لا ما بطريق
 الاصلة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما
 ومنافاة صفتهم لان حرف اللين مجهور والتاء مهموسة وأيضاً لو أقرره لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
 ياء بعد الكسرة والفاء بعد الفتحة وواو بعد الضمة فأبدلوا منه حرفاً يلزم وجهها واحداً وخصوا التاء لتدغم
 فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
 ياتصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كأصل ياتصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
 الخ) مثال للواو ومثال الياءى اتسار واتسرومتسرو والاصل ايتسار وايتسروه يفسر قال فى الصباح الميسر
 كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من ياب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
 يورث اليسار (قوله والاصل وأصل الخ) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
 أول ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
 تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقلب تاء من أول الامر تقليداً
 للعمل اذا فائدة فهاذ كر وان كان قياسياً وأيضاً لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة
 عن الهمزة فى نحو اتسكل بجمع عدم الاصلة الا أن يجاب عن هذا بان التاء لما تبدل من الهمزة أصلاً امتنع
 ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا
 ابدالها من بدلها وأيضاً كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)
 أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم انزى)
 لما فعل ماض معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزاي أو أمر فبكسر الزاي ولا يصح ماضياً مجهولاً
 الا اذا كان أصله أو تزى بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل ان تزى بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي
 فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حوكة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت تزى بالادغام فهذا
 الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازته
 البغداديون كما حكاه الزمخشري وعلى قو لهم يتخرج ادغام عوام المحمدين انزى فى حديث عائشة المتقدم
 وقول الشارح كالأشمونى وشذ قو لهم انزى صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسكل الذى
 فى المتن تبعاً لابن المصنف فى انه لم يسمع فراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه ونقل
 المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذ قو لهم اتسكل ومن المسموع أيضاً اتن من الامانة
 وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضياً مجهولاً أو اتنم بالياء ان كان معلوماً وأما اتخد فالتصحيح انه من اتخد
 يتخذ نخدا كتب يتعب تعبا بمعنى اتخد كما ان اتبع من تبع فتأذره الاولى أصلية لا يبدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع
 نائم نوم ونيم فان كان قبل
 اللام أنفوجب التصحيح
 والاعلال شاذ نحو صوام
 ونوام ومن الاعلال قوله
 فما أرتق النيام الا كلامها
 (ص)
 (فصل)
 ذو اللين فانما فى افتعال
 ابدلا
 وشذنى ذى الهمز نحو
 ايتسكلا
 (ش) اذا بنى افتعال
 وفروعه من كلمة فإؤها حرف
 لين وجب ابدال حرف
 اللين تاء نحو اتصال واتصل
 ومتصل والاصل فيسه
 او اتصال وواتصل ومو اتصل
 فان كان حرف اللين بدلا
 من همزة لم يجز ابداله تاء
 فتقول فى افتعل من الاكل
 اتسكل ثم تبدل الهمزة ياء
 فتقول اتسكل ولا يجوز
 ابدال الياء تاء وشذ قوله
 انز باربدال الياء تاء (ص)

طاتا افتعال رداثر مطبق
 في اذان وازدد واذ كر دالا
 بقى
 (ش) اذا وقعت تاء الافتعال
 بعد حرف من حروف
 الاطباق وهي الصاد والصاد
 والطاء والظاء وجب ابداله
 طاء ككوك اصطر
 واضطجع واضعنوا واضطلموا
 والاصل اصتبر واضتجع
 واطنعاوا واطنموا فابدل
 من تاء الافتعال طاء وان
 وقعت تاء الافتعال بعد
 الدال والزاى والذال قلبت
 دالا نحو اذان وازدد واذكر
 والاصل اذنان وازناد
 واذتكر فاستثقلت التاء
 بعد هذه الاحرف فابدت
 دالا وادغمت الدال في
 الدال (ص)
 (فصل) فامراو مضارع
 من كوعد
 احذف وفي كلمة ذلك
 اطرد
 وحذف همزة فعل استمر في
 مضارع وبنيتي متصف
 (ش) اذا كان الفاعل
 الماضي معتل الفاء كوعد
 وجب حذف الفاء في الامر
 والمضارع والمصدر اذا
 كان بالتاء وذلك نحو وعد
 و بعد وعدة فان لم يكن
 المصدر بالتاء لم يحذف
 الفاء نحو وعدة وكذلك

فيه الجوهرى فعمله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالاولا في اخذ فاصله او تحذف
 ابدت الواو تاء على القياس ونحوه على هذه اللغة وان كانت قليلة اولى من قول الجوهرى (قوله طانا
 الخ) تامبتدأ خبر مرد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاوطاء فعوله الثاني
 فان جعل ردا مراً كان تامفعوله الاول لامبتدأ لاحتياجه الى تقدير الرباط (قوله وجب ابداله طاء الخ)
 أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخارجهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق
 مجهور مستعمل كما يفسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
 النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها في المخرج ايشمر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
 ابدلت طاء بعد الطاء اود الابدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطحن واذان وطاء بعد
 الصاد والصاد واذ الابدال الزاى جاز الفك كاصطر واضطجع وازدجر والادغام قبلها من جنس ما قبلها كاصبر
 واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطهر واطجع واذجر الثلاث فبوت ص غير الصاد والزاى واستطالة الصاد ما
 الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عنوا ويظلم أحيانا فيظلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وشد المهمة وقرى قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهمة
 ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل في الاعلال بالحذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
 أنواع ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها اولاهما على الخلاف الآتى وقد
 ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبنيتي متصف) أى صيغتي شخص متصف أى
 الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
 والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أى المفتوح العين نخرج مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه
 كوضو بوضو ووشم بوشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سياتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص
 الواو كايقيدته تخصيها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد بعد
 ويئس يئس والاصل يسر ويئس (قوله بعد) أصله يوعد فنقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
 والكسرة وهما ضدان لها تحذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعد واعد واعد كذا الامر نحو وعد
 فاصله او وعد حذفت الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بتحرك ما بعدها وكذا حل عليه
 المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعدان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
 الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع وينذر مجهولين في لغة وكسر عين
 الفعل فلا تحذف في مفتوحها كوجل بوجل ووجع بوجع ولا في مضمومها كوضو بوضو وشذ قول بعضهم
 وجد يجذب بالضم وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فالكسر المقدر
 لانها تكون ماضيا فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لتكون عينه أو
 لانه حرف فالحق يقال كإن الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتحته قياسى لتكون ماضيه وسع بالكسر فكان عقه
 اثبات الواو فقبل حذفت شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
 يشق وورث يربث حيث حذفت واو بسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الخلق (قوله
 وعدة) أفاد التمثيل به ان حذف الفاء شرطين كونها في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير الهيئة
 فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المساوى
 في العمر ولاه اقصا به الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت زطت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا
(ش) اذا أسند الفعل

الماضي المضاعف المكسور
العين الى ناء الضمير أرتونه
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها
اتمامه نحو ظلت أفعل

كنا اذا عملته بالنهار
والثاني حذف لامه ونقل

حركة العين الى العاء نحو
ظلت والثالث حذف لامه

وابقاء فائه على حركتها
نحو وظلت وأشار بقوله

وقرن في اقررن الى أن
الفعل المضارع المضاعف

الذي على وزن يفعل اذا
اتصل بنون الاناث جاز

تخفيفه بحذف عينه بعد
نقل حركتها الى الفاء وكذا

الأمر منه وذلك نحو
قولك في يقرن يقررن وفي

اقررن قرن وأشار بقوله
وقرن نقلا الى قراءة نافع

وعاصم وقرن في بيوتكن
بفتح القاف وأصله اقررن

من قرهلم قر بالمكان يقر
بمعنى يقر حكاه ابن القطاع
ثم خفف بالحذف بعد نقل
الحركة وهو نادر لأن هذا

كعدة وصلة وثقة وممة فواصل وروني وروقي بكسر فسكون حذفت فاؤها جلا على مضارعها
كاسر وتقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة وم أقرى عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذنا الضم في صلة ثم أتى بالتاء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا للفرع أو ما قوله * وأخلفوك عدالامر الذي وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لاشذوذ في وجهه لانهم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه انه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
راتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصيرها بعيا كهمزة أكرم وأمن بالمداد أصلها كرم كظرف وأمن كفتح أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشدالميم فلا تحذف بل تقبل ألفا في نحو كل وراوا في نحو أمن أو تحقق
كامل ماسر وأما همزة فاعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبدوء بهمزة التكامل لئلا يجتمع همزتان في كلمة
وجعل على المبدوء بالهمزة أخوانه وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي يوزن يدحرج
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي باسرها وكذا مؤكرم يوزن مدحرج فحذفت الهمزة ماسر
ويجتمعا اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو نودور كقولهم أرض مؤرنية بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه بور الارانب والقياس من نية تكبرمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على انها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (نفيبه) لو أبدلت همزة
أفصل هاء كهراق في أراق أو عيننا كعقول الابل في أهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
بهريق فهو مهر يق ومهراق بفتح الهاء في السكل وعقول بعقول الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعمال خبر فالله للثنائية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
حذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قوله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للإطلاق هنا ما يفيد صنيع الشارح كالأشموني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذنا حسنت وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الا ولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ماعينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحها فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالات
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى ان
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قولي المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى ويقرن
بكسر القاف منقولها من الراء وكذا اقرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثلان
أو هما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقبيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءة بين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء في نقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأر بعامة ومات سنة خمس عشرة وخمسةائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرده كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرده كما هو مفاد المتن وصرح الكافية وظاهر التسهيل
عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وانه لم يرد

التخفيف اتماهو للمكسور العين

الاقى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب
 الشاويين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم **(الادغام)**
 هو بسكون الدال لفظ الكوفيين و بشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
 اللجاجة في فم الغرس ودغمته بالتشديد أي ادخلته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من تخرج
 واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
 داخل فيه وتخرج بالمرج الواحد الاخفاء فان الحرف الظفي ليس ممن يخرج ما بعده والادغام يكون في
 المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومرأه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
 اللينة واقتصر الناظم على ادغام المتماثلين في كلمة لانه اللاتقي بالتصريف وأما اللاتقي بالقراءة فهو أعم **(قوله)**
 أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين
 كلمة بسكون اللام للوزن **(قوله لا كمثل)** عطاف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
(قوله صقف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة **(قوله وذال)**
 يضم تين جمع ذلول بالمجمة ضد الصعوبة **(قوله وكال)** بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر رفيق يخاط
 كالبيت ويسمى في عرفنا بالناموسية تصرح **(قوله وللب)** بفتح تين وموحدين موضع القلادة من
 الصدر و يطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجرار لينعم الرجل بالمهملة من التأخر وعلى ما استندق من
 الرمل **(قوله كجسس)** بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس امم فاعل من جس الشيء اذ المسه بيده أو من
 جس الخبر اذ انقص عنه وهو الجاسوس **(قوله كاخصص)** فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبي مفعوله
 مضاف الياء المتكلم لكن نقلت فتحها الهزلة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
 أفاح فن أوقى **(قوله كهيل)** فعل ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدسحج ومصدره هيلة كدسحجة
 ويقال فيه هال نهيليا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة **(قوله اذا تحرك المثلان)**
 أي كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدمغم
 فيه وكذا ان عرض تحرك يكة كما سيأتي في اخصص أبي أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان
 هاء سكت لان الوقف عليها منوي ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ما ليه هالك أو كان همزة مفصولة من فاء
 الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردي وبخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
 مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس وكان مدة في الآخر فلا بدغم لثلاثيه المديعطي بأمر ويدعو
 واقد بخلاف اللين غير المدفدغم كخشوا واقدا وكذا المدي غير الآخر كغز وأصله مغزور واقتصر زوال مده
 لقوة الادغام فيه **(قوله في كلمة)** تخرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
 لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردي كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
 خذ السغو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
 غير حده وضالوقرأه أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
 اقرب منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوت قراءة ولوسلم عدم تواتره فنقل
 القراءة أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نفلا **(قوله ان لم يتصدرا)** اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
 المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وتترك عدم التصدير فد كره
 الشارح **(قوله على وزن فعل)** بضم ففتح والثاني بضم تين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتح تين على ترتيب
 قوله صقف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
 فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) **(الادغام)**
 أول مثلين محركين في
 كلمة ادغم لا كمثل صقف
 وذلك وكل لب
 ولا كجسس ولا كاخصص
 أبي
 ولا كهيل وشد في أل
 ونحوه فك ينقل فقبل
 (ش) اذا تحرك المثلان في
 كلمة ادغم أو لم يفتي ثانيهما
 ان لم يتصدرا لم يكن ما هما
 فيه اسما على وزن فعل أو
 على وزن فعل أو فعل أو
 فعل ولم يتصل أول المثلين
 بمدغم ولم تكن حركة
 الثاني منهما عارضة ولا
 ما هما فيه ملحقا بغيره فان
 تصدرا فلا ادغام

للفعل لكن لم يدغم خفته وللتنبية على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب
 من الافعال كرددون الاسماء (تنبيه) مران اوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة سا كمنة العين مع
 تثنية الماء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دوودب ودر
 فاسكون اول المثليين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة
 المتن يتبع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يتبع
 ثلاثة وهي مثال كتف وعضد ودنل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كالب في ادغام فلذا ادغم
 الجمهور اولها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول اصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد
 بالادغام في السكك لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان
 ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من اوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله
 كسدين) بدلين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودد كسم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين اول
 المثليين فيتعدى الابداء به وهمزة الوصل لا تجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هنا منها الا اذا كان المثليان
 تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع
 جديد اما جدد كصفة بجمع جادة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والتشديد
 وهي الشعر الجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر لم يلبس بأي يقرب (قوله كطلل) هو
 ما شحخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكه لثلاثي في فيه سا كمنان (قوله والسادس)
 أي ما حركه ثاني مثليه عارضة فيك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه سا كن ولا ادغام عند سكون ثاني
 المثليين كما مر (قوله والسابع) أي الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزائد قبل المثليين كياء هيال
 للاحقه بدحرج أو باحد المثليين كاحد مثلي جلب للاحقه بدحرج وفردد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة
 ملحقان بجمع مفر وانما وجب فكذلك لثلاثي بفتحة ما فصد من اللاحق (قوله وضن) بالهجمة والنون من بابي
 نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كضرب وللبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ)
 هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه
 (قوله أل السقاء الخ) بوزن فرح وكندا ألث اسنانه اذا فسدت منبها والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر
 والدماء بوضع فيه الماء واللبن والذي يخصوص الماء بقره ويخصوص اللبن وطب وللسمن نحى كافي المصباح
 (قوله ولحنت) بمهملتين كفرح أما بالهجمة فبضم كافي المصباح والمصباح يقال لحنت عينه كثر
 دمعها وذكروا الاشموني فكسوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال الجوهري الوسخ المتجمع
 في الموق ان سال فهو غصص بنين مججمة أو جدد فرمص بفتحتين فيهما ما بقي مما سمع فكه قولهم دب
 الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه
 وضربت الارض كفرحت اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقطط الشعر كفرح اذا
 اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كفرحت اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم
 وعززت الناقة ككمرت كافي الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا
 يقاس عليها وما ورد في الشعر فكوكا من غير هاء من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلي الاجل
 * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم شذوذا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان
 المصنف لا يراه في المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسافي
 واحده منها لو ورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انها مثلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية

كطلل وللبب وكجسس جمع
 جاس والسادس كاصحص
 ابى فنقلت حركة الهجزة
 الى الصاد وحذفت الهجزة
 والسابع والخامس كهبال
 أي كثر من قول لاله
 الا الله ونحو فردد ومهدد
 فان لم يكن شيء من ذلك
 وجب الادغام نحو ردد وضن
 أي بحل لب والاصل ردد
 وضن وللبب وأشار بقوله
 وشداخ في أل ونحوه فك
 بنقل فقبل الى أنه قد جاء
 الفك في ألفاظ قياسها
 وجوب الادغام بفعل
 شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
 نحو الل السقاء اذا تغيرت
 رائحته ولحنت عينه اذا
 التصقت بالرمص (ص)
 وحي افكك وادغم دون
 حذر
 كذلك نحو تتجلى واستنر
 (ش) أشار في هذا البيت
 الى ما يجوز فيه الادغام
 والفك وفهم منه ان ما ذكره
 قبل ذلك واجب الادغام
 والمراد بحى ما كان المثليان
 فيه ياءين لازما نحو يكهما
 نحوحي وعي فيجوز
 الادغام نحوحي وعي فلو
 كانت حركة أحد المثليين
 عارضة بسبب العامل لم يجز
 الادغام انفا نحوحي يحي
 وأشار بقوله كذلك نحو
 تتجلى واستنر الى ان الفعل

المتبدا بتاءين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظرا الى ان المثليين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف
 (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس تاءى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين الى الساكن
نحو ستر يستتر (ص)
وما يتبعين ابتدى قد
يقتصر

على تاكتين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتبين وحوها تعلم وتنزل
وتبين بحذف احدى
التاهين وابقاء الاخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث ما ضم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالت ما حدثت وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن آخوه فيجب

حينئذ الفك نحو حالات
وحلانا والهندات حلان فاذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى

ومن يحل عليه فضى ومن
يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز وجاز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله

تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الامر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة الثاني كالعارضه لوجودها في الماضى
دون المضارع والامر فلا يعتمد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحمي ورأيت محييا العروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر والسكن الفك أجد ولعل المصنف أشار لذلك بقدمه (قوله فيقول
انجلي الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تتجلى مضارع لا تدخل همزة الوصل أصلا
والذى ذكره النجاة ان الفعل المفتوح يتبع ان كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في السك والتابع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتبت كرم ليجز ادغامه الا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تجموا
تسكاد تميز اهدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدمه على ذلك بمجرد التشهي بلاسند كما مع
أر استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك عن قال طالع صحاح الجوهرى كاه فلم أستفهم منه الا ثلاث
مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال يس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أى بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختفاء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة وأصله يستر كيف فعلت فتحة
التاء الاولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشد التاء وأصله استقارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذى يوزن فعمل مضاعف
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير كتسكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والافهوكثير جدا في القرآن وغيره كجاء الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم ملة فيهما كسيرة
وسدر بمعنى الاتعاظ والتذكر نصريح (قوله بحذف احدى التاهين) أى أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
الى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف احدهما وهي الثانية عند سيبويه
والبصر بين حصول الثقل بهما الاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطروعة وحذفها يخجل به
ويعارضه ان الاولى لمعنى المضارعة وحذفها يخجل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أى
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لسكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أى
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله ان لا يعرض سكون ثانى المثلين اما لئلا يصح
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثانى بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيهما وأما
المضارع فان كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلاد مثلا فبالضم وكذا بمعنى فكسكت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه قبل الوجهين وبهما قرئ فيجعل عليك غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أى لتعذر الادغام بسكون ثانى المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أى فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو وان تمسكوا بفضص من صوتك ولا تمن
فرد المنن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لافى الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثانى المثلين نظرا
الى عروض السكون بما مثل الجزم وعدم لزومه وحل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أى
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى اثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير اذا لم يتصل بالفعل وارجح كردوا أو ياء مخاطبة كرى أو نون توكيد كردن والاوجب الادغام
عند السك لا بقاء الفعل على هذه العلامات فثانى مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)
اذا اتصل بأخر الفعل المنضم من الجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يرد هاء الغائب
وجب ضمه كرده ولم يرد لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد رلها الالف والواو وحكى ثعلب التثنية

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مداه وغطه وحكى الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بأخر الفعل سا كن فأكثرهم يكسره كذا القوم بالكسر لانها حركة لا لتقاء السا كنين وبنو أسد فتفتح تحفيها وحكى ابن جنى ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير ففض الطرف انك من نير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قاييل ولنا أن كسره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها ككفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعال) أي بكسر العين في قولك أفعال به بخلاف ما أفعاله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد عمرو (قوله لماذا كران فعل الأفعال) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تخيير الساكن استثناء فعمل انما هو بالنظر لصورته فإنه ليس أمر حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتحققها ضمائر الرفع البارزة كهاما وهلموا الخ أما على لغة الخجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للمفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فكك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجباغ العرب فإنه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التروا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم بالفك تحفيها لثقله بالتركيب فإنه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من ها التنيبه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهه أي جمه كأنه قيل اجع نفسك اليها غذفت الالف من ها تحفيها وقال الخليل ركبت هلمم مع الم أصله قبل ادغامه غذفت همزته للوصل وألف هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للأوم وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وأم عني أقصد فنقلت حركة الهمزة للأوم السا كنة قبلها فصار هلمم ومنه ذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالترام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلمم ولا يضم تبعها لها وكذا ان اتصل به سا كن كهللم الرجل وحكى الجرعي فيها الفتح بالكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وراه ولو هلمى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلمم بالفك وزعم الفراء ان الصواب هلمم من زيادة نون سا كنة تدغم في نون النسوة حذفا لفتح ميمه وحكى عن أبي عمرو انه سمع هلمم يابوؤة زيادة ياء سا كنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمه) الواو لا يستثنى أرو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما ولاك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أولتا وأولتا بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمه يقتضى ان ما في هذا المتن كماه من كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو ولكن قدم ان التسمية بالنائب عن الفاعل وابدل المطابق من مخترعته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمله من كلامه وكلام غيره فندير (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبنى للفاعل فر فوعها فاعل لانابه على الراجح كما مر في أبيية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناءه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني عني كرمي برمي عناية ما عني عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعال في التجب التزم
والتزم الادغام أيضا في هلم
(ش) لماذا كران فعل
الأمر يجوز فيه وجهان
نحو احلل وحل استثنى
من ذلك مسألتيين احداهما
أفعل في التجب فإنه يجب
فكك نحو أحب بزيد
وأشدد ببياض وجهه
والثانية هلم فانهم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ص)
(ربما يجمه عنيت)

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة جأته في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كهناؤ بالكسر والمدالتغنى بالاحسان وبالفتح والمدالنفع ويصح هذان أيضاً كفى الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفعه بنوهم تخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وماجمعه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتمد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كإفعل ذلك في ابتداء الكلام لاسوازأجر ذلك وبمنه في البدء والختام (قوله مصابيا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خيرينى) بدل من محمد لانعت ولاعطف بيان لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كجاهو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبهه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية ونسكن مصدراً واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيدياً لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة * والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاختصاصه

فأحمد الله مصلياً على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره

الصيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزام وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كإظهار بالكسر والمد التثني بالألحان وبالفتح والمد النفع و يصح هنا هنا أيضا كافي الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بإلخصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالسائل الكثير بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يجمعه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاثمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجرازا جرد ذلك وبمنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة مسلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى ان يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيديا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حتى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخر صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالإلخصاصه
فأحمد الله مصليا على
محمد خير نبي أرسله
وآله الغر الكرام البررة
وصحبه المنتخبين الخيرة



مَكْتَبَةٌ
لِسَارِ الْعَرَبِ

أحاديث شوقى

رفع أ. علاء الدين شوقى أسكنه الله الفردوس

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ اعمال المصدر
١٢٦	٢٤ اعمال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
١٣٥	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٠	٣٨ التهج
١٤٢	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراها
١٤٤	٤٦ أفعال التفضيل
١٤٨	٥٠ النعت
١٥٠	٥٦ التوكيد
	٥٩ الدخف
	٦٠ عطف النسق
	٦٨ البدل
	٧٩ النداء
	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
	٧٩ أسماء لازمت النداء
	٨٠ الاستغاثة
	٨١ الندبة
	٨٣ الترخيم
	٨٦ الاختصاص
	٨٧ التحدير والاغراء
	٨٩ أسماء الافعال والاصوات
	٩٢ نونا التوكيد
٩٦	٩٦ مالا ينصرف
١٠٩	١٠٩ اعراب الفعل
١١٩	١١٩ عوامل الجزم
١٢٦	١٢٦ فصل لو
١٢٩	١٢٩ ما ولولا ولوما
١٣٢	١٣٢ الاخبار بالندي والاض واللام
١٣٥	١٣٥ العدد
١٤٠	١٤٠ كم وكأين وكذا
١٤٢	١٤٢ الحكاية
١٤٤	١٤٤ التأنيث
١٤٨	١٤٨ المقصور والمدود
١٥٠	١٥٠ كيفية تمثية المقصور والمدود ووجهها
	اصححها
١٥٣	١٥٣ جمع التكسير
١٦٣	١٦٣ التصغير
١٦٩	١٦٩ النسب
١٧٥	١٧٥ الوقف
١٧٩	١٧٩ الامالة
١٨٢	١٨٢ التصريف
١٨٨	١٨٨ فصل في زيادة همزة الوصل
١٩٠	١٩٠ الابدال
٢٠٠	٢٠٠ فصل من لام فعلى الخ
٢٠١	٢٠١ فصل ان يسكن السابق الخ
٢٠٣	٢٠٣ فصل في النقل
٢٠٧	٢٠٧ فصل في ابدال فاء الافعال وتأنه
٢٠٨	٢٠٨ فصل في الاعلال بالخذف
٢١٠	٢١٠ الادغام